

عبد الرحمن الرافي

ثورة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ إلى ١٩٢١



ثورة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

بقلم

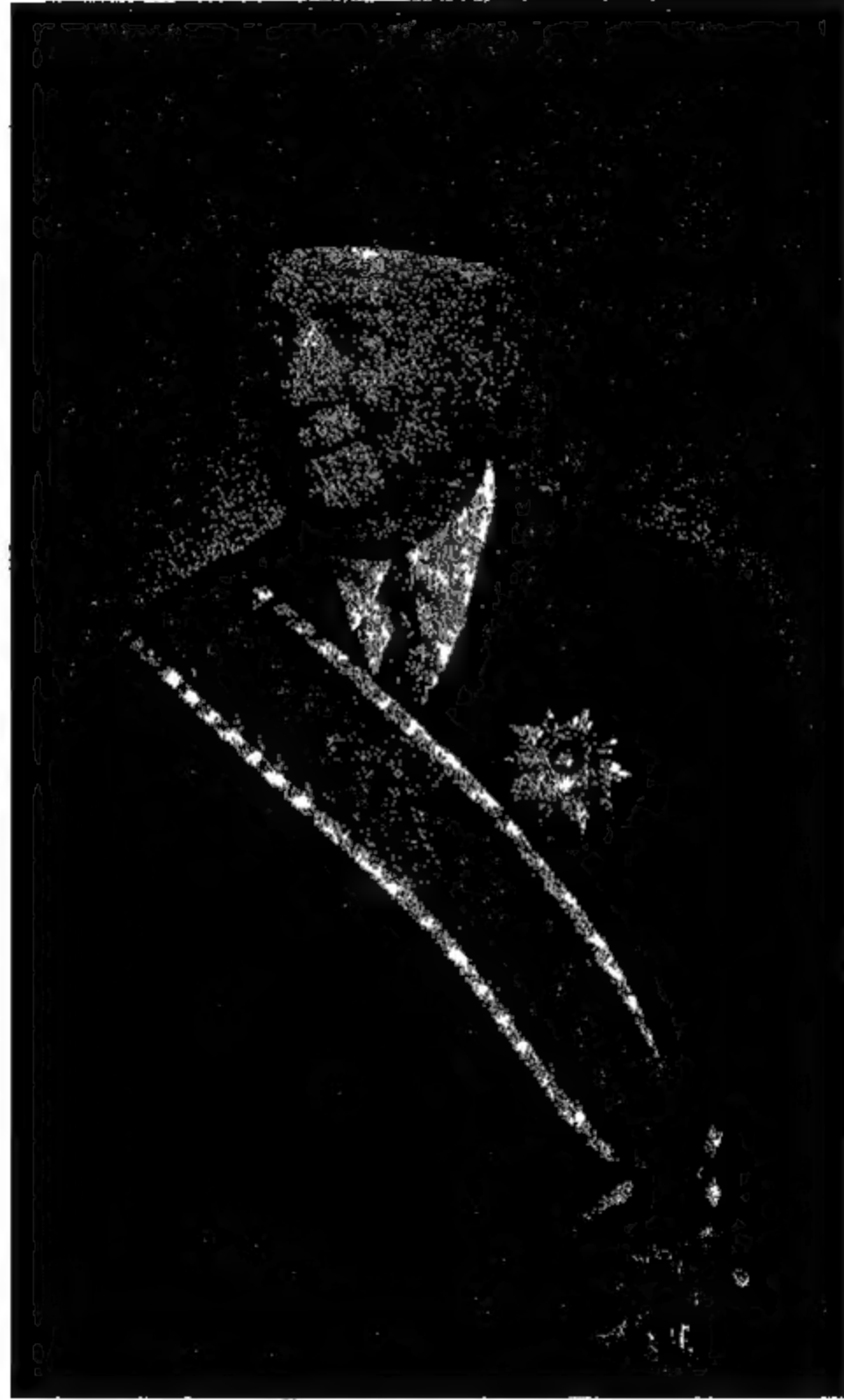
عبد الرحمن الرافعي

يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم. مهادنة الثورة. استمرار الثورة. محاكمات الثورة. لجنة ملر والحوادث التي لا يستها. مفاوضات ملر. استشارة الأمة في مشروع ملر. التبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية. هل هي ثورة سنة ١٩١٩؟ وفهم نجحت؟ وثائق تاريخية.



دار المعارف

راجع هذا الكتاب
المستشار على السباعى شاهين
نائب رئيس قضايا الحكومة السابق



عبد الرحمن الرافعي

ولد في ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ - وتوفي في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الرابعة

نحمد الله سبحانه وتعالى إذ هيأت دار المعارف
الفرصة في نشر كتاب والدنا الأستاذ عبد الرحمن
الرافعي عن ثورة سنة ١٩١٩ في جزأين. وهي ضمن
سلسلة مؤلفاته في تاريخ مصر القومي، ويجمع أحداث
مصر القومية في الفترة من سنة ١٩١٤ إلى سنة
١٩٢١.

وهذه الطبعة الرابعة من الكتاب تطابق تماماً
الطبعات السابقة.

وآخرها الطبعة الثالثة التي كانت أخرجتها دار
الشعب سنة ١٩٦٨.
والله ناصرنا وهادينا إلى الخير.

درجات المؤلف

عبد الرحمن الرافعي

سنة ١٩٨٧

تقديم الكتاب

ثورة سنة ١٩١٩

لا غنى لكل مثقف أو قارئ أو مؤرخ، أو أستاذ في جامعة من الجامعات عن مؤلفات المؤرخ الوطنى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى.

وهى سلسلة تاريخ مصر القومى. قديمه وعصوره الوسطى. وحديثه. إذ ثبت أنها المرجع الهام. بل لا أكون مغالياً إذا وصفتها بأنها المرجع الوحيد لتاريخ بلدنا العزيزة. حرره الرافعى فى حيدة تامة. بعيداً عن أى غرض أو هوى. فكان القاضى النزىه. والحكم العادل فيها جمعت مؤلفاته.

وأن من أصعب الأمور أن يتعرض المؤرخ لثورة من الثورات. وقد سبق للرافعى أن كتب عن ثورات سابقة. منها ثورة القاهرة الأولى وثورتها الثانية. والثورة العراقية. ثم ثورة سنة ١٩١٩. التى وصفها الرافعى بأنها تفضل السابقة فى نتائجها.

والرافعى بدأ كتابه مشيراً فى مقدمة الطبعة الثانية التى ظهرت فى أكتوبر سنة ١٩٥٥. إلى أن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. أحدثت من التغييرات والإصلاحات الاجتماعية الجوهرية. فى حياة الشعب ومن الناحيتين السياسية والقومية ما يزيد على نتائج ثورة سنة ١٩١٩. ولكن لا يمكن أن تفضى ثورة سنة ١٩٥٢ من مكانة ثورة سنة ١٩١٩. ولهذا لم يغير أو يبدل فيها كتبه عنها. لأنه كما قال إن الحقائق التاريخية لا يجوز أن تكون موضع التعديل والتبديل. ولا أن يعاد كتابتها بأسلوب جديد. كلما تغيرت الظروف والعهد. لأن التاريخ هو التاريخ. وحقائقه وحوادثه يجب أن تكون بمنأى عن مثل هذا التغيير أو التبديل. فالحقائق التاريخية الثابتة يجب أن لا تتغير. وقد يتغير

تفسيرها والتعليق عليها. ولكن الرافعى لم يجد في تفسيره للحوادث وتعليقه عليها ما يستدعى أى تغيير...!

ويبدأ الرافعى كتابة الفصل الأول بوصف حالة مصر ومركزها الدولى قبل الحرب العظمى الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ولم تُشَبِّث الحرب؟ وما صدر خلالها من إعلان الأحكام العرفية. ووضع الرقابة على الصحف. وقانون التجمهر والحماية البريطانية. وخلع الخديوى عباس حلمى الثانى. وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر. ويسجل الرافعى في كتابه الوثائق الرسمية التى تناولت هذه الأحداث. ومن بين تلك الأحداث مظاهر الاحتجاج التى بدت من الشعب وطلبة مدرسة الحقوق والتى كانت مظاهراتهم واحتجاجهم سبباً في فصل الكثير منهم. المدونة أسماؤهم في الكتاب.

وهذه، المناسبة كان هناك استيضاح لأستاذى الرافعى منى عن سبب ذكر أسماء أشخاص كثيرين. في سائر مؤلفاته سواء منهم من كان له موقف وطنى إيجابى. أو له موقف سلبي. منهم من وقف ضد الاحتلال والحكم المطلق. ومنهم من هادن هاتين الجهتين بل سار في ركبهما. فكان رده. أن التاريخ يوجب عليه أن يذكر الحدث ومن كان له أثر فيه. هذا فضلاً عن أن ذكر أسماء الأشخاص يدفع المقارئ الباحث أن يتابع حلقات هذا الشخص في حياته السياسية - هل ظن في طريقه السليم أم ابتعد عنه وتغير مسلكه. وسبب ذلك !!

ويشرح الرافعى في الفصل الأول تفاصيل عن حالة مصر في بدء الحرب العظمى وخلاها، ثم بين في الفصل الثانى أسباب الثورة لأن لكل ثورة أسبابها من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثم يجمع الفصل الثالث من الكتاب تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث. والفصل الرابع عن مقدمات الثورة. والفصل الخامس قيام الثورة نفسها ثم الثورة في الأقاليم (الفصل السادس) وذكريات الرافعى عن ثورة سنة ١٩١٩ في الفصل السابع، وهى ذكريات توضح جزءاً من جهاد الرافعى في مجال

السياسة والوطنية الحققة. وينتهي الفصل الثامن بحديثه عن مواجهة الثورة. ثم يقدم لنا الفصل التاسع حتى الخامس عشر ويختمه بالفصل السادس عشر عن نجاح الثورة وفيما نجحت ونتائج الثورة.

والرافعى لم ينهج في كتابته عن ثورة سنة ١٩١٩ مجرد تسجيل الحدث التاريخى بل يسبقه بشرح الظروف المحيطة بالحدث. ثم بأسبابه ثم شرح الحدث نفسه ورأيه فيه. بكل حيطة وصدق وأمانة ثم أثر هذا الحدث في جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. هذا نهج الرافعى وعلى من يدعى غير ذلك أن يرجع إلى هذا الكتاب بجزئيه. فإن الكتابة عن ثورة سنة ١٩١٩ استدعت من الرافعى جهداً وعرقاً وبحثاً واستقصاءً. وفي نظرى أنه لولا هذا الكتاب لما عرفت أى محافظة تاريخها القومى الذى اختارته لنفسها معاصراً لبدء واقعة الثورة في أنحائها وأسماء شهدائها ورجالها، وما بدا منهم تأييداً لهذه الثورة وغير ذلك من الأحداث الهامة.

لا أريد الإطالة في تقديم الكتاب وعلى القارئ أن يحكم على الكتاب بعد قراءته وأنا موقن أنه سيصل إلى نفس النتيجة التى كشفها المؤلف جزى الله الرافعى خير الجزاء وفي جنات النعيم مقامه.

المستشار حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

سنة ١٩٨٧

مقدمة الطبعة الثالثة

حمدًا لله فيها هي الطبعة الثالثة من كتاب المغفور
له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعي عن ثورة سنة
١٩١٩ في جزأين - تخرج إلى عالم النور بعد وفاته،
تطابق الطبعتين السابقتين دون تغيير - وذلك بفضل
الفرصة التي أتاحتها لنا دار ومطابع الشعب وحق
يقف القارئ على تاريخ مصر القومي - وفق الله
أمتنا إلى النصر والخير.

أكتوبر سنة ١٩٦٨

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعي

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في أبريل سنة ١٩٤٦. وإنى بإعادة طبعه سنة ١٩٥٥ أود أن أذكر أن الطبعة الثانية لا تختلف عن الطبعة الأولى في إيرادها الحوادث وتفسيرها والتعليق عليها، ولا في العبارة والإخراج. لقد أعقب ثورة سنة ١٩١٩ قيام ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢. ثورة الجيش المباركة التي تعيش البلاد في ظلها، والتي أحدثت من التغييرات والإصلاحات الجهورية في حياة الشعب السياسية والاجتماعية والقومية ما يزيد على نتائج ثورة سنة ١٩١٩، وهو ما سأزيده بياناً عندما تتاح لي الفرصة لتأريخها. على أن ثورة سنة ١٩٥٢ لا تغض من مكانة الثورة التي شبت سنة ١٩١٩، ومن ثم رأيت من الحق والإنصاف أن لا أغير شيئاً من الطبعة الأولى لهذا الكتاب، وعندى أن الحقائق التاريخية لا يجوز أن تكون موضع التعديل والتبديل، ولا أن تعاد كتابتها بأسلوب جديد كلما تغيرت الظروف والعهود، والتاريخ هو التاريخ، وحقائقه وحوادثه يجب أن تكون بمنأى عن مثل هذا التغيير والتبديل، فالحقائق التاريخية الثابتة يجب أن لا تتغير، وقد يتغير تفسيرها والتعليق عليها، ولم أجد في تفسيرى للحوادث وتعليقى عليها ما يستدعى أى تغيير، ولذا فإن الطبعة الثانية من هذا الكتاب هي ذات الطبعة الأولى، ولم أضف إليها سوى نبذة يسيرة عن صدى الثورة في دمياط، جاءتني في رسائل بعض المواطنين بعد ظهور الطبعة الأولى. فأثبتتها في الطبعة الثانية، وحرصت على إبراز إضافتها بالإشارة إلى ذلك في هامش الكتاب، ولكى يعرف القارئ أنها مضافة، ولكى يبقى الكتاب كما أخرجته أول مرة.

ثم إنى في الحديث عن زواج السلطان (الملك) فؤاد وعن مولد الملك السابق فاروق، وكلاهما في الجزء الثانى، قد غيرت عنوان الحادتين، فبعد أن

كان عنوان الحادث الأول (القران السلطاني السعيد) جعلته (زواج السلطان فؤاد). وكان عنوان الحادث الثاني (مولد الفاروق)، فجعلته (مولد فاروق)، وأوجزت الكلام في كليهما، ولم أوجز القول ولم أغير شيئاً في غير هذين الموضعين، بحيث جاءت الطبعة الثانية طبق الأصل من الطبعة الأولى والله يهدينا سواء السبيل.

أكتوبر سنة ١٩٥٥

عبدالرحمن الرافعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

١

في هذا الكتاب عرض وتاريخ لثورة سنة ١٩١٩، أعرضها وأورخها، كما أرخت الثورة العراقية من قبل، فهما ثورتان متعاقبتان في تاريخ مصر الحديث، تتشابهان في الأغراض والمقاصد، وإن كانت الثانية تفضل الأولى في النتائج. إن ثورة سنة ١٩١٩ هي مرحلة هامة في تاريخ مصر القومي، شبت في عقاب الحرب العالمية الأولى، وكانت ولا تزال الأساس لكل التطورات التي تعاقبت على البلاد في السبع والعشرين سنة الماضية، وحوادث هذه الحقبة من الزمن لا تعرق حق المعرفة إلا بدراسة هذه الثورة، فهي جديرة بالتدوين والتحقيق في شتى نواحيها.

٢

لكل ثورة أسباب ومقدمات ينبغي أن نتعرفها، لكي نفهم الثورة على حقيقتها، وتبدو لنا صورتها واضحة جلية، من أجل هذا مهدت لدراسة ثورة سنة ١٩١٩ ببحث أسبابها ومقدماتها، وإذا كانت حالة مصر خلال الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٤-١٩١٨) من أسباب تلك الثورة ومقدماتها، فقد أفردت لها الفصل الأول من الكتاب، ثم تفصيت أسباب الثورة جميعها، من ساسية واقتصادية واجتماعية، ورجعت بها إلى عدة سنوات خلت، فهي من الوجهة السياسية ترجع إلى تنمر الشعب من الاحتلال الأجنبي، وإخلافه وعوده في الجلاء، وتغلغله في شئون البلاد كبيرها وصغيرها، وإلغائه دستورها،

ومحاولته فصل السودان عنها، ثم إعلانه الحماية الباطلة عليها في ديسمبر سنة ١٩١٤ إبان الحرب، ولقد كتم الشعب تنمره طيلة مدة الحرب، تحت ضغط الأحكام العرفية، حتى إذا عقدت الهدنة، وبدا من الحكومة البريطانية إصرارها على تأكيد الحماية وتثبيتها، ويشس الشعب من الوصول إلى حقوقه بالطرق السلمية، جنح للثورة، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال، ويحقق بها آماله في الحرية والاستقلال.

وكان لمبادئ الرئيس ولسن أثرها في التمهيد للثورة، بما أعلنه من حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أن جهاد الحزب الوطني له الفضل الكبير في تهيئة البلاد لها، وذلك بما بثه فيها، على تعاقب السنين، من روح الوطنية الصادقة، وما غرسه مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما في نفوس الجيل من المثل العليا، فترسخت الأمة خطاهم في الجهاد الخالص لله والوطن، بحيث صارت في سنة ١٩١٩ على استعداد لأن تبذل في سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت.

ثم جاء تأليف الوفد المصري في نوفمبر سنة ١٩١٨ برئاسة سعد، معجلاً لظهور الثورة، إذ كان موقف سعد وصحبه من الإنذار الذي وجهه إليهم الجنرال وطسن قائد القوات البريطانية في ٦ مارس سنة ١٩١٩، بمثابة دعوة للمقاومة العامة، فلقد أُنذِرهم بأن لا يجعلوا الحماية موضع معارضة أو مناقشة، وألا يعرقلوا تأليف وزارة جديدة، تخلف وزارة رشدي باشا المستقيلة، وتوعدهم بأشد العقوبات العسكرية، فلم يتراجعوا أمام هذا الإنذار، واستمروا في المقاومة، وأعقب ذلك اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس، فكان بمثابة الشرارة التي أشعلت نار الثورة.

فالثورة من الوجهة السياسية ترجع إلى كل هذه العوامل مجتمعة، وهي من الوجهة الاقتصادية رد فعل ضد النظم المالية والاقتصادية التي عانتها البلاد قبل الحرب وفي خلالها، فقد طغت المصالح الأجنبية على الاقتصاد القومي، في ظل الاحتلال وتحت كنفه ورعايته، وأفضى ذلك الطغيان إلى استعباد الشعب

ماليًا واقتصاديًا، إلى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسي، مما كان له أثره في دفع الناس إلى الثورة، وكان للعوامل الاجتماعية أيضًا نصيب في التمهيد لها، فإن انتشار التعليم، وتطور الأفكار، واتساع المدارك، وارتقاء أساليب الحياة، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية، والنهضة النسوية، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح الوطنية، وجعل المجتمع أكثر تطلعًا إلى الاستقلال، وأشد تبرمًا بالنظم الاستعمارية، التي ترجع به إلى الوراء، وتفقد كرامته الانسانية، وحقوقه الطبيعية.

٣

شبت الثورة في شهر مارس سنة ١٩١٩، وبدأت بمظاهرات سلمية تطوف في شوارع العاصمة، هاتفة بالاستقلال، منادية بسقوط الحماية، ولم يكن الظن بادئ الأمر أنها الثورة، إذ كان الكثيرون يعتقدون أنها مظاهرات وقتية، تنتهي في يومها، ولا يكون لها ما بعدها، ولكنها استمرت في الأيام التالية، وتصدت لها السلطة العسكرية البريطانية بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وسالت الدماء في الشوارع، فلم يهرب المتظاهرون القتل، واستمروا في مظاهراتهم، وانضمت إليهم طوائف الشعب كافة، وامتدت الحركة إلى الأقاليم، فقلدت العاصمة في مظاهراتها وإضرابها، وفاقمتها في بعض المواطن في العنف والشدة، واستهدفت الجماهير في المدن والقرى للقتل، ولقيت ما لقيت من ضروب الأذى والنكال، وقطعت السكك الحديدية، والأسلاك البرقية والتليفونية، وتعطلت المواصلات في جميع النواحي، فأدرك من كان في نفسه شك أنها «الثورة».

٤

عمت الثورة أرجاء البلاد، دون أي تدبير أو تنظيم، لم تكن ثمة هيئة أو جماعة تدعو إليها أو توجهها، بل شملت البلاد فجأة؛ وعلى غير انتظار، وكان ذلك من مظاهر جلالها وروعيتها، وظهر فيها فضل الشعب، إذ أدرك بفطرته

السليمة أن الحركة الوطنية إنما قامت ضد الاحتلال الأجنبي، وكان مقصوداً منها بداهة جلاء الاحتلال عن البلاد، وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق إلا بالجلاء، وعلى هذا الأساس قامت الثورة، فبرنامج الثورة كان أوسع مدى من برنامج الوفد، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ولا وليدة سعد، بل كلاهما وليد الثورة، هذه حقيقة يقتضينا الانصاف أن نذكرها، تقريراً للواقع، وإبرازاً لفضل الشعب في ثورة سنة ١٩١٩، فلقد اتجه وجهه الجلاء، واحتمل في سبيل الجهاد ما احتمل من شدائد وتضحيات، ولذلك عنيت ضمن ما عنيت به في تدوين وقائع الثورة بتسجيل تضحيات الشعب وجهاده، واستنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الثورة، ولا غرو فهي الناحية التي هداني البحث إلى أنها عماد الحركة القومية؛ وليس هذا اتجاهاً في التفكير جديداً عندي، ولا أقصد منه أن أغمط حق الكبراء والعظماء، بل هو الاتجاه الذي توافرت على صحته الحقائق والحوادث، ولقد جعلته منذ نحو سبع عشرة سنة أساساً لدراسة التاريخ القومي، وأوضحت هذا الأساس في مقدمة الجزء الأول، من «تاريخ الحركة القومية» سنة ١٩٢٩، إذ قلت: «ما هي الجهود التي بذلتها الأمة في سبيل تحرير مصر من النير الأجنبي، وفك قيود الاستبداد عنها، وتقرير حقوق الشعب السياسية؟ ما هي الجهود التي بذلتها، والآلام التي احتملتها، في سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة؟ ما هي الحوادث التي ارتبطت بهذه الجهود، أو وقعت خلالها وناصرتها أو عرقلتها؟ ما هي الأدوار التي تطورت إليها الحركة القومية من بدء ظهورها إلى اليوم؟ ما هي نظم الحكم التي تعاقبت على البلاد في خلال تلك الأدوار، وما مبلغ أثرها في تطور الحركة القومية؟ هذا هو موضوع الكتاب، وتلك هي المسائل التي بحثتها جهد المستطاع على هدى الحقائق التاريخية^(١)».

فالمنهج الذي اتخذته قاعدة للدراساتي منذ ١٩٢٩ هو ذات المنهج الذي اتبعته في تاريخ ثورة سنة ١٩١٩، وهذا ما حدا بي إلى البحث عن أشخاص

(١) تاريخ الحركة القومية الجزء الأول. الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩ ص ٦.

الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فيها، وتسجيل أسمائهم في صحائف هذا الكتاب، ولعلك تلحظ من تتبعهم أنهم في الغالب شهداء مجهولون، من بيئات مجهولة، ومن غير البيئات التي تنازعت مجد الثورة وثمرتها فيما بعد، على أن هؤلاء الشهداء هم قوام الثورة وأساسها، وهم فخرها وهم أبطالها، فلهم علينا حقوق يلزمنا أن نرعاها، وفي ذمتنا لهم أمانة ينبغي أن تؤديها، وإذا كان قد فاتني أن أذكرهم جميعاً، وأعوزني العثور على أسماء بعضهم، فإني أرجو أن يوفق غيري إلى إكمال هذا النقص، وأن ينبهني من يشاء إلى من فاتني ذكرهم، فأضيف أسماءهم في طبعة الكتاب الثانية، لأنه لا يجمل بنا أن نبخس أولئك الشهداء الأبرار حقهم، وحسبهم أنهم ضحوا بحياتهم دون أن يرهقوا الشعب باقتضاء الأجر والمكافأة، أو ينالوا على جهادهم جزاءً ولا شكوراً، ولعلنا تلقاء تضحياتهم نقوم ببعض ما يقتضيه الوفاء، تخليداً لذكرياتهم المجيدة.



توقيت الثورة

دونت وقائع الثورة وأطوارها وملابساتها ونتائجها في فصول الكتاب، مما لا يفي عنه هنا تلخيص أو إجمال، وإنما يلزمي في هذه المقدمة توقيت الثورة، وتحديد مداها من الوجهة الزمنية، لمعرفة مبدئها ومنتهاها، فلقد بدأت في مارس سنة ١٩١٩، واستمرت حوادثها إلى شهر أغسطس، وتجددت في أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع، واستمرت متتابعة إلى شهر أبريل سنة ١٩٢١، أي أنها مكثت نيفاً وستين، ثم أعقبها انقسام داخلي، يختلف وإياها في الحوادث والاتجاهات، ولذلك لم أدمج في تاريخ الثورة، ورأيت من حسن التنسيق أن أجعله جزءاً من كتاب «في أعقاب الثورة المصرية».

٦

وإذا كنت قد أرخت ثورة سنة ١٩١٩ ومجدها، فإني مع ذلك لا أعود إلى -
 الثورة، في ذاتها، وسيرى القارئ من ذكرياتي عن الثورة (ص ٢٦٣) انى
 لست من أنصار العنف، ولا أدعو إليه، بل أدعو إلى النضال بالوسائل
 السلمية، أدعو إلى الإخلاص للوطن، فإن عقيدة الإخلاص الذى لا نهاية له
 فى نفس كل مواطن، هى عدة الأمة فى حياتها القومية، وأن فى القوة المعنوية
 للنفوس، دون القوة الغشوم، ما يكفل لها تحقيق آمالها، وفى ميادين الجهاد
 السلمى، وفى ساحات الكفاح السياسى والاقتصادى، مجال فسيح، لأعمال
 مجيدة، تنهض بهذا الوطن، وتحقق أهدافه، وترد عنه أحداث الزمان.
 أسأل الله أن يلهمنا قول الحق، ويجنبنا مسالك الهوى، ويهدينا سواء
 السبيل، عليه اعتمد به أستعين.

أبريل سنة ١٩٤٦.

عبد الرحمن الرافعى

أقسام الكتاب

الفصل الأول	:مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى
الفصل الثاني	:أسباب الثورة
الفصل الثالث	:تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث
الفصل الرابع	:مقدمات الثورة
الفصل الخامس	:الثورة
الفصل السادس	:الثورة في الأقاليم
الفصل السابع	:ذكريات عن الثورة
الفصل الثامن	:مواجهة الثورة
الفصل التاسع	:مهادة الثورة
الفصل العاشر	:استمرار الثورة
الفصل الحادى عشر	:محاكمات الثورة
الفصل الثانى عشر	:لجنة ملنر والحوادث التى لا يستها
الفصل الثالث عشر	:مفاوضات ملنر
الفصل الرابع عشر	:استشارة الأمة في مشروع ملنر
الفصل الخامس عشر	:التبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية
الفصل السادس عشر	:هل نجحت الثورة؟ وفيم نجحت؟

الفصل الأول

مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى

(١٩١٤ - ١٩١٨)

لا ريب في أن حالة مصر خلال الحرب العظمى الأولى تعد من أسباب ومقدمات ثورة سنة ١٩١٩، من أجل ذلك يجدر بنا أن نصف هذه الحالة، ونرسم للقارئ فكرة واضحة عنها، وعن حوادث مصر وتطوراتها في تلك الفترة التي انتهت إلى الثورة. ولقد ألمعنا إلى بعض الحوادث في الفصل الثالث عشر من كتاب (محمد فريد)، والآن نعود إلى بيانها في شيء من التوسع، وبالتفصيل الذي يقتضيه المقام.

نشبت الحرب العظمى الأولى في يولييه - أغسطس سنة ١٩١٤، على أثر مقتل الأرشييدوق فرنسوا فرديناند ولي عهد النمسا يوم ٢٨ يونيه بيد أحد الصربيين، إذ أعلنت النمسا الحرب على الصرب يوم ٢٨ يولييه، فهدت روسيا لنجدة الصرب، وأعلنت الحرب على النمسا، فانتصرت ألمانيا لحليفاتها النمسا، ثم وقفت فرنسا إلى جانب حليفاتها روسيا، وفي ٤ أغسطس ١٩١٤ دخلت بريطانيا العظمى الحرب إلى جانب فرنسا وروسيا.

مركز مصر الدولي قبل الحرب

كان مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية الماضية تحده معاهدة لندن المبرمة سنة ١٨٤٠ التي كانت صكاً دولياً التزمت الدول باحترامه^(١)، وأهم أحكام هذه المعاهدة الاعتراف باستقلال مصر المكفول من الدول، وضمنان عرش

(١) راجع الحديث عن هذه المعاهدة في كتابنا عصر محمد علي ص ٢٩٠ و ٣١٢ الطبعة الرابعة.

مصر في أسرة محمد علي، ولم يكن يحد من هذا الاستقلال سوى قيد السيادة العثمانية التي قررتها معاهدة لندن، وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن، حتى صارت سيادة اسمية، إذ لم يكن بقي من مظاهرها سوى الجزية السنوية^(٢) التي التزمت مصر بها حيال تركيا، وقد رهنتها الحكومة التركية إلى دائنيها من البيوت المالية الأجنبية بأن حولتها إليهم، وقبلت الحكومة المصرية هذه الحوالة، وتعهدت لأولئك الدائنين بأن تدفع لهم أقساط ديونهم خصماً من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥.

فمصر إذن كانت من الوجهة الرسمية مستقلة استقلالاً مكفولاً بمعاهدة دولية، لا يقيدده سوى السيادة الاسمية لتركيا، تلك السيادة التي كانت سائرة من نفسها نحو الفناء والزوال، ولم يكن لهذه السيادة مظهر ما أو أثر عملي يحد من الاستقلال إذا قورنت بالامتيازات الأجنبية، وفي ذلك يقول المارشال «ويفل» في كتابه عن «النبى»: «قليل من البريطانيين من كان يعرف أن مصر كانت تتمتع باستقلالها الذاتي تحت السيادة التركية منذ عهد محمد علي، وأن هذا الاستقلال كاد أن يكون تاماً إذا استثنينا الامتيازات الأجنبية».

ذلك كان مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن الاحتلال البريطاني قد عصف باستقلالها منذ سنة ١٨٨٢، فإلى جانب الاستقلال الرسمي، قام الاحتلال الفعلي، الذي حمل في ثناياه الحماية المقنعة، وأضحى المعتمد البريطاني هو الحاكم الحقيقي للبلاد، وخضعت الحكومة الأهلية للسيطرة الإنجليزية، التي استبدت بشئون البلاد كافة، وحاولت فصل السودان عنها، وألغت الدستور الذي كان قائماً قبل الاحتلال.

تفاقم الحالة عقب نشوب الحرب

لزمت مصر الحياد في تلك الحرب، حتى خاضت إنجلترا غمارها، فتغير موقفها تبعاً لسياسة إنجلترا، وأخذت الحكومة المصرية بتأثير وجود الاحتلال

(٢) مقدارها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه عشاقى (٦٨١,٤٨٦ جنيه مصرى).

البريطاني، تنفّت من التّول المتخارية موقف المستعمرات البريطانيّة، فتحوّلت إنجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة في الموائى المضريّة، وفي جميع جهات البلاد، وأول عمل اتخذته في هذا الصّيد هو القرار الذى أصدره مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤، أى عقب إعلان الحرب بين إنجلترا وألمانيا مباشرة «نشأت الدّفاع عن القطر المصرى في أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى»^(٣)، فقد جاء في ديباجته ما يدل على تبعيتها لإنجلترا في تلك الحرب، قال:

«بما أنه قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلنده والملحقات البريطانيّة فيما وراء البحار وإمبراطور الهند، وبين إمبراطور ألمانيا، ونظراً لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانيّة، وبما أنه من الضرورى نظراً لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصرى، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الغرض أن تتخذ الاجراءات الآتية، فلهذه البواعث، يكون معلوماً لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سن ١٩١٤) تحت رئاسة عطوف فتلو أفندم القائمقام الخديوى قد قرّر ما يأتى».

وفحوى القرار هو منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألماني، وحظر التصدير إلى ألمانيا وتحويل القوات البريطانيّة الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموائى المصرية، واعتبار السفن الألمانية الراسية في الثغور المصرية سفناً معادية، وحجزها في تلك الثغور.

وفي ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً آخر بـسريان أحكام القرار السابق على النمسا والمجر.

(٣) الوقائع المصرية عدد ٦ أغسطس سنة ١٩١٤.

وفي شهر أغسطس أيضًا وضعت الرقابة على البرقيات والمخطابات المرسلة بين مصر والخارج أو بينها وبين السودان.

قانون التجمهر

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وضعت الحكومة قانونًا لمنع التجمهر والعقاب عليه، واعتبر تجمهرًا كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق أو محل عمومي ولو لم يكن له قصد جنائي، متى رأى رجال السلطة أنه يجعل السلم العام في خطر، وخولهم هذا القانون أن يأمروا المتجمهرين بالتفرق، ومن لم يطيع هذا الأمر يعاقب بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر، أو بغرامة أقصاها عشرون جنيهًا ولم يكن في قانون العقوبات من قبل مثل هذه العقوبة، واحتوى القانون على عقوبات أشد تصل إلى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة في تفريق التجمهر.

إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

(٢ نوفمبر سنة ١٩١٤)

وعلى أثر نشوب الحرب بين تركيا والروسيا في أول نوفمبر صار من المتوقع أن تشب الحرب بينها وبين إنجلترا، فأعلن الجنرال السيرجون مكسويل Sir John. Maxwell قائد جيوش الاحتلال في مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذي أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، وهذا نصه:

«ليكن معلومًا أني أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصري العسكرية لكي يتضمن حماؤه، فبناء على ذلك قد صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه^(٤)».

إمضاء

محررًا في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

مكسويل

القريق قائد الجيوش بمصر

(٤) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادي (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤).

ووضعت الرقابة على الصحف تبعاً لإعلان الأحكام العرفية.
وأصدر الجنرال مكسويل إعلناً آخر، حذر فيه الأهاليين من تكدير السلام
العام ومساعدة أعداء انجلترا وحلفائها، ودعاهم إلى اتباع جميع الأوامر التي
تصدرها السلطة العسكرية، قال:

«أنا جون جرنفل مكسويل لفتنتت جنرال قومندان الجيوش البريطانية
في القطر المصري المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتي:

أولاً: «إن السلطة التي تستعمل تحت إشرافى بمعرفة الإدارة العسكرية
ليس الغرض منها الحلول محل الإدارة الملكية، بل تعتبر تكميلاً لها، وعلى كل
الموظفين الذين في خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجباتهم بكل
دقة في وظائفهم».

ثانياً: «إن أحسن ما يمكن للأهالي عمله للصالح العام هو الامتناع عن
كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام، أو التحريض على التنافر
ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه، والمبادرة باتباع جميع الأوامر التي
تعطى لحفظ السلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر، ومتى اتبعوا ذلك
لا يكونون معرضين لأى تداخل في شئونهم من السلطة العسكرية».

ثالثاً: «جميع الطلبات التي ربما تلزم للأحكام العسكرية من خدمات
الأفراد أو مما يملكون تكون قابلة للتعويض التام، وتحدد قيمتها بمعرفة سلطة
مستقلة إن لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين».

الإمضاء

مصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

ج. ج. مكسويل

إبلاغ هذا المنشور إلى الحكومة المصرية

وأبلغ المستر (السير) ملن شيتهم Milne Chatham القائم وقتئذ بأعمال المعتمد البريطاني^(٥) هذا المنشور إلى حسين رشدي باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو بخطاب قال فيه:

«القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤

«إلى صاحب العطوفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية.

«يا عطوفة الوزير، أتشرف بأن أرفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذي أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية العام في القطر المصري، وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيها تتعلق بالوسائل اللازمة للدفاع عن القطر المصري وبالتدابير التي يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة في يد القائد العام، وأن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظاً للسلطة التي له في الأمور الملكية الخاصة بنظارته».

فرد عليه رشدي باشا بالخطاب الآتي:

«القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤

«إلى جناب المحترم المستر ملن شيتهم نائب معتمد بريطانيا العظمى في مصر.

«إلى جناب الوكيل، علمنا ما جاء في منشور قائد الجيوش البريطانية العام في القطر المصري والذي بعثتم به إليّ، ونظراً لغياب سمو الجناب

(٥) كان اللورد كتشتر هو المعتمد البريطاني في مصر، وكان في إنجلترا حين شبت الحرب، ثم تولى منصب وزارة الحرب فيها، ولما أعلنت الحماية عين السير هنري مكماهون مندوباً سامياً لإنجلترا في مصر.

الخديوى الذى نستمده منه سلطتنا أتشرف بإبلاغكم بأننا سنستمر أنا وزملائي على إدارة أعمال نظاراتنا الملكية تجنباً للمضار التى تلحق بالبلاد إذا تعطلت حركة إدارتها الداخلية».

الحرب بين إنجلترا وتركيا وإعلان الجنرال مكسويل

ثم دخلت تركيا الحرب ضد إنجلترا وحلفائها فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤، فأصدر الجنرال مكسويل إعلناً نشر فى الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية» الصادرة فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤، أعلن فيه دخول تركيا الحرب، وأوضح وجه اعتدائها فى ذلك، وذكر أن إنجلترا تحارب لغرضين، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى ميدان القتال، واستمرار تمتع مصر بالسلام والرخاء، وأن إنجلترا أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب وأنها لا تطلب من الشعب المصرى سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها، قال:

«قد كلفت بأن أعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب.

«ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين إمبراطورى ألمانيا والنمسا قد أقدمت الحكومة العثمانية مراراً تحت تأثير نفوذ أعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات، فإن حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشياً دقيقاً، حتى أرغمت على ذلك، ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية فى سوريا التى لا يمكن إلا أن تكون موجهة ضد القطر المصرى، بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة، وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط ألمانين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء، فإن بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين. وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان

القتال، واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطاني في ثلاثين سنة.

«ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى، فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالى وتطلب إليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها».

«ليحيى الملك»^(٦)

وأعلن الجنرال مكسويل في منشور آخر أصدره بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ سريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ على تركيا، قال:

«إنه لمناسبة الأحوال التى اقتضت إعلان الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا، يقتضى أن كل ما جاء في قرار مجلس نظار الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ لما نشبت الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وبين إمبراطور ألمانيا يسرى مفعوله على الدولة العثمانية فيما يختص بالسفن التجارية العثمانية التى تكون داخل الموانئ المصرية أو داخله إليها، فإنه لا يسمح لها بأى وقت بمبارحة الميناء الموجودة فيه».

إعلان الحماية البريطانية

(١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤)

وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر، ونشرت «الوقائع المصرية» في اليوم نفسه إعلان الحماية، وهذا نصه:

(٦) كنا في الأصل.

(إعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى)

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدًا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية. »
« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها. »

القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

بهذا الإعلان حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة التي فرضتها إنجلترا على مصر منذ سنة ١٨٨٢ ومن السهل أن تدرك ما في هذا الإعلان من معنى البغى والعدوان، إذ ما علاقة موقف تركيا في الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر؟ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف لو حسنت نية إنجلترا أن تعلن الاعتراف باستقلال مصر التام، لأنه بزوال السيادة التركية عنها يصبح استقلالها تامًا، أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية، فأمر لا يفسر إلا بالغرض الذي كان لإنجلترا تسعى له. وهو إهدار استقلال مصر الداخلي والتام، وتلك كانت نيتها منذ سنة ١٨٨٢، أي منذ احتلالها غير المشروع.

خلع الخديو عباس الثاني وتولية السلطان حسين كامل

(١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)

كان الخديو عباس حلمي الثاني غائبًا عن مصر وقت نشوب الحرب، فقد قصد إلى الآستانة في أوائل الصيف، وبقي بها إلى أن أعلنت الحرب بين إنجلترا وألمانيا، وتردد في عودته إلى مصر، برغم إلحاح رشدي باشا عليه في ذلك، ولما اعتزم الرجوع إليها أظهرت الحكومة البريطانية رغبتها في عدم عودته، إذ كانت نيتها مبيتة على خلعه.

ففى اليوم التالى لإعلان الحماية أعلنت خلعها، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر، ونشر إعلان ذلك فى الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر)، وهذا نصه:

(إعلان يخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية)

«وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية». «يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالتهم خلعهم من منصب الخديوية، وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على، فقبله».

القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

تبليغ الحكومة البريطانية إلى السلطان حسين كامل

وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش، وجهت إليه الحكومة البريطانية تبليغا على لسان السير ملن شيتهم القائم بأعمال المبعوث البريطانى، أوضحت فيه الأسباب التى سوغت بها إحداث هذا الانقلاب وحددت النظام الذى فرضه على البلاد فى عهد الحماية، قال:

«يا صاحب السمو. كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالتهم وبين سلطان تركيا. وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر.

«كان فى الوزارة العثمانية حزبان، أحدهما معتدل، لم يبرح عن ياله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح فى تركيا، ومقتنع بأن الحرب التى دخل فيها جلالتهم لا تمس مصالح

تركيا في شيء، ومرتاح لما صرح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح، لا في مصر ولا في سواها. وأما الحزب الآخر فشرقة جنديين أفاقين، لا ضمير لهم، أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالته، معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية، أما جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية، ومهاجمة الأسطول التركي بقيادة ضباط ألمانيين نفورا روسية غير محصنة.

«ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماماً قطعياً إلى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا، وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر سقطت عنها وآلت إلى جلالته.

«ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته في مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة، فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية.

«فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري جميع الحقوق التي آلت إليها بالصفة المذكورة، وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سني الإصلاح الثلاثين الماضية، وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التي عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلاناً صريحاً، وأن حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام ورائي يقرر فيما بعد.

« بناء عليه قد كلفتى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم، قد رؤى في سموكم أكثر الأمراء في سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب «سلطان مصر». وإننى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية في دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم، مهما كان مصدره، وقد فوضت لى حكومة جلالتة أن أصرح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك.

« وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضًا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى فرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الإناعام بالرتب والنياشين.

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية، فترى حكومة جلالتة أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخاضرات من الآن بين حكومة سموكم وبين كلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالتة فى مصر.

« وقد سبق لحكومة جلالتة أنها صرحت مرارًا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد، ولكن من رأى حكومة جلالتة أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب.

« وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالتة، طبقًا لتقاليد السياسة البريطانية، قد دأبت على الجهد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية، وترقية التعليم ونشره، وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية، والتدرج فى إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى، وفى عزم حكومة جلالتة المحافظة على هذه التقاليد، بل إنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى

هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدي إلى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي، وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراماً تاماً، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم، ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الآستانة لم يكن ناتجاً عن أي عداً للخلافة، فإن تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن إخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التي بين مصر والآستانة، وأن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم، هو بالطبع من الأمور التي تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة، ولسموكم أن تعتمدوا في إجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الإنجليزية، وعلى أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على إخلاص المصريين وروبتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن في داخل البلاد، ومنع كل عون للعدو، وإني انتهز هذه الفرصة، فأقدم لسموكم أجل تعظيماتي».

«ملن شيتهم»

بهذه الوثيقة أرادت الحكومة البريطانية تسويغ الانقلاب الذي أحدثته في ديسمبر سنة ١٩١٤، ولعلك تلاحظ من تلاوتها والتأمل فيها مبلغ المغالطة في أسانيدها، ووهن الحجج التي تضمنتها في تسويغ الحماية التي فرضتها على البلاد، فإذا كانت تركيا قد انضمت إلى أعداء إنجلترا، فما ذنب مصر حتى تتحمل تبعه هذا الانضمام؟ وتفقد من أجله استقلالها وحريتها؟ «ولا تزر وازرة وزر أخرى».

لقد كان المنطق السليم يقتضي بعد زوال السيادة التركية أن تتول هذه السيادة إلى مصر، فيصبح استقلالها تاماً، أما أن تتول هذه السيادة إلى إنجلترا لمجرد دخول تركيا الحرب ضدها، فهو منطق استعماري، قوامه انتهاز الفرص

لسلب استقلال مصر، وتحقيق أغراض قديمة تسعى لها إنجلترا في وادي النيل منذ سنة ١٨٨٢، بل قبل ذلك بسنين.

وكذلك ليس من المنطق السليم في شيء أن يؤدي موقف الخديو عباس الثاني إلى فرض الحماية على مصر، فلقد سبق لإنجلترا أن أصرت في سنة ١٨٧٩ على خلع الخديو إسماعيل، وكان خلعها استجابة لطلبها، ولم يؤد خلعها إلى انتحالها حقوقاً في البلاد.

وفي الحق أن المرء ليحار في البحث عن رابطة سببية بين خلع الخديو عباس وأيلولة حقوقه إلى إنجلترا، فلا نجد لذلك علة معقولة ولا مشروعة، بل هي علة الغصب والعدوان فحسب.

ومن المنطق المعكوس أيضاً أن تعد الحكومة البريطانية حقوق مصر وديعة تحت يدها، وأن تفرض الحماية عليها ضماناً لهذه الحقوق! فإن حقوق الشعوب لا تقبل هذا العبث وهذه السخرية، وليست هذه الحقوق محلاً لأن تكون وديعة تحت يد دولة أخرى، وكل أمة تفرط في هذه الوديعة تفقد حقوقها، وترضى لنفسها بالتبعية لتلك الدولة.

على أن نية الغصب والاستعمار تبدو من مجرد المقارنة بين سياسة إنجلترا بإزاء مصر، وسياستها بإزاء بلجيكا في الحرب العالمية الأولى، فلقد هبت لنصرتها تجاه الغزو الألماني، وامتشقت الحسام دفاعاً عن حيادها واستقلالها، ومع ذلك لم تدع لنفسها أخذ حقوقها وديعة في يدها، ولا أعلنت حمايتها عليها تأييداً لهذه الحقوق! ومن هذه المقارنة يبدو الفرق جلياً بين النية الخالصة الحسنة نحو بلجيكا، والنية السيئة نحو مصر.

ومن عجب أن تدعى إنجلترا لنفسها في هذه الوثيقة حقوقاً تقول إنها استعملتها في البلاد مدة سني الإصلاح الثلاثين التي سبقت إعلان الحماية، فليت شعري ما هي تلك الحقوق التي ادعتها؟ إذا كانت تقصد احتلالها البلاد منذ سنة ١٨٨٢ واعتداءها على استقلالها، وإلغاءها دستورها، وتغلغلها في

شئونها، ومحاولة فصل السودان عنها، فهذه ليست حقوقاً، بل هي مظاهر للغصب والاعتساف، وأن في تعبيرها عن سنى الاحتلال بأنها سنو إصلاح فيه أيضاً مخالفة للواقع، لأن هذه السنين كانت كلها من ناحية التعليم والثقافة والصحة والصناعة والتجارة والجيش والبحرية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والحرية السياسية سنوات تأخر وانحطاط، لا سنوات تقدم وإصلاح^(٧).

ومع ذلك لم يدع أحد أن أى إصلاح يعمل لأمة على يد دولة أجنبية غاصبة يعدل استقلالها وحريتها، لأن الاستقلال هو سر الحياة والكرامة للأمة جميعاً، ولا يعوضه أى إصلاح مزعوم يجيء في ظل الذل والعبودية، وفي ذلك يقول اللورد دفرين في تقريره عن مصر سنة ١٨٨٣ «لو فعلنا ما فعلنا من الإصلاحات لرأى المصريون أنهم موضوع الغدر والغبن في شراء تلك المزايا، ومن حقهم أن يروا ذلك، إذ يكون ثمنها فاحشاً، وهو ضياع استقلالهم الوطنى».

ولعلك تلحظ في شيء من التهكم المرير ما تشير إليه هذه الوثيقة من أن زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذى كان يحدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف مقاتل، أو بعبارة أخرى أنه يزيل العقبة التى تعوق تقدم الجيش المصرى وزيادة عدده؛ في حين أن الواقع أن هذا القيد لم يكن إلا اسمياً، وأن مصر كانت قبل الاحتلال حرة في أن تزيد عدد جيشها كما تشاء، وأن هذا الجيش لم يصب بالضعف والانحلال إلا في عهد الاحتلال والحماية، وما بعد الحماية.

أما حق الإنعام بالرتب والنياشين، فإن ولى الأمر في مصر كان يتمتع بحق الإنعام بها كما يشاء، هذا إلى أن مسألة الرتب والنياشين ليست مما يؤبه له في حياة الأمم، بل هي في بلاد الشرق وسيلة من وسائل الاستعباد والتأخر.

(٧) راجع في تفصيل ذلك الفصل الثانى عشر من كتابنا «مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال» (النتائج العامة للاحتلال الأجنبى) ص ١٩٧ وما بعدها من طبعة سابقة.

وفي الوثيقة إشارة صريحة إلى إهدار شخصية مصر الدولية في علاقاتها مع الدول الأجنبية إذ حتمت أن تكون هذه العلاقات بواسطة المعتمد البريطاني في مصر، وهذا القيد معناه إلغاء وزارة الخارجية التي كانت لمصر من قبل، وحرمانها حق الاتصال بالدولة الأجنبية بغير وساطة المندوب البريطاني، وهذا الحرمان من أخص مظاهر الحماية، وقد ألغيت وزارة الخارجية فعلا في عهد الحماية، وظلت ملغاة إلى أن أعيدت في مارس سنة ١٩٢٢.

وفىما يتعلق بنظام الحكم قد أعلنت الوثيقة أن قاعدته هي «التدرج في إشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقى السياسى»، وهذه القاعدة هي استمرار للسياسة التي اتبعتها إنجلترا منذ سنة ١٨٨٢، وقوامها حرمان الأمة الاستقلال والنظام الدستورى الذى نالته قبل الاحتلال، متعلقة بتلك الدعوى الباطلة، وهى عدم كفاية البلاد للاستقلال والدستور، وهذا معناه فرض الحكم المطلق على الشعب، وعلى هذا الأساس وضعت إنجلترا النظم الصورية التي تعاقبت على البلاد منذ ١٨٨٣، كمجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ثم الجمعية التشريعية، فجاءت الوثيقة معلنة أن إنجلترا لا تحيد عن هذه السياسة التي تحرم الشعب حقوقه الدستورية، فوق حرمانه حقوقه في الاستقلال، فما أبعد الفرق بين ما أعلنته إنجلترا في هذه الوثيقة وبين عهودها ووعودها السابقة في الجلاء عن مصر! هذا إلى أن في إعلان الحماية نقضاً صارخاً لمنشور الجنرال مكسويل الذى أذاعه في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ٢٩) وأعلن فيه أن إنجلترا إنما تحارب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد على في الأصل في ميادين القتال، فما هى إنجلترا قد سلبت هذه الحقوق وتلك الحرية، ولم يرض على هذا المنشور أربعون يوماً!

وصفوة القول أن التبليغ البريطانى للسلطان حسين كامل، هو من أخطر الوثائق التي تضرب مثلاً في نقض العهود، ونكث المواثيق، وسلب الشعوب حقوقها في الاستقلال والدستور.

وغنى عن البيان أن هذا التبليغ قد قوبل من الشعب بالسخط والألم، كما قوبل اعتلاء السلطان حسين كامل عرش مصر على أساس هذا التبليغ بالدهشة والمرارة، إذ رأى الشعب في تنصيبه سلطاناً على مصر بخطاب موجه إليه من المعتمد البريطاني أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال، وأدرك بفطرته السليمة أن السلطان الذى تعينه إنجلترا لا يمثل سيادة مصر، بل يمثل سيادة الدولة الحامية، ومن ثم كان تعيينه بهذه الطريقة إهداراً للاستقلال وامتهاناً لكرامة الأمة والعرش والبلاد جميعاً.

تأليف وزارة حسين رشدى باشا

في غداة اليوم الذى أعلنت فيه الحماية، وفي نفس اليوم الذى خلع فيه الخديو عباس الثانى وولى السلطان حسين كامل (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤)، تألفت وزارة حسين رشدى باشا، التى كانت تتولى الحكم من قبل، وبقي الوزراء فى الوزارة الجديدة، مع تعديل يسير فى مناصبهم، وتغيير خطير فى نظام الحكم، إذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية، وألغيت وزارة الخارجية تبعاً لنظام الحماية، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل إلى حسين رشدى بتكليفه تأليف الوزارة، وجواب رشدى باشا بقبول هذه المهمة، ثم صدر المرسوم السلطانى بتأليفها، وقد تم ذلك كله يوم ١٩ ديسمبر.

ومن المؤلم حقاً أن يحدث هذا الانقلاب الخطير، وتعلن الحماية على البلاد؛ ويهدر استقلالها، ولا يبدو من مصر الرسمية، ولا من الجمعية التشريعية التى كانت لها بموجب القانون النظامى القديم صفة النيابة عن الأمة، أى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل، بل تبقى الوزارة قائمة تقرر الحماية، ولا يستقيل وزير، ولا موظف كبير، احتجاجاً على هذا الانقلاب الخطير، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكنة صامتة، كأن لم يحدث حدث فى البلاد! بل إن وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول كان فى مقدمة المحتفين بالسير (هنرى

مكماهون) أول مندوب سام بريطاني عين في ظل الحماية، إذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه (يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥) وقال عنه على مسمع من المستقبلين: «إن دلائل الخير بادية على وجهه»، وآمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده^(٨).

وإننا موردون هنا الوثائق الرسمية التي تألفت بمقتضاها وزارة رشدي باشا، وهي وزارته الثانية:

كتاب السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا

«عزيزي رشدي باشا: إن الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر، وإلى خلو الأريكة الخديوية، وهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعث بصورتها إليكم. لنشرها على الأمة المصرية، موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه قوادنا من عواطف الإخلاص نحو بلادنا لكي نرتقى عرش الخديوية المصرية بلقب «السلطان»، وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد على طبقاً لنظام يقرر فيها بعد.

«وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاص إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا، إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذي صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك أنه يتحتم علينا القيام بهذا العصب الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وفقاً على خدمة الوطن العزيز، هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجلدنا المجيد محمد على الكبير الذي نعمل على تخليد الملك في سلالته.

«وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام

(٨) المقطم عدد ١١ يناير سنة ١٩١٥.

إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه، مواصلين خطة الإصلاحات التي بدئ العمل فيها. لذلك ستكون همه حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم وإتقانه بجميع درجاته، وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر، وسيكون من أكبر ما تعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان، وترقية الشؤون الاقتصادية في البلاد.

«أما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين في البلاد زيادة متوالية.

«ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا؛ وأنا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدًا واضحًا بما يترتب عليه من إزالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معًا إلى غاية واحدة؛ وإنا لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا في العمل الذي أماننا. ولوثوقنا بكمال خبرتكم وربما تحليلتم به من الصفات العالية، واعتمادًا على وطنيتكم، نطلب منكم مؤازرتنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا، وندعوكم بناءً على ذلك إلى تولي رئاسة مجلس وزرائنا، وإلى تأليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم وتعرضون أسماؤهم على تصديقنا العالي، ونسأل الحق جلت قدرته أن يبارك لنا جميعًا فيما نبتهيه من نفع الوطن وبنيه».

«حسين كامل»

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤.

جواب رشدي باشا

«مولاي: أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني من الشرف السامي، إذ تفضلتم عليّ بأمركم الكريم الذي فوضتم به إليّ تأليف هيئة الوزارة.

«نعم إننى كنت وكيلاً عن ولى الأمر السابق، ولكننى مصرى قبل كل شىء، وبصفتى مصرياً قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعاً لبلادى، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية، لهذا فإنى أقبل المهمة التى تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها إلى، ولما كان زملائى بالأمس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لى، فإننى أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية وفق هذا المشروع المرسوم السلطانى بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة وإننى بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع^(١)».

تحريراً فى ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر ١٩١٤)

«حسين رشدى»

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة على النحو الآتى:

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية. إسماعيل سرى باشا للأشغال العمومية والبحرية والبحرية. أحمد حلمى باشا للزراعة. يوسف وهبه باشا للمالية. عدلى يكن باشا للمعارف. عبد الخالق ثروت باشا للحقانية. إسماعيل صدقى باشا للأوقاف.

مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب

من الواجب أن نعترف بأن انقلاب سنة ١٩١٤، وإن كان قد قوبل من الشعب بالآثم والدهشة، فإنه لم يقابل إلا باحتجاج يسير ضيق الأفق، محدود الأثر. ولعل بسط الأحكام العرفية البريطانية على البلاد لأول مرة فى تاريخها

(١) مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤، ص ٣٧٧.

الحديث، كان له دخل في إثارة الأمة جانب الصمت والوجوم، وكبت الألم في النفوس. كما أن تدفق القوات المسلحة على البلاد كان ولا ريب أهم العوامل فيما عراها من ضعف واستسلام للقوة الغاشمة، وهذا الأثر يحدث مثله في معظم البلدان التي تحتلها جيوش أجنبية.

ومن الوسائل التي اتخذتها الحكومة لتدعيم الانقلاب واجتذاب الخاصة إليه التعظيم من شأن الوزراء في ظل الحماية، وإحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر، لكي يزدادوا تعلقاً بمناصبهم، ويزداد الناس تهاافتاً عليها، فمن ذلك اختصاصهم بالألقاب ميزتهم عن حملة الرتب والألقاب، كتلقب الوزراء بأصحاب «المعالى» بعد أن كانوا أصحاب «سعادة» فقط وتلقب رئيس الوزراء بصاحب «دولة» بعد أن كان صاحب «عطوفة»، فهذه الألقاب من مخلفات عهد الحماية، وقد نص الأمر السلطاني الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩١٥ أن يكون لقب «صاحب المعالى» للوزراء ورئيس الجمعية التشريعية والسرمداد ورئيس الديوان السلطاني وكبير أمناء السلطان. وأصحاب الوشاح الأكبر من نشان محمد علي، وحائزي رتبة الامتياز، ولقب «حضرة صاحب السعادة» للفريق العسكري وللحائزين لرتبة باشا و«صاحب السعادة» فقط للحائزين لرتبة اللواء العسكرية إلخ.

وعمد السلطان حسين إلى السخاء في منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين، فكان لهذه الوسيلة أثرها في كسر حدة السخط والمعارضة، وأخذ الأعيان يتطلعون كعادتهم إلى التحلي بهذه الرتب، من طريق الإخلاص للسلطان وللنظام القائم، فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الأعيان والمثقفين في مختلف العواصم والمديريات، وصار الانقلاب أمراً مألوفاً بين الفئة التي تمثل أقوى عناصر المجتمع في البلاد.

والآن نذكر بعض مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب.

احتجاب «الشعب» عن الظهور احتجاجاً على إعلان الحماية

كان معروفاً أن قرار الحماية سيصدر قبل إعلانه بمدة، وكان محتماً على الصحف أن تنشره عند صدوره، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعي رئيس تحرير جريدة (الشعب) في عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ أنه سيحتجب من ذلك اليوم، وأنه سيعود بمشيئة الله إلى الظهور، وقد اتخذ رحمه الله هذا القرار على أثر مداولة قصيرة بينه وبين عبد الله بك طلعت مدير الجريدة وبينى، فاتفق ثلاثتنا على وجوب وقف صدورها، وكان الغرض من هذا الموقف أن لا ينشر في «الشعب» إعلان الحماية المشتموم والبلاغات التي تستتبعها الحماية.

كان هذا الاحتجاج أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية، وقد وقع في الوقت الذي بلغت فيه صحيفة «الشعب» ذروتها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية، إذ كانت أوسع الجرائد انتشاراً، وكان الجمهور يتلقفها بلهف زائد ليتعرف منها أنباء الحرب العالمية، ويتحسس فيها اتجاه الناحية الوطنية، فكان إيقاف صدورها تضحية مالية كبيرة.

اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد في خلال الحرب، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطني، ومطاردة رجاله، فضبطت أوراقه ودفاتره، وسجلاته، وشتت شمل أعضائه أو الذين اشتبهت بأنهم من أعضائه أو أنصاره، واعتقلت الكثيرين منهم في سجن الاستئناف، وفي معتقلات درب الجماميز، وطره، والجيزة، وسيدى بشر، وسجن الحفرة بالأسكندرية، ونفت بعضهم إلى مالطة وأوروبا فمن الذين أصابهم الاعتقال أحمد بك لطفى. على فهمى كامل بك. عبد الله بك طلعت. عبد اللطيف بك الصوفاني (وقد وضع تحت المراقبة في دمنهور). والأساتذة عبد المقصود متولى. محمد زكى على. أحمد وفيق. أمين

الرافعى. عبدالرحمن الرافعى. مصطفى الشوربجى. إسماعيل بك حافظ صهر محمد بك فريد. محمد فؤاد حمدى. إبراهيم رياض. الدكتور عبدالحليم متولى. الدكتور عبدالفتاح يوسف. أحمد أفندى رمضان زيان. اليوزباشى حافظ محمود قبودان. اليوزباشى أحمد حمودة. محمد أفندى الشافعى. مصطفى أفندى حمدى. يعقوب أفندى صبرى. أحمد نبيه قبودان. إسماعيل أفندى حسين. الشيخ إبراهيم مرونى إلخ إلخ.

ومن نفوا إلى أوروبا الدكتور نصر فريد بك. وإلى مالطة الدكتور عبدالغفار متولى. الأستاذ محمد عوض محمد. الأستاذ محمود إبراهيم الدسوقي. الأستاذ محمد عوض جبريل. حامد بك العلايلى. الدكتور حسن نورالدين. سلامة أفندى الخولى. الأستاذ على فهمى خليل. الأمير أفندى العطار. وغيرهم وغيرهم، وقد لبثوا فى المعتقلات أو المنفى مدداً طويلة، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى إلى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم، ووضعوا تحت المراقبة.

مظاهرة طلبة الحقوق يوم زيارة السلطان حسين

اعتزم السلطان حسين كامل زيارة معاهد العلم، وزار بعضها، وكان من مظاهر سخط الشباب على الحماية والانقلاب الذى استتبعه أنه لما جاء دور زيارته لمدرسة الحقوق اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد لهذه الزيارة السلطانية (١٨ فبراير سنة ١٩١٥)، وأنفذوا عزمهم، وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم، فلما جاء السلطان لوحظ فراغ كبير فى صفوف الطلبة، فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة صامتة ضد الحماية والانقلاب. وقد اهتمت الوزارة للأمر، وأجرت تحقيقاً عمن تقع عليهم مسئولية هذه المظاهرة، وقررت توقيع العقوبات الآتية على من ثبتت إدانتهم، وها هم أولاء نذكر لك أسماؤهم فيما يلى. قلعل فى بيان هذه الأساء ما يعطيك فكرة عن ناحية من حياة الشباب فى ذلك العصر، وبخاصة لأن منهم من شغل فيما بعد مراكز ممتازة فى عالم القانون أو السياسة.

أولاً: فصل أربعة وخمسين طالباً. وهم:

أحمد مرسى بدر. محمد صبرى أبو علم. أمين خليفة أبو زيد. أحمد أحمد عبد الله. السيد أحمد محمد إبراهيم. يوسف أحمد الجندى. أحمد إسماعيل فهمى. محمد فؤاد حمدى. عبد السلام يوسف. محمود محمود مرسى. عبد العظيم محمد الهادى رسلان. عبد العزيز إبراهيم عبده. محمود حسن درويش. محمد نصر الدين. محمد سامى. أحمد محمود محمد. سليم خيرى. محمود وهدان. محمد أمين صدقى. حافظ حسن عامر. عثمان فهمى. أحمد والى الجندى. خالد محمد مؤمن. محمد فريد كمال. (من طلبة السنة الرابعة قسم إنجليزى).

محمد فهمى كرامة. أحمد لطفى. إبراهيم رياض. محمد السيد واكد. إبراهيم السيد. محمود سامى الزارع. عبدالله بهجت. إسماعيل محمود حمدى. عمر عمر. قايد زكى. عبد العزيز محمد السنوسى. محمد حميد. عبد العال السيد (من طلبة السنة الثالثة قسم إنجليزى).

محمد على صادق. صادق العجيزى. محمد خالد باشات. محمد مصطفى كمال الديب. أحمد عبد اللطيف. سليمان حافظ. محمد فكرى أباطة. على أحمد رضا. محمد أمين الشاهد. رياض الشريف. عبد اللطيف أحمد. أحمد إسماعيل محمود. إسماعيل محمد دبوس. راتب حمزة. عبد الباقي عثمان. محمد عباس رفعت. حسن يس (من السنة الثالثة قسم إنجليزى أيضاً).

ثانياً: حرمان ثلاثة عشر طالباً امتحان آخر سنة ١٩١٥ وهم:

حسن مختار رسمى. حسن إسماعيل الهضيبي من طلبة السنة الرابعة قسم إنجليزى) إبراهيم صبحى. عبد العظيم حسن الهراس. محمود سامى جنينة (من طلبة السنة الثالثة قسم إنجليزى) أحمد حسنى. محمد خليل. عباس حلمى محمد. خليفة جمعة. على بدوى. محمد سليم. محرز أحمد الحارنى. عبده محرم (من طلبة السنة الثانية).

ثالثاً: حرمان ثمانية عشر طالباً امتحان آخر السنة مع إيقاف التنفيذ وهم:

محمود علي ناصر. محمد عزمي. محمد عبد الله عنان. محمد محمد محمود. محمد كامل محمود. راغب محمد عبد الله دويدار. عبد الحميد محمد عمر وشاحي. محمد أبو الوفا. مرسى فرحات. سليمان نجيب. محمود حلمي لهيطة. أحمد عبد الباقي راضي. عباس حسن هرجه. محمد البغدادي أبو الوفا. سيف النصر حسين حيدر. أنور علي. عبد الغني زيدان. محمد عمر دمرداش (من طلبة السنة الأولى).

وقد صدر في مارس عفو سلطاني عن الطلبة المفصولين والمحرومين من الامتحان، واستثنى من هذا العفو سبعة عشر طالباً الذين أثبت التحقيق أنهم كانوا المحرضين لزملائهم على التظاهر وهم: أحمد مرسى بدر. محمد صبرى أبو علم. محمود وهدان. محمد فؤاد حمدى. عبد العزيز إبراهيم عبده. أحمد والى الجندى. أحمد أحمد عبد الله. حافظ حسن عامر. أحمد لطفى. إبراهيم رياض. إسماعيل محمود حمدى. محمد فهمى كرامة. صادق العجيزى. على أحمد رضا. رياض الشريف. محمد أمين الشاهد. حسن يس.

وعفى في السنة المكتبية التالية عن هؤلاء السبعة عشر طالباً وعادوا إلى المدرسة

الاعتداء على السلطان حسين كامل

تجاوز سخط الشعب على الحماية إلى السخط على المغفور له السلطان حسين الذى ارتضى هذا النظام.

وفى رأينا أنه وإن كان قد أخطأ بلا ريب فى قبول عرش مصر فى ظل الحماية الأجنبية، وقبل الحماية فعلاً، إلا أنه كان يعتقد أنه ينقذ بهذا القبول عرش محمد على، ويحفظه لأسرته، ولقد ذاعت الإشاعات فى ذلك الحين أن الإنجليز ربما أجلسوا على عرش مصر اميراً من أمراء الهند.

ولقد كان من مظاهر هذا السخط أن اعتدى عليه مرتين، الأولى بالقاهرة يوم الخميس ٨ أبريل سنة ١٩١٥، إذ أطلق عليه شاب يدعى محمد خليل تاجر خردوات من المنصورة عياراً نارياً حين مرور موكبه بشارع عابدين، فأخطأه وأصاب العربية التي كانت تقله، ولم يحدث بها سوى ثقب في جلدها، وقبض على الجاني وحوكم أمام مجلس عسكري بريطاني، وحكم عليه بالإعدام شنقاً، ونفذ فيه الحكم يوم ٢٤ أبريل سنة ١٩١٥.

وبعد مرور شهرين على هذا الحادث وقع اعتداء آخر لا يقل شططاً ونكراً عن الاعتداء الأول، ففي يوم الجمعة ٩ يولييه سنة ١٩١٥، بينما كان السلطان سائراً بموكبه بالإسكندرية قبيل ظهر ذلك اليوم من قصر رأس التين إلى مسجد سيدى عبدالرحمن بن هرمز لأداء فريضة الجمعة، ألقيت عليه قنبلة من نافذة أحد المنازل المطلة على شارع رأس التين فسقطت القنبلة على ظهر جواد من جواذى المركبة السلطانية، ثم تدحرجت على الأرض ولم تنفجر، وقد اسفرق التحقيق في هذه الحادثة زمناً طويلاً لغموضها وصعوبة الكشف عن المتآمرين فيها، وأسفر عن اتهام تسعة من الشبان بتدبير الحادث وهم: محمد نجيب الطلهاوى، محمد شمس الدين، محمد فريد، محمود عنايت، شفيق منصور، أحمد سابق، عبد الفتاح يوسف، عبد الله حسن، على صادق، ثم استقر رأى النيابة على إدانة اثنين منهم وهما محمد نجيب الطلهاوى ومحمد شمس الدين، وحوكما أمام مجلس عسكري بريطاني، فحكم عليهما بالإعدام شنقاً، وصدق القائد العام للقوات البريطانية^(١٠) على الحكم، ولكن السلطان حسين طلب تخفيفه، فأبدله القائد العام بالأشغال الشاقة المؤبدة

ويدخل في هذا السباق حادث الاعتداء على إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف^(١١)، ففي مساء ٤ سبتمبر سنة ١٩١٥، بينما كان واقفاً على رصيف

(١٠) هو الجنرال السير أرشبلد مري الذى خلف الجنرال مكسويل فى قيادة الجيوش البريطانية فى مصر منذ أوائل سنة ١٩١٦، وبقي يتولى هذه القيادة إلى أن خلفه الجنرال اللنبي فى يونيه سنة ١٩١٧.

(١١) كان وزيراً للأوقاف منذ ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ بدلاً من إسماعيل صدقى باشا المستقيل.

محطة القاهرة مزعمًا السفر بقطار الوجه القبلي، اعتدى عليه شاب يدعى صالح عبد اللطيف، وهو موظف بوزارة المالية، بأن طعنه بخنجر ثلاث طعنات جرحه جروحًا بليغة في كتفه، ولكنه شفى منها بعد حين، وحوكم الجاني أمام مجلس عسكري بريطاني، وحكم عليه بالإعدام شتقًا، ونفذ فيه الحكم يوم ٣ أكتوبر.

تعطيل الجمعية التشريعية

كانت الجمعية التشريعية هي الهيئة شبه النيابية القائمة في ذلك العهد، وقد انتهى الفصل التشريعي الأول (الوحيد) لها في شهر يونيه سنة ١٩١٤، قبيل نشوب الحرب، فلما شبت الحرب رأت السياسة البريطانية تعطيل اجتماعها، تفاديًا من أن تصدر قرارات قد يكون فيها معنى الاحتجاج على الانقلاب. فصدر أمر عال في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بتأجيل ابتداء دور الانعقاد الثاني الذي كان محددًا له أول نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى أول يناير سنة ١٩١٥، وورد في ديباجة الأمر بيان السبب الذي دعا إلى هذا التأجيل وهو «نظرًا للظروف الحالية التي من شأنها أن توقف وضع منهاج خاص للإصلاحات التشريعية، فضلًا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية في كل حين إلى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة».

وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى فبراير سنة ١٩١٥، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله إلى ١٥ أبريل، ثم إلى أول نوفمبر سنة ١٩١٥، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥، ولم تدع بعد ذلك إلى الاجتماع، وظلت البلاد محرومة أية هيئة نيابية أو شبه نيابية عشرة أعوام كاملة حتى أعلن الدستور سنة ١٩٢٣.

تدفق الجنود البريطانية على مصر

كثرت تدفقات الجيوش من مختلف أنحاء الإمبراطورية البريطانية على مصر، حيث اتخذت قاعدة حرية عامة للحلفاء في الشرق الأوسط، وقد أفاد الحلفاء وبخاصة إنجلترا من هذا الموقف فوائد حربية وسياسية هامة كان لها أثرها في فوزهم فكانت مصر مركزاً لدعايتهم السياسية في سوريا وجزيرة العرب طيلة الحرب، كما كانت لهم قاعدة للحملة الدردنيل والحملة العراق، ثم حملة فلسطين وسوريا التي أدت إلى النصر النهائي لإنجلترا وحلفائها في الشرق. وقد صدرت من كثير من هؤلاء الجنود تصرفات منكرة في القاهرة والإسكندرية، وفي مختلف البنادر والثغور والقرى التي حلوا بها، ف وقعت منهم الاعتداءات الكثيرة على الناس في أموالهم وأرزاقهم، بله الاعتداء عليهم بالضرب والقتل، مما كان له أثر عميق في كراهية الناس للاحتلال ثم الحماية.

الحملة التركية على قناة السويس

زحفت حملة تركيا على حدود مصر من ناحية العريش واجتازت شبه جزيرة سيناء، وتبين من تطور الحوادث أن الترك لم يكونوا يقصدون غزو مصر، بل كانوا يرمون باتفاقهم مع الألمان إلى مناوشة البريطانيين ليحجزوا أكبر عدد من الجند في مصر ويخففوا الضغط عليهم في الميادين الأخرى.

واقعة طوسون

(٣ فبراير سنة ١٩١٥)

وفي ليلة ٢ - ٣ فبراير سنة ١٩١٥ حاول الترك اجتياز القناة من محطة طوسون، فصدتهم الجيش البريطاني بمعاونة كتيبة من الجيش المصري برياسة الملازم الأول أحمد أفندي حلمي الذي كان يقود على الضفة الغربية للقناة

البطارية الطوبجية المصرية الخامسة، وقد مد الترك جسراً خفيفاً منصوباً على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة عليه، ولما أتعوا تركيبه وبدءوا فعلاً بالسير عليه لعبروا القناة فاجأهم الملازم الأول بنيران المدفعية، فأحبط محاولتهم، وقتل هو في المعركة، وعرفت هذه الواقعة بواقعة طوسون.

وقد كان اشتراك الجيش المصرى في هذه الحرب التى كانت ترمى (من الناحية البريطانية) إلى تأييد الحماية على مصر، أول تقضى للعهد الجديد الذى أعلنته إنجلترا، وهى أن لا تحمل مصر شيئاً من أعباء هذه الحرب، ولعلك لاحظت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ (ص ٢٥) - وكان صدوره باتفاق الوكالة البريطانية بل بإيعازها - أن وجود الجيش البريطانى في مصر هو الذى جعل مصر عرضة لهجوم أعداء إنجلترا، فهذا الهجوم لم يكن موجهاً ضد مصر، بل ضد وجود الإنجليز فيها، ولذلك كان سعيها ما أعلنته الجنرال مكسويل في منشور ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ٢٩) من تعهد إنجلترا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب، ولا تطلب من الشعب المصرى سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها، لأنه لا يمكن أن يطلب من الشعب اشتراكه في أعباء حرب كان مقصوداً منها تثبيت الاحتلال والحماية عليه.

واقعة الرمانة

(٤' أغسطس سنة ١٩١٦)

وفي أغسطس سنة ١٩١٦ حاول الترك مهاجمة سيناء مرة ثانية، وكان عددهم نحو ثمانية عشر ألف مقاتل، فهاجموا في منتصف ليلة ٤ من هذا الشهر المواقع الحربية بين قطية والرمانة في معركة فاصلة عرفت بواقعة الرمانة (أو رومانى)، ولكنهم منوا بهزيمة كبيرة وارتلوا عن ميدان القتال، وبلغت خسائرهم هذا اليوم والأيام التالية نحو خمسة آلاف مقاتل، منهم ٣٣٠٠ أسير، ولم يفكروا بعد هذه الواقعة في استئناف الهجوم على قناة

السويس، ثم لم يلبثوا أن انسحبوا من شبه جزيرة سيناء، وأخلوا رفع العريش.

وكان لفرقة العمال المصريين الفضل الأكبر في إحراز النصر في هذه المعركة، فهي التي عيَّدت الطرق على مسافة ألوف الأميال في سيناء، ورصفتها بالمكدام، وجعلتها صالحة لسير السيارات المدرعة وأنواع المركبات كافة، ومدت خطوط السكك الحديدية في هذه الصحراء القاحلة، وحفرت الآبار في كل مكان، وأوصلت المياه العذبة إلى كل نقطة، وشادت الحصون والاستحكامات، وحفرت الخنادق ونظمتها بمهارة كبيرة، ومدت أنابيب المياه وطهرتها تحت الرمال صيانة له، ونقلت أدوات التليفون والتلغراف، ونصبته في أماكن معينة، ونقلت المهمات والذخائر إلى مسافات شاسعة في أرض وعرة يصعب فيها السير لولا هذه الأعمال الباهرة التي كانت أساس الانتصارات العسكرية في هذه المنطقة.

حملة السنوسى على حدود مصر الغربية

وأعد السنوسى الكبير (السيد أحمد الشريف السنوسى) باتفاقه مع الترك حملة على مصر من حدودها الغربية، وأنفذ الحملة في نوفمبر سنة ١٩١٥، وانسحبت حاميتا «السلوم» و«سبى برانى» ودخلها السنوسيون، واعتصم الإنجليز في «مرسى مطروح» واتخذوها مقراً لقيادتهم، ودارت معارك عنيفة حولها في أواخر سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ انتهت بارتداد السنوسيين، وزحفت قوات سنوسية أخرى جنوباً، واحتلت سيوه والواحات البحرية والفراغة والداخلية، ثم زحف الجيش الإنجليزى من مرسى مطروح تؤيده السيارات المدرعة واشتبك والسنوسيين يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ في معركة (أجاجية) الواقعة في الجنوب الشرقى من سبى برانى، وعلى مسيرة خمسة عشر ميلاً منها، وانتهت باسترداد سبى برانى.

وفي مارس سنة ١٩١٦ استرد الجيش المصرى الإنجليزى مدينة السلوم،

وفي أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٦ استرد الواحات الداخلة والبحرية والفرافرة، وفي فبراير سنة ١٩١٧ استرد واحة سيوة، وانتهت حملة السنوسي بالإخفاق والهزيمة.

في السودان

ويدخل في هذا السياق أن علي بن دينار سلطان دارفور شق عصا الطاعة على حكومة السودان في سنة ١٩١٦، فأنفذت إليه حملة من الجيش المصري، اجتازت حدود دارفور في أبريل من تلك السنة، فاحتلت الآبار الهامة، وبذلك اضطرت جيش علي دينار إلى البقاء في الفاشر، وسدت في وجهه الطرق الرئيسية المؤدية إلى حدود بلاده وزحفت الحملة على الفاشر عاصمة دارفور، واشتبكت مع جيش ابن دينار في معركة فاصلة يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ انتهت بهزيمته وفراره إلى جبل مرة واحتلال الفاشر وخلع علي بن دينار، وأرسل السلطان حسين كامل إلى حاكم السودان العام يهنئه ويهنئ الجيش المصري بهذا النصر الباهر، وأرسل إليه الملك جورج الخامس برقية تهنئة قال فيها: «تناولت بمزيد الارتياح الأنباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصري الفاشر عاصمة دارفور بقيادة اللفتنانت كولونل كلي، فأهنئ جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمسقات التي حالت في سبيلهم» وأشار حاكم السودان العام إلى فضل الجيش المصري في هذه الحملة في خطبة له ألقاها بنادي الضباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية (١٣٣٥ - ١٩١٦) إذ قال: «إني بمزيد الفخر والإعجاب أذكر الخدمة العظيمة التي قام بها الجيش المصري وضباطه البواسل في دارفور، فإنها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب في تاريخ الجيش المصري، مما يحملني ويحمل كل واحد منكم أن يتيه عجباً وسروراً عند ذكر هذه الحملة المدهشة، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة، التي كانت تعترضه من رمل وقلة مياه وصعوبات أخرى جبلية، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة، ثم ضرب العدو في عقر

داره ضربة قاضية، وما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشتنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها، وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى»

وقد أدركت على بن دينار قوة من الجيش المصرى فى معقله بين جبل مرة ودارسلا على حدود دار فور غرباً فى نوفمبر سنة ١٩١٦، فهزمته وقتل فى المعركة واستسلم بقية الثوار.

حشد السلطة العسكرية للعمال وجمع الدواب والمؤن

أخذت السلطة العسكرية منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع من العمال والفلاحين بطريق الإكراه لإرسالهم إلى مختلف النواحي فى شبه جزيرة سيناء أو فى العراق وفلسطين والدردييل وفرنسا للعمل فى ما تحتاج إليه الجيوش. وكان ظاهر الدعوة جمع هؤلاء العمال بطريق الاختيار والتطوع، ولذلك سموا «متطوعين»، ولكن الحقيقة أنهم كانوا مكرهين، يؤخذون بطريق التجنيد، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها رهن أوامر السلطة العسكرية البريطانية، فكان الحكام الإداريون، من المديرين إلى عمد البلاد وخفرائها يقومون بعملية جمع الرجال قسراً وتجنيدهم فى هذه الأعمال، وأغتنم كثير من عمد هذه الفرصة لسوق خصومهم إلى هذا التجنيد الذى كان بمثابة النفى والاستهداف للأخطار، وكان كثير منهم أيضاً يتخذون الدعوة إلى هذا «التطوع» وسيلة للرشوة يبتزونها من الأهلىن لإعفائهم من هذا التجنيد، واشترك فى الرشوة مع الأسف كثير من الحكام الإداريين.

وبلغ عدد العمال والفلاحين والجنحاة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه . حتى نهاية تلك الحرب ست ومليون عامل^{١٢٣}، مات كثير منهم، وكانوا عوناً كبيراً لإنجلترا فى إدراكها النصر، وفى ذلك يقول اللورد ملتر فى تقريره

(١٢) ١,١٧٠,٠٠٠ سوا (فرقة العمال والجمالة)، وقد أوجب استيفاء هذا الجيش بهذا العدد استخدام نحو مليون ونصف مليون رجل.

الذى سيرد الكلام عنه: «إن الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضا، وإن الخدمات التى أداها الفيلق المصرى للعمال لا تقوم بثمن، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين».

واستولت السلطة العسكرية على الدواب اللازمة لها، فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه بأبخس الأثمان، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشى، فإنها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخس حددها قسم مراقبة التموين، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضرورى وعلف مواشيهم، وكذلك استولت على معظم الأشجار الخشبية لتنتفع بأخشابها.

هذا إلى أن مصر قد اضطرت إلى إنقاص مساحة الأراضى المنزرعة قطعاً لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحبوب، وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصر أو فى ميادين القتال.

وجملة القول أن جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمؤن والمواشى والمحاصيل الزراعية والصناعية، كانت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية، وصارت الحكومة بجميع فروعها تعمل بلا انقطاع لتقديم كل المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية، حتى إن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل مهمة شؤون وظيفتها الأصلية، وأرهقت السكك الحديدية بحركات النقل الحربى، وتلف بذلك عدد كبير من القاطرات والعربات والمهمات.

جمع الرديف

لم تكتف السلطة العسكرية بجمع العمال والمؤن والدواب، بل طلبت الرديف من الجيش المصرى لتستخدمه فى الأعمال الحربية، وذلك على أثر هزيمة الحلفاء فى ميدان الدردنيل، وفى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ أصدر إسماعيل

سرى باشا وزير الحربية قراراً بناءً على ترخيص مجلس الوزراء بطلب جميع الرجال الموجودين بالرديف للخدمة العسكرية ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة، وظهر من مذكرة وزير الحربية إلى مجلس الوزراء بشأن هذا القرار أن الباعث هو الاستجابة لطلب قائد الجيش البريطاني بمصر، إذ «كان هذا الجيش يعمل في تنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن قناة السويس، وأن تنظيم هذه التشهيلات يجعله في حاجة إلى طائفة من العمال المتعودين على النظام العسكري كالذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش» وبلغ عدد من جمعوا من الرديف تنفيذاً لهذا القرار نحو ١٢,٠٠٠ مجند.

مظاهرة الرديف أمام سراى عابدين

جمع الرديف قسراً من كل ناحية، فوقع تضر شديد بين أفرادهم، لسوء معاملتهم، ورداءة الغذاء الذى كان يعطى لهم.

وحدثت مظاهرة منهم أمام سراى عابدين يوم ٢٩ يناير سنة ١٩١٦، إذ اجتمع المجندون منهم بثكنات عين شمس، وساروا في شكل مظاهرة إلى ميدان عابدين، وهناك ضجوا بالشكوى من سوء معاملتهم، فاستدعى رئيس الوزراء على عجل إلى السراى، فحضر ولما علم بتفاقم المظاهرة استدعى مندوبين عن الرديف، ووعدهم بأن تنظر الحكومة في شكواهم، على أن يعودوا إلى ثكناتهم، فعادوا.

وتجددت المظاهرة في اليوم التالى، وجاءوا إلى ميدان عابدين وكانت الحكومة قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم، فوقع تصادم بينهم وبين رجال البوليس الراكب، وحدث هرج ومرج، وأصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة، وصارت هذه المظاهرة حديث الناس في مجالسهم، وكان لها صدى بعيد في النفوس.

الجفاء بين السلطان حسين والمنتدوب السامي البريطاني

كان السلطان حسين كامل في بداية عهده بالعرش على وفاق تام مع دار الحماية والمستشارين البريطانيين في الحكومة المصرية، على أنه لم يلبث أن بدت منه في أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الإنجليز، وانتقادات بلغت حد الطعن في السياسة البريطانية، وتناول في انتقاداته السير هنري مكماهون Sir Henry MacMahon المنتدوب السامي البريطاني، فوقع الجفاء بينهما، وكان كبار الموظفين البريطانيين يعززون هذا التطور في نفسية السلطان حسين إلى أن شخصية المنتدوب السامي ليست من القوة بحيث يحسب لها حساباً كبيراً، وكانوا يلاحظون في أحاديثهم الخاصة أن السير مكماهون ليس على إلمام تام بدقائق الأحوال في مصر، ولم يسبق له العمل فيها قبل أن يشغل منصبه، فلم يكن من هذه الناحية على غرار اللورد كرومر أو السير الدون جورست أو اللورد كتشنر، الذين لم يعينوا في منصب المعتمد البريطاني إلا بعد أن سبق لهم العمل في مصر من قبل، ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى السير مكماهون. وقيل إن اللورد كتشنر هو الذي اختاره بعد نشوب الحرب العامة وإعلان الحماية، على أن يشغل هذا المنصب مؤقتاً ويعود إليه كتشنر بعد إنتهاء عمله في وزارة الحربية (انظر ص ٢٨) فلما وقع الجفاء بين السلطان حسين والسير مكماهون فكرت الحكومة البريطانية في أن تستبدل به مندوباً سامياً سبق له العمل في مصر والوقوف التام على أحوالها، فلعله بذلك يكون أقدر منه على تدعيم الانقلاب وامتلاك زمام الحكومة.

تعيين السير رجنلد ونجت مندوباً سامياً لبريطانيا في مصر

ففي نوفمبر سنة ١٩١٦ عينت الحكومة البريطانية السير رجنلد ونجت باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام مندوباً سامياً لبريطانيا في مصر، بدلاً من السير مكماهون، وكان ونجت باشا في الخرطوم حين أعلن هذا

النبأ، فجاء مصر في أواخر ديسمبر ليشغل منصبه، وقد أحيط مجيئه بمظاهر العظمة والفخامة، وكان له من سابق صلته بضباط الجيش المصرى، وعلاقته بكبارالحكام، واستناده إلى الحماية والاحتلال، ما جعله يفرض شخصيته ونفوذه على الحكومة والسراى، ويتملك زمام الموقف، فكان إليه الأمر والنهى فى شئون الحكومة عامة، دون معارض أو رقيب، وأخذ يزور الوزارات والمصالح زيارة الحاكم بأمره فى البلاد، وفى عهده وقعت مقدمات ثورة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه.

وقد أبقى السير ونجعت لنفسه الإشراف على الجيش المصرى وحكومة السودان بعد تعيينه مندوباً سامياً لإنجلترا فى مصر، وعين السير لى ستاك باشا نائباً للسردار ونائباً لحاكم السودان العام إلى أن صدر مرسوم بتقليده هذا المنصب نهائياً فى ٩ مايو سنة ١٩١٩، وجعل تعيينه سرداراً اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩١٩.

وفاة السلطان حسين كامل

(٩ أكتوبر سنة ١٩١٧)

فى أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ اشتد المرض بالسلطان حسين كامل ولزم الفراش، ويشس الأطباء من شفائه، وأخذت العلة تلح عليه، حتى وافاه الأجل المحتوم يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥)، وشيعت جنازته فى احتفال مهيب حيث نقل جثمانه من قصر عابدين إلى مدافن الأسرة المالكة فى مسجد الرفاعى.

اعتذار الأمير كمال الدين حسين عن عدم قبول العرش

كان السلطان حسين قد عرض قبل وفاته على نجله الوحيد الأمير كمال الدين حسين عرش مصر، ليخلفه عليه من بعده، ولم يكن قد تقرر نظام

لوراة العرش تحت الحماية، ولكن الأمير تنحى عن القبول، وأرسل إلى والده كتاباً في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ قبل وفاته بيوم واحد يعتذر فيه عن عدم قبول وراثة العرش، قال:

«يا صاحب العظمة السلطانية

«ذكرتموني عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطاني إلى ما بعد بحثه، وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم عن رغبتكم في أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة في الأكبر من الأبناء، ثم بعده لأكبر أبنائه، وهكذا على هذا الترتيب.

«وإني لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما في هذه الرغبة من التشريف لي، على أني مع إخلاصي التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل، مقتنع كل الاقتناع بأن بقائي على حالتي الآن يمكنني من خدمة بلادي بأكثر مما يمكن أن أخدمها به في حالة أخرى، لذلك أرجو من حسن تعاطفكم أن تأذنوا لي أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لي أن أتمسك به في إرث عرش السلطنة المصرية بصفتي ابنكم الوحيد، وإني بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلي عن جميع ذلك، وإني لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام».

«كمال الدين حسين»

القاهرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧

ارتقاء السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر (٩ أكتوبر ١٩١٧)

بعد أن اعتذر الأمير كمال الدين حسين، ارتقى السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧، وأرسل إليه السير رجنلد ونجت

المندوب السامي البريطاني تبليغاً من الحكومة الإنجليزية في هذا الصدد، هذا تعريبه^(١٣) :

«يا صاحب العظمة السلطانية.

«بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذي شمل حكومة جلالة الملك حينما وصل إلى علمها نعي المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل الذي أكبرت الأمة المصرية جميعها إخلاصه لكل ما فيه خيرها إخلاصاً لا يعتريه فتور، وقدرته حق قدره، فكانت وفاته لديها كارثة وطنية وإنني أتشرف بإبلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعي الحداد، هذا وإنني مكلف في الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبقاً لوراثة العرش، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي، على أن يكون لورثتكم من بعدكم، حسب النظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم.

«وإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التي أعطتها لسلف عظمتكم عند ارتقائه العرش، وهي مقتنعة أن في استطاعتها أن تعتمد، في العمل مع عظمتكم، على تلك الصداقة التي كانت شعاراً لحكم السلطان المرحوم، وعادت تمراتها على البلاد بازدياد الرفاهية والتقدم ذلك الأمر الذي له من المكانة في نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل منزلته لدى عظمتكم.

«وإنني أنتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتي».

القاهرة في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

«رجنلد ونجت»

(١٣) الوقائع المصرية عدد ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧.

وقد بدا في طريقة ولاية السلطان فؤاد العرش - كما بدا في ولاية السلطان حسين كامل من قبل - مبلغ التدخل البريطاني في أعظم المهام الداخلية شأنًا، إذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش، بقولها في هذه الوثيقة: «إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي»، وهذا تكرار وتوكيد لما انتحلته في كتابها إلى السلطان حسين كامل (ص ٣٢)، كنتيجة لإعلانها الحماية على مصر، فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل وأساليبه بالسخط والوجوم.

وقد تم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩١٧، وانتقل في موكبه من قصر البستان إلى سراي عابدين، حيث استقبل المهنتين.

تأليف وزارة حسين رشدي باشا الثالثة

اعتبرت وزارة حسين رشدي باشا منحلة بوفاة السلطان حسين كامل، على أن السلطان فؤاد لم يشأ تغييرها، وأقرها في الحكم، وعهد إلى رشدي باشا تأليفها من جديد، وأرسل إليه في هذا الصدد الكتاب الآتي:

«عزيزي حسين رشدي باشا

«نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأزل الذي اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنًا عليه، قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقًا للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها.

«منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر أنها مهددة، وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تصاب في مصادرها، ولقد لبى سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتفانى في إخلاصه لمرافق بلاده، فلم يتردد في تحمل أعباء السلطنة، مع ما كان يحف بها من المصاعب، واعتمادًا على ولاء رعاياه وعلى تأييد

الدولة الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث على تنفيذ المنهاج الذى اختطه فى المرسوم الصادر منه إلى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة، وقد صار وضع أسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة القطر والشروع فى الوسائل التمهيديّة التى من شأنها إحلال مصر فى مكانة الكرامة اللائقة بها فى العالم الذى سيستجد على أثر انعقاد الصلح.

«ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا، فى ظروف هى أكثر مِنّا وتوفيقاً، فقد زالت الأخطار التى كان يظهر أنها تتهدد بلادنا، وعادت ثروة القطر إلى ما كانت عليه، وبقي علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكاً يزداد على الدوام لإتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذى اختطه سلفنا، وأن نحقق فى جميع الفروع الإصلاحات التى من شأنها ضمان التقدم المادى والأدبى فى بلادنا.

«ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية، فإننا نوجه إلى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة، ومن الله نلتبس الإعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل».

القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧

«فؤاد»

وفى هذا الخطاب تسجيل للحماية، واعتراف من ولى الأمر بأنه تولى العرش للإتفاق مع الدولة الحامية، فهو من الوثائق التى لا يقتبط لها التاريخ القومى، كما أن كلمة (رعايانا) التى جاءت فى مستهله، وتكررت فى صلبه، إشارة إلى الأمة هى من الأساليب العتيقة التى تنطوى على روح الزراية بالشعب، ومن الحق أن نقول إن ملايسات إعتلاء السلطان عرش مصر - فى تلك الظروف التى أوضحناها - كانت خليقة بأن تبعث فى نفسه روح التواضع، بدلا من الاستعلاء على الشعب.

ولقد استجاب رشدى ياشا إلى طلب السلطان، وألف الوزارة على نحو ما كانت عليه من قبل، وكتب إلى عظمتة الخطاب الآتى:

«يا صاحب العظمة السلطانية. إني لأشعر بالشرف العظيم الذى أوليتموني إياه بما تفضلتم عظمتكم به على من دلائل الثقة الكبرى بتكليفى تأليف الوزارة الجديدة، وبالرغم من اعتلال صحى لما تحملته من الإجهاد منذ ثلاث سنوات، ولما نالنى من الصدمة العنيفة بفقد سيد، كان فى آن واحد صديقاً لى، فإنى على وفاء لى النهاية بالواجب المفروض على، بصفى مصرياً، أقدم فى ظل حكم عظمتكم، لخدمة بلادى القليل الباقى لى من القدرة على العمل، وبناء على ذلك فإننى آخذ على عهدى تأليف هيئة الوزارة الجديدة، فأعرض على تصديق عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت، وإننى بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية».

القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ العبد الخاضع المطيع المخلص
حسين رشدى

وتألفت الوزارة يوم ١٠ أكتوبر على النحو الآتى: حسين رشدى باشا للرئاسة والداخلية. إسماعيل سرى باشا للأشغال والحرية والبحرية. أحمد حلمى باشا للزراعة. يوسف وهبة باشا للمالية. عدلى يكن باشا للمعارف. عبد الخالق ثروت باشا للحقانية. إبراهيم فتحى باشا للأوقاف. ثم حصل فيها تعديل يسير فى ديسمبر سنة ١٩١٧، إذ استقال إبراهيم فتحى باشا، وعين بدله أحمد زيور باشا، واستمرت الحال على ما كانت عليه، وأعباء السلطة العسكرية تتوء بها كواهل الأهلىين:

وصدر مرسوم سلطانى فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ بتشجيع الناس على «التطوع» فى خدمة السلطة العسكرية، ومنحهم امتيازات تحثهم على هذا «التطوع»، وزادت حركة مصادرة الإبل والدواب، فقد أصدرت السلطة العسكرية فى نوفمبر ١٩١٨ بلاغاً بأنها ما زالت فى حاجة إلى جمال ونياب وحير تجمعها من مختلف المديرىات، وحتمت على أصحابها أن يحضروا ما لديهم من هذه الدواب إلى المراكز والأقسام لمعاينتها تمهيداً لشرائها، ولا يجوز لهم أن يتصرفوا فيها أو ينقلوها من جهة إلى جهة أخرى إلا بإذن

من المأمور المختص، وكل جمل أوناقة أوجمار لا يصلح للأعمال العسكرية يدمغ بعلامة مخصوصة بحيث إذا وجد حيوان غير مدموغ بتلك العلامة ولم تأخذه السلطة العسكرية يؤخذ ويعاقب صاحبه، ومعنى ذلك أن السلطة العسكرية استولت على جميع الإبل والنياق والحمير الصالحة للأعمال العسكرية بأبخس الأثمان، ولم تبق منها إلا ما يقرر الأطباء البيطريون عدم لياقته للخدمة.

منحة ثلاثة ملايين جنيه ونصف للحكومة البريطانية

أنفقت الحكومة المصرية منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة في مختلف المصالح، وقيدت هذه المبالغ في حساب العهد على الحكومة البريطانية، وقد خص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية ووضع السير وليم برونيت المستشار المالي بالنيابة كشفاً في أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التي أنفقتها الحكومة في هذا الصدد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧، فأربت على ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه آخر، كان منظوراً صرفه حتى آخر تلك السنة المالية، أى أن ما أقرضته الخزانة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه، كان على هذه أن تؤديها لها، ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاءً هائلاً في شأن هذا القرض، فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨، وقرر من تلقاء نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ثلاثة ملايين جنيه «اعترافاً بجميل بريطانيا العظمى التي حمت البلاد من خطر الغارات»، وقرر بعد أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التي من هذا النوع في السنة التالية، فبلغت منحة الحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفاً^(١٤).

(١٤) علق اللورد ملتر في تقريره على هذه المنحة بقوله: «إن حكومة السلطان أبدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حمى والدلائل على ذلك كثيرة، منها تنازلها عن ثلاثين مليون جنيه إنجليزية من حساب الأمانات والعهد التي كانت قد أقرضتها إياها، وكان يحق لها المطالبة بها».

ولقد كانت مراقب البلاد وإصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية أولى بإنفاق هذه الملايين، بدلا من بنائها إعانة لحرب كان الغرض منها تثبيت الحماية على مصر.

وتأمل في قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة إنها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى إذ حمت مصر من خطر الغارات، ولعل مجلس الوزراء أراد بذلك أن يشير إلى فضل الحماية البريطانية على مصر (في نظره)، وهذا من أعجب ما يروى كدليل على السقوط المعنوي والأدنى للحكومات التي تتطوع لمكافأة الدولة الفاضلة على غصبها وعدوانها وسلبها البلاد حريتها واستقلالها.

عقد الهدنة وانتهاء الحرب

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ألمانيا وحلفائها، وكانت أول دولة ألقت السلاح هي بلغاريا، ثم أعقبتها تركيا، إذ عقدت الهدنة مع بريطانيا العظمى وحلفائها يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨.

وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ عقدت الهدنة بين ألمانيا والحلفاء، وانتهت هذه الحرب الطاحنة بانتصار إنجلترا وحلفائها.



الفصل الثاني

أسباب الثورة

قد يكون السبب المباشر لثورة سنة ١٩١٩ هو اعتقال سعد زغلول وصحبه، ولكن أسبابها الأصلية ترجع إلى عدة سنوات مضت، ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة، فقد اعتقل للمرة الثانية في ديسمبر سنة ١٩٢١، وكانت منزلته من الشعب قد عظمت وعلت، ومع ذلك لم تقم في البلاد ثورة للإفراج عنه، فاعتقاله أول مرة لم يكن السبب الوحيد لثورة ١٩١٩، وإنما كان بمثابة الشرارة التي أشعلت النار في بركان الثورة، فلنبحث إذن عن أسبابها القريبة والبعيدة، وعلينا أن نتقصى هذه الأسباب، لكي نتعرف الثورة على حقيقتها، ونتابعها في تطوراتها؛ لأن الثورات لا تفهم فيها صحيحاً بسرد وقائعها فحسب، بل لابد من دراسة عللها وأسبابها، فما الثورة إلا مرحلة من التاريخ القومي، تتصل بمراحل سبقتها، وأخرى لحقتها، وهي تشبه أن تكون طوراً من أدوار حياة الإنسان. يتصل بعضها ببعض، ويشق بعضها من بعض، فلكي نفهم ثورة سنة ١٩١٩، حق الفهم، يجب أن نتعرف أسبابها ومقدماتها، وعلى ضوء هذه الأسباب والمقدمات تبدو لنا صورتها كاملة واضحة جلية.

لم تكن ثورة سنة ١٩١٩ ثورة دينية، ولا ثورة اجتماعية، ولحسن حظ مصر أنها لم تكن كذلك، فكلما النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد، ويلقى العداوة والبغضاء بين طبقات الأمة، وكلاهما يمزق أهلها شيعاً، ويعود بالضرر والوبال على الجميع، ومصر أحوج ما تكون على الدوام إلى التضامن بين أبنائها، والتعاون بين طبقاتها.

لم يكن إذن لثورة ١٩١٩ طابع ديني أو اجتماعي، بل كانت ثورة سياسية

بكل معاني الكلمة، فأهدافها سياسية، وتطوراتها سياسية، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضاً، على أن لها إلى جانب ذلك أسباباً أخرى، اقتصادية واجتماعية، كان لها دخل في التمهيد لها، وفي ظهورها وتطورها. فلنبداً بالأسباب السياسية، ثم نقف على أسباب الاقتصادية والاجتماعية.

الأسباب السياسية

ترجع الثورة إلى تضرر الشعب من حالته السياسية، وتطلعه إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال.

ظل الشعب المصري السنين الطوال يعاني احتلالاً أجنبياً، أصيبت به البلاد منذ سنة ١٨٨٢، والاحتلال الأجنبي في ذاته يدعو إلى السخط والتبرم عند كل أمة تشعر بشيء من الكرامة والحياة، ولم تكن مصر أقل من غيرها من الأمم المتعدنة شعوراً بالحياة القومية، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر وعوداً وعهوداً بالجلد عن البلاد، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهد.

شهد الاحتلال على تعاقب الأعوام يوطد أقدامه، ويتغلغل في شؤون الحكومة، كبيرها وصغيرها.

شهد السعي لفصل السودان وسلخه عن جسم الوطن، واستئثار إنجلترا بحكمه، وتقطيع أوصال الدولة المصرية التي امتدت على طول بحري النيل وواديه العظيم.

شهد إلغاء الجيش المصري، والبحرية، وتجريد البلاد من كل قوة حربية. شهد تعيين المستشارين الإنجليز في مختلف الوزارات، واستئثارهم بالحكم والنفوذ، وإسناد كبرى المناصب إلى البريطانيين، في مختلف المصالح والدواوين.

شهد مصرع الحكومة الأهلية، وإهدار الاستقلال، شهد إلغاء مجلس النواب، وإبطال النظام الدستوري الذي نالته من قبل، والذي كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبي والحد من سلطة الفرد. فلقد ألغى الاحتلال سنة ١٨٨٣، وأنشأ بدله نظاماً صورياً قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، ثم الجمعية التشريعية منذ سنة ١٩١٣، وكلها هيئات شورية صورية لا حول لها ولا قوة، ففقدت البلاد في عهد الاحتلال استقلالها ودستورها، ورزحت تحت نظام حكم استبدادي خاضع للسيطرة الأجنبية فاجتمع عليها الاستبداد والاحتلال الأجنبي معاً، وهما شر ما تبتلى به الأمة في حياتها القومية.

تعاقت هذه الأحداث على البلاد، وبينما كانت الأمة ترتقب أن تنجز إنجلترا وعودها وعهودها في الجلاء، إذا بالاحتلال يتفاقم ويزداد رسوخاً بإعلان إنجلترا حمايتها على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤، فصار احتلالاً مقروناً بحماية، وبذلك ساء مركز مصر السياسي، وازدادت بعداً عن أهدافها القومية، إذ بعد أن كانت من الوجهة الرسمية دولة مستقلة استقلالاً محدوداً يشوبه الاحتلال، فقدت ذلك الاستقلال، وصارت بلداً من البلدان الخاضعة للحماية الأجنبية، فغطم سخط الشعب على السياسة البريطانية، ولئن مرت سنو الحرب ومظاهر الاحتجاج محصورة في دائرة ضيقة، وشعور التذمر مكبوت في الصدور، فلعل الأخكام العسكرية كانت السبب في الحيلولة بين الشعب وإعلان سخطه على الاحتلال والحماية، والانتفاض عليها، وكان يرقب تطورات الحرب، لعل نهايتها تدنيه من اليوم الذي يحقق فيه آماله، ولكنه رأى من إنجلترا بعد خروجها ظافرة من هذه الحرب إصراراً على تثبيت الحماية وتأييد الاحتلال، فازداد برماً بها، وحنقاً عليها وبخاصة حين رأى تنكرها لمصر بالرغم مما أفادته منها طيلة سني الحرب، فلقد اتخذت منها قاعدة حربية، مكن لها ولحلفائها من إعداد حملاتهم على فلسطين وسوريا والعراق، كما ساعدتهم من قبل على حشد جنودهم في حملة الدردنيل، نعم إن هذه باءت بالخيبة، إلا أن الحملات الأخرى يرجع معظم الفضل في انتصاراتهم

فيها إلى ما أفادوه من مصر، وما استخدموه من موقعها ومواصلاتها وثغورها، وخدمات عمالها وورديفها، وما أخذوه من مواردها، كل ذلك قد جحدته الحكومة البريطانية بعد انتهاء الحرب، فوقفت من الأهداف الوطنية موقف التحدى والمخسومة، وتحقق الشعب ما تضرره له، إذ صمت آذانها عن الاستماع إلى مطالبه، ورفضت الترخيص لمثليه بالسفر إلى الخارج لرفع صوت مصر في مؤتمر الصلح، ولم تكن بالرفض، بل حتمت أن يقدم الشعب مقترحاته في شأن نظام الحكم إلى المعتمد البريطاني في مصر، على أن لا تخرج من حدود الحماية، في حين توالى الأنباء بالترخيص لوفود الهند والحجاز وسورية ولبنان وأرمينيا وغيرها بالسفر إلى المؤتمر، وتمثيل بعض هذه البلدان رسمياً في ساحته، وتمكينها جميعاً من الدفاع عن حقوقها وإعلان مطالبها أمامه، ولقد ظهر من هذه المقارنة مبلغ ما يبتته إنجلترا لمصر من أسوأ النيات، فلما ينس الشعب من الطرق السلمية في الوصول إلى أهدافه، جنح للثورة، يعلن بها سحقه على الحماية والاحتلال، ويحقق بها آماله في الحرية والاستقلال.

ثورة سنة ١٩١٩ هي إذن ثورة على الاحتلال والحماية، ووثبة على نظام الحكم الذي تفرع عنها، وعلى النيات العدائية التي كانت تبيتها السياسة الاستعمارية حيال مصر.

... وعلى مظالم السلطة العسكرية

وهي أيضاً ثورة على المظالم التي عاناها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية طيلة سنوات الحرب، بما رأيت طرفاً منه في الفصل الأول. اجتمعت الأحكام العرفية إلى الاحتلال والحماية، ورزحت البلاد تحت هذا النير الثلاثي، أربع سنوات متوالية، ضاع فيها كل حق، وأهدرت كل كرامة، ضربت الأحكام العرفية على البلاد، ووضعت الرقابة على الصحف، وعطلت الجمعية التشريعية، ومنعت الاجتماعات، واعتقل من اعتقل من أبناء

البلاد، ووضعوا رهن السجون والمعتقلات، أو في المنفى دون تحقيق أو محاكمة، وأساء جنود الأمبراطورية البريطانية معاملة المصريين عامة، مما أثار كرههم وحفيظتهم، وجندت السلطة العسكرية من جندت من العمال والفلاحين، في مختلف أرجاء البلاد، لاستخدامهم في أعمال الجيش البريطاني، وبلغ عددهم نيفاً ومليون مصري كما تقدم بيانه، وكانوا يؤخذون كرهاً باسم المتطوعين، وما هم بمتطوعين، ويعاملون معاملة المعتقلين، وما هم بالمذنبين، يربطون بالحبال ويساقون كالأنعام، ويقام عليهم الحراس، وينقلون بالقطارات في مركبات الحيوانات، ويعاملون أسوأ معاملة، ولا يعنى بصحتهم، ولا بغذائهم وراحتهم، وكانوا يوعدون بأن يستخدموا لمدة محدودة، ثم تم على الرغم منهم، ومات كثيرون منهم في ميادين القتال، أو في صحراء سيناء والعريش، أو في العراق وفرنسا، وأصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التي جعلتهم عاجزين عن العمل.

فلما انتهت الحرب، وعاد من عاد منهم إلى بلادهم وقراهم، كانت رواياتهم عن القسوة التي عوملوا بها من أكبر الدعايات ضد الحكم البريطاني. واجتمعت إلى تلك المظالم مظالم أخرى بما لجأت إليه السلطة العسكرية من مصادرة الناس في أرزاقهم وحاصلاتهم الزراعية ومواشيهم ودوابهم، فقد استولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيراً عن أسعارها في الأسواق، وفرضت على كل مركز من مراكز القطر المصري مقداراً معيناً من الحبوب يورده إلى الجيش بهذه الأسعار البخس، فكان الأهليون يُطلب منهم في بعض الأحيان أكثر مما عندهم، فيضطرون تحت تأثير الضغط إلى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق، ويقدمونه كرهاً بالسعر البخس، ولقد أصابهم من جراء ذلك ما أصابهم من العنت والصنف والإرهاق.

فالآلام التي عاناها الأهليون من السلطة العسكرية كانت من أهم أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية، وتحفزه للثورة، وقد اعترف بذلك الكتاب الإنجليز أنفسهم، نشرت جريدة (رائد العمال) الإنجليزية في

٣ أبريل سنة ١٩١٩ مقالا عن الثورة، وصفت فيه مظالم نظام «التطوع» الإجبارى، قالت:

«وضع النظام للتطوع ظهر عدم كفايته، فصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالإكراه، وطريقته أن يدخل رجال الحكومة القرية وينتظروا رجوع الفلاحين إلى منازلهم في الغروب، فيحذقون بهم كالأنعام، وينتقون خيرهم للخدمة، فإذا رفض أحدهم هذا «التطوع الإجبارى» جلد حتى الإقرار بالقبول، وعلى هذا النحو ساقوا أطفالا من سن ١٤ سنة، وشيوخا من سن السبعين ويزيدا وأما الكشف الطبى فكان حديث خرافة، فكانت تساق الجموع المريضة من هؤلاء المساكين لتأدية الأعمال الحربية، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب فى الأعمال الشاقة، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية، وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى فى بقعة واحدة، حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد، وإن سوء الغذاء ورداءة الكساء وقلة الغطاء، فضلا عن عدم وجود الخيام، حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون الغبراء، جعل هؤلاء الأدميين فريسة الأمراض الوبائية، كالتيفوس وغيره، وضاعف فى تأثير ذلك الجوع والبرد، فكانوا يموتون كالذباب فى الصحراء، وإن كشف شهداء الأمراض والموتى لضخم، ولكن من أين لنا به؟.. وقد بلغت قسوة المعاملة حدًا لم يأمن معه المرضى التقدم لطلب العلاج، وكثيرًا ما أعيد عمال القرى بعد أن أرجعوا لعدم لياقتهم، وذلك بواسطة نظام «التطوع الإجبارى»، وكثيرًا ما رفض السماح لهؤلاء العمال بالعودة إلى بلادهم عند انتهاء مدتهم حسب الوعود المعطاة لهم، فنشأ عن ذلك عدم قيام البريطانيين بالوفاء بعهودهم، وبجانب مصادرتنا هؤلاء الناس قد أعددتنا مصادرة جماهم وحيرهم ودوابهم أيضًا (الجيد منها على الأقل)، فأصبحت الأعمال الزراعية متعذرة وارتفعت أثمان الحاجيات بمصادرتنا للمحصولات الزراعية، فعم الغلاء، وأصبح العيش متعسرًا، وأجور العمال كما هى، فساءت حالة الفقراء والعمال بدرجة عظيمة لم تتمالك الصحف برغم الرقابة الحربية من الإشارة إليها، فهل بعد هذا نستغرب إذا

بلغ الكره لنا والحقد علينا مبلغها في قلوب المصريين! وهل يرضى كل هذا جماعة الاستعمار؟».

وكتب المستر روبرستن العضو بالبرلمان الإنجليزي مقالا بمجلة «الكونتيميرارى ريفيو» في شهر مايو سنة ١٩١٩، أشار فيه إلى أسباب الثورة، وقال:

«إذا شئنا أن نعرف منشأ هذا الاضطراب، فلنرجع إلى المقال المهم الذى نشرته «مس درهام» فى عدد ٢ أبريل سنة ١٩١٩ بجريدة الديلى نيوز، حيث قالت: «أقيمت فى مصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى أبريل سنة ١٩١٦، وإني أؤيد رأى الدكتور Guest إذ يقول: بأن هذا الاضطراب يرجع إلى سوء معاملتنا للمصريين، ولقد ارتكب ولاية الأمور فى مصر أسوأ الأغلاط، إذ أتوا بجنود من المستعمرات إلى البلاد المصرية من غير أن يذكروا لهم شيئا عن السكان الذين سيعيشون بين ظهرانيهم، وقد بلغ من جهل هؤلاء الجنود أن كانوا يظنون أن مصر بلاد إنجليزية، وأن المصريين قوم دخلاء، ويعجبون كيف سمح هؤلاء العبيد أن يأتوا إلى هذه الديار، وقد سمعت غير واحد من الأستراليين يقول: «لو كان الأمر بيدي لما أبقيت على واحد من المصريين فى هذه البلاد»، وكانوا يعاملون المصريين بأشد أنواع القسوة والاحتقار، ولقد رأيت بعينى فى الكنتين الذى كنت به، جندياً يضرب بقدمه خادماً مصرياً أميناً لا لشيء سوى أنه لم يفهم أمراً أصدره إليه، وأبصرت مرة أخرى جندياً يلكم شاباً متعلماً فى صدره، ويغتصب منه عصاً ثمينة اشتتها نفسه، وسمعت كثيراً من النزلاء الإنجليز يقولون والأسف ملء قلوبهم: إن ما أحدثه هؤلاء الجنود فى مصر لا يحى أثره فى قليل من السنين، وأقسم لو كنت مصرية لما ترددت فى بذل النفس والنفيس لطرد الإنجليز من مصر، وإني والحق يقال كنت أخجل أشد الخجل لاتساي لبلادى، وكثيراً ما أتيت الجنود الإنجليز تأنيباً مرأ، وأكدت لهم أنهم بأعمالهم هذه يبرهنون على أنهم أعداء الإنجليز، فإن كان الألمان يسيئون إلى أعدائهم فإنهم بأعمالهم هذه يسيئون إلى أنفسهم

فيجعلون من كانوا أصدقاءهم بالأمس أعداء لهم اليوم، وكان عجبهم من قولى هذا شديداً لأنهم كانوا يجهلون الحالة جهلاً تاماً، وبما زاد الطين بلة أن الجنود عند مجيئهم وجدوا الخانات كلها مفتحة الأبواب ليل نهار، فأدى ذلك إلى حدوث مخاز اشمازت منها نفوس المصريين وملأت قلوبهم غيظاً واحتقاراً، وقد شاع في ذلك الوقت أن الجنود السكارى يأخذون البراقع عنوة من فوق وجوه السيدات المصريات».

أضف إلى تلك المظالم جمع الأموال قسراً بواسطة الإدارة للصليب الأحمر البريطاني، فقد كان الحكام يفرضون على الأهلىن أتاوات، فى شكل تبرعات، ويحصلونها منهم بطريق التوريط تارة، أو الضغط والتهديد تارة أخرى، فكان الأهلىون يدفعونها ساخطين.

مبادئ الرئيس ولسن

أحدثت المبادئ التى أعلنها الدكتور ولسن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عند دخول أمريكا الحرب تأثيراً كبيراً فى النفوس قاطبة.

أعلن الرئيس هذه المبادئ فى خطبه العديدة، فاستمع الناس إلى قواعد ومعان جديدة فى حكم الشعوب وتقرير العدل العالمى، إذ نادى بحرية الشعوب، كبيرها وصغيرها، والاعتراف بحقها فى تقرير مصيرها.

قال فى رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكى فى يناير سنة ١٩١٧: «والرأى عندى أن تتفق الأمم على قبول مبدأ الرئيس منرو وتعميم تطبيقه فى جميع أنحاء الأرض، فلا يصبح لأمة أن تكره أمة أخرى على اتباع سياستها، وإنما يجب أن يترك لكل شعب الحق وحده فى تقرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤدياً إلى التقدم بدون إحراج أو تهديد أو إرهاب، لا فرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى

وأعلن فى المبدأ الأخير من مبادئه الأربعة عشر التى نادى بها فى خطابه

يوم ٨ يناير سنة ١٩١٨ وجوب إنشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسى وسلامة الأملاك لجميع البلدان صغيرها وكبيرها على السواء.

وقال فى خطبته التى ألقاها يوم ٤ يوليه سنة ١٩١٨ فى مونت فرنون أمام قبر واشنطن: «أن الأمم المتحدة تحارب من أجل أغراض لا يتم السلام إلا إذا تحققت، منها أن تسوية جميع المشاكل سواء كانت متعلقة بالأراضى أو بالسيادة أو بالعلاقات السياسية لا يجوز أن تقوم إلا على أساس قبول تلك التسوية قبولاً اختيارياً محضاً من جانب الشعب صاحب الشأن، لا على أساس المصلحة المادية أو المنفعة التى تعود على أمة أو شعب آخر يرغب فى تسوية أخرى لفائدة نفوذه وسيادته، نحن لا نبغى سوى سيادة الحق القائمة على رضا المحكومين أنفسهم، تلك السيادة التى يؤيدها الرأى العام المنظم».

وقرر فيها قرر أن عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى، وأصبح من الممكن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم أن تصرح الآن أو فى أى وقت من الأوقات بالأغراض التى تصبو إليها، وأن العدل إذا لم يمنح لكل الأمم فلا يمكن لأمرىكا أن تحصل عليه هى أيضاً، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ولكل الجنسيات، لا فرق بين قويتها وضعفها، وإلا فإن هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشيء منها، وقرر أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى، أو باتفاق بين متنافسين وأعداء، وأن الأمانى القومية يجب أن تحترم، ولا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها.

قرر كل هذه المبادئ العادلة، وأنكر على الدولة القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها فى مصلحتها الذاتية، كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة (خطابه فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ وخطابه فى ١١ فبراير و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨).

كانت هذه المبادئ بمثابة دستور أو ميثاق عالمي يحق لكل أمة أن تلتزم به، وقد استنارت هذه الخطب والبيانات روح الاستقلال والحرية في الشعوب بالرغم من إخلاف ويلسن لوعوده وعهوده، وكانت الأمة المصرية بذكائها وحسن بصرها بالأمور أسبق الأمم الصغيرة إلى تمسكها بحقوقها في تقرير مصيرها، وازدادها تمسكاً به أن الحلفاء ومنهم بريطانيا العظمى وافقوا على مبادئ ويلسن، فاستقر في أذهان الأمة أنها بقومتها ضد الاحتلال والحماية لابد واصله إلى تقرير مصيرها، وهو الحق المعترف به من الجميع، وقد أيده الحلفاء رسمياً في التصريح الإنجليزى الفرنسى للشعوب العربية الذى أعلن في نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية (وكانت تشمل لبنان وفلسطين) والعراق، فقد جاء فيه أن انجلترا وفرنسا تتويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الحكم العثمانى تحريراً نهائياً، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين لها اختياراً حراً وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم^(١)، فكان بديهياً أن تنال مصر أيضاً حقها في الحرية والاستقلال، لأنها أسبق إلى الاستقلال والنظم الحرة من هاتيك البلاد، ولأن وعود إنجلترا لها بالجلاء أسبق بست وثلاثين سنة من وعود الحلفاء للشعوب العربية.

(١) هذا تعريب التصريح المذكور، وإن الغرض الذى ترمى إليه بريطانيا العظمى وفرنسا، بمواصلتها في الشرق تلك الحرب التى أثارها الطمع الألمانى هو تحرير الشعوب التى طالما ظلمها الترك تحريراً نهائياً، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين لها اختياراً حراً وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم، وتنفيذاً لهذه النيات قد حصل الاتفاق على تشجيع العمل لتأسيس حكومات وإدارات أهلية في سورية والعراق اللتين أتم الحلفاء تحريرهما، وفي البلاد التى يواصلون العمل لتحريرها على مساعدة هذا الهيئات والاعتراف بها عند تأسيسها عملاً والحلفاء يعيدون عن أن يرغموا سكان هذه الجهات على قبول نظام معين من المنظمات وإنما همهم أن يحققوا بحوثهم ومساعدتهم النافعة حركة الحكومات والإدارات التى ينشئها الأهالى لأنفسهم مختارين، حركة منتظمة، وأن يضمنوا لهم قضاء عادلاً واحداً للجميع، وأن يزيلوا الخلاف والتفريق الذى طالما استخدمته السياسة التركية، ذلك هو ما أخذت الحكومتان الحليفتان على نفسها القيام به في البلاد المحررة.

وغنى عن البيان أن فرنسا وإنجلترا قد نقضتا هذا التصريح بما فرضته من قبل ومن بعد من النظم الاستعمارية في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق.

هذا إلى أن الحروب العالمية الطويلة المدى، هي للشعوب عامة مدرسة تتلقى فيها دروس الجهاد في سبيل المثل العليا، لأن الحرب إنما تدور رحاها في نظر كل أمة على أساس النود عن حياتها وكيانها، فالسنوات الأربع التي اقتضتها الحرب العالمية الأولى قد نبهت الأنهات إلى أن حياة الأمة جديرة بأن يبذل لها جميع أفرادها كل ما لديهم من حول وقوة، ومال وحياة، فكانت مبادئ القتال من هذه الناحية سجلاً رائعاً يزدهر بآيات الإقدام والبطولة ويبعث في نفوس الأمم روح الإخلاص والتضحية.

فالحرب العامة، ومبادئ الرئيس ويلسن، كان لها ولا جرم أثرها في التمهيد لثورة سنة ١٩١٩.

مصر بين أمم الشرق

ومن الحق أن نعد ذكاء الأمة المصرية وسبقها الأمم الشرقية في مضمار التقدم والنهوض، من أسباب ثورة سنة ١٩١٩، فإذا تأملت في تطورها خلال مائة وخمسين سنة مضت، تجد أنها كانت ولم تزل في طليعة أمم الشرق أخذاً بأسباب النهضة القومية، ففي أوائل القرن التاسع عشر امتازت بالنهضة العظيمة التي وضع أساسها محمد علي الكبير، فسبقت أمم الشرق في الرقي والإصلاح وال عمران، على حين كان كثير من الشعوب الشرقية غارقاً في سبات الجمود والتأخر، وكانت الثورة العراقية - على ما اكتنفها في مرحلتها الثانية من خطأ وحظ عائر^(٢) - من أسبق الحركات القومية الشرقية التي قامت في وقت مبكر (سنة ١٨٨١) لتحرر من حكومة الفرد ومن التدخل الأجنبي معاً، وتقرير النظام الدستوري أساساً للحكم في البلاد، وكانت مصر أسبق الأمم الشرقية إلى تقرير النظام الدستوري، إذ أعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ في أواخر عهد إسماعيل، ثم في سنة ١٨٨٢ إبان الثورة العراقية^(٣)، حقاً إن الدستور العثماني (القانون الأساسي) أعلن قبل ذلك في

(٢) راجع كتابنا (الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي).

(٣) راجع كتابنا (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ٢٢٩. من طبعة سابقة.

تركيا سنة ١٨٧٦؛ ولكن لم يكد البرلمان يجتمع في الآستانة حتى ألغى اجتماعه في أوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد، ونفى واضع الدستور مدحت باشا، وعاش الحكم المطلق في تركيا، إلى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨، وكان إلغاء الدستور في تركيا بأمر من الحكومة الأهلية المستقلة، أما إلغاء الدستور في مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بإرادة الاحتلال الأجنبي، فهي أعرق أصولا من تركيا في النظام الدستوري.

وكذلك كانت مصر أسبق الأمم الشرقية إلى الحركة الوطنية التي ترمى إلى تحرير البلاد من النير الاستعماري، فقد ظهرت الحركة من نيف ونصف قرن، على يد باعتها «مصطفى كامل»، فكانت مصر في طليعة الأمم السرفية أخذًا بأسباب الجهاد القومي، وأعطت الشرق مثلا عاليا في فهم مرامي السياسة الاستعمارية، والعمل على التخلص من شباكها، ذلك حيث كان كثير من شعوب الشرق وبخاصة التابعة وقتئذ للسلطنة العمانية يحسنون الظن بتلك السياسة، ويظنون أنها عنوان الحرية والحضارة، وكانوا يخدعون في ظواهرها، ويميلون إلى تصديق وعودها، إلى أن اکتوا بنارها بعد الحرب العالمية الأولى، فقاموا يطالبون بحقوقهم الكاملة في الاستقلال التام، وكانت مصر أيضا أسبق الأمم الشرقية قاطبة إلى رفع لواء النهضة الجديدة وخوض غمار الجهاد عقب انتهاء تلك الحرب مباشرة، فإنه لم يكد يعود السيف إلى غمده حتى رفعت مصر صونها عاليا، فهزت قلب الإنسانية بنوره سنة ١٩١٩ التي لفتت إلى أرض الكنانة أنظار الشعوب في الشرق والغرب، فالغرب قد دهش لهذه الثورة التي قامت في الوقت الذي ظنت فيه الإنسانية أنها أنهت عهد الحرب واستقبلت عهد السكينة والسلام، فكانت ثورة مصر نذيرا بهبوب عاصفة الشعوب التي كان ساسة الدول المنتصرة بتأمرون عليها في مؤتمر فرساي، ويعملون على القضاء على روح الحياة والاستقلال فيها، وأما الشرق فقد هزت ثورة سنة ١٩١٩ أعصابه، وكانت لشعوبه متالا يحتذى في اعتماد الأمم على نفسها واستعاتتها بقوتها، وعدم تعويلها على الوعود الكاذبة التي كان

المنتصرون يعلنونها وينادون بها قبل أن تضع الحرب أوزارها، فكانت هذه الثورة، وما انطوت عليه من الإقدام، والمبادرة بالجهاد، دليلاً على ذكاء الأمة المصرية، وصدق نظرها في إدراك الحقائق، وإنها بهذه الثورة قد سبقت شعوب الشرق إلى حظيرة الجهاد القومي الحديث، ولو استعرضنا الحركات والنهضات القومية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الماضية في أرجاء الشرق، كالهند والأناضول وفارس والعراق وسورية وفلسطين وتونس وغيرها، لوجدنا الثورة المصرية أسبقها إلى الظهور، ولا شك أن هذا السبق قد أكسب مصر منزلة ممتازة بين أمم الشرق يجب علينا أن نحفظ بها، ولا يجعل بنا أن نتنكر لهذه المنزلة، أو نعمل على نقيضها، أو نتهاون في الاحتفاظ بها، أو نبخس الأمة حقها، وننال من سمعتها مدفوعين باعتبارات شخصية أو نزوات وقتية، فإن الأمم إنما تعز بتراثها الوطني، وتدأب على استبقائه سليماً، وتنهض به حق يبلغ الذروة، وتسير به دائماً إلى الأمام!

جهاد الحزب الوطني

إن لجهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذها أثراً كبيراً في قيام ثورة سنة ١٩١٩، ذلك بما غرسوا في النفوس من الدعوة إلى الجهاد الخالص لله والوطن، فالأمة كانت في أواخر سنة ١٩١٨ قد أدركت بفضلهم حظاً كبيراً من الوطنية الصادقة، بحيث صارت على استعداد عند سنوح أية فرصة لأن تبذل في سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت، وليس يخفى أن الثورات كما قلت في كتابي عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين، بل هي حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعاً لدرجة استعدادها، ونتيجة لسريان روح الوطنية في نفوس أبنائها، فالسنوات التي قضاها الحزب الوطني في الكفاح من سنة ١٨٩٠، على عهد مصطفى كامل ومنها إلى سنة ١٩١٩ على عهد محمد فريد، قد مهدت للثورة، إذ كانت هذه السنوات بمثابة المدرسة التي تلقت الأمة فيها مبادئ الوطنية

الحقة، وهى الفترة التى بعثت فيها الحركة القومية من مرقدتها^(٤).

تكونت الروح الوطنية بتأثير جهاد مصطفى كامل، وخطبه، ومقالاته، ورحلاته، وأحاديثه، ودعواته، واستمعت إليه الأمة فى وقت مبكر، يدعو إلى الالتفاف حول راية الحرية والاستقلال، ويحمل الحملات الصادقة على الاحتلال، ويحارب اليأس، وينادى بالثبات فى الجهاد، برغم الصدمات والعقبات، فلبت نداءه على مر السنين، وتلقت عنه آيات الوطنية والإخلاص، رأت فيه منذ سنة ١٨٩٦ «روحاً من نور الحرية الساطعة لا تستطيع الحياة فى ظلمات الظلم والاستبداد»^(٥)، واستمعت إليه ينادى سنة ١٨٩٧: كل احتلال أجنبى هو عار على الوطن وبنيه.

ووعى الشباب قوله سنة ١٨٩٨: «إن الوطنية هى أشرف الروابط للأفراد، والأساس المتين الذى تبنى عليه الدول القوية والممالك الشامخة، وكل ما ترونه فى أوروبا من آثار العمران والمدنية، ما هو إلا ثمار الوطنية، أصبح اليوم الوطن المصرى ينتظر منكم ومن بقية أبنائه عدلاً وإنصافاً، أصبحت مصر تؤمل منكم أن ترفعوها إلى منصة الحرية والاستقلال، وأن تردوا إليها حقوقاً وهبها إياها الخالق عز وجل، ولا ريب أنكم معشر المتعلمين، معشر النابغين فى المعارف والآداب، أول من يسأل عن خدمة مصر وتأيد مبدأ الوطنية الحقيقية، فإنكم قرأتم فى التاريخ الأمثال الكثيرة للوطنية، وعرفتم سير أناس عديدين ماتوا محبة لبلادهم، وإخلاصاً لأوطانهم. فحيوا بموتهم، وأدركتم أن الحياة سريعة الزوال وأن لا شرف لها بغير الوطنية والعمل لإعلاء شأن الوطن وبنيه».

وتعلمت منه الأمة منذ سنة ١٨٩٨ أن «لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة»، وتلقت عنه دروس الوطنية الصادقة، كقوله فى ديسمبر

(٤) راجع كتابنا (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ثم كتابنا (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية).

(٥) من خطاب له إلى محمد بك فريد سنة ١٨٩٦.

سنة ١٨٩٨ : «إني ثابت على خطي حتى الممات، لأن اعتقادي أن ثمر الدفاع وإن لم يجنّه المدافع الأول أو الثاني فلسوف يجنيه مصرى على مدى الأيام، وإننا إذا لم نقتطف ثمر عملنا وجهادنا في حياتنا، فإننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا»، وقوله عن مأساة السودان على أثر رفع العلم البريطاني في الخرطوم^(٦). «تنزلوا أيها المصريون إلى أعماق قلوبكم، واسألوا سرائركم هل أنتم في شقاء أم هناء؟ وهل بالاستسلام وتسليم الأوطان تقابلون نعمة الله عليكم بمصر وهي جنة الأرض وأبدع البلدان؟ وهل يليق بكم وأنتم سلالة أشرف الأمم أن ترضوا بهذا الهوان وتقبلوا هذه المذلة وأنتم صاغرون؟ ثم الحادثات المزعجات علينا وتنفطر لها قلوبنا وتحزن منها أشد الحزن أفئدتنا ثم لا نجد لساناً ينطق بما يختلج به الجنان، بل نرى سكوتاً في سكوت واستسلاماً في استسلام، فيزداد البلاء ويتضاعف الشقاء» إلى أن قال «لقد بالغنا في الاستسلام وأبدعنا فيه كل إبداع، وما جئنا إلا الخيبة والفضيحة والعار، فهذه بلاد السودان قد فتحتها مصر بأموالها ودماء أبنائها الأعزاء. أى راية تخفق اليوم عليها؟ وأى شرع يقام اليوم فيها؟ وأى حق يعترف به للمصريين في نواحيها؟ ألم تقض سياسة الاستسلام بأن نجاهد جنود مصر الأبطال أجمل وأشرف جهاد وتبذل حياتها رخيصة في سبيل استرداد السودان ثم تسلم إلى الدولة المحتلة هذه البلاد الزاهرة، وهي من مصر الروح والفؤاد؟ فأى فضيحة بعد هذه الفضيحة، وأى عار بعد هذا العار؟ أقام الإنجليز الأرض وأقعدوها بسبب غردون وثأر غردون، ونسفوا قبر المهدي نسفاً وأخرجوا رأسه بأشنع صفة وأقبح مثل، وعقدوا المجمع وألقوا الخطب تحية وسلاماً على روح هذا الفقيد، ورفعوا رايات الفرخ والنصر للأخذ بثأره، والمصريون ينظرون إلى هذه المناظر ويتساءلون: أليس لدماء من مات منا بمن؟ أليس لرجالنا قيمة؟ أليس المصري في شريعة الله إنساناً ككل إنسان؟ أيموت منا الجنود والأبطال فيل استرداد السودان وفي سبيل استرداده

(٦) من خطبته بالقاهرة يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨.

ولا يذكرون بشيء، بل يقوم منا من معنى الإنجليز بأخذ ثأر غردون، أيكون دم فرد من الإنجليز غالى الثمن رفيع القدر، ودماء الآلاف من المصريين لا ثمن لها ولا تقابل بغير النسيان؟ لقد تعاظم الخطب وأصبحت الحياة مرة، وبيات الوطن في أشد الأخطار. وكل منا يحمل واجباته وينتحل لنفسه عذراً، فمننا من يطمع في الثروة والترقي، ومننا من يخاف الذل والفقر، ومننا من لا يشعر بالمسئولية، ومننا من استولى على قلبه اليأس والقنوط ثم دعا إلى قيام كل مصرى بواجباته الوطنية كعلاج لهذه الحال، وقال عن إيمانه بمستقبل مصر^(٧): «إني أشد الناس أملاً في مستقبل أمتي وبلادى، وأرى الشعب الذى أنا منه جديراً بالرفعة والسمو، حقيقاً بالمجد والحرية والاستقلال، ولولا هذا الأمل وهذا الاعتقاد لكنت فارقت الحياة وتركت الدنيا غير أسف على أحد، وكيف لا أكون ذا أمل وهذه أمتى أجدر فيها روحاً جديدة وحياة صادقة ووطنية ناشئة قوية، ومن منكم لا يرى ما أرى؟ وهل ينكر أحد شعور الأمة بحالتها وانتباهها من رقدتها وقيامها من هذبتها وعملها لخيرها وسعادتها». وقال في محاربة اليأس^(٨): «لا داء أضر بالأمة وأشد وبالاً عليها مثل داء اعتقادها السوء في نفسها وبأسها من مستقبلها، فجاهدوا ضد هذا الداء ما استطعتم وأعلنوا عليه حرباً عواناً، وبثوا في أبناء الأمة مبادئ الثقة بالنفس والاعتماد على المجموع، وربوا البنين والبنات على محبة الوطن». وقال في هذا المعنى^(٩): «عجباً وألف مرة عجباً! كيف تسيء الظن بنفسها أمة تغلبت على الأوباء والحوادث، وقاتلت الليالى وما ولدت، وقاومت تيارات الزمان أجيالاً طوالاً وأوقفتها وهى فى منتهى قوتها؟ وكيف يقول بعض أبناء هذه الأمة عنها إنها ماتت وزال آتارها وأصبحت نسياً منسياً، وهى التى اهتز منجدها الشرق والغرب وسارت الركبان بأحاديث مفاخرها؟ كيف يفضى لياثسون عليها وقد كانت قبل عهد محمد على أكثر أدواء وأقل أملاً فى

(٧) من خطبته بالإسكندرية فى يونيو سنة ١٩٠٠

(٨) من خطبته فى أبريل سنة ١٩٠١.

(٩) من خطبته فى فبراير سنة ١٩٠٢.

الشفاء من الآن، ثم عادت لها الحياة والقوة والجاه والعز ورفعة الشأن»، وقال في سنة ١٩٠٤: «إن الوطنية شعور ينمو في النفس ويزداد لهيبه في القلب ويرسخ في القواد كلها كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه»، وقال سنة ١٩٠٧^(١٠): «إن سلاسل الاستعباد هي سلاسل على كل حال سواء كانت من ذهب أو من حديد».

وتجلت قوة إيمانه وعظمته الوطنية في خطبته سنة ١٩٠٧ إذ يقول: «إننا لا نعمل لأنفسنا، بل نعمل لوطننا، وهو باق ونحن زائلون، وما قيمة السنين والأيام في حياة مصر وهي التي شهدت مولد الأمم كلها، وابتكرت المدنية والحضارة للنوع الإنساني كله؟ إن العامل الواثق من النجاح يرى النجاح أمامه كأنه أمر واقع، ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصري ونهتج به وندعو له كأنه حقيقة ثابتة، وسيكون كذلك لا محالة، فمهما تعددت الليالي وتعاقبت الأيام، وأتى بعد الشروق شروق وأعقب الغروب غروب، فإننا لا نمل، ولا نقف في الطريق، ولا نقول أبداً: لقد طال الانتظارا إننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا وأعمارنا إلى أشرف غاية اتجهت إليها الأمم في ماضي الأيام وحاضرها، وأعلى مطلب ترمى إليه في مستقبلها، فلا الدسائس تخيفنا، ولا التهديدات توقفنا، ولا الشتائم تؤثر علينا، ولا الخيانات تزعجنا، ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التي تصغر بجانبها كل غاية؛ نعم لو أخذنا الموت من هذه الدار واحداً بعد واحد لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا: «كونوا أسعد حظاً منا، وليبارك الله فيكم، ويجعل الفوز على أيديكم، ويخرج من الجماهير المئات والألوف بدل الأحاد للمطالبة بالحق الوطني والحرية الأهلية والاستقلال المقدس»، وقال في تلك الخطبة:

- «هل يستطيع مصري أن يتهور في حب مصر؟ مهما أحبها فلا يبلغ الدرجة التي يدعو إليها جمالها وجلالها وتاريخها والعظمة اللاتقة بها، ألا أيها اللاتمون، انظروها وتأملوها وطوفوها، واقرأوا صحف ماضيها، واسألوا

(١٠) من كتابه إلى السير هنري كليل ماترمان رئيس الوزارة البريطانية.

الزائرين لها من أطراف الأرض هل خلق الله وطناً أعلى مقاماً وأسمى شأناً وأجمل طبيعة وأجل آثاراً وأغنى تربة وأصفى سماء وأعذب ماءً وأدعى للحب والشفغ من هذا الوطن العزيز؟ اسألوا العالم كله يجيبكم بصوت واحد: إن مصر جنة الدنيا، وإن شعباً يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب إذا أعزها، وأكبرها جناية عليها وعلى نفسه إذا تسامع في حقها وسلم أزمته للأجنبي».

- «قد يرى السفهاء والطائشون أن الانتساب لشعب مستعبد كالشعب المصري مما لا يليق بإنسان، ولكن أى شرف يطمع الحرف فيه أكبر من العمل لإحياء الأمة التى سبقت الأمم كافة فى العلم والمدنية والأدب؟ أى رفعة يسعى الشريف إليها أسمى من إنهاض شعب كان أستاذ الشعوب البشرية ومرعى العالم كله؟».

- «إن مصر جديرة بأن تحب بكل قوة، بكل عاطفة، بكل جارحة، بكل نفس، بكل حياة».

- «لا قوام لأمة ولا سلامة لبلاد إلا بقوة العقيدة الوطنية».

- «إن من يتسامع فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أهد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان».

- «الدعوة للاستقلال وبث الروح الوطنية هما المؤديان إلى تحقيق آمال الأمة المصرية، فليكن معتقد المصريين جميعاً أن نجاة مصر لا تكون إلا بهمهم المصريين، وأن ارتقاءنا موكل إلى عزائمتنا، فلنطلب النهوض من أنفسنا ولنعمل له بالهمة والصدق والاتحاد».

ورأت الأمة فى حياة محمد فريد مثال التضحية والإخلاص، وتمثلت لها بطولته فى قوله: «إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا» ورأت فى تضحياته وما لقيه من الاضطهاد والسجن والنفى مثالا خالداً فى افتداء الوطن بالنفس والولد، والمال والحياة^(١١).

ورأت في أنصاره وتلاميذه - الذين ثبتوا على العهد - رجالاً «صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً». فجهود الحزب الوطني كان لها فضلها في ظهور الثورة، كما بقي لها بعد ظهور الثورة طابعها وأثرها المستمر على مر السنين في توجيه الحركة الوطنية وجهة الجلاء، والاستمسك بوحدة وادي النيل، والجهاد الخالص لله والوطن، ولعل فريداً رحمه الله قد أشار إلى هذا المعنى في رسالته إلى الأمة التي بعث بها إليها من منفاه في سبتمبر سنة ١٩١٩ قبيل وفاته^(١٢)، إذ قال: «نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة، قد نبت وترعرع ساقه ثم أزهى وظهرت ثماره».

فلكى نتعرف أسباب ثورة سنة ١٩١٩، يجب أن نعيها، لا في حوادث تلك السنة فحسب، بل في تطور الروح الوطنية وتعهدها والجهاد في سبيل بعثها طوال ثلاثين سنة خلت، فهذا الجهاد الطويل المريع كان له الأثر البالغ في إعداد الأمة للثورة، وهو لها على الدوام خير ذخيرة، وأقوى عدة، وأصلح عتاد، ولقد أشار سعد رحمه الله إلى شيء من هذه الحقائق بقوله في خطبته بفندق شبرد يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١، إذ قال: «إني أعلم أن البلاد تصبو إلى الاستقلال، وأن حركتها الاستقلالية بدت من زمان طويل، خصوصاً من يوم أن ظهر فيها المرحوم مصطفى كامل، وتلاه المرحوم محمد فريد بك، هؤلاء الذين أسسوا وأيدوا ما أسسوا في النهضة الحاضرة»، وقال في خطبته بالسرايى يوم ١٩ سبتمبر ١٩٢٣: «لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم، لا أقول ذلك ولا أدعيه، بل لا أتصوره، إنما نهضتكم قديمة تبتدئ من عهد مؤسس الأسرة المالكة محمد علي، وللحركة العرابية فضل عظيم فيها، وكذلك للسيد جمال الدين الأفغانى وأتباعه وتلاميذه أثر كبير، وللرحوم مصطفى كامل باشا فضل غزير فيها أيضاً، وكذلك للمرحوم فريد بك».

(١٢) توفى رحمه الله في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩.

تأليف الوفد المصرى وموقف رشدى باشا

إن تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ كان من أسباب قيام الثورة، فإن المطالبة بالاستقلال التام هى فى ذاتها دعوة إلى الانتفاض على الحماية، كما إن التوكيلات التى نشرها الوفد فى البلاد، والتى سيجىء الكلام عنها فى الفصل الثالث، كان لها أثرها فى التمهيد للثورة، بما نبهت إليه الأذهان من وجوب التعاون والتضامن والعمل للاستقلال، هذا إلى أن موقف سعد وصحبه من الإنذار الذى وجهه إليهم الجنرال وطسن فى ٦ مارس سنة ١٩١٩، كان من الأسباب المباشرة للثورة، فقد كان مثلاً صالحاً للمقاومة الوطنية، وعدم المبالاة بالتهديد والوعيد، فهذه المقاومة كان لها صداها فى الجماهير، إذ أنها صارت عنوان الدعوة إلى المقاومة العامة، وأعقب هذا الموقف اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس، فكانت الشرارة التى أشعلت نار الثورة، وأن اعتقالهم فى ذاته وفى مرماه عمل ظالم يثير النفوس ويغلوها سخطاً وحنقاً، لأنه فضلاً عما فيه من الظلم والاعتساف، فإنه كان نذيراً بامتهان السياسة البريطانية لكرامة الشعب، ووزاريتها به، وإصرارها على مناوئته فى حرريته واستقلاله، وبقائه تحت ضغط الذل والعبودية.

حقاً إن الثورة ليست وليدة سعد، ولا وليدة الوفد، بل هى وليدة الأسباب التى فصلناها مجتمعة، وإنما كان سعد، وكان الوفد كلاهما وليد الثورة، لأنها لم يصل إلى ما وصل إليه، من نفوذ ومكانة إلا بفضل الثورة، ولكن من الحق أيضاً أن نقول إن تأليف الوفد كان من الأسباب المهيئة لظهور الثورة.

وكذلك كان انضمام حسين رشدى باشا رئيس الوزارة وقتئذ إلى الحركة الشعبية منذ نوفمبر سنة ١٩١٨، من عوامل الثورة، المهيئة لها، والمشجعة على ظهورها، ولا شك أن موقفه من هذه الناحية يختلف بل يتناقض مع موقفه فى أواخر سنة ١٩١٤، ولكن من الحق والانصاف أن نفصل بين الموقفين، كما يجب أن نفصل بين موقف سعد من الثورة، وموقفه قبل الثورة، فالثورة

قد جعلت منه شخصية جديدة، أصلح وأقوى من شخصيته السابقة، والثورات كثيراً ما تفيد من رجال كانوا من قبل لا يدينون بها، بل ربما كانوا خصوماً لها، ذلك أن الانقلابات الكبرى في حياة الأمم تنشئ فيها روحاً فتيّة، وتولد في نفوس أبنائها وزعمائها اتجاهات جديدة، وكثيراً ما تغير من ماضيهم وشخصياتهم، بل من طباعهم وأخلاقهم.

فمن الحق أن نقول إن لرشدى وعدلى على ثورة سنة ١٩١٩ فضلاً كبيراً، فإنها بادراً في شهر نوفمبر، إلى التحدث في مصير مصر السياسي، واستقالا من الوزارة في ديسمبر اعتراضاً على وضع العقوبات في سبيل رفع صوت مصر لتقرير مصيرها.

حقاً أن برنامج رشدى باشا، كما أن برنامج الوفد كانا، في بداية الحركة، في حدود ضيقة، لكن هذه البرامج قامت على كل حال على أساس الانتفاض على النظام المضروب وقتئذ على البلاد، وهو نظام الحماية، ثم تخطته الأمة إلى البرامج الطبيعية الصحيحة.

كانت وزارة رشدى باشا تناصر الوفد من أول خطواته، فساعد هذا الموقف على انتشار دعوته، وانضمام الناس إليه، وكانت بلا شك تؤيد توقيع التوكيلات له، وجاءت استقالته تأييداً علنياً له، فكانت تمهيداً مباشراً لنشوب الثورة.

وهنا تختلف ثورة سنة ١٩١٩ عن الثورة العرابية، فالثورة العرابية قد شبت سنة ١٨٨١ على كره من الوزارة القائمة وقتئذ (وزارة رياض باشا)، وكان أول مطالبها إسقاط هذه الوزارة التي كانت تناوئها، في حين أن ثورة سنة ١٩١٩ لقيت تأييداً كاملاً من وزارة رشدى باشا، بل إن هذه الثورة كما أسلفنا فضلاً كبيراً عليها، إذ عبت لها الطريق، ولولاها لكان من المحتمل أن لا تصادف ما صادفته من الفوز والتوفيق، وفي هذا تفضل الثورة العرابية ثورة سنة ١٩١٩ لأن الثورة العرابية قامت على الرغم من مناوأة الحكومة القائمة لها، على أنه من الحق أن نقول من ناحية أخرى إن ثورة سنة

١٩١٩ تفضل الثورة العراقية في أنها ثورة أمة عزلاء من السلاح، قامت في وجه دولة من أقوى دول الأرض، على حين أن الثورة العراقية قامت على أكتاف الجيش، ويقوة سلاحه وضباطه وجنوده، وهذا لا يفض من فضل الثورة العراقية التي كانت مظهراً للنهوض القومي المبكر، وقامت لغرض نبيل هو تحرير البلاد من الحكم الاستبدادي ومن التدخل الأجنبي معاً، ولعلك تلاحظ مشابهة بين الثورتين في السبب المباشرة لظهورهما، فالأولى ظهرت على أثر اعتقال الحكومة أحمد عرابي وصاحبيه على فهمي وعبد العال حلمي، وإحالتهم إلى مجلس عسكري لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان، فثار زملاؤهم الضباط، وقادوا الجند إلى قصر النيل، حيث كان الزعماء معتقلين، فاقتحموه عنوة وأطلقوا سراحهم، وكان ما كان من حوادث الثورة العراقية^(١٣)، وثورة سنة ١٩١٩ ظهرت على إثر اعتقال سعد زغلول وصاحبه بأمر السلطة العسكرية البريطانية، فكان ما كان من هياج الشعب وثورته ضد الحماية والاحتلال.

مشروع السير وليم برونيت في القانون النظامي

ظهر هذا المشروع في نوفمبر سنة ١٩١٨، وكان من الأسباب الهامة التي عجلت بالثورة.

كان السير وليم برونيت Sir William Brunyate يتولى قبيل شبوب الثورة منصب المستشار المالي بالنيابة، وكان مستشار دار الحماية، وصاحب الحلول والطول بين المستشارين البريطانيين في شئون الحكومة كافة، وكان عضواً في لجنة ألفها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لوضع التعديلات التي يستدعي إدخالها في القوانين والنظم القضائية والإدارية ما كان محتملاً من زوال الامتيازات الأجنبية في ظل الحماية البريطانية، والغرض الحقيقي من تأليف هذه اللجنة وضع القوانين والنظم التي تتسجم مع الحماية،

(١٣) راجع كتابنا (الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي).

وقد سميت (لجنة الامتيازات الأجنبية)، وكان السير وليم برونيت هو روح هذه اللجنة ومقررها، وقد وضعت عدة مشروعات قوانين، كقانون العقوبات، وقانون تحقيق الجنايات، وقانون المرافعات، وبعض فصول من القانون المدني والتجاري، وقطعت شوطاً بعيداً في وضع النظام القضائي الذي كان مزماً وضعه على أساس إدماج القضاء الأهلي والقضاء المختلط وجعلها نظاماً موحداً مختلطاً في قواعده وهيكله، مع تغليب العنصر الإنجليزى، ومما تقرر فيه بادئ ذي بدء جعل النائب العام إنجليزياً.

وضع السير وليم برونيت مشروع قانون نظامى لمصر، ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات التى يراد جعلها سوقاً لكل من نزل بها من رعايا الدول الأجنبية، ويتلخص هذا المشروع في إنشاء مجلس نواب مصرى، يؤلف من المصريين، ولكنه استشارى محض، ليس له سلطة قطعية في أى أمر من الأمور. وبجانبه مجلس شيوخ، يملك وحده السلطة التشريعية، ولكنه خليط من المصريين والأجانب، يؤلف من أعضاء رسميين. وهم الوزراء المصريون والمستشارون الإنجليز ومن في مرتبتهم من الموظفين البريطانيين، ثم من أعضاء منتخبين ينتخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط، منهم ٣٠ مصرياً و ١٥ أجنبياً بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين والأعضاء الأجانب المنتخبين، والأقلية للأعضاء المصريين المنتخبين، ولو نفذ هذا المشروع لصارت سلطة التشريع في يد شريحة من الأجانب، ولصار المصريون في بلادهم غرباء.

لم يكن أحد من المصريين يعرف هذا المشروع، ولكن أنباءه ذاعت حين قدم السير برونيت صورة منه إلى رشدى باشا في أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨، فرد هذا عليه، وحمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له، وما كاد يذاع المشروع والرد عليه، حتى عم السخط على السياسة البريطانية وعلى النيات التى كانت تضرها للمصريين، لأن فيه إهداراً للاستقلال الداخلى التام الذى نالته البلاد منذ سنة ١٨٤٠. ولأنه أشد إيلاماً لها من نظام الجمعية

التشريعية الذى كان قائماً منذ سنة ١٩١٣^(١٤)، فالجمعية التشريعية ولو أن رأيها استشارى هى هيئة قومية مؤلفة من أعضاء أول شرط فيهم أنهم جميعاً مصريون، أما الهيئة التشريعية العليا فى مشروع السير وليم برونيت فهى هيئة مختلطة الجنسيات، غالبيتها تكاد تكون أجنبية، ولا تقبل أمة تشعر بشيء ولو يسير من الكرامة أن تتولى التشريع فيها سلطة أجنبية، لذلك كان هذا المشروع وحده كافياً كما أسلفنا لقيام الثورة، ولولا الثورة لنفذ ولتحققت به فكرة اللورد كرومر التى ابتدعها فى تقريره سنة ١٩٠٤ من إنشاء مجلس تشريعى مختلط ينزل بالأمة إلى حضيض الذل والمهانة.

الأسباب الاقتصادية

زعم بعض الكتاب المغرضين أن الرخاء فى مصر كان من أسباب ثورة سنة ١٩١٩، وهذا مسخ وتشويه للحقائق، إذ أن الثورة، من الوجهة الاقتصادية، هى رد فعل ضد النظم المالية التى عانتها البلاد قبل الحرب، وفى خلال الحرب، فقبل الحرب أخذت الأمة تشعر على تعاقب السنين بأن المصالح والمرافق المالية الأجنبية نمت وازدهرت، وطغت على الاقتصاد القومى فى ظل الاحتلال، وتحت كنفه ورعايته، وأن النفوذ الأجنبى المائل فى البنوك والشركات والمتاجر والمصانع والبيوت الأجنبية عامة قد تغفل فى حياة البلاد الاقتصادية، مما أفضى إلى استعباد الشعب مالياً واقتصادياً، إلى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسى^(١٥)، ولقد فطن الشعب لهذا الاستعباد، ولمس آثاره فى حياة الناس الفردية والاجتماعية، واستظهر ما يحمله الاحتلال من تبعات فى هذه الناحية، إذ أنه كان بلا مراء مؤيداً ونصيراً للسيطرة الأجنبية المالية والاقتصادية فى البلاد، فمناصرة الاحتلال لهذه السيطرة كانت من أسباب تقمة الشعب على السياسة البريطانية من الوجهة الاقتصادية.

(١٤) انظر كتابنا محمد فريد ص ٣٤٧ وما بعدها من طبعة سابقة.

(١٥) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠٦ وما بعدها من طبعة سابقة.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى، فزادت الناس تنمرًا من هذه السياسة. وأول مظهر لهذا التنمر الشكوى العامة من موقف الحكومة حيال هبوط أسعار القطن هبوطاً جسيماً في موسم سنة ١٩١٤، على أثر نشوب الحرب، فلقد نزل سعر القطن تدريجياً إلى حوالي عشرة ريالات، وكان سعره قبل الحرب أربعة جنيهات، فعم الكساد واشتد الضيق بالمزارعين، من ملاك وفلاحين، وسرى الضيق إلى الطبقات الأخرى، لأن القطن هو عصب الحالة الاقتصادية في مصر، ووقفت الحكومة، بتأثير المستشار المالي البريطاني، جامدة بإزاء هذه الكارثة المفاجئة، بل ساهمت في اشتدادها، وزاد في تفاقمها أن البنوك قبضت يدها عن التسليف على القطن، في حين أخذت البنوك العقارية تقسو في المطالبة بأقساطها، وكان هم الحكومة في هذه المأساة أن يتم لها تحصيل الضرائب في مواعيدها، فأصدرت تعليماتها إلى الحكام الإداريين والسيافرة باستعمال الشدة في تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعي القديم. فبلغ الضيق غايته حين اجتمعت مطالبة الحكومة إلى مطالبة البنوك العقارية، وساءت حالة الزراع، واضطر الكثيرون منهم إلى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذي هبطت إليه الأسعار، حتى بيع القنطار في تلك السنة (١٩١٤) في كثير من القرى والبنادر بمائة وعشرين قرشاً، وفي كثير غيرها بستين قرشاً، فكانت هذه الأسعار هي الخراب بعينه، وأكرهت الحكومة معظم الزراع على بيع ما لديهم من مصاغ وحلي ذهبية، وماشية ودواجن، لأداء بقية المال المطلوب منهم، واضطر الكثيرون إلى الاستدانة من المرايين بالربا الفاحش للغرض نفسه، ووقفت الحكومة جامدة أمام هذه المأساة، وبخاصة أمام اضطراب الناس إلى بيع ما لديهم من حلي ومصاغ، وكل ما فعلته أن عينت مئتين (جاشنجية) لتحديد سعر تلك المصوغات والحلي الذهبية، وأصدرت في ذلك إعلاناً بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤، قالت فيه ما يأتي:

«اتصل بالحكومة أن فريقاً من الناس حاولوا بيع مصوغات ذهبية لكي يسددوا ما عليهم من الأموال الأميرية، ولكنهم بسبب الاضطراب في

المعاملات لم يفلحوا في الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلى وتحملوا في هذه السبيل خسارة لا مسوغ لها، فلأجل ملافاة مثل هذه الحوادث ومن باب التسهيل في تسديد الأموال الأميرية بكل الوسائل التي في مقدور الحكومة قد شرعت الحكومة في تدبير طريقة من مقتضاها تعيين جاشنجية رسميين في المديرية المهمة وفي القاهرة يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور إليهم من المصوغات والحلى الذهبية في نظير تسديد الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة وبعد خصم مقدار الضرائب الأميرية من قيمة تلك المصوغات والحلى الذهبية يستلم أصحابها الباقي من قيمتها فوراً^(١٦)، فجاء هذا الإعلان اعترافاً من الحكومة باضطرارها الناس إلى بيع مصوغاتهم وحليهم لسداد الأموال الأميرية، وليس هذا من شيمه الحكومة التي تعطف على الشعب في محنته.

وكانت لجنة البورصة بالإسكندرية قد أصدرت قراراً في ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ «بتقيل» جميع عقود (كونترانات) الأقطان بالسعر الذي وضعته اللجنة للمقاصة وهو ١٥ ٢/٢ ريالاً، أي بتحديد سعر أدنى لهذه العقود، تفادياً من هبوطه إلى أقل من هذا السعر، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالي أصدرت مرسوماً في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ بعدم العمل بهذا القرار^(١٧).

ولم تفكر في وضع حد أدنى لسعر القطن، ولا في التسليف عليه، أو شراء جزء منه ولا في تأجيل تحصيل الأموال حتى تنكشف الضائقة أو تحصيل الأموال عيناً في تلك الظروف الاستثنائية بأن تأخذ ما يقابل المال قطناً، ولا فكرت في وقف البيوع الجبرية، ولو لعدة شهور، بل تركت البنوك العقارية والمرايين ينزعون أملاك مدينيتهم بأبخس الأثمان، هذا في الوقت الذي أصدرت فيه المراسيم والقرارات بتأجيل دفع الديون التجارية والأوراق المالية (موراتوريوم) في أغسطس وما يليه من سنة ١٩١٤، ولعمري أن ديون

(١٦) الرقائع المصرية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤.

(١٧) الرقائع المصرية عدد ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤.

المزارعين كانت أولى بالتأجيل من الديون التجارية.

وبلغ ثمن محصول قطن ذلك العام ومقداره سبعة ملايين قنطار ١٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مقابل ٢٩,١٤٥,٠٠٠ جنيه في السنة السابقة (١٩١٣)، وهذا يعطيك فكرة عن مبلغ الخسارة الجسيمة التي لحقت البلاد في سنة ١٩١٤.

وهولك الأمر لو علمت مقدار ما نال المنتجين من تلك الستة عشر مليون جنيه ونصف، ومبلغ ما عاد منه على الأهليين، بعدما احتجزه الوسطاء والتجار وبيوت التصدير، ومعظمهم من الأجانب، ولا تقل خسارة مصر في موسمي قطن سنة ١٩١٤ و ١٩١٥ عن عشرين مليون جنيه.

وقفت الحكومة إذن جامدة بإزاء تلك المأساة، في حين عنيت كل العناية بتثبيت مركز البنك الأهلي (الأجنبي فعلاً)، فبادرت منذ نشوب الحرب إلى تدعيم مركزه، إذ جعلت لأوراق النقد التي يصدرها سعراً إلزامياً Cours Forcés، وذلك بأن أصدرت مرسوماً في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤، نصت المادة الأولى منه على أن «أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري تكون لها نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة رسمياً في القطر المصري، وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لأي سبب وبأى مقدار يكون دفعاً صحيحاً وموجباً لبرائة الذمة كما لو كان الدفع حاصلًا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الحاصلة أو التي تحصل بين أصحاب الشأن وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد»، ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه «يرخص للبنك الأهلي بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد في تأجيل دفع قيمة أوراق البنكنوت التي تقدم إليه لهذا الغرض»^(١٨).

وزاد هذا البنك من إصدار أوراقه النقدية (البنكنوت)، في الوقت الذي سمح له بأن يرسل إلى لندن معظم رصيده الذهبي الذي يحتم عليه القانون

(١٨) الوقائع المصرية عدد ٣ أغسطس سنة ١٩١٤

إبقاءه ضماناً لإصداره، وأعفى من الغطاء الذهبى لأوراقه النقدية، إذ وافقت وزارة المالية بقرار منها نشر بالوقائع المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية بمثابة ذهب، وهاك نصه: «ليكن فى علم الجمهور أنه من جهة، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة التى لا تزال تحدثها احتياجات موسم القطن فى الطلب على أوراق البنكنوت، ولما كان من جهة ثانية يحسن ألا يجمع من احتياطى الذهب مبلغ يزيد عن الحد الذى تقضى به الحكمة فى الأحوال الحاضرة، لذلك تقرر أن يتسامح مؤقتاً بعض التسامح فيها هو مفروض على البنك الأهلى المصرى من إبقاء كمية من الذهب فى الخزانة تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق البنكنوت المصدرة، وقد رخص للبنك الأهلى أن يستبدل بهونات الخزانة الإنجليزية التى لأجل قصر المقدار الذى يلزم من احتياطى الذهب، لجعل الاحتياطى المذكور معادلاً لنصف الأوراق المصدرة طبقاً لقانون البنك».

وهذا القرار معناه أن الحكومة أجازت للبنك الأهلى إصدار أوراق بنكنوت من غير أن يكون ملزماً بالاحتفاظ فى خزائنه بما يعادل نصف قيمتها من الذهب. ولا يزال هذا القرار نافذاً إلى اليوم (١٩٤٥) (١٩) - (٢٠).

ثم أخذت أسعار القطن فى السنين التالية تصعد تدريجياً، وتوقع المصريون أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه فى سنى الشدة، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى قررت فى يونيه سنة ١٩١٧ تحديد سعر القطن بثلاثة

(١٩) إلى قرار سنة ١٩١٦ يرجع ربط الجنيه المصرى بالجنيه الإنجليزى، وإن كانت تبعية العملة المصرية الإسترلينية ترجع فى الواقع إلى بدء عهد الاحتلال البريطانى، وذلك بتأثيره السياسى والاقتصادى، ففى سنة ١٨٨٥ نظمت الحكومة العملة فقررت أن الجنيه المصرى هو العملة الرسمية لمصر، ولكنها امتنعت عن سكه إلا بمقدار ضئيل للزينة، وحددت النقود الذهبية التى يجوز التعامل بها فى البلاد إلى جانب الجنيه المصرى فجعلتها قاصرة على الجنيه الإنجليزى والجنيه الفرنسى والجنيه التركى، وحددت وزن القطعة الذهبية للجنيه المصرى وكمية الذهب الذى يحويه بطريقة جعلت الميزة للجنيه الإنجليزى على العملة الفرنسية والعملة التركية، فصار الجنيه المتداول فعلاً فى مصر هو الجنيه الإنجليزى.

(٢٠) وقت إعداد كتابنا هذا من ثورة ١٩١٩ فى طبعته الأولى.

وعشرين ريالاً. وهو يقل عن سعره الحقيقي، وبحول دون استمرار الصعود الذى كان متوجهاً إليه، واجتمع إلى ذلك ما قرره الحكومة منذ نشوب الحرب من تخفيض المساحة المزروعة قطناً بناءً على طلب السلطات البريطانية، وما وضع من عقبات في سبيل تصدير القطن، مما يتحلونه عند اللزوم ويعزونه إلى قلة وسائل النقل البحرى، ويبخسون بذلك أسعار القطن في السوق المحلية.

على أن الارتفاع النسبى في أسعار القطن قد اقترن باشتداد الغلاء في البلاد، فارتفعت أسعار الحاجيات ارتفاعاً مطرداً، واشتدت وطأة الغلاء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، وهم السواد الأعظم من الشعب، ففاضت نفوسهم سخطاً وحنفاً، وفي ذلك يقول اللورد ملتر في تقريره^(٢١) عن أسباب ثورة سنة ١٩١٩: «إن أسعار الأشياء ارتفعت في مصر ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود، فثقلت وطأتها على الفقراء، ولا سيما أن أجورهم لم تكن لتكفى النفقات التى يقتضيها غلاء المعيشة، في حين أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة، فإن عائلة مكونة من أربع أنفس، رجل وزوجته وطفلين، لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت إلا بثمن يفوق بكثير متوسط الأجرة وقتئذ، فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب في أواخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين».

ومنحت الحكومة الموظفين علاوة لغلاء المعيشة، ولكن هذه العلاوة لم تكن علاجاً ناجعاً للغلاء، وزادت من دخلها لتعوض هذا المبلغ، فرفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠% علاوة على زيادتها من قبل قبلت الزيادة ١٠٠ في المائة.

(٢١) سيرد الكلام عنه في الفصل الرابع عشر.

واحتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن جميعها من محصول سنة ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقي، وألغت الحكومة في تلك السنة أوامر تصدير القطن، وحصرتها في عدد محدود من بيوت التصدير، وكلها أجنبية، فكان هذا الاحتكار في يدها وسيلة للتحكم في أسعار ما تشتريه من المحصول، وهذه الوسيلة ربحت هذه البيوت الملايين من الجنيهات على حساب المنتج البائس. وأصبحت مصر بخسارة اقتصادية فادحة في موسم سنة ١٩١٨، إذ احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه في ذلك العام، وحددت سعر شرائه بـ ٤٢ ريالاً (سبعة جنيهات و ٤٤٠ ملياً) للقطن من رتبة (فولى جود فير)، وكان يباع فعلاً من أصحاب الأقطان باثنين وثلاثين ريالاً.

وأصدرت الحكومة المصرية بلاغاً في ١٣ مارس سنة ١٩١٨ عن هذا الاحتكار سوغته بقولها: «نظراً إلى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والمتأثرة بها الآن تجارة القطن المصرى ولا سيما قلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضى المزروعة قطناً، وأيضاً مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للإمبراطورية البريطانية وما للحلفاء من المواد الطبيعية سداً لحاجتهم الضرورية، رأت حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية بالاشتراك، أن تتخذ التدابير اللازمة لإحراز محصول القطن ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨، وقد عينت لهذا الغرض لجنة مراقبة للأقطان تتألف من المستر رونالد لندسى رئيساً والمستر هورزنىل نائب الرئيس ومستر بزلى والمستر كارفر والمستر كنج لويز أعضاء، وتقوم بمساعدة هذه اللجنة لجنة استشارية تمثل مخازن التصدير ومنتجى القطن والبنوك، ولجنة مراقبة الأقطان ستكون مستعدة ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ لحين صدور إعلان آخر لمشتري الأقطان سواء كانت من محصول الموسم القادم أو بقية المحصول الحاضر بأثمان قاعدتها ٤٢ ريالاً عن كل قنطار من فولى جودفير السكلاريدس وارد مخازن الإسكندرية، وابتداءً من التاريخ المذكور فيما بعد، لا يرخص إلا بتصدير القطن الذى اشترته اللجنة، وتصبح الرخص التى أعطيت من

فبل ملغاة إلا رخص الأقطان المودعه بإحدى الموائى والتي كان سبق بيعها قبل التاريخ بقصد التصدير».

وكان سعر القنطار في الخارج وقت صدور هذا القرار نحو أربعة وستين ريالاً، فتأمل في الغبن الذى لحق محصول سنة ١٩١٨ من جراء هذا الاحتكار، إذ بلغت خسارة المصريين فيه نحو اثنين وثلاثين مليون جنيه.

وتأمل في انتحال الحكومة المعاذير لتسويق هذا الغبن، وما يبدو في بيانها من المغالطة ومن الاعتراف بأن المراد من هذه العملية خدمة الإمبراطورية البريطانية، فهي تزعم أن أحوال الحرب وقلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضي المزروعة قطناً، كل هذا قد دعاها إلى التسليم في محصول القطن بهذا الثمن البهيس، على أن ظروف الحرب الاستثنائية كانت على العكس سبباً لصعود أسعار القطن، وكذلك تخفيض مساحة الأراضي المزروعة قطناً، أما قلة بواخر النقل فحجة مصطنعة، لأن محصول ذلك العام وما قبله وما تلاه قد نقلته البواخر جميعه إلى إنجلترا أو إلى الدول الحليفة والمحايدة، وفي البيان اعتراف صريح بأن الغرض من هذا الاحتكار وهذا التحديد للسعر هو الاحتفاظ للإمبراطورية البريطانية وحلفائها بالمواد الطبيعية التي يحتاجون إليها، ولقد كان العدل في المعاملة يقتضى ما داموا في حاجة إلى محصول القطن أن يدفعوا له ثمن المثل الذى كان يدفع في أمريكا وغيرها من دول الحلفاء.

وقع هذا الغبن على محصول سنة ١٩١٨، وعلى ما كان مخزوناً من محصول سنة ١٩١٧ الذى لم يكن يبيع بعد.

وقد اعترف اللورد ملتر في تقريره بما كان لهذا الاحتكار من الأثر في التمهيد للثورة، قال في هذا الصدد: «وهناك ما يدل أيضاً على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاومة في الأسواق الخارجية مع كون إيجار أطيانه في ازدياد».

ويدخل في سياق الأسباب الاقتصادية للثورة مصادرة السلطة العسكرية

لأرزاق الناس وحاصلاتهم ومواشيهم ودوابهم، مما سبق الكلام عنه في موضعه، ثم تخفيض مساحة الأراضى المنزرعة قطناً طيلة مدة الحرب توفيراً لمثونة الجيوش البريطانية وحلفائها، وجملة القول أن الأسباب الاقتصادية كان لها دخل كبير في قيام الثورة.

التاريخ يعيد نفسه في الحرب العالمية الثانية

إن الصورة التى عرضناها عن حالة مصر المالية والاقتصادية خلال الحرب العالمية الأولى تدعونا إلى أن نضع إلى جانبها صورة من هذه الحالة خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، فإن التاريخ يكاد يعيد نفسه، مع اختلاف في الأساليب والأوضاع.

وضعت السلطات البريطانية يدها طيلة مدة الحرب على الحاصلات والمواد الأولية الموجودة في البلاد واللازمة للإنتاج، واستولت على الأخشاب والأسلاك والمواد المصنوعة من الحديد، كل ذلك مقابل أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى، بلا رصيد ولا ضابط، ووضعت يدها على البواخر والسفن الشراعية المصرية وحمولتها نحو ثمانين ألف طن، وحرمت بذلك استخدام ما عندها من أسطول تجارى، لاستيراد حاجاتها وتصدير منتجاتها. وفرضت على البلاد كما فرضت في الحرب الأولى الدورية الزراعية، وقل إنتاجها من محصول القطن وهو المحصول الرئيسى لأراضيها، هذا إلى ما اتخذ من الوسائل لبخس سعره.

ففى الحرب العالمية الأولى فرض على البلاد حد أعلى لأسعار القطن كما تقدم بيانه، وفى الحرب العالمية الثانية عدل حقا عن وضع حد أعلى لأسعار القطن، وسارت الحكومة على قاعدة وضع حد أدنى مع ترك السوق حرة حتى تجد المجال لارتفاع الأسعار، ولكن الواقع أن جوهر السياسة البريطانية القطنية في الحرب العالمية الثانية لم يختلف كثيراً عما اتبع حيال مصر في الحرب الأولى، فقد احتكرت اللجنة الإنجليزية ثم اللجنة الإنجليزية المصرية، كل

محصول القطن خلال سنى الحرب، وحصر التصدير إلى إنجلترا والولايات المتحدة، وأدى كل ذلك إلى منع التنافس، فصار القطن المصرى يباع بأقل من سعره الحقيقى فى الخارج، وخسرت البلاد عدة ملايين من الجنيهات كل عام، وصارت أية دولة تريد شراء أية كمية من القطن لا تأتى للسوق المصرية مباشرة، بل يجب عليها أن تستأذن الحكومة البريطانية، وظل قرار أكتوبر سنة ١٩١٦ (ص ٩٣) معمولاً به، واستطاعت إنجلترا بفضلها أن تسحب من البنك الأهلى، خلال هذه الحرب وبعدها، نحو اربعمائة وخمسين مليون جنيه أوراق نقد (بنكنوت) اشترت بها من بلادنا ما أرادت، وانفقت منه على قواتها ما شاءت، وهذا المبلغ الضخم هو ما يعبر عنه بالأرصدة الإسترلينية التى أدت إلى إفقار البلاد، فضلاً عن أنها سهبت الغلاء الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة، مما وقع عبئه الطاحن على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، وهى السواد الأعظم من الأمة، وقد بلغ ارتفاع تكاليف المعيشة رقماً قياسياً، إذ وصلت فى أواخر الحرب، بل بعد انتهائها، إلى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب، فى حين أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٣٥ إلى ١٤٥ فى المائة، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٤٥ إلى ١٥٠ فى المائة، مع أن مصر تنتج حاجتها من المواد الغذائية، والبلاد التى فى هذه الحالة كجنوب أفريقيا وأستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة.

وأدى ارتباط العملة المصرية بالعملة الإسترلينية مع فرض القيود على الاستيراد والتصدير وعدم وجود رقابة من الحكومة على إصدار البنك الأهلى لأوراق النقد إلى وضع البلاد فى شبه حصار اقتصادى، فلا تستطيع أن تستورد من غير منطقة الإسترلينى ما تحتاج إليه، حتى من أمريكا، فإنها لا تستورد منها إلا ما تسمح إنجلترا بإعطائه لمصر من الدولارات، وكذلك قامت العقبات فى سبيل صادراتنا إلى الخارج، وما حدث للقطن حدث للأرز والسكر وما إلى ذلك، فوجود هذه العقبات قد شل تجارة البلاد الخارجية وألحق بحياتنا الاقتصادية أعظم المضار، وهذا التعليل تستطيع أن تفسر غلاء الأسعار

بالنسبة لما تستورده البلاد مع انخفاض أسعار القطن وهو محصولها الرئيسى الذى يصدر معظمه إلى الخارج، وهذا هو الحصار الاقتصادى الذى يزيد فى عواقبه عن الحصار الحربى أو السياسى، ويسبب للبلاد الفقر والحرمان.

وهنا، أنقل من كلمة قلتها فى مجلس الشيوخ بجلسته ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤^(٢٢) ما يصور الضرر الذى لحق البلاد من تراكم الأرصدة الإستراتيجية، قلت:

«المسألة التى أريد أن أتحدث فيها هذه الليلة هى مسألة تضخم أوراق النقد لأنها مسألة فيما أعتقد لها أهمية كبرى، ولقد تناولتها لجننتكم المالية بالبحث، ولتسمح لى اللجنة أن لا أشاطرهما الرأى الذى تقدمت به فى تقريرها.

«تقول لجنة المالية إن الزيادة فى أوراق النقد هى زيادة تستلقت النظر لأن أوراق النقد التى كانت متداولة قبل الحرب بلغت عشرين مليوناً من الجنيهات، فأصبحت فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ - ١٠٢,٧٠٠,٠٠٠ من الجنيهات، أى أنها صارت خمسة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب، هذه الزيادة فى الواقع هى من أهم أسباب الغلاء الذى نشعر به فى الوقت الحاضر، وقد بحثت لجنة المالية فى هذه الزيادة، وهل تعتبر تضخماً مالياً أم لا، فقالت فى الصفحة الثانية من تقريرها ما يأتى:

«وهذه الزيادة الكبيرة تعبر عن أحد شيئين: إما أنها زيادة فى النقد يقابلها زيادة فى الثروات، وفى هذه الحالة يعتبر إثراءً طبيعياً، وإما أن تكون زيادة فى النقد لا يصحبها زيادة فى الثروات بنسبة متقاربة، وفى هذه الحالة تكون لهذه الزيادة نتائج لازمة، وهذا ما يطلق عليه التضخم المالى».

«من ذلك ترون أن اللجنة وضعت قاعدة لا شك فى صحتها، فهى تقول: إن كانت الزيادة فى أوراق النقد تقابلها زيادة فى الثروات فتعتبر إثراءً طبيعياً،

(٢٢) لمناسبة المناقشة فى السياسة المالية العامة

أما إذا لم تقابلها زيادة في ثروة البلاد فيعتبر هذا تضخماً مالياً ثم انتهت اللجنة من بحثها فقالت:

«إن ما قدمناه ليدل على أن كثرة النقود في مصر لا يعتبر تضخماً مما عرفته بعض البلاد الأخرى».

«فاسمحوا لي ولتسمع اللجنة المالية أن أقول إن المقدمات التي ساقتها اللجنة في تقريرها لا تتفق مع النتيجة التي وصلت إليها».

«إن أوراق النقد هي في الواقع وسيلة للشراء، أي أنها ليست في ذاتها ثروة طبيعية، وهذا ما توافق عليه اللجنة، فإذا لم تكن زيادة أوراق النقد تقابلها زيادة في ثروة البلاد اعتبر ذلك بلا شك تضخماً مالياً، فهل الزيادة التي بلغت ثمانين مليوناً الوقت الحاضر تقابلها زيادة في الإنتاج أو زيادة في ثروة البلاد؟ أظن الجواب على هذا السؤال يحتاج إلى عناء، لأن إنتاج البلاد إذا كان قد زاد بعض الزيادة، فإن هذه الزيادة لا تتناسب مطلقاً مع زيادة أوراق النقد المتداولة في البلاد، والواقع أن هذه الزيادة في أوراق النقد أنقصت من قيمتها الشرائية، وبمجرد النقص في القيمة الشرائية يدل على أن الإنتاج في البلاد لم يزد مطلقاً بالنسبة التي زادت بها أوراق النقد مع أن الإنتاج لم يزد».

«ونقطة البحث التي يجب أن نتوجه إليها جميعاً هي من أين أتت هذه الزيادة في أوراق النقد مع أن الإنتاج لم يزد».

«إن هذه الزيادة نشأت عن الطريقة التي تباع بها حاصلات البلاد ومنتجاتها، فلو كانت هذه الطريقة سليمة لما زادت أوراق النقد بهذه الكثرة الهائلة».

«الطريقة السليمة التي تتعامل بها الدول الأخرى فيما يتعلق بصادراتها ومنتجاتها أنها تصدر إلى البلاد الأجنبية صادراتها ولا تأخذ في مقابلها نقداً، إنما تأخذ بدلا عنها واردات من تلك البلاد، وتكون هذه الواردات بمثابة الزيادة الحقيقية في ثروات هذه البلاد، وبناء على ذلك يكون التبادل قائماً على قواعد

سليمة أى مع مراعاة الميزان التجارى.

«المسئولية فى الطريقة المتبعة الآن فى مصر من غير شك واقعة على الحكومة، وأقصد بكلمة الحكومة الشخص المعنوى ولا أقصد الحكومة القائمة بالذات، بل المسئولية موزعة على جميع الحكومات ومنها الحكومة القائمة.

«هذه الطريقة هى أن الحكومة لا تشترط أن يكون مقابل صادراتها واردات تأتى إليها من الخارج تماثلها فى القيمة، بل اكتفت بأن يدفع البنك الأهلى قيمة هذه الصادرات أو المنتجات سواء بيعت فى مصر أو فى الخارج أوراق نقد لا يمكن أن تعد فى الواقع ثروة حقيقية فى البلاد.

«ما السبب فى هذا التضخم المالى؟ إن السبب الحقيقى يرجع إلى أنه ليس لدينا استقلال فى حياتنا المالية النقدية، أى ليس لعملنا استقلال، لأن المسألة متروكة للبنك الأهلى، ولا توجد مع شديد الأسف رقابة فعلية من الحكومة عليه فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت، مع أنه فى البلاد الأخرى تفرض رقابة تامة على البنوك التى تمنح امتياز إصدار أوراق البنكنوت.

«إن الحاصل الآن إن كل ما يباع من السلع والمنتجات سواء أكانت فى سواق مصر أم خارجها، ترد بثمنها تحاول على البنك الأهلى بضمان سندات الخزنة البريطانية فيصدر البنك الأهلى أوراقا مالية بقيمة الحاصلات، ويدفعها أصحابها، فترتب على ذلك أن تكدست أوراق النقد وزادت حتى نقصت قيمتها الشرائية، وحتى أصبح من المتعذر لكثرتها إيجاد طريقة لانقاص عددها - امتصاصها.

«ولقد عملت الحكومة القائمة كل ما يمكن عمله فى سبيل امتصاص جزء من هذه الأوراق، ولجأت كما تعلمون حضراتكم إلى القرض الوطنى، وهو عمل سليم لا غبار عليه، ومع هذا لم يقلل هذا العمل من التضخم الموجود الذى وصل إلى مبلغ ١٠٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه، مما يدل على أن الداء لا يزال تها، فإن لم نعمل على معالجته بطريقة سليمة ستستمر الزيادة فى أوراق النقد حتى الزمن، ويزداد الغلاء.

«الطريقة السليمة هي أن الحكومة توجب على البنك أنه عندما يصدر أوراقاً مالية لا يصدرها في مقابل سندات على الخزانة البريطانية، إنما يصدرها في مقابل بضائع وعروض وبيع ترد إلى مصر تحتاج إليه البلاد، وبذلك تزداد ثروة مصر الحقيقية، هذه هي الطريقة الوحيدة التي يجب أن تتبع لعلاج هذا التضخم المالي.

«أعود إلى مسألة انعدام الرقابة من الحكومة على البنك الأهلي، فأقول مع الأسف أن الحكومة تترك حرية إصدار أوراق النقد إلى البنك الأهلي بدون قاعدة.

«تركت الحكومة البنك الأهلي يزيد في أوراق النقد كما يشاء، مع أن القانون الأساسي للبنك الأهلي الذي صدر به دكريتو ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ مذكور في المادة الرابعة والثلاثين منه صراحة أن لمندوبي الحكومة الرقابة على البنك في مراعاة الديكريتهات بكل دقة وفي تنفيذ لوائح البنك وقانونه الأساسي الخاصة بصالح الحكومة والثقة العامة، ويراقبون بصفة خاصة إصدار الأوراق التي تدفع لحاملها أو عند تقديمها وهي أوراق البنكنوت، معنى هذا أنه يجب على الحكومة أن تراقب البنك الأهلي في إصدار أوراق البنكنوت.

«المفهوم أنه حصل تساهل من الحكومة مع البنك في الماضي فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت، ولكن إلى متى يستمر هذا التسامح؟ إن دكريتو ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ الذي تأسس البنك بموجبه يحتم على البنك الأهلي في مقابل إصدار أوراق البنكنوت أن يكون لديه نصف الرصيد ذهباً والنصف الآخر سندات تختارها الحكومة المصرية وتعينها، ثم صدر دكريتو في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ جعل لهذه الأوراق التي يصدرها البنك سعراً إلزامياً Gours Forcé، وقد كان المفروض المحتم من قبل أن يدفع البنك لحامل هذه الأوراق قيمتها ذهباً، وذكر في هذا الدكريتو أنه يعمل به بصفة مؤقتة، ولكن هذه الصفة المؤقتة مع الأسف استمرت إلى اليوم، وأكثر من ذلك أنه صدر

قرار من وزارة المالية نشر في الوقائع المصرية عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ بالتسامح مؤقتاً فيما هو مفروض على البنك من إيجاد نصف الرصيد ذهباً والترخيص له بأن يستبدله بسندات على الخزائنة البريطانية، وهذا لا يمنع أن النصف الآخر من الرصيد الذي يقابله سندات مالية أياً كانت يجب أن يكون باختيار الحكومة، على أن هذا التسامح هو بصفة مؤقتة، وهذا التأقت الذي حدث في سنة ١٩١٦ استمر مع الأسف إلى اليوم، وهذا الشرط الجوهري الذي ورد في قانون البنك الأساسي وهو أن الحكومة تختار السندات لمقابلة النصف الآخر لم يعمل به مطلقاً، ولم يعمل بهذه الرقابة، ولذلك استمر البنك على إصدار أوراق البنكنوت بطريقة متزايدة حتى تخطت السوق بهذه الأوراق، وترتب على هذه التخمة أن قلت قيمة أوراق النقد.

«إذن ترون حضراتكم أن هذه الطريقة المتبعة في سداد أثمان حاصلاتنا ومنتجاتنا ليست طريقة سليمة في السداد، لأننا إذا رجعنا إلى أوراق البنك نجد أنها عبارة عن كمبيالة أو سند على البنك، وورقة البنك من أية قيمة مذكور فيها على لسان البنك: «أنصح بأن أدفع عند الطلب مبلغ جنيه أو خمسة جنيهات أو عشرة جنيهات أو مائة جنيه لحامل هذا السند».

«فهذه الورقة ليست إلا سنداً، أو عبارة أخرى ليست إلا كمبيالة على البنك الأهلي، فهذه الكمبيالة على البنك الأهلي، هل هي فيما يتعلق بالتبادل الدولي بين الدول، تتفق مع الطريقة السليمة الدولية في السداد؟

«كلا إن التبادل بين الدول يتنافى مع هذه الطريقة، لأن هذه الطريقة في السداد ليست إلا بيعاً بقرض، فشأنها شأن رجل يشتري بضاعة مهما كانت حاله من الغنى والثراء ويعطى بدل البضاعة التي يأخذها من البقال مثلاً سنداً بما اشتراه، وكذلك شأنه مع الجزار أو المخبز وغيرهما، فليست هذه الطريقة هي الطريقة السليمة في السداد، وهي هي الطريقة التي نبيع بها حاصلاتنا ومنتجاتنا، وبخاصة إذا لوحظ أن أوراق النقد التي يصدرها البنك الأهلي، أو عبارة أخرى الكمبيالات أو السندات، يصدرها البنك في مقابل سندات

على الخزانة البريطانية، فبدلاً من أن يصدر هذه السندات في مقابل بضائع ترد إلينا وتوازي صادراتنا يكفي بإصدار هذه السندات بضمانة سندات على الخزانة البريطانية، فما معنى هذه الطريقة؟

«معناها أننا ندائن البنك الأهلي، أو بعبارة أخرى ندائن الخزانة البريطانية في مقدار هذه الزيادة التي زادت في أوراق البنكوت، هذا دين غريب، من نوع غريب، فهو دين دولة فقيرة على دولة غنية، دين دولة ضعيفة على دولة قوية، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده، ولا طريقة سداذه، ولا موعد هذا السداد، فهذه ليست طريقة سليمة مطلقاً.

«نحن لم نختر أن نكون دائنين للخزانة البريطانية، وبعبارة أخرى هو دين إجباري، فرض علينا أن نقوم به، فهذا الدين الذي لنا على بريطانيا العظمى والذي يتزايد كل يوم، ما مصلحتنا فيه؟ أليس الأسلم لنا بدلاً من أن يتراكم هذا الدين أننا نأخذ في مقابل صادراتنا واردة تزيد من ثروة البلاد وإنتاجها؟ هذه هي الطريقة السليمة التي يسد بها ثمن ما نبيعه من هذه المحاصيل والمنتجات، لأن الأمم لا تعيش بالسندات أو الكمبيالات، وإذا استمرت الحالة على ما تجرى عليه الآن من تزايد أوراق النقد التي يصدرها البنك الأهلي فإننا سنصل إلى حالة من الغلاء لا تستطيع البلاد أن تواجهها، سنصل إلى حالة من التسليف بحيث لا نستطيع أن نسترد هذا الدين بطريقة تفيد البلاد.

«الطريقة السليمة للحد من موجة الغلاء وللمحافظة على اقتصاديات البلاد، أن تراقب الحكومة طريقة إصدار «البنكوت» من البنك الأهلي، وتشرط عليه أن لا يصدر أوراقاً إلا في مقابل بضائع ترد فعلاً للبلاد، فإذا وردت البضائع للبلاد، تراخت الأسعار، وأقصد بهذه البضائع ما تحتاج إليه البلاد من خامات أو أقمشة أو سعاد، أو حديد أو آلات أو غيرها، فإنها تزيد من إنتاج البلاد، ولكن إنتاج البلاد لا يزداد بأوراق نقد يصدرها البنك.

«أرجو ألا تعتبروا في كلامي شيئاً من المبالغة أو المغالاة، فإن هذا التعبير

الذى ذكرته لحضراتكم يقرب كثيراً من تعبير المنصفين من المفكرين البريطانيين، ولذلك أتلو على مسامح حضراتكم ما جاء في مجلة «الايكونومست» الإنجليزية، وهى من أمهات المجلات العالمية، فهذه المجلة ذكرت في عددها الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٤١ أن استثمار البلاد المرتبطة بالإسترليني لأموالها في أنونات الخزانة البريطانية هو بمثابة استثمار إجبارى، وقالت في عدد ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ صفحة ١٨ منها تحت عنوان (ديون بريطانيا): إنها تقدر المبالغ المستثمرة في إنجلترا للبلاد المرتبطة بالإسترليني بألف مليون جنيه في منتصف سنة ١٩٤٣، وقدرت حصة مصر فيها بمبلغ واحد وسبعين مليوناً من الجنيهات في آخر سنة ١٩٤٢، وقد زاد بعد ذلك، ثم قالت: إن عجز الميزانية البريطانية قد سد جزئياً بإقبال البلاد المرتبطة بالإسترليني على استثمار أموالها في بريطانيا بشراء سندات الخزانة البريطانية.

«هذا هو التعبير الذى عبرت به صحيفة من أمهات الصحف البريطانية، وهو تعبير يقرب كثيراً من التعبير الذى تقدمت به أمام حضراتكم، لذلك أرجو من حضرات الزملاء - كما أرجو من الحكومة - أن تعيد النظر في الطريقة التى يصدر بها البنك الأهل الأوراق المالية، ولعلها إذا وفقت إلى ذلك وإذا وفقت إلى أن يكون في مقابل صادراتنا ومبيعاتنا واردات من البلاد الأخرى سواء كانت إنجلترا أو غيرها، فإنها تودى إلى البلاد أعظم خدمة، لأن هذه هى الطريقة السليمة في السداد، والطريقة التى تمنع التضخم المالى الذى يتزايد يوماً بعد يوم، وهذه الطريقة تودى إلى تراخى الأسعار وإلى زيادة الإنتاج وزيادة الثروة زيادة حقيقية في البلاد، وأكرر القول أن البلاد لا تعيش بالسندات، وإنما تعيش بالإنتاج والثروات الحقيقية التى تضم إلى الثروة القومية»^(٢٣).

هذا، وقد بلغ دين مصر على إنجلترا من الأرصدة الإسترلينية إلى اليوم (نهاية سنة ١٩٤٥)^(٢٤) أربعمائة وخمسين مليون جنيه، وهذا الدين قد اضطرت

(٢٣) مضبطة جلسة مجلس الشيوخ - ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤.

(٢٤) سنة إعداد كتابنا الحالى ثورة سنة ١٩١٩.

مصر إلى إقراضه من رأس مالها الحيوى، ومن حاصلاتها ومنتجاتها التى هى أحوج ما تكون إليها أو إلى ثمنها الحقيقى، لا للوهى والخيالى، وهكذا تجددت فى الحرب العالمية الثانية المأساة التى لا تختلف كثيراً عما عانته مصر فى الحرب العالمية السابقة.

والآن، فلنعد إلى الحديث عن أسباب ثورة ١٩١٩، ولنتكلم عن أسبابها الاجتماعية.

الأسباب الاجتماعية

لا مرأى فى أن المجتمع المصرى سنة ١٩١٩ كان فى الجملة أكثر تقدماً عما كان عليه فى السنوات الماضية، فإن انتشار التعليم، وتطور الأفكار، واتساع المدارك، وارتقاء أساليب الحياة، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية، والنهضة النسوية، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح السياسية، وجعل المجتمع أكثر تطلعاً إلى المثل العليا، وأشد تبرماً بالنظم الاستعمارية أو الاستبدادية التى ترجع به إلى الوراء، وتفقد كرامته الإنسانية، وحقوقه الطبيعية.

وبلزمنا أن ننوه على الأخص بما كان للأدب والصحافة من فضل كبير فى بث الروح الوطنية فى نفوس الجيل، فإن الأدباء عامة، والشعراء بوجه خاص، قد ناصروا الحركة الوطنية فى عهدها الأول، وغذوها بقصائدهم ومقالاتهم، وسجلوا حوادثها البارزة، وعبروا أصدق تعبير عن آمال هذا الشعب وآلامه، وأشادوا بمفاخره، وأهابوا به أن ينهض ويستعيد مجده القديم، واستصرخوا الإنسانية لتنهض لنصرته، وتتنصف من الظلم الذى يحيق به، وإن كثيراً من روائع الأدب التى جادت بها قرائح الشعراء والأدباء، كانت معالم للحركة الوطنية، وكان الشباب يحفظها عن ظهر قلب، فتدكى فى نفوسه روح الوطنية والشجاعة والإخلاص، وللصحافة الوطنية الفضل الأكبر فى بعث هذه الروح بما كانت تنشر من الدروس والعظات التى تستخلصها من الحوادث الغابرة

أو الحوادث اليومية التي كانت تقع في مصر والخارج، فأدت واجبتها في تثقيف عقول النشء، وتفهمهم الحقائق، وتبصيرهم بما يراد للبلاد من خير أو شر، وما يرجى لها من نفع أو يبيت لها من ضرر.

ومن هنا صار المجتمع أكثر استعداداً لقبول الدعوة إلى الجهاد السلمي ثم إلى الثورة، وبما لا شك فيه أن هذا المجتمع كان في أواخر سنة ١٨٨١ أكثر إدراكاً وأقوى شعوراً مما كان عليه منذ عشر سنوات أو عشرين سنة مضت، اعتبر ذلك فيما كانت تقابل به دعوة مصطفى كامل سنة ١٨٩٠، ومحمد فريد وأنصارها وتلاميذها على توالي السنين، فقد كانت تلبى في بيئات محدودة، ولا يظهر صداها إلا في دائرة ضيقة من الشباب، وفريق من المثقفين والأعيان والمزارعين والعمال، ولكن غالبية الشعب، ومعظم الطبقات المثقفة التي تشغل المناصب الحكومية، وكانوا بمنأى عن الحركة الوطنية، أما في سنة ١٩١٨ و ١٩١٩ فقد اتسع مداها، وانضمت إليها طبقات كانت من قبل بمعزل عنها، كالموظفين والفلاحين، وهذا ولا شك راجع إلى التقدم الاجتماعي فإن أحداً لم يكن يتوقع أن يشترك الموظفون في الحركة الوطنية ويساهموا فيها إلى درجة الاحتجاج على نظام الحكومة، ثم الاضراب عن العمل لغرض سياسي. حقاً قد يكون الباعث المباشر لانضمام الموظفين إلى حركة سنة ١٩١٩ استياءهم من احتكار الإنجليز للمناصب الحكومية الكبرى، وازدياد عددهم وتفاقم امتيازاتهم، وسدهم طريق الترقى في وجوه الموظفين المصريين، ولكن كل هذا لا يحول دون اعتبار هذه البواعث الشخصية من العوامل التي أذكت الروح الوطنية في نفوس الموظفين، ولو إلى حين.

كما أن أعيان البلاد كانوا - إلا النادر - لا يميلون من قبل إلى معارضة الحكومة ومناوأتها، بل كان همهم توطيد علاقتهم بالحكومة والحكام، والتودد إليهم حرصاً على مصالحهم، ثم جرفهم التيار، فانضموا إلى الحركة في سنة ١٩١٩، وبعضهم منذ سنة ١٩٢١، ومهما قيل من أن انضمامهم إليها لم يخل من قصد الانتفاع الشخصي ورعاية مصالحهم من طريق مساهمة التطور

السياسى الجديد، فإن انضمامهم إلى الحركة كان على أى حال مظهرًا من مظاهر التقدم الاجتماعى للأمة.

أما عن طبقة الفلاحين فلم يكن أحد يتوقع أن الفلاح الساذج، البعيد بفطرته عن غمار السياسة وعواصفها، يتدمج فيها إلى درجة الثورة وخلع قضبان السكك الحديدية، وقطع المواصلات، وبذل الروح فداءً للوطن. كل هذا يدل على تقدم الأفكار فى طبقات الموظفين والأعيان والفلاحين، ويدل على تقدم المجتمع فى شتى نواحيه.

وقد ظهرت نتائج التقدم الاجتماعى فى كون الثورة قد لزمها شعور من النبل والترف عن الدنيا، فكانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة، ولم يشبها التعصب الدينى، ولا الصراع بين الطبقات، بل كان رائدها الوحدة القومية، سواء بين المسلمين والأقباط، أو بين طبقات المجتمع من أغنياء ومتوسطين وفقراء، ولم تنتقض أى طبقة على الأخرى، كما جرى فى كثير من الثورات الدموية فى فرنسا أو روسيا أو أسبانيا أو غيرها.

وبلغ النضج السياسى والاجتماعى خلال الثورة أن حرص منظمو المظاهرات على رعاية مصالح الأجانب حتى لا يستهدفوا لعداوتهم، فكانوا يدعون دائمًا إلى عدم التعرض لهم بسوء، وكان إذا وقع اعتداء عليهم يبدون شديد الأسف لوقوعه، ويأخذون الحيطة لعدم تكراره.

ومن مظاهر التقدم الاجتماعى مساهمة النساء فى هذه الثورة، واشتراكن بأقلامهن وأفكارهن فى إذكاء الروح الوطنية، وحثهن الرجال على التضحية، وتأليفهن المظاهرات والجمعيات واللجان للتعبير عن شعورهن، والمساهمة فى النهضة الوطنية، وقد استهدفن أحيانًا للعت والمشة فى سبيل اشتراكهن فى الكفاح.

وصفة القول أن التقدم الاجتماعى كان له أثره فى ظهور ثورة سنة ١٩١٩.

والآن، وقد انتهينا من بحث أسباب الثورة، فلنتقل إلى الحديث عن تطور
الحوادث التي أفضت إليها.

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

أشرقت الحرب العالمية الأولى على نهايتها، واقترب موعد تقرير مصير الدول والشعوب، فأخذ ذوو الراى من المصريين يفكرون فى طريق عملى لرفع صوت مصر، وتمثيلها فى مؤتمر الصلح، وزاد فى هذه الحركة الفكرية ما ترامى من أنباء الشعوب الصغيرة، إذ أخذت تتأهب لإرسال وفودها إلى المؤتمر لتحقيق آمالها القومية تطبيقاً لمبادئ الرئيس ويلسن.

كان رجال الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد بك فريد مشتتين فى أوروبا، والصلات بينهم وبين زملائهم فى مصر منقطعة، هذا إلى أن الجانب الذى كانوا يقاومونه ويجهادونه فى استخلاص الاستقلال منه، وهو جانب إنجلترا وحلفائها، قد كتب له النصر النهائى فى تلك الحرب، فكان طبيعياً أن يبرز فى الميدان شخصيات لم تعرف من قبل بطابع العداء الشديد لإنجلترا والاحتلال البريطانى.

فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها، وتبادل الراى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية، وكانت وكالته للجمعية التشريعية، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية، واعتراف زملائه له بالزعامة، وقوة شخصيته، ومواهبه ومكانته، ومقدرته الخطابية، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها.

فاتفق مع عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا، زميليه فى الجمعية التشريعية، على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد لهم ليقابلوا السير رجنلد ونجت Sir Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى، للتحدث إليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن، لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية، وكان هذا الطلب بتصيحة من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة، وبوساطته طلبوا هذه المقابلة يوم الاثنين ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨، وهو إعلان الهدنة، فأجابت دار الحماية طلبهم، بوساطة رشدى باشا أيضاً، وحددت لهم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة الحادية عشرة صباحاً موعداً للمقابلة المطلوبة، وقابل ثلاثتهم المندوب السامى فى الموعد المحدد، ودار بينهم حديث طويل فى شأن المقابلة وأغراضها نذكره هنا، نقلاً عن المحضر الذى وضعه الوفد عن هذه المقابلة، لأن فيه بياناً للمقاصد التى ذهب إليها الثلاثة الزعماء فى بداية الحركة.

حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

بدأ السير ونجت الحديث بقوله:

إن الصلح اقترب مواعده، وإن العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمناً طويلاً، وإن مصر سينالها خير كثير، وإن الله مع الصابرين، وإن المصريين هم أقل الأمم تألماً من أضرار الحرب، وإنهم مع ذلك استفادوا منها أموالاً طائلة، وإن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سبباً فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم.

فأجابه سعد باشا: ما تكون إنجلترا فعلته خيراً لمصر فإن المصريين بالهداهة يذكرونه لها مع الشكر، وخرج من ذلك إلى القول بأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق إلا تنظيف آثاره وأنه يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات، وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى يتفكروا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى

تولاهم أكثر من أربع سنين.

فقال السير ونجت: حقاً أنه ميال لإزالة المراقبة المذكورة، وأنه تخاير فعلاً مع القائد العام للجيش البريطانية في هذا الصدد، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فإنه بعد تمام المخاطرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية، ويأمل الوصول إلى ما يرضى، ثم استمر قائلاً: يجب على المصريين أن يطمئنتوا ويصبروا ويعلموا أنه منذ فرغت إنجلترا من مؤتمر الصلح فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر إلا خيراً.

فقال سعد باشا: إن الهدنة قد عقدت، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم، ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذي تريده إنجلترا لهم.

فقال: يجب ألا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين في سلوككم، فإن المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة.

فقال سعد باشا: إن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها. فقال: أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر. فقال سعد باشا: لا أستطيع الموافقة على ذلك فإنى إن وافقت أنكرت صفى، فإننى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة، وكان انتخابى بمحض إرادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشتر فى انتخابى، وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى.

فقال السير ونجت: إنه قبل الحرب كثيراً ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية، فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين؟ فقال على شعراوى باشا: إننا نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر.

فقال السير ونجت: إذا أنتم تطلبون الاستقلال؟

فقال سعد باشا: ونحن له أهل، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة؟

فقال السير ونجت: ولكن الطفل إذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم.

فقال عبد العزيز بك فهمي: نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم إن الحزب الوطني أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد، فأقول لجنابكم إن الحزب الوطني كان يطلب الاستقلال، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال، وغاية الأمر إن طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطني ربما كان فيها ما يؤخذ علينا، وذلك راجع إلى طبيعة الشبان في كل جهة، فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطني في تنفيذ مبدئه الأساسي الذي هو مبدأ كل الأمم، وهو الاستقلال التام، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف في الإجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة «الجريدة»، وكان مقصدهم هم أيضاً الاستقلال التام، وطريقتهم أخف في الحدة من طريقة الحزب الوطني، وذلك معروف عند الجميع، والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض، ونحن في طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فإن أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديماً وحديثاً.

فقال السير ونجت: ولكن نسبة الأميين في مصر كبيرة لا كما في البلاد التي ذكرتها إلا الجبل الأسود والألبان على ما أظن.

فقال عبد العزيز بك فهمي: إن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم، فإن لمصر تاريخاً قديماً باهراً وسوابق في الاستقلال التام وهي قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثيرون العدد وبلادهم غنية، وبالجمله فشرط الاستقلال التام متوفرة في مصر، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين، فهذه مسألة لا دخل لها في الاستقلال كما قدمت، لأن

الذين يقودون الأمم في كل البلاد أفراد قلائل، فإني أعرف أن لإنجلترا وهي بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهي تتبعهم بلا مناقشة في كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاملين، وإنما العامل منهم فئة قليلة، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم، ليقوموا بإدارتها كما ينبغي وهي مستقلة استقلالاً تاماً - ونحن عندنا كثير من المتعلمين، بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم في كثير من الأحيان أن التعليم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين، وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم إذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لي أن أقول إن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه، بل الواقع أننا كالمريض مها أتييت له من نطس الأطباء استحالة عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع داءه، بل هو نفسه الذي يحس بألم الداء ويرشد إليه، فالمصري وحده هو الذي يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيد في الأشغال العمومية وفي القضاء، وغير ذلك، فالاستقلال التام ضروري لرقينا.

فقال السير ونجت: أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها؟

فقال عبد العزيز بك: إن معرفة ذلك راجع إلى المستقبل، ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب وهي دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك.

فقال السير ونجت: قد كانت مصر عبداً لتركيا، أف تكون أحط منها لو كانت عبداً لإنجلترا؟

فقال شعراوي باشا: قد أكون عبداً لرجل من الجعليين وقد أكون عبداً للسير ونجت الذي لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلي، ومع ذلك لا تسرقى كلتا الحالتين، لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها،

ونحن كما قدمت نريد أن تكون أصدقاء لإنجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد.

فقال السير ونجت: ولكن مركز مصر حربيًا وجغرافيًا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير إنجلترا.

فقال سعد باشا: متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام، فإننا نعطيها ضمانًا معقولة على عدم تمكن أي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا فنعطيها ضمانًا في طريقها للهند وهي قناة السويس، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء، بل تحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود.

ثم قال شعراوي باشا: يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب، فيمكن بقاء المستشار الإنجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي.

فقال سعد باشا: نحن لا نعترف الآن أن إنجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها حرية وإنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التي باشرت في مصر، فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر، وإنا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصًا لهذه الدولة العظيمة، وعند الاقتضاء نساغر للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في إنجلترا، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية، ونطلب منك بصفى عارفاً لمصر مطلقاً على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب.

فقال السير ونجت: قد سمعت أقوالكم وإني أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية، بل بصفة حبية فإنني لا أعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وعلى كل فإنني شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير.

فشكره الثلاثة على حسن مقابله، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة.

تأملات في حديث ١٣ نوفمبر

في حديث ١٣ نوفمبر كلمات قيمة، كقول علي شعراوي باشا: «إنا نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر»، ورد سعد باشا على السير ونجت في دعواه أن ليس للمصريين رأى عام، وقوله أن انتخابه عضواً عن دائرتين للجمعية التشريعية رغم معارضة الحكومة واللورد كتشنر دليل على وجود الرأى العام، وقوله أن لا محل لبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات مع انتهاء الحرب، ودفاع عبد العزيز فهمى بك عن الحزب الوطنى إذ زعم السير ونجت أن جهاده كان بلا روية، وهى تهمة يتهم بها الإنجليز كل هيئة تناضلهم وتمسك بإزائهم بحقوق البلاد، فرد عليه عبد العزيز بك بأن مبدأ الحزب الوطنى الأساسى هو مبدأ كل الأمم، وهو الاستقلال التام، وقوله أن لا مبالغة في طلب الأمة المصرية الاستقلال التام، فإنها أرقى من كثير من الأمم التى نالت الاستقلال قديماً وحديثاً وتكلم في هذه الناحية كلاماً سديداً.

على أن في الحديث مواطن ضعف ملموسة، لا يمكن السكوت عليها، نذكر على سبيل المثال تعهد سعد باشا بإعطاء إنجلترا الضمانات المعقولة التى تكفل مصالحها في مصر وعدم تمكين أى دولة من استقلالها، كأن مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لإنجلترا، وجعل قناة السويس هى الضمان لطريقها للهند، وتخويلها حق احتلالها عند الاقتضاء، فإن إعطاء مثل هذه الضمانات التى منها احتلال قناة السويس كان نقطة الارتكاز لإنجلترا في مشروعات المعاهدة التى عرضتها على مصر، وسوغت فيها الاحتلال تحت أساء مختلفة، مما يتعارض قطعاً مع الاستقلال.

أضف إلى ذلك اعتراف سعد باشا بأن لإنجلترا أعمالاً عظيمة قامت بها في مصر، وقوله للسير ونجت: «إننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصاً لهذه الدولة العظيمة، وعند الاقتضاء نساقر للتكلم في شأنها مع ولاية

الأمور في إنجلترا، ولا تلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية»، وبذلك جعل دعوته مقصورة على التفاهم بين مصر وإنجلترا مباشرة، وأن يكون مجال التفاهم في مصر أو في إنجلترا بالذات، وفي هذا مع ما سبق من الحديث، معنى التنازل مقدما عن الجلاء، وهذا المعنى قد ظهر واضحا في مشروع الاتفاق الذي وضعه الوفد سنة ١٩٢٠، كما سيجيء بيانه في الفصل الثالث عشر، وفي هذا أيضا يبدو الفرق جليا بين حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وحديث المرحوم محمد بك فريد سنة ١٩٠٨، حين سأل المستر كيتل العضو بمجلس العموم (بمجلس النواب) البريطاني عما يطلبه المصريون من إنجلترا، فأجابه على الفور: «نحن لا نطلب شيئا منها سوى الجلاء، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال»، ولقد أشار عليه وقتئذ المستر روتسن العضو بمجلس العموم (النواب)، والمستر بريلسفورد مدير جريدة الديلي نيوز أن يتنازل عن طلب الجلاء لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في إنجلترا، فرفض هذا الشرط، وقال في هذا الصدد: «إن هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطا لا يمكن أن نقبله مطلقا، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بينها مسألة الجلاء، فنحن إن رضينا بشرطهم هذا فإنما نعترف بهذا العمل العدواني، وهو الاحتلال، وهذا محال».

ومن هذه المقارنة نستطيع أن نعرف الفرق بين مذهبين مختلفين: مذهب التفاهم مع الاحتلال، ومذهب الجلاء وعدم التعاون مع الاحتلال. وفي الحق أن الاستقلال الحقيقي لا يتفق وأى احتلال أجنبي في أى جزء من البلاد، لأن جوهر الاستقلال كما يجب أن تؤمن به مصر والشعوب الشرقية جمعا يقتضى أن لا يوجد في أرضها قوة أجنبية، مهما كانت صفتها ومهما كان موقعها، وهذه هي الحقيقة التي تفهمها الشعوب الغربية، وليس هناك حقائق عن الاستقلال تختلف باختلاف مع البلدان في الشرق أو في الغرب، اللهم إلا إذا كان يراد بنا أن نصدق ما يقوله رديارد كيبلنج شاعر الإنجليز: «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا». وهذا ما لا يجوز لنا أن نقبله بحال.

على أن الشعب لم يلق بالآ إلى تلك الملابس، وفهم بفطرته السليمة أن الحركة التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت ضد الاحتلال، وكان مقصوداً منها بدهة جلاء الاحتلال الأجنبي عن البلاد، وأن الاستقلال التام لا يتحقق إلا بالجلاء، وعلى هذا الأساس قامت الثورة.

تأليف الوفد عقب مقابلة ١٣ نوفمبر

كان سعد باشا وصاحبه على اتفاق مع حسين رشدي باشا على هذه المقابلة قبل حدوثها، وقد قابله بعدها مباشرة، بوزارة الداخلية، إذ كان ينتظرهم، فأفوضوا إليه بما دار من حديث مع السير ونجت، وكان مؤيداً لهم في مسعاهم ومطمئناً لهم بأن الوزارة ستشد أزهم، وتقف في صفهم، وأفوض إليهم من ناحيته بأنه قد أعد خطاباً ليرفعه إلى السلطان فؤاد باستئذانه بالسفر مع عدلي باشا إلى لندن، وقد رفعه في ذلك اليوم كما سيجيء بيانه، وبعد أن رفع كتابه إلى السلطان، قابل السير ونجت في اليوم نفسه، وكاشفه بعزمه هو أيضاً على السفر إلى لندن مع عدلي باشا، واستطرد الحديث إلى مقابلة سعد وصاحبه للسير ونجت، وبما قاله عنهم أنه يدهش أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها. دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها، فأجابه رشدي باشا بأن لهم هذه الصفة. إذ أن سعداً هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وهي الهيئة التي كانت تمثل الأمة (من الوجهة النظامية)، وعبد العزيز بك فهمى وعلى باشا شعراوى عضوان فيها.

وأبلغ رشدي سعداً بعد ذلك بما دار بينه وبين السير ونجت، وشجعه على المضي في سبيله، فأخذ سعد يجتمع وصحبه للتشاور في الطريقة التي يعلنون بها صفتهم في التحدث عن الأمة، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى «الوفد المصرى» إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة.

وقد تألف الوفد فعلاً يوم ١٣ نوفمبر على النحو الآتى: سعد زغلول باشا

(رئيسًا). على شعراوي باشا. عبد العزيز فهمي بك (باشا). محمد محمود باشا. أحمد لطفى السيد بك (باشا). عبد اللطيف المكباتي بك (١). محمد علي علوبة بك (باشا). وكانت تجمعهم رابطة العضوية في الجمعية التشريعية، عدا محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك.

وقد وضعوا للوفد قانوناً ورد في المادة الأولى منه تأليف الوفد من الأعضاء السبعة المتقدم ذكرهم، وجاء في المادة الثانية منه «أن مهمة الوفد هي السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تاماً». وفي المادة الثالثة «أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية». وفي المادة الثامنة «أن للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيًا في انتخابهم الفائدة التي تنجم عن اشتراكهم معه في العمل».

صدق الأعضاء على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، بعد أن ضم إليه أعضاء آخرين كما سيجيء بيانه.

كيف تألف الوفد ومن تألف؟

لم يكن يخلو مجتمع من المصريين المفكرين في أواخر الحرب الماضية من التحدث عن مصير البلاد، وما يجب عمله لتحقيق أمانها في مؤتمر الصلح. على أن أول من فكر في تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر في المؤتمر هي الأمير عمر طوسون، وقد التقى بسعد باشا ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ في حفلة أقامها رشدي باشا بكازينو سان استفانو احتفالاً بعيد جلوس السلطان (الملك) أحمد فؤاد، وذلك قبل الهدنة، فأفضى إليه بهذه الفكرة، فأقرها سعد ووافق عليها. ووعده الأمير بأن يفتح أصدقاءه بالقاهرة في تنفيذها، وأعاد

(١) لم يكن رحمه الله يحمل رتبة الهكوية، وهذا أمر يشرفه، على أن اسمه كان مقرونا عرفاً بلقب بك، فجرينا على هذه التسمية.

الأمير الكرة عليه يوم ٢٣ أكتوبر في حفلة شاي أقامها السير رجنلد ونجت تكريماً للسلطان فؤاد يرمل الإسكندرية، ثم التقى به غداة ذلك اليوم بالقطار الذي أقلهما إلى القاهرة، وحادثته أيضاً في هذا الصدد. ثم عاد الأمير إلى الإسكندرية، منتظراً ما ينبئ به سعد باشا من نتائج مسعاه مع أصدقائه، فلم يتلق منه جواباً.

وفي يوم الهدنة أي ١١ نوفمبر سافر الأمير إلى القاهرة والتقى بسعد، فعلم منه أنه على موعد هو وزميله على شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر، وظهر أن سعداً أراد أن ينفذ الفكرة التي ناقشها الأمير فيها. ولكن بعيداً عن الأمير، وبدا ذلك من أنه اتفق مع سعد حين مقابلته إياه يوم ١١ نوفمبر على عقد اجتماع يدعو إليه الأمير في قصره بشبرا يوم ١٩ نوفمبر، وأرسل فعلاً تذاكر الدعوة إلى المدعوين، ولكن الحكومة المصرية قررت منع الاجتماع، وأبلغ رشدي باشا الأمير هذا القرار وقيل إنه اتخذ باتفاقه مع السلطان ومع سعد باشا، فلم يكن من الأمير إلا أن أرسل إلى المدعوين تذاكر بتأجيل الاجتماع، وقد تأيدت هذه الرواية من كون الأمير تلقى في غضون ذلك رسالة من السلطان على لسان أمين يحيى باشا بالكف عن التدخل في هذه المسألة.

وظاهر من هذه الملابسات أن فكرة تأليف الوفد قد صدرت أول ما صدرت عن الأمير عمر طوسون، وتلقاها عنه سعد باشا وانفرد بها لكي لا تكون الرئاسة للأمير إذا ظل مشتركاً في تنفيذها، وقد يكون ما عرف عن الأمير من الجفاء بينه وبين الإنجليز من العوامل التي أقصته عن الوفد^(٢).

(٢) كان هذا الجفاء معروفاً من أول الحرب، إذ كان الأمير عمر طوسون بأوروبا في صيف سنة ١٩١٤، فلما أراد العودة إلى مصر بعد إعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية في عودته وظل وقتاً طويلاً تحت الملاحظة في مرسيليا إلى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذنت له بالعودة إلى مصر.

توكيل الوفد

عمل الوفد على أن يثبت لهيئته صفة التحدث عن الأمة، ورأى أن الوسيلة العملية في ذلك وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة في ذلك الحين، كالجمعية التشريعية ومجالس المديرية والمجالس البلدية وغيرها وأكثر عدد ممكن من ذوى رأى والأعيان وسائر طبقات الشعب.

صيغة التوكيل الأولى

وضع الوفد صيغة أولى للتوكيل، أذاعها في البلاد، وهذا نصها: «نحن الموقعين على هذا، قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التى تنشر راياتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب».

موقف الحزب الوطنى وتعديل صيغة التوكيل

كان الحزب الوطنى على عهد بالاستمساك بالجلء عن وادى النيل، يرى فيه بحق عنوان الاستقلال الصحيح، وكان ماضيه في الجهاد قد جعله يرى في الاحتلال العقبة الحقيقية دون الاستقلال.

فلم يرض عن صيغة التوكيل التى وضعها الوفد، لخلوها من النص على الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة القومية، إذ جعلت المطالبة باستقلال مصر في حدود مبادئ العدل والحرية التى تنشر راياتها دولة بريطانيا العظمى، في حين

أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال، إنما يرجعان إلى السياسة التي أتبعها بريطانيا العظمى منذ بدء الاحتلال أي منذ سنة ١٨٨٢، هذا إلى خلو التوكيل من الإشارة إلى السودان إطلاقاً، وعدم الإشارة إليه لا يتسق مع وحدة وادي النيل التي هي ركن هام من البرنامج القومي، فلما نشرت هذه الصيغة وتداولتها الأيدي، ذهب أربعة من أعضاء الحزب الوطني النابيين وهم: الأستاذ عبد المقصود متولى، والأستاذ مصطفى الشوربجي، والأستاذ محمد زكي علي، والأستاذ محمد عبد المجيد العبد، إلى دار سعد باشا، وقابلوه وناقشوه في التوكيل، واعترضوا على صيغته، وقد اشتدت المناقشة بينهم حتى غضب سعد واعتبر في هذا الاعتراض إهانته له، وقال لهم كيف تسمحون لأنفسكم بهذه الحدة وكيف تهينوني في منزلي، فأجابه الأستاذ محمد زكي علي الفور بأننا نعتبر أنفسنا في بيت الأمة، لا في بيت سعد باشا الخاص، فسر سعد لهذه التسمية، وابتسم لمحدثيه وقال لهم متبسطاً: لقد تنازلت عن ملاحظتي، ومنذ ذلك الحين أطلق على بيت سعد «بيت الأمة».

وقد اجتمع الوفد عقب انتهاء هذه المقابلة، وبحث في تعديل صيغة التوكيل، وأعاد النظر فيها على ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطني، وانتهى إلى تعديل التوكيل على النحو الآتي:

«نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات.. في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تاماً»^(٣).

(٣) أشار الأستاذ محمود أبو الفتح إلى تغيير صيغة التوكيل في كتابه «المسألة المصرية والوفد» ص ٤٤ بقوله «وكان قد روعي في وضع صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية، فلم ينص فيه صراحة على أن الاستقلال الذي تراد المطالبة به «تام» وكتبت عبارة تفيد الثقة أو نحوها بمدالة بريطانيا وميلها للحرية، فقام معارضون من رجال الحزب الوطني وغيره يطالبون بتغيير صورة التوكيل وجعله صريحاً في النص على الاستقلال التام، ومجرداً من العبارات اللينة التي لا طائل تحتها، وقد رأى الوفد في شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية في البلاد حياة يمكنه الاعتماد عليه في عمله، فازداد شجاعة وقوة، وغير صيغة التوكيل بصيغة أخرى صريحة لا يدخلها الشك».

أما عن السودان فقد اعتبر الوفد أن كلمة مصر تتناول السودان، وأعلن سعد هذا التفسير في خطبته بدار حمد باشا الباسل يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩ كما سيجيء بيانه، وكان هذا تلبية لنداء الحزب الوطنى.

جمع التوكيلات

طبعت الصيغة الأخيرة للتوكيل وأذيعت بين أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية على اختلاف طبقاتها، للتوقيع عليها، فأقبل الناس عن طيب خاطر وحماسة يوقعون عليها في مختلف الأوساط، وانتشرت من العاصمة إلى الأقاليم، فصادت نفس الحماسة التى قوبلت بها في القاهرة.

وإذ كانت وزارة رشدى باشا مؤيدة للوفد، فقد أصدرت تعليماتها إلى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد فساعد هذا الموقف على انتشار الحركة واتساع مداها.

تصدى السلطة العسكرية للتوكيلات

على أن السلطة العسكرية البريطانية حين رأت أن حركة التوكيلات آخذة في الاتساع في المدن والأقاليم، وأنها توشك أن تكون أساساً لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام، أوجست منها خيفة، وعملت على إحباطها، فأصدر المستر هينز المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره مباشرة إلى المديرين بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل ما لديهم من قوة، فلما علم الوفد بهذه الأوامر كتب سعد باشا إلى حسين رشدى باشا الخطاب الآتى يشكو من هذه الإجراءات، ويطلب إليه بلهجة ودية أن يأمر بترك الناس أحراراً في التوقيع على التوكيلات، قال:

«حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية

«أتشرف بأن أرفع لدولتكم ما يلي : لا يخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادئ الحرية والعدل التي جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها، ألفت مع جماعة من ثقات الأمة ونوابها وأصحاب الرأي فيها وفدًا لينوب عنها في التعبير عن رأيها في مستقبلها تطبيقًا لتلك المبادئ السامية - لذلك شرعنا في جمع هذا الرأي بصيغة توكيل خاص، فوق ما لكثير منا من النيابة العامة، فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل إقبالًا عظيمًا مع السكينة والهدوء، وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الأعراب عن رأي الأمة في مصيرها، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات، ونظرًا إلى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأي العام في مصر على حقيقته، فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها، وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل، ألتمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع، وإذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة على هذا المنع، فإني أكون سعيدًا لو كتبتم لي بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما في وسعنا على الكف عن إمضاء تلك التوكيلات.

«وفي انتظار الرد، تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكرى سلفًا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامي لشخصكم الكريم»

«الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى»

«سعد زغلول»

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

وقد استمرت الإدارة في خطتها التي أملاها عليها مستشار الداخلية، وزادت شدة، إذ صادرت بعض التوكيلات التي تم التوقيع عليها، فأرسل سعد باشا خطابًا آخر إلى رشدى باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر ينهى إليه أمر هذه المصادرة، ويلفته إلى هذه المعاملة التي يأبأها العدل ومبادئ العصر الحاضر، قال:

«إلحاقًا لما حررت لكم أمس أتشرف بإخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم

يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه إلى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه، فألفت نظر دولتكم إلى هذه المعاملة التي يأبأها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر. وتفضلوا... إلخ»

فرد رشدي باشا على الخطابين بخطاب في ٢٥ نوفمبر قرر فيه أن هذه الأوامر إنما صدرت من مستشار وزارة الداخلية ويرجع سببها إلى وجود الأحكام العرفية وإلى اعتبار التوكيلات مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام، ولهجة الرد وأسلوبه يدلان على تنصل رشدي باشا من تبعه هذه الأوامر وإلقائها على عاتق المستشار البريطاني، وعدم إقراره فيها فعل، فكان الرد تأييداً ظاهراً للوفد وإحراجاً للسلطة البريطانية. قال:

«حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

«إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجاري أتشرف بإحاطتكم علماً أنه إذا كانت صدرت الأوامر من جانب مستشار الداخلية لمنع إمضاء التوكيلات المشار إليها في كتابيكم المذكورين، فإنما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام وتفضلوا.. إلخ»

وقد تبين من هذا الرد أن الوزارة على خلاف مع السلطة البريطانية في شأن حركة الوفد، وأن الحكومة لا تشاطر هذه السلطة وجهة نظرها ولا إجراءاتها ضد الوفد، فكان ذلك مما ساعد على نمو الحركة واتساعها، وفعلاً لم تحل أوامر المستشار البريطاني دون استمرار التوقيع على التوكيلات، لأنه كان من العسير على رجال الإدارة أن يمنعوا التوقيع عليها، فضلاً عن مصادرتها، هذا إلى شعورهم بأن الوزارة راضية عن الحركة، فبدأ منهم التراخي في تنفيذ أوامر المستشار البريطاني.

مذكرة أمين بك الرافعى عن المسألة المصرية

وضع المرحوم أمين بك الرافعى فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ مذكرة سياسية، بسط فيها المسألة المصرية بسطاً وافياً، وترجمها إلى اللغة الفرنسية، وقدمها لمعتمدى الدول فى مصر لإبلاغها إلى الرئيس ولسن وإلى بقية رؤساء الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح، ونشر أصلها باللغة العربية بين شباب مصر وجميع المشتغلين بقضيتها السياسية، وطبعت غير مرة، وصارت لهم مرجعاً لدراسة القضية المصرية على حقيقتها، وكانت أول مذكرة سياسية وضعت بشأنها عقب الهدنة، وإذا كانت من الوثائق الهامة التى وجهت الأفكار فى ذلك الحين إلى التمسك بالأهداف الوطنية، وكان لها أثرها فى تنوير الأذهان وتبصير الرأى العام بحقائق القضية المصرية، فإننا موردون هنا نصها، لكى تطلع عليها فيما يهيك الأطلاع عليه من الوثائق التاريخية لهذا العصر.

استهلها رحمه الله بقوله: «رزح العالم تحت أصار القوة عصوراً طوالاً وأجيالاً متعاقبة، وما كانت الحروب إلا وسائل لإرضاء طمع القوى وإذلال الضعيف، وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ للضعيف حقه من القوى ولتضمن احترام قواعد القانون الدولى وتنفيذها فيسود العدل بين الأمم وتعلو كلمة الحق فى كل مكان، ولقد تألمت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذى ساد العالم فتعكر صفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية».

مبادئ الرئيس ولسن: غير أن صوتاً من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادى بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادئ جديدة فى حكم الشعوب وتقرير العدل وتاقت النفوس إلى تنفيذها، لأن الآراء اتفقت على أنها الوسيلة الوحيدة لتأخى الشعوب وبقاء لواء السلام خافقاً فوق ربوع هذا العالم الذى ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف، (واستدل ببعض أقوال الرئيس ولسن)، ثم قال:

فتنح باسم هذه المبادئ ترفع صوتنا طالبين تقرير العدل الدولى بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذى ينادى باستقلال مصر، وهو الاستقلال الذى يشمل الأراضى المصرية والسودانية وملحقاتها.

المسألة المصرية: ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست هذه أول مرة سينظر فيها مؤتمر دولى، وما هى بالمسألة الصغيرة التى تعنى سكان هذه البلاد وحدهم، فإن مركز مصر الجغرافى (وهى قائمة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طريق تجارى فى العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن، لأن تسلط دولة عليها يؤثر فى التوازن الدولى فى البحر الأبيض المتوسط تأثيراً كبيراً، ولذلك كانت الشغل الشاغل لسانسة أوروبا حتى استقر قرارهم فى سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دولياً ويضمنوا استقلالها بمعاهدة دولية خشية أن تطمح أنظار إحدى الدول إليها، فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سبباً فى اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة.

«ومن أجل هذا ما كادت إنجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ولقواعد القانون الدولى وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب، وكثيراً ما رفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلاء الإنجليز عن بلادهم وبرد الاستقلال إلى مصر، رفعوا هذا الأصوات هنا وفى أوروبا بل وفى كل مكان ولم يثن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيق للحرية وما كان يتبع معهم من الإجراءات غير الشرعية، فصحفهم ومؤتمراتهم وأحزابهم وألسنتهم وأقلامهم كانت موجهة فى هذا السبيل القومى، ولا جرم أن يكون المصريون أول المرشحين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه، لأن فى تحقيقها إدراك غايتهم التى لم يصمتوا يوماً واحداً عن المطالبة بها، وما هذا الصوت المرفوع الآن إلا بمثابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم.

«لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الإنجليز فى بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغراضنا الوطنية.

«إن مصر الحديثة ترجع إلى سنة ١٨٤٠، وقانونها الأساسى هو معاهدة لندن الموقع عليها فى ١٥ يوليه من تلك السنة وكذلك الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمؤيد والمتمم بفرمان أول يونيه سنة ١٨٤١، فهذه العقود الثلاثة هى أساس استقلال مصر وحريتها وهى التى وضعت حدًا للأزمة التركية المصرية التى أفلقت أوروبا من سنة ١٨٣١ إلى سنة ١٨٤١.

«وبلاحظ أن هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تسو مسألة مصر وحدها بل سوت أيضًا مسألة السودان، فهو باعتباره أرضًا مصرية يسرى عليه ما يسرى على بقية الأراضى المصرية، لا سيما ونحن نعلم أن محمد على يرجع إليه الفضل فى رد تلك البقاع إلى مصر وهو بعمله لم يفعل شيئًا سوى أنه أعاد لمصر الأراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغائرة، فإن آثار طيبة تثبت أن الملك تحتمس الثالث من الأسرة الرابعة توغل لغاية منطقة البحيرات واحتل النقط الحربية التى كانت على النيل.

وتأييدًا لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتحويل محمد على إدارة مديريات النوبة ودار فور وكردفان وسنار وبعد ذلك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الأراضى السودانية وملحقاتها جزءًا من مصر فى الحكم وأهمها فرمان ٢٧ من مايو سنة ١٨٦٦، وفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣، وفرمان أول يوليه سنة ١٨٧٥، وفرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩، وفرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢.

«ومما هو جدير بالاعتبار أن هذه الامتيازات لم تعط لعائلة محمد على وحدها وإنما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه، فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانة أوروبا ومن واجبهم أن يتمسكوا بها، ففى فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه إلى توفيق باشا، نص على ذلك صراحة إذ جاء فيه: «أن زيادة رفاهية مصر وتوفير الأمن والسكينة لأهلها، يعدان من الأمور التى نعى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقًا لهذا الغرض فرمانًا يؤيد أيضًا الامتيازات القديمة لهذا الغرض». وجاء فيه أيضًا

«أن الخديو لا يستطيع بأى حجة من الحجج ولا سبب من الأسباب أن يتنازل لأشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها» وقد ورد هذا النص نفسه في فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢.

«فيتبين من كل ما تقدم أن أوروبا وضعت استقلال مصر تحت ضماناتها، وهذا ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحاً في كل وقت تنفيذاً لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال أجنبي لها مطبوعاً بطابع عدم الشرعية لأنه ما دام غير مرتكز على عقد قانوني فهو غير موجود شرعاً وغير طبيعي فعلاً.

كيف وقع الاحتلال البريطاني:

ولنتقل الآن إلى البحث في الاحتلال الإنجليزي وكيف وقع وما قيمته دولياً وعدلاً. في أوائل عام ١٨٨٢ حدثت في مصر بعض قلاقل سياسية لم تكن ذات شأن في أول أمرها، لأن الأهالي كانوا هادئين، ولم تتعد الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عدد ١ فبراير و ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم أخذت تكبر شيئاً فشيئاً، وكان لعرايى اليد الطولى فيها، ولا يخفى أن موقف هذا الرجل لا يزال محوطاً بأسرار كثيرة، فإن التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل، ولم يبين لنا المؤثرات التى كان خاضعاً لها، وقد كان من جراء هذه الحركة أن المسيو فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندرة إرسال ست سفن حربية إلى الإسكندرية فوصل الأسطولان في يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢، ثم عاد فاقترح على الدول في ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولي في الشئون المصرية، وقد اجتمع هذا المؤتمر في طرابيا يوم ٢٣ يونيه، وفي ٢٥ يونيه وقع أعضاؤه على البروتوكول المشهور (المعروف بميثاق النزاهة) الذى نص على ما يأتى:

«تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شىء من أراضى مصر، ولا على الحصول على امتياز خاص بها، ولا على نيل امتياز تجارى

لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الأخرى نيله» ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقدًا، فإن إنجلترا أخذت تضرب مدينة الإسكندرية بأساطيلها في صبيحة يوم ١١ يولييه، وذلك بحجة أن المصريين كانوا يضعون بعض مدافع في الحصون تهدد الأسطول، مع أن هذه الحجة لم يكن لها محل، فإن الأسطول الفرنسي كان واقفًا بجانب الأسطول الإنجليزي ولم يدع أن طوابي الإسكندرية تتهدده، بل على النقيض من ذلك، فإنه لما طلبت الحكومة الإنجليزية من الحكومة الفرنسية أن تشترك معها في إرسال إنذار لحكومة مصر في صدد هذه المدافع، رفضت هذا الاشتراك واعتبرت أن إرسال إنذار لمصر يكون عملاً غير شرعي، وليس له مسوغ، ولا سيما أن مؤتمر الآستانة قرر عدم الانفراد بالعمل، وخوفًا من أن تكون الحكومة الفرنسية مسئولة أصدرت أوامرها للأسطول الفرنسي بالانسحاب إذا أرسل إنذار إنجلترا إلى مصر، وفعلًا انسحب الأسطول، أضاف إلى ذلك أن الأسطول النمساوي والأسطول الإيطالي كانا موجودين في الإسكندرية، ولم يدعيا تلك الدعوى التي اتخذتها إنجلترا ذريعة لما فعلت.

«ولقد احتجت الحكومة المصرية على إنذار الأميرال سيمور وأرسلت إليه الجواب الآتي:

«إن مصر لم تفعل شيئاً يبرر إرسال الأساطيل إلى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الأميرال سيمور فإن الحصون باقية على الحالة التي كانت عليها عند وصول الأسطول، ولم يصنع بها شيء سوى ترميمات ضرورية تقيها من التهدم، وزيادة على ذلك فنحن هنا في بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام، ولا يمكن لمصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافطة على شرفها أن تسلم حصنها واحدًا من حصونها، ولا مدفعًا من مدافعها إلا إذا أرغمت عليه بالقوة، وهي تحتج على تصريحاتك التي أعلنتها اليوم، وتلقى تبعه كل النتائج التي تحدث من إطلاق القنابل أو هجوم الأسطول على الأمة التي تطلق أول قذيفة في أوقات

السلم على مدينة الإسكندرية المأذنة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية».

« ضرب الإنجليز الإسكندرية وأنزلوا جنودهم إلى البر وكان المؤتمر منعقدًا كما قدمنا، فقرر في ١٥ يولييه تكليف الباب العالي بإرسال جنود لقمع الفتنة ثم انفض على أن يجتمع عند الحاجة فاتفرت إنجلترا بالأمر وأخذت تشتط على تركيا لإرسال جنودها شروطًا كثيرة لم يضعها المؤتمر، وفي هذه الأثناء كان الجيش الإنجليزي يزحف على القاهرة حتى إذا دخلها أرسلت الحكومة الإنجليزية إلى الباب العالي تنبئه بأن لا حاجة إلى إرسال جنود لأن جيش عرابي قد تشتت، وأن جزءًا من الجيش الإنجليزي استدعى، فأجاب الباب العالي مستفهمًا عن رحيل بقية الجنود الإنجليزية، فلم يتلق جوابًا، وما نحن أولاء نرى الاحتلال باقياً للآن.

احتلال إنجلترا لمصر غير شرعي:

أولاً: هل احتلها الإنجليز باعتبارها من الأراضي المباحة؟ كان الاحتلال حق في العصور الفائرة طريقة من طرق تملك الأراضي، وقد عظم شأن هذه الطريقة في عصر الاكتشافات أي منذ القرن الخامس عشر، وهو يعرف في المذهب الدولي الحديث بأنه (حيازة أرض لا مالك لها - من الوجهة القانونية الدولية - في وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها)، فيتبين من هذا التعريف أن الشرط الأساسي لاحتلال أرض ما هو أن تكون هذه الأرض داخلة في دائرة الأراضي الممكن احتلالها، أي أن الاحتلال لا يصح إلا بالنسبة للأراضي غير الخاضعة لأي سيادة من السیادات، وقال علماء القانون الدولي أيضاً: «لأجل أن يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الأراضي غير مملوكة لأحد، وألا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير، أو بعبارة أخرى يجب أن لا تكون لأي دولة سيادة على هذه الأراضي أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتوزل عنها» (القانون الدولي العام للأستاذ برى ص ٢٣٨ و ٢٣٩).

«ولا جرم أن مصر ليست بالبلد المباح، فضلا عن أن احتلالها يلحق الضرر بحقوق الدول كلها التي تشترك مصالحها فيها. ومن أجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الآستانة أن لا تختص دولة في مصر بميزة أيًا كان نوعها.

«ثانياً: هل احتلت إنجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها؟ قد يقال بأن إنجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب، كما تحتل الدول المتحاربة جزءاً من أراضي بعضها - وهو قول مردود طبعاً - فإن إنجلترا عندما حاربت عرابي وأنزلت جنودها إلى مصر كان ذلك بحجة إعادة السلطة إلى الخديو، وهذا نص النشرة التي وزعها الجنرال ولسلي لما وصل إلى ثغر الإسكندرية:

«يعلن الجنرال ولسلي قائد الجيوش الإنجليزية أن الدولة البريطانية لم تقصد بإرسالها التجريدة العسكرية إلى القطر المصري إلا تأييد سلطة الجناب الخديوي، فجنودنا لا تقاتل إلا من كان شاكي السلاح خالفاً لطاعة الخديو.. ثم إن الجنرال قائد الجيوش يسر كثيراً وينشرح صدرًا من زيارة مشايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة في قمع العصيان وإلقاء القبض على العصاة الذين عصوا الجناب العالي الخديوي أمير البلاد وواليها الشرعي المعين من الحضرة السلطانية».

«فلم تكن هناك إذن حرب بين إنجلترا ومصر تفول للأولى احتلال الثانية، ولو حدثت هذه الحرب لوجب على إنجلترا إعلانها وهو ما لم يحصل.

«ثالثاً: هل تنازل لها أحد عن مصر. كلا فإن الأمة المصرية ما فتئت تحتج بكل شدة على الاحتلال، كما أن الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلاء.

«رابعاً: هل وكلتها الدول في احتلال مصر. كلا - فإن هذه الدول قررت عدم انفراد أية دولة فيما يتعلق بشئون مصر ولم تبح لإنجلترا القيام بأي عمل في هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين إنجلترا والباب العالي تلك المخابرات المعروفة بمخابرات درومند وولف لأجل الجلاء عن مصر وتم

التوقيع على اتفاقية الأستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧، رأت الدول أن هذه الاتفاقية تبين لإنجلترا إعادة احتلال مصر إذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقرها لما في إقرارها من تحويل إنجلترا حق النيابة عن أوروبا في شئون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه الاتفاقية، وكان من وراء احتجاجها أن السلطان لم يصدق عليها فصارت كأن لم تكن.

«وعلى ذلك فإن مركز مصر الذي أوجدته الدول في سنة ١٨٤٠ لم يطرأ عليه أى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لأحد أن يصيغ هذا الاحتلال بصفة شرعية ما.

«قال الأستاذ دسبانيه في كتابه القانون الدولى العام: «إن قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لا تزال مستمرة الوجود دائماً، كما أن الاحتلال الإنجليزي لا يمكن أن تكون له غير الصيغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائياً» (القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٢٨).

«وقال العالم الكبير (دى مارتنس) أستاذ القانون الدولى: «إن مركز الحكومة المصرية وجد باتفاق أوروبا اتفاقاً شرعياً وهذا الاتفاق نفسه ضرورى لتغيير هذا المركز» (دى مارتنس ص ٣٣٦). وقال الأستاذ (كوشرى) في كتابه المركز الدولى لمصر والسودان: «إن التدخل فى شئون الأمم الأخرى ليس قانونياً لأن القوانين تقضى بأن تكون الأمم مستقلة بعضها عن بعض، فبأى حق تدخلت إنجلترا فى شئون مصر، إنها كانت دائماً ضد مبدأ التدخل، ولا سيما عند تدخل النمسا فى إيطاليا سنة ١٨٢١، وفرنسا فى أسبانيا سنة ١٨٢٣، فعلام غيرت إذن مبدأها؟ هل لها أن تتذرع بدعوة السلطان؟ كلا فإنه لم يوجد شخص رفع صوته أكثر منه محتجاً على التدخل الإنجليزي فى وادى النيل، كما أنه لم يوجد شخص ألح أكثر منه فى أن يعيد بنفسه السكينة إلى مصر، إن التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن أن يكون شرعياً إلا إذا قام به مجموع الدول وما لا ينطبق على عمل إنجلترا، وقصارى القول إنه بالرغم من إطلاق القنايل على

الإسكندرية ومن التل الكبير ومن أم درمان ومن فاشودة، فإن المسألة المصرية لا تزال مفتوحة، وما مثل إنجلترا إلا كمثل الكاتب فوق الرمل» (كوشري - المركز الدولي لمصر والسودان ص ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٦٠).

«وقال المسيو فريسيني في كتابه عن المسألة المصرية: «إن الاتفاق الأوروبي هو الذي أوجد الحكومة المصرية، وهذا الاتفاق وحده هو الذي يملك نقض ما فعل».

«خامسا: تصريحات رجال الحكومة الإنجليزية. على أننا لو رجعنا إلى تصريحات رجال الحكومة الإنجليزية أنفسهم قبل الاحتلال وبعده، نجد أنهم يوافقوننا على هذه الآراء ويقرروننا على أن الاحتلال غير شرعي، ويعدوننا بالجللاء العاجل، مصرحين بأن وقت الجلاء حان منذ زمن بعيد، (وأورد هذه التصريحات)^(٤).

السودان المصري وملحقاته:

«قلنا إن المعاهدات والفرمانات سوت مسألة مصر والسودان معاً، فمركزهما الدولي واحد، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ومن أجل ذلك نحن نطلب استقلال مصر والسودان، أو بعبارة أخرى استقلال البلاد المصرية التي تدخل فيها أراضي السودان وملحقاته.

«ولنتكلم الآن عن حوادث السودان: لما احتل الإنجليز مصر ذلك الاحتلال غير الشرعي طلبوا من الحكومة المصرية إخلاء السودان، وكان شريف باشا وقتئذ رئيساً للوزارة، فلما عرضت المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هذا العمل. واستقال شريف باشا بجوابه المشهور الذي قال فيه: «أقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخلي السودان، على أننا لا نملك هذا الحق، وقد طلبت أيضاً أن نعمل بنصائحها دون مناقشة

(٤) نشرناها بنصوصها في كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٤٣ وما بعدها.

فيها، ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يحكم البلاد باشتراكه مع النظارة، فبناء على ذلك تضرر هنا إلى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقبلوا استعفاءنا، لأنه لا يمكننا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية»، ولقد استدعى توبار باشا فتوى رئاسة النظارة ووافق على الإخلاء في ٨ يناير سنة ١٨٨٤، وتم الإخلاء في السنة التالية.

«ولا جرم أن هذا العمل لا قيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه أن يفصل السودان عن مصر أو أن يجعله أرضاً مباحة، وقد احتج الباب العالي لدى الدول وقتئذ على هذا العمل، وعدم شرعية هذا الإخلاء ترجع إلى نصوص الفرمانات (ولا سيما فرمان ١٨٧٩) التي تصرح بأن الخديو لا يملك ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية مطلقاً.

«أخلى السودان بضغط الإنجليز وبعد ذلك أخذت إنجلترا تحتل بعض بقاعه وتعتد اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعاً أخرى، ثم عادت فأشارت على الحكومة المصرية بإعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين إنجلترا ومصر، فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجعل للسودان وملحقاته مركزاً غير المركز الذى حددته المعاهدات والفرمانات؟ اللهم كلا، فإن أحكام هذه المعاهدات والفرمانات صريحة، كما أن قواعد القانون الدولى تنطق ببطلان هذه التصرفات، ولقد تكلمنا عن بطلان الإخلاء الذى وقع فى سنة ١٨٨٥، وبما يؤيد هذا البطلان أيضاً ما صرح به رجال الحكومة الإنجليزية أنفسهم من أن السودان لم ينفصل فى وقت من الأوقات عن مصر، ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من إخلائه، وقال اللورد سالسبورى فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨: «لقد أكدت بطريقة عامة فكرة أن وادى النيل كان ولا يزال مملوكاً لمصر، وأن كل عقبة وقفت أمام هذه الملكية وكل نقص أصابها بسبب فتوحات المهدي قد تلاشيا بانتصار الجيش الإنجليزى المصرى فى أم درمان».

«ولا يجوز أن تنسى موقف إنجلترا في حادثة فاشودة، فإنها حاجت فرنسا وقتئذ بأن السودان ملك لمصر، وليس أرضاً مباحة وبناءً على هذه الحجة غادرت حملة مارشان فاشودة.

اتفاقية سنة ١٨٩٩:

«هذا من جهة مركز السودان بعد إخلاله وقبل اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، أما من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالأدلة على ذلك متعددة.

«١ - لما كان التنازل الأول عن السودان باطلا، فكل ما يبنى عليه في المستقبل يعتبر باطلاً أيضاً لأنه ما دام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعد أرضاً مباحة وعلى ذلك لا يمكن احتلاله بالفتح، وهذا رأى إنجلترا في حادثة فاشودة كما قلنا.

«٢ - إذا كانت الفرمانات تحرم على الخديو التنازل عن السودان في سنة ١٨٨٤، فهي كذلك تحرم عليه اشراك دولة أجنبية معه فيه لأن هذا الاشراك يعد تنازلاً عن جزء مشاع فيه وليس له أن يفعل ذلك.

«٣ - إن الفرمانات تحرم على الخديو فوق ذلك، إبرام معاهدات سياسية كاتفاقية السودان. (انظر فرمانى ١٨٧٩ و ١٨٩٢)، ولقد صدقت إنجلترا على هذه الفرمانات.

«٤ - إن عمل إنجلترا يعد اعتداءً على ممتلكات الغير وهو يناقض ما تعهدت به في عدة موافق، نذكر منها معاهدة لندره في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠، ومعاهدة باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦، ومعاهدة برلين في ١٣ يولييه سنة ١٨٧٨، ومؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢.

«وهل يجوز لإنجلترا أن تلغى الامتيازات الأجنبية في السودان بمقتضى هذه الاتفاقية مع أنها من الحقوق التى اكتسبتها الدول ولا يمكن مسحها بشيء إلا إذا أقر الجميع هذا الإلغاء، ولقد قال المسيو فريسينييه في كتابه عن المسألة

المصرية عند الإشارة إلى هذه الاتفاقية (إنها من الوجهة الدولية باطلة بطلاناً تاماً).

ماذا جنته مصر من هذه الشركة:

«هذه هي قيمة الشركة المصرية الإنجليزية من الوجهة الدولية القانونية، فلنتظر الآن فيما جنته مصر منها وهل عادت عليها بشيء من الفائدة أم أنها لم تجن منها إلا الخسارة.

«يقولون إن السودان شركة، ولكن هذا القول لا يسمع في كل وقت بل ينادى به عندما تتطلبه ذلك مصلحة الإنجليز أى عندما يراد دفع المال اللازم لهذه البقاع، أما في غير ذلك، فليس للمصري شيء في السودان والإنجليز وحده هو صاحب الكلمة والنفوذ يشاركنا مشاركة القوي للضعيف.

«لقد تكلف علينا السودان من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩١٢ نحو ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لمجلة الغرفة التجارية الدولية بعددها الثانى السنة الحادية عشرة الصادر في فبراير سنة ١٩١٣)، وليس هذا المبلغ هو الخسارة الوحيدة التى أصابتنا، بل الخسارة الحقيقية هي أن هذا المبلغ الجسيم بالنسبة لميزانية مصر أخذ منها في وقت كانت محتاجة إليه أشد الاحتياج، فتعطلت بسبب ذلك بعض المشاريع الضرورية للرى والصرف مما ألحق بالزراعة ضرراً كبيراً، وقد كتب أحد كبار الماليين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة في مجلة (الحياة المالية) الفرنسية وفي النشرة التجارية الدولية التى سبقت الإشارة إليها شرح فيها هذه النظرية قائلاً: «إن متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ في المائة على الأقل في خلال ١٢ عاماً من ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مليوناً من الجنيهات مبلغ الخسارة التى أصابت مصر من جراء ذلك، وأثبت أن السبب الرئيسى لهذه الخسارة يرجع إلى أعمال للرى التى درست درساً رديئاً، ونفذت بطريقة ناقصة نظراً لقلة المال، فإن الأموال كانت تتسرب إلى السودان ويظهر أنهم ضحوا

بالاعتبارات الفنية الزراعية في مسألة الري في سبيل الاعتبارات المالية، وكان الرأي السائد في فكرة تغيير طريقة الري يرمى إلى الحصول على أكبر كمية من الماء في أقصى وقت لأخذ أقصى ضريبة عقارية، وبذلك أكثروا من توزيع المياه دون أن يعنوا بطريقة صرفها على أنهم قرروا الآن أن ينتهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التي كان يجب أن تسير جنباً لجنب مع أعمال الري متى أجلوها لأنهم أرادوا أن يخدموا السودان قبل مصر».

«هذا شيء مما سببته الشركة لمصر، أضف إلى ذلك أن السياسة المتبعة الآن في تعمير السودان ترمى إلى تحويل التجارة عن المرافئ المصرية إلى ميناء بورسودان، فقد أنفقت أموال مصر على مد خطوط طويلة من السكك الحديدية في تلك البقاع ولم يفكر أحد في إيصال وادي حلفا بالسودان، مع أن المسافة بينها لا تتجاوز ٣٥٠ كيلومترا وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين، ولقد تحققت هذه الغاية وتحولت التجارة إلى بورسودان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتي:

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبور سودان بالجنية المصري	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ في الألف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	٤٠٢ في الألف
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	٥٣٦ في الألف
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	٥٧٠ في الألف

«وبذلك تقدمت تجارة بورسودان هذا التقدم العظيم، فبينما أن تجارة وادي حلفا سائرة إلى الوراء، ولو اقتصر الأمر على ذلك هان، ولكن مسألة المسائل هي توزيع مياه النيل بين مصر والسودان، فإن زيادة المساحة المنزرعة في تلك

البقاع ومشاريع الخزانات التي يريدون تنفيذها مما يهدد الري في مصر بالخطر مادام الإنجليز هم أصحاب السلطة في السودان، وليس الخطر الذي نشير إليه بخيالي، فقد أثبتته كثير من كبار المهندسين وفي مقدمتهم المسير برميت المفتش العام للقناطر والجسور الذي كانت الحكومة الفرنسية أوفدته لمصر (في رسالته السودان والنيل التي تلاها في المجمع العلمي المصري في جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣)، فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر في أعالي النيل يهدد مصر بالخطر إن لم يكن بالموت، وذهب المسير سكوت منكريف وكيل الأشغال سابقاً في القاهرة إلى الأخذ بهذا الرأي في خطابه الذي ألقاه يوم أول أكتوبر سنة ١٨٩٥، وكتبت النشرة الشهرية للغرفة التجارية الدولية في مصر فصلاً مستفيضاً في هذا الموضوع أيضاً في عددها الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٩١٢، ولقد حاول المستر توتنهام مفتش ري السودان العام أن يطمئن المصريين فيما يتعلق برى أراضيهم بالرغم من المشروعات التي تقضى بزيادة الأراضي المنزرعة في السودان، ولكنه قال في تقريره العبارة الآتية: «حرصاً على سلامة ماء الري اللازم للقطر المصري، يحسن إنشاء مقياس دقيق في وادي حلفاء ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتعهد حكومة السودان بهذا الاتفاق أن تعطى القطر المصري كميات معينة من الماء لا تنقص عن أقلية مفروضة في كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر المصري وأقلية الماء الذي يكون في النيل بالأصل والباقي يعطى للسودان» (تقرير المسير جورسب عن عام ١٩١٠).

«ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة إذا امتنعت حكومة السودان وهي في يد أجنبي عن مصر عن إعطائنا الكميات المعينة من المياه، اللهم إن حياة مصر تتطلب أن يكون السودان متحداً معها وجزءاً منها، لا في يد أجنبية عنها، أما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا إلا بالضرر.

«ولقد ألقى المستر هاتون رئيس البعثة البريطانية في السودان خطبة في الاجتماع الذي أقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة منشستر جاء فيها

مايلي: «لأمتنا الكثيرون صراحة لأن الحكومة البريطانية لا تدفع شيئاً من المال في السودان مطلقاً حتى إنه عندما احتاجت الرايات البريطانية التي تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية إلى الإصلاح لم تدفع ما يلزم لذلك من رهيد المال، ثم هل من المعقول أو مما يجمل أن نطلب من الحكومة المصرية أن توجد الأموال التي يتمكن بها السودان من منافسة مصر في زراعة القطن» (جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩١٢).

«ولا يذهبن أحد إلى الظن بأننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمه لنسوده، وإنما نحن نعدّه جزءاً منها فما يسرى على الأراضي المصرية لا بد أن يتمشى عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من أن يشاركها فيها، فهما توءمان حقوقهما متساوية، وواجباتهما واحدة، وما مثلها إلا كمثل مقاطعتين في مملكة واحدة لا تفاضل بينهما.

«وغير خفى أن سكان السودان يتكلمون لغتنا وأغلبيتهم تدين بدين الأغلبية في مصر، وهذا الاتفاق في الاعتقادات الدينية يدعو إلى الاتفاق في العادات والتقاليد والأخلاق والطبائع، وقصارى القول أن بينها روابط عديدة تجعل اتحادها أمراً محتماً، فكل منها في حاجة إلى الآخر، إذ مصر متممة للسودان، والسودان متمم لمصر، وهما يكونان كتلة واحدة لا سبيل لانفصال أحدهما عن الثاني، فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلاً عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو إلى المطالبة بعدم انفصال السودان عن مصر، وبإعلان الشركة الإنجليزية المصرية التي لا توجد الآن إلا فعلاً لا قانوناً».

اتفاقية سنة ١٩٠٤:

«في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين إنجلترا وفرنسا تعهدت فيها الأولى بأنها لا تتوى تغيير الحالة السياسية في مصر، وتعهدت الثانية بأنها لا تعرقل عمل إنجلترا في البلاد، لا بطلب تحديد أجل للاحتلال الأنجليزى، ولا بأى أمر آخر.

« فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذي شرحناه أو صبغت الاحتلال بصفة شرعية أو أكسبت الإنجليز حقاً في مصر؟ اللهم كلا، فقد قدمنا أن مركز مصر أوجدته وضمنته الدول الأوروبية، فاتحاد فرنسا وإنجلترا دون غيرها ليس له أى تأثير، وهما وحدهما غير مختصتين بإدخال تغيير على مركز مصر، ولا تملكان هذا الحق، كما قال المسيو فريسنييه في كتابه عن المسألة المصرية ص ٤٢٩.

« على أن علماء القانون الدولي يقررون من جهة أخرى أن هذه الاتفاقية في ذاتها وبفرض أن لها تأثيراً دولياً، لا تكسب الاحتلال بصفة شرعية، لأن تعهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة إنجلترا في مصر، ولم يتناول اعتراف بشرعية بقائها في هذه البلاد.

« قال الأستاذ دسبانيه: « إن فرنسا باتفاقها مع إنجلترا في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعي الذي أوجدته إنجلترا لنفسها في مصر، لأن هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن أن يكونا إلا باتفاق جديد بين جميع الدول التي اشتركت في حوادث سنة ١٨٤٠-١٨٤١ وأن فرنسا وافقت فقط على شيء واحد، وهو أن لا تضع العراقيل في سبيل إدارة مصر بواسطة إنجلترا، تلى الإدارة التي ليست لها إلا صفة وقتية، والتي لم تتحول إلى مركز شرعي صحيح مقبول» (القانون الدولي العام للأستاذ دسبانيه ص ١٦٦)، وفضلاً عن ذلك كله، فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلاً أتينا عليه في أول هذا البحث، وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ في مكاتباتهم التي ضمنوها إقرارهم لمبادئ الرئيس كلها، ونحن نشير هنا إلى قول الرئيس ولسن: « إن الشعوب لا تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولي، أو باتفاق بين متنافسين وأعداء»، وقصارى القول أن اتفاق فرنسا وإنجلترا بعيد عن أن يؤثر أقل تأثير في عدم شرعية الاحتلال. والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل، ومركز مصر لم يطرأ عليه أى تغيير.

قناة السويس وحرية البحار

«تقررت لجنة قناة السويس بمعاهدة دولية، في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨، وجعل الرئيس ولسن في مقدمة مبادئه حرية الملاحة في البحار في وقت السلم والحرب، ولا ريب أن بقاء دولة قوية كالدولة الإنجليزية على ضفاف القناة مما يجعل هذه اللجنة مهددة، كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة، ولقد سبق لإنجلترا، أن منعت الملاحة في قناة السويس في أثناء الثورة العراقية يوم ٢٠ أغسطس ١٨٨٢، فاحتج المسيو دلسبس إذ ذاك على هذا العمل، وبما يؤيد رأينا قول المسيو فريسيني: «مادامت الجنود الإنجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة في القناة مدة الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية» (المسألة المصرية لفريسيني ص ٤١٣).

«وقال المسيو نوتوفتش في الفصل الذي كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوروبا ومصر) عندما تكلم على معاهدة سنة ١٨٨٨: «ماذا يكون تأثير قصاصة الورق التي كتبت فيها هذه المعاهدة إذا شعرت إنجلترا المتسلطة على أرض مصر ومرافق الإسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس والإسماعيلية بحاجتها إلى إغلاق القناة في وجه جميع السفن أو إذا رأت ضرورة إغراق مراكب أعدائها، وهي تشق المياه المصرية»، وقال أيضاً: «إن الإنجليز يحتلون القناة احتلالاً حريياً، ومن أجل ذلك فهم ينظرون إلى معاهدة سنة ١٨٨٨ بكل سكينه واطمئنان، وبعد أن وقع مندوبو الدول عليها اعترف السياسيون أنهم فعلوا أمراً لا فائدة فيه، وإذا كانت هناك معاهدة أبرمت بقصد أن تحرق أحكامها وتنتهك حرمتها فلا بد أن تكون هذه ولا سيما في وقت الحرب».

«فهذه الأقوال والآراء تعزز قضيتنا، لأنها تكسبنا دعامة أخرى نرتكز عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الإنجليز عنها احتراماً لحيدة القناة وتحقيقاً لمبدأ حرية الملاحة في البحار».

عدالة المطالب المصرية:

«وجملة القول أن قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبحثها المنصف حتى يحكم لنا بطلباتنا، إذ ليس استقلال مصر في مصلحتنا وحدنا، بل هو في مصلحة جميع الأمم، هو ضمان من ضمانات التوازن الدولي، هو قاعدة من قواعد السلام في العالم، وإننا نردد مع المسيو فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية قوله: «أن هناك مبدأ من مبادئ السياسة الأوروبية لا يطرأ عليه تغيير، وهو أن مصر لا يجوز أن تملكها دولة من الدول العظمى، لأن احتلالها يخول امتيازات من شأنها اختلال التوازن بين الممالك، وإذا كانت مصر في يد دولة أجنبية فإنها تهدد مصالح الجميع، والحل الذي يترتب على هذا المبدأ إنما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالاتحاد الأوروبي» (المسألة المصرية ص ٤٣٣).

«على أنه يمكننا أن نبذل هذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الأمم)، هذا وأن من يراجع المكاتبات السياسية التي دارت بين فرنسا وإنجلترا في صدد المسألة المصرية، يجد أن الإنجليز كانوا قد اقترحوا نفس الاقتراح الذي ارتآه المسيو فريسنيه، ففي ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرانفيل مذكرة إلى المسيو وادنجتن سفير فرنسا في لندره وقتئذ خصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالي جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادئ المطبقة في بلجيكا، وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح، وصرحت بقبولها في رد المسيو وادنجتن بمذكرته التي أرسلها للورد جرانفيل يوم ١٧ يونيو ١٨٨٤.

«ففكرة استقلال مصر وجلاء الإنجليز عنها كانت مختمرة في دءوس رجال الحكومة الإنجليزية، فلماذا لا ينفذونها الآن، لا سيما وأن في تنفيذها احتراماً لمواثيقهم وعهودهم. وتأييداً لمبدأ حرية الشعوب، ذلك المبدأ الذي أخذت جميع الدول تنادي به الآن».

النتيجة:

«حيث إن الاحتلال الإنجليزي لمصر غير شرعى لمنافاته للمعاهدات الدولية والفرمانات التى صدقت عليها الدول، وقد صرح رجال الحكومة الإنجليزية فى كثير من المواقف الرسمية وغيرها، بأنهم لا ينوون البقاء فى مصر. وأن زمن الجلاء حان من عهد بعيد، وحيث أن الدول احتجبت على هذا الاحتلال مرات عديدة.

«وحيث إن الأمة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال، بل رفعت صوتها فى كل وقت، وفى كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال.

«وحيث إننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلى المضمون من الدول بمعاهدة لندن الموقع عليها فى سنة ١٨٤٠ والتى لم يطرأ عليها أى تغيير من الوجهة الدولية.

«وحيث إن هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافياً لنا ولا محققاً لأمالنا الوطنية، إذ نحن أمة يزيد عدد سكانها على ستة عشر مليوناً من عنصر واحد، لهم قومية معلومة ولغة واحدة. وثروة كبيرة، فنحن جديرون بالاستقلال التام، ويجب أن نتمتع بما تتمتع به الشعوب الأخرى.

«وحيث إن السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والفرمانات فضلاً عن أن بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتهما متوقفة على اتحادهما، كما أن كل حيلولة بينها تهددهما بخطر جسيم.

«وحيث إن السودان لم يكن أرضاً مباحة فى أى وقت من الأوقات، وأن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانوناً».

«وحيث إن مبادئ الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تساد إلا بمحض إرادتها، وأن الأمم الضعيفة لها حق البقاء حرة كالأمم القوية، وقد

صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادئ وأصبح من الواجب علينا إعلان ما نرتثيه في مصير بلادنا ليكون هذا المصير موافقاً لرغبات الأمة.

«وحيث أن للأجانب في مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها، فنحن نتعهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة في ظل ذلك الاستقلال الذي ننشده.

«وحيث أن قناة السويس يجب أن تكون حرة دائماً ومفتوحة في أوقات الحرب كما في زمن السلم لمرور جميع السفن، فحرية الملاحة فيها تعنى الدول كلها، وهى من المسائل التى ستكون فى مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام، ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من الهواغيز، صناعية كانت أو طبيعية، وللمؤتمر أن يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى أمر المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس مع تكليف وكلاء الدول بمراقبة تنفيذ ذلك كما أن له أن يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة، والذي يعنينا فى هذه المسألة أن لا يترك أمر المراقبة لدولة أو دولتين، فقد قدمنا أن تسلط دولة أجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر.

«وأخيراً حيث أن قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقاً لمبدأ الرئيس ولسن الذى يقرر أن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم أن تنادى بالأغراض التى تصبو إليها.

فلذلك

«نرفع أصواتنا مطالبين بجلاء الإنجليز عن بلادنا، واستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً مع احترام حيدة قتال السويس والمحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال، وهذا الصوت المرفوع للمطالبة بالاستقلال التام يعبر عن رأى الأمة المصرية بأسرها. وينطق بآمالها ومطالبها الوطنية، وإن فى استطاعة

أعضاء مؤتمر الصلح العام أن يتبينوا هذه الحقيقة لو قرروا أخذ رأى أمة بطريقة حرة بعد أن ترفع الأحكام العرفية، وتطلق حرية الصحافة، وحرية الاجتماع، من القيود التي قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها، فهناك يتحقق العالم بالأدلة المحسوسة والبراهين الدامغة أن الأمة المصرية بلا فارق بين الأديان والمعتقدات والمذاهب، مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام».

القاهرة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨

«أمين الرافعي»

ضم أعضاء آخرين إلى الوفد

لاحظ كثير من ذوى رأى حين تألف الوفد أنه خلا تقريباً من تمثيل الحزب الوطنى، مع أنه حزب الجلاء الذى احتمل عبء الجهاد على تعاقب السنين، وكان رئيسه محمد بك فريد فى منفاه بأوروبا عنواناً لما لقي الحزب من اضطهاد الاحتلال، وقد أبرزت حادثة تعديل توكيل الوفد فضل الحزب فى الحركة الوطنية، وزعامته للمبادئ السليمة، فازداد الشعور بالنقص الكبير الذى نشأ عن خلو الوفد من عنصر الحزب الوطنى، إذ لم يكن بينهم من يمثل فكرته سوى محمد على علوبة بك الذى كان أصلاً عضواً فى لجنته الإدارية، وعبد اللطيف المكباتى بك الذى كان يؤيده بشعوره وميوله، وإلى هذه الفوارق أشار اللورد ملتر فى تقريره بقوله: «إن الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد زغلول باشا والتي تتسلط على عقول المصريين تمام التسلط، ولو فى هذا الحين على الأقل، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجياً وبخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين».

وقد أدرك بعض أصدقاء الوفد هذا النقص فى تكوينه، فعرضوا عليه ضم أعضاء من الحزب الوطنى إليه، وجرت فى هذا الشأن مفاوضات بين الوفد

والحزب، قبل فيها الحزب مبدأ تمثيله في هيئة الوفد، ولكن وقع الخلاف بينها على الأعضاء الذين يمثلونه في الوفد، ولما تعذر الاتفاق على الأشخاص، اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا)، وكان قاضياً بالمحاكم الأهلية، والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا)، عضوين بالوفد على اعتبار أنها يمثلان الحزب الوطنى، إذ كانا من المعتنقين لمبادئه.

ثم ضم الوفد إليه أعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التى تمثل طبقات الأمة أو لتحقيق بعض الرغبات، وهم على التعاقب: حمد الباسل باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ومحمود بك أبو النصر، وسينوت حنا بك، وجورج خياط بك، وواصف غالى بك، ثم حسين واصف باشا، وعبد الخالق مذكور (باشا) عضوى الجمعية التشريعية.

تقرير الحزب الوطنى إلى مؤتمر الصلح

وعكف الحزب الوطنى على وضع تقرير مسهب عن القضية المصرية والمطالب الوطنية، نشره فى أوائل أبريل سنة ١٩١٩، وقدمه إلى مؤتمر الصلح، شرح فيه ماضى مصر فى الاستقلال والحضارة، ويطالان دعوى الاحتلال والحماية، وأعمال الاحتلال فى مصر، وجهاد الأمة فى سبيل الاستقلال، وبرهن على أنه لا سلام للعالم بغير استقلال مصر، ونادى بالجللاء، وبيطالان اتفاقية السودان، وطالب برد السودان إلى مصر «لا باعتباره مستعمرة، وإنما باعتباره جزءاً متماً لمصر له مالها وعليه ما عليها».

وإننا ناقلون هنا بعض فقرات من هذا التقرير، قال فى مقدمته:

«يرجع شعور الأمة المصرية بالحاجة إلى الحرية والاستقلال إلى الوقت الذى شعرت فيه الأمم الأخرى بهذه الحاجة، ولولا أن الدول العظمى قامت بمجموعة فى سبيل غاية هذه الأمة لكانت الآن ركناً مكيناً فى بناء الحضارة والمدنية وعضواً عاملاً فى حفظ السلام العام.

«بدأ نهوض الأمة في عهد محمد علي باشا، ففي الوقت الذي قامت فيه الأمة الفرنسية في وجه الظلم والاستبداد ودكت سجن الباستيل الرهيب وأعلنت حقوق الإنسان، ونشرت على العالم لواء الحرية والمساواة، قامت الأمم المغلوبة على أمرها على إثر فرنسا تحنوا حنوها، وقامت الأمة المصرية فاختارت محمد علي الضابط الصغير واليًا على البلاد، وأصرت على اختياره حتى ألبأت بإصرارها الباب العالي على التصديق على هذا الاختيار رغم مساعي إنجلترا.

«رأت الأمة المصرية بنظرها الناقد في محمد علي الضابط الصغير الرجل الكبير الذي يستطيع أن يخرج بها من الظلمات التي كانت فيها، ويعيد إليها مجدها القديم، ويحيى معالم شرفها المثلوم، فانتخبته واليًا، وسلمته أموالها وأبنائها يتصرف فيها تصرف نابليون وقتل في أموال الأمة الفرنسية وأبنائها. فأدى محمد علي الأمانة حق الأداء، ورفع عن الأمة ظلم المماليك وأبادهم، ودفع عن البلاد الغزوة الإنجليزية ونظم شؤونها على اختلاف أنواعها. وبالجملية فقد نهض بهذه الأمة نهضة ذكرت العالم بعهداها القديم يوم كانت مصر معهدًا جامعيًا يؤمه أبناء البلاد الأخرى من كل فج ويدرسون فيه قواعد الحضارة والنظام والعمران وينقلون عنه إلى بلادهم.

«فبينما كانت إنجلترا وفرنسا تتزاحمان على امتلاك وادي النيل، وبينما الدول تتعزز لاقتسام تراث الأمم الإسلامية، إذا بالأمة المصرية وعلى رأسها محمد علي قد أشرقت شمسها في العالم، وبرزت للوجود فجأة، وانتفض ذلك الروح الذي كان يظنه العالم ميتا عن روح شاب قوى سليم يطلب مقامه اللائق به في هذا الوجود، باذلا في سبيل ذلك. الدم والمال وكل شيء عزيز، وإن التاريخ لشاهد عدل بأنه لولا تداخل الدول العظمى مجتمعة وعلى رأسها إنجلترا في سنة ١٨٤٠ لكانت مصر الآن في المركز الذي تستحقه، لكانت دولة حرة مستقلة استقلالًا تامًا، على أنها عادت من جهادها الطويل الذي بذلت فيه الأرواح والأموال بالاستقلال الداخلي».

إلى أن قال: «من هنا يتجلى للعالم أن نهضة مصر الوطنية قديمة العهد ترجع إلى مبدأ القرن الثامن عشر - إلى الوقت الذي بدأت فيه الأمم الأوروبية ترفع صوتها بطلب حقوقها الطبيعية - وأن النهضة استمرت بدون انقطاع، وتطورت إلى حركة حكيمة بما يدل على صحتها وقوتها، وأنها لا تزال قوية إلى الآن رغم ما أقيم في سبيلها من العقبات الهائلة، وإن في بقاء هذه الروح حية قوية نامية فوق قرن من الزمان لأحسن رد على الذين يرمون الأمة العريقة بأنها طبعت على الخضوع والاستبداد».

وقال في تمسكه بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠:

«كان الحزب الوطني المصري يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠، ولم يكن ذلك رغبة منه عن الاستقلال المطلق، أو كما يقول أنصار الاستعمار الإنكليزي سعيًا في تغيير النير الإنكليزي بسيادة تركيا - كلا - قدمنا إن الحزب الوطني يتوخى الوسائل السلمية دون غيرها، لذلك كانت سياسته الاحتفاظ بعرض الدولة العثمانية وتذكير الدول بمعاهداتها الضامنة لمصر الاستقلال الداخلي، على أننا والحق يقال لم نشعر قط بسيادة تركيا الاسمية بجانب السلطة الإنكليزية، ولم نر منها من سنة ١٨٤٠ أفتياتا على استقلالنا الداخلي - لهذا كان من أسباب سكوتنا عن تركيا عدم شعورنا بثقل سيادتها، أما الآن وقد وصلت الإنسانية إلى هذه الدرجة من الرقي وجئنا أمام محكمة عادلة تريد أن ترد الحقوق إلى أربابها فإن لنا أن نطلب كامل الحق - نطلب جلاء الإنجليز حالا والاستقلال التام».

وبعد أن أثبت أن البلاد تأخرت في عهد الاحتلال قال عن عمل الأمة:

«لم تقف الأمة معقولة اللسان مكتوفة اليد أمام الاحتلال وعيشه في أمورها، فلقد طالما رفعت صوتها محتجة على تداخله وتصرفه كاشقة الستار عن غاياته الخفية ومضار سياسته طالبة من حكومتها أن لا تصرف المال في غير أوجه الفائدة وأن لا تضن به على الأمة، وكثيرا ما وقف الاحتلال أمام هذا الحق الذي ينادى به صاحبه موقفاً حرجاً، فلجأ إلى الحيلة السياسية وحاول تسكين

خاطر الأمة بإجابة القشور من طلباتها دون الجوهر ولكن الأمة لم تنخدع قط ومن جهة أخرى فقد عرفت الأمة أن من العبث طلب وسائل الاستقلال ممن يسعى في سلبها إياه فتكلفت هي بالقيام بما هو من شؤون الحكومات في الأمم المستقلة، وإذا كانت هذه الأمة المجاهدة لم تبلغ بعد في شؤون الحياة الدرجة التي ترضيها فذلك بسبب العقبات التي تصادفها في طريقها لتناقض مصلحتها ومصلحة المتسلط فيها».

وذكر الإنجليز بما كانوا يتنادون به وقتاً ما من جعل مصر دولة مستقلة محايدة كسويسرا، قال:

«دأرت في سنة ١٨٨٤ بين المسيو وادنجتون سفير فرنسا في لوندرة وبين اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا مخابرات سياسية بشأن مصر: فقال جرانفيل في خطابه المؤرخ ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤: «إن حكومة الملك ستطرح على الدول الأوروبية وعلى الباب العالي مشروعاً لجعل مصر دولة محايدة على قواعد حياد سويسرا»، وردت الحكومة الفرنسية على هذا الخطاب بتاريخ ١٧ يونيه بتحييد هذا المشروع والموافقة عليه قائلة في ردها: «إنها سجلت هذا الوعد على إنجلترا» وفي ٢٣ يونيه عرض المسيو فيرى هذه المخابرات ذات الشأن على مجلس نواب فرنسا فقابلها المجلس بالاستحسان (ص ٣٣٥ - كتاب فريسينيه)، فكيف كانت إنجلترا ترغب في جعلنا دولة محايدة في سنة ١٨٨٤، ثم نسمع منها بعد ذلك طعناً في كفاءتنا؟ ألا تكون الغاية الاستعمارية إذن هي رائد إنجلترا في هذا الطعن، أم تريد إنجلترا أن تقول إن الأمة التي كانت تستحق الاستقلال في سنة ١٨٨٤ أصبحت لا تستحقه الآن؟».

وقال تحت عنوان (لاسلام للعالم بغير استقلال مصر):

«نظرة واحدة على خريطة العالم تظهر لنا هذه الحقيقة، فإن مصر بيد إنجلترا القرية تكون آلة هائلة لتحقيق مشاريع استعمارية واسعة وأخرى للاستثمار بخيرات العالم وتجارتها وللتحكم في طرقه ومسالكه، وتكون مثاراً لمسائل سياسية ذات شأن كبير كلما خبت مسألة هبت أخرى، فإذا تركت

مصر غنيمة لإنجلترا استحالة بناء صرح السلام العام بناءً لا يدركه الخلل، ولا بد أن يأتي يوم قريب أو بعيد يختل فيه ميزانه ويتبدل كيانه وينقلب بنيانه رأساً على عقب».

إلى أن قال: «على أن ضرر امتلاك إنجلترا لمصر لا يقف عند هذا الحد فإن إنشاء قناة السويس زاد في أهمية مركزها، ولقت العالم إلى العناية بها أكثر من قبل، كانت الدول قبل فتح القناة تهتم بمصر لذاتها، فلما فتحت واكتشفت القارة الأفريقية صار الاهتمام لذات مصر وللقارة الأفريقية ولقناة السويس، قال فورنييه فليكس في كتابه (استقلال مصر والنظام الدولي لقناة السويس) المطبوع سنة ١٨٨٣ ما يأتي ص ٥٨: «فالتطريق بين أوروبا والهند وبين أوروبا وأستراليا وبين أوروبا والصين، وبين أوروبا واليابان، وبين أوروبا وجزء من الأقيانوسية، وبين أوروبا وأفريقيا الشرقية، وبين أوروبا وأفريقيا الوسطى، وبين هولاندا ومستعمراتها وبين أسبانيا ومستعمراتها وبين فرنسا ومستعمراتها- هذا الطريق هو في يد إنجلترا تفتحه متى شاءت وتغلقه متى شاءت وتتحكم في ثلثي الكرة الأرضية، بيدها الحرب وبيدها السلام، إلا أن أمة من الأمم لم تنل مثل هذا الفتح وما نتيجة ذلك إلا التسلط على تجارة العالم».

«وقال المسيو فريسينييه وزير فرنسا سابقاً في كتابه (المسألة المصرية) ص ٤٣٨: «فلو حصل خلاف بين دول أوروبا لا تستطيع هذه الدول استدعاء أساطيلها من آسيا إلا إذا شاءت إنجلترا وكذلك لو احتاجت إحدى الدول حماية مصالحها في المحيط الهندي، أو بحار الصين فلا يتسنى لها ذلك إلا إذا أذنت لها إنجلترا، حقاً لقد أدرك ذلك الرئيس بسمارك بل ورأى أبعد من هذا، رأى أن تسلط إنجلترا على مصر تسلطاً يعززه ويصونه أكبر أسطول في العالم، يمكن إنجلترا من السيطرة على آسيا الصغرى وسوريا وبلاد ما بين النهرين والتحكم في الامبراطورية العثمانية وجميع الطرق البرية بين الآستانة وخليج العجم، وهكذا تصبح سكة حديد بغداد وقناة السويس قيد إرادة واحدة هي إرادة إنجلترا».

«أضف إلى ذلك وجود بوغاز جبل طارق وجزيرتي مالطة وقبرص وبوغاز باب المندب وبلاد عدن، وجود هذه كلها في يد إنجلترا، فأنت ترى أن مصر ليست من البلاد التي تكفى جرة قلم لامتلاكها، وأن وراء المسألة المصرية مسائل كلها ذات شأن خطير. ورائها مسألة آسيوية ومسألة أفريقية ومسألة البحر الأبيض المتوسط ومسألة التجارة الدولية بل ووراءها أيضًا مسألة إسلامية كما أشار إلى ذلك وزير خارجية فرنسا في منشوره الذي أرسله إلى الدول سنة ١٨٨٧ وضمنه ملاحظاته على معاهدة دورمند ولف لما لمصر من المكائنة السامية والمركز الأدبي السامي في نفوس المسلمين^(٥)، ولتعرض مكة والمدينة إلى خطر تسلط الإنجليز عليها - ووراءها فوق ذلك كله مسألة بيت المقدس وتسلط دولة بروتستانتية عليه.

«تطوى مسألة مصر في بطنها جميع هذه المسائل، كل مسألة منها تكفى لتعريض السلام العام للخطر ولبقاء شبح الحرب ماثلاً للأنظار في كل وقت.

«فعل أقطاب الأمم أن يحلوا المسألة المصرية محلها من العناية، عليهم أن يتمسكوا بجعل مصر مستقلة لا سلطة لإنجلترا فيها، وإلا كانوا كمن يقيم قواعد السلام على أرض من الرمل فلا يلبث بناؤه أن ينقض وتذهب جميع مجهوداتهم في هذا السبيل هباءً منثوراً. عليهم أن يتلافوا أسباب الداء فيستأصلونها، وألا يكتفوا بمداواة أعراضه، وإلا عاد المرض بأشد مما كان.

«لقد تناول السياسيون مسألة مصر من قديم فلم يجدوا لها غير حل واحد هو الاستقلال، وجعل مصر للمصريين. فإن لويس ملك فرنسا أعلن للدول إبان حروب محمد علي مع الباب العالي أن وجود محمد علي السياسي (أى وجود مصر كدولة مستقلة) أمر ضرورى للتوازن الدولى، وقال المسيو كارتيه في أول يولييه سنة ١٨٣٩ ضمن خطبة له في مجلس نواب فرنسا: «يجب أن

(٥) ألف المستر هلنت كتاباً سماه «مستقبل الإسلام» أهاج فيه مقاصد حكومة بلاده وأمانيتها في مستقبل الإسلام، وبين أن مركز الخلافة يجب أن يكون مكة أو المدينة وأن يكون الخليفة محتاجاً إلى حليف وهو إنجلترا.

يُدرج استقلال مصر في قانون فرنسا العام كمبدأ لا يقبل الجدل».

«وقال المسيو فريسينييه في كتابه عن مصر ص ٤٣٣ «إن من المبادئ الثابتة للسياسة الأوروبية أن لا تكون مصر تابعة لإحدى الدول، فإن في امتلاكها إخلالا بالتوازن الدولي وقضاء على مصالح الأمم الأخرى في مصر».

«وخطب المسيو فريسينييه وزير فرنسا وقتئذ خطبة في مجلس النواب قال فيها^(٦) :

«إن مصر كما قرر الآن المسيو دي لا فوس، وكما أجمع السياسيون قبله هي عبارة عن ملتقى لطرق الدنيا، فهي نقطة الاتصال بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهي الطريق العظيم الموصل إلى جميع بلدان الشرق الأقصى، وأن المسيطر عليها يتحكم في معظم البحر الأبيض المتوسط - فليس هناك أدنى شك في ما يصيب نفوذ فرنسا في البحر الأبيض المتوسط من الضرر إذا تمكنت إحدى الدول من توطيد سيادتها على مصر فعلى فرنسا إذن أن تحول بكل قواتها دون ما يؤدي لمثل هذه النتيجة».

«وقال المسيو فيري في مجلس نواب فرنسا من خطبة له: «إن مسألة مصر ما زالت ولن تزال مسألة أوروبية قبل كل شيء وفوق كل شيء».

«وقال الكولونيل شامى لونج الأميركي في كتابه «مصر وأقاليمها الضائعة» ص ٢٦٢: «يقول السير شارك ديلك إن مصر طريق دولي لتجارة جميع العالم - فمن أجل ذلك يجب أن يقرر استقلالها في مؤتمر يحضره جميع الدول الأوروبية».

«ولما كانت المسألة المصرية كما قلنا ذات تأثير كبير في كيان السلام العام اجتمع لها «مؤتمر السلام الدولي العام^(٧)» في جنيف في سبتمبر سنة ١٨٨٢ على

(٦) فريسينييه (المسألة المصرية) ص ٧٦ و ص ٢٦٦.

(٧) هو مؤتمر يمثل الشعوب لا الحكومات.

أثر دخول إنجلترا مصر، وأصدر فيه القرار الآتى الذى تنقله بحروفه نظراً لأهميته وليرى الناس أن مانقوله اليوم هو ما كان يقوله هذا المؤتمر فى سنة ١٨٨٢ وليروا أن الحل الذى نطلبه للمسألة المصرية الآن وهو الاستقلال التام، هو نفس الحل الذى طلبه من قبل، ويلاحظ أن هذا المؤتمر نظر إلى المسألة من وجهة قناة السويس فقط لأن نيات إنجلترا فى إنشاء إمبراطورية أفريقية ونياتها فى آسيا ما كانت انكشفت وقتئذ، وإليك قرار هذا المؤتمر:

«وحيث إن قناة السويس التى تنقل فى الوقت الحاضر (سنة ١٨٨٢) سنوياً مايربو على سبعة ملايين طن من البضائع والمتاجر^(٨) وما يزيد على ٨٠٠٠٠ سائح توفر على الجنس الانسانى من الوقت والمجهودات ما يمكن تقديره على الأقل بمبلغ مليار ونصف من الفرنكات (٦٠ مليون جنيه).
«وحيث إن أى تخريب لقناة السويس أو أى تقييد لحرية الملاحة فيها أو أعاقاة المواصلات التى تحصل بواسطتها يكون مصيبة نصيب كل الأمم وتشعر فى الحال بنتيجتها.

«وحيث إن كل محاولة من أية أمة لتختص نفسها بحق على قناة السويس أو على ملحقاتها فتنتفع بها وحدها أو تمتلكها أو تصميتها أو تحافظ عليها أو تراقب شؤونها يجب اعتبارها اعتداءً موجهاً إلى الجنس البشرى كله ويجب بناءً على ذلك أن يقضى على هذه المحاولة كما يقضى على القرصنة سواء بسواء.

«وحيث إنه بناءً على ذلك فإن جميع الأمم لا سيما البحرية منها يتعين عليها وبحق لها أن تتحد فيما بينها بطريقة سلمية، لتضع من النظم ما يضمن للجميع حرية الانتفاع بالقناة وملحقاتها بطريقة هادئة أمينة.

«وحيث إن المؤتمر الذى عقد حديثاً فى ترابيا (الآستانة) من ممثلى دول

(٨) بلغ صافى الحمولة الرسمية لليواخر التى مرت سنة ١٩١٤ بقناة السويس ١٣٩٤٦٧٧٤ طن حسب الإحصاء الرسمى.

إنكلترا وألمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا والروسيا وتركيا، قد اعترف بالواجب الذى على الأمم فى ذلك وما لهن من الحق وقرر هذا المبدأ بإجماع الآراء.

«وحيث إن ضمانه حرية قناة السويس وملحقاتها وتوطيد الأمن فيها لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت على الحياد التام.

«وحيث إن الأمم الأوروبية هى التى تملك تقرير هذا الحياد.

«وحيث إن حياد قناة السويس يكون ناقصاً إذا كانت المصاعب التى تعرض تقرير هذا الحياد تحل بغير طريقة التحكيم الذى تنفذ أحكامه قوة دولية مختلطة.

فلهذه الأسباب

«يعلن المؤتمر أن مسألة حياد قناة السويس وملحقاتها هى مسألة دولية عامة وأن جميع الأمم المتعدنية يجب عليها ويحق لها أن تقرر هذا الحياد وتضمن سلامته.

«أما الحياد فمعناه فيما يختص بالقناة نفسها أن يكون المرور منها حراً فى كل وقت وفى كل الأحوال وبأجر واحد وشروط واحدة لجميع السفن التجارية والحربية مهما كانت تبعيتها ومهما كان مشحونها وذلك على الشرطين الأساسيين الآتيين: أولهما أن لا تقوم هذه السفن فى القناة أو فى ملحقاتها بأى عمل حربي سواء كان ذلك مباشرة أو بأية واسطة وأن لا تنزل فى أى نقطة من القناة أو ملحقاتها جنوداً أو أسلحة أو ذخيرة من أى نوع كان.

«أما فيما يختص بملحقات القناة فمعنى هذا الحياد أن يكون شاطئها والمدن الواقعة عليها وموانئها وقروعتها وترعها العذبة الآتية من النيل - أن يكون كل ذلك بعيداً عن أى اعتداء من أى مهاجم فى أى وقت من الأوقات،

وحيث لا تكون عرضة لاحتلال أو تخريب أو تعطيل أو تحويل أو سد لمجرها من أى نوع كان.

«ولكى يكون حياد قناة السويس حياداً حقيقياً يجب أن تكون الأراضي المصرية أيضاً على الحياد وكذلك مياه البحر الأحمر الذى هو في الحقيقة امتداد للقناة نفسها.

«وإذا تقرر حياد الأراضي المصرية فإن من نتائجه الضرورية اللازمة الاعتراف باستقلال الأمة المصرية وحكمها لنفسها اعترافاً مطلقاً من كل قيد.

«وإن هذا الاستقلال يستوجب حتماً زوال سيادة تركيا عن مصر وإلغاء كل القيود التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ وكذلك إلغاء كل الفرمانات المقررة لهذه السيادة.

«ولكى تقرر الدول إلغاء هذه المعاهدة وما يتبعها من الفرمانات وحياد قناة السويس وملحقاتها مع حياد البحر الأحمر بشاطئيه، وحياد الأراضي المصرية ذاتها واتخاذ الوسائل اللازمة لإقامة محكمة التحكيم الدولية وإيجاد قوة دولية تضمن تنفيذ أحكامها - لكى تتمكن الدول من عمل كل ذلك يجب أن تؤلف الأمم الأوروبية مؤتمراً لا يقتصر على الدول العظمى التى تألف منها مؤتمر تريبيا فقط، بل يجب أن تدعى جميع الأمم الأوروبية بغير استثناء لتناقش وتقرر ماتراه، وكذلك تدعى إليه الأمة المصرية لما لها من الحق الطبيعي الثابت^(١)».

«فهذا قرار مؤتمر السلام الدولى: أصدره منذ ستة وثلاثين عاماً. قرر بحق أن حياد قناة السويس لا يكون محترماً إلا إذا كانت مصر مستقلة استقلالاً تاماً. قرر وجوب تأليف مؤتمر دولى من جميع الدول بدون استثناء لتقرير هذا

(١) مراجع كتاب (استقلال مصر والنظام الدولى لقناة السويس) تأليف فورنييه دى فلكس ص ٩٩ و ١٠٠ و ص ١١١.

الحياة ونظامها والاعتراف باستقلال مصر استقلالاً مطلقاً.

«قرر وجوب حضور ممثلين للأمة المصرية في هذا المؤتمر. قرر تشكيل محكمة دولية لضمان هذا الحياد وهذا الاستقلال. قرر وجوب تأليف قوة دولية لتنفيذ أحكام هذه المحكمة الدولية. وفي سبتمبر سنة ١٨٨٢ نظر مؤتمر جمعية القانون الدولي في لوزان المسألة المصرية، فقرر أيضاً وجوب جعل القناة وملحقاتها على الحياد، واتخذ مؤتمر السلام الدولي في أغسطس سنة ١٩١٠ بمدينة استوكهولم، فأظهر عطفه على الأمة المصرية، وقرر إدراج قضيتها ضمن أعماله لينظرها في مؤتمره بروما في أكتوبر سنة ١٩١١. ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد في موعده بسبب الحرب الطرابلسية بين إيطاليا وتركيا، ثم انعقد بمدينة جنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢. وقرر مطالبة إنجلترا بالجلء عن مصر.

«من ذلك نرى أن من المستحيل فصل القضية المصرية عن قضية قناة السويس، لأنها يكونان معاً كلا غير قابل للتجزئة.

«ولقد علمنا التاريخ كيف أن إنجلترا خالفت مقتضى حياد القناة عندما اقتضت مصلحتها ذلك سنة ١٨٨٢، كما أنها خالفت مقتضاه إبان الحرب الروسية اليابانية، وللسياسيين آراء ثابتة في هذا الموضوع، فقد قال المسيو كلمنسو ضمن خطبته في مجلس نواب فرنسا سنة ١٨٨٢ ما ملخصه: «أنه لا يصح بأي حال من الأحوال فصل مسألة القناة عن المسألة المصرية، لأن مسائلها واحدة غير قابلة للتجزئة»، وقال في موضع آخر من الخطبة ما نصه: «إذا تضاربت مصالحنا مع مصالح إنجلترا في برزخ السويس.... واشتبهت هكذا في حرب مع مملكة على شواطئ البحر الأبيض - أتظنون أن إنجلترا تتردد في الاستيلاء على قناة السويس! إنها الآن في جزيرتي مالطة وقبرص. احتلت مالطة بصفة مؤقتة من سنة ١٨١٥ (ضحك من المجلس)، ودخلت قبرص في ظروف تعلمونها، ولم يكن دخولها طبعاً لغرض تدميرها...»

«وقال المسيو فريسينييه ص ٤٣١ من كتابه: «لقد سبق أن صرحت برأبي هذا فطالما تحتل الجنود الإنجليزية مصر، فإن المعاهدات التي تضمن حرية قناة

السويس في أثناء الحرب تكون في الواقع عدية القيمة»، وقال ص ٣٥٥، ٣٥٦: «فلو أن إنجلترا اشتركت في إحدى الحروب لاستطاعت مصادرة القنال لأنه في قبضتها، ولأن البلاد تحت رحمتها، أما المعاهدات فهي حائل ضئيل بينها وبين تنفيذ غايتها، فاتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة لا يمكن تحسينها، ولا يجوز الاكتفاء بإزالة قيودها (كما حصل في إتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤)، بل الواجب هو إزالة الاحتلال ذاته إذ لا ضمان لحرية القنال ما دام الاحتلال، هذه هي الحقيقة وما دونها وهم باطل».

«هذا ولا يفوتنا أن نقول بوجوب تكليف مصر وحدها بالمحافظة على قنال السويس، وبتنفيذ النظام الذي ترسمه له الدول، وتكليف مصر بذلك هو نتيجة لازمة لاستقلالها فضلاً عن أنها ليس لها مطامع يخشى منها على القنال وقد حافظت على حياده منذ أنشئ إلى سنة ١٨٨٢ حتى أن عرابي نفسه لم يخالف موجبات هذا الحياد بالرغم من مخالفة إنجلترا له.

«على أن في معاهدة قناة السويس الواقعة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ ما يبرر ذلك إذ أن المادة التاسعة منها تنص على تكليف مصر بالمحافظة على تنفيذ هذه المعاهدة».

ثم نادى بإلغاء الامتيازات الأجنبية، قال:

«من أهم القواعد الدولية أن تسرى أحكام القانون على جميع سكان البلد بلا تفرق بين وطني وأجنبي وأن تتناول السلطة القضائية بأحكامها جميع الخصومات بأنواعها بغير نظر إلى جنسية ذوى المصلحة فيها، غير أن هذه القواعد التي ترتبط تمام الارتباط بالنظام العام لم تتبع في مصر بسبب المنع التي أعطتها الدولة العثمانية للأجانب من عهد بعيد في بلادها وبسبب العادات التي وسعت دائرة هذه المنع في مصر توسيعاً كبيراً، فالأجانب في مصر يحاكمون أمام المحاكم المختلطة بقوانين هذه المحاكم في المسائل المدنية والتجارية، ما دام النزاع بين وطني وأجنبي أو بين أجانب مختلفي الجنسية، وكذلك يحاكمون أمام المحاكم في بعض المخالفات وجرائم التفاليس وجرائم

أخرى معدودة لها ارتباط بسلطة هذه المحاكم، أما فيما عدا ذلك فلا يحاكم الأجانب إلا أمام السلطة التابعة لدولهم المختلفة وحسب قوانين تلك الدول، ولا ريب أن في هذا النظام مساساً كبيراً بنظام العدالة وسيرها في مصر وبشرف القضاء واحترامه أجنياً كان أو مصرياً إذ أن أقرب نتائج تعدد السلطات القضائية صدور أحكام متعارضة في مسألة واحدة وعدم معاقبة الجرائم التي يعاقب عليها القانون المصري، ولا يعاقب عليها قانون مرتكبها، وغير ذلك من المضار التي بينها الكثيرون، فلا حاجة إلى الإطالة فيه في هذا الموجز، ولقد كانت العلة في منح هذه الامتيازات للأجانب في الماضي اختلاف القوانين والنظم القضائية في الشرق عن القوانين والنظم في الغرب مع عدم وجود دستور نيابي يضمن إتقان وضعها وتطبيقها في الشرق، أما الآن وقد أصبحت قوانين بلادنا نسخة من القوانين الأوروبية ونظام قضائنا صورة صحيحة من نظامها، فقد زالت العلة التي اقتضت وجود تلك الامتيازات، لاسيما أن طلبنا إلغاء هذه الامتيازات هو نتيجة لازمة لاستقلالنا استقلالاً تاماً، أول مقتضياته أن يعم تطبيق القوانين جميع السكان، تلك القوانين التي سيضعها مجلس نيابي على النسق الأوروبي، ولسنا نرى في إلغاء هذه الامتيازات ضرراً يلحق بالأجانب، لأن المجلس النيابي من شأنه أن يلاحظ عند وضع القوانين مصلحة القاطنين بالبلاد على قاعدة المساواة بينهم بلا تفرق بين أجنبي ووطني، فضلاً عن الرقابة التي تقوم بها الصحافة والرأي العام، بل وكل قاطن بها مهما اختلفت جنسيته وصفته، أضف إلى ذلك الضمانة الدولية العادية الناتجة من وجود ممثلي حكومات الأجانب في البلاد ورغبة مصر في بقاء الصلات الحسنة مع جميع الدول.

ثم قال: «وإذا طلبنا إلغاء الامتيازات من بلادنا لا نطلب بدعاً، فقد سبقنا إلى مثل ذلك كثير من الأمم التي ليست أكثر منا علماً واستعداداً، فبلاد اليونان والصرب والبلغار ورومانيا التي كانت خاضعة لنظام الامتيازات بحكم تبعيتها إلى تركيا ألغتها بحكم استقلالها، ولم يقف في سبيل ذلك وجود ١٠ في المائة من الأجانب في بعضها مثل رومانيا»، إلى أن قال: «لم يكن الحزب

الوطني قبل تقرير المبادئ الجديدة في العالم يطلب إلغاء الامتيازات، وذلك للسبب الذي أبديناه آنفا، وهو أنه كان يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ المقررة لسيادة تركيا الاسمية مانحة تلك الامتيازات، أما وقد جاء هذا العهد الجديد عهد المساواة المطلقة بين الأمم قويا وضعيفا - كما يقال - فليس لنا إلا طلب واحد هو الاستقلال التام بجميع مقتضياته التي منها إلغاء الامتيازات».

ثم أسهب في الكلام عن وحدة مصر والسودان.

وانتهى إلى مطالبه وهي: «الاستقلال التام لمصر والسودان والملحقات استقلالاً غير مشوب بأي احتلال وحماية أو شبه سيادة أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال».

طلب الوفد الترخيص له بالسفر

لما كانت البلاد وقتئذ تحت الأحكام العرفية، فقد كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، ففي يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد باشا من قيادة الجيش الإنجليزي جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى إنجلترا.

فردت عليه السلطة العسكرية في اليوم التالي بأن طلبه سينظر فيه في أقرب وقت ممكن، فلما أبطأت في الرد أرسل إليها في ٢٨ نوفمبر يستعجل النظر في طلبه، فجاءه منها الرد في اليوم التالي بأنه: «قد عرضت صعوبات تمنع من اجابته إلى طلبه في الوقت الحاضر ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر بإعطائه وصحبه الجوازات التي يطلبونها».

فلما وصل هذا الرد، وكان يدل على نية السلطة العسكرية في الرفض، بادر سعد باشا بإرسال الخطاب الآتي تعرييه إلى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٨. قال:

« يا صاحب الفخامة، أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برياستى بقصد السفر إلى إنجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر، وقد أرسلت لرياسة الجيش الإنجليزى بتاريخ ٢٠ الجارى خطاباً التمسست فيه إعطائى أنا وزملائى جوازات السفر، فتفضلت السلطة العسكرية بإجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فيه فى أقرب وقت ممكن، ولما كانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بلندن من غير تأخير، فقد حررنا أمس طالبين النظر فى ملتسنا، واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها إجابة طلبنا إلى اليوم، وأنه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع إلى إجابتنا إلى موضوع طلبنا.

« تلقاء هذه الإجابة، ونظراً إلى أنه من الضرورى أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر، جئنا بهذا راجين من فخامتكم أن تفضلوا باستعمال ما لكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعاً، وفى الوقت المناسب.

« إنا معتمدون كثيراً على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم للعالم كثيراً من الأمثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية، اعتماداً يجعل لنا ثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر، سيفصل فيه عاجلاً.

« وإنا فى انتظار إجابة ملتسنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل. »

جواب دار الحماية - رفض الترخيص بالسفر

وبعد أن تلقت دار الحماية تعليمات لندن أرسل اللفتننت كولونل سيمس Symes نائب السكرتير الخاص للمندوب السامى خطاباً إلى سعد باشا برفض الترخيص بالسفر، وبدعوته إلى تقديم مقترحاته عن نظام الحكم فى مصر إلى المندوب السامى نفسه، على ألا يخرج عن الخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل، أى فى دائرة الحماية، وهذا تعريب الرد.

«عزيزى زغلول باشا.

«كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى بإحاطتكم علماً بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى وإخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع.

«وأضيف إلى ذلك أنكم إذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة إلى فخامته، وهذه المناسبة ألقت نظركم إلى خطاب السير ملن شيتهم الذى أرسله بناءً على أمر حكومة جلالة الملك إلى المرحوم السلطان حسين^(١٠) عند توليته عرش مصر».

المخلص

أول ديسمبر سنة ١٩١٨

«ج. س. سيمس»

«السكرتير المخصوص بالنهاية»

كان هذا الرد إيذاناً بعدم تمكين الوفد من السفر إلى إنجلترا، وتضييق مهمته، وحصرها فى تقديم ما لديه من مقترحات إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر، على أن تكون مقصورة على نظام الحكم، وأن لا تتخطى دائرة الحماية التى أعلنتها إنجلترا فى ديسمبر ١٩١٤.

فأثار هذا الرد اعتراض الوفد، وأرسل سعد باشا بتاريخ ٣ ديسمبر إلى السير ونجت خطاباً باللغة الإنجليزية بجدول هذا الاعتراض، قال:

«أتشرف بإخباركم بأنى تلقيت الكتاب المؤرخ فى أول ديسمبر الجارى المرسل إلينا من سكرتيركم الخاص رداً على خطابنا المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر

(١٠) هو التلخيص الذى نشرناه بالصفحة ٢٢ وما بعدها.

بشأن جوازات السفر المطلوبة لإعضاء الوفد المصرى، وقد جاء بالكتاب المذكور أن سعادتكم مستعدون لقبول اقتراحات كتابية عن طريقة الحكم المطلوبة في مصر بشرط أن لا تتعارض مع الخطة السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك، وردًا على ذلك أبادر بإبلاغ سعادتكم بأنه ليس في وسعى ولا في وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها في التوكيلات التى أعطيت لنا، وإلى أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف كثير من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية، وكان من المنتظر أن يصل هذا الإقبال إلى الإجماع لولا تدخل الإدارة في منع تداولها ومصادرتها.

«على أن سفرنا إلى إنجلترا لا نريد منه إلا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الإنجليزية، وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الإنجليزي الذين لا شك في تأثيرهم على القرارات الحكومية، وسنعنى على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا ذلك الرأي العام، ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز بها الرأي العام الإنجليزي.

«وتلاحظون سعادتكم أنه في هذه الظروف يكون من المستحيل علينا أن نصل إلى غايتنا بواسطة مناهرات بسيطة تعمل في مصر وحسب، فإن القضية التى ندافع عنها يجب أن تعرض بآدى ذى يده على الرأي العام الإنجليزي الذى لا شك في أنه، للاستتارة فيها، في حاجة إلى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبدىها إلا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها.

«والصعوبات التى وضعت في سبيل سفرنا، تجعل المأمورية التى أخذناها على عاتقنا غير محققة النفاذ وهى مأمورية إظهار إرادة الأمة، ومن الصعب أن يلتزم هذا الموقف مع مبادئ الحرية والعدالة التى فتح انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها طريقها لخير الإنسانية، ولتحقيق آماني الأمم، وتنازلوا... إلخ».

وكان رشدى باشا معترفاً من ناحيته السفر إلى لندن مع زميله عدلى باشا
يكن لعرض مطالب الحكومة المصرية على بساط البحث، وكان ينتظر من آن
لآخر قبول الحكومة البريطانية هذه المهمة منه، فأرسل إليه سعد باشا يوم ٤
ديسمبر، كتاباً يبلغه فحوى الرد، ويطلب إليه أن يستعمل نفوذه في تمكين
الوفد من السفر، قال:

«لما شرعنا في السفر إلى إنجلترا لنطلع أولى الشأن فيها على رأى الأمة
المصرية في حكم نفسها، تشرفنا بمقابلة دولتكم في ١٣ نوفمبر الماضى،
فصرحت لنا بأنه حدثت صعوبات يتوقف على النظر فيها البت في أمر
الجوازات، فوسطنا فخامة المندوب السامى في ذلك، فكان جوابه في أول
ديسمبر الماضى أنه بعد مخاطبة حكومته لا يستطيع المداخلة عند السلطة
العسكرية في أمر تلك الجوازات وأنه إن كان لدينا اقتراحات تتفق مع خطة
الحكومة الإنجليزية التى أعلنتها من قبل فلا بأس من تقديمها إليه بالكتابة،
لافتاً نظرنا في هذا الصدد إلى خطاب السير ملن شينهام إلى المرحوم السلطان
حسين عند توليته عرش مصر. فأجبنا فخامته أمس بأننا لا نستطيع أن
نفاوض في ما لا ينطبق على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة
لنا، وأبنا له كيف أن إيقاف الرأى العام الإنجليزي على حقيقة الرأى العام
المصرى غاية لا تدرك هنا، بل بسفر وفد الأمة.

«فمهما يكن من تلك الصعوبات التى لا نعرف طبيعتها، وتلقاء تصريح
دولتكم المتقدم ذكره، وما أعلن عن سفر دولتكم ومعالي وزير المعارف كوفد
من قبل الحكومة فإننا لا نزال نعتد بحق على عدلكم في أن تصرفوا قبل
سفركم جهدكم إلى تسهيل السفر على وفد الأمة أيضاً، وأنا شديد الثقة في أنه
يعز عليكم أن تفوت مصر هذه الفرصة الوحيدة لعرض مطالبها الحققة، وفي
انتظار الرد تفضلوا، يا دولة الرئيس، بقبول عظيم احترامى».

وأرسل الوفد في اليوم نفسه إلى المستر لويد جورج رئيس الوزارة
البريطانية احتجاجاً يرقياً على تصرفات السلطة العسكرية.

مطالب الوفد ونداؤه إلى معتمدى الدول الأجنبية

وفي ٦ ديسمبر أرسل الوفد نداءً إلى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد ومقاصده وخطواته الأولى، ويموقف السلطة العسكرية البريطانية بإزائه، وكان هذا بمثابة بيان بمطالب الوفد، كما أرسل إلى الرئيس ويلسن نداءً برفياً يطلب إليه تحقيق مسعى الوفد في السفر لحضور مؤتمر الصلح، وهاك مطالب الوفد، كما وردت في ندائه إلى معتمدى الدول الأجنبية:

١

تطلب مصر الاستقلال التام.

(أ) لأن الاستقلال حق طبيعي للأمم.

(ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال، بل هي قد سفكت في سبيله دم أبنائها.. ولقد كان ما حازته من النصر في ميدان القتال كافياً لرد السيادة إليها لولا إجماع الدول العظمى في سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١، وإكراهها على تقليل مطامعها إلى أدنى حد ممكن، وجعلتها تكتفى بالاستقلال الداخلى فقط وهو مع ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام.

(ج) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال، بل هي قد سفكت في سبيله السيادة الاسمية، إذ أن تركيا أصبحت بسبب نتائج الحرب لا تستطيع التمسك بهذه السيادة.

(د) لأن مصر ترى أن الوقت قد خان لأن تعلن استقلالها التام الذى يؤيده مركزها الجغرافى وأحوالها المادية والأدبية.

٢

تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية، وأن تراعى في تفاصيل النظام

حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل إصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية كما كانت تلك عاداتها فيما مضى.

٣

تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة، وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو إلى تحويل أليق بمقتضيات الأحوال فإنها تعرض ما يعن لها من وجود التعديل التي من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر، غاية في الإخلاص والمجاملة.

٤

تتعهد مصر بالبحث في وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل في أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعاً قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤، ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومي.

٥

تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيداً للمحافظة على حياد قناة السويس.

٦

تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف يوضع استقلالها تحت ضمانه جمعيه الأمم، تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل في تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث.

اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل وخطبة سعد باشا

(١٣ يناير سنة ١٩١٩)

لم تفد المساعي التي بذلت لتمكين الوفد من السفر، وقرب موعد اجتماع مؤتمر الحلفاء بباريس^(١١) لتقرير شروط الصلح دون أن يرخص للوفد بمبارحة مصر، فأعد لهذه المناسبة اجتماعاً، دعا إليه حمد باشا الباسل بداره بشارع الداخلية، تجاه بيت الأمة، وحضره جمع من ذوى الرأي من مختلف الطبقات، وبعد أن تناول المدعوون الشاي ألقى سعد باشا خطبة، وهي أولى خطبه السياسية بعد تأليف الوفد أبان فيها كيف تألف الوفد والغرض الذي يرمى إليه وكيف حظرت عليه السلطة السفر إلى الخارج. قال:

«أيها السادة: إني أشكر زميلي حمد الباسل باشا على أن هيا هذه الفرصة التي أنتهزها لأحدثكم عن تفاصيل هذه الأزمة التي تجتازها مصر في الوقت الحاضر، حق لا يفوت بعض أولى الرأي عندنا شيء من أعمال الوفد الذي شرفته البلاد بتوكيلها للسعي في قضيتها الكبرى قضية الاستقلال.

«ليست فكرة الاستقلال جديدة في مصر بل هي قديمة يتأجج في قلوب المصريين الشوق إلى تحقيقها كلها بدت بارقة أمل فيه وتخبر ناره كلها استطاعت القوة أن تخمد أنفاس الحق، ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة لتحقيق هذه الفكرة لأن رابطة السيادة التركية أخذت تتضاءل حتى لم يبق شك في انقطاعها وأن الاحتلال الفعلي لا يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة ليحقق رجاء اللورد سالسبورى الذي قال في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦: «نحن لا نهتج إلا عن الخروج من مصر بشرف».

«قلب هذا الاحتلال الذي لم يكن له حق البقاء إلى حماية من يادى رأى الإنجليز ومن غير اتفاق مع مصر، ولكنها هي أيضاً أمر باطل بطلاناً أصلياً

(١١) كانت جلسة افتتاح المؤتمر يوم ١٨ يناير سنة ١٩١٩.

أمام القانون الدولى ومخالف مخالفة صريحة للمبادئ الجديدة التى خرجت بها الإنسانية من هذه الحرب الهائلة، فنحن أمام القانون الإنسانى أصبحنا أحراراً من كل حكم أجنبى فلا ينقصنا إلا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال فتزول العوائق التى تقف بيننا وبين التمتع به بالفعل، لهذا الغرض السامى المطابق لما فى نفوس المصريين جميعاً ألفت أنا وأصحابى الوفد المصرى لنسعى فى الوصول إلى الاعتراف بهذا الاستقلال وتشرفنا بتوكيل الأمة إيانا. وما ضرنا أن أمرت الحكومة الناس بالكف عن تلك التوكيلات وبمصادرتها، لأن ما لدينا منها ومن خطاب الوزير الأول الذى تعترف فيه الحكومة بعملها ما يكفى فى إفادة أن الأمة مجمعة على طلب الاستقلال، هنا يرد على خاطرى أن أتساءل هل بأمة حاجة إلى أن يطلب رأيها فى الاستقلال؟ هل أمة كمصر مدنيتهما أقدم المدينيات وفضائلها الاجتماعية التى تنتقل بالوراثة من جيل إلى جيل ظاهرة الأثر من حيث وداعة الأخلاق وحب احترام القوانين والتماثل التام فى الميول، يمكن أن تسأل فى أمر استقلالها من غير أن تجرح عواطفها المدنية بهذا السؤال؟ وهل أبناء المدنية الفرعونية والمدنية العربية غريب عليهم أن يستقلوا فيشاطروا فى تقدم المدنية فى خطواتها إلى الأمام.

«غير أننا كنا مضطرين إلى هذا التوكيل لأنه قد عزى إلينا أننا لا نطلب من الحياة إلا الدرك الأسفل، أن نعيش آمنين طاعمين كاسين، فكان توكيل الأمة الجواب القاطع على هذا الاتهام.

«منعنا من السفر وصودرت الحرية فى أشخاصنا وفى المصريين جميعاً فلم نغادر مرجعاً من المراجع إلا احتجاجنا لديه على هذا التصرف. وما نحن أولاء لا نزال نطمح فى أن يخلى بيننا وبين القيام بمهمتنا بأنفسنا. وأن ما أؤكدكم لكم هو أن هذا المنع لم يزد زملائى إلا حياءً فى التقدم إلى الغرض العام وحدة فى تضحية كل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبيل الحق والعدل. وما لنا غيره من سبيل».

ثم تحدث عن مبادئ الرئيس ويلسن، وكيف أنها يجب أن تسود العالم.

وأبان مطالب الوفد التي يدعو إلى تحقيقها، قال في هذا الصدد ما يأتي:
 «إن إيماننا بقواعد الحق والعدل هو عدتنا، وكفى بها عدة، وأن إجماع أمتنا على الاستقلال حجة قائمة، وما ينقصنا إلا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الأمة، ولكن سيصله ولو من بعيد، يصله فينصت إليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذي يعقد اليوم أشبه ما يكون بما سبقه من المؤتمرات، هذا هو النحو الذي ننحوه في قضيتنا».

ثم أوضح مطالب الوفد كما أذاعها في ندائه إلى معتمدى الدول (ص ١٦٥). وأعلن أن مطالب الوفد تشمل السودان، قال في هذا الصدد:
 «وأن من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة، بل إن السودان كما قال المستشار المالي في تقريره سنة ١٩١٤، «ألزم لمصر من الإسكندرية».

وتحدث عن مسألة الامتيازات الأجنبية. قال:

«قد يطيش الفهم فيظن أن هناك منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بامتيازات الأجانب. كلا. لا منافاة بين الاثنين في الوجود، وإن كان فيه تضيق لدائرة السيادة التامة التي يقتضيها الاستقلال. فلنكن عمليين. ولنطرح المناقشات العقيمة التي لا طائل تحتها، والتي لا يعتبر الإصرار عليها إلا ضرباً من المكابرة، والمكابرة في القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة، ولنقبل على علمنا إقبال العالمين بما ينفع الأمة، أن تحبيب الأجانب في الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد أكبر فائدة، فلنقدم عن طيب خاطر مرغبات هذه الإقامة ولنسهل بما في طاقتنا سبل المزاحة التعليمية والتجارية والصناعية. فإنكم لا تتكرون أن هذه القرون الأخيرة قد عزلتنا عن الحركة العالمية بعض الشيء، وأن الأجانب في مصر صلة أنعم بها من صلة بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف، وأن مصر المستقلة لا بد لها من الدخول في المسابقة العالمية، ولا شك في أنه يهملها جداً أن تكون باكورات هذه المسابقة في بلادها.

« تعلمون أن حالتنا الاجتماعية الخاصة مانع شديد من مخالطة الأجانب في بلادنا المخالطة التامة التي من شأنها أن تولد في النفوس الصداقة الأكيدة التي تغنى في البلاد الأوروبية عن الامتيازات. وقد نتج عن ذلك أن الأوروبي يقيم في بلادنا وبين ظهرانينا شطر عمره ولا يزال مع ذلك أجنبيًا عنا لا يعرف منا إلا الوجه الخارجي لصفات المعاملات دون أن يعلم مناخنا الداخلية ودون أن نعلم منه هذه المناحي أيضاً لأن بيوتنا غير مفتوحة لهم وبيوتهم غير مفتوحة لنا بحكم المقابلة، فلا بد لهم من أداة تحبب لهم الإقامة بيننا، وهذه الأداة هي الامتيازات. كذلك تعلمون كما ألمت لكم أنه من الضروري لنا جعل بلادنا ميداناً للمسابقة العلمية والتجارية والصناعية وهذه المسابقة مترتبة على كثرة وفود الأجانب إلى مصر المتوقف في ذاته على ثقتهم بإكرام وفادتهم وضمانة طيب الإقامة لهم، ولا سبيل إلى ذلك الآن مع الاعتبار الاجتماعية التي أشرت إليها إلا بقاء الامتيازات، وإن شديداً الثقة بأنه بعد زمان ما، سيرى الأجانب أنفسهم أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات، بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال».

وختم خطبته باقتراح إرسال تلفراف إلى الرئيس ويلسن بتحيته والإعجاب بمبادئه وبأن المجتمعين «يعرضون عليه قضية مصر التي يتسلط عليها الأجنبي تسلطاً يأباه أهلها أجمعون».

فوافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والتهنئة بحياة الرئيس ويلسن وحياة أمريكا ومصر والاستقلال.

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس في العاصمة والأقاليم. كانت الصحف لا تزال تحت الرقابة، فلم يكن الرقيب يسمح بنشر أبناء الاجتماعات والحوادث السياسية، ولم ينشر عن هذا الاجتماع سوى نبذة عابرة لا يفهم منها شيء، قالت «الأهرام» في عدد ١٤ يناير سنة ١٩١٩: «دعا أمس حمد الباسل باشا العضو في الجمعية التشريعية جماعة كبيرة من أعيان العاصمة والأقاليم إلى تناول الشاي في منزله بشارع الداخلية، فلبى

دعوته نحو ١٥٩ ذاتاً ووجيهاً وأديبا، وضرب في حديقة داره الواسعة سرادفاً جميلاً نسقت فيه الكراسى والمقاعد والأخوتة على أجل طراز، ثم قدمت الحلوى وأطايب المأكّل للحاضرين مع الشاي والقهوة، فقصوا جميعاً من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة بأطيب الأحاديث، ثم انصرفوا رويداً رويداً وجماعات جماعات، وهم يتحدثون بفخامة هذا الاجتماع وبفضل الداعي وكرمه، وكان سعادته وشقيقه وآله يقابلون المدعوين بما فطروا عليه من اللطف والكرم العربي، ويمتنعون أسماعهم مع أصدقائهم وصحبهم بما يشنفها، وتمنى الكل لو كثر مثل هذا الاجتماع الكبير.

فتأمل في مدى تأثير الرقابة على روايات الحوادث التاريخية وكيف تبتريها وتمسخها، ولا تدع منها سوى عبارات غامضة لا يفهم منها جوهر ما يجري في البلاد، فإن من يطالع هذه النبذة ولا يكون معاصراً لهذه الحوادث لا يفهم شيئاً من مغزى هذا الاجتماع ومعناه ويظن أنه حفلة شاي عادية اقتضت على «تقديم الحلوى والشاي وأطايب المأكّل» دون أن يستوقف نظره أو يستخلص منه أية حقيقة تاريخية.

رحيل السير ونجت عن مصر

(٢١ يناير ١٩١٩)

تفاقت الحالة السياسية في مصر، واشتد هياج الخواطر بسبب إجراءات العسف التي اتبعتها السلطة العسكرية حيال الأمة ومنع الوفد من السفر، وزاد الحالة تفاقمًا استقالة حسين رشدي باشا تضامناً مع الوفد، وسيرد الكلام عنها فيما يلي، فرأت الحكومة البريطانية استدعاء السير ونجت المندوب السامي إلى لندن لتقف منه على الحالة تفصيلاً تمهيداً لوضع الخطة التي تراها ناجعة، وكان استدعاؤه على عجل، فكان ذلك دليلاً على تردد الحكومة الإنجليزية في أية سياسة تتبعها، وقد غادر القاهرة مساء ٢٠ يناير. واستقل الباخرة من بورسعيد يوم ٢١ منه، قاصداً لندن، وناب عنه في غيبته السير ملن شيتهم.

شغل الأذهان أمر هذا السفر المفاجئ، فصار حديث الناس في مجتمعاتهم وزادهم اهتماماً بمصير البلاد، وبما يجب أن تتخذه الأمة من الوسائل لتحقيق آمالها بإزاء مناورات السياسة البريطانية.

اشتداد الحركة بعد رحيل السير ونجت

زادت المخاطر هياجاً، واستمرت الحركة في اتساع بعد رحيل السير ونجت، واستمر الوفد في دعوته، فاعتزم عقد اجتماع عام آخر في بيت الأمة حدد له يوم ٣١ يناير سنة ١٩١٩، لكي يوضح خطته التي ينوي اتباعها، ولكن السلطة العسكرية لم تنظر إلى هذا الاجتماع بعين الرضا، فقررت منعه، وأرسل الميجر جنرال وطسن Major General Watson قائد القوات البريطانية في مصر بالنيابة إلى سعد باشا خطاباً يوم ٢٧ يناير، قال فيه:

«علمت إن سعادتكم تعدون اجتماعاً في منزلكم بمصر في ٣١ الجاري يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص، وإنى أرى إن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه إقلاق للأمن، فبناءً على هذا الإعلان الصادر تحت الأحكام العرفية المعلنة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، أرجو أن تتكروا بالعدول عن إقامة هذا الاجتماع».

فلما وصل هذا الخطاب إلى سعد باشا أرسل الميجر جنرال وطسن خطاباً يسأله فيه إن كان لديه مانع من إرسال إخطار لمن وجهت إليهم الدعوة بأن الاجتماع منع بناءً على أمر السلطة العسكرية، فجاءه الرد بأن لا مانع من ذلك، وأرسل سعد إلى المدعوين ينبئهم بأن السلطة العسكرية منعت إقامة الاجتماع، واتخذ الوفد من هذا الرد حجة رسمية على السلطة العسكرية، وأرسل برقية احتجاج على هذا المتع إلى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وإلى الرئيس ويلسن.

ثم أرسل برقية أخرى إلى المسيو جورج كليمنسو رئيس مؤتمر الصلح بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر.

خطبة سعد باشا في دار جمعية الاقتصاد والتشريع

(٧ فبراير سنة ١٩١٩)

أعدت الجمعية السلطانية (الملكية فيما بعد) للاقتصاد والإحصاء والتشريع اجتماعاً في دارها يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩، لسماع المحاضرة الثانية للمستتر برسيغال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية عن مشروع قانون العقوبات الذي وضعته لجنة الامتيازات المتقدم ذكرها (ص ٨٧)، وكان قد ألقى محاضراته الأولى عن هذا المشروع يوم ١٧ يناير، وكان معروفاً أن المحاضرة ستتناول التشريع الجديد المنسجم مع الحماية البريطانية، فاعتزم سعد باشا الخطابة في هذا الاجتماع عقب انتهاء المستتر برسيغال من محاضراته، لكي يرفع صوته ببطلان الحماية، فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد وكثير من أنصاره، وغصت القاعة بجمع حاشد من المستمعين، وكلهم من رجال القانون والقضاة والمحاماة، وعلية القوم والطبقة المثقفة، وكان من بين الحاضرين عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية، ومحمد شكرى باشا وكيلها، والمستتر إيموس مستشارها بالنيابة.

وما إن انتهى المستتر برسيغال من إلقاء محاضراته، وكان يلقيها بالفرنسية، حتى وقف سعد باشا، واعتلى منبر الخطابة، وقال: إن لديه ملحوظات يريد إبداءها، وبما أن المحاضر يفهم العربية فإنه سيلقى ملاحظاته باللغة العربية، وألقى الخطبة الآتية:

«أيها السادة.. إنى أشكر حضرة المحاضر على ما قاله من أنه يريد أن يكون لمصر في المستقبل شرع خاص، ولكنى أقول لحضرتي إن هذا الشرع موجود فعلاً منذ أمد بعيد، إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين لهم شرائع مقررة، وإنما بلد كبلدنا تكون له حياة عريقة في القوانين والشرائع فإن من الخطر أن يعتمد إلى تغيير كل في شرعه بدون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدي إليه التجربة والاختبار.

«إن قانون العقوبات المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى جرى عليه العمل منذ زمن طويل، فهو جزء من محصولنا القانونى تشريته أفئدة قضاتنا ومحاميننا، وسرى فى أخلاق الأمة سير الدم فى الجسد، قد يكون فى المشروع الذى تكلم عنه حضرة المحاضر بعض نصوص صالحة فى ذاتها، ولكنى لا أرى محلا لقلب التشريع الموجود الآن رأساً على عقب، من الأرض إلى السماء ومن السماء إلى الأرض، إن فى ذلك ضرراً عظيماً بما ألفه الناس فى هذه البلاد من المعلومات القانونية، ولكن يظهر أن المراد هو التخلص من النظريات والتقاليد المؤسسة عليها هذه المعلومات.

«لأجل وضع نصوص قانونية مكان أخرى موجودة من قبل، ينبغى أولاً أن تكون هذه النصوص الجديدة متفقة مع أخلاق البلاد وعاداتها ومألوفاتها العلمية، ثانياً أن تقوم الأدلة على ضرورة وضعها بالإحصائيات وقضاء المحاكم وآراء أهل الفن، لست أنكر الفائدة من مناقشة مشروع جديد بهذه الجمعية، ولكنى ألاحظ أن موضوع المناقشة الآن ليس بمجرد مذهب علمى فى مسألة بعينها، وإنما هو أعظم من ذلك بكثير، هو أمر يمس حالتنا السياسية والاجتماعية مما لا يصح أن يتخذ هذا المنبر أداة له.

«استمبحكم القول بأنى أخشى كثيراً أن يكون فى بحث هذا الموضوع فى هذه الجمعية العلمية خروج بها عما وضعت له، وأن يتخذ ذلك وسيلة للقول برضاء الأمة بهذا التقنين، وأن يستغنى به عن مناقشات الجمعية التشريعية التى هى الأداة التشريعية النظامية فى البلاد.

«أشار حضرة المحاضر إلى أنه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلا فى نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئاً، نعم إن هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التى أنا رئيسها، فرأت أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروضة بيانات وإحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها إليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور

انعقاد الجمعية، ولم ترد هذه البيانات.

«رأيت أنه من واجبي أن أبدي لحضراتكم ما قدمت من الملاحظات، ولكن هناك أمراً آخر هو أهم ما يجب التنبيه إليه، قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثاني من المشروع، وفي هذا الباب ما يتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر، إن بلادنا لها استقلال ذاتي ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠. وأعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى، وعبثاً يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسي أثناء الحرب. إنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين، تطلب إحداها أن تكون تحت رعاية الأخرى، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية، فهي نتيجة عقد ذي طرفين موجب وقابل، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلاً.

«في سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية، فهي حماية باطلة لا جود لها قانوناً، بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة».

ولم يكذ ينتهي سعد من خطبته ويختمها ببطلان الحماية حتى فعلت هذه الكلمة فعل السحر في النفوس، فدوى المكان بالتصفيق الحاد، وكأن الحاضرين جاءوا لسماع سعد في التدليل على بطلان الحماية، لا لسماع محاضرة المستر برسيفال في مشروع قانون العقوبات.

كانت هذه الخطبة نداءً قوياً ببطلان الحماية في محفل مهيب يضم كثيراً من الشخصيات المصرية والأجنبية والبريطانية، فكان لها دوى كبير، وتردد صداها في المجتمعات والمحافل، للظروف والملابسات التي أُلقيت فيها، وقوبلت بالاستحسان والابتهاج، وهي وإن لم تنشر في الصحف التي كانت ما تزال تحت الرقابة، إلا أنها ذاعت وتناقلها الجمهور وصارت حديث الناس في

مجالسهم^(١٢)، واغتنب لها الرأي العام اغتباطاً عظيماً، إذ كانت تعبيراً صادقاً قوياً لميوله وشعوره ضد الحماية، كما كان لها صدى تبرم واستياء في الأوساط الإنجليزية، فلقد كانت صدمة قوية لمشروعات السير ويليم برونيت وللحماية في ذاتها، وكانت هذه الخطبة من العوامل الفعالة في إذكاء الحماسة في النفوس.

استقالة وزارة رشدى باشا وأثرها في تطور الحوادث

قلنا إن حركة الوفد لقيت تأييداً من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة، وأن تأليف الوفد كان بتشجيعه وتعضيده، وقد كانت خطوات الوفد تسير باتفاقه معه، وتفاهمه وإياه، وكان ذهاب سعد وصاحبيه إلى دار الحماية لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ باتفاقهم مع رشدى ووساطته، وما يدل على تمام الاتفاق بينها في العمل أن رشدى باشا رفع في هذا اليوم ذاته (١٣ نوفمبر) تقريراً إلى السلطان فؤاد يعرض عليه أن يعهد إليه، وإلى زميله عدلى يكن باشا بالسفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية في شأن مستقبل مصر السياسى، قال في هذا التقرير:

«حضرة صاحب العظمة السلطانية.

«إن الحوادث تتوالى بسرعة، وقد أوشكت مفاوضات الصلح أن تبتدى، وعما قريب يشرع في تسوية جميع المسائل التى نشأت عن الحرب، وإنه لمن الأهمية بالمكانة العظمى أن تعرض بطريق مباشر على حكومة صاحب الجلالة البريطانية رغائب حكومتكم فيما يختص بمستقبل مصر السياسى، ولهذا أعرض على عظمتكم أن تعهدوا إلى وإلى زميلي عدلى باشا في القيام بهذه المأمورية، وفي أثناء غيابنا، ينوب عني سرى باشا في رئاسة مجلس الوزراء،

(١٢) من طريف ما يذكر عن أسلوب الصحف في روايتها للحوادث الهامة أن جريدة «وادي النيل»، وكانت تصدر في الإسكندرية، أشارت إلى هذه الخطبة بقولها تحت عنوان (في جمعية الاقتصاد والتشريع) ما يأتي: «ألقى المستر برسيغان المستشار بحكمة الاستئناف الأهلية بعد ظهر الجمعة الماضي بقية محاضراته الخاصة بالتشريع المصرى الجديد في جمعية الاقتصاد والتشريع، وبعد أن انتهى من إلقائه وقف أحد السامعين وسط بعض ملاحظات ثم انفض الاجتماع»، ولم ترد على ذلك!

وثروت باشا في الداخلية، وينوب زيور باشا عن عدلى باشا في وزارة المعارف»

وقد وافق السلطان على هذا التقرير وعهد إلى رشدى وعدلى القيام بهذه المهمة، وفي ذات اليوم قابل رشدى باشا السير ونجت وأفضى إليه بهذه الفكرة وطلب الترخيص أيضًا للوفد بالسفر إلى لندن، وانتهت المقابلة على أن يعرض السير ونجت الأمر على الحكومة البريطانية، وقد عرضها عليها وكان يرى الترخيص لرشدى وعدلى بالسفر، ثم جاء رد الحكومة البريطانية بأن لا محل للترخيص لسعد وصحبه بالمجيء إلى لندن، وأما زيارة رشدى وعدلى فليس الوقت مناسبًا لها الآن بحجة أن وزير الخارجية البريطانية (المستر بالفور) مشغول بمفاوضات الصلح، وأنه سيغيب هو وبعض زملائه عن لندن ويقصدون باريس لقرب انعقاد مؤتمر الصلح بها، وطلب من الوزيرين تأجيل زيارتهما.

رأى رشدى باشا في هذا الجواب رفضًا لطلبه، فقدم استقالته في ٢ ديسمبر إلى السلطان وبنهاها على هذا الرفض وملايساته، قال:

«عندما أخذت على عاتقى أمام ضميرى وأمام وطنى وأمام التاريخ مسئولية منصبى في عهد النظام الجديد، قد عاهدت نفسى عهدًا أساسيًا أن أطلب من الحكومة الإنجليزية عند الشروع في مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر، والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات أن تبتدى طلبت من الحكومة الإنجليزية بعد تصديق عظمتكم أن تسمع أقوالى، فكان جوابها بمثابة التسويف إلى ما بعد الصلح، على أتى بالعكس أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغي فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية وتأييده».

فلهذه الأسباب

«أتشرف بتقديم استعفائى بين يدى عظمتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية، وأن زميلى عدلى يكن باشا الذى عينتموه لرافقتى في مهمتى

بتمسك بمشاركتي في هذا الأمر فهو يقدم شخصيًا استعفاءه من وزارة المعارف العمومية»

ولكن السلطان قواء لم يقبل هذه الاستقالة، وطلب إلى رشدي باشا التريث في الأمر، وتدخل السير ونجت وأشار على السلطان ألا يقبلها إلا بعد مراجعة الحكومة البريطانية، لعلها تقبل ما عرضه رشدي باشا، فانتظر رشدي حتى ورد الجواب من لندن، فإذا به يؤيد جوابها الأول في التسويف والتأجيل.

فأصر رشدي باشا على الاستقالة، وكتب في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى السلطان خطابًا ضمنه تقريره واستقالته الأولى التي لم تقبل ثم شفعه بقوله: «ولكن رفع الرجاء إلى عظمتكم ألا تقبلوا هذه الاستقالة إلا بعد مراجعة لندرة فلم يكن جوابها الجديد إلا مؤيدًا للجواب الأول، لهذا أصررت على الاستقالة، ومن ذلك الحين لم ترد تبليغات رسمية، ولكن حدثت مساع ومخاطبات أخرى بغير هذه الصفة لم توصل إلى نتيجة ما، في هذه الأثناء تألفت وفود من أعضاء الهيئات النيابية في البلاد، وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر إلى لندرة للمرافعة عن مصلحة مصر، فنصحت أن يؤذن لهم في ذلك وأن تسمع أقوالهم، فلم يصغ لنصحي، ولم يكتفوا بذلك، بل أبوا على أنا نفسي أن تسمع أقوالى فيما عساه أن يكون نظام الحماية، لهذا التصرف ستحرم مصر دون غيرها من الأمم من أن يسمع صوتها في الوقت الذى يبت فيه في مصيرها.

«فبناءً على هذه الاعتبارات يلزمنى أن أعود فألح لدى عظمتكم مع الاحترام بقبول استعفائى».

وقد سعى الإنجليز من جديد لحمل رشدي باشا على سحب استقالته، فألح عليه المستر هينز المستشار البريطاني لوزارة الداخلية في ذلك، ولكنه أصر على الاستقالة، فكان إصراره تأييدًا للحركة الوطنية أكسبها قوة وحماسة، إذ كان وقوف الحكومة إلى جانبيها مكسبًا كبيرًا لها، وكانت الاستقالة

في ذاتها إبرازا لاعتساف السياسة البريطانية بإزاء مصر، ومما زاد في السخط عليها، ودفع هذا السخط الناس إلى حالة من اليأس تقرب من الانفجار. وظهر إصرار رشدي باشا على استقالته من الكتاب الذي أرسله إلى السلطان بتاريخ ٣٠ ديسمبر يستعجل فيه قبولها، قال:

« يا صاحب العظمة السلطانية، إن التأجيل في قبول استعفائي قد يكون من عواقبه تحميلى المسؤولية التى أردت والتي أريد قطعيا اجتنابها، وهى مسؤولية قيامى بمنصب الوزير الأول لمصر وعدم اهتمامى مع ذلك بمصيرها في الوقت الذى سيحصل فيه البت في أمرها نهائيا، فأتوسل إلى عظمتكم بقبول ذلك الاستعفاء بدون إرجاء، ولكى لا أجعل سبيلا إلى تجديد التسويف أجاهر أنه قطعى لا رجوع فيه، فلم يعد محل للمفاوضات فيما يتعلق به ولم يبق سوى الاشتغال بتأليف وزارة جديدة، وإني لعظمتكم يا مولاي إلخ».

وقد بقيت الاستقالة معلقة، لم تقبل، ولم ترفض، والمساعى تبذل من جديد لحمل رشدي باشا على سحبها، وهو مصر عليها، حتى أزمع السير ونجت السفر إلى لندن تلبية لاستدعاء الحكومة البريطانية إياه، فوعد رشدي باشا بأنه عندما يصل إلى لندن يبذل جهده في إقناع الحكومة البريطانية لترخص له ولزميله عدلى باشا بالسفر إلى إنجلترا، وطلب إليه سحب استقالته إذا قبلت الحكومة البريطانية ذلك، فاشتراط رشدي باشا لسحب استقالته أن يسمح أيضا لمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا، وأن يصل جواب الحكومة البريطانية تلغرافيا في المدة المناسبة بعد وصول المندوب السامى إلى إنجلترا، ولكن مضت المدة الكافية لوصول الجواب ولم يصل، فجدد رشدي باشا استعفائه في خطاب رفعه إلى السلطان بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩، قال:

« يا صاحب العظمة السلطانية - على أثر كتابى المرفوع إلى سدتكم العلية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ الذى ألححت فيه ذلك الإلحاح على عظمتكم

بقبول استعفائى قد كنت رضىت من باب التوفيق بالاتفاق الآتى بيانه : وهو أن صاحب المقام الجليل المندوب السامى ينتهز فرصة سفره إلى لندره فيشرح شفهيًا للحكومة البريطانية أنى بعد وصول الحالة إلى الحد الذى بلغته أصبحت لا أكتفى بما عرض على وقتئذ من سفرى أنا وزميلي عدلى باشا إلى لندره فى النصف الأول من فبراير وإننى اشترط لسحب استعفائى شرطًا أساسيًا هو إباحة السفر إلى أوروبا لمن يطلب من المصريين، وكان من ضمن ذلك الاتفاق ورود جواب الحكومة البريطانية بالتلغراف فى بحر مدة مناسبة من وصول المندوب السامى إلى إنجلترا، وأنه إذا كان هذا الجواب سلبيا فإن عظمتكم تقبلون استعفائى فورًا، وإننى فى أثناء هذه الفترة أباشر بصفة وقتية بحضة تسير الأمور المستعجلة الأمر الذى دعانى للتوقيع على مرسوم تجديد المحاكم المختلطة منعًا لوقوف سير القضاء، على أنه قد مضى عشرة أيام على الأقل بعد الوقت الذى لا بد أن يكون المندوب السامى وصل فيه إلى لندره ومع ذلك فلم يصلنى جواب ما.

«يستحيل على أن أقبل أى تأخير جديد، وإننى أعتبر فى حل من القيام ولو مؤقتًا بأى عمل، حتى ولو كان مستعجلا.. فأعود إلى التمسك بكتايبى المشار إليه المؤرخ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨، وألتمس من عظمتكم بكل إلحاح إنهاء حالة شاذة قد زاد طول العهد عليها».

قبول استقالة الوزارة

(أول مارس سنة ١٩١٩)

قبلت الحكومة البريطانية حضور رشدى باشا وعدلى باشا وحدهما، ودعيا فعلا إلى السفر إلى لندن فى أواسط شهر فبراير، فأيا إلا إذا سمح لمن يطلب من المصريين بالسفر إلى أوروبا، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل هذا الشرط، وكانت استقالة الوزارة لم تزل معلقة، فأصر رشدى على موقفه، فقبل السلطان استقالته وأرسل إليه خطابًا ينبته بذلك، قال:

«عزيزى رشدى باشا. إن استقالة دولتكم التى رفعتها إلينا كانت من أشد بواعث الأسف لدينا، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من الخدمات الصادقة أرجو الاستمرار فى إدارة الأعمال إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة والله المستعان - أول مارس سنة ١٩١٩».



الفصل الرابع

مقدمات الثورة

استهل شهر مارس سنة ١٩١٩ والأفق السياسى ينذر بهبوب العاصفة، فقد كانت حالة الأفكار فى هياج، وبوادى الأحوال تدل على إصرار الحكومة البريطانية على تثبيت حمايتها التى فرضتها على البلاد، والحيلولة دون حق الشعب فى تقرير مصيره، وتحقيق استقلاله، وكان رأى العام على استثناس من بقاء وزارة رشدى باشا فى الحكم، لأنها أظهرت رأيا فى مشاركة الشعب شعوره، وتمكينه من رفع صوته فى مؤتمر الصلح، وكان برنامجها ذلك واضحا صريحا، وما دامت باقية فى الحكم فإن الشعب لم يفقد الأمل فى أن يتمكن من رفع صوته فى المؤتمر، ولذلك كان رأى العام على اطمئنان أن تتجبع المساعي فى تمثيل مصر فى المؤتمر ما بقيت وزارة رشدى ولم يقبل السلطان استقالتها، لأن عدم قبول استقالتها معناه إمكان تنفيذ وجهة نظرها من هذه الناحية، ومعناه أيضا أن السلطان متفق مع الوزارة فى سياستها.

فلما قبل السلطان استقالتها، وبدا من كتاب القبول أن فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف، وأن المطلوب من رشدى باشا الاستمرار فى إدارة الأعمال «إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة»، أدرك رأى العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعا على أساس تثبيت الحماية، وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح، لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدى باشا، فلم يكن هناك موجب لقبول استقالتها، فقبولها معناه أن «السراى» اعتزمت الانفصال عن الأمة فى هذه المسألة الحيوية، وأن الوزارة الجديدة ستصطلم مع أماني الشعب لا محالة. وكان الظن أن السلطان يصر على عدم قبول استقالة رشدى باشا، لأن

إصراره هذا يسند رشدي في طلباته من الإنجليز، وقد ساعد على هذا الظن أنه أقر رشدي على تقريره الذي رفعه إليه في نوفمبر، وعهد إليه وزميله عدلي باشا بالسفر إلى لندن للتحديث إلى الحكومة البريطانية في مستقبل مصر السياسي، ولذلك لم يقبل استقالته منذ رفعها إليه في ديسمبر، وأصر على عدم قبولها المرة بعد المرة، كلما هم رشدي باستعجال قبولها، وهذا معناه أنه مؤيد له في موقفه حيال الإنجليز، فلما انتهى الأمر بقبول استقالته في أول مارس كان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقف السلطان، ويدعن فيها للتدخل البريطاني، فينقطع التضامن بينه وبين الشعب بإزاء السياسة البريطانية، فقبول استقالة رشدي باشا كان نقطة التحول في سياسة السراي.

ولقد كان الوفد أول من شعر بالخطر من هذا التحول، لأنه في كل خطواته، منذ التفكير في تأليفه إلى أن تخرجت الحال بقبول استقالة الوزارة، كان يسير مطمئناً إلى معاونة رشدي باشا وتأييده له، وتفاهمه إياه، وكان لكل هذه العوامل أثرها الكبير في نجاح الوفد، فلا غرو أن أوجس خيفة من إقصاء رشدي عن رئاسة الوزارة، واحتمال تأليف وزارة جديدة تقف منه موقف التحدي والمناوأة، ولا يجد منها المعاونة التي وجدها من رشدي باشا.

كتاب الوفد إلى السلطان

(٢ مارس سنة ١٩١٩)

وقد بدا هذا الشعور جلياً في الكتاب الذي رفعه الوفد إلى السلطان على أثر قبول استقالة رشدي باشا، فإنه احتوى على عتب شديد، بل على اعتراض قوى على قبول استقالة الوزارة، وعد الوفد هذا القبول معاونة للسياسة البريطانية في إذلال الشعب، كما جاء الكتاب في ذاته مسعى جدياً في الحيلولة دون تأليف وزارة جديدة تخلف وزارة رشدي، وهذا نصه:

«يا صاحب العظمة

«يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصري أن يرفعوا إلى مقام

عظمتكم بالنيابة عن الأمة ما يلي:

«لما اتفق المتحاربون على أن يجعلوا مبادئ الحرية والعدل أساساً للصالح، وأعلنوا أن الشعوب التي غيرت الحرب مركزها يؤخذ رأيها في حكم نفسها، أخذنا على عاتقنا السعى في استقلال بلادنا والدفاع عن قضيتها أمام مؤتمر السلام ما دام أن حق الأقوى قد زال من ميدان السياسة، وما دامت بلادنا قد أصبحت بزوال السيادة التركية حرة من كل حق عليها لأن الحماية التي أعلنها الإنجليز بلا اتفاق بينهم وبين الأمة المصرية باطلة، ولم تكن في الواقع إلا ضرورة حربية تزول بزوال الحرب.

«اعتماداً على هذه الظروف وعلى أن مصر غرمت كل ما قدرت عليه من المغارم في صف القائلين بحماية حرية الأمم الصغرى لا يكون لدى مؤتمر السلام ما يمنع من الاعتراف بحريتنا السياسية جرياً على المبادئ التي أسس عليها.

«عرضنا رغبتنا في السفر على كبير وزرائكم صاحب الدولة حسين رشدي باشا، فوعد بمساعدتنا على السفر وثوقاً منه أننا إنما نعبّر عن رأى الأمة كافة، فلما لم يسمح لنا بالسفر وحبسنا داخل حدود بلادنا، بقوة الاستبداد لا بقوة القانون، وحيل بيننا وبين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة، ولما لم يستطع دولته أن يحتمل مسئولية البقاء في منصبه في حين أن الشعب يصادر في مشيئته، استقال هو وزميله صاحب المعالي عدلى يكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بصدق وطنيتهما.

«ولقد كان الناس يظنون أنه كان لها في وقفتهما الشريفة دفاعاً عن الحرية عضد قوى من نفحات عظمتكم، لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين، لأن في ذلك متابعة للطامعين في إذلالنا، وتمكيناً للعقبة التي ألقيت في سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر، وإيذاناً بالرضى بحكم الأجنبي علينا إلى الأبد.

«قد نعلم أن عظمتكم ربما كُتِم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بإنتقال أخيك المفقور له السلطان حسين، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرنا احترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم، والاعتداد بمشئته شعبكم، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة فى هذا الطرف العصب إنما تطلب منكم - يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد على - أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها، مهما كلفكم ذلك، فإن همتكم أرفع من أن تحددوها الظروف، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ١٢ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ١٢

«عفوًا يا مولانا، قد تكون مداخلنا فى هذا الأمر وفى غير هذا الطرف غير لائقة، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين.

«إن لمولانا أكبر مقام فى البلاد فعليه أكبر مسئولية عنها، وفيه أكبر رجاء لها، وإننا لا نكذبه النصيحة إذا تضرعنا إليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارًا نهائيًا فى أمر الأزمة الحالية، فإننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد فى رعاياها من أقصى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال، فالحيلولة بين الأمة وبين طلبتها مسئولية لم يتحرر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة، لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى الآن أشد ما تكون رجاءً فى استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدي حزب الاستعمار، والتى تطلب إليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها، ويقف فى صفها، فتتال بذلك غرضها، وإنه على ذلك قدير.

«وانتنا نتشرف بأن نرفع عبارات الإخلاص إلى مقام عظمتكم الكريم.
«١٩١٩/٣/٢»

«توقيعات أعضاء الوفد»

وغنى عن البيان أن الوفد لم يتلق من السراى ردًا على كتابه، ولم يكن له
أى تأثير في موقف السلطان، بل مضى في سبيل تأليف وزارة جديدة تجعل
خطتها مسيرة السياسة البريطانية.

احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول

وأرسل الوفد في يوم ٤ مارس إلى معتمدى الدول الأجنبية في مصر
احتجاجًا قويًا على السياسة الإنجليزية في قطعها الطريق على الأمة إلى
المؤتمر، وأشهدهم على المعاملة الجائرة التى تعامل بها مصر، ومبلغ الظلم الذى
يصيبها من المطامع الاستعمارية، ولم يفتد في احتجاجه أن يلمح إلى ملاسات
قبول استقالة الوزارة، وسعى السياسة البريطانية في تأليف وزارة جديدة
تعارض الأهداف القومية، قال:

«جناب المعتمد

«قضى الأمر، وبلغ العسف غايته، لم ينفع مصر أن كانت مشرقًا لأقدم
أشعة المدنية في العالم، ولا أنها زينت صحف التاريخ بآثار مجدها الخالد، لم
ينفعها أن نالت حريتها من قبل بسفك دماء أبنائها، ولا أنها ما زالت دائبة
يومًا بعد يوم من عهد محمد على الكبير إلى الآن على أن تستعيد المركز الذى
لها حق الوجود فيه بين الأمم، لم ينفعها تقديمها لقضية الحلفاء أثناء الاقتتال
أفيد أنواع المعونة تأثيرًا، وقيامها بذلك في نفس الساعة التى افتتحت
بريطانيا العظمى فيها الحرب بأشد ضروب التصرفات السياسية ظلمًا، وهو
إعلانها الحماية، لم ينفعها ما لها من وحدة العنصر وتبوع الطبقة الراقية فيها،
وما عليه من الشغف بالنظام وتعشق الحرية، والتسامح العظيم، تلك الخصائص
التي تجعلها جديرة بالاستقلال.

«إذن فكل شيء يجب أن يتوارى أمام مطامع الاستعماريين اللامتناهية!

«إن المصريين دون جميع الأمم التي غيرت الحرب مركزها السياسى هم وحدهم الذين بطشت بهم يد القوة، فحرمتهم حتى من حقهم فى إسماع صوتهم لمؤتمر السلام، ظلم صارخ يزيد فى إيلاسه للأنفس ما يصلنا كل يوم من الأنباء عن المطالب القومية التي يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وأرمينيا وفلسطين وسوريا ولبنان، تلك البلاد التي كانت للأمم أيلات تركية.

«ها نحن أولاء محكوم علينا باليكم، نملك فيه شكيمة الغيظ، وبالحزن المبرح، نلبس ثيابه حداداً على حريتنا المسلوبة.

«إن الدولة التي تسومنا الخسف، ما لبثت أن قررت نهائياً قطع الطريق علينا إلى المؤتمر، ساخرة بوعودها، كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على الأمة فرصة نفيسة، وأن تعيب هم بنيتها.

«إن الوزارة التي اندفعت بوطنيتها إلى انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصرياً يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضرورياً عليها حتى أن تسير على برنامج يرمى إلى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق.

«أبلغنا جنابكم من قبل أمانى البلاد ومطالبها، فمن الفضلة تكرير بيانها الآن، وغير خاف على جنابكم أيضاً جميع أساليب الدهاء المستعملة لابتلاع البلد بالمرّة تحت ستار ما يسمونه إصلاحات سياسية وقضائية وإدارية، والذي نقصد الآن إنما هو أن تشهدكم على المعاملة الجائرة التي نرزا بها مصر، لكي تقولوا لحكومتكم إنه على الرغم من العهود التي التزمت بها إنجلتره على رموس الأشهاد، وعلى الرغم من المبادئ التي أقرها الحلفاء بالإجماع، لا زال في العالم أمة تتحكم فيها القوة الغاشمة لخدمة مصالح لا اتفاق لها مع دواعى المدنية وهي أقل اتفاقاً مع دواعى العدل والإنصاف».

وإذ كانت الصحف تحت الرقابة لقيام الأحكام العرفية، وكان محظوراً عليها نشر مثل هذه الرسائل، فقد أذاع الوفد كتابه إلى السلطان واحتجاجه لدى معتمدى الدول في نشرات خاصة طبعها ووزعها على الجمهور في القاهرة والأقاليم، وتناقلها الناس في كل مكان، فأتارت حماسهم، وتوالت الوفود على بيت الأمة، ودارى الوزيرين المستقبليين، تعلن تأييدها للوفد والوزيرين، وتوالت الاحتجاجات إلى معتمدى الدول من الهيئات والطوائف المختلفة، وحمل الهرق إلى مؤتمر الصلح رسائل الاحتجاج من مختلف هذه النواحي.

إنذار السلطة العسكرية لأعضاء الوفد

(٦ مارس سنة ١٩١٩)

رأت السلطة البريطانية في احتجاجات الوفد المتوالية لدى معتمدى الدول تحدياً لها، وتشهيراً بها وبتصرفاتها، وكشفاً لسوء نيتها لدى الدوائر الأوروبية، كما رأت في كتابه إلى السلطان فؤاد ونشر هذا الكتاب مع احتجاجاته لدى معتمدى الدول، إثارة للخواطر، وتحريضاً على المقاومة، وتعطيلاً لتأليف وزارة تسير السياسة البريطانية، وكان المستر ملن شيتهاً قائماً بأعمال المعتمد البريطاني في غيبة السير ونجت، فتشاور مع المستشارين البريطانيين في الوزارات، وانفقوا رأياً على أن يشيروا على حكومتهم بأخذ الأمور بالشدة، قبل أن يستفحل شأن الحركة، فوافقتهم على رأيهم، وعهدت إلى السلطة العسكرية إنفاذ هذه السياسة، وكان ظنها أن سياسة التهديد والعنف كفيلة بالقضاء على الحركة في مهدها.

ففى يوم الخميس ٦ مارس سنة ١٩١٩ استدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية في مصر بالتيابة رئيس الوفد وأعضاءه للحضور لمركز القيادة بفندق سافواى بميدان سليمان باشا في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم، فحضروا في الموعد المذكور، وهناك ألقى عليهم القائد البلاغ الآتى باللغة الإنجليزية، وهذا تعريبه:

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة، وأنكم تقيمون العقبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى في منع تشكيل وزارة جديدة، وحيث أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية، لذلك يلزمني أن أذكركم أن أى عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية ».

وبعد أن أتم القائد إلقاء هذا الإنذار باللغة الإنجليزية وترجم إلى اللغة الفرنسية، أراد بعض أعضاء الوفد الكلام، فرفض سماع أى كلام قائلا: « لا مناقشة »، وتركهم وانصرف، وطلب الأعضاء أن يتسلموا نسخة من الإنذار، فسلمت لهم نسخة من الأصل الإنجليزي.

تلغراف الوفد إلى رئيس الوزارة البريطانية

لم يتراجع أعضاء الوفد أمام هذا الإنذار، وبادر سعد في اليوم نفسه إلى إرسال برقية إلى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية، أنهى إليه فيها ما حدث، وختمها بقوله: « إن السلطة أنذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة، وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى، على أنها تجهل أننا نطلب الاستقلال التام، ونرى الحماية غير مشروعة، كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة، مهما كلفنا ذلك، وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا في حل هذه الأزمة بسفر الوفد فبهرتاح بال الشعب ».

اعتقال سعد وصحبه

(٨ مارس سنة ١٩١٩)

رأت السلطة البريطانية إصرارا من الوفد على موقفه، وتجلى ذلك في برقيته إلى المستر لويد جورج، فنفذت في يوم السبت ٨ مارس ما هددت به، وألقت القبض في عصر هذا اليوم على سعد وزغلول باشا وثلاثة من صحبه، وهم محمد

محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا، وساقطهم إلى ثكنة قصر النيل حيث قضوا الليل بها، وفي اليوم التالي (٩ مارس) نقلوا إلى بورسعيد بقطار الساعة الحادية عشرة صباحاً، ومن هناك أقلتهم الباخرة إلى جزيرة مالطة التي اختارتها السلطة العسكرية منفي لهم ومعتقلاً.

وقد يتساءل المرء، لماذا اختارت السلطة الثلاثة الأعضاء الذين اعتقلتهم مع سعد؟ والجواب على ذلك أن السلطة العسكرية لم تكن تفكر طويلاً في تعليل لإجراءاتها، بل كان معظم هذه الإجراءات من يوم مصادرة توكيلات الوفد إلى اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة ولهد الإرتجال والرعونة والاعتساف، وقد اعترف الإنجليز بعد ذلك أنهم كانوا - حتى من وجهة النظر البريطانية - جد مخطئين في هذه الإجراءات، وأنهم لو أذنوا للوفد بالسفر إلى لندن أو إلى باريس منذ الساعة الأولى، لما قامت ثورة سنة ١٩١٩، ولكن تصرفاتهم الغشوم هي التي أدت إلى انفجار الثورة، أما اختيار أصحاب سعد الثلاثة الذين اعتقلوا معه، فأغلب الظن أنه راجع إلى أنهم يحملون رتبة الباشوية، فرأت السلطة أن تعتقلهم، ظناً منها أن لقب الباشوية يجعلهم مع سعد أهم الأعضاء شأنًا، حقاً إن هذا التعليل كان يقتضى أيضاً اعتقال على شعراوي باشا، ولكن ربما لاحظوا أنه أكبر سنًا من زملائه، وهذا مما يسوغ استثناءه من الاعتقال، وعلى كل حال فهو العضو الوحيد من بين أعضاء الوفد الذي يحمل رتبة الباشوية ولم تعتقله السلطة العسكرية يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩.

استمرار الوفد في الكفاح بعد اعتقال سعد وصحبه

لم توهم هذه الشدة عزيمته أعضاء الوفد، بل اجتمعوا عقب اعتقال سعد وصحبه، ورأس على باشا شعراوي الاجتماع بصفته «وكيل الوفد» وقرروا إرسال الكتاب الآتي إلى السلطان يعترضون فيه على ذلك التصرف الجائر، وعلى السياسة البريطانية التي صدر عنها، ويطلبون منه أن يقف إلى جانب الشعب في هذه الأزمة، ويعتبون عليه في لهجة بليغة موقفه منها، قالوا:

«يا صاحب العظمة

«يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى برفع ما يلى لمقام عظمتكم السامى:

«قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا، فلما فهمنا أن هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الأسيفة، وأنه حل لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يقبل تأليف الوزارة، ما دام الوزيران المستقبلان علقا سحب استقالتها على أمر سفر الوفد، عرضنا لسدتكم العلية متضرعين أن تتعرفوا رأى الأمة قبل البت نهائياً فى هذا الأمر، وأن تعيدوا النظر فى الخطة التى اختطها مستشاروكم، وأن تبدوا للأمة آية من آيات ما جبلتم عليه من حبها، فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتنال غرضها، تضرعنا بذلك إلى مولانا، ولبشنا متطلعين بكمال الثقة فى أن ابن إسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل.

«غير أنه لم يمض إلا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى ٦ مارس، وأبلغتنا أنها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث، وأتينا نلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع تشكيل الوزارة، وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد أن أتينا عملاً يرمى إلى تعطيل سير الإدارة، ثم منعتنا من مناقشتها فى هذا البلاغ، لم تصب السلطة فى رأيها، فإن هذه الحماية باطلة، ولكل إنسان الحق المطلق فى أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية، وأما عدم نجاح الحكومة فى تشكيل الوزارة فإنما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد، فإن كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيتة بلاده.

«لم يقف الأمر عند هذا الإنذار، بل قبضت السلطة أمس على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا وإسماعيل صدقى

باشا، وزجواهم في قصر النيل، ثم سيق بهم اليوم إلى بورسعيد، فإلى حيث لا نعلم، وذنبتنا في ذلك أننا نطلب حريتنا السياسية طبقاً للمبادئ الشريفة التي اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة، والتي قبلتها إنجلترا نفسها، وبينما أننا لم نتعد حدود القانون، فلم نهج في البلاد طائراً، ولم نحرك ساكناً، بل قبلنا توكيل الشعب إيانا أن نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون إنه لم يبق في العالم شعب سيد وشعب مسود، بل العالم الإنساني في الإخاء الإنساني سواء.

«على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا أن نفهم مبرراً لهذه الخطوة القاسية التي جرت عليها السياسة الإنجليزية تحت ثوب الأحكام العسكرية، تلك الأحكام التي لا ندرى ما يسوغ وجودها إلى الآن بعد الهدنة بأربعة أشهر، وبعد أن امتحنت مصر في أشد ظروف الحرب حرجاً فلم يكن منها إلا طاعة للأوامر العسكرية من غير بحث، وإخلاء إلى سكةينة لم يوجد مثلها في بريطانيا العظمى نفسها.

«إليكم يا صاحب العظمة، وأنتم تتبوءون أكبر مقام في مصر، وعليكم أكبر مسئولية فيها، نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسي، فإن شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله، كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية أن تقفوا في صفه مدافعين عن قضيته العادلة.

«وإننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات إخلاصنا إلى مقام عظمتكم الكريم».

«توقيعات أعضاء الوفد»

٩ مارس سنة ١٩١٩

وأرسلوا برقية إلى المستر لويد جورج احتجاجوا فيها على اعتقال سعد وصحبه، وصارحوه أنهم ماضون في سبيلهم وسيستمرون على الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر، وأرسلوا برقيات بهذا المعنى إلى معتمدى الدول الأجنبية.

الفصل الخامس

الثورة

لم يكد يترامى بنا نبأ القبض على سعد وصحبه، حتى أخذت سمات الغضب ترتسم في محيط العاصمة، وتسرى منها إلى الأقاليم.

كانت روح السخط كامنة في الجوانح، والنفوس مغيظة محنقة من تصرفات السياسة البريطانية، القديعة والحديثة، متحفزة للثورة على هذه التصرفات، وجاء هذا الحادث كالشرارة أشعلت النار في النفوس المضطربة.

كان هذا الاعتقال جديراً بأن يهيج الخواطر، ويدفع الأمة إلى الثورة، لأنه حلقة من تصرفات جائرة اتخذتها السلطة البريطانية لإذلال الشعب، والحيلولة دون حقه في الحياة، وقد بلغ التحدى لأمانيه غايته، بحيث يعد السكوت على ذلك رضاءً واستسلاماً، فجاءت الثورة معلنة أن الأمة لا ترضى بالذل والعبودية.

بدء الثورة

(الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩)

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية ألفها الطلبة يوم الأحد ٩ مارس، إذ أضربوا عن تلقى الدروس، وخرجوا من مدارسهم، وساروا ينادي الأمر في نظام وسكينة، تتقدمهم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصرى وسعد، وسقوط الحماية الإنجليزية.

كان طلبة مدرسة^(١) الحقوق أول المضربين، فقد امتنعوا عن تلقى الدروس

(١) هكذا كان اسمها قبل أن تسمى «كلية» بعد إنشاء الجامعة وكذلك شأن المدارس العليا جميعها.

منذ صبيحة هذا اليوم، واجتمعوا في فناء المدرسة (بالجيزة)، يعلنون إضرابهم، فنصحهم المستر والتون ناظر المدرسة بالعدول عن الإضراب، وكان يخاطبهم بلطف، فلم يستمعوا لنصيحته، فاستدعى المستر موريس شلدون إيموس، نائب المستشار القضائي البريطاني لوزارة الحقانية، فجاء على عجل، وكرر عليهم النصيح بالعودة إلى دروسهم، ودعاهم إلى ترك السياسة لآبائهم، فأجابوه إن آباءنا قد سجنوا؛ ولا ندرس القانون في بلد يداس فيه القانون، فرأى المستشار أن لا سبيل إلى إقناعهم، وقفل راجعاً، وغادر الطلبة مدرستهم، وتوجهوا إلى مدرسة المهندسخانة، ثم إلى مدرسة الزراعة، وكلتاها بالجيزة، فخرج معهم طلبة المدرستين، ثم ساروا جميعاً يهتفون بحياة مصر وحياة سعد، وذهبوا إلى مدرسة الطب بشارع قصر العيني، فأراد ناظرها الدكتور كيتنج أن يحول بينهم وبين تلاميذها، فردده هؤلاء، وحصلت بينه وبينهم مشادة سقط فيها إلى الأرض، وخرجوا وانضموا إلى إخوانهم، وذهب الجميع إلى مدرسة التجارة العليا بشارع المتديان، وانضم إليهم طلبتها أيضاً، وبعد أن غادروها، سار الطلبة جميعاً متظاهرين هاتفين، وقصدوا ميدان السيدة زينب، وقبل أن يبلغوه أدركهم رجال البوليس فأحاطوا بمئات منهم، وأخذوهم إلى قسم السيدة، وفي ذلك الوقت أى بعد الظهر بقليل وصلت قوة «بلوك الحفر» مشاة وفرساناً، آتية من المحافظة بقيادة الضابط أرشر وكيل الحكمدار، فأرادوا صرف الطلبة إلى بيوتهم، فأبوا، فهددوهم باعتقالهم في المحافظة، فلم يذعنوا، واقتادهم رجال البوليس من قسم السيدة إلى المحافظة (بباب الخلق)، مارين بشارع الخليج، يحف بهم إخوانهم، وفي طريقهم انضم إليهم طلبة مدرسة التجارة المتوسطة ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي والإلهامية الثانوية وغيرها من المدارس التي سرت فيها روح الإضراب، واختلط الجمهور بطلبة المدارس، وساروا معهم متظاهرين، ولما وصل الطلبة المحجوزون إلى قنطرة الذي كفر، داس حصان أحد الجنود على رجل أحد الطلبة، فنبه الطالب إلى أن يحذر دوس الطلبة، فلم يكن من الجندي إلا أن ضربه، فغضب الطلبة لزميلهم، وانضمت إليهم العامة، واتهالوا على الجندي ضرباً بالحجارة فحصل هرج ومرج، وفر

الجندي، وتبعه بعض الجنود، فانصرف كثير من الطلبة إلى بيوتهم وسط هذا الاضطراب، واستمر المتظاهرون سائرين حتى باب الخلق أما بقية الطلبة المحجوزين وعددهم نحو ٣٠٠ طالب، فقد حبسوا بالمحافضة، وساقوهم ليلاً إلى القلعة.

وغص ميدان باب الخلق بالمتظاهرين، منذ وصل الطلبة المحجوزون، فأعد الحكمدار رسل بك قوة من «بلوك الحفر» مسلحين بالعصى طاردت المجتمعين، وأخلت منهم الميدان بعد جهد شديد استمر عدة ساعات. وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى، وبخاصة المدارس الثانوية، لم يعلموا بمظاهرة ذلك اليوم، فلما علموا بها اتفقت كلمة جميع الطلبة في جميع المدارس على الاضراب في اليوم التالي وتأليف مظاهرة تضمهم جميعاً. كان يوم ٩ مارس أول أيام الثورة، وهو وإن كان يوماً عصيباً، واعتقل فيه من اعتقل من الطلبة، إلا أنه لم تسفك فيه دماء، ولذلك يمكن القول بأنه انتهى بسلام.

الاثنين ١٠ مارس - أول القتل والجرحى

وفي اليوم التالي - الاثنين ١٠ مارس سنة ١٩١٩ - كان جميع طلبة المدارس والأزهر قد أضربوا عن دروسهم، وأعلنوا الإضراب العام، وألغوا مظاهرة كبرى، انضم إليهم فيها من صادفهم من أفراد الشعب، فسار الجميع في روعة ومهابة، مخترقين شوارع القاهرة وميادينها، ومروا بدور المعتمدين السياسيين هاتفين بحياة مصر والحرية والوفاء، ومنادين بسقوط الحماية. كان في هذا اليوم أول القتل والجرحى، ذلك أنه حينما مر المتظاهرون بشارع الدواوين، حضرت شرزمة من الجنود البريطانيين لحراسة دواوين الحكومة، فأطلق الجنود بعض طلقات نارية على المتظاهرين أصابت بعضهم، وقد اختلف الرواة في هل حدثت إصابات قاتلة في هذا اليوم أم في اليوم الذي

يليه؟ فذهب بعضهم إلى أنه لم يحصل قتل في يوم الإثنين، وأن ابتداء القتل والجرحى كان في يوم الثلاثاء ١١ مارس، وأكد بعضهم أن أول القتل والجرحى كان في يوم الاثنين ١٠ منه، وقد تحققنا صحة هذه الرواية بالرجوع إلى دفاتر وفيات أقسام العاصمة في شهر مارس سنة ١٩١٩، فرأينا في دفتر وفيات قسم السيدة زينب، قيد وفاة (مصرى مجهول) - ولعله رمز إلى الشهيد المجهول أو المصرى المجهول - و غلام مجهول يوم ١٠ مارس بمستشفى قصر العينى، وأنها «أصبيا في حادثة مظاهرة»، فتحقق لنا من هذا القيد إن حوادث القتل في المظاهرات السلمية بدأت يوم الاثنين ١٠ مارس.

حدث الإضراب العام بالمدارس في ذلك اليوم، من غير تدبير ولا تحريض، فكان إجماعياً، وكان طبيعياً، لا مصطنعاً ولا حزيباً، بل منبعثاً من قلوب مفعمة بالإخلاص للوطن، ولا غرض لهم سوى الوطن، وكذلك كانت مظاهراتهم، وإن تخلل تلك المظاهرة الكبرى بعض حوادث لم يكن من الميسور منعها، فقد تعدى بعض المتظاهرين على قطر الترام فأتلفوا كثيراً منها، وتعطل سيرها، واعتدوا على واجهات بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب، وحطموا زجاجها، كما حطموا مصابيح بعض الشوارع، واقتلعوا الأشجار في بعضها، وقد استاء الطلبة من وقوع هذه الحوادث فبادروا في اليوم التالى إلى إذاعة منشور في الصحف العربية والأوروبية يعربون فيه عن أسفهم لما وقع من الاعتداء، ويدعون إلى الإقلاع عنه، قالوا فيه:

«إلى الشعب المصرى الكريم. يستحلف طلبة المدارس العالية جميع مواطنيهم الأعزاء باسم مصر البلد الأمين، أن ينفقوا ما يوجهونه إليهم اليوم من الرغبة الشديدة في التزام الهدوء والسكينة التامة، فإن مركز مصر يتطلب ذلك، فمن كان مصرياً صميماً فليلب هذه الدعوة الصادقة، وإن خير وسيلة لتحقيق الغرض المقصود هي اجتماع القلوب على محبة البلاد في إخلاص تام، والذي يلجأ إلى مثل ما حدث مما يؤسف له كثيراً، نكون بريئين منه، وكذلك مصر والمصريون».

ولم يكتفوا بذلك، بل نشروا بياناً للأجانب يكررون فيه أسفهم على ما وقع من حوادث الاعتداء، ويطمئنونهم على مصالحهم، قالوا: «إلى حضرات إخواننا ومواطنينا الأجانب، قد تأسفنا نحن معاشر الطلبة المصريين مما وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية التي ما قصدنا بها إلا إظهار عواطفنا وشعورنا مع محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعزاء، وهكذا فلنكن أحياء كما عشنا مدى الأزمان».

الثلاثاء ١١ مارس

وفي يوم الثلاثاء ١١ مارس، استمر إضراب الطلبة، وتعطل سير الترام، وأضرب سائقوه وسائقو سيارات الأجرة (التاكسي)، وقلت عربات الأجرة واضطرب سير مركبات الأمنيسوس، وكان مسيرها من قبل محصوراً في خطوط ضيقة، فتعطلت المواصلات في جميع أنحاء العاصمة، وأقفل معظم التجار متاجرهم وأقفلت البيوت المالية أبوابها، وتجددت المظاهرات تطوف أنحاء المدينة، حتى صارت في شبه مظاهرة عامة.

ولما رأت السلطة العسكرية كثرة المظاهرات واتساعها وتشعبها في مختلف الأحياء، أصدر القائد العام في هذا اليوم أمراً بمنع المظاهرات وإنذار من يخالفون هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية، وقد نشر الأمر في الصحف، وألصق على الجدران في الشوارع والميادين، وهذا نصه:

«جناب قائد عموم القوات في القطر المصري يلفت الجمهور إلى أنه لما كانت البلاد لا تزال تحت الأحكام العرفية فلا يجوز القيام بأي اجتماع عمومي أو أية مظاهرة، وكل شخص يخالف هذا الأمر يحاكم بصفة مستعجلة».

وأخذت سرايا (الدوريات) البريطانية تطوف الشوارع والميادين لتنفيذ هذا الأمر، وسار الجند بأسلحتهم ومعداتهم من جنادق وحرايب وسيارات مصفحة وأخرى مجهزة بالمدافع الرشاشة لقمع المظاهرات، وأطلقوا النار على من صادفهم من المتظاهرين، وكان أول مصادمة بين الجنود البريطانيين

والمتظاهرين، في هذا اليوم، بميدان باب الحديد على مقربة من كوبرى شبرا
الممتد فوق السكة الحديدية، ثم في شارع عماد الدين.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء في هذه المصادمة اسم كل من: محمد عزت
اليومى، عبد الفتاح محمود جاد، طلبة حسن. وقد توفوا بقصر العيني بسبب
ما أصابهم من الجروح النارية.

وإلى هذه المظاهرات أشارت السلطة العسكرية في بلاغاتها الرسمية التي
أصدرتها عن بعض حوادث الثورة، بقولها ما تعريبه «نظم الطلبة في القاهرة
مظاهرة يوم ١١ الجارى، فانتهز الرعاع (كذا كانت تسمى المتظاهرين) في
الحال هذه الفرصة للتدمير والنهب؛ فتدخل الجنود ومنعوا هذا العمل، وحدثت
مشاغبات صغيرة مختلفة في هذا اليوم والأيام التالية قمعت بأقل ما يمكن من
استخدام القوة؛ فلم تحدث غير ست وفيات، وإحدى وثلاثين إصابة منها ٢٢
بنيران البنادق».

وهذا الإحصاء أقل من الحقيقة.

وليس صحيحاً قول البلاغ بحصول نهب وتدمير في هذا اليوم، ولا أن هذا
النهب والتدمير قد استدعيا تدخل الجنود، بل إن تدخلهم وإطلاقهم النار إنما
كان لقمع المظاهرات في ذاتها.

وقد قابل الشعب النار بشجاعة واستبسال، فلم يهرب رصاص البنادق
والمترايوزات، واستمر في مظاهراته، على الرغم مما اكتنفها من الحوادث
الدموية.

أول شهداء الشباب في الثورة

المتواتر على ألسنة رواة الحوادث عن الثورة أن الشهيد الأول من شهداء
الشباب هو المرحوم مصطفى ماهر أمين، على أن التحقيق قد انتهى إلى أن
أول هؤلاء الشهداء هو المرحوم محمد عزت اليومى، وكان طالباً، وكان مقتله

يوم الثلاثاء ١١ مارس في المصادمة التي حدثت بين المتظاهرين والجنود البريطانيين على مقربة من كوبرى شبرا، وهى المصادمة التي تقدم ذكرها، واطلعت على اسمه في دفتر وفيات قسم السيدة زينب، إذ قيدت وفاته يوم ١١ مارس «نتيجة جروح نارية» هو ابن المرحوم الأستاذ عبد المجيد البيومى المحامى الشرعى بالمنصورة، وابن خالة صديقى الأستاذ محمود العمري، وقد حدثنى عن مقتله في مظاهرة ١١ مارس، وأخبرنى أنه أهدى مكتبة الجامعة هدية نفسية من الكتب كتب عليها إنها مهداة إلى روح ذلك الشهيد.

أما المرحوم مصطفى ماهر أمين، فكان مقتله يوم ١٩ مارس، وهو ابن المرحوم حافظ أمين مأمور مركز جرجا السابق، وكان طالباً بالسنة الثالثة بالمدرسة السعيدية الثانوية، ولم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، وقد أصيب يوم ١٩ مارس برصاص الجنود البريطانيين في مظاهرة بجهة الأزهر، ونقل إلى مستشفى عباس (الذى كان بشارع عابدين) حيث أسلم الروح يوم ٢١ منه، وشيعت جنازته في موكب رهيب سار فيه طلبة المدارس العالية والأزهر وجموع كثيرة من مختلف الطبقات، ولف النعش بعلم مصرى كتب عليه «ليحيى الاستقلال - شهيد الحرية»، وحمل النعش أربعة من طلبة مدرسة القضاء الشرعى، وسارت الجنازة من شارع ممتاز بالبغالة، حيث منزل الشهيد، ومرت بمختلف الشوارع إلى شارع قصر العيني ثم إلى مدافن زين العابدين (زينهم) حيث وورى التراب، وقبره معروف هناك، وكان حزن الناس عليه شديداً.

وكنيت أعرف والده، إذ كان بعد أن اعتزل خدمة الحكومة وكيلاً لتفتيش إحدى الدوائر في السنبلوين، وكانت بينى وبينه مودة، وكان يزورنى ويحدثنى عن ولده الشهيد، ويفخر باستشهاده في ميدان الجهاد، ووعدته بالكتابة عنه، وتسجيل بطولته في تاريخ الثورة.

الأربعاء - ١٢ مارس

استمرت المواصلات معطلة في العاصمة، وصار الناس يقطعون المسافات

الشاسعة سيراً على أقدامهم، أو راكبين الحمير والدواب لمن يستطيعون الحصول عليها، وتجددت المظاهرات، فأطلق الجنود البريطانيون على المتظاهرين الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة، فقتل عدد منهم، وكان أكثر القتل في طلبة الأزهر إذ كانوا يسرون في مظاهرة من ناحية المجزر إلى شارع خيرت، وأخرجت شركة الترام من مخزن شبرا قطارين من قطاراتها لتسييرهما إلى العتبة الخضراء بحراسة الجنود بقيادة بعض مفتشى الترام الأجانب، ولكن الجمهور هجم عليها، فعادا ولم يخرج سواهما..

ونشر إحصاء رسمي عن عدد القتلى والجرحى في المظاهرات من ابتدائها إلى هذا اليوم (١٢ مارس)، وهي كما يأتي:

قسم الموسيقى ٨ جرحى. قسم السيدة زينب قتل واحد و٦ جرحى. قسم عابدين ٣ قتلى و١٦ جريحاً. قسم الأزبكية قتيلا وجريح.

فالجمل ٦ قتلى و٣١ جريحاً، وهو إحصاء أقل من الحقيقة، لأن بعض الجرحى لم يبلغوا عن إصابتهم، وبعض القتلى لم يحصل التبليغ عنهم.

الخميس - ١٣ مارس

استؤنفت المظاهرات، ووقع أكثرها في الحلمية والغورية والظاهر وشبرا، وأهمها مظاهرة قامت أمام مسجد الحسين رضى الله عنه، مؤلفة من طلبة الأزهر، ساروا بموكبهم إلى الغورية فالحلمية الجديدة، وهناك التقوا بجمهور آخر من طلبة المدارس العالية والخصوصية والثانوية، وساروا إلى المحكمة الشرعية بشارع نور الظلام، فاشتد الزحام، وأمرت المحكمة قضاتها وموظفيها بالانصراف ووقفت أعمالها، وأطلق الجنود الرصاص على مظاهرات هذا اليوم، ورابطت قوات بريطانية على مداخل الوزارات والمصالح الأميرية وفي محطة العاصمة.

تهديد الموظفين

خشيت القيادة البريطانية أن تسرى روح التظاهر والإضراب من الطلبة والعمال إلى موظفي الحكومة، ففي هذا اليوم (١٣ مارس) أُنذرتهم السلطة العسكرية باجتناب مناصرة الحركة، وأصدرت لذلك بلاغاً نشرته الصحف يوم ١٤ مارس، قالت فيه:

«جناب القائد العام للقوات في القطر المصري ينبه جميع مستخدمي الحكومة باجتناب الحركات السياسية، وبالاستمرار في محال أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية، ويعلن الجميع أن كل من يحاول أن يتعرض لهم أو يؤخرهم في أداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية».

الجمعة - ١٤ مارس

تجددت المظاهرات يوم الجمعة، وتجدد الاعتداء عليها من الجنود البريطانيين، وكان أكثر الاعتداءات فظاعة ما وقع في جهة سيدنا الحسين. ذلك أنه بينما كان الناس خارجين من صلاة الجمعة بمسجد الحسين إذ جاءت سيارتان مدرعتان إنجليزيتان، وأخذ من فيها من الجند يطلقون الرصاص على المصلين وهم خارجون من المسجد، وقد ظنوا أنهم متظاهرون، والحقيقة أنهم كانوا منصرفين من المسجد وكان منشأ حضور السيارتين أن صيدلياً في هذه الجهة رأى شجاراً أمام صيدليته، فاستدعى البوليس بالتليفون لفض الشجار، فجاءت القوة البريطانية، وكانت المشاجرة قد انتهت، فلما رأوا المصلين خارجين من المسجد في حشد كبير كعادتهم أطلقوا عليهم الرصاص من غير تحقيق أو إنذار أو تحذير، فوقع أكثر من ثلاثين مصاباً بلغ عدد القتلى منهم اثني عشر وعدد الجرحى أربعاً وعشرين، واستولى الفرع على الناس من جراء هذا الاعتداء الوحشي، وسالت الدماء غزيرة أمام المسجد الحسيني، فكان لذلك وقع أليم في النفوس.

ووقعت في هذا اليوم مظاهرتان أخريان في شارع عباس (الملكة نازلي - الآن نهضة مصر) والسيدة زينب، فرقها الجند البريطانيون بالمدافع الرشاشة، وبلغ عدد قتلى مظاهرة السيدة زينب ثلاثة عشر قتيلاً وعند الجرحى سبعة وعشرين، وإلى ذلك يشير بلاغ السلطة العسكرية بقوله: «وفي يوم ١٤ مارس أطلق القوغاء النار على نقطة عسكرية في قسم السيدة زينب فقابلت النقطة النار بالنار فقتلت ١٣ وجرحت ٢٧».

وقد عرفنا من أسماء الشهداء في ذلك اليوم اسم كل من: خليل مصطفى من الوايلية الصغرى. محمد محمد المرعشلى من الباطنية بالدرب الأحمر. محمد سيد عبد الرسول من الجمالية. حسنين يوسف من الجمالية. محمد سلام منصور من الدرب الأحمر. أحمد حسن السرجاني من الدرب الأحمر. محمد جبريل من الجمالية (العطوف). محمود محمد القروى من باب الوزير. منصور حسين من الدرب الأحمر. همام على من الدرب الأحمر. السيدة حميدة خليل من كفر الزغارى بالجمالية. محمد على غزلان من الباطنية بالدرب الأحمر. محمد مطاوع من قصر الشوك بالجمالية. إبراهيم حامد من حوش قدم بالدرب الأحمر.

وانفرد الجنود البريطانيون (بأدنى الأمر) بقمع المظاهرات، وجرد جنود البوليس المصرى من أسلحتهم عدا العصي، وذلك خشية انضمامهم إلى المتظاهرين.

إضراب المحامين - ١١ مارس

أضرب المحامون عن عملهم إعلاتاً لاحتجاجهم على الحالة التى وصلت إليها البلاد، وابتدأ إضرابهم يوم ١١ مارس، إذ اجتمعوا من تلقاء أنفسهم في هذا اليوم بقاعة المحامين بمحكمة استئناف مصر، وقرروا الإضراب، ووقعوا على عرائض بهذا المعنى، هذا نصها: «أجمعت الأمة المصرية على طلب استقلالها والسعى لدى مؤتمر السلام للاعتراف بهذا الاستقلال. ولكن الحكومة

الإنجليزية رأت أن ذلك لا يتفق مع مصالح حزب الاستعمار البريطاني فمنعت المصريين الذين انتدبوا للقيام بهذه المهمة من السفر ولم تكف بذلك. بل عمدت إلى طريقة الإرهاب، فقبضت على أربعة منهم، وأودعتهم السجن. وبما أن هذا العمل اعتداء على حرية أمتنا. وحرمان لها من أسماع صوتها لذلك نعلن احتجاجنا نحن المحامين الموقعين على هذا بامتناعنا عن العمل ونطلب نقل أسمائنا من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين». وأقر مجلس نقابة المحامين هذا الإضراب وأصدر القرار الآتي^(٢) :

«اجتمع مجلس نقابة المحامين بمركز النقابة الساعة ١٢ الظهر من يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩ برئاسة الأستاذ أحمد لطفى بك وعضوية حضرات الأساتذة: الشيخ على ناصر ومحمد بك حافظ رمضان وأحمد بك مصطفى وادوار قصيرى وأحمد الديوانى ومحمد زكى على وعبد الحليم الهبلى وإسماعيل زهدى سكرتير المجلس. ورأى أن يضم إليه فى مداولاته رموس المحامين الموجودين بمحكمة الاستئناف وقت انعقاده وضم إليه فعلاً حضرات: محمد بك محمود خليل ومحمد بك يوسف ونصر الدين أفندى زغلول ومحمد بك رشاد وراغب بك وهبه وإمام بك فهمى وأحمد بك رمزى وعبد العزيز بك مليكة ومحمد بك رمضان وعبد الرحمن بك الرافعى ومحمود بك بسيونى ومحمد بك إمام. والأساتذة: محمد كامل حسين وعبد السلام ذهنى ومحمد كامل البندارى وميخائيل جرجس ومحمد فؤاد حسنى وعبد الحميد حمدى. وبعد المداولة رأى المجلس أن لكل محام الحق فى نقل اسمه من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين طبقاً لنص المادة ٥٣ من اللائحة. بناءً عليه قرر المجلس بإجماع الآراء:

أولاً: رفع هذا القرار لرئاسة محكمة الاستئناف مصحوباً بعرائض طلب نقل الاسم من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين.

(٢) نقلناه بنصه من مضبطة مجلس نقابة المحامين.

ثانيًا: مخابرة رئاسة المحاكم الابتدائية ولجان المحاماة الفرعية والنقابة المختلطة والشرعية بذلك».

وقرر المجلس أيضًا انتداب عدد من المحامين عينوا بأسمائهم لكي يحضر منهم اثنان في كل محكمة ابتدائية أو جزئية لإثبات الإضراب في محاضر جلسات المحاكم احتجاجًا على الحالة الحاضرة وللحضور عن المحامين الموكلين وطلب التأجيل في جميع قضاياهم لإعلان تنازلهم عن توكيلاتهم، وإذا رفضت المحكمة الطلب فلا ينسحب المحامي ولا يترافع بل يصر على طلب التأجيل للسبب المذكور.

وقد نفذ المحامون قرار الإضراب، ووافق معظم القضاة على إثبات الإضراب في محاضر الجلسات وتأجيل القضايا.

كان لهذا الإضراب أثره في نجاح الثورة، إذ كان بمثابة دعوة عملية إلى طوائف الشعب للإضراب العام، وهي دعوة لها قيمتها لصدورها عن طائفة ممتازة تحمل علم القانون وتفهم الحقوق العامة والخاصة، فكان إضرابها استهانة بسلطان الحكومة، ومجاهرة لها بالسخط والعداء وتحريضًا للشعب على الانتفاض عليها، وقد انضم معظم أصحاب القضايا إلى هذه الحركة، وأخذوا يطلبون هم التأجيل أيضًا.

فطنت السلطة العسكرية إلى ما في هذا الإضراب من بث روح الثورة، فأوعزت إلى وزارة الحقانية بالعمل على إحباطه، فأصدرت منشورًا إلى المحاكم بتوقيع وكيل الوزارة بعدم الموافقة على هذا الإضراب، قالت: «إذا طلب المحامون التأجيل أو تنازلوا عن التوكيلات لأسباب لم تكن شخصية محضة أو لا أرتباط لها بالدعوى والوزارة ترى أن تشير على القضاة بأن يلفتوا نظر المحامين إلى خطورة المسئولية التي أخذوها على عاتقهم، فإذا أصر المحامون فهي تشير بشطب الدعاوى الابتدائية إذا لم يقبل الخصوم المرافعة فيها، أما الدعاوى الاستئنافية فللقضاة أن يختاروا التوقيف أو تأجيل الدعوى وذلك

مراعاة لمصلحة الخصوم الغائبين، وأما ما يختص بالجنح والمخالفات فلا يقبل التأجيل مطلقاً إلا لأسباب جوهرية أو بناء على طلب المتهم.

ولم يعمل معظم القضاة بهذا المنشور، وساءروا الإضراب، وأصر المحامون على إضرابهم وزادوا على موقفهم بأن قدموا طلبات إجماعية إلى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل أسمائهم إلى جدول المحامين غير المشتغلين.

ولما استفحل إضراب المحامين، أجمع المستر إيموس نائب المستشار القضائي لوزارة الحقانية بيهيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف يوم ١٥ مارس، للنظر في وضع حد له، وانتهيا إلى أن يكتب كل منها خطاباً إلى الاستاذ عبد العزيز فهمى بك نقيب المحامين ينبهان فيه إلى أن العمل الذى عملته النقابة والمحامون من الإضراب يضر بسير العدالة، وطلباً من النقيب ومن النقابة نصح المحامين الذين قدموا طلبات إلى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل أسمائهم إلى جدول المحامين غير المشتغلين، أن يعدلوا عن هذا الامتناع حرصاً على العدالة وشرف المهنة، وإلا فالحكومة تتخذ الإجراءات اللازمة.

فاجتمع مجلس النقابة يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩، وحضر الاجتماع جمع من المحامين بلغ عددهم ١٣٠ محامياً، وتباحثوا جميعاً في الرد على كتاب نائب المستشار القضائي، فقرروا الرد عليه بأنهم في إضرابهم لم يخرجوا عن قانونهم وأن موكلهم يشاركونهم في إضرابهم، وأنهم بعد أن تلووا الخطاب لم يجدوا فيه ما يحملهم على عدم التمسك بقرارهم الأول.

واستمرت حركة نقل أسماء المحامين إلى جدول غير المشتغلين، فأرسلت الطلبات القديمة والجديدة إلى رئاسة محكمة الاستئناف وعليها توقيعات نحو ٣١٩ محامياً.

وأخذ مندوبو النقابة يطلبون التأجيل لهذا السبب إن لم يجب طلب التأجيل للإضراب.

ولما لم تستطع الحكومة حمل المحامين على العدول عن الإضراب أصدر

القائد البريطاني العام في ١٧ مارس إعلاناً بوقف سريان كل نص من نصوص القانون يقتضى حضور محام أمام المحاكم الأهلية في أى دعوى جنائية كانت أو غير جنائية وأجاز للمحكمة في هذه الحالة أن تنظر وتفصل في الدعاوى ولو بغير حضور محام، ولها عند الضرورة تدب عضو من أعضاء النيابة العمومية أو أى شخص تتوافر لديه المعلومات القانونية للدفاع عن الخصوم، وأن يسرى هذا الأمر على كل دعوى تنازل فيها المحامى عن توكيله فيها، وأجاز لكل شخص من المتقاضين في الدعاوى الجنائية أن يوكل عنه من يشاء للقيام بالدفاع عنه. ونص على أن كل لجنة ملحقه بالمحاكم الأهلية يقتضى القانون عضوية محام أو أكثر فيها (كلجان قيد المحامين أو تأديبهم)، تعتبر مشكلة تشكيلة قانونياً بغير حضور المحامين إذا حل القضاة محلهم فيها.

وأرسلت رئاسة محكمة الاستئناف في ٢٤ مارس إلى جميع المحامين الذين طلبوا نقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين كتاباً تطلب فيه من كل منهم أن يبين إذا كان لا يزال مصراً على هذا الطلب أو يعدل عنه، وطلبت منهم الجواب قبل يوم السبت ٢٩ من مارس المحدد لانعقاد لجنة قبول المحامين.

واجتمعت لجنة قبول المحامين يوم ٢٩ مارس برئاسة يحيى إبراهيم باشا رئيس المحكمة وعضوية أحمد طلعت باشا النائب العام والمستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف بالنيابة عن المستر هالتون وكيل المحكمة وإبراهيم الهلباوى بك وأحمد لطفى بك عن نقابة المحامين، وقررت تأجيل النظر في طلبات نقل المحامين أسمائهم إلى جلسة تعقد يوم ٦ أبريل، وبنيت قرارها على صعوبة المواصلات وتعذر وصول أجوبة كثير من المحامين المقيمين في الأقاليم على كتاب المحكمة.

إضراب المحامين الشرعيين

وحذا المحامون الشرعيون حذوزملائهم الأهليين، فأضربوا على طريقتهم وأوقفوا بعضهم لطلب التأجيل في القضايا للتنازل عن توكيلاتهم.

وقد حدث إضرابهم يوم السبت ١٥ مارس، وبدأ أمام المحاكم العليا الشرعية حين عقد الجلسة، فحدث أخذ ورد بين الشيخ محمد ناجي رئيس المحكمة العليا، ونقيب المحامين الشيخ محمد عز العرب بك في سبب التأجيل، وفي أثناء الحوار اقتحم المتظاهرون المحكمة، وأمروا القضاة والعمال بالخروج، فتعطلت الأعمال، وأجلت القضايا لعدم انتظام الجلسات، وجاء المتظاهرون بعربة رئيس المحكمة العليا، ودعوه إلى ركوبها فركب فيها، وركب معه بعض المتظاهرين، وأحاطوه بالرعاية والاحترام، ونشروا علمًا مصريًا على رأسه وأوصلوه إلى بيته سالمًا، ووقف العمل في المحكمة الشرعية، وأغلقت أبوابها، وجاء على الأثر رجال البوليس وكانت الجماهير محتشدة بالقرب من المحكمة فأطلق عليها البوليس العيارات النارية المملوءة بالرش والبارود، وأصيب اثنا عشر غلامًا في أرجلهم.

السبت ١٥ مارس - إضراب عمال العنابر

استمرت المواصلات معطلة، وضاعفت السلطة العسكرية قواتها في حي سيدنا الحسين والأحياء الوطنية عامة بعد المجزرة التي وقعت في اليوم الماضي (١٤ مارس)، ورابطت سرايا (دوريات) من الجنود البريطانيين في مداخل الأحياء القريبة من الأزهر كالتبليطة والغورية والصنادقية والكحكيين، ووقفت سرايا أخرى في مداخل شارع الجواهرجية المؤدى إلى الصاغة، وشارع الشنواني، وشارع السكة الجديدة، والموسكى، كل ذلك لمنع التجمهر والمظاهرات، ووقعت مع ذلك مظاهرات في جهات الحسينية والظاهر وشارع عباس (نهضة مصر)، وساد القلق بين التجار، فلم يفتحوا محالهم عدا أصحاب المتاجر الصغيرة.

وعهدت السلطة إلى جنود بلوك الخفر من حملة العصي الغليظة المساهمة في منع المظاهرات، ولما كان هؤلاء الجنود يقومون من قبل بحراسة أقسام البوليس ومصالح الحكومة، فقد استعيض عنهم في هذه المهمة بجنود الأورطة الثامنة المصرية.

وفي هذا اليوم أضرب عمال عنابر السكك الحديدية، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل، وهؤلاء العمال يشتغلون في القطارات، وبدونهم يتعطل سيرها، وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امباية، فتعطلت قطارات الوجه القبلى.

وكان مما عجل بهذا الإضراب أن الحكومة ألحقت بعض الجنود الإنجليز بهذه العنابر لتمرينهم على مختلف الصناعات، فاعتقد العمال أن الحكومة تقصد إحلال هؤلاء الجنود محلهم، فهاجوا واضربوا، وحاولت الحكومة تهدئة خواطريهم، وإبعاد هذه الظنون عن أفكارهم، فلم تفلح، وظل العمال مضربين، وأرسلت السلطة العسكرية القوات المسلحة إلى حى السبتية والعنابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات، ومنعت الاتصال بين العمال والمتظاهرين في الأحياء الأخرى.

المحاكم العسكرية

أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية، أخذت تنعقد منذ ذلك اليوم في قسم الأزهكية لمحاكمة المقبوض عليهم في اليوم الأول للثورة، واستمرت في الأيام التالية تحاكم من يقبض عليهم في المظاهرات، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد، أو أيهما معاً أو الغرامة، ومن نموذج أحكامها أنها قضت بعقاب محمود أفندى زكى الميكانيكى بالحبس مع التشغيل شهرين لأنه كان حامل العلم في مظاهرة. وصالح رياض بالحبس مع التشغيل ثلاثة أشهر لأنه كان حامل العلم في مظاهرة أخرى. ومحمود مذكور من طلبة الأزهر بالسجن ثلاثة أشهر وجلده عشر جلادات. ومحمد حسن الصانع بالجلد خمس جلادات. وصادق حسن الصانع بالسجن شهراً وجلده عشر جلادات لكسرهم زجاج الشوارع. وحسن الفكهانى التاجر بالغورية بالسجن ثلاثة أشهر لتوزيعه منشورات باللغة الفرنسية. وحسن عبد الباقي التمرجى بجنيه غرامة أو السجن أحد عشر يوماً لتمزيقه منشوراً للسلطة العسكرية. ولما كثرت قضايا

المظاهرات أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية أخرى في قسم الخليفة لمحاكمة المتظاهرين، ومحكمة عسكرية في بنها، وأخرى في القناطر الخيرية.

الأحد ١٦ مارس

استمرت المواصلات معطلة داخل المدينة وخارجها، على أنه قد سير بعض قطارات الترام في شبرا وشارع بولاق، وفي الطريق المؤدية إلى ميدان الألعاب بالجزيرة، وكانت الجنود الإنجليز تحرس هذه القطارات في سيرها، بيد أن الجمهور أعرض في الجملة عن ركوبها من تلقاء نفسه مدفوعاً إلى هذا الإمتناع بفطرته، إذ كان يعد مقاطعتها عملاً وطنياً، وأثر عليها السير على الأقدام أو الركوب في عربات (الكارو)، فراجت رواجاً عظيماً في هذه الأيام، وصار من المناظر المألوفة التي لا تخلو من الفكاهة أن يركبها قوم من الطبقات الممتازة، ويجلسون فيها إلى جانب ركبها العاديين، ويتبادلون الروايات عن الثورة وأنبائها، ويتبسطون في الأحاديث عن شئون البلاد وأحوالها العامة. وتجددت المظاهرات في ذلك اليوم، وعمت أحياء المدينة، وكانت الحركة قوية في الأحياء الوطنية العامة، كحي الأزهر وسيدنا الحسين والسيدة زينب والحسينية وباب الشعرية والجمالية وغيرها.

وأقيمت الحواجز والمتاريس في كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقلّة للجنود، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفراً عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال، واتخذوا من أنقاضها وقاية لأفراد الشعب من رصاص الجنود، أو معاقل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة.

مظاهرات السيدات

(١٦ مارس سنة ١٩١٩)

شاركت المرأة المصرية الرجال في الثورة، وأعلنت عن مساهمتها فيها بمختلف الوسائل، وكان أول مظهر رائع لهذه المساهمة تلك المظاهرة الكبرى

التي قام بها السيدات والآتسات يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩، وكان الغرض منها الإعراب عن شعورهن، والاحتجاج على ما أصاب الأبرياء من القتل والتنكيل في المظاهرات السابقة.

خرج المتظاهرات في حشمة ووقار، وعددن يربو على الثلاثمائة من كرام العائلات، وأعددن احتجاجاً مكتوباً ليقدمنه إلى معتمدى الدول، هذا تعريبه: «جناب المعتمد:

«يرفع هذا لجنايبكم السيدات المصريات أمهات وأخوات وزوجات من ذهبوا ضحية المطامع البريطانية يحتججن على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة لا لذنوب ارتكبتها سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقاً للمبادئ التي فاه بها الدكتور ويلسن وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة.

«نقدم لجنايبكم هذا ونرجو أن ترفعوه لدولتكم المبجلة لأنها أخذت على عاتقها تنفيذ المبادئ المذكورة والعمل عليها، ونرجوكم إبلاغها ما رأيتموه وما شاهدته رعاياكم المحترمون من أعمال الوحشية وإطلاق الرصاص على الأبناء والأطفال والأولاد والرجال العزل من السلاح لمجرد احتجاجهم بطريق المظاهرات السلمية على منع المصريين من السفر للخارج لعرض قضيتهم على مؤتمر السلام أسوة بباقي الأمم وتنفيذاً للمبادئ التي اتخذت أساساً للصالح العام، ولأنهم يحتجون أيضاً على اعتقال بعض رجالهم وتسفيرهم إلى جزيرة مالطة.

«لنا الأمل يا جناب المعتمد أن يحل طلبنا هذا نحن السيدات المصريات محل القبول، ولا زلتم عوناً لنصرة الحق مؤيدين لمبادئ الحرية والسلام».

سارت السيدات في صفين منتظمين. وجميعهن يحملن أعلاماً صغيرة، وطفن الشوارع الرئيسية في موكب كبير. هاتفات بحياة الحرية والاستقلال وسقوط الحماية، فلفت موكبهن أنظار الجماهير، وأذكى في النفوس روح الحماسة

والإعجاب، وقوبلن في كل مكان بتصفيق الناس وهتافهم، وأخذ النساء من نوافذ المنازل وشرفاتها، يقابلنهن بالهتاف والزغاريد..

وخرج أكثر أهل القاهرة رجالاً ونساءً لمشاهدة هذا الموكب البهيج، الذي لم يسبق له نظير، وأخذوا يرددون هتافاتهن.

ومر المتظاهرات بدور القنصليات ومعتمدى الدول الأجنبية لتقديم الاحتجاج المكتوب، ولكن الجنود الإنجليز لم يدعوا هذا الموكب البرىء يسير في طريقه، فحينما وصل المتظاهرات إلى شارع سعد زغلول يردن الوصول إلى «بيت الأمة» ضربوا نطاقاً حولن، ومنعوهن من السير، وسددوا إليهن بنادقهم وحراهم مهددين، وبقي السيدات هكذا مدة ساعتين تحت وهج الشمس المحرقة، فلم يرهبن هذا التهديد، بل تقدمت واحدة منهن وهى تحمل العلم إلى جندى كان قد وجه بندقيته إليها ومن معها، وقالت له بالإنجليزية «نحن لا نهاب الموت، أطلق بندقيتك إلى صدرى لتجعلوا في مصر مس كافل ثانية»، ومس كافل هى الممرضة الإنجليزية المشهورة التى أسرها الألمان في الحرب العظمى الأولى واتهموها بالجاسوسية وأعدموها رمياً بالرصاص، وكان لمقتلها ضجة كبيرة في العالم، فخبجل الجندى، وتحنى للسيدات عن الطريق فكتبن احتجاجاً ثانياً على هذه المعاملة الفاشمة، الحقنه باحتجاجهن الأول، وقدمنه إلى معتمدى الدول، وهذا نصه:

«جناب معتمد دولة...»

«قرر السيدات المصريات بالأمس القيام بمظاهرة سلمية والمرور على دور السفراء لتقديم الاحتجاج الكتابي المرفق بهذا والذي نتشرف برفعه لجنايبكم الآن وعندما اجتمعن بشارع سعد زغلول باشا حاصرتهن قوة مسلحة من العساكر البريطانية ووجهت لهن السلاح حتى لا يتحركن لا إلى الأمام ولا إلى الخلف، وبقي السيدات هكذا مدة ساعتين تحت نار الشمس المحرقة.

«هذا ما رآه المحتلون من معاملة السيدات، وهو بمفرده وبغير تعليق دال

على استمرار الإنكليز في استعمال القوة الغاشمة حتى مع السيدات لإخماد أنفاس هذه الحركة العامة التي لم يكن أساسها أى عداء لضيوفنا الأجانب، لأنها موجهة فقط ضد أعمال الاستبداد والقوة التي يقابل الإنكليز بها مطالب الأمة الحققة الشرعية

«لهذا يا جناب المعتمد نضم هذا الاحتجاج الثانى لاحتجاجنا الأول ونرجو إبلاغه لدولتكم الموقرة التي أخذت على عاتقها نصرة مبادئ العدالة والحرية، وتفضلوا بقبول احترامنا».

ووقع على هذا الاحتجاج السيدات والأنسات الآتية أسماؤهن^(٣):

حرم حسين رشدى باشا. حرم سعد زغلول باشا. هدى شعراوى حرم على شعراوى باشا. حرم محمود رياض باشا. حرم محمد سعيد باشا. حرم إسماعيل صدقى باشا. حرم عمر سلطان باشا. حرم عثمان عرقى باشا. حرم الدكتور محمد علوى باشا. حرم محمد شكرى باشا. حرم إسماعيل سرى باشا. حرم الدكتور حسن محرم بك. حرم الأستاذ محمد أمين يوسف. حرم محمد صدقى باشا. حرم محمود سرى بك. حرم أحمد راغب بدر بك. حرم أحمد عبد اللطيف بك. حرم محمد محرز باشا. حرم مصطفى بك عبد الخالق. حرم أحمد بك لطفى. حرم عثمان باشا مرتضى. الأنسة كريمة عثمان باشا مرتضى. حرم أحمد بك أبو اصبع. حرم حسن بك خيرى. حرم إسماعيل حسنين باشا. حرم محمد بك رأفت. حرم سعيد بك حلمى. حرم إبراهيم رأفت باشا. حرم محمود سامى باشا البارودى. حرم حنا بك مسيحة. الأنسة كريمة محمود سامى باشا البارودى. حرم طاهر بك اللوزى. حرم عبد الحليم بك العلايلى. حرم على بك سعد الدين. حرم الأستاذ عزيز مشرقى. الأنسة كريمة عبد الفتاح بك اللوزى. حرم الدكتور نجيب إسكندر. حرم الدكتور محمد العروسى. حرم الدكتور إبراهيم بك حسن. الأنسة كريمة صالح بك فريد. الأنسة كريمة محمد

(٣) بحسب البيان والترتيب الولدين في أصل وثيقة الاحتجاج.

بك منيب. حرم توفيق وصفي. الأنسة كريمة عبد المجيد بك رضوان. حرم أحمد بك حمدي. الأنسة كريمة مصطفى بك الباجوري. الأنسة كريمة أحمد بك ندا. حرم إسكندر بك مسيحة. حرم أحمد حجازي. حرم مجيب بك فتحى. حرم حافظ بك محمد. الأنسة كريمة الشيخ الأنصاري. حرم راتب باشا. حرم محمد بك يوسف. حرم حسين بك رياض. الأنسة جوليت صليب. الأنسة كريمة محمد بك أنور. حرم الدكتور محمد صدقي بك. حرم مصطفى بك توفيق. حرم توفيق بك صادق. حرم محمود بك الطوير. حرم إسماعيل بك سالم. حرم على بك مبارك. حرم حسين بك هلال. حرم محمد رؤوف باشا. حرم محمد شفيق رفعت بك. الأنسة كريمة أمين باشا الشمسي. مدام رفائيل بغدادى. حرم صالح بك نامق أبو إصبع. الأنسة كريمة شوقي باشا. حرم الأستاذ ويصا واصف. حرم أحمد بك شكري. الأنسة كريمة إسماعيل أباطة باشا. الأنسة كريمة محمود نصيف بك. حرم حسن باشا عاصم. حرم حسين راغب بك. حرم توفيق باشا. حرم الدكتور على بك إبراهيم. الأنسة كريمة محمود بك أباطة. الأنسة كريمة السيد أباطة باشا. حرم عبد الله بك أباطة. حرم أحمد عفيفى باشا. حرم الدكتور أحمد سعيد بك. حرم محمد بك حسن. حرم إبراهيم بك شريف. الأنسة ماري ميرهم. الأنسة كريمة عبد الله بك الطوير. حرم أمين بك فؤاد. حرم لبيب بك مسلم. حرم إسماعيل بك فاضل. حرم إبراهيم فاضل. الأنسة كريمة أحمد بك أبو إصبع. الأنسة كريمة محمد الشواربي باشا. حرم بهي الدين بركات. الأنسة كريمة إسماعيل رمزي بك. حرم على بك فؤاد. حرم شاکر بك حلمي. حرم داود راتب بك. حرم صالح بك جمالي أبو إصبع. حرم مختار بك الأرناؤوطي. حرم صليب بك منقريوس. حرم أحمد بك عباس يكن. حرم محمد بك برهان. حرم محمد بك أبو شادي. كريمة أمين باشا سيد أحمد. حرم فؤاد بك شرين. حرم ميخائيل لبيب. حرم قاسم أمين بك. حرم حسين محرم بك. حرم حسن بك بهادر. حرم رفيق بك فتحى.

قصيدة حافظ إبراهيم في مظاهرة السيدات

وقد حيا شاعر النيل حافظ إبراهيم مظاهرة السيدات بقصيدة رائعة، مجد فيها شعورهن وشجاعتهن، وحمل حملة لاذعة على مسلك الجنود الإنجليز حيالهن، قال:

خرج الغواني محتججن	ورحت أرقب جمعهنه
فإذا بهن تخذن من	سود الثياب وشعارهنه
فطلعن مثل كواكب	يسطعن في وسط الدجنة ^(٤)
وأخذن يجتزن الطريق	ودار «سعد» قصدهنه
يمشين في كنف الوقا	ر وقد أهن شعورهنه
وإذا بجيش مقبل	والخيل مطلقة الأعنه
وإذا الجنود سيوفها	قد صوبت لنحورهنه
وإذا المدافع والبنا	دق والصوارم والأسنه
والخيل والفرسان قد	ضربت نطاقاً حولهنه
والورد والريحان في	ذاك النهار سلاحيهنه
فتطاحن الجيشان سا	عات تشيب لها الأجنه
فتضعض النسوان والنس	وان ليس لهن منه ^(٥)
ثم انهزم من مشتات الش	مل نحو قصورهنه

* * *

فليهنأ الجيش الفخو	ر بنصره وبكسرهنه
فكأنما «الألمان» قد	لبسوا البراقع بينهنه

(٤) الدجنة: الظلام.

(٥) المنة: القرة.

واتوا (بهند نبرج) مخدقياً بمصر يقودهنه
فلذاك خافوا بأسهن وأشفقوا من كيدهنه!

امتداد الثورة إلى المدن والأقاليم

كانت القاهرة ولا تزال، في مختلف العهود، قلب مصر النابض، وعلمها الخفاق، ورأسها المفكر، فيها تنشأ الآراء والأفكار والخواطر، وعنها تصدر الحركات الفكرية والسياسية، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية.

وفيها بدأت الثورات والانقلابات، ثم سرت منها إلى مدن الوادى وقراه. هكذا كان ولم يزل شأن القاهرة، وتلك منزلتها السامية على مدى السنين. اعتبر ذلك فيما كان لثورات القاهرة على عهد الحملة الفرنسية من الأثر البعيد في مختلف النواحي، فقد امتد صداها واتسع مداها، وقلدتها الأقاليم في الثورة والانتفاض على الفرنسيين^(٦)، وكذلك كان شأنها في الثورة العرابية، وهذا أيضاً كان شأنها في ثورة سنة ١٩١٩، فقد بدأت في القاهرة، ثم امتدت إلى المدن والثغور، والقرى القريبة والبعيدة، وتشابهت مظاهرها في الريف والحضر، حتى كأن هناك تديراً سابقاً لقيام ثورة عامة في كل أرجاء البلاد، والواقع أن لا تدبير ولا اتفاق، بل هي القاهرة، عاصمة القطر السياسية والفكرية، تغذى البلاد بأفكارها وعواطفها، وتفيض عليها من أمانيتها وآمالها، وتشركها في أفراحها وأحزانها، فكان البلاد مرآة، تنعكس عليها صورة القاهرة، أو كأنها الأفق، يتردد فيه صدى نداء العاصمة.

لم تكد تبدأ المظاهرات والإضرابات في القاهرة، حتى انتقلت أخبارها بسرعة البرق إلى الأقاليم، فبعثت فيها روح الحماسة، وقلدتها في النضال والثورة، وفاقته في بعض المواطن في العنف والشدة، وساعد على انتشار روح

(٦) هو المارشال هنريج القائد الألماني الشهير في الحرب العالمية الأولى.

(٧) راجع كتابنا «تاريخ الحركة القومية» الجزء الأول ص ٣١٤ وما بعدها والجزء الثاني ص ٤٨ وما بعدها (طبعة سابقة).

الثورة في إرجاء البلاد انتقال كثير من طلبة القاهرة إلى بلادهم وقراهم بعد إضراب المدارس وإقفالها في العاصمة، فحملوا معهم إلى أهلهم ومواطنيهم أفكار الثورة ومبادئها وأساليبها، وكانت النفوس على استعداد كما أسلفنا لتلبية أى نداء للثورة.

قامت المظاهرات في الإسكندرية وطنطا ودمهور والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبنى سويف والمنيا والفيوم وأسيوط، وسائر العواصم والبنادر، بحيث لم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من شهر مارس حتى عمت الثورة معظم المديریات، وانتهى بعض هذه المظاهرات بسلام، وقوبل بعضها بضرب الرصاص فقتل وجرح كثيرون من المتظاهرين، وسنذكر في الفصل السادس تفاصيل الثورة في الأقاليم مكتفين الآن بالعموميات.

قطع السكك الحديدية

في ١٢ مارس وما بعده سرت في النفوس فكرة قطع المواصلات، فقطعت خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتلفون، وكان أول خط قطع بين طنطا وتلا، وامتد القطع إلى مختلف الخطوط، وانقطعت المواصلات بين القاهرة والأقاليم، وبين البلاد بعضها وبعض، وتعذر على الناس أن ينتقلوا من جهة إلى أخرى إلا بطريق السفن في النيل والترع، وصارت البلاد جميعها في حالة ثورة عامة، وفي ذلك يقول اللورد ملتر في تقريره إنه «في ١٦ مارس قطعت سكك الحديد والأسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى وقطعت المواصلات تمامًا بين القاهرة والوجه القبلى، ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة».

عمت الحركة أرجاء البلاد، دون أى تدبير أو تنظيم، ولم تكن ثمة دعوة إليها، أو هيئة أو لجنة أو جماعة توجهها وتصدر تعليماتها فيها أو تشرف عليها،

بل شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار، فكان ذلك من مظاهر جلالها وروعيتها، وظهر فيها فضل الشعب، ولو أن لجنة ألفت سرًا أو علنًا لتنظيم الثورة ووضع الخطط لها، لما دبرت ونفذت بهذا الاحكام، بل أغلب الظن أن تضرب في توجيهها ولا تصادف هذا الإجماع وذلك النجاح.

إنذار القائد العام

ولما وصلت العاصمة الأنباء الأولى عن قطع السكك الحديدية، أصدر القائد العام للقوات البريطانية في ١٣ مارس بلاغًا يتوعد فيه كل من يتلف أو يشرع في إتلاف خطوط المواصلات الحديدية أو البرقية أو التليفونية بالإعدام رميًا بالرصاص، قال:

«جناب القائد العالم للقوات في القطر المصري ينذر الجمهور أن كل من يتلف مواصلات سكك الحديد أو التلغراف أو التليفون أو يلحق أى عطل بها أو يعيث بها بأى وجه من الوجوه أو يحاول عمل أى شيء من هذه الأعمال يعرض نفسه للإعدام رميًا بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية».

وقد أرسل هذا البلاغ مطبوعًا بحروف كبيرة إلى المحافظين والمديرين لتعليقه في المدن والبنادر والقرى، ولكن الجمهور لم تؤثر فيه هذه التهديدات، بل لم يصله نبؤها غالبًا، لأن الذين كانوا يقومون بهذا التخريب لا يقرأون الصحف في الغالب، ولا يلقون بالهم إلى مثل هذا البلاغ، واستمرت حركة تخريب الخطوط الحديدية والمحطات.

واضطرب القطار الذى سافر من القاهرة يوم ١٥ مارس قاصدًا الوجه القبلى إلى الرجوع إلى العاصمة، بعد وصوله إلى محطة «الرقّة»، لقطع الخط في طريقه، وكسرت عرباته ونوافذه، ثم دمر كثير من المحطات الأخرى، فضلًا عن خلع القضبان في كثير من الأرجاء.

وأشارت السلطة العسكرية إلى تخريب المحطات والسكك الحديدية بقولها

في بلاغها المؤرخ ١٨ مارس: «ووقع مثل هذه الحوادث (حادثة طنطا التي سيرد الكلام عنها) في أجزاء أخرى من البلاد أفضت إلى نهب محطات السكك الحديدية والقطارات وأحرقها ونهب المخازن وتدمير كثير من ممتلكات الحكومة والأفراد، وتتخذ الاحتياطات العسكرية في جميع أنحاء البلاد لحماية المحطات والمواصلات».

وأصدرت من قبل بلاغاً - في ١٧ مارس - حملت فيه القرى نفقات إصلاح الخطوط التي تتلف بالقرب منها، والتعويضات عن إحراق المحطات الواقعة بجوارها، قالت: «إن القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التي يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع نفقات الترميمات وكذلك عن التعويضات في حال إحراق المحطات أو حدوث نهب أو سلب».

الإنذار بإحراق القرى

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات، أصدرت القيادة العامة في ٢٠ مارس الإنذار الآتي:

«كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية أو المهمات الحديدية يعاقب عليه بإحراق القرية التي هي أقرب من غيرها إلى مكان التدمير، وهو آخر إنذار».

واستدعى الجنرال بلفن Lient General Bulfin القائد العام بالنيابة بعض الأعيان والوزراء السابقين إلى مركز القيادة البريطانية بفندق سافواي بميدان سليمان باشا، وأبلغهم أنه لم يتخذ حتى ذلك اليوم إلا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات في البلاد، ثم قال ما تعريه:

«فإذا استمرت هذه الحوادث فسوف أراى مضطراً إلى اتخاذ تدابير فعالة قوية، وإنى أحذركم من حملى على انتهاج هذه الخطة التي تكون عاقبتها وبالا على البلاد، فإن قوامها تدمير العمارات وتخريب البيوت، فضلاً عن إحراق

القرى وأهراق الدماء البريئة، إلى غير ذلك مما يقتضيه الموقف. وقد استدعيتكم إلى هنا لأنذركم هذا الإنذار، واعلموا أنه آخر ما أوجهه من الإنذار. فاعملوا كل ما في وسعكم لتهدئة الأهالي ومنعهم من إحداث القلاقل، وإلا فإننى متفد خطقى».

وأخذت السلطة العسكرية من ناحيتها تقمع حركة قطع الخطوط الحديدية، فأمرت بتسيير كتائب طوافة من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع لتجوب البلاد التى يترامى إليها نأى وقوع هذه الحوادث فيها.

واستخدمت الطائرات الحربية فى بعض النواحي للسهر على حماية الخطوط وتشيت الجموع الذين كانوا يتلفون المحطات ويخربون الخطوط الحديدية، وحدث أن أطلقت النار على بعض الطائرات التى تقوم بأعمال الدورية، فأجابت هذه بقذف القنابل وإطلاق مدافع المترايوز، فأحدثت خسائر شديدة من القتل والجرحى.

منع الخروج ليلا

ولما لاحظت السلطة العسكرية أن إتلاف الخطوط الحديدية كان يقع ليلاً، منعت خروج الناس من منازلهم من الساعة التاسعة مساءً إلى الساعة الرابعة صباحاً، وأصدرت بذلك أمراً هذا نصه:

المادة الأولى: يجب على جميع سكان البنادر عدم مبارحة مساكنهم فيما بين الساعة ٩ أفرنجى مساءً والساعة ٤ صباحاً.

المادة الثانية: عمد ومشايخ البلاد والعزب والخفراء مسئولون شخصياً عن كل مخالفة للأوامر تحدث فى دائرة اختصاصهم، وعليهم أن يبلغوا عن الأشخاص الذين يقع منهم أى إضرار واعتداء.

المادة الثالثة: يمنع استخدام الخفراء للمحافظة على السكك الحديدية بعد

غروب الشمس وستقوم الجنود البريطانية بخفارة السكك الحديدية ليلاً.
المادة الرابعة؛ ممنوع انتقال سكان القرى من قرية إلى أخرى بين غروب
الشمس وشروقها.

الحملة لقمع الثورة

ووجهت الحملات والتجاريذ إلى المديرية لقمع الثورة، فسيرت القيادة
البريطانية فصائل متنقلة من الجند في الوجه البحري، وأنشأت خطوطاً منظمة
من الدوريات كانت تطوف بالبلاد من السكك الحديدية والطرق الزراعية،
وأنفذت البواخر النيلية إلى الوجه القبلي محملة بالمدافع والقوات والذخائر
لقمع الثورة في مديريات الوجه القبلي، وسيرت القطارات المسلحة في مختلف
الجهات علاوة على الفصائل المتنقلة وأنشأت أيضاً دوريات مائية على سفن
مسلحة في النيل والترع، وكانت هذه الدوريات والبواخر تستهدف أحياناً
لإطلاق النار عليها من الثوار، واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة
القطارات المسلحة، فكانت تحلق فوقها وترافقها في سيرها، وتطلق النار على
كل حشد من الناس تشبه في نيته.

الحالة بعد انقطاع المواصلات

وأخذ الناس بعد انقطاع المواصلات الحديدية يستخدمون السفن
الشراعية في النيل والترع للذهاب من بلد إلى آخر، وارتفعت أجورها ارتفاعاً
كبيراً، أما السيارات فقلما كانت تستعمل، لأن الطرق الزراعية أصابها التلف
أيضاً بسبب الحفر والخنادق التي حفرت فيها، وركب الناس الخيل والبغال
والحمير في المواصلات القريبة.

وأما في العاصمة، فقد استمر إضراب عمال الترام وتعطيل ما يسير منها،
واستمر إضراب سائقي سيارات الأجرة، وإضراب الحوذنة، وحملوا سائقي

عربات الأمنبيوس على الإضراب معهم ومن لم يسايرهم حلوا بفال عرباتهم لمنعها عن السير، فتعذرت المواصلات تعذرًا تامًا، ولم يعد بها سوى السيارات الخاصة، وهذه كانت قليلة العدد، لا يركبها إلا السراة والمترفون، وراجت في تلك الأيام عربات (الكارو) كما تقدمت الإشارة إليه (ص ٢٠٩) بحيث كان يركبها أهل الطبقات الممتازة، ويجدون في العثور على مكان بها مغنًا كبيرًا...، وما يروى في هذا الصدد أن مستشارى محكمة الجنايات بينى سوف غادروها بعد أن تعذر عقد الجلسات بها بسبب الثورة، وجاءوا إلى القاهرة في نحو العشرين من شهر مارس، وكان قدومهم في مركب شراعى بطريق النيل، ولم يجدوا عند وصولهم سوى عربات الكارو فركبوا واحدة منها، وذهبوا إلى بيوتهم فرحين!

وجاء العاصمة أيضًا في أواخر مارس مستشارو محكمة الجنايات بأسبوط، وكان قدومهم بالسيارة من أسبوط إلى بنى سوف، ومنها ركبوا النيل في مركب شراعى حتى بلغوا العاصمة.

إصلاح بعض الخطوط

بذلت الحكومة جهدًا كبيرًا في إعادة بعض ما أتلّف من الخطوط الحديدية تدريجيًا، فتمكنت يوم ١٩ مارس من إعادة المواصلات على خط كوبرى الليمون إلى المطرية فقط، ثم على خط حلوان، ووضعت في القطارات جنودًا مسلحة لحفارتها ذهابًا وإيابًا.

وأرسلت القطارات حاملة المهمات إلى خطوط الوجه البحرى، لإصلاح ما تلّف منها، وقامت البواخر النيلية إلى الوجه القبلى لإصلاح خطوطه الحديدية، وقمع الثورة.

وبدأت القطارات تسير في غير نظام يوم ١٩ مارس من القاهرة إلى

الاسكندرية، وبورسعيد فقط، حاملة بعض موظفى المصلحة وعماها، لإصلاح الخطوط.

وأذاعت السلطة العسكرية فى بلاغها الصادر يوم ٢٠ مارس ضمن الأنباء الهامة أن قطاراً قام من القاهرة فى الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ مارس، فوصل إلى بنها فى الساعة ١٠ مساءً، أى أنه قطع المسافة بين القاهرة وبنها فى نحو ست ساعات، وأبلغ أن الحالة هادئة على الخط، وأن هذا القطار عاد صباح ٢٠ مارس من بنها، فوصل إلى العاصمة الساعة ٤ والدقيقة ٢٠ بعد الظهر دون حادث، وفى بلاغ آخر أن قطار ركاب غادر القاهرة يوم ١٩ مارس فوصل إلى الاسكندرية فى الساعة التاسعة والرابع من صباح اليوم التالى، وأن القطارات تسير إلى بورسعيد «ولكن نقل الركاب محدود نظراً للمضمرورات العسكرية».

ووصف سائق قطار جاء من الإسكندرية إلى القاهرة يوم ٢٠ مارس حالة الخط بين العاصمتين فقال: إن الخط من الإسكندرية إلى طنطا لم يصب بسوء، وتسير فيه القطارات على مهل، ومن طنطا إلى بنها بقى خط واحد صالح لسير القطار، والخط الآخر معطل، وأن الخط من بنها إلى القاهرة متخرب تسير فيه القطارات بمنتهى التمهّل والحذر، وأن عمال السكة الحديدية منتشرون فى جميع المحطات لوصول أسلاك التلغرافات والتليفونات المقطوعة. وندرت القطارات السائرة بين العاصمة والاسكندرية رغم إصلاح الخط. وأخذت تسير نهاراً، وتكف عن السير ليلاً، أما مواصلات الوجه القبلى فظلت مقطوعة منذ ١٥ مارس.

ومنعت السلطة العسكرية السفر على الخطوط التى أعيدت، إلا بجواز منها، وألصقت على جدران محطة العاصمة يوم ٢٤ مارس إعلناً قالت فيه إنه مرخص بالسفر بالسكة الحديدية إلى الإسكندرية والإسماعيلية وبورسعيد والسويس فقط، وإن الترخيص يعطى (أولاً) للأوروبيين بشرط أن يكون معهم جوازات سفر مؤشر عليها بما يفيد الإذن لهم بالسفر إلى الخارج، (ثانياً)

وأن يكونوا فعلا من السكان المقيمين في أحد البلاد الأربعة المذكورة، أما المصريون فيرخص لهم بالسفر بشرط أن يكونوا من موظفي الحكومة ومعهم كتابات رسمية تميزهم السفر موقعا عليها من أحد رؤساء مصلحتهم الإنجليز (كذا)، وأن يثبتوا أن الغاية من سفرهم القيام بخدمة تخص السلطة العسكرية.

ومعنى هذا الإعلان منع السفر تقريبا، لأنه محصور في دائرة ضيقة جدا، ومقصود بالنسبة للمصريين على الموظفين بشروط شديدة.

وبدئ بتنفيذ هذا النظام من يوم ٢٦ مارس، وصدرت الأوامر فوق ما تقدم بمنع الدخول إلى المحطات، ثم أبيح الحصول على جوازات السفر للمصريين غير الموظفين، إذا كانوا من غير سكان العاصمة ويودون العودة إلى بلادهم، بشرط أن يحصل طالب السفر على شهادة من مأمور مركزه عن شخصيته وحالته، ولما كانت المواصلات مقطوعة ولا سبيل إلى الاتصال بأموري المراكز، فقد تعذر السفر على غير الموظفين، ومنع السفر بالسيارات من القاهرة أو من الإسكندرية إلا بجوازات سفر من السلطة العسكرية. أما البضائع فقد امتنع نقلها بداهة بطريق السكة الحديدية، وأعلنت المصلحة يوم ٢٤ مارس أنه بالنظر إلى الأحوال الحاضرة قد تعذر نقل البضائع المسلمة إلى المحطات، وطلبت من أصحابها استردادها من هذه المحطات، وعلى الخصوص من محطة القاهرة.

وصارت الخضرة والفاكهة تنقل إلى القاهرة على الحمير وعربات (الكارو) من البلاد القريبة، لغاية المرج وشبين القناطر، ثم من البلاد البعيدة، كبنها، وبركة السبع وطنطا.

وفي ٢٦ مارس أعلنت مصلحة السكة الحديدية أن عدد المحطات التي يرخص بالسفر إليها بجوازات سفر بلغ ١٢ محطة، هذا بيانها: الإسكندرية. بورسعيد. القنطرة. الإسماعيلية. السويس. بنها. الزقازيق.

المنصورة. المحلة الكبرى. كفر الزيات. طنطا. دمنهور.

على أن الحركة على هذه الخطوط كانت مضطربة، والسفر غير مأمون، لاحتمال حدوث قطوع جديدة فيها، وقد حدثت قطوع في بعضها بعد إصلاحها، وأحجم كثير من سائقي القطارات عن قيادتها خوفاً من المخاطر، فأصدرت المصلحة منشورا أنذرتهم فيه بضرورة تلبية أى طلب بالقيام للسفر، وباتخاذ الإجراءات اللازمة ضد كل من يرفض إطاعة الأوامر.

وأحجم الناس من تلقاء أنفسهم عن ركوب القطارات خوفاً من التعرض للأخطار، وزاد في أحجامهم مانشرته السلطة العسكرية في بلاغها المؤرخ ٥ أبريل الدال على خطورة الحالة، إذ قالت: «لكى لا يكون اعتقاد حسن، سابق لأوانه، فيما يتعلق بحالة السكك الحديدية التى يمكن إدراكها من الحقيقة الواقعة، وهى أن بعض القطارات تسير بنظام بين القاهرة والاسكندرية ومدن القنال، فى حين كادت المواصلات تتم إلى أسوان، يمكن القول أنه نظراً لتدمير المحطات وآلات الإشارات فى الوجهين البحرى والقبلى، لا بد أن يمضى وقت طويل قبل أن تقوم السكة الحديدية بنقل الركاب والبضائع كالعادة، ثم أن تدمير المصابيح التى لا يمكن سد ما ينقص منها فى هذه الأونة يجب أن ينقص احتمال العمل ليلاً، وفوق ذلك يجب أن يبقى إصلاح سكك حديد الدلتا الجنييفة وبعض خطوط فرعية معلومة إلى أن تتم تسوية الأحوال تماماً».

تعطيل المواصلات التلغرافية والتليفونية واضطراب البريد

ترتب على قطع كثير من الخطوط التلغرافية تعطيل المواصلات البرقية، فأذاعت مصلحة التلغرافات فى ١٦ مارس إعلاناً بأن جميع التلغرافات تقبل تحت مسئولية أصحابها لأنها عرضة للتأخير، وإعلاناً آخر بالجهات التى تقبل فيها التلغرافات، وانقطعت المواصلات التليفونية بين القاهرة والاسكندرية وغيرها من المدن، واستخدمت مصلحة التلغرافات الطائرات السريعة لنقل التلغرافات بدلاً من الأسلاك المعطلة.

وحددت في ٢٢ مارس عدد المكاتب التي أعيدت إليها المواصلات بطريق الأسلاك التلغرافية والتي تقبل فيها التلغرافات تحت مسئولية أصحابها، وعددها ثلاثة وعشرون مكتباً وهي: طنطا. شبرا النحلة. كفر الزيات. إيتاي البارود. محلة روح. المحلة الكبرى. سمند. الرجدية. تلا. البتانون. شين الكوم. شنوان. الحامولي. منوف. كمشوش. رملة الأنجب. سعادون. أشمون. دفرة. الكنيسة. الطيرية. كوم حمادة. واقد.

وفي ٢٧ مارس عينت مكاتب أخرى مما أصلحت خطوط التلغراف إليها، وهي: الاسكندرية. دسوق. العامرية. بهيج. أدفينا. القباري. مرسى مطروح. السلوم. دمنهور. الرمل وفروعها. بنها. ميت بره. القرين. دنشال. سحالي. أبو حمص. معمل الزجاج. عزبة خورشيد. كفر الدوار. أبو الأخضر. أبو صوير. أبو حماد. الاسماعيلية. التل الكبير. القصاصين. المحسمة. نفيسة. القنطرة. فايد. السويس. حوض السويس. أبيار. برما. قرنشو. بسيون. القضاة. صا الحجر. المنصورة. دكرنس. ميت عباس. الراهبين. طلخا. مكاتب الدلتا المتصلة بخط كفر الزيات. الطور. أبو زليمة. جمسة. سفاجه. الفردقة. قويسنا. التوفيقية. الزقازيق. الزنكلون. شبلنجة. جبارس. صفط الملوك.

البريد

واضطرب البريد بسبب قطع المواصلات الحديدية. وتكدست الرسائل في مكاتب البريد، وحال انقطاع المواصلات دون نقلها في القطارات. واتفقت مصلحة البريد مع السلطة العسكرية على نقل الرسائل بالطائرات بين القاهرة والإسكندرية، وبعض المدن الأخرى، وجعل مركز هذه الطائرات في مصر الجديدة، وحددت مواعيد لقيامها، وقدم البريد الرسمي على ما سواه، بحيث لا يقبل بريد الأفراد إلا إذا كان في محمول الطائرة محل له بعد بريد الحكومة.

وأعلنت المصلحة يوم ١٦ مارس إيقاف قبول الخطابات المؤمن عليها والطرود والصرر، وصار البريد ينقل إلى الوجه القبلى ومنه، على البواخر النيلية، فيتأخر كثيراً عن مواعده، فقد وزعت المصلحة يوم ٢٠ مارس أول بريد جاء على إحدى بواخر الحكومة من يوم انقطاع المواصلات، ثم استخدمت الطائرات في نقل بريد الوجه القبلى.

ونقل البريد من الفيوم إلى القاهرة على ظهور الإبل.

وقف سريان الإجراءات القانونية

ولما صارت البلاد في حالة ثورة حقيقية، وانقطعت المواصلات سواء في العاصمة أو بينها وبين الأقاليم، وبين البلاد ذاتها، أصدرت السلطة العسكرية قراراً نشر يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بعدم سريان المواعيد القانونية المبينة في قانون المرافعات، جاء في ديباجته ما يأتى: «حيث أنه نظراً لحالة الاضطراب في البلاد وما نشأ عنها من تعطيل المواصلات قد قامت العوائق في سبيل كثيرين من المتعاقدين والمخضوم فلم يتسن لهم أن يقوموا في المواعيد المعينة بالإجراءات اللازمة لحفظ حقوقهم، وحيث أنه لذلك يتعين إيجاد حل من شأنه أن يمنع على قدر الإمكان كل شك يمكن أن يحوم حول ماهية هذه العوائق ومفعولها، وكل ضرر يترتب عليها، فلهذه الأسباب، أنا أدمند هنرى هينمن اللبى بما هو معطى له من السلطة بصفى الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك في مصر، أمر بما هو آت»، وبلى ذلك القرارات، وهى:

أولاً: يوقف سريان جميع المواعيد المحددة لسقوط الحق بمضى المدة أو لبطلان المرافعة أو لأى إجراءات قضائية أو غير قضائية يترتب على عدم استيفائها سقوطه حق من الحقوق وذلك ابتداء من ١٢ مارس سنة ١٩١٩ إلى الأجل أو الآجال التى يعينها وزير الحقانية بمقتضى قرار وزارى.

ثانياً: لوزير الحقانية أن يحدد بمقتضى قرار وزارى مدة الإيقاف المذكورة

بحسب الأقاليم أو المحاكم التي يسرى عليها قراره وله أن يؤجل المواعيد التي حددها وأن يتخذ أى إجراءات أخرى يراها ضرورية لتنفيذ هذا المنشور.

ثالثاً: كل الأحكام القضائية التي صدرت أثناء مدة الإيقاف المذكور ضد أى شخص لم يمكنه الحضور أمام المحكمة أو تقديم دفاعه يجوز الطعن فيها على وجه الاستثناء بطريق المعارضة ويشترط في ذلك:

أولاً: أن تكون الأحكام المطعون فيها غير قابلة للطعن بالطرق العادية.
ثانياً: أن يثبت الطاعن للمحكمة أنه لم يتمكن من الحضور أو تقديم دفاعه نسبة لظروف الاضطراب الحالى.

وثالثاً: أن ترفع هذه المعارضة في ظرف ١٥ يوماً من انقضاء الزمن المحدد للإيقاف أو من تاريخ نشر هذا المنشور أو من آخر هذين التاريخين.
وأذاعت وزارة الحقانية في ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ القواعد الآتية الخاصة بالحقوق والمواعيد:

١ - عرائض الدعاوى المدنية الكلية والاستئنافية المحصل عليها ربع الرسم النسبى أو أمانات، المعلنة في شهر أبريل سنة ١٩١٩، ولم يتيسر قيدها في الجدول بسبب الأحوال الماضية المعروفة (كذا) لأصحابها الحق في طلب تجديد إعلانها على أيدي المحضرين بلا رسم اكتفاءً بالرسم المستحق على الإعلان سواء كان نسبياً أو مقررًا طبقاً للمنشور الصادر في يونيو سنة ١٩١٨.

٢ - عرائض الاستئناف التي تعذر تقديمها إلى المحاكم في خلال شهر أبريل سنة ١٩١٩ بسبب الأحوال الماضية المعروفة، ومضى الميعاد العادى للاستئناف فيها تقبل للإعلان، وتفيد بعد تحصيل ربع الرسم المستحق عليها وكذلك الحال بالنسبة إلى المعارضات.

٣ - الشهادات التي تطلب من قلم الكتاب عن قيد استئناف كانت جلساتها في شهر أبريل سنة ١٩١٩ ولم تفيد في الجدول تعطى لطالبيها.

وفي ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ أذاعت الوزارة قراراً بانتهاء مدة الإيقاف المنوّه عنها في بلاغ الجنرال اللنبي في أول يونيه، وذلك بالنسبة لمحاكم الوجه البحرى الأهلية والشرعية مع استثناء بعض المحاكم الجزئية التى رأت امتداد الإيقاف فيها (بسبب تأثرها من حوادث الثورة) وهى: محاكم قليوب. شمين القناطر. العياط. الصف. كوم حمادة. أشمون. قويسنا. ههيا. بلبيس. بورسعيد. السويس.

وفي ٢١ يونيه أصدرت قراراً آخر بانتهاء مدة الإيقاف في أول يوليه بالنسبة لمحاكم الوجه القبلى الأهلية والشرعية والمحاكم التى استثنيت في القرار السابق، والمحاكم المختلطة عامة.

عود إلى الثورة في القاهرة

قلنا إن الثورة امتدت من القاهرة إلى الأقاليم، ومن الحق أن نقول أيضاً أن امتدادها هذا كان له صدى في القاهرة نفسها، فإن أنباءها لم تكد تصل إليها حتى ضاعفت من روح الحماسة والتضحية في نفوس أهلها، فأتسع مداها وقويت شوكتها، وتعددت مظاهرها، وهكذا تنافس الريف والحضر في رفع لواء الثورة والجهاد، وقد اقترن استمرار الثورة في القاهرة بإمعان السلطة العسكرية البريطانية في العنف والتنكيل.

دور الأزهر في الثورة

وهنا يجب التنويه بالدور الذى قام به الأزهر في الثورة، فقد كان الأزهريون في مقدمة صفوف المتظاهرين، ومن أكثر الطلبة جرأة وحماسة وتضحية، ومن أشد العاملين على بث روح الثورة والإضراب في طبقات الشعب، وكثيراً ما كانت المظاهرات تبدأ من الأزهر، هذا إلى أن الاجتماعات العامة كانت تعقد فيه غالباً، فكان يوج كل مساء بالآلوف المؤلفة لسماع

الخطب النارية والقصائد الحماسية تلقى فيه ضد الاحتلال والحماية، فكان يتعاقب على المنبر الأزهريون وطلبة المدارس، وبعض العلماء والقسس والمحامين والصحفيين والعمال وغيرهم من مختلف الطبقات، والجموع تؤمه وقت إلقاء الخطب، فيضيق بهم فناء المسجد على سعته، وفيه كانت تدبر المظاهرات وترسم الخطط.

كان دور الأزهر في ثورة سنة ١٩١٩ شبيهاً بالدور الذي قام به في أول ثورة شبت في عهد الحملة الفرنسية (أكتوبر سنة ١٧٩٨)، إذ كان معقل هذه الثورة، فقد ذكر نابليون في تقريره إلى حكومة الديركتوار أن «لجنة الثورة» كانت تتعقد بالأزهر^(٨)، ولعلك تذكر في حديثنا عن هذه الثورة^(٩) قولنا: إن الأزهر كان مركز الثورة في أواخر القرن الثامن عشر، وقد شغل هذا المركز بعد أكثر من مائة عام، فإن الأزهر خلال سنة ١٩١٩ كان في فترة من الزمن المعسكر العام للثورة القومية التي قامت في مصر عقب انتهاء الحرب العالمية، والتاريخ يعيد نفسه^(١٠).

وإذ رأت السلطة العسكرية أن الأزهر أصبح معقلاً للثورة، فقد أرصدت الدوريات الإنجليزية أمام أبوابه، لكي تمنع خروج المظاهرات من داخله، فرابطت أمامها مدججة بال سلاح والمدافع الرشاشة (المترايوزات)، ولكن هذه الوسائل لم ترهب الطلبة، بل كانوا يقتحمون جماعات الجند، أو يتخطونهم ويؤلفون مظاهراتهم غير بعيد عن أبواب الأزهر، وقد حدث أن هجم أحد الطلبة على أحد المدافع الرشاشة واختطفه من أيدي الجند وسار به نحو زملائه عند أبواب المسجد، فألهب الحماسة في نفوسهم، ولكن الجند أدركوه وأستردوه منه، وقتلوه رمياً بالرصاص، فكان هذا العمل في ذاته جرأة منقطعة النظير.

(٨) (٩) تاريخ الحركة القومية الجزء الأول ص ٢٧٤ وما بعدها، طبعة سنة ١٩٢٩.

(١٠) ص ٢٨٥ من المرجع السابق، ولكن التاريخ مع الأسف لم يعيد نفسه في الأزهر بعد سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠، فإن الحركات السياسية التي ظهرت فيه عقب ذلك وبخاصة في سنوات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٨ و ١٩٣١ و ١٩٣٨ وما بعدها، لم يصدر معظمها عن أهداف قومية عليا، بل من أغراض حزبية أو شخصية.

وحاولت السلطة العسكرية أيضًا منع اجتماع الجماهير في الأزهر، فضاعفت دوريات الجند أمام أبوابه، وفي مسالك الطرق المؤدية إليه، يسدونها في وجه قاصديه، ولكن الجماهير كانت تفسد خططهم، واتخذ الناس مسالك أخرى يجهلها الجنود، منها مخارم بشارع الشنواني لا يعرفها سوى الأزهريين، ومنها سطوح المنازل المجاورة، ينتقلون عليها من سطح إلى سطح، وهدموا جدارًا بأحد المنازل المجاورة له لكي يصل الناس منه إلى المسجد، وكان يتعذر على السيارات المقلّة للجنود أن تتوغل في كثير من المسالك المؤدية إليه، لضيقها والتوائها.

خطباء الثورة

كان الأزهر كما أسلفنا محفلًا عامًا للخطابة، وهو المكان الفسيح الذي لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه، ويرجع ذلك إلى مكانته ومنزلته الدينية، فكان لذلك ميدانًا تبارى فيه الخطباء من كل الطبقات، وقد ظهرت فيه شخصيات برزت بمواهبها الخطابية، وكان بعضهم يسترعى الأسماع حقًا بخطبه الحماسية، ومن الصعب أن نحصر هؤلاء الخطباء جميعًا ولكن من الممكن أن نذكر بعضهم، فمنهم الشيخ مصطفى القاياتي، الشيخ علي سرور الزنكلوني، الشيخ محمود أبو العيون، الشيخ عبده ربه مفتاح، الشيخ محمد عبد اللطيف دراز، الشيخ عبد الباقي سرور، وكلهم من علماء الأزهر، ثم القمص مرقس سرجيوس، القمص بولس غبريال، محمد أبوشادي بك، الأستاذ محمد كامل حسين، الأستاذ محمد لطفى المسلمي، الأستاذ يوسف الجندى، الأستاذ إبراهيم عبد الهادى، الأستاذ حسن يس، محمد أفندى يوسف، محمود أفندى عبد السلام المدرس، الأستاذ محمد شكرى، الأستاذ محمد عبد المجيد بدر، الأستاذ محمد أمين صدقى، الدكتور زكى مبارك، الدكتور محبوب ثابت، الخ.

منتديات الثورة

عرفت في هذا العهد أماكن كان يجتمع فيها دعاة الثورة والمتحدثون عن شؤونها أو شؤون البلاد عامة، وكانت الأفكار تصدر عنها، والمسائل العامة تدرس فيها، وفيها تتخذ القرارات، أو ترسم الأهداف التي يرى توجيه الحركة فيها.

وليس من السهل حصر هذه الأماكن، وبخاصة الأماكن السرية، ولكن يمكن أن نذكر في طليعتها: الأزهر. بيت الأمة. محل جروبي القديم بشارع المناخ (الملكة فريدة - الآن عبد الخالق ثروت). محل صولت بشارع فؤاد. قهوة ريش بشارع سليمان باشا. بار اللواء. قهوة الجندي وقهوة السلام بميدان الأوبرا. دار عبد الرحمن فهمي بك بقصر العيني. دار أمين بك الرافعي بالحلمية الجديدة. دار الشيخ مصطفى القاياتي بالسكرية. دار محمود سليمان باشا بشارع الفلكي. دار إبراهيم باشا سعيد خلف بيت الأمة.. إلخ.

مظاهرة ١٧ مارس الكبرى

كانت هذه المظاهرة من أكبر مظاهرات الثورة، وقد نظمت تنظيمًا محكمًا، واحتاط لها منظموها، وأبلغوا الحكمدارية أمرها من قبل، فرأت السلطة العسكرية أن لا تتعرض لها حقنًا للدماء. وتولى رسل بك (باشا) حكمدار العاصمة بنفسه حفظ النظام في هذا اليوم المشهود، وركب سيارة في مقدمة المظاهرة حتى لا يصطدم بها الجنود البريطانيون. وبدأت سيرها من جهة الأزهر، وكانت مؤلفة من مواكب متلاحقة تحمل أعلامها وشارات طوائفها، وانتظم فيها الألوف من طبقات الأمة كافة فسار فيها العلماء والمعلمون والمحامون والتجار وأرباب الأعمال وطلبة الأزهر. وطلبة المدارس جميعها، وطوائف الصناع، وبالجملية مثلت فيها طبقات الأمة المقيمة في القاهرة، فكانت

مظاهرة هائلة، وسارت في أكمل نظام تهتف بالحرية والاستقلال.

سارت جموع المتظاهرين من الأزهر، فالتبليطة فالغورية، إلى قصبة رضوان، فالعلمية الجديدة، فميدان عابدين، فميدان الأزهار، فشارع البستان، فقصر الدوبارة، فالقصر العالي، ثم عادت إلى شارع سليمان باشا، فشارع مظلوم، فشارع الساحة، فشارع المدابغ (شريف باشا) فميدان الأوبرا، فشارع كامل (إبراهيم باشا) فشارع عباس (نهضة مصر) حيث انتهت هناك برجاء من الحكماء بعد أن استمر سيرها ثمانى ساعات كاملة، وكان اجتيازها كل شارع يستغرق أكثر من ساعة، وقد أعجب كل من شهدوا هذه المظاهرة بقدرة المصريين على التنظيم والمحافظة على النظام، فإن مثل هذه المظاهرة التي كانت تضم نحو خمسين ألفاً من المتظاهرين لو حدثت في أعظم الحواضر الغربية لكان من المحتمل أن يحدث فيها انتفاض أو اضطراب أو هرج ومرج، أو اعتداء من المتظاهرين، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. واستمرت المحال التجارية مفتوحة في الشوارع التي اجتازتها المظاهرة، ولم يحدث أى اعتداء عليها، من أى نوع كان، واشتملت جميع المتظاهرين روح واحدة، وهى الهتاف بحياة مصر وحريتها واستقلالها.

غير أنه حدث في خلال سير المظاهرة أن أطلقت النار على المتظاهرين من نوافذ بعض البيوت، من مصدر غير معروف، قيل إنه بعض الجنود البريطانيين، وقيل بعض الأرمن، ولم تعرف الحقيقة تماماً، وقد أصيب بعض المتظاهرين، وسقط بعضهم قتلى، ومع ذلك لم يضطرب حبل النظام، وإن كان قد حدث رد فعل لهذا الاعتداء، وهجم بعض المتظاهرين على بعض المتاجر الأجنبية فحطموها، ولكن هذه الحركة لم تستفحل، وأوقفت لفورها بفضل حكمة منظمى المظاهرة، واستمرت المظاهرة في سيرها حتى نهايتها، وأبلغ منظمو المظاهرة احتجاجاتهم إلى معتمدى الدول الأجنبية.

وقد أشارت السلطة العسكرية إلى هذه المظاهرة في بلاغها المؤرخ ١٨ مارس، ونوهت بما اشتملت عليه من النظام، وأثنت على منظميها، وعلى ولاية

الأمر، قالت: «وفي ١٧ الجاري حدثت مظاهرة منظمة في القاهرة بإذن من السلطة العسكرية، فصار موكب مؤلف من بضعة آلاف من الناس في شوارع المدينة ولم يقع حادث سيء بفضل الاحتياطات التي اتخذها كل من ولاية الأمور ومنظمي المظاهرة»

ويبدو أن مآرته السلطة العسكرية من ضخامة المظاهرة قد جعلها تعود إلى منع المظاهرات، فأعلنت عن ذلك في بلاغها الصادر بتاريخ ١٨ مارس، إذ جاء فيه: «وعقد القائد العام النية على إعادة النظام وعلى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لوضع حد للأحوال الحاضرة، واتباعاً لهذه الخطة أصدر أوامر مشددة بأنه لا يسمح في إبان القلق الحالي باجتماعات عمومية أو مظاهرات أو مواكب».

وحذر البلاغ الناس من الاشتراك في المظاهرات أو مجرد مشاهدتها بقوله: «فللقائد العام والحالة هذه الثقة بأن جميع الذين يطيعون القانون يساعدونه في إعادة النظام بتنحيهم عن الاشتراك في المظاهرات العامة أو مشاهدتها». وتنفيذاً لتعليمات القائد العام نصبت المدافع السريعة الطلقات ابتداءً من يوم الثلاثاء في الميادين الكبرى، كميدان الأوبرا، وميدان باب الحديد، والعتبة الخضراء، وميدان الأزهار، ومواقع أخرى، ورابط بجانبها الجنود والفرسان المسلحون بالبنادق.

المظاهرات في الأيام التالية

لم يؤثر هذا البلاغ في الجماهير، واستمرت المظاهرات في الأيام التالية، وظلت قطارات الترام معطلة، عدا خطأ واحداً، وهو الموصل بين شبرا والعتبة الخضراء بحراسة الجنود البريطانيين، وتعددت المظاهرات في كل ناحية دون انقطاع، رغم أن السلطة العسكرية أعدت العدة لمنعها، وكان الإنجليز يتصدون لها لتفريقها، ويطلقون الرصاص على المتظاهرين من البنادق

والمدافع الرشاشة (المترايوزات)، وبخاصة في شوارع قصر العيني وبولاق، ورابطت شرائع منهم في الأحياء الوطنية، وبخاصة في مداخل الأزهر والشوارع المؤدية إليه لمنع التجمهر والمظاهرات.

وكانت مظاهرة بولاق على الأخص ميداناً لحوادث دموية مروعة، فقد اجتمع عمال العنابر وجمهور من الصناع وبعض الشبان في شارع بولاق يوم ١٨ مارس، وساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين به، فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلا، وأطلقت عليهم النار، فسقط منهم كثير من القتلى والجرحى، وقد عرفنا من أسماء القتلى اسم كل من: محمد الكردى. سيدة حسن من المناصرة بحى عابدين. محمد عبدالمجيد. عبد الحليم سعد محمد. أبو سريع درويش. على فرحات. محمد السيد غريب. محمود السجيني، وهؤلاء من بولاق. محمد منصور.

مظاهرة أخرى للسيدات (٢٠ مارس)

وعقد السيدات عزمهن على إقامة مظاهرة أخرى، فاجتمعن يوم الخميس ٢٠ مارس صباحاً بالحديقة القريبة من النيل بجاردن سيقى، ومن هناك سرن ماشيات، وفي مقدمتهن ستة أعلام، كتب على أحدها باللغة العربية «إننا نحتج على سفك دماء الأبرياء العزل من السلاح»، وكتب على الثانى «نحتج على قتل الأبرياء»، وعلى الثالث «نطلب الاستقلال التام»، وعلى الأعلام الثلاثة الأخرى هذه العبارات مترجمة إلى الفرنسية، وسارت المتظاهرات وخلفهن مركباتهن حتى وصلن إلى شارع قصر العيني، فناظر الجيش بالإنشاء حتى وصلن إلى شارع سعد زغلول، ووقفن أمام «بيت الأمة» هاتفات، ثم أقبلت قوة كبيرة من البوليس ومن الجنود الانجليز في سيارات مسلحة، فضربوا نطاقاً حولهن، وظل الحصار نحو ساعتين، وهن واقفات في الشمس، من منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر،

وأرسلن باحتجاجاتهن إلى سفارات الدول، وجاء القنصل الأمريكى بنفسه، وشاهد هذا الحصار، فذهب إلى فندق سافواى حيث القيادة البريطانية، واحتج على هذه الفظاعة، فصدر الأمر على عجل يرفع الحصار، وتمكن السيدات من الخروج من النطاق المضروب حولهن، فركبن السيارات والعربات التى كانت تنتظرهن، وانصرفن إلى بيوتهن.

الشرطة الوطنية

ألف المتظاهرون فى أيام الثورة جماعة منهم يتولون حفظ النظام فى أثناء سير المظاهرات وفى الاجتماعات التى كانت تعقد لسماع الخطب أو لتنظيم المظاهرات، سميت «الشرطة الوطنية»، جعل لأفرادها شارات خاصة تميزهم عن سواهم، وهى شريط من القماش الأحمر يحيط بالذراع الأيسر، وقد كتب عليه بالقماش الأبيض (بوليس وطنى)، وكانوا يحملون العصى ليقصوا عن المتظاهرين من يندس فيهم من الغوغاء، ومنهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يظلم من المتظاهرين، وكان الناس يخرجون إليهم بالماء لسقيهم، وبعضهم يسقيهم الماء المحلى بالسكر، وكان الجمهور يستجيب لنداء الشرطة الوطنية، ويعمل بإرشاداتهم عن طواعية واختيار، فكان لهذه الجماعة فضل كبير فى تنظيم المظاهرات والبعد بها عن الاعتداء على الممتلكات والأنفس، وقد أسندت رئاستها إلى الشيخ مصطفى القاياتى، وكان يصدر تعليماته إلى أفرادها من منزله بالسكينة.

وبالرغم من أن هذه الجماعة قد أفادت فى حفظ النظام ومنع اندساس الغوغاء فى المظاهرات فإن السلطة العسكرية أصدرت أمراً فى ١٨ أبريل سنة ١٩١٩ بمنعها، وتوعدت من ينتمى إليها بالاعتقال والمحاكمة، قالت:

«يأمر القائد العام فى القطر المصرى بما له من السلطة الممنوحة لتطبيق الأحكام العرفية بما يأتى: «اتصل بعلم ولاية الأمور أنه أنشئت جمعية البوليس

الوطني، غرضها الظاهر صون القانون، وحفظ النظام، وقد وزعت هذه الجمعية على أعضائها شارة يلبسونها، ونظمتهم على هيئة قوة بوليس، وإذا كان من واجب كل وطني معاونة البوليس، في تأييد النظام، فإن جمعية كالجمعية التي تقدم ذكرها لا يمكن أن يسمح بها، فتأليف هذه الفرقة وما يماثلها من الفرق محظور، وكل من يعثر عليه مرتدياً شارة هذه الفرقة أو سواها من الفرق التي تماثلها بعد الساعة السادسة من صباح غد (١٨ أبريل) يقبض عليه ويحاكم بمقتضى الأحكام العرفية»

اعتداء الجنود البريطانيين على المجتمعين في القهاوى

لم يقتصر اعتداء الجنود البريطانيين على المتظاهرين، بل أخذوا يعتدون على القهاوى التي يديرها مصريون أو يجلس فيها المصريون عادة، كقهوة الجندى، وقهوة السلام بميدان الأوبرا، وقهوة الشيشة، ومحل جروبي القديم. وفي ٣١ مارس أحاط الجنود البريطانيون ومعهم مفتشون من الإنجليز بجميع القهاوى والمحال العمومية في وقت واحد، وأجروا تفتيش جميع المصريين الجالسين بها بحجة ضبط المنشورات الثورية التي يحملونها، وكرروا هذا الهجوم والتفتيش غير مرة.

منع حمل الأسلحة إلا بتصريح من السلطة العسكرية

كان السلاح ممنوعاً حمله إلا بتصريح من وزارة الداخلية، طبقاً للوائح المتبعة، ولكن السلطة العسكرية أصدرت بلاغاً، يوم ٣٠ مارس أعلنت فيه أن حمل الرعايا المصريين للأسلحة النارية أو لأى نوع من الأسلحة داخل حدود محافظة القاهرة يعد مخالفاً للأحكام العرفية مالم يكن حاملها حاصلاً على رخصة من السلطة العسكرية، وأنذرت من يخالف هذا الأمر بالسجن لمدة أقصاها سنة أو بغرامة أقصاها ٢٠٠ جنيه أو بالعقوبتين معاً.

جنازات الشهداء

ظهرت روح الثورة في تقدير الأمة لضحايا المظاهرات، ممن قتلوا بنيران البنادق أو المدافع الرشاشة، فكان الشعب يجد فيهم التضحية والبطولة، وقد تجلت هذه الروح في جنازات أولئك الشهداء، فكان الشعب يشترك في مواكبها ويشيع الشهداء إلى مقرهم الأخير، وكانت هذه الجنازات تنتظم صفوف الشعب من جميع الطبقات، وتضم الألوف المؤلفة من المشيعين، وكانت من أعظم المواكب التي شهدتها مصر روعةً وجلالاً. ويخيل لمن شاهد هذه الجنازات ورأى ضخامتها أن الأمة بأكملها كانت تخرج لتوديع شهدائها، وكان بعض الجنازات يضم عدة شهداء يشيعون معاً، وعلى كل نعش اسم صاحبه الشهيد يحف به العلم المصري، وكانت أولى هذه الجنازات جنازة الشاب مصطفى ماهر أمين التي تقدم الكلام عنها ص ١٩٩.

وفي يوم ٩ أبريل احتفل بتشيع جنازة أربعة شهداء قتلوا في مظاهرة يوم ٨ منه التي سيرد الكلام عنها. وذلك في موكب مهيب لا يدرك الطرف آخره، وقد سار المشيعون في نظام وصمت وسكون، يعرّوه حزن عميق. وكان يتخلل هذا الصمت بين حين وآخر نداء واحد يعبر عن شعور المشيعين «لتحي ضحايا الحرية».

وفي ١١ أبريل شيعت جنازة أربعة عشر قتيلاً من الشهداء الذين قتلوا في المظاهرات، فكان موكب الجنازة رهيباً يبعث الأسى والحزن في النفوس، بدأ سيره من مستشفى قصر العيني حيث نقلت نعوش الشهداء بعضها تلو بعض، وقد عرفنا من أسمائهم: السيدة شفيقة محمد من سكان قسم الخليفة^(١١). أحمد

(١١) في دفتر وفيات قسم الخليفة قيدت وفاة السيدة شفيقة محمد يوم ١٠ أبريل وسبب الوفاة جروح رصاصية اخترقت الصدر والبطن، وحمل سكتها الحرة القدية بالخليفة بمنزل عشارى =

مصطفى شكرى. محمود أحمد من حى الحنفى. أحمد كيلانى من هندسة السكة الحديد. أحمد السرسى من الخرنفش. زكى محمد من حى أبو العلا. محمد على عامر من الخليفة. محمد بدر من السيدة زينب. حسين محمود الحمامى من باب الشعرية. أحمد فهمى من المغربلين. موسى أمين. ليتو سرور.

ومشى فى الجنازة عشرات الألوف من طبقات الشعب وشيعوا الشهداء إلى مشواهم الأخير.

وفى ١٢ أبريل احتفل بتشيع جنازة أربعة قتلى آخرين من شهداء المظاهرات فى مشهد جليل اشترك فيه المشيعون من الرجال والسيدات. وقد تجددت جنازات الشهداء فى نوفمبر سنة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه.



= سياحة إبراهيم غباشى». وجاء عنها فى منشور من المنشورات الوردية بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ تحت عنوان: (شقيقه أولى ضحايا السيدات المصريات) ما يأتى: «انحلت الموصه عن قتل أول شهيد مصرى فى حرب الحرية، عن أولى ضحايا سيداتنا، عن موب شقيقه»، وختم المنشور بقوله، «إن أباه قد أودعها عواطف الشعب المصرى الكريم وتعزى عن وحيدته بحربه بلادة، فهكذا الرجولة وهكدا لإحلاص للوطن، ففى نمة الإنسانية، شقيقه. ومسى كافل. وجان دارك».

الفصل السادس

الثورة في الأقاليم

بيننا بالفصل السابق (ص ٢١٥) كيف امتدت الثورة إلى الأقاليم،
والآن نذكر في شيء من التفصيل ما وسعنا تدوينه من وقائع الثورة في كل
منها.

في الإسكندرية

لما وصلت أنباء مظاهرات القاهرة إلى الإسكندرية، اتفق طلبة المدارس
والمعاهد الدينية فيها على الإضراب، ونفذوا عزمهم يوم الأربعاء ١٢ مارس،
فأضربوا في هذا اليوم وألفوا موكباً بدأ يتحرك من ميدان مسجد أبي العباس
المرسى، الذى اتخذته الجمهور في الإسكندرية قاعدة للمظاهرات، وساروا
هاتفين للحركة والاستقلال، ميممين شطر دار المحافظة القديمة بشارع رأس
التين، وفيها هم سائرون أدركهم الأمير الـى جارفزبك حاكم دار الإسكندرية،
يصعبه المستر انجرام مأمور الضبط، فأمر مأمور قسم الجمارك بتفريق
المظاهرة تنفيذاً للأمر العسكرى الصادر بمنع الاجتماعات والمظاهرات، ولكن
المتظاهرين لم يتفرقوا، وساروا متجهين إلى ميدان محمد على، وهناك صدتهم
عن المسيرة قوة من بلوك الخفر مشاة وركبانا، فوقفوا عن السير، وانتهت
المظاهرة بسلام، وأغلق بعض أصحاب المحال العمومية محالهم حين علموا بهذه
المظاهرة، ولكن المتظاهرين لم يقع منهم أى اعتداء على أحد، ونزلت قبل
الظهر قوة بريطانية للمحافظة على النظام وللمساعدة البوليس المصرى على
تفريق الجموع، وقبض على ٥٠ شخصاً من المتظاهرين حجزوا في أقسام
المدينة.

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ١٤ مارس، ثم يومى السبت والأحد. وكانت مظاهرة يوم الأحد تنتظم الجموع الزاخرة من طلبة المدارس والمعاهد الدينية والتجار والصناع وعمال السكة الحديدية والفنارات والأحواض وورش الحكومة وغيرهم، وطافت المظاهرة فى أهم شوارع المدينة وانتهت بسلام.

ثم تغيرت الحال بعد ذلك، فلم يأت يوم الاثنين ١٧ مارس حتى كانت القوات الإنجليزية المسلحة منتشرة فى بعض الشوارع، وعلى مداخل الطرق والحارات فى الأحياء الوطنية، وكان الظن أن هذه القوات لا تتعرض للمتظاهرين ما داموا فى حدود النظام والقانون، ولكن حدث ما لم يكن أحد يتوقعه، فقد تألفت فى هذا اليوم مظاهرة كبيرة من طلبة المدارس الثانوية، ومدرسة محمد على الصناعية والمعاهد الدينية والعمال، وبدأت من ميدان أبى العباس، وساروا إلى الأنفوشى، ولكن الجنود البريطانية ضربت نطاقاً حولهم ومنعتهم من السير، فلم يمتنعوا، وأطلق الجند عليهم النار، فسقط منهم ستة عشر قتيلاً، وأربعة وعشرون جريحاً، ونقل الجميع إلى الإسعاف بحالة مروعة.

وقد عرفنا من أساء القتل: منصور على الديب (طالب عمره ١٣ سنة)، السيد أبو العنين، أحمد محمد السخاوى، الشافعى قاسم، حسين العزازى، عمر حسن الأفندى (طالب)، السيد عبد المجيد، الصاوى عفيفى، محمد إبراهيم، أحمد على صالح، أحمد محمد حسان، أحمد أبو السعود، إبراهيم حسن حبيش، طه على عامر، عبده أحمد، محمد كامل الجداوى، (وهؤلاء العشرة الآخرون بئحارة من المسافرين خانة قسم الجمرى).

أذكت هذه المظاهرة ونهايتها الدموية نار الحماسة فى نفوس الأهلين، فتعددت بعد ذلك المظاهرات العنيفة فى الثغر، وكانت المظاهرات الكبرى تبدأ عادة كل يوم جمعة عقب الصلاة، وتأخذ مسيرها من ميدان أبى العباس، وتخترق أهم شوارع المدينة.

واعتقلت السلطة العسكرية عددًا كبيرًا من الطلبة والعمال بحجة اشتراكهم في المظاهرات فبلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني وحدهم ٤١٥ طالبًا..

وتجددت الحوادث الدموية بالثغر في شهر أبريل، فوقع تصادم بين المتظاهرين والجنود البريطانيين يوم ١٠ منه بباب عمر باشا، وتصادم آخر صبيحة اليوم التالي بحى كرموز، قتل فيه من المصريين ثلاثة وجرح ستة، ثم تجدد التصادم بعد ظهر اليوم، فقتل من المصريين سبعة وعشر، وجرح كثيرون، وقد عرفنا من أسماء القتلى: محمد عثمان، إسماعيل محمد، أحمد على، حسن التونى، عبد العزيز عبد الخالق، وكلهم من باب عمر باشا. ثم تجددت المظاهرات الدامية في نوفمبر، كما سيجيء بيانه.

في بور سعيد

وحدثت في بور سعيد مظاهرة يوم الجمعة ٢١ مارس، بدأت في شارع أوجيني، وسارت نحو شارع محمد على، فتصدى لها الجنود البريطانيون وأطلقوا النار على المتظاهرين، فبلغ عدد القتلى منهم سبعة، وعدد الجرحى سبعة عشر، وقد عرفنا من أسماء القتلى: إبراهيم الزينى قاجر من دمياط، فريد الغنام من عزبة الهرج، السيد المصرى، عبد العزيز فزاع، محمد عباده (طالب)، محمد خليفة، رجب السلمونى.

في البحيرة

قامت بدمهور مظاهرة كبيرة يوم ١٧ مارس طافت في بعض شوارع المدينة، فتعرض مدير البحيرة إبراهيم حلیم باشا بشخصه للمتظاهرين، وأهانهم بكلمات أثارت غضبهم. إذ تحداهم أن يكون بينهم رجل، فانقضوا عليه ضربًا بالنعال، حتى كادوا يجهزون عليه، لولا تدخل البوليس، وقد شنت الجند المتظاهرين، وقتلوا منهم ١٢ شخصًا عرفنا من أسمائهم: أمين محمد

حوفر. محمد سلمان محمد. أحمد محمد حسين. إبراهيم محمد عمر.
وحوكم بعض من قبض عليهم بتهمة الاعتداء على المدير أمام محكمة
عسكرية عقدت في دمنهور، فأصدرت على المتهمين أحكاماً مختلفة بالسجن
والجلد والغرامات.

وصدر أمر عسكري يحظر على الأهالي الخروج من منازلهم بين الساعة
السابعة مساءً إلى الرابعة صباحاً، ومنع السفر من دمنهور وإليها بغير جواز
رسمي.

وهجم البدو على مركز كوم حمادة. فأرسلت قوة بريطانية لقمع حركتهم،
وصدقتهم.

في رشيد

حدثت في رشيد يوم ١٧ مارس مظاهرة بدأت سلمية، وسارت من قبلى
المدينة إلى بحريها، وانضمت إليها جموع الشعب، فتصدى لها مأمور المركز
محمد مصطفى حجاب، فوقع تصادم بينه وبين المتظاهرين، أمر على أثره رجال
البوليس بإطلاق النار عليهم. فقتل شاب من أبناء أحد الأعيان يسمى
إبراهيم زيدان، فثارت ثائرة الجماهير، وهاجموا ديوان المركز ورجعوه بالطوب
والحجارة، وأضرموا فيه النار، ولا تزال آثار التدمير والحريق ظاهرة في
بنائه،^(١) وخرب بعضهم محطة السكة الحديد وخلعوا قضبانها واتفقوا خطوط
التلغراف والتليفون، وساد الهرج والمرج في المدينة، على أن ذوى المكانة فيها
ألقوا من بينهم لجنة حفظت فيها النظام، بعد أن لجأ مأمور المركز إلى إحدى
العزب القريبة من المدينة، وفي اليوم التالى والذى يليه حضرت قوة من الجنود
الهندية بقيادة ضابط بريطاني، يصحبه المأمور، وألقت القبض على نحو تسعين
شخصاً، ممن أرشد عنهم المأمور، نذكر منهم: محمد سمك التاجر وعضو
المجلس المحلى. ونجله عبد العزيز سمك. عبد الحميد سمك. عبد العزيز

(١) وقد إعداد مسودات الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

عجمية التاجر وعضو المجلس المحلى. أحمد الجارم طالب حقوق (الآن قاض بالمحاكم الأهلية ثم مستشار). عبد الحكيم الجارم (الآن موظف بينك مصر). محمود الطويل التاجر. وآخرين ممن سترد أسماؤهم فى محاكمات الثورة، وقد نقلوا جميعاً إلى سجن الحجرة بالإسكندرية حيث حقق معهم، وأحيل ستون منهم إلى محكمة عسكرية بريطانية كما سيجىء بيانه فى الفصل الحادى عشر.

فى الغربية والمنوفية

فى طنطا

فى يوم الأربعاء ١٢ مارس قامت مظاهرة كبيرة فى طنطا، تألفت بداءة ذى بدء من طلبة الجامع الأحمدي والمدرسة الثانوية، وأخذوا يطوفون فى الشوارع الكبيرة وانضم إليهم الشعب، فصارت مظاهرة ضخمة، جمعت عدة آلاف من المتظاهرين، ينادون بالحرية والاستقلال، وسارت المظاهرة بسلام إلى أن وصلت إلى شارع المديرية، واتجه المتظاهرون صوب المحطة، ليجعلوها خاتمة المطاف، ثم يتفرقون، ولكن حدث هناك حادث مروع، إذ كانت شُرذمة من الجنود البريطانيين ترابط بالمحطة، فما أن اقترب المتظاهرون، وكلهم عزل من أى سلاح، حتى انهال عليهم الجند رمياً بالرصاص، وكان معهم ويا للأسف نفر من رجال البوليس المصرى، فبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين ستة عشر قتيلاً، وتسعة وأربعين جريحاً، وهذا الإحصاء مأخوذ من بلاغ السلطة العسكرية عن حوادث الثورة، فكانت مظاهرة دموية.

وقد عرفنا أسماء من قتلوا فيها. وهم: مرزوق محمد إسماعيل طالب بالمعهد الأحمدي من منيل الهويشات مركز طنطا. السيد يوسف المبيض تاجر. محمد عامر العربى مزارع. على على جابر من خرسيت مركز طنطا (طالب). محمد مصطفى السيد من محلة مرحوم (طالب). السيد السيد أبو قورة (طالب). محمد إبراهيم راشد من شنتا منوفية (كاتب). محمد درويش التهامى من سبرباى (تاجر). عبد المجيد إبراهيم الدينى من الفرستق مركز كفر

الزيات (طالب). منصور فهمي جرجس (طالب). محمد محمود شادي من سنجرج منوفية (طالب بالمعهد الأحمدي). مصطفى محمد هاشم من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات (طالب). محمد علي زيدان شيال. محمود السيد جمعة (طالب). محمد حسين عفيفي من قويسنا (طالب بالمعهد الأحمدي). عبد الرحمن نصر من طنطا.

وزعمت السلطة العسكرية في بلاغها عن هذه المجزرة أن المتظاهرين أرادوا الهجوم على المحطة، فكان ما كان من الضرب والتقتيل، وهي مزاعم باطلة أرادت بها ستر فظاعة اعتداء الجند، فاختلفت هذا السبب المكذوب، لأن المتظاهرين ما كان في نيتهم الهجوم على المحطة ولا على أى مبنى آخر من مباني الحكومة.

ولم يكف الجنود البريطانيون بعد هذه الواقعة عن الاعتداء على الأهالي، ففي ١٦ مارس قتل أحد المارة بسبع طلقات من مدفع رشاش منصوب فوق سطح المحطة، وقتل غلام ضرباً بالسنج عند مروره بالقرب من المعسكر الإنجليزي، وفي ١٧ منه أطلق الرصاص على شاب كان يمر مصادفة على مقربة من هذا المعسكر.

في بركة السبع

وهاجت فصيلة من الجنود البريطانيين جماعة من المتظاهرين كانوا يعملون على تدمير كوبرى السكة الحديدية ببركة السبع، فقتل وجرح منهم كثيرون.

في قلين ودسوق

وفي ليلة ١٨ مارس دمرت محطة قلين تدميرًا تامًا، ثم قطعت السكة الحديدية بين طنطا وقلين ودسوق والجهات الأخرى الواقعة شمالي المديرية.

في سمند

وتجددت المظاهرات في سمند، وقتل في إحداها الملازم أول إبراهيم محمد

عمار ملاحظ نقطة سمنود يوم ١٨ مارس، وجرح أحد عساكر البوليس وقتل ثلاثة من الأهلين، وهم: محمد مصطفى الشرقاوى (فقيه). السيد عنتر أبو حبيب (تاجر). الحاج محمد حسن شحاتة (خياط).

في زفتى

ألف طلبة المدرسة الثانوية (مدرسة السيد بك كشك) بزفتى مظاهرة طافت في المدينة وانضم إليها الأهليون، فبعثت في المدينة وما حولها روح الثورة، وتألقت لجنة للثورة برئاسة المرحوم الأستاذ يوسف أحمد الجندى، أعلنت الاستقلال، وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز، ورفعت بدله علماً آخر وطنياً، إيداناً بإعلان الاستقلال، وأذاعت في منشور طبعته ووزعته في المدينة أن إليها يرجع الأمر والنهى، وكان مأمور المركز من خيار الرجال، وهو المرحوم إسماعيل بك حمد، فتعاون مع اللجنة بصفة غير رسمية، وشاركها شعورها وميوها، إذ كانت ميوله وطنية، وتركها تباشر سلطة الإدارة، فألفت لجاناً فرعية، إحداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الأسواق، وأخذت تنفق ما حصلته في مرافق المدينة، ورمت بعض المستنقعات وأصلحت الشوارع، وشغلت في ذلك العمال العاطلين، وكان إسماعيل بك حمد يجتمع وأعضاء اللجنة في مقرها بأعلى قهوة «مستوكلى» وأصدرت جريدة اسمتها «الجمهور» كانت تطبع بمطبعة محمد أفندى عجينة، ولما ترامى نبال هذه اللجنة وبخاصة إعلانها الاستقلال إلى السلطة العسكرية، أنفذت إليها قوة من الأستراليين لقمع الثورة، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الأهالى يحفرون الخنادق العميقة في الطرق الزراعية الموصلة إليها، وخلعوا قضبان السكة الحديدية، فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة، وصوبت إليها المدافع، فتدخل إسماعيل بك حمد في الأمر وتوسط بين القوة ولجنة الثورة ونصح هذه بالكف عن المقاومة إبقاء على المدينة، وأذن للقوة بدخولها على أن لا تتدخل في شئون الإدارة، إذ احتمال هو مسئوليتها، فدخل الجند المدينة، وعسكروا في بحرهما وقبليهما، وأخذوا يبحثون عن أعضاء لجنة الثورة، فلم

يرشد إليهم أحد، وحظرت القوة على الأهلين التجول في المدينة من غروب الشمس إلى مطلع الفجر .

في كفر الشيخ

قامت بكفر الشيخ يوم ١٦ مارس مظاهرة تألفت من الطلبة، ثم اتسعت بانضمام الشعب إليها حتى بلغت عدتها عشرة آلاف شخص، وهاجم المتظاهرون بناء المركز وقذفوه بالطوب والحجارة فأتلفوا بعض نوافذه، وأطلق الجند الرصاص على المتظاهرين فقتل واحد منهم، وقطعت السكك الحديدية وخطوط التلغراف، وعزلت المدينة عن البلدان الأخرى.

ولما تفاقت الحالة أنفذت السلطة العسكرية إليها فصيلة من الجنود البريطانيين لقمع الثورة، فجاءوها في صبيحة يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩، وكان عددهم نحو أربعمئة، واتخذوا مركز البوليس مقرًا لقيادتهم وعسكرت الفصيلة في المدرسة الابتدائية وجعلتها وجعلت دور العلم مرتبطًا لحياتها.

وأبعدت مأمور المركز عبد القادر أفندي مختار (بك) عن المدينة بحجة أنه كان مناصرًا لحركة المظاهرات، وأمرته بأن يلتزم مدينة طنطا، وقدم المأمور بلاغًا إلى المدير وإلى وزارة الداخلية بالاعتداءات التي وقعت من هؤلاء الجنود، وطلب إجراء التحقيق بشأنها، واحتلت القوة الدور المهمة لمصالح الحكومة وتفتيش الأوقاف السلطانية (الملكية) وأخرجت منه موظفيها عنوة، وساقتهم إلى سجن المركز، ثم جاء وكيل النيابة ليتعرف ما حدث، فضموه إليهم، وزجوه مع طبيب المركز في السجن، ثم أفرجوا عنه وعن مفتش الأوقاف السلطانية وطبيب المركز، وظل باقي الموظفين محبوسين إلى ما بعد العصر.

ونهب الجنود دكاكين الأهالي في المدينة واستولوا على ما بها من مأكولات، وأخذوا يعاقبون الأهالي بالجلد بدون محاكمة، وفرضوا على كل بلدة من بلاد المركز عددًا من الأهالي لجلدهم يوميًا، ففرضوا على كفر الشيخ ٧٥، وعلى

سحا ٢٥، وعلى ميت علوان ٣٠، وهلم جرا، ولما عجز عمدة سحا وشيخها عن تقديم الضريبة المطلوبة من الرجال جرى بهما إلى المركز وزجا في السجن وأسيتت معاملتهما بأن كلفا بحمل التراب من تحت أرجل الخيل وإدارة طلمية المستشفى حيث استقر ضباط القوة، وإدارة طلمية المركز أيضا، على مرأى ومسمع من الأهالي، وظلوا كذلك أربعة أيام، وقتل في أثناء هذه الحوادث عدد من الأهالي برصاص الجند.

وطاف الجنود البريطانيون في أنحاء المركز وقصدوا فيما قصدوا إليه مقر شركة البحيرة بسيدى سالم وكوم الوحال، وفي طريقهم عرجوا ببلدة (العمدان) وتبادلوا والأهالي إطلاق الأعيرة النارية، وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان، وحوكم بتهمة التحريض على العصيان، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عامًا، (وأفرج عنه سنة ١٩٢٤).

واعتدى الجند في بلدة (كفر دمرو) التابعة لمركز المحلة الكبرى على عفاف فتاة كانت تشتغل في حقنها يوم ٦ أبريل سنة ١٩١٩، وسلبوها شرفها عنوة واقتدارًا، وأبلغ العمدة هذا الحادث الفظيع إلى المركز بدون جدوى.

في المحلة الكبرى

قامت بها يوم ١٥ مارس مظاهرة ضخمة جمعت طلبة المدارس وسراة المدينة وعمالها وصناعها وطوائفها كافة، وطاقوا في الشوارع هاتفين للاستقلال والحرية، وأضرب الطلبة في هذا اليوم وانتهت المظاهرة بسلام، وتكررت المظاهرات السلمية في الأيام التالية.

في شين الكوم

وقامت المظاهرات في شين الكوم منذ يوم ١١ مارس، وتجددت في الأيام التالية، وكان قوامها طلبة المدارس الذين أضربوا ومن انضم إليهم من جموع الأهالي وطاقات في شوارع البندر الرئيسية، وانتهت المظاهرات بسلام.

وحضرت قوة بريطانية مسلحة، وعسكرت في المدرسة الثانوية، ومنعت المظاهرات بمعاونة البوليس، ثم تجددت المظاهرات في اليوم التالي لحضور هذه القوة، وكانت سلمية، وقد فرقها البوليس.

وقامت في منوف مظاهرات، وألقى المتظاهرون الطوب والحجارة على المركز فحضرت قوة من البوليس ومن الجيش البريطاني لإعادة النظام. وحدث في تلا مظاهرة يوم الخميس ١٣ مارس فجاءتها قوة بريطانية مسلحة من طنطا وقوة من البوليس لمنع الاسترسال في مظاهرات.

في الدقهلية

عمت المظاهرات مديرية الدقهلية، وتخللتها حوادث أليمة سفكت فيها دماء الأهلين، بما نذكر تفصيله فيما يلي:

في المنصورة

اجتمع طلبة المدارس الثانوية بالمنصورة يوم الجمعة ١٤ مارس في منتزة الكنانى، فاستمعوا إلى خطبائهم، ثم ألقوا مظاهرة سلمية طافت المدينة. وانتهت بسلام.

وفي يوم الثلاثاء ١٨ مارس قامت مظاهرة سلمية كبرى اخترقت شوارع المدينة في نظام وسكينة، ولكن لم تكد تصل إلى نهاية شارع السكة الجديدة، تجاه مخازن موروب، حتى فاجأها الجنود البريطانيون بإطلاق النار بدون تحذير أو إنذار، فانقلبت المظاهرة إلى مجزرة مروعة قتل فيها من المتظاهرين تسعة عشر شهيداً، وأصيب كثيرون بجروح دامية.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء: رمضان إبراهيم عطية (كاتب). العدوى محمد عزام (عطار). محمد بدر محمد (فقيه). محمد المنسى (حوذى). محمد عبد الغنى السندوبى (ساعاتى). الشحات محمد حسين (شغال). على حسن على (بياع). أحمد محمد ماهر (كاتب). محمد إبراهيم المهدى من الدراكة

(طباخ). إبراهيم المهدي إبراهيم (صانع أحذية). عباس عبد الله الزيني (جلاد). رمضان العفيفي كامل (بناء). حافظ خليل القصيفي (طالب). عبد الرحمن رمضان عطية (حلاق). فؤاد محمد عوض (كاتب). حسن أحمد سليمان (حوزي). حسن محمد الجدامي (طالب). إسماعيل محمود زين الدين (طالب). محمد علي الشحات (نجار). محمود يونس (حداد). محمد الكنانى (موظف بالمجلس البلدى). علي علي مصطفى (مزارع). محمد عرفة. عبد العظيم علي سلطان من ميت بدر خميس. شعبان المبيض من ميت خميس، وبعض هؤلاء الشهداء قتل في بضعة الأيام التالية ليوم المظاهرة، إذ لم يكف الجند عن الاعتداء على الناس في الشوارع.

وإلى تلك المجزرة أشارت السلطة العسكرية في بلاغها المؤرخ ٢٠ مارس بقولها: «وقعت قلاقل شديدة أخرى في المنصورة يوم ١٨ الجارى، واضطر ولاية الأمور الملكيون أن يستدعوا الجنود لمساعدتهم على إعادة النظام» فتأمل في مغايرة بلاغات السلطة العسكرية للحقائق، وكيف تقتصر على عبارات وهمية لا تشير إلى شيء من القتل وسفك الدماء.

في دمياط^(٢)

كان يوم الجمعة ٢١ مارس سنة ١٩١٩ يوماً مشهوداً في دمياط، فقد خرجت المدينة عن بكرة أبيها شبابها وشبيها عقب صلاة الجمعة في مظاهرة عظيمة تهتف بحياة مصر والاستقلال وسعد زغلول. وكما كانت العادة تصدت لها قوة كبيرة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين بالقوة ومنع استمرارهم في السير. إلا أنه برغم استعمال رجال البوليس القسوة لم يستطيعوا تشتيت هذه الجموع الحاشدة وإخماد المظاهرة، ولما لم يقلح مأمور البندر في تفريق هذه الآلاف أخرج مسدسه من جيبه ولوح به في وجوههم مهدداً بإطلاق النار

(٢) هذه النبهة مضافة في الطبعة الثانية.

فانبرى له أحد زعماء المتظاهرين ويدعى «الحاج أحمد عمر» وانتزع منه المسدس وأنزله عن صهوة جواده الذى كان يركبه. وانضم إليه بعض المتظاهرين وانهالوا عليه ضرباً. ثم استمرت المظاهرة في طريقها حيث مرت أمام دار البندر فأطلق عليهم أحد رجال الإدارة الرصاص فأصيب محمد رجب الشهاوى التاجر وعوض حسين العباسى المراكبى بإصابات قضت عليها في الحال، وأصيب غيرهما بإصابات غير قاتلة. ثم صدرت الأوامر بمنع التجول وبإطلاق النار على أى شخص يسير في الطريق. وسارت الدوريات كاملة السلاح على أهبة إطلاق النار على كل من يرى في الطريق. وبينما كان المدعو محمد الدنون سائراً في طريق سوق الخضار أطلق عليه أحد الخفراء النار من بندقيته فأرداه قتيلاً.

وصدرت الأوامر المشددة بعدم الاحتفال بتشيع جنازة هؤلاء الشهداء، فواراهم أهلهم التراب من غير أى احتفال.

وقبض البوليس على الحاج أحمد عمر، وعبد السلام الحلوى، ومحمد شحاتة، وأمين المعداوى، وعوض زغلول، ومصطفى النحاس الطالب بالمعهد الدينى وقدموا للمحاكمة العسكرية.

فحكم على الأول بالسجن خمس سنوات قضى منها سنة واحدة في سجن الزقازيق ثم توفى في السجن.

وحكم على الثانى بالسجن ثلاث سنوات ووافق الأجل بعد أن قضى عاماً ونصف عام في سجن طنطا، وقد شيعت جنازته من محطة دمياط إلى القبر في احتفال رهيب وذلك بعد التصريح بنقله من طنطا إلى دمياط.

وحكم على الثالث بالسجن سنتين قضاها في سجن المنصورة.

وبعد مظاهرة يوم الجمعة قامت مظاهرات أخرى ولكن لم تسفك فيها دماء، اشتركت فيها دمياط وجميع بلدان الشطوط بعلمائها وتجارها ومحاميتها وطلبتها وموظفيها وعملها، تطالب بالاستقلال وتنادى بالحرية.

في مركز ميت غمر مذبحة ميت القرشى

أصيبت بلدة «ميت القرشى» بكارثة أودت بحياة مائة من أهلها، وذلك أنه في يوم ٢٣ مارس بينما كان الأهليون يقومون بمظاهرة سلمية حول البلد جاء قطار مسلح يقل نيفا ومائة جندي بريطاني، فوقف القطار ونزل الجنود على مقربة من البلد، وأرادوا الانتقام من أهل المدينة بدعوى أنه حصل قطع في السكة الحديدية على مقربة منها، فالتقوا أول ما التقوا بشاب في طليعة المظاهرة وهو المرحوم محمد مأمون عبد المعطى نجل عمدة البلد، فسألوه عن تلك الجموع، فأخبرهم أنها مظاهرة سلمية، ولم يكذب يتعد عنهم حتى عاجلوه برصاص بنادقهم، فسقط قتيلًا، فلما سمع الناس دوى الرصاص تفرق جمعهم، فأعمل فيهم الجنود المدافع الرشاشة، فحصدتهم حصداً، وتعقبوهم حتى الحقول، وكلما صادفوا أحداً أردوه قتيلاً، وبلغ عدد شهداء هذه المذبحة نحو مائة قتيل، عرفنا أسماء بعضهم وهم: محمد مأمون عبد المعطى. على عبد العزيز سعد. محمد فخرى. محمد المهدي. فؤاد نصر. إبراهيم محمد عطوة. إبراهيم أحمد الحلوجي. عبد الوهاب عثمان. سليمان نافع، الشحات سليمان. شحات طه العوضى. على عوض الله. متولى العوضى. عطية حسن حلوة. صالح الدسوقي جودة. محمد القرشى محمد نور. سليمان هلال. محمد حسن مراد. عبد المجيد إبراهيم. محمود حسن مراد من كفر المحمدية.

وعرفنا من الجرحى: السيد سليمان سعد. منادى محمد المرسى. عبد العليم على جاد الله. القرشى مهدي. مرسى محمد قمر. محمد غنيم الشال. محمد عبد المنعم الصعيدى. الآنسة صديقة عروس عبد المجيد إبراهيم. محمد شعبان. ومن البلاد المجاورة: أسعد أمين من كفر بربرى سليمان. محمد شاهين سمره من ميت أبو عربى. هنداوى على زهرة من كفر الوزير. محمد سالم رضوان من كفر مقدم.

وأشارت السلطة العسكرية إلى هذه المأساة في بلاغها الرسمي بقولها: «حدث في جوار ميت غمر وهي التي ذكرت أمس أنها لا تزال مع زفتي وميت القرشي مركزاً للتمرد والفتن أن قطاراً كان يشتغل بإصلاح الخط يوم ٢٢ الجاري فجعله الفوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) في معزل بقطع الخط من أمامه ومن خلفه ووصل إلى مكان الحادثة قطار مسلح لإسعافه يوم ٢٣ الجاري، فهاجمه المشاغبون بدوره ولكنهم تكبدوا خسارة تزيد على مائة من القتل والجرحى».

في كفر الوزير

وفي نفس هذا اليوم مر القطار المسلح بكفر الوزير، فخرج نفر من الأهلين لمشاهدته، وكان على مقربة من السكة الحديدية جاموسة يقودها صاحبها، فأراد أن يبعد بها عن الخط محافظة عليها، فأصابته وماشيته طلقات نارية أودت بحياتها، وصبوب الجند الرصاص نحو الأهلين فقتلوا منهم: عناني محمد سليمان. والسيدة بنت بدران.

في تفهنا الأشراف

وفي ٢٧ مارس نزل الجند ببلدة تفهنا الأشراف، وطلبوا من عمدتها الشيخ عبد العزيز القرموطي إخراج رجال من البلدة للعمل في إصلاح السكة الحديدية، وبالرغم من أنه صدع بالأمر وجمع من استطاع من الرجال ورافقهم حيث السكة الحديدية، فإن الجند قد اعتدوا أثناء غيبته على منازل البلدة واقتحموها وسلبوا ما امتدت إليه أيديهم من مال ومؤونة، وقتل في هذه الموقعة عدد من الأهالي عرفنا أسماء بعضهم وهم: عبد الفتاح سيد أحمد. أحمد متولى القرموطي. محمد علي وافي. رقية بنت أحمد متولى.

في دنديط

وفي ٢٨ مارس هاجموا بلدة دنديط، وأخذوا يضربون كل من صادفوه من

أهلها، فساد الرعب، وأوى الناس إلى بيوتهم فأقتحم الجند البيوت يسلبون ما وصلت إليه أيديهم من نقود ومصاغ ومؤونة. وقتل في هذه الملحمة: عطية على الغلبان. وحنيفة أم عجوة، وجرح كثيرون، وبلغت قيمة المنهوبات نحو ٨٧٥ جنيهاً.

في القليوبية والشرقية

كان أول عمل تورى قام به أهالي القليوبية أن تظاهر أهالي قلوب يوم ١٤ مارس وأحرقوا محطة سكة الحديد فيها، كما أتلفوا الخط الحديدى بها وفي جوارها، وأتلفوا الأسلاك التلغرافية والتليفونية وخرّبوا الطريق الزراعى بأن أحدثوا به خنادق عميقة تعوق سير السيارات، وقد أنفذت السلطة العسكرية إحدى الطائرات الحربية، فأخذت تطلق النار على المتظاهرين.

ويقول البلاغ الذى أصدرته القيادة البريطانية في ١٩ مارس إنه حدث تلف عظيم في خطوط السكة الحديدية والتلغرافات في أماكن مختلفة من مديرية القليوبية، ويؤخذ من هذا البلاغ أن المتظاهرين اصطدموا بالجنود البريطانيين الذين أطلقوا النار عليهم فقتل سبعة من الأهلين وقتل في طوخ وقها خمسة آخرون.

وقد عرفنا من أسماء القتلى في قلوب حسن على ناصر. عبده عبد الفتاح أبو سنة. إمام التلوانى. إسماعيل محمد نور الدين. سيد إبراهيم أبو نشابه. ومن أسماء القتلى في طوخ: إبراهيم إمباني (عمره ٧٠ سنة)، عفيفى عطا الله. علام على. محمد سعد مبروك مبروك. السيد على. محمد عفيفى.

وقامت المظاهرات السلمية في الزقازيق وغيرها من عواصم المديرية، وفي ١٦ مارس هجم المتظاهرون على مركز منيا القمح، وأطلقوا سراح المسجونين، ثم هاجموا محطة السكة الحديد، وكانت تخفّرها شرّمة من الجنود الإنجليز أطلقت النيران على الأهالي، فقتل منهم ثلاثون وجرح تسعة عشر، وقد عرفنا من أسماء القتلى: محمود محمد عبد السلام محمد بندارى محمد السيد سالم.

محمد علم الدين. أم محمد بنت جاد. عامر أحمد. علي عسكري. عمر علي. بيومي عطيه. حسن السيد. إبراهيم محمد. سلامة محمد. عوض سيد أحمد. عبد الحميد عثمان. إبراهيم السيد. محمد عثمان. يمن بنت صبيح. السيد الكراني. أحمد محمود. السيد سويلم. عوض الله مرسال. عبد الله إبراهيم.

الثورة في الوجه القبلي

كانت الثورة في الوجه القبلي أشد منها في الوجه البحري، إذ طهت في الجملة بطابع العنف، وبلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تمامًا بين الوجه البحري والوجه القبلي، حتى أن السير برنار باشا السكرتير المالي لحكومة السودان وبعض الموظفين العسكريين والملكيين البريطانيين غادروا الخرطوم يوم ١٧ مارس قادمين إلى مصر، فاضطروا بعد وصولهم إلى الشلال ثم إلى الأقصر أن يغيروا طريقهم بسبب حوادث الثورة، وعادوا إلى السودان، وجاءوا مصر بطريق بور سودان والسويس.

وقد سبق القول (ص ٢١٧) بأنه في ١٥ مارس اضطر القطار الذي سافر من القاهرة قاصداً الصعيد إلى الرجوع ثانية إلى العاصمة، لقطع الخط الحديدي في طريقه، وكسر عرباته وتوافذه.

وفي اليوم ذاته هجم الثوار على محطة الرقة والواسطى وعلى القطارات التي بها ودمروا المحطتين وأحرقوها.

وقتل في هذا اليوم المستر آرثر سميث من كبار موظفي مصلحة السكة الحديدية بالقطار عند وصوله إلى الواسطى.

ودمرت محطات السكة الحديد في بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية، وعطل كوبري قشيشة بين الواسطى وبنى سويف.

في الواسطى وبنى سويف

وفي ١٥ مارس أيضاً قامت مظاهرة كبيرة في مدينة بنى سويف وأغار

المتظاهرون على المحكمة، وكانت هيتها منعقدة، فعطلوا الجلسة وطردوا الموظفين، وحاولوا القبض على القاضي البريطاني، ولما عجزوا عن ذلك حطموا مكاتب مختلفة في مصالح الحكومة، ثم هجموا على سراى المديرية، ولكن قوة من الجنود الهندية أجلتهم عنها، واعتصم النزلاء البريطانيون في ثلاثة منازل بالمدينة جعلوها في حالة دفاع.

وقد اندس بين المتظاهرين جماعة من الأشرار بحيث اختلط الأمر وترتب على ذلك وقوع اعتداء على بعض المحلات التجارية، وأقفلت القهاري والمطاعم، واستولى الذعر على النفوس.

في الفيوم

بدأت المظاهرات في الفيوم يوم ١٥ مارس، واستمرت في الأيام التالية، وفي ١٩ منه بينما كانت مظاهرة تطوف في المدينة أطلق بعض المتظاهرين عيارات في الهواء كمادة البدو في حفلاتهم، فتصدت القوة البريطانية لجموع المتظاهرين، وأطلقت النار عليهم من البنادق والمدافع الرشاشة، فقتل منهم كثيرون.

وقد عرفنا من أسماء القتلى: محمد وهبة ترزى. محمد عبد الدايم. توفيق عبد الباسط. درويش إبراهيم. رياض علي. عبد العال رزق. أحمد أحمد حسين. بدوى عبد النهى. سيد محمود. أحمد روى. محمود محمد. نعمان إبراهيم. محمد مسعود. عبد الباقي حسن. غريب محمد. عثمان عطية. أحمد حنفى. السيد فتح الباب. محمد عبد الله. خميس بدوى. أحمد رمضان. عبد الجواد أحمد. حميدة سليمان. محمد عزازى. محمد فرحات. عبد العليم حافظ. عبد النهى علي. محمد عطا الله. عبد الباسط عبد التواب. نظير علي. محمد جبره. منصور أبو بكر. علي محمد. حسن حسين. محمود محمد. فاطمة محمود. سيد علي. نعمات محمد.

ثم جاءت قوة من البدو وهاجموا الجند فقابلهم هؤلاء بإطلاق النار، وبلغت

خسارة البدو والمتظاهرين أربعمئة من القتلى والجرحى.

ورد ذكر هذه المجزرة في بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٠ مارس إذ قالت: «وفي ١٩ الجارى هجمت قوة كبيرة من البدو في مدينة الفيوم على رجال الحرس ولكنها صدت بعد أن تكبدت خسارة ٤٠٠ من القتلى والجرحى». وأعقب هذه المجزرة توجيه إنذار من القيادة البريطانية إلى أهالى الفيوم والوجه القبلى هذا نصه:

«في الأيام الأخيرة أطلق البدو النار على الجنود البريطانية وقتلوا بعضهم. فإذا أطلق البدو النيران على الجنود البريطانية مرة أخرى اتخذت في الحال وسائل شديدة قاهرة لا بد أن تفضى إلى ضياع أرواح كثير من الأبرياء. وهذا آخر إنذار».

واقطعت السكك الحديدية في أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف.

وحاصر البدو في مركز أطسا ديوان المركز وطلبوا إلى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا، فتقاتل الفريقان، وانجلى القتال عن هزيمة البدو، ولجأ موظفو مراكز المديرية إلى مدينة الفيوم ليكونوا بأمن من هجمات البدو، وقام قائد هجانة البوليس إلى العاصمة راكباً هجيناً ليبلغ ولاية الأمور بوزارة الداخلية خطورة الحالة في الفيوم.

وأعيدت المواصلات بالسكة الحديدية بين الواسطى والفيوم في ٢٥ مارس.

في المنيا

بدأت المظاهرات في مدينة المنيا يوم ١٠ مارس، وكانت سلمية، ثم انقطعت أخبار العاصمة ومواصلاتها وصحفها وبريدها منذ مساء ١٥ مارس، واستمرت المظاهرات في الأيام التالية تطوف في شوارع المدينة، وتآلفت بها لجنة وطنية للمحافظة على النظام وعلى أرواح الأجانب بها، وأنشأت فروعاً لها في المراكز

والقرى لصون الأمن والمحافظة على الأرواح والمصالح، وكان عدد أعضاء هذه اللجنة نحو خمسة وعشرين من أعيان المدينة والمديرية، وشهد قناصل الدول وجميع الأجانب أن الحالة في المنيا كانت حسنة، وقد حافظت اللجنة على أرواح الأجانب والبريطانيين.

على أنه رغم جهود اللجنة قامت مظاهرة عدائية بالمنيا يوم ٢٨ مارس وطاف المتظاهرون في الشوارع منادين بهتاف عدائي ضد المدير محمود نصرت بك، وتدخل البكباشى شاهين لمنع هذه المظاهرة على رأس قوة صغيرة من الجيش المصرى، وأمر رجاله بإطلاق النار على المتظاهرين فأبوا، فأطلق هو الرصاص عليهم فقتل ثمانية منهم، فكان لهذا الاعتداء أثر أليم في النفوس، وكان البكباشى شاهين هذا مشهوراً بالقسوة والفظاعة في قمع المظاهرات الشعبية.

وفي يوم ٣٠ مارس جاءت المنيا قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدلستون^(٣) فاستقر في ديوان المديرية، واستدعى أعضاء اللجنة الوطنية، وبدأ تيار من الاتهام يتجه ضدهم بأنهم المحرضون على الاضطراب الذى وقع، وبأنهم اغتصبوا سلطة الحكومة، فأمر القائد باعتقال ستة منهم وهم: محمد توفيق بك إسماعيل. الدكتور محمود بك عبد الرازق. محمد أفندى على رحى. حسن أفندى على طراف. الأستاذ رياض الجمل المحامى. الشيخ أحمد حتاتة المحامى الشرعى، وقد حوكموا بعد تحقيق طويل أمام محكمة عسكرية عقدت بالمنيا يوم ١٥ أبريل والأيام التالية كما سيجىء بيانه. وأصدر القائد أمراً بأن كل مصرى يجب عليه أن يحىي بالتعظيم كل ضابط إنجليزى يمر عليه، وحظر على كل موظف أن يبارح وظيفته إلا بتصريح منه ولو كان مريضاً.

(٣) هو المAJOR جنرال هدلستون Huddleston حاكم السودان العام الآن (سنة ١٩٤٥)، وكان نائب الرداء سنة ١٩٢٤، وتولى إجماع الجيش المصرى عن السودان في تلك السنة.

في مديرية أسيوط

بدأت الحركة في مدينة أسيوط بمظاهرات سلمية يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩ والأيام التالية، وذلك على أثر وصول الأنباء باعتقال سعد باشا، وأضرب طلبة المدرسة الثانوية الأميرية ومعهد أسيوط الديني ومدرسة الأمريكان ومدرسة إخوان ويصا، وبقية المدارس وشاركهم الشعب في المظاهرات، وسرت الحركة إلى أرجاء المديرية، وكان لإضراب المحامين تنفيذاً لقرار مجلس النقابة أثر كبير في امتداد الحركة واتساعها.

وكان بمدينة أسيوط أهراء هائلة من التبن مكدسة لحساب السلطة العسكرية. لتضغط وتكبس في مكبس أنشئ خصيصاً لذلك، لكي يجعل منها قوالب مضغوطة تصلح للوقود، فما أن اندلع لهيب الثورة حتى أشعلت النار في هذه الأهراء، فالتهمت، وتصاعدت النار في جوانبها، فكان لها منظر مفرع، استمر عدة أيام، وحطم الثائرون المكبس وجعلوه أنقاضاً، وانكمش رجال الإدارة وعلى رأسهم المدير محمد علام باشا، وتركوا المدينة عرضة للفوضى، وامتنعوا في المستشفى الأميرى، فتطوع المحامون للمحافظة على الأمن والنظام في المدينة، وألفوا من بينهم لجاناً للطواف في الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم، ومنع اندساس بعض الأشرار إلى المدينة لأغراض غير وطنية، ومع أن هؤلاء المحامين كانوا يؤدون مهمة جليلة، فقد اعتقلتهم السلطة العسكرية بعد أستتباب السكينة في المدينة، وحاكمت بعضهم.

وهجم الثوار على مركز البوليس في المدينة، وأخذوا منه السلاح، وهاجموا القوات البريطانية بها، ولكنها تلقت الأمداد فصدتهم عن مواقعها بعد أن كبدتهم خسائر جسيمة.

مهاجمة القطار بديروط وديرمواس قتل ثمانية من الضباط والجنود بالقطار (١٨ مارس)

وأشد حوادث العنف في الوجه القبلي، بل في الثورة كلها، مهاجمة الثوار يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر إلى القاهرة، وقد وقع الهجوم في ديروط، ثم في دير مواس، وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيون، فقتلهم الثوار، وبلغ عدد هؤلاء القتلى ثمانية، وهم القائمقام بوب بك مفتش السجون في الوجه القبلي، والمajor جارفز، والملازم وللي، وخمسة جنود.

وكان لهذا الحادث ضجة كبرى، إذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطاني، واهتمت السلطة العسكرية بعقاب المعتدين عقاباً هائلاً، وألقت القبض على مئات من المتهمين، وقدمت من رأت إدانتهم إلى محكمة عسكرية عليا، فكانت لهم قضية هامة سيرد الكلام عنها في الفصل الحادي عشر.

تفاقم الحالة في أسيوط

وتفاقت الحالة في أسيوط، واتخذ الجنود البريطانيون مكاناً دفاعياً في المدينة اجتمعوا به ومعهم النزلاء الأجانب، وبلغ عددهم ١٤٦ شخصاً، ووضع النساء والأطفال وعددهم نحو سبعين في المدرسة الثانوية، وبقوا في أمان. وفي صباح ٢٣ مارس هوجم المكان الدفاعي، وقبل أن تستطيع الإمدادات الوصول إلى المركز الذي يحرس الطريق من قرية الوليدية إلى المدرسة، تمكن المهاجمون من اختراق النطاق وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين، وقد صد هذا الهجوم بعد أن تكبد الثائرون خسارة جسيمة من القتلى والجرحى بلغوا عدة مئات.

وفي خلال ٢٣ و ٢٤ مارس عمل الجنود البريطانيون على تفريق جماعات الثوار ومكافحة الرماة.

وفي ٢٤ منه وصلت طائرتان حريتان مائتان إلى أسيوط، فاشتركتا في أعمال الدفاع، وألقتا بعض القنابل فأصابت بعض الأهليين وقتلت بعضهم، وقد عرفنا من أسماء القتلى: عيسى أحمد، فائقة عبد الله، ونجية عبد الله بنتي الأستاذ عبد الله الشامي المحامي الشرعي، وكان لانفجار القنابل دوى هائل ألقى الذعر في النفوس.

وسارت النجيدات الحربية مسرعة من القاهرة إلى أسيوط بطريق البواخر النيلية، ولقيت بعض هذه النجيدات مقاومة عنيفة بين ديروط وأسيوط من جماعات الثوار على ضفة النيل، فقد هوجمت ثلاث مرات، الأولى تجاه بلد «شلش» بمرکز ديروط إذ كان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى، وحاولوا الاستيلاء على الباخرة بهراً، ولكن المدافع الرشاشة التي بها حصدت منهم عدة مئات، ولم ينل الثائرون من الباخرة منالاً، ووقع الهجوم الثاني قبل المكان الذي وقع فيه الهجوم الأول، ولم يفلز الثوار فيه بطائل. بيد أنه في خلال هذه الملمحة أصيب اللفتنت كولونل هيزل برصاص أحد الرماة من الشاطي، فتوفى متأثراً من جراحه، وكان مفتشا بوزارة الداخلية، وشغل منصب مفتش فرقة العمال المصريين أثناء الحرب، وجرح ضابط آخر من ضباط هذه القوة، ووقع الهجوم الثالث قبل محطة «نزالي جنوب»، وكان موقع الثوار صالحاً للهجوم، ولكن المدافع الرشاشة التي صوبت إليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على أعقابهم.

وقد وصلت النجيدات إلى أسيوط يوم ٢٥ مارس، فأعادت الحالة إلى ما كانت عليه، وبلغ عدد فصائل الجنود التي أرسلت إلى الوجه القبلي ست عشرة فصيلة، وتبدو خطورة الحالة في الوجهة القبلي عامة مما جاء في بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٤ مارس إذ جاء فيه: «وضعت قوة رادعة في القرى التي لها يد في الاعتداءات الأخيرة التي وقعت بين إمباية وبولاقي الدكرور.

وتحتفظ الآن قوات كبيرة بخطوط المواصلات الرئيسية. ونقل موظفو الحكومة والنزلاء (الأجانب) المستهدفون للاعتداء عليهم. وتقوم فصائل عسكرية بتهدة الحالة في البلاد. وقد بدأت قصيلتان العمل في حين صدرت الأوامر إلى فصائل أخرى بالسير. والنية معقودة على إرسال قوات عسكرية إلى الجهات البعيدة من البلاد. وهذه القوات سترد ولاية الأمور الملكيين إلى وظائفهم. وتقبض على المجرمين وتتخذ أية وسيلة لازمة لإعادة النظام. فالمرجو من جميع الذين يحافظون على القانون أن يمدوا يد المساعدة في هذه المهمة». وجاء في البلاغ الصادر يوم ١٢ أبريل أن البرجادر جنرال هدلستون قد أعاد النظام في منطقة أسيوط، وأخذ في معاقبة الثوار في المدينة، وتولى المايجور جنرال السير جون شى قيادة القوات البريطانية في الوجه القبلى، واتخذ مركزه في أسيوط، ثم نقل مركز القيادة إلى سوهاج، ثم إلى أسوان، وقبض على أربعمئة شخص في أسيوط لاتهامهم في حوادث الثورة.

في مديرية جرجا

أما في مديرية جرجا وبنادرها فقد كانت المظاهرات فيها سلمية لم يتخللها قط حوادث قطع السكك الحديدية أو أى اعتداء من أى نوع كان.

بين قنا وأسوان

وفيما بين قنا وأسوان اقتصر الاضطراب على إتلاف خطوط السكة الحديدية والتلفرافات، وظل النزلاء الأجانب والبنوك ومصانع السكر في أمان. وفي ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ أرسل رئيس محكمة قنا الابتدائية إلى وزير الحقانية خطاباً ذكر فيه أن قائد القوات البريطانية في الوجه القبلى أصدر منشوراً أذاعة في بلاد المديرية كافة، حتم فيه على الأهالى بأن يحبوا كل ضابط بريطاني يكون ماراً في الطريق، وأنذر من يخالف هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية، فكبر هذا الأمر على الأعيان والموظفين، والأهلى، وقرر القضاة أن

لا يغادروا منازلهم حفظاً لكرامتهم، وقد توسط المدير في الأمر فلم يجد التوسط نفعاً.

مجموع الخسائر في الأرواح

نشبت الثورة في مارس سنة ١٩١٩، واستمرت الحوادث الثورية طيلة هذا الشهر وشهر أبريل، واستمرت إلى شهر أغسطس، وتجددت في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من تلك السنة.

وليس من المستطاع إحصاء عدد من قتلوا من المصريين في هذه الفترات التي شملتها الثورة، على أنه جاء في خطبة المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية في مجلس العموم يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أن عدد من قتل من المصريين بلغ حتى هذا التاريخ ألفاً، وهذا الإحصاء لا يتناول من قتلوا بعد ذلك، وقال تعليقاً على هذا العدد: «إن هذا شيء هائل فظيع»، وقال: إنه قتل من الجنود البريطانيين سبعة وعشرون، وجرح سبعون، وقتل من الملكيين البريطانيين أربعة، ومن الجنود الهنود تسعة، وجرح أربعون، وقتل من الأرمن ١٥ وجرح ١١ وقتل من اليونانيين أربعة وجرح اثنان.

وورد في تقرير الجنرال أللبي الذي أرسله إلى حكومته، وأشير إليه في مجلس العموم البريطاني يوم ٢٤ يولييه سنة ١٩١٩ أن عدد ضحايا الثورة بلغ (في تاريخ كتابة التقرير) ٨٠٠ قتيل و١٦٠٠ جريح من المصريين، و٣١ قتيلًا و٣٥ جريحًا من الأوربيين، و٢٩ قتيلًا و١١٤ جريحًا من الجنود البريطانيين، وأن عدد الذين حكم عليهم من الوطنيين على أثر الاضطرابات ٣٧٠٠، وأن الحكم على أكثرهم بعقوبات خفيفة، على أنه حكم على ٤٩ بالإعدام، وعلى ٢٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة، وإحصاء القتلى في كلتا الروايتين دون الحقيقة بكثير، لأن المصادر البريطانية كانت ترمى إلى التقليل من عددهم، تهوينا لشأن الثورة، والإحصاء الأقرب إلى الحقيقة، أن عددهم طيلة مدة الثورة لا يقل عن ثلاثة آلاف قتيل.

الفصل السابع

ذكرياتى عن الثورة

كنت سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمى، أزاول مهنتى (المحاماة) فى المنصورة،^(١) وكانت تغلب على نزعته الشباب، وأتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها، أما الآن فىنى أمل إلى مبدأ عدم العنف، وأراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة revolution، وأوثر عليها التطور فى النهضة evolution، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظرى فى الجهاد، فىنى أشعر والحمد لله بأن الشعلة التى تضطرم فى نفسى لا تزال كما كانت، لم تهبط لها حرارة، ولم يضعف لها أوار، فالمقاومة الوطنية هى سبيل فى الحياة، وهى السبيل التى أدعو إليها، وأنشد للوطن المزد منها، والثبات عليها، وهى سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيانها، فى خضم هذا المعترك العالمى، إذ لا بد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحوادث، على أن المقاومة أو المناعة شىء، والعنف شىء آخر، وقد يكون عدم العنف أدعى أحياناً لدوام المقاومة واستمرارها، وأجدى عليها من عنف يعقبه فتور، ثم تراجع ونمؤد.

تتبع منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تأليف الوفد المصرى، وسعيت جهدى مع الساعين فى التوفيق بين الوفد والحزب الوطنى، على أن يمثل الحزب فى هيئة الوفد، وبجرت مفاوضات بينها فى هذا الصدد، وذهبت يوماً لمقابلة المغفور له سعد باشا زغلول، للتحديث إليه فى هذا الشأن، يصحبنى الأستاذ عبد المقصود متولى، والأستاذ عبد الفتاح رجائى، والمرحوم محمد بك رمضان القاضى السابق، بغية الاتفاق على هذا الأساس، وقبل الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد، ولكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين

(١) حصلت على شهادة الحقوق سنة ١٩٠٨.

يمثلونه، وانتهى الأمر إلى عدم الاتفاق على أشخاصهم، واختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا)، باعتبار أنهما يمثلان مبادئ الحزب الوطنى كما تقدم بيانه (ص ١٤٧).

وكنيت منذ اشتداد الحركة أفضى معظم الأيام بالعاصمة، وشهدت وقائع الثورة الأولى، وامتدادها إلى الأقاليم، فرأيت بعثاً جديداً للأمة، رأيت روح الإخلاص والتضحية تعم طبقاتها، بعد أن كانت من قبل محصورة في دائرة ضيقة.

حدث الإضراب في المدارس يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين، منادين بالحرية والاستقلال، فانتعشت لذلك نفوسنا، إذ رأينا في هذا الشباب طليعة جيش الإخلاص الذى يغضب لمصر، ويثور من أجلها.

حقاً لم يكن هذا أول إضراب من نوعه، فلقد شهدت من قبل إضراب طلبة الحقوق - وكنت منهم - في فبراير سنة ١٩٠٦، احتجاجاً على نظام التضييق الذى وضعته لهم وزارة المعارف وقتئذ، وكان هذا الإضراب موجهاً ضد سياسة الاحتلال في التعليم، وهو أول إضراب من نوعه، ولكنه اقتصر على طلبة الحقوق، ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى، واكتفوا بإظهار العطف عليهم، وانتهى برجوع طلبة الحقوق إلى مدرستهم في مارس من تلك السنة، تلقاء وعد من المستشار القضائى لوزارة الحقانية بالنظر في طلباتهم.

وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة في جميع المدارس يوم تشييع جنازة الزعيم «مصطفى كامل»، وخروج الطلبة جميعاً من معاهدهم في ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨)، إظهاراً لشعورهم، فكان أول إضراب عام حدث في مدارس العاصمة جميعها، وكان جزءاً من المظاهرة الهائلة التى تجلت في موكب الجنازة، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة، توديعاً وتقديراً للزعيم الوطنية الأول.

وقد رأيت في إضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورة مصغرة من إضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨، فكأن شباب سنة ١٩١٩ قد تلقى وحي الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم.

عادت بي الذكرى إلى مظاهرات اشتركت فيها، وأخرى شهدتها منذ سنة ١٩٠٨، كمظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨، لمناسبة عرض جيش الاحتلال في ميدان عابدين، وموكب الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩)، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس - أبريل سنة ١٩٠٩) ومظاهرات المعارضة في مشروع مد امتياز قناة السويس (يناير - أبريل ١٩١٠)، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونيل تيودور روزفلت الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، لمناسبة خطبته في مناصرة الاحتلال (مارس سنة ١٩١٠) ومظاهرات الشباب تكريماً للمرحوم فريد بك (ديسمبر سنة ١٩١٠)، ومظاهرات المطالبة بالدستور سنة ١٩١٠ و١٩١١، ومواكب الذكريات السنوية لوفاة مصطفى كامل، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية^(٢)، وأخذت أقارن بينها وبين مظاهرات سنة ١٩١٩، فرأيت أن غرس الوطنية قد نما واشتد على تعاقب السنين، إذ أن مظاهرات سنة ١٩١٩ وإن كانت استمراراً للمظاهرات السابقة، إلا أنها في مجموعها أضخم منها، وأكثر جموعاً وجنوداً، ولم تقتصر على العاصمة، بل عمت مدن الوادي وقراء، وبدأ لي فيها أن روح التضحية والفداء قد تغلغلت في نفوس الشعب، أكثر مما كانت من قبل، وكان هذا دليلاً على تطور الروح الوطنية، واتساع مداها، فلقد انتهت مظاهرة ٩ مارس باعتقال نحو ثلثمائة من الطلبة، وكان الذين يسيئون الظن في وطنية هذه الأمة يعتقدون أن هذا الإرهاب كفيل بإخماد الحركة في مهدها، وأخذوا في صحفهم المناصرة للاحتلال يزجون إلى الشباب نصائح معكوسة، يحثهم على الخضوع والاستسلام، وتحت ستار الإشفاق على مستقبلهم، ولكن هذه الظنون قد تلاشت أمام استمرار

(٢) راجع بيانها في كتابات محمد فريد - تلويح مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩.

الإضراب، واتساع المظاهرات؛ واستمرارها في الأيام التالية، بالرغم من أن السلطة العسكرية قد تصدت لها بإطلاق الرصاص على المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس، فلم يرهب الناس القتل، وأخذوا يألون رؤى الدم المسفوك في الشوارع، وتقبل الشعب، شبابه وسائر طبقاته، التضحية، بلا خوف ولا تراجع، فكان لهذه التضحية وهذا الإجماع الرائع أثرهما في رفع صوت مصر عاليًا مدويًا، في أرجاء العالم، بعد أن كان خافتًا طيلة سنى الحرب، وأخذت الصحف التي كانت تمالي الاحتلال، وتزدرى الأمة طوال السنين، تغير من أسلوبها، وتتملق الشعب، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة، ملؤها التقدير والإعجاب.

رأيت الجماهير يشتركون في المظاهرات، ولا يبالون ما يستهدفون له من الأخطار، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجند في ميادين القتال، وسقط كثيرون منهم قتلى أثناء المظاهرات.

كان إذا سقط رافع العلم في مقدمة موكب المظاهرة مضرجًا بدمائه، تقدم غيره ورفع العلم بدله، منادياً بحياة الوطن، فيردد إخوانه نداءه.

كان الجرحى منهم لا ينفكون ينادون بحياة مصر، والدم ينزف منهم، وكثيرًا ما شاهد المارة مركبات الإسعاف تحمل جريحًا في مظاهرة يسيل دمه، ومع ذلك يرفع ستار المركبة وهي تسير إلى مركز الإسعاف، ويطل على الناس وينادى «موت وحييا الوطن».

وتبدلت حالة الشعب النفسية بتأثير الثورة، وحاكى في التضحية أرقى الأمم وطنية وإخلاصًا.

ويتصل بهذا السياق أن رجال البوليس قبضوا في إحدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين، وساقوهم إلى القسم واعتقلوهم به، فلم يكذب يرى إخوانهم هذا المشهد حتى تقدموا جميعًا إلى القسم وطلبوا أن يقبض

عليهم كلهم، لأنهم قد اشتركوا مع إخوانهم المعتقلين فيها يسميه البوليس جريمة، وأنهم شركاء معهم فيها ولا يريدون أن يختص زملاؤهم بشرف التضحية والألم في سبيل الوطن، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية أثر بالغ في نفوس الشعب.

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلاً ناهضاً على أن الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة إلى الأمام وقوى فيها عنصر الإخلاص الذي هو أساس الوطنية الحققة، فإن هؤلاء الذين استهدفوا للأذى والقتل لم يكونوا ينتظرون جزاءً ولا مكافأة على جهودهم، بل كانوا يشعرون، وهم يجودون بحياتهم، أنهم يؤدون واجباً نحو بلادهم فحسب، وتلك لعمري أقصى درجات الإخلاص والبطولة.

ومن المشاهد التي أثرت في نفسى مناظر جنازات الشهداء، فقد كانت هائلة حقاً، كانت المجموع تسير فيها دون أن تعرف شخصية الشهيد أو الشهداء الذين تشيع جنازاتهم، بل دون أن يعرف المشيعون بعضهم بعضاً، كان يكفي أن يذاع أن جنازة أحد الشهداء ستشيع في ساعة ما، من مكان ما، حتى يجتمع الألوف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات، يسرون فيها، يعلوهم الحزن العميق، لم تكن نسمع فيها عويلاً أو نحيباً، بل كنا نرى جلالاً وخشوعاً، وحزناً رهيباً، يتخلله الهتاف بين آونة وأخرى بحياة الشهداء والتضحية، وضحايا الحرية، فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معاني التضحية والبطولة، كانت بعثاً جديداً، لحياة جديدة.

كان الظن عندما وقعت حوادث الثورة الأولى أنها مقصورة على العاصمة، ولكن لم نلبث أن غمرتنا الأنباء من مختلف الأقاليم، بأن مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة، وزاد عليها قطع السكك الحديدية، وشهدنا بأعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والأقاليم، كما انقطعت بين أحياء القاهرة نفسها، فأدركنا أننا أمام ثورة عامة شملت البلاد من أدناها إلى أقصاها، وفي الحق إننى مع ما أشعر به من ميل دائم إلى التفاؤل، لم أكن أتوقع

أن تقوم في البلاد ثورة في مثل هذه الظروف، ويمثل هذا الاتساع، وبتلك السرعة والقوة والروعة التي تجلت في سنة ١٩١٩، ولم أكن أنا وحدي في هذا الشعور، بل إن «فريدا» رحمه الله، حين بلغته وهو في منفاة أنباء الثورة، عدها من الحوادث المفاجئة، وقال عنها في مذكراته: «من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩)، وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها»، وقال عنها أيضاً: «إن هذه الحركة لم تكن في الحسبان، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به».

تتابعت حوادث الثورة، وارتسمت في ذهني صورة واضحة عنها، وأدركت مع الأيام عظم مداها.

شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تملكني، إذ أدركت أن روح الحياة قد سرت في الأمة، وأنها أخذت تنفض عنها أكفان الخضوع والاستسلام، رأيت في اتساع الحركة، واتحاد الصفوف تحت لوائها، تحقيقاً للوحدة التي طالما كنا ننشدها ونتمناها، كما رأيت في تعدد مظاهر التضحية نجاحاً لدعوة الإخلاص في الجهاد، تلك الدعوة التي هي أساس كل نهضة قومية، وسبيل النجاح لكل أمة تريد لنفسها الحياة والعزة.

ولما حدثت مظاهرة المنصورة يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩، تلك المظاهرة الدامية التي أطلق فيها الرصاص على المتظاهرين، وقتل تسعة عشر منهم كما تقدم بيانه (ص ٢٤٨)، كنت في القاهرة، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانية في تلك المنطقة أنذر سكان المدينة بأنه إذا حدثت مظاهرة أخرى، فإنه سيلقى مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عينهم بأسمائهم، وهم: محمود بك نصير، والدكتور محمود سامي، والأستاذ عبد الوهاب البرعى، وأنا، وأنه سيأمر بضربنا بالرصاص في حالة قيام أية مظاهرة.

وكانت المواصلات منقطعة، وكنت معتزماً العودة إلى المنصورة، لأتعهد

الروح العامة فيها، فقابلني صديق لى قدم منها، وأقضى إلى بأمر هذا الإنذار، ورغب إلى أن أبقى بالعاصمة، لكى لا استهدف لتنفيذ ما توعدنا به، فرأيت فى نفسى شعوراً قوياً، لم أعرف مصدره أو سببه، يدفعنى إلى العودة إلى المنصورة، بالرغم من تحذير إخوانى والأقربين، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة، وكانت السكك الحديدية مقطوعة، وما أصلح منها كان السفر عليه ممتنعاً، إلا بترخيص من القيادة البريطانية بالعاصمة، وكانت ترفض كل طلبات السفر التى يتقدم بها المصريون غير الموظفين، وكذلك شأن السفر بالسيارات، فضلاً عن حدوث فجوات فى الطرق الزراعية، تمنع مواصلة السير فيها، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب)، تنقل الناس بطريق النيل وفروعه إلى الجهات التى يقصدونها، وقد شاعت هذه الطريقة فى تلك الأيام، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفاعاً كبيراً، فطفت أبحث عن رفقاء لى يقصدون المنصورة، أو البلاد التى فى طريقها، فاجتمعت إلى نخبة من الأصدقاء والمعارف، كانوا أيضاً يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم فى مديرية الدقهلية، واهتدينا إلى صاحب سفينة شراعية كان قادماً من المنصورة، ويسره العودة إليها، فبربح ذهباً وإياباً، وطلب منا سبعة جنيهات أجرة الرحلة، فقبلناها عن طيب خاطر، لأنها كانت أجرة زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه أصحاب المراكب فى ذلك الوقت، وكانت فى ذاتها يسيرة إذ وزعناها على المقتدرين منا.

وتواعدنا على أن نلتقى بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس، فى الساعة الأولى بعد الظهر، فالتقينا فى الميعاد، وركبنا السفينة، بعد أن اشترينا ما يلزمنا من المؤونة لمدة ثلاثة أيام، إذ قدر ريان المركب (الريس) أنها المدة التى تكفى لقطع المسافة بحراً بين القاهرة والمنصورة، وكنا سبعة عشر راكباً، عدا الريس وزميله، أذكر منهم: محمود بك عبد النبى. وبكير أفندى الجندى وكريمته الآنسة لطيفة الجندى (الآن زوجة حسين أفندى مطاوع) وكريمة أخيه الآنسة سنية محمود الجندى (الآن زوجة الأستاذ رياض الجندى). وعبد اللطيف بك غنام. والشيخ محمد الخشاب قاضى محكمة أجا الشرعية. والدكتور صديق

أبو النجا (وكان طالباً بالطب). وأخاه محمد أقندى أبو النجا. وبعض الطلبة الذى لا تحضر فى أسماؤهم.

أقلعت بنا السفينة فى نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم إلى القناطر الخيرية، وفى أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التى كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة، فخشينا أن تمنعنا من متابعة السير، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء، وتابعتنا السير، فوصلنا إلى القناطر الخيرية، قبيل غروب الشمس، واجتازنا هاويس الرياح التوفيقى فى نحو ساعة، وتابعتنا السفر ليلاً إلى بنها، وكان الجو بارداً، فقد كنا فى فصل الشتاء، والليل مقرر، والسما مقلعة بالسحب، فأخذت السفينة تسير الهويناء، فى بطء وعلى حذر؛ لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة وشواطئها مرتفعة، مما يزيد فى ظلمة الليل، فلما قاربنا الوصول إلى بنها فى نحو منتصف الليل؛ أشار علينا النوقى أن لا بد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبرى بنها، وأن لا تجتاز هذه المنطقة، وإلا استهدفت لإطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية، فبتنا الليلة فى السفينة، وهى راسية على الشاطئ، وشعرت ببرودة الجو، إذ كان مبيتنا فى العراء تقريباً، ولم نستعد لغطاء كاف، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعى بغطاء أو فراش، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة، ولم نشعر فيها بأى تعب أو عناء، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر مما نكون نشاطاً وابتهاجاً، وتناولنا طعام الفطور، وكان طعاماً بسيطاً، فأكلنا منشرحين، واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقى، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها، وما أحدثته من تغيير فى نفسية الشعب، فكنا نرى الأهلى فى كل ناحية نساءً ورجالاً، شبيهاً وشباناً، يحيوننا على الجانبين، دون أن يعرفوا أشخاصنا، وينادون بهتافات لم نعهدنا من قبل فى الطرق الزراعية، وعلى شواطئ الترعى، فكنا نسمع نداء: لتحى مصر، ليحى الاستقلال. لتحى الثورة. واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت أسمع بين حين وآخر: «ليحى العدل» وقد تساءلت أولاً عما يقصد القوم من هذا النداء، وهل ظنونا قضاة جثنا لنحكم بينهم بالعدل؟ ثم أدركت شعورهم

الحقيقى. وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم بل يطلبونه لمصر، فإن مصر لم تكن تطالب إلا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة، وليس من العدل فى شىء أن تهدر حريرتها، وتسلب حقوقها، فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين، ويدل على فطرتهم السليمة.

هذه الروح التى شاهدناها على طول الطريق، هى غرس الثورة ونتيجتها، وهى من ناحية أخرى عتادها وعدتها، وهى علامة الحياة فى شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المهضومة.

كانت نفوسنا تفيض بشراً وفرحاً، إذ شاهدنا هذا التبدل فى نفسية الشعب، وشعرت بأن آمالا قديمة كانت تجول فى نفسى، قد بدأت تتحقق، وأنه لا يحق لنا أن نياس من هذه الأمة، بل هى من أكثر الأمم استعداداً للرقى، وإنما ينقصها أن توجه دائماً توجيهاً صادقاً، نحو المثل العليا، وهى مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صادقة، والعيب الذى نشكو منه أحياناً لا يرجع إلى جمهرة الشعب، بل هو عيب الخاصة أحياناً، والعامة أيضاً، فى انصرافهم فى كثير من المواطن عن المثل العليا، إلى الأغراض الشخصية، وهذا العيب يزول بالقوة الصالحة، يبدأ بها الخاصة أولاً، ثم يقلدوهم العامة، فالخاصة هم أول المسئولين عن حالة الأمة، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواهم الأخلاقى، وأن تصلح نفسها، ثم تعمل على إصلاح أخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته، فإنهم المطالبون بهذا الإصلاح.

تابعت السفينة سيرها، وسط هذه المشاهد الرائعة، حتى وصلت إلى «طنامل» فى نحو الساعة السادسة مساءً، فغادرنا بكير أفندى الجندى والأنستان كريمته وكريمة أخيه، ثم وصلنا ليلاً إلى منشأة عبد النبى، حيث نزل محمود بك عبد النبى، وقضينا الليلة بمنزله، وفى صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) أقلعت بنا السفينة حتى إذا وصلنا إلى «نوسا الغيط» نزل بها الدكتور صديق أبو النجا وأخوه، وتابعت سيرها حتى وصلنا إلى المنصورة عصر ذلك اليوم.

كانت هذه أطول رحلة لى من القاهرة إلى المنصورة، إذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار أو بالسيارة في نحو ثلاث ساعات، بل دون ذلك، وقد قطعناها هذه المرة في ثلاثة أيام، وتذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل إنشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم في عدة أيام، أما بطريق المراكب في النيل وفروعه، أو على ظهور الإبل والدواب، فإزدادت شعورًا بما كانوا يعانون من المشاق في قطع المسافات بهذه الوسائل، وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس في سفرهم وإقامتهم، ورفهم وحضرهم.

وصلت إلى المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس، وذهبت إلى منزلى بالبحر الصغير، وما أن علم أهل المدينة بحضوري، في تلك الملابس العصبية، حتى دهشوا، وكان ظنهم أن أبقي بالقاهرة، ولا تثريب على ذلك، وعدوها لى عملاً قالوا عنه أنه شجاعة، وقلت لهم إنه عمل عادى، ولاحظت أنهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا لى هذا الموقف، وكان له أثر فى نجاحى بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات فى انتخابات سنة ١٩٢٣، إذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة، معارضاً لمرشح الوفد، فقد فزت عليه، ونلت النيابة عن المركز فى البرلمان الأول، فى حين ليست لى به عصبية عائلية، وقد دلتى هذا الفوز على أن الشعب، بالرغم من تأثره من مختلف الدعايات، يقدر أحياناً أعمال الناس، حقاً إنه قد يضل حيناً، وقد يضل كثيراً، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته - وخدمته واجب محتم على كل فرد - أن لا ينقم من الشعب خطأ فى التقدير، ولا يثور عليه لمجرد أن يتنكر له فى تقديره مرة، أو مرات فإذا كانت الجماهير تتنكر أحياناً لمن يخدمها، فإن هذا العيب لا يقتصر عليها، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون، بله أقرب الناس إلى الإنسان، وأعرفهم بفضله، وأكثرهم علماً بإخلاصه وخدماته وقد تعذر الجماهير لجهلها، أو عجزها عن إدراك الحقائق، ولكن ما عذر الخاصة والمثقفين، والأصدقاء والأقربين، فى تنكبهم سبيل الحق وهم له عارفون؟

فعلينا أن نعالج الشعب في رفق وهوادة، فإن الشعب معذور، وهو سهل الرجوع إلى الحق، ولا ينقصه في ذلك إلا النصح والزمن الكافي، وصدق الإرشاد، واستمسك مرشديه بالمثل العليا، وأتباعهم الآية الكريمة: «فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر»، فعلى من يتطوعون لإرشاده وقيادته أن يكونوا له دعاة للهدى، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين، لا طغاة مستبدين، ولا حكاماً متجبرين.

ادع هذا الاستطراد جانباً، وأعود إلى ما كان بعد انتهاء رحلتى إلى المنصورة، فقد وقفت على تفاصيل الحوادث الدامية التى وقعت فيها يوم ١٨ مارس وما يليه، وعرفت أسماء الشهداء الذين قتلوا فى تلك الأيام العصيبة، وأدركت أن أهلهم وذوهم، على الرغم من الحزن الذى غلبهم، لفقد أعز الناس لديهم، قابلوا مصابهم بالصبر والجلد، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم فى التضحية فى سبيل الوطن، فأكبرت فيهم هذه الروح العالية، التى كانت مظهرًا من مظاهر التبدل فى الروح العامة للشعب. ثم ترادفت حوادث الثورة، وكانت خواطرى وذكرياتى عنها، ما تراه تعقيباً عليها فى فصول الكتاب.



الفصل الثامن

مواجهة الثورة

فاجأت حوادث الثورة الحكومة الإنجليزية والجمهور البريطاني، ووقعت منها موقع الدهشة والاستغراب، فإن أحدًا في إنجلترا لم يكن يتوقع أن يثور الشعب المصري الهادئ الوديع، وأن تكون ثورته بهذه العزيمة وهذه الجرأة، في وقت خرجت فيه إنجلترا منتصرة من أعظم حرب في تاريخها، فأخذت حكومتها تبحث في هذه الحالة المفاجئة، وأى السبل تسلك لمواجهة، وقاضت أعمدة الصحف الإنجليزية إلى جانب أنباء الثورة بالبحوث عن تعليل لهذا الانقلاب غير المنتظر في نفسية الشعب، وهرع نخبة من الصحفيين والكتاب السياسيين البريطانيين إلى مصر ليدرسوا حالتها عن كثب، ويبحثوا كيف ولماذا ثار هذا الشعب الذي كانوا يصورونه من قبل راضيًا عن الحكم البريطاني، فإذا به يعمد إلى الثورة ليتخلص منه.

تعيين الجنرال ألنبي مندوبًا ساميًا

أسلفنا القول (ص ١٧١) بأن الحكومة الإنجليزية استدعت السير ونجب إلى لندن لتقف منه على تطور الأحوال في مصر، وأنه غادر مصر يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩ فلما تفاقمت الحوادث بعد رحيله وشبت الثورة، رأت أن تستبدل به مندوبًا آخر أكثر شكيمة وأقوى بأسًا، وأقدر على مواجهة الثورة وقمعها، وكان من رأى السير ونجت قبل أن تظهر بوادر الثورة إجابة الوزيرين رشدي باشا وعدلى باشا إلى طلبها السفر إلى لندن، فلم تأخذ الحكومة برأيه، ولما وقعت الثورة رأت أخذ الأمور بالشدة، وبدأت في تنفيذ خطتها بتعيين

الجنرال ألنبي^(١) مندوباً سامياً فوق العادة في مصر والسودان، وأذيع هذا النبأ في لندن يوم ٢١ مارس في بيان رسمي جاء فيه أنه: «بسبب خطورة الحالة في القطر المصري ولغياب نائب الملك فيها عن مركزه عين الجنرال ألنبي مندوباً سامياً فوق العادة لمصر والسودان، ووكل إليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية، وأن يتخذ جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد، وحتى يدير جميع الشئون إذا لزم الأمر ناظراً إلى ضرورة تأييد حماية جلالته الملك على القطر المصري على قاعدة ثابتة عادلة».

وكلمة (عادلة) لم ترد في البلاغ الرسمي الذي أذيع عقب وصوله إلى مصر كما سيجىء بيانه، فجاء أقرب إلى الحقيقة من البيان الذي أذيع في لندن. وأنتك لتري في صيغة هذا البيان ما يدل على أن الحكومة البريطانية، برغم الثورة، كانت مصرة على تأكيد الحماية وتثبيتها، كما أن اختيار الجنرال ألنبي بالذات يدل على اتجاهها إلى قمع الثورة بقوة السلاح، لأن ألنبي إنما هو قبل كل شيء رجل حرب وقاتل، لا رجل صلح وسلام، فهو القائد العام للجيش البريطاني في مصر منذ يونيه سنة ١٩١٧، وتولى قيادة حملة الحلفاء في فلسطين وسورية، وذاعت شهرته العسكرية بفضل الانتصارات التي نالها في تلك الحملة، وبعد أن انتهت الحرب بفوز الحلفاء عاد من فلسطين إلى مصر، ثم غادرها يوم ١٢ مارس إلى باريس تلبية لدعوة زعماء مؤتمر الصلح ليستطلعوا آراءه عن الحالة في الشرق وفي مسائل الانتداب، وشهد قبل سفره الحوادث الأولى للثورة، ولعله لم يلق باله إلى خطورتها، ولم يتوقع أنها ستعم البلاد من أدناها إلى أقصاها، أو لعله وهو القائد الذي اعتاد الظفر بالمجحف المسلحة في ميادين القتال، لم يرهب ثورة تشب في بلد أعزل من السلاح، ومهما يكن الأمر، فإسناد منصب المندوب السامي البريطاني إليه في هذه الملابسات، كان دليلاً على اعتزام الحكومة البريطانية مواجهة الثورة بالعنف والشدة.

(١) رقى إلى رتبة فيلد مارشال في يوليو سنة ١٩١٩.

وصوله إلى مصر

وصل الجنرال إلنبي إلى القاهرة يوم الثلاثاء ٢٥ مارس سنة ١٩١٩، فاستقبله على محطة العاصمة السير ملن شيتهايم نائب المندوب السامي ووكلاء الدول السياسيون، وجمع من الكبراء.

وبادرت السلطة العسكرية يوم وصوله إلى إصدار بلاغ رسمي^(٢) يشبه في روحه وأسلوبه البيان الذي أذيع في لندن، وينم على نية الحكومة البريطانية في تجاهل مطالب البلاد، واستخفافها بالثورة، قالت:

«ليعلم أنه بالنظر إلى الحالة الحاضرة المهمة في القطر المصري، وبالنظر إلى غياب فخامة نائب الملك قد تعطف جلالة الملك بتعيين فخامة الجنرال السير أدمند إلنبي نائباً خاصاً عن جلالته في مصر والسودان، ولهذا النائب السلطة المطلقة في جميع الأمور العسكرية والملكية، وعليه أن يتخذ الإجراءات التي يراها لازمة ومناسبة لإرجاع مراعاة القوانين وحفظ النظام في تلك البلاد، وأن يدير ويدبر في كل الأمور على حسب احتياج حفظ حماية جلالة الملك في مصر على أساس ثابت وأمين».

تصريحاته عقب مجيئه

ولما استقر به المقام في مصر أفضى يوم ٢٦ مارس بالتصريحات الآتية إلى بعض الكبراء والأعيان ممن استدعاهم خصيصاً لسماعها، وقد تلاها بالإنجليزية، وتلا السكرتير الشرقي ترجمتها إلى العربية، قال:

«لقد تعطف جلالة الملك بتعييني نائباً عن جلالته في مصر، وورغبتي وواجبي يقضيان عليّ بأن أساعد على إعادة السلام والأمن والراحة إلى البلاد، ولى أغراض ثلاثة، وهي:

(٢) نشر في «الوقائع المصرية» عدد ٢٥ مارس سنة ١٩١٩.

أولاً: أن أضع حداً ونهاية للاضطرابات الحالية.
ثانياً: أن أعمل تحريات دقيقة في جميع الأسباب التي حملت أهل البلاد على الشكاوى.

ثالثاً: أن أزيل كل الشكاوى التي تستوجب العدالة إزالتها.
«وإن في استطاعتكم أنتم أن تقودوا الشعب المصري، والواجب يقضى عليكم أن تعملوا معي لمصلحة بلادكم، ولست أظن أن أحداً منكم يحجم عن مساعدتي بكل ما في طاقته لإدراك الأغراض التي أسعى إليها، وإني مستعد أن ألقى اتكالي عليكم لتبدءوا بالعمل حالاً بقصد تهدئة الخواطر المتهيجة الآن.

«وبعد إعادة الأمن إلى البلاد فإن لي ملء الثقة بأنكم تعتمدون علىّ بأن أنظر بلا محاباة في جميع أسباب الشكاوى، وبأن أوصي بإجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصري وراحته»، وبعد تلاوة هذا البيان أنصرف المجتمعون، إذ كان استدعاؤهم لسماعه دون مناقشته أو التعليق عليه، وقد نشر نصه في الصحف.

استمرار الثورة

لم تؤثر تصريحات الجنرال ألنبي في نفوس الناس، ولم تصرفهم عن متابعة الثورة والهياج، وكذلك لم يؤثر فيهم من قبل نداء أصدره أعضاء الوفد وبعض الوزراء والعلماء والكبراء في ٢٤ مارس بالدعوة إلى الهدوء والسكينة.

نداء أعضاء الوفد وبعض الكبراء بتهدئة الحالة

فقد اجتمع أعضاء الوفد وكبار العلماء وبعض الوزراء السابقين والأعيان، واتفقوا على إصدار نداء إلى الأمة، يدعونها فيه إلى الإخلاق إلى الهدوء والسكينة، قالوا:

«أصدرت السلطة العسكرية إنذاراً^(٢) بأنها ستتخذ أقصى ما يكون من الوسائل الحربية عقاباً على ما يقع من الاعتداء على طرق المواصلات والأماكن العمومية.

«ولا يخفى على أحد أن الاعتداء سواء كان على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية، وإن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضرراً واضحاً إذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق، ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء ويسبب العسر وسوء الحال، على أن العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض الأنفس الهريثة إلى أن تؤخذ بما لم ترتكب من الذنوب، وينبغي أن يلاحظ أن مثل هذا الاعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من رواج إشاعات السوء عنهم.

«من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا من أقدس الواجبات الوطنية أن ناسدوا الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن أن يتجنب كل اعتداء وأن لا يخرج أحد في أعماله عن حدود القوانين حق لا يسد الطريق في وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة.

«كما أننا ندعو أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيسارعوا إلى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد.

«وإننا شديدو الرجاء في أن الأمة المصرية بما عرفت به من التعقل والروية تصفى إلى هذا النداء، وتلتزم طريق الحكمة في سلوكها، والله الهادي إلى سواء السبيل».

٢٤ من مارس سنة ١٩١٩.

(٢) إشارة إلى الإنذار الذى سبق بيانه (٢١٧).

الموقعون

شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوى. مفتى الديار المصرية محمد بخيت. بطريرك الأقباط كيرلس. شيخ مشايخ الطرق الصوفية عبد الحميد البكرى. رئيس المحكمة الشرعية العليا محمد ناجى. تقيب الأشراف عمر مكرم. حسين رشدى باشا. عدلى يكن باشا. أحمد مظلوم باشا. إسماعيل سرى باشا. يوسف وهبه باشا. عبد الخالق ثروت باشا. أحمد حلمى باشا. يوسف سايا باشا. إسماعيل أباطة باشا. أحمد زيور باشا. نجيب بطرس غالى باشا. محمود صدقى باشا. على شعراوى باشا. محمد على علوبة بك. عبد العزيز فهمى بك. محمود أبو النصر بك. أحمد لطفى السيد بك. جورج خياط بك. سينوت حنا بك. عبد اللطيف المكباتى. مصطفى النحاس بك. دكتور حافظ عفيفى بك. إلياس عوض بك. حسين واصل باشا. حافظ المنشاوى بك. قلىنى فهمى باشا. عبد الستار الباسل بك. محمد السيد أبو على باشا. محمد السباعى المصرى بك. محمد نافع باشا. محمد عز العرب بك. محمود سليمان باشا. سيد محمد خشبة بك. عبد الرحمن محمود بك. عمر عبد الآخر بك. إبراهيم مراد باشا. أحمد خيرى باشا. إبراهيم نبيه باشا. محمد عبد الخالق مذكور باشا. على المنزلاوى بك. أحمد عفيفى باشا. محمود خليل باشا. كامل جلال باشا. الموم السعدى المصرى بك. عبد الله عبد السميع بك. على المصرى بك. أحمد رشوان بك. أحمد حشمت باشا. على رفاعى بك.

نشر هذا النداء مع تصريح الجنرال ألنبي ثم خطبة اللورد كيرزون التى سيجبىء بيانها فى يوم واحد، وهو يوم ٢٧ مارس. وقد امتنع بعض من عرض عليهم عن التوقيع عليه، لأنه بمثابة دعوة إلى السكينة والهدوء، بدون مقابل من الإنجليز.

وكان يجمل بالذين وقعوا عليه أن يحتجوا أولاً على الفظائع التى ارتكبتها الإنجليز حيال المظاهرات البريئة العزلاء من السلاح، وأن يحتجوا على

الإنجليز في إخلافهم وعودهم لمصر كل مرة بالجلاء عنها، أما أنهم يقصرون النداء على استنكار الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصلات، أى استنكار ما بدأ من الجانب المصرى، دون الجانب البريطانى، فليس من الإنصاف ولا من الحكمة فى شىء، وبخاصة لأن هذا النداء قد أعقبه خطبة اللورد كيرزون التى سيرد الكلام عنها، فكان النداء بمثابة تأييد (غير مقصود) لهذه الخطبة التى تتم عن روح عدائية للحركة الوطنية، والأهداف القومية.

مقابلة أعضاء الوفد للجنرال ألتنبى

قابل الجنرال ألتنبى حسين رشدى باشا وأعضاء وزارته المستقيلة، وذلك بناءً على رغبته، لكى يتعرف آراءهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة.

كما أنه قابل لهذا الغرض أعضاء الوفد الهاقين فى القاهرة وهم: على شعراوى باشا، عبد العزيز فهمى بك، أحمد لطفى السيد بك، محمد على علوبة بك، مصطفى النحاس بك، سينوت حنا بك، محمود أبو النصر بك، جورج خياط بك، الدكتور حافظ عفيفى بك، عبد الخالق مذكور باشا، حسين واصف باشا، وسألهم عن أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد، فوعده بكتابة تقرير عن ذلك، قدموه له، أرجعوا فيه الثورة إلى استياء الأمة المصرية من عدم مساواتها فى المعاملة بالأمم الصغيرة التى لا تفضلها فى المدنية، ومنع المصريين من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح، وقالوا فى ختام التقرير: «إن كل المصريين من أكبر رجل إلى أصغر رجل فيهم هم فى هذا الاستياء سواء دفعهم اليأس إلى إظهار ما فى نفوسهم، كل يترجمه على شاكلته، فالرجال المسئولون من رسميين، وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة، وبالامتناع عن العمل، كالمحامين، والشبان بالمظاهرات السلمية، وأما سكان الأقاليم فأعرب عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية، والبعض بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف، تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن، بسطناها إلى فخامتكم بالاختصار، وبالحق نرجو أن تأمروا بتحقيقها، والرجاء معقود

بعدلكم أن تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه، فإن الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدم واجب على عظماء الرجال».

خطبة اللورد كيرزون عن الحالة في مصر

(٢٤ مارس سنة ١٩١٩)

في ٢٤ مارس سنة ١٩١٩، أى في اليوم الذى كتب فيه النداء سالف الذكر (ص ٢٧٧) ألقى اللورد كيرزون^(٤) في مجلس اللوردات خطبة باسم الحكومة عن الحالة في مصر، أكد فيها أن الأنباء الواردة منها أقل خطورة من ذى قبل، وتجننى على الثورة، إذ زعم أنها أقرب إلى السلب والنهب منها إلى السياسة، ثم أثنى على موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش المصرى، وأشاد بحسن سلوكهم في أثناء الاضطرابات، واستدل بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا في الثورة، وأضاف أن بعض الأعيان الذين برهنوا على صداقتهم للبريطانيين حتى الآن يبذلون أقصى ما في وسعهم لتهدئة الاضطرابات، ثم صرح بأن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجيء رشدى باشا وعدلى باشا إلى إنجلترا، وعلى النقيض من ذلك إن وجودهما هنا (أى في إنجلترا) يقابل بمنتهى الرضا والارتياح، وأثنى عليها وعلى الخدمات التى قد قدمهاها لمصر وللإمبراطورية خلال الحرب، وقال أن طلب تأجيل زيارتهما في نوفمبر الماضى كان الباعث الوحيد عليه أنه في خلال الأدوار الأولى لمؤتمر الصلح لم يكن ممكناً الحصول على الوقت الكافى والاهتمام اللازم لبحث المسائل المهمة المرتبطة بعلاقاتنا المقبلة مع مصر والإصلاح الدستورى المصرى، وكرر القول بأن زيارتهما وزيارة سواهما من رجال السياسة المصريين المسئولين تقابل وسوف تقابل كذلك بملاء الرضا والارتياح، قال في هذا الصدد: «إنتا نرى دائماً أن من أهم الأمور أن تتفق وإياهم على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية في مستقبل

(٤) رئيس المجلس الخاص وزعيم مجلس اللوردات، ثم وزير الخارجية البريطانية في أكتوبر سنة ١٩١٩ خلفاً للمستتر بالفور.

الأيام» وعرج على سعد باشا وأعضاء الوفد قائلًا: «إن الحال مع سعد زغلول باشا يختلف كل الاختلاف عنها مع هؤلاء لأنه هو وأعوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات، وأنهم قوم غير مسئولين، غرضهم إخراج الإنجليز من مصر، وقد اختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح بباريس موعدًا للقيام بهذه الحركة الثورية، فلا سبيل للمناقشة معهم، لأن وجودهم هنا (إنجلترا) كان يساء فهمه بالإجمال في مصر، حيث يؤول كدليل على أننا راضون بالبحث في التخلي عن تبعاتنا نحو تلك البلاد تخليًا تامًا، وكان فوق ذلك يهين الأسباب لعرقلة وإحباط المباحثات مع الرأي المصرى الذى يمثل البلاد ويتحمل التبعة، وهى المباحثات التى تنتظرها ولا تزال تنتظرها، إذا ما حانت الفرصة الملائمة لوضع تسوية تكون مرضية لمصر وللدولة الحامية».

وبدا من هذه الخطبة جليًا أن الحكومة البريطانية لا تنوى العدول عن خطتها فى تثبيت الحماية وتأبيدها، وتدل أيضًا على أنها لا تنفك تدأب على تشويه الحركة الوطنية، واختلاق الأكاذيب عنها، باتهامها بأنها أقرب إلى السلب منها إلى السياسة، مع أن وقائعها وحوادثها تدحض هذا الافك والبهتان، وهذا التشويه هو سلاح من أسلحة الاستعمار، يحارب به النهضات الوطنية فى مختلف الأصقاع وهو من الوسائل التى تتبعها الدول الاستعمارية عامة، إذ تنشر الدعايات الكاذبة ضد كل حركة تقوم فى وجهها، لكى تحول بينها وبين عطف رأى العام المتحضر، وتسوغ بذلك محاربتها بمختلف وسائل الظلم والتنكيل.

وتدل الخطبة أيضًا على نية السياسة البريطانية فى اصطناع الموظفين وبعض الكبراء المصريين، وضمهم إلى صفها، وإلقاء التخاذل والانقسام فى صفوف الحركة الوطنية، والتفرقة بين وزارة رشدى باشا المستقيلة وهيئة الوفد، لكى تفيد من التباعد بينها، وتضرب إحداها بالأخرى، على مألوف عاداتها.

وفى الحق أن رشدى باشا لم يستمع إلى هذه الدعوة، ولم يستجب إلى هذا

النداء، وظل متضامناً مع الوفد، فكان موقفه من هذه الناحية مثلاً حسناً للتضامن القومي، وبخاصة إذا قورن بموقف كثير من طلاب الوزارات، الذين ينتظرون إشارة ولو عابرة من الناحية البريطانية، أو من غيرها من النواحي، لكي يقفزوا إلى الحكم على حساب حقوق البلاد ومصالحها، ووحدها وتضامنها.

احتجاج الموظفين على خطبة كيرزون وإضرابهم ثلاثة أيام

لم يكن للموظفين عمل يذكر في الثورة قبل خطبة اللورد كيرزون، فالحركة كانت منحصرة في الطلبة والشباب، والمحامين والسيدات، والعمال والفلاحين، وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة، أما الموظفون فكانوا بمنأى عنها، وكان عملهم مقصوراً على الإعجاب بها، وبما بدا من هذه الطبقات من الشجاعة والتضحية، وحينما أضرب المحامون لقوا من القضاة تأييداً وتسهيلاً لمهمتهم في الإضراب وتأجيل القضايا، وكان هذا شأنهم جميعاً، عدا أفراد يعدون على الأصابع، وقد فكر بعض صغار الموظفين في الإضراب مشاركة للأمة في حركتها العامة، ولكنهم أخفقوا في مساعيهم، إذ عارضت جمهرة الموظفين، وخاصة كبارهم، في الإضراب، خشية عواقبه، وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض احتجاج على اعتقال سعد وصحبه، ورفعوها إلى السلطان، وظهرت هذه الفكرة أول ما ظهرت بين موظفي وزارة الخارجية، ولقوا صعوبة كبيرة في حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها، إذ عدوها تدخلاً في السياسة، بما لا يتفق (في نظرهم) مع طبيعة مراكزهم، ولما نشرت خطبة اللورد كيرزون، استاء لها الموظفون عامة، إذ جعلتهم في مركز حرج أمام الرأي العام، لما انطوت عليه من اتهامهم بالانحياز إلى صف الاحتلال والحماية، والتنكر للحركة الوطنية، فبحثوا ملياً في درء هذه التهمة عن أنفسهم، واتفقوا رأياً على أن يحتجوا على الخطبة، وعلى الحالة القائمة، فكتبوا عرائض احتجاج وقعها الموظفون في مختلف الوزارات ورفعوها إلى

السلطان، وقدموا صوراً منها إلى معتمدى الدول بمصر، وأعلنوا فيها عزمهم على الإضراب ثلاثة أيام اظهراً لشعورهم وتضامناً منهم مع الأمة. رفعت هذه العرائض إلى قصر عابدين يوم الثلاثاء أول أبريل سنة ١٩١٩، ولم تعين فيها الثلاثة الأيام التى قرروها للإضراب، ولم يكن من الميسور الاتفاق على تحديدها، لعدم إمكان اتصال الموظفين جميعهم بعضهم ببعض، على أن الإضراب قد ابتداءً فعلاً يوم الأربعاء ٢ أبريل فعدت الأيام الثلاثة ابتداءً من هذا اليوم، وصار الإضراب عاماً يوم الخميس ٣ منه، حيث خلت المصالح كلها تقريباً من الموظفين، وكان القرار أن يستمر الإضراب ثلاثة أيام تنتهى يوم السبت ٥ أبريل، ثم سرت فكرة الاستمرار فى الإضراب، حتى يطلق سراح المعتقلين، وعقد الموظفون اجتماعات فى مسجد ابن طولون للتشاور فى هذا الأمر، وكانت الفكرة الغالبة هى استمرار الإضراب، وقد فكروا فى تنظيم شئونهم بتأليف لجنة من مندوبى الموظفين فى الوزارات، لتقرر ما تراه، لكى يكون الإضراب باتفاق جميع الموظفين، على أن المصالح والدواوين استمرت مضطربة يتخلف من يتخلف من موظفيها إلى أن تقرر الإفراج عن سعد يوم ٦ أبريل، ثم تألفت وزارة رشدى باشا الرابعة، فاتخذ الإضراب شكلاً حاداً كما سيجىء بيانه.

وكان إضراب الموظفين مقصوراً تقريباً على القاهرة، أما موظفو الأقاليم فلم تصلهم الدعوة إلا متأخرة فلم يشترك منهم فى الإضراب إلا القليل.

المظاهرات والحوادث فى شهر أبريل سنة ١٩١٩

أثار إضراب الموظفين حماسة الجماهير، لأنه حادث فذ فى حياة مصر القومية، كانت هذه أول مرة أضرب فيها موظفو الحكومة لأسباب سياسية، ولم يسبق لهم أن أضربوا لأسباب سياسية أو غير سياسية. فاتخذت القاهرة يوم الخميس ٣ أبريل شكلاً غير مألوف، وبدت كأنها كلها فى إضراب عام.

أقفلت المحال التجارية في الأحياء الوطنية، عدا المخازن التي طلب الجمهور من أصحابها أن يتابعوا عملهم، وقلت اللحوم، لانقطاع معظم الجزارين عن الذبح، وأضربت طوائف الشعب جميعها من الموظفين في المصالح والدواوين - عدا المحكمة المختلطة - إلى الكناسين، وتدفقت الجماهير في الشوارع، تسير في مظاهرات، يتلو بعضها بعضاً، وتلاقت الجموع في ميدان عابدين، وهناك في نحو الساعة الحادية عشرة صباحاً أطلقت رصاصة أصابت المستر ديكسن رئيس تفتيش التذاكر بالسكة الحديدية، فسقط قتيلًا، ولم يعرف مصدر هذه الرصاصة، والراجع أنها من مصدر معاد للشعب، أراد أن يحدث فتنة بإطلاقها، فوقع في الميدان هرج كبير، ثم أطلقت عيارات نارية من منزل بميدان عابدين، ظهر أنه لأحد الأرمن، أصابت كثيرًا من المتظاهرين، وجاءت على الأثر الدوريات البريطانية، ولكن الجموع ثار سخطها على مطلق النار، فهاجموا المنزل وحطموا ما فيه، وأطلقت الدوريات البريطانية النار على المتظاهرين، فبلغ عدد القتلى تسعة، وعدد الجرحى ٥٦ جريحًا، وقد عرفنا من أسماء الشهداء: عباس محمد من حارة أبو الليف قسم السيدة زينب. على أحمد المصلوح من البقالة. محمد الجزار من عابدين. محمد محمد الزواوي من باب الشعرية. محمود عبد الوهاب من درب الحجر. محمد محمد حسنين من سوق الزلط بباب الشعرية. محمد أحمد عبد العاطي من باب اللوق. إسماعيل حسنين من حارة المحكر (قسم عابدين). محمد حسين من درب شعلان.

وامتد الهياج إلى شارع محمد علي وميدان العتبة الخضراء (الملكة فريدة)، ورابطت قوات من الفرسان على أبواب الشوارع والدروب والحارات من شارع قصر العيني إلى شوارع الشيخ ربحان (السلطان حسين) والداخلية والإنشا ووزارة الأوقاف وباب اللوق وسوق الخضر إلخ، ولم يعد الهدوء إلا في نحو الساعة الخامسة مساءً.

أشارت السلطة العسكرية إلى هذه الحوادث في بلاغها يوم ٣٠ أبريل بقولها:

« واجتمع اليوم - الخميس ٣ من أبريل - جماهير من الغوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) المخلين بالراحة والنظام في جوار ميدان عابدين، وفي شارع محمد علي بالقاهرة، وقد قتل المستر ديكسن الموظف بالسكة الحديدية المصرية برصاصة بندقية في ميدان عابدين في الساعة الحادية عشرة، وقتل الغوغاء يونانياً^(٥) في شارع محمد علي الساعة الثانية، وأطلق الرصاص من منزل في ميدان عابدين، فأفضى إلى وقوع اضطراب جديد أحرق الغوغاء في خلاله المنزل المذكور، وقد أعيد النظام في الساعة الثالثة بعد الظهر، ووردت الأنباء بوقوع بعض خسارة من القتل والجرحى، والمعروف إلى الآن أن ستة قتلوا وأن عددًا معينًا من الناس جرحوا، ولكن لم تصل التفاصيل بعد.

ثم جاء في بلاغ ٤ أبريل ما يأتي: « اضطرت الدوريات في خلال الاضطرابات التي وقعت أمس (٣ أبريل) في القاهرة أن تطلق النيران بضع مرات بسبب الخطة العدائية التي سلكها الغوغاء، ويرجع الفضل في تحديد الخسارة إلى نظام الجنود وضبط أنفسهم، وقد أثبت ولاية الأمور من رجال البوليس الآن أن تسعة قتلوا و٥٦ جرحوا، بعضهم بجراح بليغة، والآخرين بجراح خفيفة، ويعزى عدد معين من هذه الخسارة إلى العمل الذي قام به أحد السكان في عابدين، فإنه أطلق الرصاص جزافاً واستتبت السكنية اليوم (الجمعة) في القاهرة وتولت السلطة العسكرية أعمال التلغرافات نظراً لاعتصام مستخدمي التلغرافات، فأمكن المحافظة بذلك على القيام بخدمة الجمهور إلى درجة محدودة.

وأسلوب هذين البلاغين - كأسلوب معظم بلاغات السلطة العسكرية في عهد الثورة - يستوقف النظر ويدعو إلى التأمل، فهي أولاً تعبر في بلاغاتها عن المتظاهرين « بالغوغاء » وفي بعضها « بالرعاع »، وترمى بذلك إلى التهوين من شأنهم، مع أنهم في الغالب من الشباب، وكثير منهم من المثقفين، لم يدفعهم إلى التظاهر إلا تلبية لنداء الجهاد الوطني، ثم أنها تفصح حيث تنسب القتل

(٥) تبين أنه مصري واسمه (علي حسن).

إلى المصريين، وتتعمد الإيهام حيث يكون مصدره غير مصرى، فلا تذكر جنسية من قتل المستر ديكسن، ولا من أطلق الرصاص من المنزل بميدان عابدين، مع ما تبين من أن القاتلين من غير المصريين، أما اليوناني الذي ذكر البلاغ أنه قتل في شارع محمد علي (وقد اتضح أنه مصرى) فتذكر أن المتظاهرين هم الذين قتلوه، ثم تذكر عدداً كبيراً من القتلى والجرحى المصريين، ولا تذكر من الذين أحدثوا هذا القتل ولا هذه الإصابات، فهذا الإفصاح في موضع، والإيهام في موضع آخر، يدلك على أن بلاغات السلطة العسكرية يجب أن تقابل بمنتهى الحيلة والحذر، وإنما ذكرنا بعضها لما فيها من تأييد لبعض حوادث الثورة.

واستمرت المحال التجارية والمخازن معطلة يوم الجمعة ٤ أبريل والسبت ٥ منه، وقد خشى عقلاء الأمة ومنهم الطلبة عواقب مقابلة اعتداء الأرمن بمثله، فنشروا إعلاناً يحذرون فيه الجمهور من ذلك العمل، قالوا:

«أيها المواطنون. كل من يعتدى على أرمنى أو رومى أو أى أجنبى آخر لا يكون وطنياً، ولو كان مصرياً، إن من يفعل ذلك هو باليقين متشرد أو لص نهاب. فالواجب عليكم كلما رأيتم شخصاً من هذا القبيل أن تسرعوا وتعتقلوه وتسلموه إلى أقرب نقطة من نقط البوليس».

ونشر وكيل بطريركية الأرمن إعلاناً أظهر فيه أسفه وأسف طائفته على هذه الحوادث، وأعرب عن أمله وأمل إخوانه أن تكون إشاعة اسنادها إلى الأرمن غير صحيحة، واستنكر أى اعتداء من هذا القبيل، ونهراً من كل أرمنى يرتكب مثل هذا الإجرام.

ميزانية سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠

نتج عن استمرار حالة الثورة، وبخاصة عدم قيام وزارة تتولى الحكم، أن صدرت ميزانية سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ بقرار من الجنرال ألكسندى يوم ٣١ مارس سنة ١٩١٩، وكان صدورها بهذا الشكل مخالفاً للقانون المالى، وقد نشر هذا

الإعلان في «الوقائع المصرية» عدد أول أبريل، مصدرًا بالديباجة الآتية: «إعلان من القائد العام لقوات جلالة الملك في القطر المصري. لما كانت اللجنة المالية قد أتمت تحضير الميزانية لسنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ على الشكل المرفق بهذا الإعلان، ولكنه لم يتيسر الحصول على الموافقة عليها طبقًا للقانون. ولما كان وضع تقدير الإيرادات والمصروفات في السنة المالية القادمة أمرًا ذا صفة ضرورية ومعجلة. بناء على ذلك أنا أدمند هينمن أللنبي بمقتضى السلطة المخولة لي بصفتي قائدًا عامًا لقوات جلالة الملك في القطر المصري أمر وأصرح بما يأتي» ويلى ذلك أرقام الميزانية.

وقد كان صدور الميزانية بقرار من الجنرال أللنبي تحديدًا صارخًا لاستقلال البلاد وكرامتها القومية، واستهانة بالثورة، فلا جرم أن قوبل هذا العدوان بالسخط والاستمرار في الثورة، وتفاقت حوادثها في الأيام الأولى من شهر أبريل.

الجمعية العمومية للمحامين

كان يوم ٢ أبريل سنة ١٩١٩ موعد اجتماع الجمعية العمومية للمحامين بمحكمة الاستئناف، ولكن عددهم لم يتكامل، ولما غادروا المحكمة اعتدى عليهم الجنود الإنجليز، فقدموا احتجاجًا إلى مجلس نقابتهم الذى اجتمع يوم ٤ أبريل، فأقر الاحتجاج وقرر تأجيل الجمعية العمومية لأجل غير مسمى.

محاولة غلق الأزهر

وفي ٢ أبريل استدعت دار الحماية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر، وطلبت منه غلق أبواب الأزهر، فرفض محتجًا بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية، وليس له أن يوصد أبوابه في وجوه المصلين، فطلبت أن يفتحه في مواعيد الصلاة فقط، فرفض، وظل مفتوحًا في كل وقت كما كان من قبل.

اجتماع كبير بمسجد ابن طولون (٥ أبريل)

كان معظم الاجتماعات الثورية يعقد بالأزهر، وكان في نية الجمهور إقامة اجتماع به يوم ٥ أبريل لإلقاء الخطاب وعرض الحالة التي وصلت إليها البلاد، ولما علمت السلطة العسكرية بنها هذا الاجتماع وضعت على منافذ الأزهر القوات الإنجليزية المسلحة، وإذا رأى منظرو الاجتماع أن لا سبيل إلى انعقاده في الأزهر، قرروا عقده في مسجد ابن طولون، واحتاطوا للأمر، فحفروا الخنادق، وأقاموا المتاريس في الشوارع وعلى منافذ الطرق المؤدية إليه، لكن لا تجتازها السيارات المثقلة للجنود فلما ترامى إلى السلطة نبأ هذا الاجتماع ومكانه الجديد، أنفذت إليه شُرْكة من الجند لتفريق شمل المجتمعين، فاعترضتهم الخنادق والمتاريس، وأخذ الناس من خلفها يرجون الجند بالحجارة، فأطلق هؤلاء الرصاص على المجتمعين بها، وعلى غيرهم من الاهالي الوادعين، فسقط بعض القتلى والجرحى، منهم غلام لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره، عرف في الثورة بابن القباقيبى، واسمه الحقيقى محمد إسماعيل^(٦) من شارع الركبة، أقام هذا الفتى شبه حصن عند سبيل (أم عباس)، فأصابته رصاصة أودت بحياته، واحتفل بتشييع جنازته في اليوم التالى في مشهد مهيب، ودفن بمدافن الإمام الشافعى، وأشار بلاغ السلطة العسكرية في ٦ أبريل إلى مقتله بقوله: «إن جمهوراً معادياً هجم صباح أمس على دورية في حي السيدة زينب، فاضطرت إلى إطلاق النيران وقد قتل لسوء الحظ ولد في العاشرة أو الثانية عشرة من عمره كان بين الجماهير».

(٦) سألت أهل الحي، فعرفت منهم أن هذا هو اسم الغلام، ورجعت إلى دفاتر الوفيات، فوجدت مقيداً بها بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩١٩ وفاة الغلام (محمد إسماعيل) من شارع الركبة قسم الخليفة سنة ١٢ سنة. وأن الوفاة «من طلق تارنى من بتدقية» فتحقق لى مارواه أهل الحي.

وتم الاجتماع في مسجد ابن طولون، وانتهى قبل أن تتمكن القوات البريطانية من فضه.

وفي اليوم التالي (٦ أبريل) احتل الجنود الشوارع المؤدية إلى هذا المسجد، وأخذوا يرغمون الناس على رفع الأحيار التي وضعت كمتاريس، وردم الحفر والفتحات التي أحدثت فيها، وأعادت كما كانت، ولم يفرقوا في هذا الإرغام بين صغير وكبير، وغنى وفقير، بل كانوا يكرهون كل من صادفهم على القيام بهذه المهمة، ومن يتأخر أو يحاول التملص يضرب بالرصاص.

الإسراف في قمع الثورة - فظائع لا صبر لها

إن أولى الفظائع التي صدرت من الجنود الإنجليز سنة ١٩١٩ هي مقابلة المظاهرات البريئة في العاصمة وسواها بإطلاق الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة، مما أفضى إلى قتل كثير من الأبرياء بلا جريرة ارتكبوها سوى الهتاف باستقلال مصر وحريتها، ولا يمكن أن يعد هذا الهتاف جريمة، بل هو نداء طبيعي يهتف به كل من ينتسب لأمة لها وجود وكرامة.

على أنه إلى جانب هذه الفظائع التي تقدم بيانها - وسيرد مثلها في حوادث المظاهرات الآتية - إلى جانب ذلك قد وقع من الجنود البريطانيين، في كثير من الجهات فظائع لها طابع بارز من الإسراف في القسوة والتنكيل، وهو ما أفردنا له هذه الصفحة وما يليها.

في العاصمة

ففي العاصمة وقعت للجواز التي أصابت المظاهرات السلمية وحصدت أرواح المئات من الشهداء، وقد لاحظ أطباء مستشفى قصر العيني وأساتذة كلية الطب من فحص جثث القتلى وإصابات الجرحى من المتظاهرين فظاعة التقتيل والتنكيل وتملكهم جميعاً شعور الاستنكار لهذه الفظائع، ولم يسمعهم السكوت عليها، فكتبوا يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ احتجاجاً إجماعياً سجلوا

فيه هذه الفطائع، وبعثوا به إلى المدير العام لمصلحة الصحة: هذا نصه:

«مستشفى قصر العيني - القاهرة في ١٥ مارس ١٩١٩.

«جناب مدير مصلحة الصحة العمومية.

«نحن الموقعين على هذا أطباء مستشفى قصر العيني ومدرسة الطب والأطباء الشرعيين لدى المحاكم الأهلية نتشرف برفع هذا لجنابكم.

«إنه يحزننا أن نرى السلطة العسكرية تستعمل ضرب الرصاص والمدافع الرشاشة في تفريق الجماهير المجتمعة لغرض سلمى والغير مسلحة مطلقاً وشوش عليهم في اجتماعاتهم هذه بواسطة غوغاء لا دخل لها، خصوصاً وأن بين المصابين أطفالاً ونساءً قتلى وجرحى لا يمكن مطلقاً حصول أى تعد منهم نحو السلطة، وجزء ليس بالقليل من الجرحى مصاب إصابات خطيرة متهتكة في البطن والصدر، مما يدل على أن ضربهم بالرصاص كان بغير مبالاة واعتباطاً ليس الغرض منه كما هو اللازم بمجرد تخويفهم وتفريقهم، مع العلم بأنه كان يكفى لتفريق اجتماعات مثل هذه ليس بها شخص مسلح قط طرق أخرى غير ضرب الرصاص من المدافع الرشاشة والبنادق جزافاً.

«لذلك نحتج أشد الاحتجاج على هذا، ونطلب من جنابكم بصفتمكم مديراً عاماً لمصالح الصحة المصرية تبليغ هذا الاحتجاج لجهة الاختصاص منعا لما ينتج عن مثل هذه الأعمال في المستقبل، خصوصاً وأن العاطفة التي دفعت المتظاهرين إلى عملهم هي عاطفة بشرية توجد في كل الأمم».

التوقيعات

سليمان عزمى. سيد عبد المجيد سليمان. إسماعيل ضيائى. على إبراهيم. محمد أمين عبد الرحمن. محمد رياض. حسن شاهين. جبرائيل بحرى. أنيس أنسى. إبراهيم فهمى المنياوى. جورجى صبحى. محمد شمس الدين. جرجس جرجس الضبع. نجيب مقار. عبد المجيد محمود. إبراهيم شوقي. نجيب

محفوظ. محمد كامل براده. محمد خليل عبد الخالق. عزيز إسكندر. عبد الله جلال. أحمد شفيق. محمد مبارك. علي رامت. محمود ماهر.

ولم يقتصر الأمر على هذه الفظائع، بل كان كثير من الجنود في مختلف أحياء العاصمة يعتدون على الناس، ويسلبون ما معهم من نقود وأشياء ثمينة، ويطلقون النار على الدواب، حتى بلغ للبوليس من هذا النوع في حي واحد من أحياء المدينة ٣٢ جناية في يوم واحد، ووقع هذا الاعتداء على الناس من مختلف الأقدار، فلم يوقر الجند كبيراً، ولم يرحموا صغيراً، بل لم يتورعوا عن قتل النساء. ومما يذكر في هذا الصدد أن امرأة طاردوها فاقفلت بابها وساعدها زوجها في الامتناع به، فأطلق العسكر عليها النار فقتلت المرأة، واعتدى العسكر في حادثة أخرى على عفاف فتاة في نحو العاشرة من عمرها فقضت نحبها.

في مديرية الجيزة

كانت مديرية الجيزة مسرحاً لكثير من الفظائع التي تركت في النفوس ذكريات أليمة.

ففي ١٥ مارس بينما كان أهالي ناحية كفر الشوام (مركز امبابة) مجتمعين في عرس يحتفلون به، إذ مرت بهم سيارة تقل نفراً من الجنود الإنجليز، فلم يكن من هؤلاء إلا أن باغتوا الفرع بإطلاق النار على المحتفلين فقتل منهم ستة، عرفنا من أسمائهم: محمد سلام حسن. زكي محمد غراب. مصطفى أحمد الشرقاوي. نعيمة عبد الحميد. عبد العزيز أحمد السقا، وأصيب ثمانية، منهم صاحب الفرع قطب الباجوري، وثبت أنه عند قدوم سيارة الجند تقدم خفير الدرك وسار أمامها ليرشد من فيها إلى الطريق، ولم يكد يسير خطوات حتى ألقي الرصاص يطلق من السيارة بلا سبب غير أن الفرع كان في طريقهم.

في ١٦ مارس قتل جندي بريطاني أحد الأهالي في بندر الجيزة في طريقه إلى دار البريد، فتجمع أهلون إذ رأوا القتل بلا سبب وخرّبوا دار البريد.

وفي ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق المتانية والحملة (بمركز العياط) وألقت قنابل على البلدتين فأصيب بعض أهلها.

وفي ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الإنجليز بلدة بشتيل، وأخذوا يضربون الأهالي بالسياط واقتحموا بعض منازلها، فهاج الأهالي، وكادت الحالة تنقلب إلى مأساة، لولا تدخل العمدة.

وفي ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الإنجليز بلدة بشتيل، وأخذوا يضربون أحد الأهالي (نجم) حال ذهابه لمصر يحمل اللبن لمبيعه، فمات لوقته. وحدث في كثير من البلاد أن نهب الجنود أرزاق الأهالي وأموالهم ومواشيهم وأتلفوا مزروعاتهم، بما لا سبيل إلى حصره.

في العزيزية والبدرشين

وأبرز الفظائع ما وقع في العزيزية والبدرشين (بمركز الجيزة)، ونزلة الشوبك (مركز العياط)، وقد سجلت في محاضر رسمية، واحتج عليها مجلس مديرية الجيزة احتجاجاً تاريخياً، وخلاصتها أنه يوم ٢٥ مارس سنة ١٩١٩، في نحو الساعة الرابعة بعد منتصف الليل، والناس نيام، انقض نحو مائتي جندي بريطاني مدججين بالسلاح على بلدتي العزيزية والبدرشين، وانقسموا إلى فريقين، كل فريق أحاط بإحدى البلدتين، وقصدت شردمتان منهم إلى منزلي عمدتي البلدتين شاهرين أسلحتهم وطلبوا إلى كليهما تقديم ما عنده من السلاح وجمع كل ما يوجد منه بالقرية، قبل مضي ربع ساعة، فقدم أحدهما (الشيخ إبراهيم دسوقي رشوان عمدة العزيزية) ما يملك وهو مسدس، ولم يكن لدى الثاني (الشيخ محمد منظور الدالي عمدة البدرشين) شيء منه، فاقتحم الجنود المنزلين، وانسلوا إلى غرف السيدات، فاخترن تحت الأسرة، واستولى عليهن الذعر لوقوع هذا الهجوم المفاجئ الفظيع في ساعة متأخرة من الليل، وكسر الجنود الصناديق والخزائن عنوة، وسلبوا كل ما فيها من حلى ومال، ثم جذبوا النساء من شعورهن، وانتزعوا بكل قسوة وفضاعة

ما كان عليهن من حلى للدرجة أن ثلجوا أذن إحداهن، وجاسوا خلال المنزلين ونهبوا كل ما وصلت إليه أيديهم.

ثم طلبوا من العمدين أن يدلّاهم على منازل مشايخ البلديتين وأعيانها، ففعلوا مكرهين، فارتكب الجنود في هذه المنازل مثل ما ارتكبوا في منزل العمدين، وأعلن الضابط الذي يقود الجند في هذه المعركة إنهم سيضرمون النار في القريتين، وأنه مرخص لكل شخص من السكان أن يأخذ ما في بيته من مال وحلى قبل الرحيل عنه، ثم لم يلبثوا إلا قليلاً حتى أضرموا النار فعلاً في منازل القريتين، مستعينين بما يعلو سقوفها من حطب وقش، وكانت النيران إذا خبت في أحدها استعانوا على إشعالها بالبترول الذي كانوا يجذونه فيها، فذعر الناس، وخرجوا من منازلهم فراراً من الحريق، ولم يتركهم الجند يهجرون القريتين، بل حاصروها ووقفوا شاهري السلاح في وجه المهاجرين، يفتشونهم قبل انطلاقهم، ويسلبونهم ما كانوا يحملون من مدخراتهم، ولم يوقروا في هذا الاعتداء المنكر أحد حتى النساء، بل كانوا ينقبون في ملابسهن وأجسامهن، ويمزقون ثيابهن، ويعثون بموضع العفة من أجسامهن، واعتدى بعض الجنود على عفاف بعضهن قسراً، وقتلوا بعض أهالي البدرشين ومنهم سيدة دافعت عن عرضها، فكان جزاؤها القتل، كل ذلك وضباطهم يشهدون هذه الفظائع دون أن يحركوا ساكناً.

ولما أكلت النيران دور البلديتين فرت الأغنام والدواجن فاستولى عليها الجند، واحترقت بعض المواشى في البيوت، وكان كل من حاول من الأهالي إطفاء الحريق يطلق عليه الجند الرصاص فيردونه قتيلاً.

وقد عرفنا من أسماء القتلى إبراهيم عطوة الدالي ابن عم العمدة. وعبد الجواد سيد، وقد قتلها الجند في عقر دارها. وإبراهيم سيد رفاعي. والسيدة عالية زوجة الشيخ حستين الجزار، وقد قتلت وهي تدافع عن عرضها.

وانصرف الجند عن البلديتين في الصباح المبكر بعد أن جعلوها قاعاً صفصفاً، واستاقوا عمدتي البلديتين، ومشايخهما إلى الحوامدية، سائرين على

الأقدام، وخلفهم الجند يخزونهم بأسنة الرماح، لكي يستحثوهم على الإسراع في السير، ووصل الجميع ظهرًا إلى الحوامدية، وهناك مثلوا أمام جمع من ضباط الإنجليز، فتلا عليهم رئيسهم التهمة الموجهة إلى القريتين، وهي أن بعض أهالي العزيزية تعدوا بالضرب على أحد الضباط البريطانيين في الطريق المؤدى إلى أهرام سقارة؛ وأن أهالي القريتين اشتركوا في إحراق محطى الحوامدية والبدرشين.

وعبثًا حاول الصمدتان أن ينفيا التهمة عن نفسيهما وأسرتهما وأهل بلديتهما إذ أثبت الأول بشهادة الشهود أنهم كانوا يحملون مصانع السكر بالحوامدية في أثناء الاضطرابات، فلم يكثر الضابط البريطاني هذه الحجج وأمر المعتقلين بالتوقيع على إقرار أعد لهم مكتوبًا، يبدون فيه أسفهم على ما حدث من تخريب خط السكة الحديدية، وما وقع من الاعتداء على الجنود البريطانيين، ويقررون فيه أن ما حدث لبلديهم حق وفي محله، وأنهم مستعدون لتقديم ما يطلب منهم من المال لإصلاح السكة الحديدية، ويقبلون المحاكمة أمام المجلس العسكري إذا هم قصروا في أداء تعهداتهم، وأكروها تحت التهديد بالقتل على التوقيع على هذا الإقرار.

في نزلة الشوبك

ووقع ببلدة نزلة الشوبك مركز المصايط يوم ٣٠ مارس قطائع تزيد عما حل بالعزيزية والبدرشين، فقد جاءها الجند بعد ظهر اليوم المذكور في قطائع مسلح، ونزلت منه قوة مدججة بالسلاح، فاقتحموا البلدة ومنازلها، وسلبوا منها ما وصلت إليه أيديهم من حلى ومال ودواجن، واعتدوا على أعراض بعض النساء، وقتلوا عبد التواب عبد المقصود حين كان يدافع عن عرض زوجته، وكذلك فعلوا مع شيخ الخفرام، وقتلت زوجة سليمان محمود القولى وهي تدافع عن عرضيها، ولما رأوا مقاومة من الأهالي أخذوا يطلقون الرصاص جزافًا، فقتل من الأهالي واحد وعشرون، وجرح اثنا عشر، وأشعلوا النار في منازل

البلدة، فدمرت مائة وأربعين بيتاً، والبلدة لا يزيد عدد منازلها عن مائتين وعشرة، ومن أفظع ما حدث لهذه البلدة أنهم قبضوا على أحد مشايخها عبد الغنى إبراهيم طلبة وأخيه عبد الرحيم وأبنته ستيدة وخفاجة مرزوق من أهالي البلدة، ودفنوه في الأرض حتى أنصاف أجسادهم، بدعوى التحقيق معهم - ثم قتلوه رمياً بالرصاص، وهم على هذه الحالة.

بلاغ السلطة العسكرية

وكل ما أذاعته السلطة العسكرية عن هذه الفظائع أنها قالت في بلاغ أول أبريل سنة ١٩١٩: «أديعت أخبار كاذبة فيما يتعلق بحدوث يقال إنها وقعت في العزيزية، وقد طلب إرسال بلاغ عن الحقيقة، فأبلغ الضابط المتولى القيادة هناك أنه وردت أنباء تتضمن أن القرويين في العزيزية والندرشين آتسهروا بإيواء البدو المسلحين، وقد أجرى البحث في القرية بناء على ذلك يوم ٢٦ مارس، فوجدت في العزيزية كمية من الأسلحة، وقد حاول المشاغبون أثناء البحث الهرب بالقفز من سطح إلى آخر، فأفضى ذلك إلى سقوط الأسطح تحت ثقلهم، وقد سبب سقوط الأسطح فوق النيران أو مصابيح الزيت في المنازل نشوب بعض حرائق في القرية»، وقالت عن نزلة الشويك «وجد قطار كان يشتغل بأعمال الإصلاح في أثناء سيره جنوباً بعد ظهر يوم ٣٠ مارس جماعة من القرويين يعيثون بالخطب الحديدية في جوار الشويك، وقد قتل خمسة من الذين كانوا يشتغلون بتجهيز الخط، وأطلقت النيران بعدئذ على القطار من القرية فأخرج الجنود أهلها».

فتأمل في مبلغ الفرق بين هذا البلاغ وحقيقة الحوادث والفظائع التي ارتكبت في هذه البلاد، ولعلك تدهش من أن البلاغ ينسب الحرائق في العزيزية إلى سقوط الأسطح، مع أن منطق البديهة يؤمن بأن سقوطها إنما يؤدي إلى إخماد النار لا إلى إشعالها، ولكن سبب إطفاء النار انقلب إلى سبب لإشعالها، وهذا هو لعنرى منطق القوة العنصرية، لا منطق الحق السليم.

احتجاج مجلس مديرية الجيزة على هذه الفظائع

كان لهذه الفظائع وقع أليم في النفوس، مما دعا أعضاء مجلس مديرية الجيزة إلى الاجتماع للاحتجاج عليها، فاجتمع المجلس خصيصاً لهذا الغرض في جلسة غير اعتيادية يوم الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩١٩ بدعوة المديرية، برئاسة أحمد أحمد حمدي سيف النصر بك (باشا) مدير الجيزة، وحضور كل من فضل بك الزمر. عبد الواحد بك القط. حسين بك غراب. أحمد بك المليجي. بيومي بك مذكور. سيد أفندي دويدار. محمد أفندي منصور عطا الله من الأعضاء، وأمين أفندي فهمي أحمد سكرتير المجلس، وتخلّف عن الحضور سعد بك مكرم، ولما افتتحت الجلسة ألقى أحمد بك المليجي كلمة استنكر فيها هذه الفظائع، وطلب من المجلس الاحتجاج عليها، وقدم احتجاجاً مكتوباً وقعه هو والأعضاء ليقره المجلس، هذا نصه:

«تقدمت إلينا من بعض أهالي مديريتنا بصفتنا نواب الأمة المنتخبين عنها في مجلس المديرية شكاوى عما حدث ببعض بلاد المديرية من الاعتداءات الفظيعة والجنايات الفتاكة بهيكل الإنسانية وحرمة الفضيلة - تلزمنا مراكزنا النيابية بالنظر فيها وتبليغها للجهات الرئيسية المسئولة بالقطر المصري، ولقد صدرت تلك الشكايات من نفوس مكلومة وأفئدة جريحة، تعبر عن آلام قد أحسنا بها جميعاً، ولم نقف حيالها هذه المدة إلا انتظاراً لتصرفها بالحكمة والعدل، ولكننا مع الأسف وجدنا أن الصوت الصاعد من صدر هذه الأمة لا يسمع إلا أن يكون مؤيداً تأييداً تاماً ما دامت العدالة لم تأخذ مجراها القانوني، تتلخص تلك الشكايات في أن بعض الجنود البريطانية أحدثت من الاعتداءات ضرراً شديداً كإحراق القرى والبلاد في غسق الليل وفي جوف النهار، وقتل الأبرياء رمياً بالرصاص، وسلب الأهالي أموالهم وحليهم، وقتل مواشيهم: وأخذ الطيور عنوة، والاعتداء ويا للأسف على الأعراض اعتداءً يندى له وجه الفضيلة خجلاً، وتتحرر أمامه المروعة والشهامة كأمثال ما وقع في

بلاد امبابة. والعزيزية والهدوشين. ونزلة الشويك من بلاد مديريتنا، كما ثبت كل ذلك في محاضر التحقيق الرسمية التي أجرتها جهة الاختصاص، وإنه ليسوءنا جميعاً أن صدرت البلاغات الرسمية عن تلك الحوادث مخالفة للحقيقة، ومنافية للتحقيقات الرسمية التي حصلت، مما دلنا على أن بعض رجال الجيش المرافقين للقوات التي ارتكبت هذه الفظائع قد أبلغوا رؤساءهم عكس ما وقع تماماً.

« كان الذي وقع من الاعتداء تأديباً للأهالي - على ما قيل - يدعوى أنهم عطلوا طرق المواصلات بالسكك الحديدية، وأن عملهم هذا مقصود به النهب والسلب - مع أن الواقع ينفي ذلك، ويقرر أنه ما كان ثمة نهب ولا سلب، وإنما هي الرغبة بعد ما حيل بين الأمة وبين إبداء مطالبها بواسطة رجالها الذين أنابتهم عنها في أن تسمع هي بذاتها نداءها للأمم الحرة، وتعبّر عن رغباتها بكل طريقة ووسيلة لتعيا حياة الأمم التي لم تكن مثلها في الذكاء والنهوغ، وخولت حق المطالبة باستقلالها التام في مؤتمر السلام، وأن هذه المطالب ما كانت محرمة في أى قانون من القوانين ليحال دون وصولها إلى حيث تريد الأمة عن بكرة أبيها، خصوصاً وأن مبدأ مظاهرتها بهذه المطالب كان سلمياً محضاً، بل أن الاستقلال التام الذي هو أهم تلك المطالب وأولها، والذي هو بغيتنا جميعاً لا نستطيع أن نقول بأن أمة عظيمة كالأمة البريطانية تقف في وجهه وتحول دون إبداء أمنية الشعب المصرى بأكمله فيه، وخصوصاً وأنها من كبار الأمم الحرة وحليفة الأمم الأخرى مثلها، التي حاربت معها على تأييد حقوق الشعوب وحرية الأمم، وأن الوقوف حبر عثرة أمام مطالبنا المشروعة، يعتبر وقوفاً أمام الرأى العام، وأمام ما أبداه مؤتمر السلام من اتباع الشروط الأربعة عشر المشهورة، التي ذكرها جناب رئيس الولايات المتحدة وقررتها جمعية الأمم، بل إننا لنجهر أيضاً بأننا نشك في أن مثل هذه المصائب الشديدة والبلايا الفادحة، التي وقعت من بعض جنود الجيش البريطانى على رأس هذه الأمة الأسيفة المطالبة باستقلالها، ترضى عنها الأمة البريطانية أو تبرر حدوثها، وإننا لنتنظر بصبر نافذ حكم الأمة البريطانية حيال هذه

الجنايات التي ارتكبت بواسطة جنودها بعد أن أيدينا حقيقتها إجمالاً، من واقع التحقيقات التفصيلية في المحاضر الرسمية للحكومة المصرية، لهذا نرفع أولاً احتجاجاتنا الشديدة، كتواب عن هذه المديرية، عما حدث فيها من الاعتداءات ضد الحركة الوطنية، ونطلب ثانياً أن يبلغ هذا الاحتجاج بواسطة جميعاً، أو بواسطة لجنة مناء، لعظمة مولانا السلطان، وللجهات الرسمية المستولة في القبط المصري، مشفوعاً بنداء الأمة المصرية ومطلبها الوحيد «وهو الحصول على الاستقلال التام»، كما نطلب أن يرفع عن عاتق الأمة حالاً كل ما يضاد النداء بهذا الاستقلال التام المنشود».

فقال رئيس المجلس: «مع اعترافى بأن ما حدث بنواحي إمبابة والعزينة والبدرشين ونزلة الشوبك، هو عمل وحشى، أذكر لحضراتكم أن الأفراد الذين قدموا لى شكاوى عن ذلك قد عملت لهم التحقيقات اللازمة بواسطة حضرة مأمور ضبط المديرية (الأستاذ إبراهيم دسوقي أباطة) الذى أثق به واعتبره كشخصى فى إجراء مثل هذه التحقيقات وترجمتها وصملت تقريراً يشمل احتجاجى على ما وقع من الاعتداء على تلك البلاد، وأرسلت كل ذلك لوزارة الداخلية، كما أرسلت صوراً أخرى من هذه التحقيقات وذلك التقرير لدار الحماية، ولمركز قيادة الجيش البريطانى بسافواى أوتل بناءً على طلبهما، وجاءنى منها ما يفيد أنها اعتنى بتقريرى وأنه تقرر تأليف لجنة لإعادة التحقيق بخلاف اللجنة الأولى، وبما أنى اعتبرت أن هذه الحوادث كأنما وقعت على شخصى بالذات لوقوعها فى دائرة مديرتى وبغير علم منى، فإنى أصرح لكم بأنه إذا لم يرضى التحقيق الذى سيعمل، فإنى لا أنى عن الاحتجاج عليه بكل قواى مهما ضحيت فى سبيل ذلك من الجهد والمركز».

وقال محمد أفندى منصور عطا الله: إنه حتى اليوم الثالث من حادثة نزلة الشوبك كان الأهالى يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح، أو طافية على وجه الماء فى الترع، وأن ما أعدم من المواشى من قذائف المدافع ورصاص البنادق التى أطلقها بعض رجال الجيش الإنجليزى يفوق كل تقدير، أما

حاصلات البلد من الفرة التي كانت تجفف بحرارة الشمس فوق سطوح المنازل فهذه قد رشها الجنود البريطانيون بالبنزين وأحرقوها، فترتبت على ذلك خسارة عظمى هي جميع حاصلات الأهالي.

وقال أحمد بك المليجي: بمناسبة ما ذكره حضرة زميلي محمد أفندي منصور عطا الله، أقول إن قواد الجيش الإنجليزي يرسلون قوات من الجيش المذكور للبلاد الهادئة التي لم تحدث منها أية مخالفة للقانون وها أنتم (مخاطباً رئيس المجلس) بصفتكم مدير المديرية تعلمون أن مركز الصف لم يحصل منه أي اعتداء، ومع ذلك فقد أرسلت إليه قوات إنكليزية، حال أنه معلوم أن الأهالي لا يفهمون اللغة الإنجليزية وأن الجنود البريطانيين لا يفهمون اللغة العربية، وبذلك لا يبعد أن يحدث سوء فهم بين الفريقين، لهذا احتج بصفق نائباً عن ذلك المركز على إرسال تلك القوات، وأطلب من هيئة المجلس الموافقة على هذا الاحتجاج معى حتى لا يقع ببلاد المركز المشار إليه مثل ما وقع بالبلاد التي أشرنا إلى حوادث الاعتداء عليها في احتجاجنا الذي تلى في الجلسة الآن.

وقال فضل بك الزمر: إنه حدث بالأمس في إمبابة بينما كان القطار سائراً بالأهالي يحملون الأعلام ابتهاجاً بالسماح للمصريين بالسفر إلى أوروبا وعرض مطالبهم أن يعتدى بعض الإنجليز على القطار ورموه بالرصاص فقتلوا اثنين بالرغم عما جاء بمنشور جناب القائد العام، ولذا فإنى احتج بشدة على هذه الجنايات الشائنة التي لا ينقطع حدوثها حتى الآن.

وقال كل من عبد الواحد بك القط ومحمد أفندي منصور عطا الله: لقد علمنا أنه تجرى الآن بمركزنا (العياط) عدة تحقيقات مع الأهالي بواسطة مجلس عسكري، ومن المعروف أن هذا المجلس واسع السلطة يقضى بعقوبات صارمة منها القتل والجلد وغيره، وأنه لا يوجد به أعضاء مصريون، وسيترتب على ذلك إيقاع عقوبات على الأبرياء، إذ أن تحقيقات ذلك المجلس تبنى غالباً

على بلاغات كاذبة، فيحل العقاب بأفراد لم يقع منهم أى تشويش للأمن العام، لهذا نطلب سرعة اتخاذ اللازم لإيقاف أعمال المجلس، إلى أن يمت في الحالة الحاضرة، ويعرف مجرى الأمور، وفقاً لما صرح به جناب القائد العام.

وقال عبد الواحد بك القط أيضاً: إني أحتج كذلك على القبض حتى الآن على عمدة نزلة الشوبك بواسطة جنود الجيش الإنجليزى، بعد ما ارتكبوه من الفظائع في بلده، وأرجو سعادة الرئيس إبلاغ أولى الأمر المختصين طلب الإفراج عنه، رحمة بأهله وذويه الذين قتل الإنجليز منهم نحو الستة على الأقل رمياً بالرصاص.

وبعد سماع هذه البيانات أصدر المجلس القرار الآتى: «قرر المجلس بإجماع الآراء الموافقة على جميع الاحتجاجات الواردة بهذا المحضر، وإبلاغ جميع ما دون فيه لحضرة صاحب العظمة السلطانية، ولأولياء الأمور، وللهيئات الرسمية في القطر المصرى بواسطة هيئة المجلس الحاضرة الآن».

في الشبانات مركز الزقازيق

وفي ٢٥ مارس حاصرت قوة من الجنود بلدة الشبانات بمركز الزقازيق بحجة أن جندياً هندياً من الموكل إليهم حراسة السكة الحديدية قد قتل على مقربة من هذه البلدة، وطلب قائد القوة من العمدة الإرشاد عن قتل هذا الجندي، فنفى عن أهل بلده ارتكاب هذا الحادث. فأمر القائد أهل البلدة أن يغادروا منازلهم في الحال لإحراقها، ومن يعارض يقتل رمياً بالرصاص، وكان عددهم نحو أربعة آلاف، فخرجوا يهيمون على وجوههم، وكان الجند يخزونهم بأسنة حراهم ليستعجلوهم في إخلاء البلدة، وماتت امرأة حامل من جراء هذه الوحشية، ولما غادر البلدة أهلها أخذ الجند يحطمون أبواب المنازل ويقتحمونها، ويأخذون منها ما تصل إليه أيديهم من مال ومتاع، ثم أشعلوا النار فيها جميعاً، واستمرت النار مشتعلة يومين، فدمرت معظم منازل البلدة، وبات أهلها في العراء في حالة تدمى القلوب وتفتت الأكباد.

في صفط الملوك

في منتصف ليلة الأحد ١٣ أبريل سنة ١٩١٩ هاجمت قوة من الجند الإنجليز بلدة «كفر مساعد» والتي تبعد عن محطة «صفط الملوك»^(٧) بنحو خمسة كيلو مترات وأحاطوا بجميع مساكنها بحجة البحث عن أطلق الرصاص على دورية بريطانية كان منوطاً بها حراسة السكة الحديدية ليلاً في هذه المنطقة، وأمروا الأهالي بالخروج من بيوتهم لكي يعرضوا على الدورية البريطانية حتى يعرف من بينهم من أطلق الرصاص عليها.

وبعد أن فتشوا جميع البيوت والأجران، استاقوا كل الذكور من أهل البلدة إلى محطة صفط الملوك بعد أن قتلوا أحدهم وهو يوسف مبروك. وفي نحو الساعة الثالثة بعد منتصف الليل زحفوا على بلدة «شبرا الشرقية»، على بعد كيلو مترين من كفر مساعد، وفعلوا بها ما فعلوا في البلدة الأولى.

وفي نحو الساعة السادسة صباحاً هاجموا بلدة «كفر الحاجة» والعرب التابعة لها، وفعلوا أيضاً مثل فعلتهم في البلدتين، وإذا كان بعض أهلها قد بكروا في الصباح إلى مزارعهم، فقد استاقوا الرجال الذين كانوا في الغيطان بين طلقات البنادق، وأخذوا جميع من اعتقلوهم من أهالي البلاد الثلاثة إلى محطة صفط الملوك، وحجزوهم برصيف البضائع بين نطاق من الجند شاهري السلاح، فعمهم الذعر هم ونووهم ونساؤهم الذين تابعوهم إلى المحطة، وعبثاً حاول الأستاذ محمد توفيق عمران المحامي من أهالي كفر الحاجة، وجرجس أفندي بولس من أهالي كفر مساعد إقناع قائد القوة ببراءة الأهالي، إذ إن المنسوب إليهم أن أحدهم أطلق الرصاص على الدورية الإنجليزية ليلاً، في حين أنهم من أهالي الجهة الشرقية لخط السكة الحديدية، والطلق إنما حدث في

(٧) مركز إيتاي البارود بحيرة

الجهة الغربية فكان جواب القائد أن لا بد من الإرشاد عن الفاعل الحقيقي وإلا نفذ أوامره، وقد نفذها بالفعل، فأمر أن يجيء الجند بكل فرد من الأهالي المعجوزين وعددهم نحو الخمسمائة فجاء بهم واحدًا بعد واحد، وكان كل منهم يسأل عن معرفته لمن أطلق الرصاص فيجيب سلبًا، فيدفع إلى كشك صغير على رصيف المحطة، فيتلقفه الجند ويمزقون ملابسه، ويسلبون نقوده ثم يجلدونه ضربًا بالسياط بلا شفقة ودون حساب أو تخير لمواضع الضرب، وبعد أن ينتهوا من جلده يقدفون به خارج الكشك، فيتلقفه شرذمة آخرون من الجنود ضربًا بالأيدي وركلاً بالأرجل، وقد أغشى على بعض المضروبين، وقاء البعض الآخر دمًا من شدة التعذيب، ولم يحترم الإنجليز في هذه المأساة سنًا ولا مقامًا، فضربوا العلماء وكبار السن والأعيان والصغار على أن الأدلة كانت متضادة على براءتهم جميعًا فإن أطلق حصل ليلًا في الجهة الغربية للسكة الحديدية، وهم جميعًا من أهالي الجهة الشرقية، وكانت الأوامر العسكرية تقضى ألا يفارق الأهالي منازلهم من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السادسة صباحًا، فكان يستحيل عليهم أن يعرفوا من أطلق الرصاص في جنح الظلام على الدورية الليلية، وقد كتب الأهلون بهذه الفظائع شكاوى عدة بعثوا بها إلى الوفد وإلى الجهات المختصة، وأرفقوا بها صورًا فوتوغرافية لأثار التعذيب في أجسامهم.



الفصل التاسع

مهادنة الثورة

الإفراج عن سعد وصحبه

رأت الحكومة البريطانية بعد تعاقب الحوادث أن سياسة قمع الثورة بالقوة والهبطش قد تفضي إلى إخمادها، إلا أنها وسيلة عكسية لا تؤدي إلى الغرض الذي ترمى إليه، لأنها توجب نار العداوة والبغضاء في النفوس، وتزيد في حفيظة الشعب عليها، فرأت وقد أخذت الثورة بالشدة حيناً، إن تجنح ولو مؤقتاً لمهادنتها، والتخفيف من حدتها، والتحبب ظاهراً إلى الأمة، وإذا اعتقدت أن السبب المباشر للثورة هو اعتقال سعد وزغلول وصحبه، فقد صح عزمها على أن تقرر الإفراج عنهم، والترخيص للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا، وبذلك تجتذب قلوب الشعب، وتكسر من حدة ثورته، وبهذا نصحتها الجنرال ألنبي المندوب السامي البريطاني، وأزجى لها هذا الرأي في برقية بعث بها إليها في ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ولما يمض على قدومه إلى مصر أسبوع، فأخذت بنصيحته.

وقد ساعد على اختيار هذا الحل أن الحكومة البريطانية اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح، لكي يرفض مطالب مصر، بل يرفض أيضاً سماع هذه المطالب، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية في معاهدة الصلح، فلم تر في الإفراج عن سعد وصحبه، ولا في التصريح للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر، ضرراً يلحق أهدافها السياسية، ولم يكن لهذا الحل من العواقب ما يزيد سوءاً عن تأجيج العداوة في نفوس المصريين، بإبقاء سعد وصحبه في الاعتقال.

منشور السلطان إلى الأمة

ولما استقر عزمها على إصدار هذا القرار مهد السلطان فؤاد لإعلانه بمنشور إلى الأمة اذاعه مساء الأحد ٦ أبريل سنة ١٩١٩، نصحها فيه بالكف عن المظاهرات، والإخلاد إلى الهدوء والسكينة، ونشر في «الوقائع المصرية» وفي الصحف اليومية جميعها، واسترعى الانظار ما فيه من روح التضامن مع الشعب في شعوره الوطني، وكان هذا أول منشور للسلطان بهذا المعنى، وظهر الفرق جلياً بينه وبين كتابه إلى رشدي باشا غداة ولايته العرش (ج ١ ص ٦١).

أصدر السلطان منشوره إلى الأمة بهذا المعنى الجديد، فأذرك الجمهور أنه مقدمة لعمل سار ستفاجأ به البلاد، قال:

«إني أنشر بين قومي هذه الكلمات التي كانت تختلج بصدري من الوقت الذي أخذت تتوارد إلىّ فيه ملتزمات الأمانى القومية نحو مستقبل البلاد، وإني بالطبع لا أعنى بالبلاد إلا بلادنا المباركة، لا أعنى بالبلاد إلا وطننا العزيز، هذا الوطن الذي اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه.

«جلس جدى رحمه الله على عرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة والقوم في شقاء، بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة، فتصب في راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته، ونشر في أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان، فضرب لنا بذلك مثلاً شريفاً لا يجدر بنا أن ننزل بعده أبداً.

«فكلما شعرت بدم هذا النابغة العظيم يجرى في عروقى أشعر بمحبة هذا الوطن الذى لا ترضى نفسه بأن يكون محبوباً لغيرى أكثر منى فيزداد اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله.

«ولما كنت عاملاً على هذا المبدأ الشريف بكل ما في وسعي فإنني أطلب
أبنائي المصريين بما لي من حق الأبوّة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار
على المظاهرات التي كانت عواقبها غير محمودّة في بعض الجهات وأن يخلدوا
إلى الراحة والسكون وانصرف كل إلى عمله وهذه هي يد المساعدة التي
أطلبها منهم.

«وأسأل الله القدير أن يمدنا في جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية وأن يهتدي
لنا في أعمالنا من أمرنا رشداً».

القاهرة في ٥ رجب سنة ١٣٣٧ - ٦ أبريل سنة ١٩١٩.

«فؤاد»

منشور الجنرال ألبني بالإفراج عن سعد وصحبه

وفي اليوم التالي - ٧ أبريل - أعلن الجنرال ألبني قراره بالإفراج عن
سعد وصحبه وإباحة السفر للمصريين، وأصدر بذلك منشوراً قال فيه:
«الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة
السلطان أعلن أنه لم يبق حرج على السفر، وأن جميع المصريين الذين يريدون
مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من:
سعد زغلول باشا. وإسماعيل صدقي باشا. ومحمد محمود باشا. ومحمد الباسل
باشا. يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر».

نائب جلالة الملك الخاص

٧ أبريل سنة ١٩١٩

أ. هـ. هـ. ألبني

مظاهرات الفرّج والابتهاج

تبدلت الروح العامة بعد إذاعة هذا المنشور، وشهدت مصر من مظاهرات
الفرّج والسرور ما لم يسبق له نظير في تاريخها الحديث، فقد عدت الأمة بحق

أن الإفراج عن سعد وصحبه هو نصر سياسى نالته فى ميدان الكفاح القومى، لأن السلطة التى أعتقلت سعدًا هى ذات السلطة التى اضطرت إلى الإفراج عنه، تسكينًا للثورة، أو ترضية لها، أو مهادنة لها، فهو على أى اعتبار مكسب لها، إذ لولا الثورة لما أفرج عن سعد وصحبه، والحكومة البريطانية لم تأمر باعتقالهم لكى تفرج عنهم بعد شهر واحد من هذا الاعتقال، فهذا الإفراج هو ولا ريب ثمرة للثورة، ونتيجة من نتائجها.

لم يكد هذا النبأ يصل إلى مسامع الناس حتى تألفت المواكب فورًا تطوف فى الشوارع والميادين هاتفة بحياة مصر واستقلالها وحياة سعد والمجاهدين وذكرى الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم فى سبيل الحرية والاستقلال، ولم يترك الجمهور مظهرًا من مظاهر الفرح والابتهاج إلا فعلوه، فرفعت الأعلام على المحال التجارية، وزينت قطر الترام بغصون الأشجار والأزهار، وازدانت المركبات بالأعلام والرياحين، والناس فيها ومن فوقها يصيحون وهتفون، ووضع المتظاهرون فى يد تمثال إبراهيم باشا فى ميدان الأوبرا علما مصرًا كبيرًا منشورًا، فكان يبعث الحماسة والبهجة فى النفوس.

على أن هذا اليوم لم يخل من حوادث دموية وقعت فيه، فقد اعتدى الجنود البريطانيون على بعض المتظاهرين بالقرب من فندق شبرد، وأطلقوا عليهم النار، فقتل منهم أثنان وجرح أربعة، وقد عرفنا من القتيلىين اسم أحمد محمد عمران من شبرا.

وقامت مظاهرات الفرح فى معظم العواصم والثغور والبنادر وكثير من القرى فى الأيام التالية للإفراج عن سعد.

مظاهرة ٨ أبريل الكبرى

تعددت مظاهرات الفرح والابتهاج يومى ٧ و ٨ أبريل، وكانت مظاهرة يوم الثلاثاء ٨ أبريل أعظمها شأنًا وأوسعها مدى، اشتركت فيها طبقات

الشعب كافة، فانتظمت العلماء والقسوس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان وموظفي الحكومة وطلبة المدارس والمعاهد جميعاً، وطوائف العمال والصناع، ومع كل فريق من هذه الطبقات علمها الخاص، وسارت وراء هذه الطوائف مركبات تقل عائلات العائلات الكريمة، وابتدأ الموكب يسير في الساعة الثالثة بعد الظهر من ميدان محطة العاصمة حتى وصل إلى ميدان عابدين أمام السراي السلطانية، وهناك هتف المتظاهرون بحياة «السلطان العادل»، فاستقبلهم بالسراي سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء، ورجال التشريفات وضباط الحرس يبلغونهم تحيات السلطان، وطاف الموكب بيت الأمة، وبالجحمة كانت المدينة تموج بالمتظاهرين الذين بلغ عددهم مئات الآلاف، هذا إلى غير المتظاهرين ممن خرجوا من منازلهم مدفوعين بدافع البشر والغبطة، فكان القاهرة كلها قد خرجت إلى الشوارع في هذا اليوم المشهود.

الاعتداء على المتظاهرين

على أن هذا اليوم - كسابقه - لم يستمر موسوماً بمظاهر الغبطة والسرور، بل جد فيه من اعتداء الجنود الإنجليز ما بدل الفرح حزناً، ذلك أنه بينما الموكب يسير أمام حديقة الأزهكية إذا بطلقات الرصاص تدوى في الفضاء، فأخذ الجمع يتبين الخبر، فرأوا بعض الجنود الإنجليز يطلقون النار على المتظاهرين المسالمين، فقتلوا عدداً منهم، بينهم فتى صغير، وجرح كثيرون، فارتج نظام الموكب من فظاعة هذا الاعتداء، وكاد المتظاهرون يقابلون الشر بمثله، لولا أن تغلبت الحكمة على العنف، فحمل بعضهم الغلام والدم يقطر من جراحه، وذهبوا به إلى قصر عابدين، وطلبوا أن يطل عليهم السلطان ليشهد وحشية هذا الاعتداء، فأشرف عليهم بعض رجال القصر ووعدوهم بتبليغ السلطان ما حدث، فهذا روع الجمهور قليلاً.

أشارت السلطة العسكرية إلى الاعتداء الذي وقع يوم الاثنين في بلاغها

الصادر يوم ٨ أبريل بقولها: «وردت الأنباء بوقوع بعض حوادث يؤسف لها خلال مظاهر تحمس الشعب ليلة أمس في القاهرة والإسكندرية ومن المحتمل أن هذه الحوادث وقعت بسبب سوء التفاهم، والتحقيق جار في هذه الحوادث، أما الحالة في الأقاليم فلم يطرأ عليها تغيير».

وأشارت إلى الاعتداء الذي وقع يوم الثلاثاء في بلاغها الصادر يوم ٩ أبريل بقولها:

«وصل إلى مسامع فخامة نائب الملك الخاص مع الأسف الشديد ما وقع من بعض الحوادث الموجبة للأسف في خلال مظاهرات أمس، فأمر بتأليف لجنة للتحقيق في الحال في هذه المسائل حتى يحال المجرمون فيها على العدالة ليعاقبوا».

ولم يسمع أحد بعد ذلك بعقاب أحد من هؤلاء المجرمين، وتبين أن الغرض من هذا البلاغ إنما هو تهدة للخواطر وأن يتضمن ترضية كلامية لا جدوى لها ولا أثر.

وتكررت المظاهرات يوم ٩ أبريل، وقتل فيها عدد من المصريين والبريطانيين، وقد عرفنا من أسماء شهداء يوم ٨ أبريل: عبده عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من الجامع الأحمر، إمام أحمد إبراهيم حسن من الشراني. الحاج أحمد عبد الكريم السوداني من الوايلي. محمد أفندي أبو شادي من كوم الصعايدة قسم عابدين. الغلام رجب إبراهيم (سنه ١٢ سنة) من باب الشعرية. سيد صقر أومباشي سواري من عطفة الشعار. إبراهيم بدوي جاويش بفرقة المطافي من عطفة الشعار. مصطفى أحمد سليم من عطفة الشعار. سيد يوسف من عطفة الشعار. عبد العزيز المستكاوي من عطفة الشعار أيضاً.

تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة

كانت وزارة رشدى باشا الثالثة مستقيلة منذ ديسمبر سنة ١٩١٨، وقد قبل السلطان استقالتها فى أول مارس سنة ١٩١٩ كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٨٠)، وظلت البلاد دون حكومة طيلة شهر مارس، وهو الذى شبت فيه الثورة. فلما قبلت مطالب رشدى الأولى بإباحة السفر لمن يشاء من المصريين، وأفرج عن سعد وصحبه، عرض السلطان على رشدى باشا مهمة تأليف الوزارة من جديد، فقبلها، وكانت وثيقتا العرض والقبول وجيزتين فى معناهما ومعناهما، ولم يزد رشدى باشا فى بيان برنامجه على قوله أنه ارتضى تأليف الوزارة «أملًا فى حل يرضى الأمة»، وهاك نص كتاب السلطان إليه: «عزيزى رشدى باشا.

«إنه بما لى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا لصدور أمرنا باعتمادها، وإنى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير البلاد».

«صدر بمرأى البستان فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ أبريل سنة ١٩١٩

«فؤاد»

ولعله أوجز كتاب دعى فيه وزير إلى تأليف الوزارة. فأجاب عليه رشدى باشا فى نفس اليوم بالكتاب الآتى: «يا صاحب العظمة..

«أتقدم إلى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم الذى أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفوننى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة، فنظرًا لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب، وأملًا فى حل يرضى الأمة، أرى من واجبى قبول القيام بالمهمة التى اقتضت إرادتكم

السنية احوالها إلى عهدى، ولذلك أعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطانى المرفق بجوابى هذا لصدور الأمر باعتماده، وإذا كنت لم أحفظ لنفسى سوى رئاسة مجلس الوزراء فذلك لأن أعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح لى أن أتولى أيضا إدارة وزارة أخرى، وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص».

القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٢٣٧ - ٩ أبريل سنة ١٩١٩

«حسين رشدى»

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة فى ذات اليوم (٩ أبريل) على النحو الآتى:

حسين رشدى باشا للرئاسة والمعارف (مؤقتاً) . يوسف وهبه باشا للمالية. عدلى يكن باشا للداخلية. عبد الخالق ثروت باشا للحقانية. جعفر ولى باشا للأوقاف. أحمد مدحت يكن باشا للزراعة. حسن حسيب باشا للأشغال والحربية والبحرية.

ويلاحظ أن رشدى باشا استبعد من هذه الوزارة ثلاثة من أعضاء وزارته السابقة، وهم إسماعيل سرى باشا. وأحمد حلمى باشا. وأحمد زيور باشا. لأنهم لم يتضاموا معه فى سياسته الأخيرة التى أدت إلى استقالته، ودخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد، وهم: جعفر ولى باشا، وكان وكيلًا لوزارة الداخلية، وأحمد مدحت يكن باشا وكان محافظاً للإسكندرية، وحسن حسيب باشا وكان مديرًا للغربية.

الفصل العاشر

استمرار الثورة

استمرت الثورة بعد الإفراج عن سعد وصحبه، وتأليف وزارة رشدي، ولم تنقطع حوادثها ومظاهرها، ولم تجنح البلاد للهدوء والسكينة، فإن روح الثورة كانت لا تزال تضطرم في النفوس، فكانت تنأى بها عن الرضا بالحلول المسكنة الوقتية.

تعددت مظاهر الثورة في هذه المرحلة من تاريخها، من استمرار للمظاهرات، وما تخللها من المصادمات بين المصريين والبريطانيين، إلى استمرار إضراب الطلبة والمحامين، وتعدد الاعتقالات، والمحاكمات العسكرية، ثم إضراب الموظفين واضطرار وزارة رشدي إلى الاستقالة، ثم بقاء البلاد بلا وزارة مدة شهر من الزمن.

لم تتبدل الحالة العامة بعد تأليف الوزارة، على أن المحلات التجارية فتحت جميعها بعد أن كان معظمها مغلقاً، وكثر عدد قطارات الترام التي سيرتها الشركة، وانتهى إضراب عمال الترام بعد وساطة الوزارة بينهم وبين الشركة في إجابة مطالبهم التي قدموها واشتروا إجابتها ليعودوا إلى العمل، وهي مطالب معقولة تتعلق بتحسين حالتهم الاقتصادية.

وظلت المواصلات بين العاصمة والأقاليم متعذرة غير مستقرة، وأعلنت السلطة العسكرية قبيل تأليف الوزارة (منذ ٧ أبريل) إلغاء قيود السفر من القاهرة بالطرق الزراعية والنيل والترع وأنه لم تعد حاجة إلى الحصول على ترخيص، على أن قيود السفر بالسكك الحديدية وبخاصة قيود الترخيص ظلت قائمة، وأعلنت السلطة أنها تفضل طلبات الترخيص التي يقدمها من ينتمون إلى الطبقات الآتية:

١ - الأشخاص المسافرين إلى إحدى الموانئ للسفر وكانوا يحملون جوازات بمغادرة البلاد.

٢ - الأشخاص الذين يريدون السفر إلى أى بلد يمكن السفر إليها وكانوا من:

(أ) موظفى الحكومة الذين يحملون تصريحاً من رئيس المصلحة التى ينتمون إليها.

(ب) الأشخاص الذين يسافرون لقضاء أعمال تتعلق بالسلطات العسكرية.

(ج) النزلاء الحقيقيين النازلين فى المدن التى يريدون السفر إليها.

(د) أصحاب الأملاك الذين يريدون زيارة أملاكهم.

(هـ) أصحاب الصنائع ومندوبى البيوت التجارية الكبرى الذين يسافرون لأغراض تتعلق بمهنتهم أو أشغالهم.

وقالت فى ختام بلاغها أنه «لا يمكن ضمان الحصول على الجوازات بأى حال من الأحوال، ولكنها ستمنع فى الأحوال التى ذكرت أو إذا كان هناك سبب وجيه فيما يتعلق بأحوال السكك الحديدية الملائمة. وليس هناك فى هذه الآونة سفر إلى الوجه القبلى بواسطة القطارات، وتقدم الطلبات الخاصة بجوازات السفر إلى مدير قلم الرخص والجوازات بإدارة بوليس القاهرة بشارع غيط العدة (محمود سامى البارودى الآن) رقم ١٢».

استمرار اعتداء الجنود الإنجليز

استمر اعتداء الجنود الإنجليز على المصريين الأمنيين، من متظاهرين وغير متظاهرين فقد تقدم القول بما وقع من الاعتداء على مظاهرات يومى ٧ و ٨ أبريل، واستمر الاعتداء فى الأيام التالية ٩ و ١٠ و ١١ أبريل، وصدر بلاغ رسمى بتاريخ ١٠ أبريل جاء فيه أن خمسة جنود بريطانيين قتلوا، منهم واحد فى ميدان عابدين. واثنان فى شارع محمد على، واثنان وهما من الهنود فى الخليج

المصري، وأن الجنود اضطروا إلى إطلاق النار، فقتل من المصريين عدد كبير، وأبلغ مستشفى قصر العيني مساء ٩ أبريل أنه تلقى ٢٢ قتيلا و ٤٧ جريحاً، وبلغ عدد القتلى ١٠ أبريل ٣٨ قتيلا، ومائة جريح، وفي ١٠ أبريل قامت شرذمة من الجنود الاستراليين بمظاهرة خرجت من حديقة الأزبكية، وكانوا مسلحين بالبنادق، وأخذوا يطلقون النار على الأمنيين ويعتدون على المحال التجارية الكائنة في شارع بولاق.

وقد عرفنا من أسماء شهداء هذه الأيام الثلاثة: أحمد مصطفى من غيط العدة. زكي محمد من بولاق. فرج حسن. أحمد الكيلاني جاويش من قسم السيدة. أحمد إبراهيم من الخرنفش. إبراهيم خشبة من شبرا، محمد المصري من بلبيس. حسين محمود الحمامي من باب الشرعية. موسى محمد الخليفة من بولاق. محمود أحمد العريبي من الناصرية. شاهر عبدالملاك من شارع الجميل قسم الأزبكية. محيى الدين حامد (سنه ١٦ سنة) من الجمالية. حنفى السيد (سنه ١٢ سنة) من قسم السيدة. عبد ربه على الغنام من شبرا وأصله من قليوب. عبده أحمد فرج من قسم الخليفة. محمد منصور من الماوردى. هوى حسين من قسم السيدة. محمد شبراخيت من الناصرية. عبد الجواد حسنين من أطفح مركز الصف. محمود مصطفى من باب الشرعية. شعاته محمد الدكرورى من عرب اليسار قسم الخليفة. أحمد جمعه من مصر القديمة. محمود محمد سرموح من مصر القديمة. سيد أحمد كامل من الماوردى. إمام السيد من بولاق. السيدة عائشة عمر من السروجية الدرب الأحمر. عبد الفتاح إبراهيم الزنلقى من باب الشرعية. الدكتور رزق مينا طبيب أسنان من قسم عابدين. السيدة شفيقة محمد^(١) من الخرطة القديمة بالخليفة. الحاج أحمد الفيلالى من حوش قلم بالخورية. محمود على عامر من الخرطة القديمة بالخليفة. محمد جمعه من الدرب الأحمر. محمد بدر حسن من المتيرة. أحمد فهمى من المغربلين. السيدة فهيمة رياض من الدرب الأحمر. غالى بولس من بولاق.

(١) التى سبق الحديث عنها فى الفصل الخامس (ج ١ ص ١٩٢ وما بعدها).

محمد أبو السعود من شبرا البلد. محمد مرسى سالك من قسم السيدة.
 وجاء في البلاغ الرسمي الصادر بتاريخ ١٢ أبريل: «حدثت الخسارة
 التالية بين الجنود البريطانية في القاهرة في ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ أبريل وهي: ٨
 من الجنود وصف الضباط قتلوا، و ٤ ضباط و ١٥ صف ضابط وجندي
 جرحوا. وحدثت الخسارة الآتية في الـ ٢٤ ساعة الماضية التي انتهت ظهر يوم
 ١١ أبريل: ٣ من القتلى و ١٥ جريحاً من الملكيين» (أى من المصريين طبعاً).
 وشيعت في يوم ١١ أبريل جنازة أربعة عشر قتيلاً من شهداء يوم ١٠
 أبريل وما يليه وهي الجنازة التي تقدم الكلام عنها (ج ١ ص ٢٣٧).

سفر الوفد إلى باريس

سافر أعضاء الوفد المصري من القاهرة يوم الجمعة ١١ أبريل سنة ١٩١٩
 إلى بورسعيد، ومنها أبحروا إلى مالطة حيث التقوا بسعد وزملائه الثلاثة،
 وأبحروا جميعاً إلى باريس.

وعلى ذلك صار الوفد الذي ذهب إلى أوروبا مؤلفاً كما يأتي: سعد زغلول
 باشا. على شعراوي باشا. إسماعيل صدقي باشا. حمد الباسل باشا. محمد
 محمود باشا. عبد العزيز فهمى بك. أحمد لطفى السيد بك. محمد على علوبة
 بك. عبد اللطيف المكباتى بك. سينوت حنا بك. جورج خياط بك. مصطفى
 النحاس بك. الدكتور حافظ عفيفى بك. حسين واصف باشا. محمود أبو
 النصر بك. ثم انضم إليهم بعد ذلك عبد الحالى مذكور باشا.

ورافق الوفد من هيئة سكرتيريته: محمد بدر بك رئيسهم، والأستاذ جورج
 دوماني وسافر معهم الأستاذ عزيز منسى. والأستاذ ويصا واصف. وعلى بك
 حافظ رمضان. وضم الوفد إلى أعضائه الأستاذ ويصا واصف بعد وصوله إلى
 باريس.

كان سفر الوفد موضعاً لحفاوة الشعب من القاهرة إلى بورسعيد حتى أقلعت الباخرة، وفي الحق أن الوفد قد لقي من تأييد الشعب له مادياً وأديباً ما لم تلقه أية هيئة سياسية أخرى، فقد أيده بالتوكيلات التي أكسبته صفة التحدث عن الأمة، وأمدّه بالمال الذي ساعده على متابعة عمله في مصر والخارج، وبلغ مجموع الاكتتابات التي جمعت له نيفاً ومائتي ألف جنيه، وكان أكبر تأييد لقيه منذ أن شبت الثورة في البلاد بعد اعتقال سعد وصحبه، فقد ثار الشعب لاعتقالهم طالباً إطلاق سراحهم وتمكينهم وزملائهم من السفر إلى المؤتمر، فالأمة لها الفضل الأكبر أولاً وآخرًا في نهوض الوفد واستمراره في العمل.

الموظفون ووزارة رشدي باشا

كان الظن حين تألفت وزارة رشدي باشا الرابعة أن يبدأ الموظفون، ولا يعودوا إلى الإضراب، إذ كان إضرابهم احتجاجاً على ما تضمنته خطبة اللورد كيرزون من التعريض بوطنيتهم (ج ١ ص ٢٨١)، ولكن روح الإضراب تجددت فيهم بعد تأليف الوزارة، وألقوا اللجنة التي سبق لهم التفكير في تأليفها منذ الإضراب الأول (ج ١ ص ٢٨٤)، وقد سميت «لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها»، وجرى انتخابها بواسطة الموظفين، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوباً عنهم، ومن هؤلاء المندوبين تألفت اللجنة، وقد بلغ عددها اثنين وثلاثين عضواً ثم صاروا ٥٧.

كانت باكورة أعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة الحفانية يوم ١٠ أبريل سنة ١٩١٩، وقررت إضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداءً من يوم السبت ١٢ أبريل حتى تجاب المطالب الآتية: (أولاً) أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية (ثانياً) أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية (ثالثاً) إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من

الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام إلى رجال البوليس المصرى.

واستثنى من قرار الإضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين، وأطباء الحكومة، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لا زمون لهم.

رفعت اللجنة هذا القرار إلى رشدى باشا، وطالت المباحثات بينها، ولم ينتهيا إلى اتفاق، فأصدر رشدى باشا يوم ١٢ أبريل سنة ١٩١٩ بياناً من رئاسة مجلس الوزراء، يهيب فيه بالموظفين أن يعودوا إلى أعمالهم قال: «الآن وقد رخص للمصريين بالسفر وتألفت وزارة شعارها الإخلاص التام في خدمة الوطن مشاطرة للأمة شعورها ومقدرة لأمانيتها حق قدرها، فإن الحكومة تدعو الأمة إلى الهدوء والسكينة كما أنها تدعو الموظفين وغيرهم ممن أضربوا عن العمل تأييداً للمطالب القومية إلى العودة لأعمالهم.

«إن الإصرار على الإضراب عن العمل في الحالة الحاضرة يؤدي إلى ارتباك الأعمال وانتشار الفوضى فليتدبر المضربون عن العمل المسئولية الهائلة التي تقع عليهم بإزاء بلادهم إذا ما أصروا على موقف يعرض البلاد إلى مثل تلك الأخطار.

«والحكومة على يقين بأن الكافة يدركون أن اهتمام عظمة السلطان بتأليف الوزارة كان أول باعث عليه وضع مقاليد الأمور في يد السلطة المدنية مقدمة لإنشطة المحافظة على النظام والأمن برجال السلطة المصرية والرجوع إلى الحالة العادية».

وفي الفقرة الأخيرة من هذا البيان إشارة إلى ما كان يبذله رشدى باشا من الجهد لتحقيق المطلب الأخير من مطالب الموظفين - وهو المطلب الجوهري - الخاص بإلغاء الأحكام العرفية، ولم يكن من الميسور له أن يلغيها بجرة قلم، بل كان لا بد من التفاهم على ذلك مع السلطة العسكرية

البريطانية، إذ كان إعلان الأحكام العرفية بقرار من قائد الجيش البريطاني. ولكن لجنة الموظفين رأت أن هذا البيان لا يحقق مطالبها، فاجتمعت بوزارة الحقانية يوم الأحد ١٣ أبريل، وكان عدد الأعضاء الحاضرين خمسين مندوباً، وقررت بالإجماع استمرار الإضراب حتى تجاب مطالبها.

وقررت أيضاً أنه إذا لحق أحد الموظفين ضرر بسبب قرارات اللجنة أو تنفيذها فيكون جميع الموظفين متضامنين معه، ولا يعودون إلى أعمالهم حتى يرفع عنهم هذا الضرر، ويضربون من جديد إذا كانوا قد عادوا، وقررت أن يستثنى من الإضراب الخدمة السائرة.

وأصدر رشدي باشا في ١٥ أبريل بياناً ثانياً بدعوة الموظفين إلى الرجوع إلى عملهم في اليوم التالي، قال:

«إن الحكومة تكرر الدعوة إلى الموظفين بالرجوع إلى عملهم غداً الأربعاء وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الإضراب عن العمل».

ولكن اللجنة اجتمعت في ذلك اليوم بوزارة الحقانية وقررت استمرار إضراب الموظفين مع الاحتجاج على ما أسمته تهديد الحكومة إياهم، ووضعت تقريراً بمطالب الموظفين رفعت إلى السلطان وقدمت ترجمته إلى معتمدى الدول.

مؤتمر عام لتأييد الموظفين

ثم دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة، ردّاً على ما قيل من أن إضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة، واختاروا الأزهر ليعقد فيه المؤتمر.

ففي يوم الأربعاء ١٦ أبريل أضرب التجار وأصحاب الحرف والمهن الحرة، وانعقد المؤتمر العام بالأزهر برئاسة الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية، وحضره مندوبو طوائف المصريين جميعاً، وجمع هائل من مختلف

الطبقات والموظفين، وبعد أن أُلقيت الخطب قرر المؤتمر تأييد الموظفين في إضرابهم، كما قرروا جميعاً الإضراب عن أعمالهم حتى تجاب مطالب الموظفين، وكتب بذلك قرار رفع إلى السلطان وإلى رئيس الوزارة ومعتمدى الدول.

وقد ترتب على هذا القرار أن انقطعت الحركة في المدينة بسبب الإضراب العام حتى الكنائس، فإتهم تضامنوا في حركة الإضراب، فاستعاضت عنهم الحكومة بالمسجونين، كما استعاضت عن سائقي عربات الرش ببعض العساكر الهنود، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الإنجليز.

وأصدرت السلطة العسكرية إعلاناً بتاريخ ١٦ أبريل باعتقال كل من يجرس الموظفين على الاستمرار في الإضراب، قالت فيه: «توجد حملة لإرهاب مستخدمي الحكومة وغيرهم، فالثقائد العام للقوات البريطانية في القطر المصري يأمر بالقبض على جميع الأشخاص الذين يعثر عليهم وهم يقومون بمثل هذه الأعمال».

ولما طال الأمر والموظفون والعمال على إضرابهم تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية واندروا مصلحة البريد بإنشاء مكاتب بريد خاصة لحكوماتهم ورعاياهم إذا استمر إضراب موظفى مصلحة البريد.

استقالة وزارة رشدى باشا (٢١ أبريل)

لم توفق وزارة رشدى باشا إلى إقناع الموظفين بالعودة إلى العمل، ورأت حركة الإضراب في اتساع، وبخاصة بعد تضامن العمال مع الموظفين، فقدم رشدى باشا إلى السلطان استقالة الوزارة في مساء ٢١ أبريل سنة ١٩١٩، وبنها على أسباب صحية، فتلقى يوم ٢٢ أبريل جواب السلطان بقبول الاستقالة.

قال رشدى باشا في كتابه:

«يا صاحب العظمة: إن حالتى الصحية الآن لا تمكنى من القيام بأعباء مهمتى، لذلك أراى مضطراً إلى تقديم استقالتى، وإنى أرفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعاونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سدتكم العلية، وإن لعظمتكم العبد الخاضع الأمين، والخادم المخلص المطيع».

«القاهرة فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٩» «حسين رشدى»

فأجابه السلطان بالكتاب الآتى:

عزيزى رشدى باشا

«إن اضطرار دولتكم للاستقالة بناءً على عدم مساعدة حيلتكم الصحية للقيام بأعباء مهمتكم، كما ورد بكتابكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩١٩، قد استلزم مزيد الأسف لدينا، وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكرًا ولحضرات زملائكم على الهمم الصادقة التى بذلتوها فى سبيل مهمتكم». وأسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه».

«قصر البستان ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩» «فؤاد»

ولعمري أن لجنة الموظفين قد وقفت من وزارة رشدى باشا موقفًا ينطوى على شيء كثير من العتب والتعدي، مما لم يقفوا مثله تجاه الوزارات اللاحقة، فهم قد أخرجوها بالمطالب الشديدة، ولكنهم لم يطلبوا مثلها، لامن وزارة سعيد باشا حين تألفت فى مايو سنة ١٩١٩، ولا من وزارة يوسف وهبه باشا وغيرها، فلماذا اختصوا وزارة رشدى بهذه المطالب المخرجة؟

أغلب الظن أنهم أرادوا أن يحدثوا على مسرح الأحداث السياسية حدثًا كبيرًا يدرى فى أرجاء البلاد ويحجوا ما أخذ عليهم من الإحجام من قبل عن مشاركة الشعب فى ثورته، على أنهم كان يجب عليهم أن يتخيروا عملاً نافعاً يفيد البلاد ولا يضرها، أو لعلهم اطمأنوا إلى وزارة رشدى إذا كانت متضامنة مع الحركة الوطنية، فوقفوا هذا الموقف المخرج، معتقدين أنها لا بد نازلة على

إرادتهم، ولا تخالف لهم أمراً، وعلى أى حال نعتقد أنهم كانوا في موقفهم حيالها متجننين متعنتين، وكان الأحكم لو سلكوا مسلك الاعتدال حيال الوزارة التى ناصرت الثورة وسابرتها وعضدتها، فأبقوا عليها، وسهلوا لها مهمة الحكم فى تلك الأوقات العصيبة، ولو أنهم سلكوا هذا المسلك لكان ذلك أدعى إلى بقاء رابطتهم قوية متينة، ولكان لها أثرها السليم المستمر فى مجرى الحوادث، ولكن الذى حدث أن هذا العنف الذى ظهروا به حيال وزارة رشدى، حتى اضطروها إلى الاستقالة، قد تراخى ولم يلبث أن تبدد، وانحلت لجننتهم عقب استقالة الوزارة، ولم يسمع للموظفين بعد ذلك صوت فى الأحداث الجسام التى تعاقبت على البلاد، وسابروا كل وزارة ألفت، مهما كانت سياستها معارضة لمصلحة البلاد، وهكذا يبدو فى مختلف العهود أن الحركات التى تبدأ عنيفة بالغة فى العنف، لا تلبث أن يعترها التراخى والفتور، ثم تتلاشى وتبدد، وغالباً ما تنقلب على عقبيها، وتتكرر لبدائتها، أما الحركات الطبيعية المعتدلة فهى التى يكفل لها البقاء والاستمرار.

عودة الموظفين إلى العمل

ومن عجب أنه على أثر تقديم رشدى باشا استقالته يوم ٢١ أبريل اجتمع عشر من أعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة فى منتصف الليل، وقرروا عودة جميع الموظفين إلى العمل لأنهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضيه لهم والتعليل الصحيح لهذا القرار (المستعجل) أنهم علموا بأن الجنرال اللنبي قد أعد إنذاراً للموظفين بالعودة إلى عملهم، وأن الإنذار سيذاع فى اليوم التالى، فبادر العشرة الأعضاء إلى الاجتماع على عجل، ليصدروا قراراً بالرجوع، غير مبنى على إنذار اللنبي، وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم فى هذه الساعة المتأخرة من الليل، إذ أن استقالة رشدى باشا لم تقدم إلا فى الساعة الحادية عشرة مساءً، وكان من الضرورى أن يصدر قرار اللجنة ليلاً لينفذ فى الصباح.

إنذار الجنرال اللنبي للموظفين

وفي صبيحة يوم ٢٢ أبريل أذاع الجنرال اللنبي منشوره للموظفين، أنذرهم فيه بالعودة فوراً إلى أعمالهم، وإلا تشطب أسمائهم من سجلات موظفي الحكومة، قال:

«إنه بموجب منشور ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد أعلن أن البلاد المصرية قد وضعت تحت الأحكام العرفية لأجل تعضيد وليس لأجل إلغاء الإدارة الملكية، وقد فرض على جميع الموظفين الملكيين في خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا في تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة، وحيث أن عدداً من الموظفين والمستخدمين قد هجروا حديثاً مراكزهم وظهر صريحاً أنهم فعلوا ذلك بقصد إملاء خطة سياسية للحكومة عظمة السلطان ورفض الحماية التي وضعتها حكومة جلالة الملك على مصر، وحيث أن أكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة إلى أشغالهم لما نذبتهم إلى ذلك رئيس مجلس الوزراء، وحيث أن كل موظف أو مستخدم يغيب عمداً عن مقر وظيفته في الظروف المبينة أعلاه يرتكب جرماً ضد المنشور السالف الذكر، وكل شخص ينشئ أو يقود هذه الحركة أو يمنع الموظفين أو المستخدمين بالتهديد أو بالقوة من تأدية أشغالهم يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الأحكام العرفية، وحيث أنه قد آن الوقت لتدخل السلطة العسكرية في هذا الأمر، تأييداً للإدارة الملكية، فإنني أنا أدمند هنري هينمن اللنبي بما هو معطى لي من السلطة بصفتي الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك في مصر، أصدر أمرى هذا الآن إلى جميع موظفي الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مراكزهم بدون إذن، ليعودوا إلى مراكزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا الواجبات المطلوبة منهم بالدقة، والمدة التي غابوا فيها عن مراكزهم، بدون إذن لا يتقاضون عنها راتباً، وكل موظف أو مستخدم لا يعود إلى مقر شغله في اليوم التالي لتاريخ هذا المنشور ويؤدى بعد ذلك الواجبات المطلوبة منه بالدقة يعد من كل وجه مستعفياً، ويحذف اسمه

من كشف موظفى الحكومة، وكل شخص بطريق الإقناع أو التهديد أو استعمال القوة يمنع أو يحاول أن يمنع أى شخص من القيام بأمرى هذا يلقي القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكرى».

أذيع هذا المنشور فى العاصمة وفى المديرىات كافة، ونشر مع قرار العشرة الأعضاء فى وقت واحد، وعلى أثرهما عاد أغلب الموظفين إلى أعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ أبريل، وامتنع الباقون عن العودة تفادياً من تسرب الظن إلى الجمهور بأن العودة كانت بناءً على تهديد الجنرال اللنبى لا بناءً على قرار العشرة الأعضاء، وفى الحق أن الجمهور لم يفته أن يدرك بفطرته السليمة أن إنذار الجنرال اللنبى هو الذى حمل الموظفين على العودة إلى العمل، وأن قرار العشرة لم يكن إلا سترًا لموقف يدعو حقًا إلى الخجل.

قرار لجنة الموظفين بالعودة إلى العمل

وفى يوم ٢٥ أبريل اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها فى وزارة الحقانية، فأقرت قرار العشرة، معلنة أن عودة الموظفين قد بنيت على استقالة الوزارة، لا على تهديد الجنرال اللنبى، وكان الرؤساء الإنجليز قد أخذوا يهينون الموظفين بعد عودتهم إلى العمل، فقررت اللجنة فى هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا منهم من الاضطهاد وسوء المعاملة، وقررت توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب عدم عودتهم إلى العمل فى الميعاد المحدد فى بلاغ المندوب السامى، وإعادة الذين منعوا منهم من مباشرة أعمالهم إلى وظائفهم.

وإنا ناشرون فيما يلى نص القرار مذيلا بتوقيع أعضاء اللجنة، فإنه يعطيك فكرة عن الحالة الفكرية للموظفين وزعمائهم فى حركة سنة ١٩١٩، قالوا:

«اجتمعت لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها فى وزارة الحقانية الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ أبريل سنة ١٩١٩، وبعد

الاطلاع على محضر الاجتماع الذى عقده عشرة من أعضاء اللجنة بصفة مستعجلة فى الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ من مساء الاثنين ٢١ أبريل الحاضر عقب استقالة الوزارة الرشدية الذى رأوا فيه دعوة الموظفين إلى العودة إلى أعمالهم، وبما أن هذه الدعوة لم يتيسر لعدد من الموظفين العلم بها كما أنه لم يتيسر لهم التحقق من الاستقالة التى كانت دون سواها السبب إلى العودة لا سيما وأن قبول الاستقالة لم ينشر إلا بعد ظهر الأربعاء ٢٣ أبريل الحاضر - وبما أنه قد ترتب على كل ذلك تخلف الكثيرين من هؤلاء الموظفين عن العودة إلى أعمالهم ولا يزال بعضهم متخلفاً، وبما أن الطلبات التى طلبها الموظفون تأييداً للقضية الوطنية وأضربوا من أجلها إضراباً عاماً وأقرتهم عليها الأمة ممثلة بجميع طبقاتها إقراراً تاماً - إنما طلبت من الوزارة الرشدية، فلما لم تستطع تلك الوزارة إجابتها بعد أن سلمت بصحتها استقالت، وبما أن الاستقالة فى هذه الحالة هى فى حكم الإجابة، فلذلك قررت اللجنة بالإجماع ما يأتى:

أولاً: إقرار الدعوة التى صدرت من الأعضاء العشرة المشار إليهم بالعودة إلى العمل واعتبارها قراراً صادراً من اللجنة بأجمعها.

ثانياً: الاحتجاج الشديد على ما بدأ من عدد من الموظفين الإنجليز فى بعض المصالح من الاضطهاد وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذين عادوا إلى أعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الإنجليز بأنهم برغم جنسيتهم موظفون فى الحكومة المصرية، فلا يسوغ لهم استخدام مراكزهم الرئيسية للانتقام من الموظفين المصريين الذين أقرت الحكومة المشار إليها رسمياً بأن إضرابهم كان لتأييد المطالب القومية.

ثالثاً: توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا، وإعادة الذين منعوا من أعمالهم إلى وظائفهم.

فليحى الوطن وليحى الاستقلال التام، محمد عاطف بركات ناظر مدرسة

القضاء الشرعى. أحمد شرف الدين وكيل إدارة المحاكم الشرعية. محمد زكى الإبراشى وكيل نيابة الاستئناف. سلامة ميخائيل قاض. على ماهر مدير إدارة المجالس الحسينية. حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق. صادق حنين مدير الادارة والإحصاء بالزراعة. محمود زكى مفتش بإدارة الأمن العام بالداخلية. محمود سامى سكرتير عام وزارة الأشغال. محمد حلمى عيسى مدير الإدارة القضائية بوزارة الحفانية. محمد عبد الهادى الجندى قاض. عبد العظيم راشد وكيل نيابة محكمة مصر المختلطة. محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية. محمود حسن مفتش إدارة الأمن العام بالداخلية. أحمد صادق وكيل قسم الإدارة بوزارة الداخلية. محمد شكرى طلحة بإدارة الأمن بالداخلية. محمد قطبى وكيل مصلحة السجون. أمين فريد رئيس إدارة بمصلحة السجون. إبراهيم دسوقى أباظة مأمور ضبط مديرية الجيزة. محمود عباسى وكيل إدارة بوزارة الحربية. عبد الباقي صالح وكيل إدارة بوزارة الحربية. أحمد حسن بوزارة الحربية. محمود حبيب وكيل إدارة قسم قضايا المالية. عطية حجاج رئيس قلم التحصيلات بالمالية. فؤاد برسوم رئيس قلم نزع الملكية. مصطفى شوقى بالمطبعة الأميرية. نجيب إسكندر دكتور بمصلحة الصحة. برسوم روفائيل بالبوستة. محمد فهمى بالبوستة. أحمد مختار بخيب مندوب قلم قضايا الأشغال. عبد العزيز فريد باشمهندس بهندسة السكة الحديد. أحمد فهمى وكيل إدارة بالأشغال. مصطفى منير سكرتير تنظيم مصر. وهبة مينا باشكاتب المباني بوزارة الأشغال. إبراهيم رمزى مترجم فنى بوزارة الزراعة. على زيتون قومندان مدرسة البوليس. أبو الفتوح الفقى وكيل قلم الترجمة بإدارة التعليم الفنى. مصطفى سعيد رئيس المراجعة بإدارة الخزينة. إسماعيل نيازى وكيل إدارة بالمخارجية. بدرخان على وكيل مديرية الجيزة».

وهكذا انتهى عمل لجنة الموظفين، وانطوت صفحاتها، إذ كان هذا القرار آخر عمل لها، ولم تعقد أى اجتماع بعد، فكان عملها الوحيد هو إحراج وزارة رشدى باشا وحملها على الاستقالة، وبذلك مهدت السبيل لتأليف

وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية، حقاً لم يكن هذا ما قصدت إليه اللجنة، لكنه نتيجة لعملها، ولخطة التحدى التى اتبعتها أعضاؤها حيال وزارة رشدى باشا، ولو تدبروا الأمر ما فعلوه.

عودة المحامين

وفى أواخر أبريل قرر المحامون العودة إلى أعمالهم وطلبوا إعادة قيد أسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة.

عودة عمال العنابر

وعاد عمال العنابر، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة إلى أعمالهم فى أواخر أبريل أيضاً.

اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية (أبريل سنة ١٩١٩)

صُدمت الثورة صدمة شديدة، فى شهر أبريل سنة ١٩١٩، باعتراف الرئيس ويلسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر، فى حين كانت الأمة تعلق على «مبادئ ويلسن» آمالا كبيرة، فجاء اعترافه بالحماية مخيباً هذه الآمال.

واغتبطت الدوائر الإنجليزية بهذا الاعتراف، وبأدرت «دار الحماية» إلى إذاعته فى بلاغ لها بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩، أوردت فيه الكتاب الذى تلقته من معتمد الولايات المتحدة بمصر فى هذا الصدد، قالت ما تعريبه:

«تلقى فخامة نائب الملك الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل العام للدولة الولايات المتحدة الأمريكية فى القطر المصرى، وهو:

«وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة. القاهرة في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩.

«يا صاحب الفخامة. أتشرف بإخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يخص حقوق الولايات المتحدة، وهذه المناسبة قد كلفت أن أقول إن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على آماني الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتى، على أنها ينظران بعين الأسف إلى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة.

«وتقبل يا صاحب الفخامة ما يثبت من جديد احترامى الكبير لكم».

الإمضاء

«هيسون جارى»

قابل الشعب هذا الاعتراف بالدهشة المقرونة بالمرارة والألم، وألقى صدوره شيئاً من الضوء على حقيقة مبادئ ويلسن، فاستبان أنه لم يكن جاداً فيها، إذ كيف يتفق اعترافه بالحماية مع ما سبق أن جهر به فى خطبه من أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء، وأنه لا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها، وأن تسوية جميع المشاكل بين الأمم لا يصح أن تقوم إلا على أساس قبول تلك التسوية قبولاً اختيارياً محضاً من جانب الشعب صاحب الشأن، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن تركز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة، وأنه يجب أن يترك لكل شعب الحق فى تقرير مصيره، دون إحراج أو تهديد أو إرهاب فكيف يعترف بحماية فرضت قسراً على مصر من دولة تعهدت نيقاً وستين مرة بالجللاء عنها، كيف يعترف بهذه الحماية فى الوقت

الذى طرقت فيه مصر أبواب مؤتمر الصلح معترضة عليها، مطالبة باحترام استقلالها التام؟ فهل هذا الاعتراف هو التفسير العملى لما نادى به من حق الشعوب كبيرها وصغيرها فى تقرير مصيرها؟ أم تراه قد نادى بتلك المبادئ لكى تطبق على الشعوب الغربية دون الشرقية؟

مهما يكن من الأمر، فالواقع أن ويلسن قد أخلف وعوده للأمم، وتغيرت مبادئه حين جلس على مائدة المؤتمر، فصار أداة فى أيدي المؤتمرين من ممثلى الدول الاستعمارية التى تعتبر الشعوب المتوسطة والصغيرة نهباً مقسماً بينها، ومما لا شك فيه أنه وقع تحت نفوذ لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر فى مؤتمر الصلح، فأصدر هذا الاعتراف تلبية لطلبه، وكان لدهاء لويد جورج ومهارته السياسية أثرهما فى حمله على هذا الاعتراف، دون تردد أو ممانعة، ولعل لويد جورج قد أقنعه فيما أقنعه به أن مبادئه التى أعلنها كانت من أسباب قيام الثورة فى مصر ضد إنجلترا، وأن كلمة منه كفيلة بتهذية الحفواطر الثائرة فى وادى النيل، ورد المصريين إلى النهج الذى يبتغيه، وماذا يهم ويلسن أن يهدر حق أمة شرقية تحقيقاً لأطماع دولة غربية كان عوناً لها فى سياستها الاستعمارية؟

قوبل هذا الاعتراف بالسخط على ويلسن، واستنكار ما ينطوى عليه من نقض المبادئ التى أعلنها ومخادعته الشعوب فى خطبه وبياناته السابقة، ولكن الشعب لم يتخذ لهذا السخط مظهرًا بارزًا، لكى لا يزيد من تأمر خصومه عليه، ولا يدخل اليأس إلى قلبه، وحسنًا فعل.

تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء

ظلت مصر بعد استقالة وزارة رشدى باشا بغير وزارة، لأن البلاد كانت فى حالة ثورة فعلية، وثورة فى الأفكار، فأحجم المستوزرون عن قبول الوزارة حتى تنجلي الحالة، أو تخف حدة الثورة، فآمنوا الخروج عليها والاستخفاف بها!

ولما كان بقاء البلاد بلا وزارة هو في ذاته مظهر من مظاهر الثورة، فقد قررت دار الحماية تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء، وأصدر الجنرال أَللنبى بلاغاً عسكرياً بهذا المعنى في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩، قال:

«قد رخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير، وأن يتولى سلطته في المسائل الإدارية، بما في ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم، وذلك بصفة وقتية ولحين تأليف وزارة جديدة».

وكان وكلاء الوزارات حين صدور هذا البلاغ والبلاغ الذي سيلي ذكره هم: محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية. إسماعيل حسنين باشا وكيل وزارة المعارف. الفريق محمود حلمى باشا وكيل وزارة الحربية. المستر أرنست دوسن وكيل وزارة المالية. المستر جون لانجلى وكيل وزارة الزراعة. المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال. محمد شفيق باشا وكيل وزارة الأوقاف. المستر جورج موريس مدير إدارة الأمن العام القائم بأعمال وكيل وزارة الداخلية. وأصدر الجنرال أَللنبى في اليوم نفسه بلاغات أخرى بتعيين المستر أرنست دوسن وكيلاً لوزارة المالية ابتداءً من ١٧ مارس سنة ١٩١٩، والمستر باترسن مساعدًا له وعضوًا في اللجنة المالية ابتداءً من أول أبريل، والمستر تريلونى مراقبًا عامًا للإدارة والمحسابات وعضوًا في اللجنة المالية ابتداءً من أول أبريل، واللفتننت كولونل كيلنج مديرًا عامًا لمصلحة المساحة ابتداءً من ١٧ مارس سنة ١٩١٩، والكولونل جارنر مديرًا عامًا لمصلحة الصحة ابتداءً من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨، والدكتور جيمس ليز مفتش صحة مصر وكيلاً عامًا لهذه المصلحة ابتداءً من أول أبريل سنة ١٩١٩، وقد صدرت هذه البلاغات في يوم واحد وقعها الجنرال أَللنبى بصفته قائد قوات الجيوش البريطانية في القطر المصرى.

ثم أصدر بلاغاً بتعيين البريجادير جنرال السر جورج ماکولى مراقبًا عامًا لوزارة المواصلات التي لم تكن أنشئت بعد، وتحويله سلطات الوزير.

استمرار إضراب الطلبة وإنذار الجنرال ألنبي

ظل الطلبة مضربين طوال شهرى مارس (ابتداء من ٨ منه) وأبريل سنة ١٩١٩، فدعاهم الجنرال ألنبي إلى العودة إلى مدارسهم ابتداءً من ٣ مايو، ولكنهم ظلوا على إضرابهم، فأصدر بلاغاً في ذلك اليوم، أُنذر فيه بإقفال المدارس إذا لم يعد العدد الكافي لفتحها، قال:

١ - إن لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدارسهم في يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩، يسوغ استمرار فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية فستقفل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء الدراسة في السنة المكتيبة المقبلة.

٢ - ولا يقبل أى تلميذ مقيد الآن بسجلات المدارس المذكورة في أى امتحان يعقد هذا العام إلا إذا قام بما يأتى:

(أ) أن يعود إلى مدرسته في يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩.

(ب) أن يواظب بانتظام لغاية انتهاء السنة الدراسية إذا استمرت هذه المدارس مفتوحة، ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الإعلان.

٣ - وتطبق أحكام الفقرة الثانية من هذا الإعلان على التلاميذ المقيدين الآن في سجلات المدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الحكومة.

«أ. هـ. هـ. ألنبي جنرال»

ولما اطلع الطلبة على هذا البلاغ أقاموا المظاهرات احتجاجاً عليه، بدلا من الإذعان له، ففرقتهم القوات البريطانية، ولما لم يعودوا إلى مدارسهم في الموعد المحدد في البلاغ وهو ٧ مايو، أعلن إغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة في العام التالى، فانتهز الطلبة هذه الفرصة، واستمروا في

إقامة المظاهرات الكثيرة، وتعرض لهم الجنود البريطانيون، فأصيب كثير منهم، كما قبض على آخرين.

عيد جلوس ملك بريطانيا

في يوم ٣ مايو نشرت رئاسة مجلس الوزراء (ولم تكن بالبلاد وزارة) قراراً قالت فيه: «احتفالاً بعيد جلوس ملك بريطانيا العظمى (الملك جورج الخامس) تعطّل وزارات الحكومة وسائر المصالح الأميرية في جميع أنحاء القطر المصري يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩١٩».

وأرسل هذا القرار بالتلغراف إلى المحافظين والمديرين، ونشر قسم المحروسة التابع لوزارة الحربية في الأوامر اليومية في أول مايو فقرة مؤداها أن يوم الثلاثاء المذكور يوم بطالة في جميع المكاتب.

وقد أثار هذا الإعلان غضب الجمهور، فعمت المظاهرات نواحي القاهرة يوم ٦ مايو احتجاجاً على جعل ذلك اليوم عطلة رسمية، وأقيم اجتماع عظيم في الأزهر احتج فيه المجتمعون على هذا القرار.

تفريق الاجتماع في المقاهي

وفي ١٠ مايو اقتحم الجنود البريطانيون محل جروبي، حيث كان يجتمع فيه كثيرون من المشتركين في الحركة الوطنية، وأخذوا يفتشون الجالسين جزافاً بحجة العثور على أسلحة أو منشورات، ولما لم يوفقوا إلى ضبط شيء من ذلك أصدرت السلطة العسكرية في اليوم التالي (١١ مايو) أمراً بتوقيع الجنرال وطسن بتفريق الاجتماعات في المقاهي، ورد فيه ما يأتي:

«محظور عقد أي اجتماع محل بالنظام في الحوانيت أو القهوة أو المطاعم أو الملاهي في دائرة محافظة القاهرة، وكل شخص يشترك فعلاً في مثل هذه الاجتماعات يرتكب مخالفة ضد القانون العرفي، ويعد اجتماعاً مخلاً

بالنظام كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة أشخاص إذا أُلقيت فيه خطب أو حدث فيه سلوك غير عادي يكون من المحتمل عقلاً أن يؤدي إلى الإخلال بالأمن العام، وكل حانوت أو قهوة أو مطعم أو ملهى عمومي يعقد فيه اجتماع مخّل بالنظام يغلق في الساعة السادسة مساءً في المخالفة الأولى، ويغلق نهائياً في المخالفة الثانية».

إصلاح السكك الحديدية

أتمت الحكومة إصلاح معظم الخطوط الحديدية وأباحت السلطة العسكرية السفر بين القاهرة ومحطات الوجه البحري (فيما عدا منطقة قناة السويس)، دون حاجة إلى جوازات سفر ابتداءً من ١٠ مايو، واستثنيت المحطات الآتية من السفر منها وإليها: قليوب، قنا، قها، سندنهور، قويسنا، الشين، المربعين، سخا، أبو الشقوق، ههيا، ميت القرشي، دنديط، الحلواصي.

وأُلغيت جوازات السفر إلى الوجه القبلي ومنه ابتداءً من أول يونيه سنة

١٩١٩

إعادة البريد

وأذاعت مصلحة البريد في أول يونيه بلاغاً بأن جميع فروعها التي كانت معطلة بسبب الإضرابات عادت في جميع الجهات إلى العمل ما عدا الجهات التي لا تقف فيها القطارات.

اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ومعاهدة فرساي

صُدمت الحركة الوطنية صدمة جديدة في شهر مايو، إذ أعلنت شروط الصلح التي قررها الحلفاء، وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر فرساي يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩، فجاءت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ إلى المادة

(١٥٤) مؤيدة للحماية التي فرضتها إنجلترا عليها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط الصلح، وصارت جزءاً من معاهدة فرساي التي أمضيت يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩.

النصوص الخاصة بمصر في معاهدة فرساي

وهاك تعريب المواد الخاصة بمصر في تلك المعاهدة:

«القسم الرابع - مصر»

«المادة ١٤٧: تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية في القطر المصري، ويكون هذا التنازل اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤.

«المادة ١٤٨: جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التي عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤.

«ولا يمكن لألمانيا، بأية حال من الأحوال، أن تتمسك بهذه العقود، وتتعهد بأن لا تتدخل بأي شكل، في المفاوضات التي يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر.

«المادة ١٤٩: يكون إجراء القضاء في الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائي يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام.

«المادة ١٥٠: للحكومة المصرية الحرية التامة في العامة في العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان في القطر المصري وشروط إقامتهم فيه.

«المادة ١٥١: توافق ألمانيا على إلغاء الذكرى الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصًا بقومسيون الدين المصرى العام أو إدخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة.

«المادة ١٥٢: توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان (سلطان تركيا)، بموجب الاتفاقية الموقعة فى الأستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس^(٢) إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

«وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورنثينات فى مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس إلى السلطات المصرية.

«المادة ١٥٣: جميع الأعيان والأمالك التى للإمبراطورية الألمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أى تعويض.

«وستعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأملكها فى هذا الشأن شاملة لجميع أملك التاج، كالإمبراطورية والدول الألمانية، وكذلك الأعيان الخاصة التى لإمبراطور ألمانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية.

«ستعامل جميع الأملك المنقولة والعقارات المملوكة لرعاية ألمانيا فى القطر المصرى طبقًا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة).

«المادة ١٥٤: تتمتع البضائع المصرية فى دخول ألمانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الإنجليزية.

(٢) نشرنا هذه الاتفاقية فى قسم الوثائق التاريخية.

احتجاج الوفد على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

وما أن علم الوفد المصري، وكان لا يزال بباريس، بنصوص معاهدة الصلح، حين عرضت على ألمانيا، حتى بادر إلى الاحتجاج عليها، وأرسل في هذا الصدد الكتاب الآتي إلى المسيو جورج كلمينسو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس المؤتمر.

«باريس في ١٢ مايو سنة ١٩١٩.

«جناب المسيو كلمينسو رئيس مؤتمر السلام بباريس.

«لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرًا لما قامت به من المساعدة التي أدت إلى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي أعلنت أنها في حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق، وعانت أعظم الضحايا في سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأي الأمة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها في وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى.

«إن العقل ليأبى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التي من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتي قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساسًا للهدنة ثم الصلح، ولا إلى المبادئ التي أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصارًا لها، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التي كان معمولًا بها قبل الحرب، لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهي ولاية صغيرة... وعدد سكانها... لا يذكر، ومواردها ضيقة، لم تتحمل شيئًا من أعباء الحرب. ومصر التي قامت بتصيب وافر منها وعانت ما عانت في

سبيل الفوز النهائي يكون نصيبها الرفض البات إذا طلبت أن يسمع صوتها، ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء أبنائها في ميادين القتال.

« لا يمكن التسليم بأن مصر التي أشتركت من أوائل القرن الماضي في إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا في انتصارها الذي أدى إلى استتباب النظام في الحجاز، بل وفي بلاد اليونان، والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب، يكون حظها أن تعامل بأقل مما عوملت به شعوب أفريقيا الوسطى، وقد أصبحوا اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها.

« ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذي اتخذته المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها، وهي التي أشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقاً في ضم مصر أو في إعلان الحماية عليها كرها، وإنما هي ترمى في سياستها إلى استقلال هذه البلاد.

« ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ومهما كانت العلة التي تتخذ أساساً لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح، ولا شك في أن مصر لم تكن في حالة حرب مع إنجلترا، بل كانت تحارب بجانبها. ولم تفتح إنجلترا مصر، بل إن الأمر على العكس من ذلك فإن مصر هي التي ساعدت إنجلترا على فتح ما فتحت من بلاد العدو.

« نعم إن بعض الصحف قد أبدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادئ التي أعلنت في هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها، فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي أقامت الحرب بناءها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التي وعدوا بها من اشترك معهم في تشييد صرحها. إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن

يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا استثناء، فإننا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلاً.

«لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به، وهو أن الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التي يتجر فيها. وهذا التصرف هو الذي كان ينتقده الدكتور ولسن بشدة في خطابه التي كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره، لأنه جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر. إنه ليسق علينا أن نفكر في أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع، ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا، فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو، لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضح كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة.

«لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى في ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف روسو وهو: «أن القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام» - ما يساعدها على التذرع بالصبر، أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور المقبولة التي تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أضحت تفضل الفناء على البقاء في قيود الذل، ولا شك أنه ما كان لتلك المبادئ الجديدة. إلا أن تصادف في مصر وسطاً مستعداً لقبولها، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج، إذا تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها في استقلالها.

«إن الأمة المصرية لا تقبل أبداً أن تكون تلك السلعة القديمة التي تتداولها أيدي الأقوياء. ولا شك أنها اليوم بعد التصريحات التي فاه بها ذلك الرسول الجديد في عالم السياسة الذي تشف كلماته عن أسعى معاني الأدب وأرقاها، أبعد منها في أي زمن مضى عن الرضا بمثل هذا المصير. فإن مجرد خوفها من -

عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها إلى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون دولة لتقرير موافقتها على الحماية البريطانية!

«إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذور اليأس وعوامل الغضب في قلب الشعب المصري، وقد قال الرئيس ولسن:

«إن الصلح لا يمكن أن يكون صلحاً وطيداً الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد في قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعاً عليهم جميعاً بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم».

«فهل وقع الاختيار على الشعب المصري ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى؟ إذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيد، وما الذي كان يصيبنا لو كنا انضمنا لأعداء الحلفاء عوضاً عن أن نشاطرهم متاعب القتال.

«إن الواجب المفروض علينا بصفتنا نواباً عن الشعب المصري يقضى علينا بأن نسمع المؤتمرات صوت هذا الشعب السيئ الحظ الذي حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذي عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة. وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للإضرار بمصالحه المشتركة في العمل مع الحلفاء. نعم إن صوته يرتفع عالياً للاحتجاج، لأنه هو وحده الذي حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملاً أميناً في الحرب.

«ولكن الأمة التي لها أمنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتي تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا تمكن الغير من أن يتصرف في أمرها، وهي دون غيرها صاحبة الحق في البت في مصيرها».

«عن الوفد المصري رئيس الوفد»

«سعد زغلول»

اشتداد الاضطهاد بعد اعتراف المؤتمر بالحماية

كان لاعتراف مؤتمر فرساي بالحماية أثر أليم في نفوس المصريين، ورأوا فيه إهداراً لحقوقهم في ذلك المؤتمر العتيد، على أن هذا الإخفاق لم يفت في عضد الأمة، ولم يزل عقيدتها، بل استمرت في كفاحها في سبيل الاستقلال. وأراد الإنجليز إمعاناً في اضطهاد الحركة الوطنية، فاتبعت السلطة العسكرية سياسة انتقام مطرد في أنحاء البلاد، وأخلت بين الجنود الإنجليز ونهب القرى، وأسرفت في إذلال المصريين، واستخدمت الكرهاج في معاقبة كل من يشتبه في أمره، وارتكب الجنود الإنجليز كثيراً من جرائم النهب والاعتداء.

خطبة اللورد كيرزون ١٥ مايو سنة ١٩١٩

على أثر اعتراف مؤتمر الحلفاء بالحماية، قوى مركز الحكومة البريطانية في عدوانها على مصر، واغتبط الساسة البريطانيون لهذا النصر الذي نالوه في المؤتمر، وبدأت هذه الغبطة في خطبة ألقاها اللورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية يوم ١٥ مايو في مجلس اللوردات عن الحالة في مصر، ذكر في مستهلها أن الحالة تحسنت عن ذي قبل، ولو أنه لا يمكن وصفها بأنها تبعث على الرضا والارتياح، وقال إن النظام عاد إجمالاً في المديریات، ووقعت في بعض المدن، ولا سيما القاهرة، قلائل متقطعة يقتضي الحال إخمادها بالقوة، ولا يزال الأزهر مركزاً للتحريض، وكان للطلبة أكبر دور في الحض على الاضطراب، وأشار إلى حادث ديروط الذي قتل فيه ثمانية من الضباط والجنود البريطانيين، وندد «بما انطوى عليه من الفظاعة»، ثم أشار إلى الاعتداء الذي وقع على الأرمن - ولم يذكر الاعتداء الذي وقع منهم - وقال إن عدد القتلى والجرحى منهم بلغ أربعين، وأن بضعة آلاف منهم نقلوا إلى ملاجئ في حماية الجنود البريطانية، وألمح إلى ما نسب إلى أولئك الجنود من

استعمال الفظائع والقسوة، فقال إنها بعيدة عن الحقيقة، وأنه قد وقعت عدة حوادث قتل ضد هؤلاء الجنود، وأشار إلى إضراب الموظفين وإخفاقه بعد إنذار الجنرال ألنبي لهم بالعودة وتهديد من لا يعود منهم بالفصل، وأن الطلبة لم يعودوا إلا قليلا منهم إلى مدارسهم برغم توجيه مثل هذا الإنذار إليهم، فأغلقت المدارس، وأشار إلى السلطة التي تحولت للجنرال ألنبي عند تعيينه مندوبا ساميا وما قرره من الإفراج عن سعد زغلول وصحبه، والتصريح لمن يشاء بالسفر إلى الخارج، قال: وقد أفضت هذه المحنة إلى تأليف وزارة رشدي باشا، وكانت مهمتها الكبرى حمل الموظفين على العودة إلى العمل، ولكنها أخفقت في هذه المهمة فاستقالت في ٢١ أبريل، ومنذ ذلك التاريخ تدار شئون مصر دون معاوننة الوزراء المصريين، ثم تكلم عن اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر، وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على أثر إعلانها سنة ١٩١٤، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها، قال: وعلى ذلك لا يمضي زمن يسير حتى تنال الحماية الاعتراف العام، وتسامل عن الفائدة التي جناها المصريون من الثورة، وأشار إلى فداحة الأضرار التي أصابت السكك الحديدية وخطوط المواصلات والمصانع والآلات والأموال العامة، وإلى أن الخسارة في ذلك واقعة على الأهالي، وإنه إذا كان الغرض من هذه الثورة وما صاحبها من الخسارة في الأرواح والممتلكات إنهاء علاقة البريطانيين بمصر، وتحقيق استقلالها، فقد قضى عليه بالفشل، وأن حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقا أن تغفل أو تتخلى عن القيود والتبعات التي تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها، وأن هذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان الحماية البريطانية عليها، ثم أبدى عطفًا «على الأمانى المشروعة في دائرة الحماية»، وقال إنه لا ينكر أن كرامة المصريين قد جرححت لعدم تمثيل مصر في مؤتمر الصلح، مع تمثيل الهند والحجاز فيه، وأن منع الوفد من السفر إلى أوروبا للدفاع عن قضية مصر قد كان من أسباب الهياج الذي وقع.

ونوه بما اعتزمته الحكومة البريطانية كعلاج لهذه الحالة من إيفاد لجنة كبرى

برئاسة اللورد الفريد ملتر إلى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامى الذى يعود على البلاد بالسلام واليسر والنجاح والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية « فى ظل الحماية البريطانية »، وأعرب عن ثقته فى أن نتيجة إيفاد هذه اللجنة ستكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية على مصر على قواعد توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة.

وجملة القول أن هذه الخطبة كانت إيذاناً بإصرار الحكومة البريطانية على تأكيد الحماية وتثبيتها، ومناوأة الأهداف القومية، وإلقاء اليأس فى نفوس المصريين، لكى يذعنوا للأمر الواقع، على أن الأمة قد قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة فى ميدان الجهاد.

تأليف وزارة محمد سعيد باشا

(٢١ مايو سنة ١٩١٩)

بقيت البلاد بغير وزارة مدة شهر تقريباً بعد استقالة وزارة رشدى باشا الرابعة، ثم فوجئت بتأليف وزارة محمد سعيد باشا^(٣) يوم ٢١ مايو سنة ١٩١٩، فى نفس اليوم الذى نشرت فيه خطبة اللورد كيرزون، وهى أولى الوزارات التى تألفت بعد الثورة على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها، والاستخفاف بها، وذلك أن وزارة رشدى باشا الأخيرة قد استقالت تحت ضغط الرأى العام، وكان بقاء البلاد بلا وزارة مظهراً لتضامن الأمة أمام العدوان البريطانى، مما أدى إلى إحجام المستوزرين عن قبول الوزارة، لأن قبولها رجوع إلى الحالة العادية التى ينشدها الإنجليز، فجاء تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة فلا غرو أن قوبلت بالاستياء والسخط لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها، بحيث تساهل الحركة الوطنية ولا تعرقلها، ولم يخفف تيار الاستياء ما أعلنه سعيد باشا من

(٣) هى وزارة الثانية وكانت وزارة الأولى سنة ١٩١٠ - ١٩١٤.

أن وزارته «إدارية» لا تمت إلى السياسة بسبب، وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الإدارية، وهي بدعة تنطوي على الخداع والمراوغة، ولم تكن هذه التسمية لتحجب الحقيقة الواقعة، وهي أن عمل الوزارة بطبيعته عمل سياسي قبل كل شيء.

وكان كتاب السلطان إلى محمد سعيد باشا، وجواب سعيد باشا عليه، كلاهما خلو من برنامج يؤيد الحركة الوطنية، فجاء هذا مثيراً لاستياء الرأي العام من ناحية تأليفها، وزاد في شكوك الناس أن سعيد باشا لم يفتح ممثلي الرأي العام في أمر وزارته. وأنه أدخل فيها من الوزراء الجدد اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف كانا يجاهران باستنكارهما لحركة سنة ١٩١٩، وهما أحمد ذو الفقار باشا ومحمد توفيق نسيم بك، واثنين من الوزراء السابقين استبعدهما رشدي باشا حين ألف وزارته الأخيرة (الرابعة) لمعارضتها سياسته التي أدت إلى استقالة وزارته الثالثة، وهما إسماعيل سري باشا وأحمد زيور باشا، فبدأ على الوزارة منذ تأليفها طابع العداء للرأي العام، والاستخفاف به، ومناوأة الحركة التي كان على رأسها سعد زغلول.

وليس يخفى ما كان بين سعد وسعيد من الجفاء القديم، منذ استقال سعد من وزارة سعيد الأولى، ثم صار زعيماً للمعارضة في الجمعية التشريعية، واستمر الجفاء بينهما حين تأليف الوفد وبعد قيام الثورة، فتشكيل سعيد للوزارة في مايو سنة ١٩١٩ كان فيه معنى التحدي لسعد، ومع ذلك فإن سعيد باشا كان أول من مشى في ركاب سعد سنة ١٩٢١ لما بدأت النفرة بينه وبين عدلي، ثم انفصل عنه سنة ١٩٢٥، حينما استهدف سعد لغضب السراي!

يخلص من كل هذه الملابسات أن تأليف وزارة سعيد باشا هو أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية.

وهاك نص الكتابين المتبادلين بشأن تأليف هذه الوزارة:

كتاب السلطان
(٢٠ مايو سنة ١٩١٩)

«عزیزى محمد سعيد باشا

«إنه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهد فيكم من مزايا الجدارة والقدرة في القيام بمهام الأمور قد اقضت إرادتنا السنية السلطانية، توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهد لياقتكم، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لهذا المهمة في انتخاب وتشكيل هيئة الوزارة وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به، والله المستول أن يدنا في كل الأمور بعونه وعنايته، وأن يوفقنا جميعاً للعمل بما ينفع البلاد والعباد إن شاء الله»

«فؤاد»

جواب سعيد باشا
(٢١ مايو سنة ١٩١٩)

يا صاحب العظمة. بيد الإجلال تلقيت أمركم الكريم الذى تفضلتم فيه بتكليف بتشكيل الوزارة الجديدة، فأقدم لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعطفتم به نحوى من دلائل الثقة العالية المقرونة بالإحسان برتبة (الرئاسة) الجليلة، ومع علمى بصعوبة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن فى وسعى إلا امتثال أمركم السامى لكى أقوم بما هو مفروض علينا جميعاً من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة، وإننى أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة، وقد حفظت لنفسى مسند وزارة الداخلية، فإذا صادف هذا الانتخاب قبولا لدى عظمتكم فالتمس التكرم بإصدار المرسوم السلطانى باعتماده.

«ولا زلت لمولاي، العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين»
«محمد سعيد»

وصدر المرسوم السلطاني في ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوزارة على النحو الآتي:

محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية. إسماعيل سري باشا للأشغال والحربية. يوسف وهبه باشا للمالية. أحمد زيور باشا للمعارف. عبد الرحيم صبري باشا للزراعة. أحمد ذو الفقار باشا للحقانية. محمد توفيق نسيم بك للأوقاف.

الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا

قوبلت وزارة سعيد باشا بالمظاهرات العدائية في القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى، ورفعت عرائض الاحتجاج على تأليفها إلى السلطان من مختلف الطبقات.

وفي يوم الجمعة ٢٣ مايو تألفت ضدها مظاهرة بالإسكندرية (وسعيد باشا من أهلها) عقب صلاة الجمعة بمسجد أبي العباس المرسى وطافت في بعض الشوارع ثم فرقها البوليس، وفي يوم الأحد ٢٥ منه قامت ضدها مظاهرة أخرى أكبر من الأولى، إذ عقد اجتماع كبير في مسجد أبي العباس، وخرج المجتمعون في مظاهرة سارت في الشوارع تهتف ضد الوزارة، وتدخل الجنود البريطانيون، فجرح ضابط بريطاني وقتل أحد المتظاهرين، وقبض على كثير منهم، وشيعت جنازة القتيل في مشهد رهيب.

وعقد اجتماع كبير في الأزهر ألقى فيه الخطب العدائية ضد الوزارة، وبالجملة كانت هدفاً لتيار كبير من السخط العام، وفي ذلك يقول سعيد باشا في حديث له بجريدة «الطأن» الباريسية (عدد ٢١ يوليو سنة ١٩١٩): «إني لا أجهل الطعن الشديد الموجه إلى وزارتي، فإنه لا يمر يوم إلا ويكون

زملائي كما أكون أنا نفسي موضع تهديدات توجه إلينا مباشرة، ولا يخفك أنه قد أطلقت في إحدى الليالي طلقات نارية على متناقد منزلي، وكان الهياج من الشدة بحيث يستحيل أن يهدأ مرة واحدة، غير أني مع ذلك، ممتلئ ثقة بوطنية المصريين وحكمتهم....»

زواج السلطان فؤاد

تزوج السلطان فؤاد من نازلي كريمة عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة وقتئذ، وقد عقد القران بسرأي البستان يوم السبت ٢٤ مايو سنة ١٩١٩.

اهتمام الوزارة بإحياء ليالي رمضان

أرادت الوزارة أن تتودد إلى الجمهور بعمل يخفف من تيار الاستياء والسخط الذي كان يكتنفها، فأذاعت منشورًا طويلًا في ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ بمناسبة قرب حلول شهر رمضان (أول رمضان سنة ١٣٣٧ - ٣٠ مايو سنة ١٩١٩ قالت فيه: إن وزير الداخلية «رئيس الوزارة» قد انتهى إلى الاتفاق مع السلطة العسكرية «على إزالة بعض القيود لأجل زيادة التسهيل على المسلمين في التفرغ أثناء هذا الشهر المبارك إلى إحياء لياليه، بقراءة القرآن الكريم، واستماع الذكر الحكيم، وتأدية سائر العادات التي ألفوها في مثل هذا الشهر المبارك، وإن الأوامر المؤكدة صدرت إلى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة في القطر المصري بعدم التضييق على المسلمين في استعماهم لأنوار مساكنهم، وعدم التعرض لهم في غلدهم ورواحهم، للتزاور خارج بيوتهم، مع احترام ما جرت عليه عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالي هذا الشهر المبارك كلها أو بعضها في المطاعم والقهوات، كل ذلك لكي يتمكن المسلمون كل التمكن من الاجتماع، وتأدية الصلوات المفروضة والمسبحة، وتلاوة

القرآن الكريم واستماعه، وقراءة ما جرت به العادة من الأدعية والأحزاب والأوراد ونحوها في مساكنهم».

وظاهر من أسلوب هذا المنشور مبلغ رغبة الوزارة في صرف الأمة عن الكفاح السياسى، بتكبير بعض الظواهر التقليدية كقراءة الأحزاب والأوراد، فإن الصوم إنما هو رياضة للنفس والروح، وليس من جوهره ولا مما يتصل بالحكمة السامية منه شغل الناس بقراءة الأحزاب والأوراد، أو تمضية ليلاليه في المطاعم والقهوات، ولكن عقلية الوزارة، أو سوء تقديرها لعقلية الشعب، جعلها تحاول اجتذابه بمثل هذه المظاهر الساذجة، ويبدو لنا أنها أرادت أن يكون لها أسوة بما فعل نابليون في مصر على عهد الحملة الفرنسية، إذ ظن أن المصريين من السذاجة بحيث تصرفهم مثل هذه المظاهر عن إدراك الحقائق الجوهرية، فأراد أن يجتذب قلوبهم بمشاركتهم في حفلاتهم الدينية، والتعظيم من شأنها، ولكن هذه السياسة «سياسة الحفلات»^(٤) لم يكن لها أى أثر في نفوسهم، وظلت قلوبهم منكرة نافرة، فلا غرو أن قوبل منشور الوزارة بعدم الاكتراث من الشعب، أسوة بما فعل أسلافه في عهد الحملة الفرنسية.

وقد احتفل المسلمون في مساء ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٩ مايو سنة ١٩١٩) برؤية هلال رمضان المعظم، فكان احتفالهم بهذا اليوم عيداً قومياً رائعاً، وزار الأقباط المسلمين في القاهرة بالجامع الأزهر، وفي الإسكندرية بجامع أبى العباس المرسى، لتهنئتهم بهذا الشهر المبارك.

زيادة رواتب الموظفين

من يوم أن تقلد سعيد باشا الوزارة شغل أذهان الموظفين بدعاية قوامها أن وزارته معنية بتحسين حالتهم، فصرفهم بذلك عن التفكير في المسألة

(٤) انظر كتابنا تاري الحركة القومية ج ١ ص ٢٦٧ من الطبعة الأولى وص ٢٠٧ من الطبعة الثانية وفي الطبقات التالية.

العامة، وقد نفذ ما وعدهم به، فقرر مجلس الوزراء في ٢٦ يونيو تخصيص مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه لمنحهم العلاوات في شكل استبقاء إعانة الحرب مع زيادتها بمقدار خمسين في المائة، هذا إلى تحسين درجات كثير من الموظفين والإغداق عليهم بالرتب والنياشين، وأرادت الوزارة بذلك كله اجتذابهم إلى صفها، وكان لهذه العلاوات أثرها في إبعاد الموظفين عن الحركة الوطنية، وتراخي صلاتهم بها، بل التنكر لها أحياناً، والتفاتهم إلى مصالحهم الشخصية، ومن هنا يمكنك أن تترك السبب في تغير موقف الموظفين عما كانوا عليه في عهد وزارة رشدي باشا الأخيرة، فقد كانوا يفيضون حماسة ضدها، كما تقدم بيانه، بينما فترت هذه الحماسة، وحل محلها البرود والصمت العميق في عهد وزارة سعيد باشا.

الإفراج عن بعض المعتقلين

في ٢٩ مايو استطاعت الوزارة باتفاقها مع السلطة العسكرية استصدار أمر بالإفراج عن ثلاثة عشر معتقلاً كانوا في رفح (بالقرب من العريش)، وهم: حسن عبد الرحمن، محمد أبو طائلة، السيد أحمد غلوش، على الجندي، وهم من موظفي مصلحة البريد بالإسكندرية (كانوا معتقلين لاتهمهم بتحريض زملائهم على الإضراب)، إبراهيم خليل، جاد محمد حسنين، سليمان عبد الله، وهم من الإسكندرية، عبد الله على دلول، محمد أباطة، محمود عبده عيد، وهؤلاء من الإسماعلية، محمد حسن البنا من بورسعيد، سعيد أباطة الطالب بالزقازيق، يوسف حسين القاضي.

ثم أفرج عن تسعة آخرين كانوا معتقلين في القلعة وهم: أحمد خضر بك من ذوى الأملاك، سعد حلمي الموظف بوزارة الحقانية، زكى فوزى أبو ربه بك من ذوى الأملاك، عبد اللطيف جاويش من ذوى الأملاك، كامل المويلحي الطالب بالحقوق، محمد مكاوى، محمود الطوخى الفلكى، محمد الإسلامبولى، محمد زكى عارف المفتش بشركة ترام الإسكندرية.

وأفرج أيضًا عن سبعة من موظفي وزارة المعارف كانوا معتقلين لتحريضهم الموظفين على الإضراب، وهم؛ علي عمر. فؤاد شيرين. أحمد فريد أبو حديد. محمد زكي عمر. عبد الحميد سالم. محمود فهمي النقراشي. حسين فتوح، وأعيدوا إلى وظائفهم مع ستة آخرين من موظفي الوزارة كانوا موقوفين عن عملهم للسبب نفسه، وهم؛ أحمد فوزي. محمد فضالي. حسن الأهواني. علي حسن هدايت. محمد صفوت. محمد حمدي وكيل مدرسة التجارة العليا.

وأفرج في يوليو عن معتقلين آخرين في رفح، وهم الشيخ مصطفى القاياتي. الشيخ محمود أبو العيون. الشيخ محمد يوسف، من علماء الأزهر. السيد فؤاد الخولي وكيل مديرية القليوبية. محمد أبو شادي بك. محمد كامل حسين المحامي. حامد العبد. القمص مرقص سرجيوس.

وأفرج أيضًا عن معتقلين آخرين في قلعة القاهرة، وهم؛ محمد أحمد الحاق. اليوزباشي أحمد نبيه قبودان. الدكتور عبد الفتاح يوسف. اليوزباشي حافظ محمد قبودان. أحمد صادق. اليوزباشي محمود رياض. حسن عيسى. محمد أفندي فريد. أحمد سابق.

وفي شهر أكتوبر أفرج عن المعتقلين في مالطة، وهم؛ محمد إبراهيم. الدكتور شفيق منصور. الدكتور عبد الغفار متولي. الدكتور حسن نور الدين. سلامة محمد الخولي. محمد صبرى منصور. محمد عوض محمد. محمود إبراهيم الدسوقي. ثابت الجرجاوى. عبد الحميد النحاس. عبد العزيز النحاس. محمد راضى. الأمير العطار. محمد عوض جبريل. أحمد حمودة. الأميرالاي خليل حمدي. حامد المليجي. محمد مصطفى عهدي. علي فهمي خليل. عبد الرحيم صبحي. عبد الحميد حمدي. حامد العلايلي بك. البكباشي حسنى شفيق. محمد عبد الرحمن الصباحي. محمد أمين حلمي. محمد نافع. عبد المعطى الحجاجي. عبد الحميد أبو السعود. الأميرالاي أحمد بكري بك. محمد بكري بك. عطا حسنى بك.

استمرار الاضطهاد

ولكن السلطة العسكرية لم تكف عن اضطهاد الأهلين، بل استمرت تفتن في ضروب القسوة والاعتساف، فمن ذلك أنها ألقت القبض في أواخر مايو على محمد حمدي بك وكيل مديرية المنيا، ويونس بك صالح رئيس نيابة بنها وقد انتحر حمدي بك في السجن قبل محاكمته، وكانت تهمة أنها ساعدت اللجنة الوطنية التي تألفت في المنيا على اغتصاب سلطة الحكومة في إبان الثورة، واعتقلت السلطة بعض الموظفين بحجة اشتراكهم في حوادث الثورة.

وخطب سعيد باشا في أمر التوسط لهؤلاء في الإفراج عنهم، فاعتذر قائلاً إنه لا يستطيع التدخل في شأنهم، وحوكم البكباشي محمد كامل محمد مأمور بندر أسبوط أمام محكمة عسكرية بريطانية لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين يوم ٢٣ مارس، وهو اليوم الذي وقع فيه الهجوم ضد الحماية البريطانية بأسبوط (ج ١ ص ٢٥٩)، فحكم عليه بالإعدام؛ ونفذ فيه هذا الحكم يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٩.

وفي سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على بك ماهر وكيل محكمة أسبوط من منصبه، لمناصرته للحركة الوطنية.

النشرات والصحافة السرية

وإذ كانت الصحافة مقيدة لا تنشر إلا ما تأذن به الرقابة، فقد انتشرت المطبوعات والصحافة السرية التي كانت تحمل الحملات الشديدة على الإنجليز وعلى الوزارة والسراي، وكان للطلبة جريدة سرية باسم (المصري الحر)، ولها مطبعة سرية خاصة، وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف، ويتبادلون الاطلاع عليها، فعمدت السلطة العسكرية إلى طريق الإرهاب في مقاومة هذه الحركة، وأصدر الجنرال بلفن أمراً في يونيه سنة ١٩١٩ بعقاب كل

من يشترك في إخراج هذه النشرات أو توزيعها أو حيازتها، قال:

« كل شخص يطبع أو يحدد أو ييسر أو يذيع أو يوزع أى نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أى شيء من هذا القبيل أو يحاول القيام بأى عمل من تلك الأعمال بقصد الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى، يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية، وأى شخص فى حيازته نشرة أو صورة فوتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أى شيء من الأنواع المتقدم ذكرها أو ما يشبهها ويكون الغرض الظاهر منها الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى على ما ذكر سالفاً يعد مرتكباً لجريمة ضد الأحكام العرفية».

القائد العام بالقطر المصرى
«لفتنتت جنرال بلفن»

عيد ميلاد ملك بريطانيا

فى يوم الثلاثاء ٣ يونيه سنة ١٩١٩ احتفلت الحكومة بعيد ميلاد الملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى بتعطيل الوزارات والدواوين، ورفع الأعلام على المباني الأميرية، وإطلاق ٢١ مدفعاً من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد.

إنشاء وزارة المواصلات وتعيينات أخرى

فى ٢ يونيه سنة ١٩١٩ صدر مرسوم سلطاني بإنشاء وزارة للمواصلات، وعين أحمد زيور باشا وزير المعارف وزيراً لها، وعين أحمد طلعت باشا النائب العام وزيراً للمعارف، فصار عدد الوزراء ثمانية بدلاً من سبعة.

وفى اليوم نفسه عين عبدالفتاح يحيى بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وكيلًا لوزارة الداخلية، وكان هذا المنصب شاغراً منذ ٩ أبريل حيث

كان يتولاه من قبل جعفر ولى باشا الذى عين وزيراً للأوقاف فى وزارة رشدى باشا الرابعة. وعين محمود فخري باشا الأمين الأول محافظاً للعاصمة، وحسن عبد الرازق باشا ناظر الخاصة السلطانية محافظاً للإسكندرية.

فرض غرامات على البلاد بسبب تدمير المحطات ومباني الحكومة

فى ٢٦ يونيه سنة ١٩١٩ أصدرت السلطة العسكرية بلاغاً فرضت فيه غرامات مالية على المناطق التى وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمباني الحكومية وهى:

١٠٤٠٨ جنيه منطقة الدلتا.
٤١٠٢٠ جنيه المنطقة الوسطى المؤلفة من الجيزة وبنى سويف والفيوم
١٦٨٠٣٤ جنيه المنطقة الواقعة بين بنى سويف وأبو تيج.

٢١٩٤٦٢

٤٨٩٣ جنيه غرامات فرضت لأسباب مختلفة فى منطقة الدلتا.

٢٢٤٣٥٥ جنيه مجموع الغرامات.

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الغرامات فرضت على الأهالى مقابل تدمير المحطات والمباني الحكومية المصرية، فكان من المنطق أن تؤول إلى خزانة الحكومة المصرية، ولكنها آلت إلى الخزانة البريطانية^{١١}

إمضاء معاهدة الصلح

(٢٨ يونيه سنة ١٩١٩)

أمضيت معاهدة الصلح فى قصر فرساي يوم ٢ يونيه سنة ١٩١٩، وسميت «معاهدة فرساي»، وقد تضمنت أسوأ الشروط بالنسبة لمصر، وهى الشروط التى سبق بيانها (ص ٣٤)، وأهمها إقرار الحماية البريطانية.

ولما وردت الأنباء إلى مصر بإمضاء هذه المعاهدة، قررت الحكومة ابتهاجاً بها إطلاق مائة مدفع ومدفع، في كل من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وعطلت الوزارات والمصالح في جميع نواحي القطر يوم الاثنين ١٤ يولييه ١١، ومن المتناقضات حقاً أن تبتهج الحكومة المصرية لمعاهدة من أهم شروطها بالنسبة لمصر إقرار الحماية التي فرضتها إنجلترا عليها ١١.

وقد تبودلت زيارات التهنئة بين الوزراء ودار الحماية، كما تبودلت برقيات الابتهاج بين سلطان مصر وملك إنجلترا، وفي المساء أقامت جاليات الحلفاء بالقاهرة والإسكندرية حفلات باهرة ابتهاجاً بهذا النصر.

أما الشعب المصري فقد قابل إمضاء المعاهدة بالوجوم والسخط، والحزن العظيم، لما فيها من إهدار حريته واستقلاله، وجدد العهد برغم كل هذه المظاهر على متابعة الكفاح حتى يسترد حقوقه في الحرية والاستقلال، تلك الحقوق التي لا تزول بمعاهدات أو اتفاقات، أيًا كان عدد الموقعين عليها أو قيمتهم.

وأصدر القائد العام للقوات البريطانية منشوراً لمناسبة عقد المعاهدة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبة السجن لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبتنزيل مثل هذه المدة للمحكوم عليهم من المحاكم المذكورة بعقوبة لا تتجاوز السنتين.

إيقاف المحاكم العسكرية

كان من نتائج إمضاء معاهدة الصلح تساهل السلطة العسكرية البريطانية في بعض مطالب طلبتها الوزارة، فمنها أنها اتفقت معها على إيقاف المحاكم العسكرية وكانت قد حكمت في أهم القضايا، فأصدرت الوزارة بلاغاً بهذا المعنى في ٩ يوليو سنة ١٩١٩، يتضمن قبول القائد العام ما طلبته من إيقاف هذه المحاكم، وإحالة الباقي لديها من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات

إلى المحاكم العادية، وأن تكف المحاكم العسكرية عن العمل منذ يوم ١٥ يوليه، مع استثناء حوادث الاعتداء على أفراد القوات البريطانية، وكان هذا الإيقاف مؤقتاً، لأنها عادت إلى العمل في قضية المؤامرة الكبرى التي اتهم فيها عبد الرحمن فهمى بك وآخرون وحوكموا في شهر يوليو - أكتوبر سنة ١٩٢٠، كما سيجيء بيانه في الفصل الآتى.

وطلبت الوزارة أيضاً من القائد العام الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، فأجاب بالإيجاب، وألغيت الرقابة على رسائل البريد المتبادلة بين مصر والخارج.

إلغاء الرقابة على الصحف

وألغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداءً من أول يوليه ١٩١٩، عقب توقيع معاهدة الصلح، ونشرت رئاسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يونيه بياناً بهذا المعنى، قالت فيه: «إن الهدوء الذى ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع السلطة العسكرية على أن الرقابة على المطبوعات تلغى عند توقيع معاهدة الصلح، فالمأمول من مديري الجرائد أن يلزموا الاعتدال، ويستخدموا على الدوام حكم إدارتهم كى لا يلجئوا الحكومة إلى العودة لوضع القيود والروابط».

على أن إلغاء الرقابة إنما كان إلغاءً صورياً، ذلك أن إدارة الرقابة أرسلت إلى الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأنباء أو المقالات التي عدتها فيها، وحظرت عليها الإشارة إلى هذه المذكرة، وبكفيك أن تلقى نظرة على محتوياتها لتبين أن الرقابة بقيت مضرورية على الصحف، بشكل مستتر، وهالك ما تضمنته تلك المذكرة:

١ - لا يجوز نشر أى مادة ثورية ولا أى مادة تحرض على إحداث فتن أو إثارة شعور الخروج على الحكومة ولا أى مادة فيها ميل إلى ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

٢ - لا يجوز نشر أى مادة تنطوى على عدم الاعتراف بالمركز السياسى الحالى فى القطر المصرى وهذا بالطبع لا يمنع من البحث فى التغييرات الدستورية.

٣ - لا يجوز نشر شىء فيه ميل إلى الإخلال بالأمن العام فى القطر المصرى أو سوريا أو العراق أو بلاد العرب، ولا نشر شىء فيه ميل إلى إثارة عداوات دينية أو جنسية فى أى طائفة من المجموع، ولا نشر شىء فيه ميل إلى إزعاج الطمأنينة العامة ببت الإشاعات الموهومة أو الأراجيف.

٤ - لا يجوز نشر أى خبر يتعلق بعظمة السلطان إلا بعد أن يصدر بلاغ رسمى أو يميزه كبير الأمناء.

٥ - تصدر بلاغات للصحف كلما اقتضت الحال عن حفلات الاستقبال وغيرها التى يقيمها صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة وحضرة اللادى اللنبى، ولا يجوز نشر شىء آخر من هذا القبيل إلا وصف ما يكون سبق إعلانه من تلك الحفلات.

٦ - لا ينشر شىء عن المقابلات السلطانية ولا عن مقابلات صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة ولا عن مقابلات أصحاب المعالى الوزراء إلا بعد الاستيثاق من صحتها فى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية.

٧ - يجب نشر جميع البلاغات الرسمية بما لها من العناوانات (إن كان) على الصورة التى صدرت بها تمامًا.

٨ - كل ما يتعلق بخبر القبض على أشخاص أو نفيهم أو سفرهم لأسباب عسكرية أو سياسية لا يجوز نشره إلا إذا صدر به بلاغ رسمى.

٩ - كل الأخبار المتعلقة بالمجالس والمحاكم العسكرية ما لم يصدر بها بلاغ رسمى يجب عرضها قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية فى مقر السلطة العسكرية العام بلوكاندة سافواى.

١٠ - حركات الجنود من مصر والسودان أو إليها أو فيها وحركات السفن الحربية والنقلات في البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو المحيط الهندي أو قنال السويس لا يجوز نشر خبرها إلا إذا صدر عنها بلاغ رسمي أو وردت بها تفرافات أجنبية عن طريق الأسلاك البحرية.

١١ - الخطابات التي ترد من رجال قوات صاحب الجلالة، وتكون محتوية على شئون متعلقة بتلك القوات تعرض قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية في مقر السلطة العسكرية بلوكاندة سافواي.

١٢ - لا يجوز نشر أى شيء من شأنه الازدراء بقوات صاحب الجلالة الملك أو صاحب العظمة السلطان.

١٣ - لا يجوز الإشارة إلى هذه التعليمات ولا إلى الرقابة التحفظية التي كان معمولاً بها قبل إصدار هذه التعليمات.

١٤ - عبارات «صدر بها بلاغ رسمي» و «بلاغ رسمي» التي جاءت في هذه التعليمات إنما يقصد بها البلاغات والأخبار العسكرية التي تصدر عن دار الحماية أو السلطة العسكرية أو إدارة المطبوعات ولا يعتبر أى شيء آخر رسمياً.

١٥ - تسرى هذه التعليمات على كل المواد التي تنشر سواء كانت أصلية أو منقولة عن أى مصدر خارجى محلياً كان أو أجنبياً.

١٦ - تقع تبعة مخالفة هذه التعليمات على أصحاب الجرائد ومديريها ومحرريها وناشريها وطابعيها وكتابها.

١٧ - تعتبر كل مخالفة لهذه التعليمات جريمة ضد الأحكام العرفية.

الاعتداء على محمد سعيد باشا

في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء،

وذلك أنه بينما كان راكباً سيارته في طريقه من داره يرمل الإسكندرية إلى سراى الوزارة ببولكى، ألقى عليه سيد على محمد من أهالى كفر الزيات (المحامى الشرعى فيما بعد) قنبلة بالقرب من محطة جناكليس، القرية من دار الرئيس، فانفجرت القنبلة ولكنها لم تصبه، ونجا من الاعتداء.

وتبين أن المعتدى طالب بمعهد الإسكندرية الدينى، وقد حوكم أمام محكمة جنايات الإسكندرية فقضت عليه فى فبراير سنة ١٩٢٠ بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

قرار لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى

قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى أغسطس سنة ١٩١٩ لمناسبة عرض معاهدة الصلح أن مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا لبريطانيا العظمى، ويجب أن تكون صاحبة الأمر فى تقرير مصيرها.

فكان لهذا القرار رنة استحسان كبرى فى البلاد، وفاضت أعمدة الصحف ببرقيات الاستبشار فى أن يكون هذا القرار مقدمة لنجاح القضية المصرية. وانتهى النقاش فى مجلس الشيوخ الأمريكى فى معاهدة الصلح بعدم إبرامها (مارس سنة ١٩٢٠)، فكان هذا المصير أكبر صدمة لهذه المعاهدة، لأن تخلى أمريكا عن ضمان تنفيذها أفقدها قوة كبيرة، وجاء هذا القرار بطريقة غير مباشرة مكسباً للقضية المصرية، إذ كانت المعاهدة تتضمن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر.

احتجاج الحزب الوطنى على الاحتلال

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩، لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز القاهرة فى مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٢.

وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال، وإرسال برقية بهذا الاحتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية، هذا نصها:

«جناب المحترم المستر لويد جورج رئيس الوزارة الإنجليزية بلندن. أتشرف بأن أحيط جنابكم علماً بأن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى المصرى قد اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى تاريخ احتلال إنجلترا لمصر، وكلفتى تبليغ جنابكم احتجاجها على بقائه حتى اليوم لافتة نظركم إلى أن الشرف الذى دفع إنجلترا إلى خوض غمار الحرب دفاعاً عن المعاهدات الدولية - ولا سيما الخاصة منها ببلجيكا كما صرح جنابكم مراراً وتكراراً - هو نفس الشرف الذى يحتم على إنجلترا أمام الإنسانية بأسرها أن تحترم عهودها لمصر فتجلبو عنها.

«لقد أقسمت الملكة فيكتوريا وصرح رجال إنجلترا المسئولون فى السبع والثلاثين سنة التى مرت على الاحتلال أنه مؤقت وأن إنجلترا ترى مخالفاً للشرف أن تنكث العهد أو تغير مركز مصر بأى حال من الأحوال.

«واننا يا جناب الرئيس بالرغم من الآلام الوطنية التى تتأبنا فى هذه الظروف مازلنا نؤمل احترام الحكومة البريطانية لما أخذته على نفسها من العهود والمواثيق المستمدة من شرف التاج وكرامة الأمة، ولا بد أن جنابكم يجد العار كل العار فى مناصرة أولئك المالىين المستعمرين على الشرف والعدل والحق، ونصرح لجنابكم مع هذا بأن عزيمة الأمة المصرية قد صحت على نيل استقلالها وحريتها إذ أنها تشعر بل تؤمن إيماناً صادقاً بأن لا كرامة فى الوجود لأمة تغفل حقها فى الحرية والاستقلال».

«وكيل الحزب الوطنى» «على فهمى كامل»

تعديل فى هيئة الوفد

قرر الوفد فى يولييه سنة ١٩١٩ اعتبار إسماعيل صدقى باشا ومحمود بك

أبو النصر منفصلين عن عضويته، وبني قراره على ما نسبته إليهما من مخالفتها مبدأ الوفد وخطته، وفصل أيضًا حسين واصف باشا، وهذا أول انشقاق حصل في الوفد، وقرر في نوفمبر سنة ١٩١٩ ضم علي بك ماهر إلى الوفد مع بقاءه في مصر يعمل مع العاملين بها، وذلك على أثر فصله من منصبه.

تأليف لجنة لتعويضات حوادث الثورة

في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعاوى التعويض المرتبطة بحوادث الثورة في القطر المصري ابتداءً من ١٠ مارس سنة ١٩١٩.

وجاء في ديباجة المرسوم أن السلطان قرر «منح تعويضات إلى ضحايا الفتن والقتال السياسية التي وقعت في القطر المصري منذ ١٠ مارس سنة ١٩١٩»، ويقضى بتأليف لجنة تختص بالنظر في طلبات التعويض المقدمة ضد الحكومة المصرية أو مصالحها والتي ترتبط بهذه الحوادث والفصل فيها بصفة نهائية، إما برفض الطلب أو بقبوله بتحديد قيمة التعويض، وقد ألفت هذه اللجنة برئاسة يحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ووكالة السير الكسندر وردنتون وعضوية كل من المستر سنترس القاضي بمحكمة الإسكندرية الأهلية والمستر بتز مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية، وحسين كامل بك مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية ورفله تاوضروس بك مدير الأموال المقررة والمسيوسان بلانكا الأستاذ بمدرسة الحقوق الفرنسية.

وخصص المرسوم مبلغ مليون جنيه لسداد جميع التعويضات التي تقبلها اللجنة.

وأصدر القائد العام للجيش البريطاني في مصر أمراً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ بعدم اختصاص المحاكم المختلطة في طلبات التعويض التي تقدم من

الأجانب عن حوادث الثورة، وباختصاص اللجنة المشكلة بالمرسوم سالف الذكر بنظرها والفصل فيها، وقد أتمت اللجنة مهمتها وفصلت في طلبات التعويض التي قدمت إليها.

وفاة زعيم الوطنية محمد فريد

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ انتقل إلى جوار ربه زعيم الوطنية المرحوم محمد بك فريد، أدركته الوفاة في منفاه ببرلين على أثر مرض طويل ألح عليه، كان فيه القضاء المحتوم، ونقلت الأسلاك البرقية إلى مصر نبأ وفاته، وكانت البلاد تضطرم بالثورة، فراعها نعي زعيم جليل مهد لها بجهاده وتضحياته سبيل الثورة.

حمل محمد فريد زعامة الحركة الوطنية منذ فبراير سنة ١٩٠٨، على أثر وفاة الزعيم الأول مصطفى كامل، فاضطلع بأعبائها بشجاعة وإخلاص، واستهدف لمحاربة قوتين متحالفتين، قوة الاحتلال، وقوة الحكومة الأهلية، فصمد للحرب يتلقاها من الناحيتين، وناله من أذاها وشرها ما ناله، وحوكم سنة ١٩١١ في تهمة صحفية لا أساس لها من الحق، فحكم عليه بالسجن ستة أشهر، فكانت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى التي أصابته في حياته الوطنية، لم يهن ولم يضعف، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته ثابت الفؤاد، قوى العقيدة والإيمان، ومضى في جهاده لا يلوى على شيء، ليكمل العمل الذي بدأه مصطفى كامل، فاستخدم الوسائل والأسلحة التي ساهم فيها مع سلفه العظيم، وزاد عليها المؤتمرات يعقدها في أوروبا أو يشترك فيها، ويرفع صوت مصر بين أعضائها من مختلف الشعوب والأجناس، فاشترك في مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف سنة ١٩٠٩، وفي مؤتمر السلام العام باستوكهلم في أغسطس سنة ١٩١٠، وعقد المؤتمر الوطني المصري ببروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠، وأسمع العالم في هذه المواطن كلها صوت مصر، ودافع عن مطالبها، وترجم عن آمالها في الاستقلال، وشكايتها من الاحتلال، وكان لهذه المؤتمرات صداها

في مصر، إذ كانت تقوى في نفوس الأمة روح المقاومة، والشجاعة، وتعود أبناءها النضال والكفاح، وتطالعهم بحقائق المسألة المصرية في مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكانت لهم شبه مدرسة أنارت بصائرهم، وصقلت أذهانهم، وغرست فيهم الروح الوطنية، والفضائل القومية.

حمل الفقيد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية، وأحيائها بجهاد، وخطبه ومقالاته، وأحاديثه واجتماعاته، ورحلاته وأسفاره، كما غذاها بثباته وتضحياته، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء في الدفاع عن القضية الوطنية، وضحى بوظيفته في سبيل الاستمساك بمبادئه، ثم بمهنته التي اختارها بعد استقالته من وظيفته، إذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤، لكي ينقطع للجهاد، فعظمت بذلك تضحياته المالية، وحرم مورداً كان يدر عليه الربح الوفير، ضحى بالمناصب والرتب والألقاب التي كان يناها لو سلك مسلك غيره في تأييد الاحتلال، أو أنه اكتفى بمسالمته والابتعاد عن مقاومته، وضحى براحته وصحته وآمال الشباب في رغد الحياة ورفاهية العيش، واستهدف للسجن والنفي والتشريد، وبدأ منفاه سنة ١٩١٢، فلم ينقطع جهاده في سنوات النفي، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال في سبيل مصر، إذ دافع عن القضية الوطنية في مؤتمر السلام بجنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢، ثم بمؤتمر السلام في هائي سنة ١٩١٣، ثم في الصحف والمجلات، وفوق أعواد المنابر وفي المجتمعات، في كل بلد ينزل به، ولما شبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، استمر في نضاله عن مصر، وشعاره الذي لا يتبدل «مصر للمصريين»، وكان لا يفتأ يعلنه على رموس الأشهاد، بين الدول المتحاربة والدول المحايدة، ويجهر به في وجه إنجلترا وحلفائها، كما جهر به في وجه ألمانيا وتركيا، واستهدف من أجل ذلك لغضب الترك في خلال الحرب، فلم يبال غضبهم، كما لم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائه، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد في وجه كل دولة وكل سلطة تناوئه، فكان حقاً البطل الأكبر لهذا الاستقلال، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله في سبيله.

لم يدع الفقيد فرصة في خلال الحرب إلا وانتهزها لرفع صوت مصر والدفاع عن قضيتها، وبخاصة في المؤتمرات العامة التي جمعت ممثلي الدول والشعوب.

فما أن علم يقرب انعقاد مؤتمر دولي اشتراكي في استوكهلم عاصمة السويد حتى قصد إليها في مايو سنة ١٩١٧، وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Stochholm Dageblad، ونشر في جريدته يوم ١٠ يونيو سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر)، وبقي بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء في ويزبادن، ثم رجع إلى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر في أكتوبر من تلك السنة، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية، شرح فيها خلاصتها، وذكر طرفاً من نقض إنجلترا لعهودها في الجلاء، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤، وأثبت أن حق مصر في الاستقلال لم يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية، قال في هذا الصدد:

«إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات، كما تتصرف في السلع، وإنني أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفاً يضر بحقوقها، لأن الوطن ليس ملكاً لجيل من الأجيال، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلية، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو وثيقة سياسية من هذا القبيل، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا».

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها إلى الدول جميعاً عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها، وبرهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية ما دام لأية دولة أجنبية جنود في مصر، قال فيها:

«إن الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولا يزال على مبدئه (مصر

للمصريين)، والذي وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال أو تدخل أجنبي تحت أى اسم أو بأية صورة، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء، حتى إنجلترا وحلفاءها، تاركاً العواطف والميول جانباً، متبعاً السياسة العملية الحققة.

«إنا نريد أن نبين أن الحاجة إلى السلم العام، وإلى العدل وإلى الحق، تنصح لكل الحكومات أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزي الذي تحول ظلماً وعدواناً إلى حماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، إن كل الحوادث التى جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية في سنة ١٨٨٢، والتى أدت إلى وضع يد إنجلترا على الإدارة المصرية معروفة مشهورة، فلا داعى إلى الإطالة فيها والإسهاب، ولقد نال الوطنيون بزعامة عرابى باشا دستوراً كاملاً من الخديو توفيق في سنة ١٨٨٢، ساعد على تميم الإصلاحات التى أعلنوها، وأعان الشعب على السير إلى التقدم في ظل الحرية، ولكن إنجلترا التى كانت تطمع إلى امتلاك مصر وترقب الفرصة للتمكن منها، هاجت فتنة الإسكندرية في سنة ١٨٨٢، تلك الفتنة التى جرت إلى إطلاق القنابل في ١٠ يولييه، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان، ثم إلى احتلال القاهرة في ١٤ سبتمبر من السنة نفسها، وقد وعدت إذ ذاك في المنشورات التى أذاعها الأميرال سيمور واللورد ولسلى، أن هذا الاحتلال لن يدوم إلا أسابيع أو شهوراً على الأكثر، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسمياً في خطبها الملكية، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة، في البرلمان الإنجليزي، وفوق ذلك فإن ممثليها وقعوا على (ميثاق النزاهة) في ترابيا في يونيه سنة ١٨٨٢، ذلك الميثاق الذى تعهد الموقعون عليه ألا يسعوا إلى احتلال أى جزء من أراضى مصر، ولا الحصول على أى امتياز خاص فيها، فهل كانت إنجلترا وحلفاؤها يحسبن إذ ذاك أن المعاهدات التى ضمنت استقلال مصر من سنة ١٨٤٠، لا تستحق الاحترام الذى ظفرت به المعاهدات التى ضمنت حياد البلجيك؟ حقاً إنه لمن المدهش أن لا يكون في المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين

ولا في مذكرة البابا أية كلمة تختص بمصر أو غيرها من الأمم الخاضعة لإنجلترا والحلفاء، فهل الحقوق الإنسانية قسمان، لكل محارب قسم، أم أن الحق الدولي لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوروبية.

«وإننا مع ذلك لا نريد أن تصدق من أن لهذا الفرق في المعاملة مكاناً من نفوس الدول المتقدمة، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا في إنصافهن، وكذلك لا نريد أن نياس من النصر النهائي للحق والعدل، وبالرغم من الطمع الذي لاحد له والرغبات المتفاقمة في أفئدة عشاق الامبراطورية الإنجليزية وإلا فإن ما كانوا يظنونون به من تقدم الإنسانية وسير البشر إلى الإخاء العام سيظهر في ثوب المدنية المنهزمة والإفلاس التدليسي.

«نحن لا نجهر بهذا النداء اعتماداً على المبادئ الحرة فحسب، ولكننا نعتمد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام، وبقاء تجارة العالم وضمان النقل في قناة السويس، فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادي النيل، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولي قد أغرى الغزاة بالتطلع إليها، حتى قبل أن تحفر قناة السويس، وقد أراد ناهليون في أواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الإنجليز في الهند، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التي صارت أقصر طريق يوصل شرقى أفريقيا بجنوبى آسيا وأقصى الشرق، وإن زيادة أهمية هذه القناة التي تنشأ عن اتساع تجارة أوروبا وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التي تستورد منها المواد لصناعتها تتطلب منطقياً وجوب الاستقلال الكامل لمصر حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حييدة هذه القناة ستكون حلاً لا يتحقق مادام لأية دولة أجنبية يد في مصر، وإنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها، وإن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطى مصر استقلالها، وأن تعهد إليها حراسة هذا الطريق الدولي والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم.

«وإنه ليدى أنى حين أتكلم عن مصر أريد كل وادي النيل، من أقصى

السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر، بما يشمل كردفان ودارفور، فإنه لا يجهل إنسان أن من يملك أعالي النيل، إنما يملك رقبة مصر ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءاً عظيماً من مياهه لرى السودان، ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة في السودان المصري متخذة من سواكن وغيرها مرفأً للملاحة في البحر الأحمر، وكذلك تعارض دائماً في اتصال السكك الحديدية بأخواتها في السودان، تاركة تهديد ما بين أسوان ووادي حلفا، حتى تستطيع حينها تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى، وعلى فروعه التي تده ثم تباع الماء لمصر بوزنه ذهباً.

« فيجب أن يكون وادي النيل لنا وحدنا معاشر المصريين، غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادي، ألا وهو النيل.

« وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة في حيدها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب، ولقد كانت حيده القناة معروفة ومضمونة من جانب الدولة بمعاهدة دولية منذ سنة ١٨٨٥^(٥)، وقد وقعت هذه المعاهدة في لندن بعد احتلال إنجلترا للقناة حين إغارتها على مصر بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دي لسييس لعراي باشا من أن فرنسا ستمنع - ولو بالقوة - احتلال إنجلترا للقناة، وقد انخدع عراي بالوعد الفرنسي، فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع، وقد تجاوزت إنجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالاً عسكرياً بعد أن خدعت الجيش المصري، ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢)، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة في سنة ١٨٨٥، قد اعتدت إنجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال.

« إن مصر تعلن حقها الطبيعي في أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق

(٥) معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التي قررت قاعدة حيده القناة: وأعقبها معاهدة الأستانة سنة ١٨٨٨ التي نظمت هذه الحيده، وقد نشرناها في قسم الوثائق التاريخية.

المعترف به الذى أعلنته كل الدول فى مؤتمر لهاى، ذلك الحق الذى من أجله زعمت إنجلترا وحلفاؤها أنهم يواصلون القتال.

«إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة لجديرة بأن تبرهن للعالم أنها ما فقدت شيئاً من خصائصها الأصلية، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها العظام، إنها لا تعرف المطامع الاستعمارية، وليست لها آمال من هذه الناحية، ولا تطمح فى أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية، وإنما تطلب حقها فى أن تعيش حرة مستقلة، وأن ترتفع فى بحبوحه السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها، وأن الصلح الذى يترك مصر لإنجلترا سيكون صلحاً أعرج وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة»

(فلتحمى مصر للمصريين)

«محمد فريد»

استوكهلم فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ «رئيس الحزب الوطنى المصرى»

ولما اجتمع مؤتمر (برست ليتوفسك) للصلح بين روسيا وألمانيا وحلفائها؛ وكان الفقيد وقتئذ فى ألمانيا أرسل إلى المؤتمر رسالة برفقية فى يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر؛ وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية، بل هى مسألة دولية، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية فى أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها فى الطريقة التى تريد أن تحكم نفسها بها، على أن يسبق الاقتراع بجلاء الجيش الإنجليزى عن مصر، وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان صحة الاقتراع وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقاً لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار.

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية فى ألمانيا، غادرها الفقيد إلى سويسرا فى أواخر نوفمبر، وقصد إليها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا والأستانة، وأخذوا يعدون العدة

لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر، وأصدروا في جنيف مجلة باسم النشرة المصرية Bulletin Egyptien تصدر مرتين في كل شهر للدفاع عن مصر والمطالب الوطنية.

ولما عقد مؤتمر الصلح في باريس أرسل الفقيد بالاشتراك مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني تقريراً في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسن عقب وصوله إلى باريس، وأردفوه بثان في أواخر ديسمبر، وبثالث في أوائل يناير سنة ١٩١٩.

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية:

١ - استقلال وادي النيل استقلالاً تاماً.

٢ - قبول مصر في عصبة الأمم.

٣ - تمثيل مصر في مؤتمر الصلح.

٤ - ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها.

والتقرير الثاني يتضمن شرحاً وتأيداً للمطالب المذكورة، وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسن من حق الأمم في تقرير مصيرها. والتقرير الثالث في تفصيلات القضية المصرية.

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل في شهر يناير سنة ١٩١٩ إلى رؤساء الحكومة ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها، كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا، فجاءه الرد الآتي من سكرتير الرئيس ولسن:

«باريس في ٢١ يناير سنة ١٩١٩»

«سيدى العزيز. أكتب إليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بإمضائكم أنتم وبقية أعضاء اللجنة الإدارية بسويسرا ولأبلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة».

ولما اشتدت حوادث الثورة في مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية، وناشد المؤتمر أن يتدخل . لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية وهو الاعتراف باستقلال وادى النيل استقلالاً تاماً.

مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن

(فبراير سنة ١٩١٩)

وقدم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في برن (عاصمة سويسرا) في يناير - فبراير سنة ١٩١٩ تقريراً مسهباً في الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطاني، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا في (برن)، وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم في المسألة المصرية وأظهر اقتناعه بعذالتها، ووعدهم بتأييدها، وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية، والمستر هندرسن هذا هو الذي صار وزير خارجية بريطانيا في حكومة حزب العمال سنة ١٩٢٩، وتولى المفاوضة في المسألة المصرية مع الوفد المصري. سنة ١٩٣٠.

مذكرة إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن

(أغسطس سنة ١٩١٩)

وقدم الفقيه إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في لوسرن (سويسرا) في أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر تضمنت شرحاً لقضيتها، وبياناً لما تعانيه مصر من العسف في ثورة سنة ١٩١٩، واستصراخاً للإنسانية لوضع حد لهذا العسف.

الفقيد وثورة سنة ١٩١٩

أدرك الفقيد ثورة سنة ١٩١٩ وهو في منفاه، قابتهج لها فؤاده، وكتب عنها في مذكراته ما يأتي تحت عنوان (الثورة في مصر):

«من الأمور التي كانت غير منتظرة، ما حصل بمصر في شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها، واتحد فيها الأقباط والمسلمون، مطالبين باستقلال مصر، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا أن يسافر إلى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى، فوعده الإنكليز بالسفر، ولكنهم أبلغوه في شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الإنكليزية مشغولون الآن بمسألة المؤتمر، ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين، فاستقال في ديسمبر سنة ١٩١٨، وبقي مصرًا على استقالته، رغمًا من إلحاح الإنكليز والسلطان عليه، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا، ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد الذى ألف في أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ليسافر إلى لندرة وباريس، مطالبًا باستقلال مصر، فرفض الإنكليز بتاتا، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة في أول مارس سنة ١٩١٩، وفي ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ومحمد محمود باشا، وحمد الباسل باشا إلى مركزه، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم في سياسة البلد، واتهمهم بهرقلة مساعى الحكومة الإصلاحية، وهددهم بمحاكمتهم عسكريًا، ثم قبض عليهم في مساء نفس ذلك اليوم وقرر اعتقالهم في جزيرة مالطة، وأرسلوا إليها فعلا، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سببًا لمظاهرات في مصر وطنطا وغيرها مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين، بل والقضاة، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام، ولكن

حصل في بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال استعملت في أثنائها البنادق فقتل وجرح كثيرون، في مصر وطنطا وإسكندرية وغيرها، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع، وشكلت في الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية، وحرقت المحطات، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون في جميع أنحاء القطر من إسكندرية إلى أسوان، وامتدت الحركة إلى جميع المديریات، وبما أن الجنرال (ألنبي) كان وقتئذ في باريس صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن معينا مدويا ساميا للحكومة الإنجليزية بدل الجنرال ونجت باشا، وأعطى سلطة مطلقة في إدارة القطر المصري عسكريا ومدنيا، فعاد مسرعا ولكنه أراد مزج اللين بالشدة، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى التي يحصل بجوارها تخريب في السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطائرات، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية في البلاد، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة، أصدر أمرا بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفي وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر إلى أوروبا فحصلت مظاهرات فرح كبيرة في العاصمة بهذه المناسبة، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية وقتل وجرح كثيرون، كذلك استرضى رشدي باشا بوعود (لا نعلم ما هي) حتى قبل تشكيل وزارة جديدة في ٩ أبريل سنة ١٩١٩ دخل ضمنها عدلي يكن باشا، وعبد الخالق ثروت باشا، وحسن حسيب باشا، وجعفر ولي باشا، ومدحت يكن باشا، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر في أثناء ذلك في هذه المذكرات الصغيرة، ولكن الذي يمكن قوله، إن هذه الحركة لم تكن في الحسبان، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق، ما كان أحد ليحلم به، خصوصا اشتراك السيدات في المظاهرات، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين في الجامع الأزهر، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك الأقباط، وصنع الأهالي بمناسبة هذا الوثام أعلاما جديدة وضعوا بها الصليب مع النجمة في الهلال، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ما عدا العلم الإنكليزي.

«ومن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم أفندي

القلعوى الطالب في كلية جنيف، وكان قد سافر إلى مصر في أوائل صيف سنة ١٩١٤، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره، فقص علينا تفاصيل هذه المظاهرات بصورة أحيت الأمل في قلوبنا وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة في القدم لن تموت مطلقاً، وأنها لا بد حاصلة على استقلالها يوماً ما.

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى الذى تألف برئاسة سعد زغلول موقفاً مشرفاً، ضرب فيه المثل الأعلى في الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته في سبيل وحدة الصفوف، فقد تألف الوفد وهو في منفاه، وكان تأليفه في الجملة من عناصر لا يثق في إخلاصها وثباتها على النضال، ولا في تمسكها بحقوق البلاد، ومع ذلك ضمن بالوحدة الوطنية أن تتصدع، فأثر الوقوف منه موقف التأييد والتعاضد، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه، من الوفد وزعيمه، كتب الفقيد عن موقفه من الوفد حين تأليفه ما يأتى: «إني أعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز، لو وجد منهم صدراً رحيماً، ولا يبقى يطالب فعلاً بإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام الا حزبنا الحزب الوطنى، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد، وتشجيعنا له، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله، وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد إلى باريس، وهو مؤلف من عشرين عضواً تحت رئاسة سعد باشا زغلول، ولما أطلعت على خبر وصوله أسرعته بتهنئته بتلغراف هذا نصه:

Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès.

«نحى فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح» ولكن سعداً لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته اليه.

وكانت آخر رسالة للفقيد إلى الأمة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩^(٦)

(٦) نشرت بجريدة (الأفكار) عدد ١٦ أكتوبر ١٩١٩.

لمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العاصمة سنة ١٨٨٢، كتبها من (تريتيه) Territe بسويسرا حيث كان يستشفى من مرضه، قال رحمه الله:

صوت من وراء البحار

إخواني المصريين الأعزاء:

«إن الصوت الذى يتاجيكم اليوم لصوت منعه الظروف عن الارتفاع فى صحف مصر، من نحو سبع سنوات، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادى النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية فى عواصم أوروبا، سواء قبل هذه الحرب، أو فى أثنائها، أو بعدها.

«إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يوماً واحداً، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين، بل كان يزداد قوة ونشاطاً، كلما تراكت أمامه الموانع وتكدست العقبات.

«إن هذا الصوت يتاجيكم اليوم من وراء البحار ليهنئ الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها فى المطالبة بحق أمنا المظلومة «مصر»، لا فرق فى ذلك بين أبنائها وبناتها، مسلمين وأقباط، مما كان له دوى فى أوروبا أخرس المتهمين إياهم بالتعصب الدينى، وهم يعلمون أنهم لكاذبون، وقضى القضاء الأخير، على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا.

«إننى لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار، عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا، ولو أنها كانت تأتينا مقتضية مبتورة، حتى أصبح المصرى فى أوروبا على الرأس، مفتخراً بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن.

«إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمان للماء، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة، وهاتيك المظاهرات السلمية، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك

الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه، ثم أزهى وظهرت ثماره الشهية التي قرب زمن جنيها، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة، وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجنى أشهى الثمار، وهو الاستقلال التام، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ، أو تواكل أو اعتماد على الغير، لا يؤثر فيها غدر السياسيين، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة، استعملت ستاراً لإخفاء مطامع أشعبية تغريراً وتضليلاً، للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش في بلادها آمنة مطمئنة، صديقة لسواها من الأمم، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لند، والقرين لقرينه، طبقاً لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولي، لكن لا تتطهروا أو تفرحوا لكل ما يصل إليكم، حتى إذا ما تقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة، لا تكون حالكم كالمسافر في الصحراء، يرى السراب فيظنه واحات غناء، فإذا ما وصل إليه لا يجده شيئاً، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ وليكن دائماً أمام أعينكم، فمنه تعلمون الحقيقة، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها.

أيها الأعضاء:

«أكتب هذه السطور اليوم وذكري ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ فؤادي حزناً وأسى على مصرنا العزيزة، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها، ولكني أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطاً من النور اللامع، نأمل أن يكون طلعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو.

«فسلام عليك أيها الوطن المفدى! سلام على النيل وواديده! سلام على الأهرام وبانيها! سلام على خدام مصر المخلصين! سلام على شهداء الحرية!!!»

تربته في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ «محمد فريد»

تأثرت صحة الفقيد من استمراره في الجهاد والكفاح، وزادت سنوات النفي ومتاعبه في اعتلال صحته، فمرض بالاستسقاء في مارس سنة ١٩١٨،

ولم يقعه المرض عن متابعة النضال، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه، ويسالم الاحتلال أو يهادنه، حتى يستطيع العودة إلى مصر، إذ كانت صحته تقتضى استشفاءه بمناخها، وإقامته تحت سمائها، وقد صارحوه بالخطر على حياته من بقائه في جو أوروبا البارد، وأن صحته لا تتحمل شتاء سنة ١٩١٩، ولكنه رفض نصيحتهم، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه، وعمل بكلمته المأثورة، التي قالها سنة ١٩١٠: «اننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا»، وظل يجاهد ويناضل، حتى وافاه الأجل المحتوم في برلين، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩، مات رحمه الله غريباً عن بلده، نائياً عن الأهل والولد والمخلان، بعيداً عن مصر التي أحبها، وضحى بحياته وماله وروحه من أجلها.

وصل نعي الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر، ونشرت الصحف النبأ الأليم، فعم الحزن أرجاء البلاد، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل، بعد أن كاد ينسى فضله ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه في الحركة الوطنية، ورثاء الشعراء والأدباء بقصائد ومقالات جاءت آية في البلاغة، كما كانت فيض الإخلاص والشعور الصادق بتقدير الفقيد وأقيمت عدة حفلات لتأبينه.

كلمتي في رثائه

شق على نعي الزعيم، وتملكني حزن شديد، إذ فقدت فيه إمامي في الوطنية، وشعرت بفداحة المصاب وعظم الخسارة التي حلت بالبلاد بوفاته، في وقت هي أحوج ما تكون إلى إخلاصه، ووطنيته المنزهة عن الأهواء، البريئة من المطامع الشخصية، وكتبت أثره في مقالة نشرت في جريدة (مصر) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٩، قلت تحت عنوان (إلى الفقيد العظيم. والرئيس الراحل الكريم):

«اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزناً على أهر أبنائها وأكبر خدامها، من بذل في سبيلها حياته وصحته وماله، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه، وبيانه وجناته، مات فريداً، فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون على ضوئه الساطع آيات الإخلاص ودروس الشجاعة والثبات، انطفأت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور المبادئ العالية، ذهبت تلك النفس الكبيرة التي كانت تبعث في القلوب روح المثابرة والإقدام، روح الأمل والإيمان، روح التضحية الكبرى، روح التفاني في خدمة الأوطان.

«فإليك أيها الراحل الكريم ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع ممزوجة بالدموع والعبوات، وعليك تهكي الوطنية المصرية، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزناً وألماً!

«ألا في ذمة الله من تلقيت عنه مبادئ الوطنية الأولى، من كنت أراه في السراء والضراء، في السفر والحضر، تحت سماء الوطن أو في المنفى، رافعاً لواء الوطنية، حاملاً في يمينه مصباح الأمل، يسير به في كل واد، وتحت كل سماء ينظر به إلى الدنيا، فتصغر في عينه المصائب، وتتضائل المتاعب، في ذمة الله من كان يغالب الدهر ويحمل الشدائد والمصائب وقلبه مملوء قوة و يقيناً، في ذمة الله من جعل حياته كتاباً مقدساً تقرأ فيه الأمة آيات الجهاد في سبيل الوطن!

«أيها الفقيد العظيم! في سبيل الوطن تعبت وشقيت، في سبيله احتملت غضاظة السجون وآلامها، في سبيله احتملت الشدائد، وفارقت الأهل والأبناء، والإخوان والأصدقاء، في سبيله أخذت تجوب الأقطار وتنتقل في بلاد الغربة، فاحتملت هناك ما احتملت، من تقلبات الأيام، ومتاعب الحياة، والحنين إلى الوطن العزيز، كل ذلك وأنت، أنت البطل العظيم الذي يرى كل شدة وكل تضحية في سبيل الوطن واجباً مقدساً.

«مرت عليك ثمانية أعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك، ولكتك كنت قريباً منها بقلبك، فما كان يخفق إلا لها، وما كان يهتف إلا باسمها، وما تعبت

وتعذبت إلا في سبيل الدفاع عن حقوقها، وأخيراً، لم تستطع قواك البدنية أن تلاحق نفسك العظيمة، فأضناك المرض، واعيا الداء الأطباء، ومع ذلك كنت وأنت في شدة المرض وآلامه تنادى باسم مصر وتهتف لها، كنت تفكر وتكتب، وتعمل وتجاهد، إلى أن قضى الله أن تنتقل إلى الرفيق الأعلى، ففي ذمة الله أيها الفقيد العظيم! إن حياتك مثل أعلى للمجاهدين في سبيل أوطانهم، ففي شخصك الكريم تتمثل المثابرة، والعقيدة الوطنية الراسخة، وفي تاريخك تتعلم الأمة فضيلة الإقدام، وتقرأ سطور الإخلاص وإنكار الذات.

«فاليوم تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم، تبكيك وأنت بعيد عنها، وتذكر وهي حزينة ذلك الصوت العالى الذى كان يرتفع من وراء البحار، مدافعاً عن حقوقها، فيا أسفى على تلك الحياة الكبيرة التى انقضت قبل الأوان! وواهاً لتلك الشعلة الوطنية التى أطفأها الموت وهي تضيء الأرجاء، وترسل إلى أعماق القلوب أشعة الأمل، فتملؤها ثباتاً وإقداماً!

«إيه ياربوع (صارى يار) المطة على البوسفور، أيتها الربوع التى قضى بها الفقيد الكبير شطراً من حياته في منفاه، وياربى سويسرا ومدائنها التى قضى بها معظم أيام جهاده، ويا أندية جنيف وفرن وباريس ولندن والآستانة وبرلين وستوكهلم! شاركى مصر في حدادها، وأذكرى ذلك الراحل الكريم، فلکم سمعت صوته على أعواد المنابر منادياً بمبادئ الحق والعدل، مدافعاً عن مصر، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة.

«إن حياتك أيها الفقيد العظيم خالدة، ستبقى نبراساً لأبناء مصر جميعاً
«فسلام عليك يوم جاهدت، ويوم تغربت، وسلام عليك يوم انتقلت إلى جوار ربك الكريم، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة في سبيل حريتها، سلام عليك يوم يكمل جهادها بالفوز، وتحقق فوق ربوعها راية الاستقلال!»

«عبد الرحمن الرافعى»

وقد نقل رفات الفقيد إلى مصر في يونيو سنة ١٩٢٠، وتحققت بذلك أمنية كانت تجول في خاطر كثير من المصريين، وورونها فرضاً عليهم، إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها، بعيداً عن أرض الوطن، بعد أن ضحى بحياته من أجلها، وجاهد بماله وروحه في سبيلها، وقد شهدت الأمة عناية كبرى من الوفد المصرى ينقل رفات الاتنى عشر طالباً مصرياً الذين توفوا في حادثة اصطدام القطار على الحدود النمساوية في مارس سنة ١٩٢٠، كما سيجىء بيانه، وبادر إلى نقل جثثهم إلى مصر على نفقته، ولكنه إلى جانب ذلك لم يفكر في نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر، حتى قبض الله رجلاً من كبار النفوس قام وحده بهذا الواجب المقدس، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق، وقد يأخذك الدهش من أن يؤدى هذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء، وكيف لم يتسابق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل وهم أجدر به من سواهم ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفى هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة، فبرهن على أنه كبير في نفسه كبير في وطنيته، وقد تطوع إليها من تلقاء نفسه، غير متأثر بإيعاز أحد، أو ملبياً دعوة أحد، بل لى دعوة ضميره، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم بعيداً عن مصر، فسافر إلى ألمانيا، وتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات إلى مصر، جزاء الله خير الجزاء وأسكنه فسيح جناته.

وقد وصلت الباخرة المقلّة لرفات الزعيم إلى الإسكندرية صبيحة يوم الثلاثاء ٨ يونيو سنة ١٩٢٠، وشيعت جنازته في احتفال مهيب بالإسكندرية، والقاهرة، ودفن في مثواه الأخير بجوار السيدة نفيسة^(٧).



(٧) راجع في تفصيل ما تقدم كتابنا (محمد فريد - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩) وفي بدء عهد ثورة ٢٣ يوليو نقل جثمان الفقيد إلى ضريح مصطفى كامل بميدان القلعة.

الفصل الحادى عشر

محاكمات الثورة

حفل عهد الثورة بمحاكمات عدة، حوكم فيها من نسب إليهم تأليف الجمعيات الثورية أو الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس، أو مقاومة السلطة القائمة بأى شكل ما.

وإذ كانت البلاد تحت الأحكام العرفية البريطانية، فقد كانت المحاكمات كلها عسكرية، وتمت أمام محاكم عسكرية بريطانية، وقسمت السلطة العسكرية القطر إلى عدة مناطق، لكل منها محكمة عسكرية، وعينت فى كل منطقة ضابطاً أو عدة ضباط سياسيين بريطانيين لجمع التحريات والأدلة ضد من رأت اتهامهم فى حوادث وزارة محمد سعيد باشا، فاتفقت مع السلطة البريطانية على وقف المحاكمات العسكرية، وإحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين إلى المحاكم الجنائية المصرية، وكان معظم المحاكمات قد انتهى الفصل فيها، على أن هذا الوقف كان مؤقتاً، كما سيجىء بيانه.

قضية ديرمواس

وأهم المحاكمات أمام المحاكم العسكرية البريطانية محاكمة المتهمين فى مقتل الثمانية الضباط والجنود الإنجليز فى القطار بدىروط وديرمواس^(١) يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩، وقد تقدم بيانها فى حوادث الثورة بمديرية أسيوط (ج ١ ص ٢٥٩)، وهى أشد وقائع الثورة عنفاً، وقد بلغ عدد المتهمين فيها ٩١ شخصاً، منهم عدد من الأعيان وذوى الأملاك، وأبنائهم وذوهم، وثلاثة من

(١) سميت قضية ديرمواس لأن معظم القتل حصل فى هذه البلدة.

ضباط البوليس، وعمدة، وشيخا بلدين، ومحام، ومدرس، وأربعة من الطلبة، وجمع من المزارعين والصناع، وهاك أسماهم:

- ١ - اليوزباشى أبو المجد أفندى محمد الناظر نائب مأمور مركز ديروط
- ٢ - الملازم الأول عبده أفندى إبراهيم ملاحظ بوليس مركز ديروط
- ٣ - الأستاذ شفيق حنا المحامى بديروط ٤ - أحمد بك قرشى أحمد من أعيان صنبو مركز ديروط ٥ - عبد العليم فولى مزارع بديروط
- ٦ - عبد المجيد فولى مزارع بديروط ٧ - محمد مرسى شحاته مزارع بديروط ٨ - رزق مراد عبد الله من أهالى ديروط ٩ - محمد مرسى محبوب من أهالى ديروط ١٠ - عبد الحكيم عبد الباقي من أهالى ديروط
- ١١ - فرغلى محمد مبارك من أهالى ديروط ١٢ - عبد اللطيف على عبد الله معاون مستشفى ديروط ١٣ - تغيان سليمان حسان من أهالى المناشى ١٤ - حافظ سعد إبراهيم من أهالى ديروط ١٥ - عبد الراضى حمدان موسى من أهالى ديروط ١٦ - عبد الجابر حمدان موسى من أهالى ديروط ١٧ - عبد الباقي على حامد من أهالى ديروط ١٨ - محمد رجب من أهالى أسيوط ١٩ - عبد الله محروس فلاح بديروط ٢٠ - عبد الملك فرحات من أهالى ببلا ومركز ديروط ٢١ - راغب سويفى على من أهالى ديروط ٢٢ - أبو المجد محمد عبد الله من أهالى ديروط ٢٣ - عبد العظيم عوض الله حسن من أهالى ديروط ٢٤ - محمد إبراهيم عبد الله من أهالى ديروط ٢٥ - عبد المجيد محمد صالح حامد مزارع ببلاو ٢٦ - قايد حسن سلامة من ذوى الأملاك ببني حرام ٢٧ - محمد قايد حسن شيخ بلد ببني حرام ٢٨ - عبد الملك سليم إبراهيم شيال بديروط ٢٩ - عبد العال عمر مزارع بديروط ٣٠ - راغب عبد العال هلال من أهالى ديروط ٣١ - سعيد محمد سعيد خباز بديروط ٣٢ - مصطفى مسعود حسنين مزارع بديروط
- ٣٣ - أحمد مفتاح أحمد من أهالى ديروط ٣٤ - محمود مفتاح أحمد من أهالى ديروط ٣٥ - عبد الدايم عبد الرحيم من أهالى ديروط ٣٦ - محمد هلالى إسماعيل من أهالى ديروط ٣٧ - عبد الناصر منصور دلال مساحة ببني

حرام ٣٨ - محمد علي مكادي صانع بجرف سرحان ٣٩ - عبد العليم
 خليفة من أهالي ديروط ٤٠ - خليل أبو زيد علي (نجل أبو زيد بك علي)
 خريج كلية الزراعة بجامعة لندن من ديرمواس، ولم يكن مضي على حضوره
 من إنجلترا غير أيام معدودة ٤١ - محمد أبو زيد علي من أعيان ديرمواس
 (شقيق السابق) ٤٢ - عبد الملك أبو زيد علي من أعيان ديرمواس ٤٣ -
 عبد الرحمن حسن محمود من أعيان ديرمواس ٤٤ - محم حسن محمود من
 أعيان ديرمواس ٤٥ - عبد الباقي موسى طالب بديرمواس ٤٦ - محمد علي
 محمود من أعيان ديرمواس ٤٧ - مصطفى أفندي حلمي ملاحظ بوليس
 ديرمواس ٤٨ - عمر أبو زيد فايد من أعيان ديرمواس ٤٩ - عبد العزيز
 عثمان شرابي من أهالي ديرمواس ٥٠ - أحمد إبراهيم موسى الصعيدي تاجر
 بأبوتيج ٥١ - عباس عبد العال البحيري خفير ري بديرمواس ٥٢ -
 عباس عبد العال الفلاح ٥٣ - فريد عياد طالب ٥٤ - نجيب جرجس
 طالب ٥٥ - عبد المنعم سليم طالب ٥٦ - عبد الوهاب محمد قايد من
 ديرمواس ٥٧ - أحمد عثمان من ديرمواس ٥٨ - أحمد محمد إبراهيم مزارع
 بديرمواس ٥٩ - عبد الجابر أبو العلا بديرمواس ٦٠ - الشيخ زرد محمد
 ناظر مدرسة ديرمواس الأولية ٦١ - إسماعيل الدباح من أهالي ديرمواس
 ٦٢ - عبد الرحمن مصطفى عمدة ديرمواس ٦٤ - عبد العزيز عنتر محمد
 شيخ ديرمواس ٦٥ - عبد الرشيد أبو زيد نجل عمدة المحسبية ٦٦ -
 عبد المنعم عبد الجليل خفير بديرمواس ٦٧ - كامل حنا عبد السيد من
 ذوى الأملاك بديرمواس ٦٨ - هلالى علي منصور من أهالي ديرمواس ٦٩ -
 زهران دكرورى من أهالي ديرمواس ٧٠ - عبد العزيز عبد السلام مزارع
 بديرمواس ٧١ - بدر عبد الصمد مدفعى سابق بديرمواس ٧٢ - قاسم محمد
 قايد ٧٣ - حسان مشرقى من أهالي ديروط ٧٤ - أبو القمصان من أهالي
 ديروط ٧٥ - ثابت السيد الطباخ من أهالي ديروط ٧٦ - محمود أبو العلا
 مزارع ٧٧ - سيف أحمد عبد الله الغرابي ٧٨ - محمد جاد بديرمواس ٧٩ -
 هلالى جنيدى مزارع بديرمواس ٨٠ - عبد السلام أبو العلا من بني عمران

٨١ - عبد العال أبو زيد أحمد خفير ببني عمران ٨٢ - محمد حسين من منفلوط ٨٣ - محمد إبراهيم عبيد من منفلوط ٨٤ - محمد أحمد نصار (توفي قبل المحاكمة) ٨٥ - عطية إبراهيم توفي قبل المحاكمة ٨٦ - منا بدوى إبراهيم وكيل شيخ خفر ديرمواس ٨٧ - محمد إبراهيم خفير ديرمواس ٨٨ - عبد النعيم عبد السميع خفير ديرمواس ٨٩ - عبد الحفيظ محمود من أهالي ديرمواس ٩٠ - أحمد خليل إبراهيم شيخ خفر سابق بدير مواس ٩١ - محفوظ جاد.

وكانت تهمتهم التي قدموا بها إلى المحكمة أنهم في يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ بدبروط وديرمواس قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الضباط والجنود البريطانيين بالقطار، وأنهم تجمهروا مسلحين بالنهايت والعصى والطوب وأسلحة أخرى بقصد مهاجمة البريطانيين الذين قد يوجدون في القطار عند وصوله إلى دبروط وديرمواس.

وبدأ نظر هذه القضية أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا التي انعقدت بأسبوط ابتداء من يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩، وكانت مؤلفة من سبعة أعضاء من ضباط الجيش البريطاني، برأسه اللفتنت كولونل دونس Downes، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز، وسمعت المحكمة شهادة ٥١ شاهد إثبات، ونحو ١٥٥ شاهد نفى، وانتهت المحاكمة يوم ١٩ يونيه.

الحكم

وقضت المحكمة بالإعدام على واحد وخمسين شخصاً، وعفا القائد العام عن واحد منهم، وعدل عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة بالنسبة لعشرة، وبعد وساطة رئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) عدها أيضاً بالنسبة لستة آخرين، ونفذ حكم الإعدام في الباقين، وعددهم ٣٤ أربعة وثلاثون، بالتفصيل الآتي:

المحكوم عليهم بالإعدام، عددهم ٥١، وهم

- ١ - عبد العليم قولى ٢ - عبد المجيد قولى ٣ - محمد مرسى شحاته
- ٤ - رزق مراد عبد الله (سنه ٧٠ سنة وأوصت المحكمة بالعفو عنه وعدل
- للمحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٥ - محمد مرسى محبوب
- ٦ - عبد الحكيم عبد الباقي ٧ - فرغلى محمد مبارك ٨ - عبد اللطيف على
- عبد الله ٩ - تغيان سليمان حسان ١٠ - حافظ سعد إبراهيم (عدل إلى
- الأشغال الشاقة المؤبدة) ١١ - عبد الراضى حمدان موسى (عدل إلى
- الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ١٢ - عبد الجابر حمدان موسى ١٣ - عبد الباقي
- على حامد ١٤ - عبد الله محروس ١٥ - عبد الملك فرحات ١٦ - راغب
- سويفى على ١٧ - أبو المجد محمد عبد الله ١٨ - عبد العظيم عوض الله
- حسن (عدل إلى الاشغال الشاقة المؤبدة) ١٩ - عبد الملك سليم إبراهيم
- ٢٠ - راغب عبد العال هلال ٢١ - أحمد مفتاح أحمد (عدل إلى الأشغال
- الشاقة ١٥ سنة) ٢٢ - محمود مفتاح أحمد (سنه ١٨ سنة، وأوصت المحكمة
- بالعفو عنه، ومع ذلك عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٢٣ - عبد الدايم
- عبد الرحيم ٢٤ - محمد هلالى إسماعيل (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة)
- ٢٥ - محمد على مكادى ٢٦ - خليل أبو زيد على (خريج جامعة لندن) ٢٧
- محمد أبو زيد على (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٨ - عبد الملك
- أبو زيد على (ألغى القائد العام الحكم بالنسبة له وعفا عنه)
- ٢٩ - عبد الرحمن حسن محمود ٣٠ - محمد حسن محمود (عدل إلى
- الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣١ - محمد على محمود (عدل إلى الأشغال الشاقة
- المؤبدة) ٣٢ - عمر أبو زيد قايد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٣ -
- عبد العزيز عثمان شرابى ٣٤ - أحمد إبراهيم موسى الصعيدى ٣٥ - عباس
- عبد العال البحرى ٣٦ - عباس عبد العال الفلاح ٣٧ - عبد الوهاب
- محمد فايد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٨ - أحمد عثمان ٣٩ - أحمد
- محمد إبراهيم ٤٠ - عبد الجابر أبو العلا ٤١ - إسماعيل الدباح ٤٢ - على

جنيدى محمد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٣ - عبد المنعم
عبد الجليل (عدل إلى الأشغال الشاقة ٥ سنوات) ٤٤ - قاسم محمد قايد ٤٥
- حسان مشرقى (طلبت المحكمة العفو عنه لصغر سنه وعدل الحكم إلى
الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٦ - محمد أبو العلا ٤٧ - سيف أحمد عبد الله
الغرابي ٤٨ - محمد جاد (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٤٩ - هلالى
جنيدى ٥٠ - عبد السلام أبو العلا ٥١ - محمد إبراهيم عبيد.

أحكام أخرى فى القضية

وحكم على أبو المجد أفندى محمد الناظر نائب المأمور ومصطفى أفندى
ملاحظ بوليس دير مواس بالحبس سنتين، وبجلد عبد العال عمر عشر
جلدات، وعلى عبد العزيز عنتر محمددين، وعبد الرشيد أبو زيد بغرامة ٤٥
جنيه أو الحبس ستة شهور، وبراءة الباقين.

قضية مأمور بندر أسيوط

وحكم البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط أمام المحكمة
العسكرية بأسيوط لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين وتسليحه
الثوار ببنادق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩، أى يوم الهجوم
الذى وقع ضد الحامية البريطانية، وقد دفع التهمة عن نفسه بأن جموع
المتظاهرين هاجموا البندر فى هذا اليوم، وطلبوا منه تسليمهم أسلحة البوليس
والخفراء فاتصل تليفونيا بالمدير (محمد علام باشا) فنصح له بعدم مقاومتهم
فتركهم يقتحمون البندر واستولوا على الأسلحة، واستشهد على هذه الواقعة
بالمدير، ولكن جاءت شهادة المدير على غير ما أكله المأمور، وما دلت عليه
القرائن، وأضيف إلى شهادتها شهادة بعض المرتزقة الذين تصيدتهم السلطة
العسكرية، فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام، وكان من خيار
الموظفين استقامة وأخلاقا، وقامت وفود عدة من أسيوط إلى القاهرة لتخفيف

الحكم عنه، ولكن ذهبت مساعيهم عبثا، وصدق القائد العام على حكم الاعدام، ونفذ فيه رميا بالرصاص يوم الثلاثاء ١٠ يونيو سنة ١٩١٩.

قضية الواسطى

حوكم المتهمون بقتل المستر أرثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية فى القطار عند وصوله إلى الواسطى يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ (انظر ج ١ ص ٢٥٤) أمام محكمة عسكرية عقدت بالواسطى فى شهر يونيو، وكانت هذه القضية من أهم القضايا، ووقائعها تشبه بعض الشبه وقائع دير مواس، وقدم فيها للمحاكمة أحد عشر شخصا، اتهم منهم ثمانية بارتكاب القتل، وهم: أمين عبد القادر. عبد السيد شحاته. محمد شحاته. محمد ابراهيم خالد. بدوى الديب. عبد الجواد جابر. عبد الله أبو زيد. عبد المحسن خالد. واتهم ثلاثة آخرون بمساعدة القاتلين، ومشاركتهم فى الجريمة، وهم: أمين بك الريدى. السيد خالد. جابر ابراهيم.

وقد حكم فى هذه القضية - بعد تعديل القائد العام - بالاعدام على كل من: عبد السيد شحاته. أمين عبد القادر. عبد الله أبو زيد. ونفذ فيهم الحكم، وبالاشغال الشاقة المؤبدة على أمين بك الريدى، وبها لمدة خمس عشرة سنة على بدوى الديب، وبرائة الباقيين.

قضية «شلس»

هى قضية الهجوم على إحدى البواخر النيلية التى كانت تقل النجيدات البريطانية إلى أسيوط، وقد وقع هذا الهجوم تجاه بلدة «شلس» بمرکز ديروط كما تقدم بيانه فى الفصل السادس (ج ١ ص ٢٦٠)، وكان من المتهمين فيها: زين قرشى، وأحمد قرشى. والأستاذ شفيق حنا. واليكباشى عبد السلام فهمى، وقد حكم فيها بالاغفال الشاقة عشر سنوات على زين قرشى، وبرائة الباقيين.

قضية «صنبو»

هى قضية الهجوم الثالث على البواخر النيلية الذى تقدم بيانه (ج ١ ص ٢٦٠) وقد كان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة «صنبو» بمركز ديروط، ولذلك عرفت بقضية «صنبو»، وقد حكم فيها بالسجن أربع سنوات على الملازم الأول محمد حسين أحمد السبع.

قضية ملوى

حوكم فيها كل من: أحمد لطفى محام بملوى، (الدكتور) محمد أبو زيد تونى طالب ثانوى، محمد حشمت طالب ثانوى، عبد الهادى عبد الرحمن سالم طالب ثانوى، حسين حافظ سالم طالب ثانوى، أحمد محمود السلامونى طالب، أحمد الفخرانى تاجر بملوى، جبالى عزام من أهالى ملوى، محمد على صاحب مطعم بملوى، درويش مصطفى من أهالى ملوى، محمد سعد الوردانى من أهالى ملوى، إسماعيل الوردانى تاجر بملوى، عباس أحمد تاجر بملوى، وقد اتهموا بتأليف جمعية سرية للتحرير على قطع السكك الحديدية وتخريب الأملاك الحكومية، والتحرير على المظاهرات وعلى قتل بعض الإنجليز، ونظرت قضيتهم أمام المحكمة العليا العسكرية بأسبوط، وقضى فيها بالإعدام على كل من: درويش مصطفى، محمد سعد الوردانى، إسماعيل الوردانى، ونفذ فيهم الحكم، وبالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات على كل من: محمد على، عباس أحمد، وبراءة الباقين.

قضية المنيا

ونظرت محكمة عسكرية أخرى فى المنيا قضية كل من: الدكتور محمود عبد الرزاق بك وتوفيق بك إسماعيل، والأستاذ رياض الجمل المحامى.

والشيخ أحمد حتاته المحامي الشرعى. وحسن على طراف. ومحمد رحى. وهم من أعضاء اللجنة الوطنية التى تألفت بالمتيا فى إبان الثورة للمحافظة على الأمن والنظام، وكانت تهمتهم أنهم اغتصبوا سلطة الحكومة، وتفرع عن هذه التهمة الأساسية عدة تهم أخرى، واستمرت المحاكمة عدة أيام، وحكم فيها (بعد تعديل الحكم) بالسجن ١٥ سنة على الشيخ أحمد حتاته و١٠ سنوات على الأستاذ رياض الجمل وثلاث سنوات على الدكتور محمود عبد الرازق بك، وسنتين على توفيق بك إسماعيل مع تغريمه ألف جنيه. وسنة على حسن على طراف مع تغريمه ٥٠٠ جنيه. وستة أشهر على محمد رحى مع تغريمه ٥٠٠ جنيه.

وانتحر محمد بك حمدى وكيل المديرية فى سجنه، إذ يش من أن يأخذ العدل مجراه، فأثر الموت على محاكمة مزيفة.

قضية فاقوس

وحوكم جماعة من أعيان فاقوس إذ نسب إليهم التحريض والاشتراك فى الاضطرابات التى وقعت فى فاقوس من ١٥ مارس إلى ٢١ منه، وأدت إلى تدمير الخط الحديدى والكوبرى المقام على ترعة البحر ومهاجمة المركز والاستيلاء على ما فيه من السلاح، والتجمهر، واتهم فيها كل من: سليمان بك مصطفى خليل. محمد على المستى. عبد العزيز عبدون. السيد الاسكندراني. محمد غنيم عبدون. حسن عبدون. على بك مصطفى خليل. عيداروس زيد جمعه، وحكم بالاعدام على الأول واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى الثالث بالاعدام واستبدل بالأشغال الشاقة ١٥ سنة. وحكم (بعد تعديل الحكم) على الثانى والرابع بالسجن ثلاث سنوات. وعلى الخامس بالسجن خمس سنوات، وبراءة الباقين.

قضية رشيد

تقدم الكلام في الفصل السادس (ج ١ ص ٢٤٢) عن الحوادث التي وقعت في رشيد يوم ١٧ مارس سنة ١٩١٩ واعتقال تسعين شخصاً من أهلها ممن اتهموا في هذه الحوادث بإحراق المركز وتخريب السكة الحديدية والاعتداء على المأمور والتجمهر، وقد أحيل ستون منهم إلى محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بالإسكندرية في شهر أبريل. وانتهت المحاكمة بالحكم على أربعة وأربعين منهم بالأشغال الشاقة أو الحبس لمدة تتراوح بين خمس سنوات وسنة أو أقل، وهاك أسماء المحكوم عليهم وبيان الأحكام الصادرة عليهم:

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن تهمة تخريب السكة الحديدية: عبد العزيز محمد سمك طالب والآن تاجر برشيد^(١). محمود الطويل. أحمد خليل كرات. محمد ماضى. أبو النصر طيبيخة. سعد محمد عبد العال الأشقر. أحمد البزم. محمد محمد كمونة. عبده المنفلوطى. محمد الخضرجى.

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات: مصطفى الإيبارى. أحمد زيدان المباريدى. محمد زردق. بسيوفى عطا. أحمد الزهار. محمد عزمى الصياد (طالب). على على الرزى. حسين الكسبرى. على على أبو سليم. على على دياب. محمد محمد البحيرى. فرج فرج أبو دياب. عبد الفتاح ترك. المحكوم عليهم بالحبس سنة: عبد الحميد سمك تاجر. عبده القزق تاجر. السيد منسى تاجر. حسن على الفشن.

المحكوم عليهم بالحبس لأقل من سنة: محمد محمد سمك تاجر وعضو المجلس المحلى. مرسى نجيب القزق تاجر. عبد الحكيم الجارم تاجر وموظف الآن^(٢) بينك مصر. عبد المحسن شهاب تاجر. أحمد حراز تاجر. عبد الحليم

(١) وقت ظهور الطعة الأولى من الكتاب.

جبرى تاجر. رائف كمال فضلى. سيد أحمد أحمد بريس. محمود إبراهيم
عجلان. إبراهيم الدنف. على الأنكة. محمد على القشن. عبده السيد. جمعه
يوسف مراد. محمد العيونى. على فايد. حسن البربرى.

قضية قليبوب

حوكم المتهمون بحوادث تخريب محطة قليبوب وخلع قضبان السكك
الحديدية بها يوم ١٥ مارس، وقد تمت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية عقدت
جلساتها بالقاهرة يوم ٣ أبريل والأيام التالية، وانتهت المحاكمة يوم ١٠
أبريل ببراءة عبد الفتاح أحمد عبد الرحمن. وعبد الحميد إسماعيل أبو زهرة.
وبعاقبة كل من:

١ - إبراهيم الأقطش بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات ٢ - عبد الرحمن
إبراهيم عبد الدايم ٣ - سعيد أبو العز ٤ - عبد الباقي على عبد الباقي
٥ - إمام على الشرشبي ٦ - محمد حسنين يونس ٧ - حمزة أحمد هلال
بالأشغال الشاقة خمس سنوات ٨ - متولى السيد أبو حور ٩ - يحيى
مصطفى عبد التواب بالأشغال الشاقة ١٢ سنة.

وقد خفف القائد العام لقسم القاهرة العقوبة المحكوم بها على كل من
عبد الرحمن إبراهيم عبد الدايم وسعيد أبو العز. وعبد الباقي على
عبد الباقي. ومحمد حسنين يونس. وحمزة أحمد هلال. فجعلها السجن مع
الشغل لمدة ثلاث سنوات.

وحوكم يحيى مصطفى عبد التواب بتهمة قتله جندياً بريطانيا بقلبوب يوم
١٥ مارس، فحكم عليه بالإعدام شنقاً، وتنفيذ فيه الحكم يوم ١٩ مايو.

قضايا أخرى

نذكر فيما يلى خلاصة الأحكام الصادرة فى قضايا أخرى من قضايا الثورة.

في القاهرة

حكم بالأشغال الشاقة خمس سنوات على محمد رفعت الميزاني بتهمة أنه ألقى خطاباً مهيجاً يوم ١٢ أبريل وقد عدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة لمدة سنة.

وحكم على عثمان منصور بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة أنه خلع عجلات الترام في مصر الجديدة (هليوبوليس) يوم ١٦ مارس، وعدله القائد العام إلى الحبس لمدة سنتين.

وحكم بالأشغال على محمد أمين رأفت بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه حصل مالا لجمعية (اليد السوداء) في السكك الحديدية يوم ٣٠ مارس. وعلى أحمد مصطفى حنفى بالأشغال الشاقة خمس سنوات بنفس التهمة، وعدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات.

وحكم على روفائيل سليمان بالسجن سنة بتهمة أنه اشترى أسلحة في نفيسة.

وحكم على علي معوض بالسجن ١٥ سنة بتهمة أنه قاد جماعة من الإرهابيين وتهدد الأوروبيين بالقتل وعدل الحكم إلى ثمانى سنوات.

وحكم على محمد حسن الجزاوى بالسجن أربعة أشهر بتهمة أنه أتلف المواصلات التليفونية وحرّض العمال على الثورة.

وحكم على محمد فؤاد عفت بالسجن ثمانية أشهر بتهمة أنه أتلف المواصلات التليفونية وحرّض العمال على الاضراب.

وحكم على يوسف عبد الغفار بالأشغال الشاقة عشر سنوات بتهمة أنه حرّض على الثورة وحرّض موظفى الحكومة على الإضراب. وعدل الحكم إلى سبع سنوات.

وحكم على إبراهيم محمد العطار بالأشغال الشاقة ٢٠ سنة، ثم خفض إلى ١٥ بتهمة أنه ضرب موظفًا بالسكة الحديدية، وضرب صف ضابط بريطاني.

وحكم على علي حسن سليمان بالأشغال الشاقة سنتين بتهمة أنه حاول شراء أسلحة نارية في معسكر الأهرام.

وحكم على محمد علي، وعلي غنيم، وحسين محمد بالأشغال الشاقة سنتين، ثم خفض الحكم إلى سنة لمحاولتها شراء أسلحة نارية بالحوامدية.

وحكم على عبد الحميد حسن بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وخفض إلى عشر لطلبه مالا لجمعية «اليد السوداء» وضبط سلاح معه.

وحكم على محمد صدقي أحد موظفي السكة الحديد بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه أتلف عمدًا صهريجًا بقصد تعطيل المواصلات في بولاق يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩.

وحكم إبراهيم الياهو أحد رجال البوليس السرى، بتهمة أنه قتل غلامًا وشرع في قتل رجل يوم ١٤ مايو سنة ١٩١٩، بأن أطلق عليها الرصاص من مسدسه في حي اليهود على أثر حفر خندق في الشارع، وكان المتهم يعمل كمرشد لدورية من الجنود البريطانيين، ثم أطلق سراحه بعد محاكمة طويلة، بحجة أنه لم يثبت عليه أنه سبب وفاة المجنى عليه، وأنه كان يدافع عن نفسه. وعدا ما تقدم، نظرت المحاكم الجزئية العسكرية عددًا كبيرًا من القضايا حكم فيها بالحبس مددًا لم تزد على سنتين.

في الإسكندرية

حكم على أحمد محمد عمر بالأشغال الشاقة ١٢ سنة بتهمة أنه أمر بصنع أربعة آلاف كرة من الحديد لمهاجمة الجنود، وأنه فتح في هذه الكرات ثقوبًا لتركب في عصي، وأنه ينتمى إلى جمعية عرفت باسم «جمعية العمال» واتهم

رئيس الجمعية ووكيلها وسكرتيرها بإخفاء هذه المؤامرة وحكم على كل منهم بالحبس سنتين ونصف سنة.

في الغربية

حكم على مصطفى شيداوى من كفر الشيخ بالإعدام بتهمة أنه أطلق الرصاص على شخص أدى شهادة أمام المحكمة العسكرية، وقد شفى المصاب من جراحه.

وحكم على إبراهيم شلبي بالإعدام في حوادث سمود التي وقعت يوم ١٨ مارس، وقتل فيها الملازم الأول إبراهيم محمد عمار ملاحظ بوليس سمود (ج ١ ص ٢٤٤) وقد اتهم المذكور بقتله، ونفذ فيه الحكم.

وحكم على أحمد يوسف عاشور بالإعدام بتهمة أنه أطلق النار على الجنود البريطانيين في كفر الشيخ وقد عدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وحوكم رؤساء مظاهرات كفر الشيخ التي حدثت في مارس سنة ١٩١٩ أمام محكمة عسكرية بريطانية عقدت بطنطا وحكمت عليهم بالحبس ستة أشهر.

في أسيوط والمنيا وبني سويف

حكم على مصطفى فرويز بالحبس ثماني سنوات والجلد ٤٠ جلدة وعدل القائد العام الحبس إلى ثلاث سنوات بتهمة أنه اشترك يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ بأسيوط في مظاهرة تقلد فيها المتظاهرون السلاح وهدد مفتش الداخلية بالقتل.

وحوكم الأستاذ محمود بسيوني (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) بتهمة التحريض على الثورة وحكم ببراءته.

وحوكم عبد العزيز أفندى النحاس معاون البوليس بتهمة توزيع أوراق
ثورية بأسيوط يوم ٢١ أبريل وحوكم بهراءته.

وحوكم على الأستاذ محمد نجيب سرى بالحبس خمس عشرة سنة بتهمة
التحريض على قلب نظام الحكومة.

وحوكم على أحمد أفندى محمد أنيس ناظر مدرسة أبو قرقاص بالأشغال
الشاقة المؤبدة بتهمة أنه حرض جماعة من الثوار على قتل الإنجليز من يوم
١٦ مارس إلى ١٩ منه، ويدخل في هذه المدة اليوم الذى وقعت فيه حادثة
ديروط ودير مواس.

وحوكم على الباشجاويش محمد عبد العظيم بالحبس ثمانى سنوات،
والصول سيد حجاج بالحبس أربع سنوات، بتهمة أن أولها أخل بالواجبات
العسكرية، والثانى حرض الجمهور على الشغب فى أسيوط، وعدل القائد العام
الحكم إلى خمس سنوات للأول، وستين للثانى بسبب أن مسلكها كان بناء
على أوامر مأمور البندر الذى حكم عليه بالإعدام.

وحوكم على إبراهيم أفندى شاكر ملاحظ بوليس نقطة (مطاي) بالأشغال
الشاقة مدة خمس عشرة سنة. وعلى سيد أفندى إبراهيم معاون الإدارة بها
بالأشغال الشاقة مدة اثنتى عشرة سنة، بتهمة أنها حرضا الأهلين على
الاعتداء على الجنود البريطانيين وتدمير السكة الحديدية فى منشأة مطاي من
يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ إلى ٢٠ منه.

وحوكم على أحمد هندى ونور الدين وحافظ سعودى من أهالى مطاي،
الأول والثانى بالسجن خمس سنوات، والثالث بالسجن ثلاث سنوات، بتهمة
تخريب محطة مطاي.

وحوكم على عبد العليم إبراهيم عمدة المنصورة (المنيا) بالحبس خمس
سنوات وغرامة مائة جنيه بتهمة أنه حرض أهل بلدته على التظاهر بين ١٩
و٢٠ مارس، وجاء بهم فعلا إلى المنيا لهذا الغرض، وحوكم على كثيرين بالحبس

مدداً تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات لاتهمم بأعمال الشغب.

وحكم على محمد محمد عبد الوهاب بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات بتهمة أنه في يوم ٢٥ أبريل حرض مستخدمى السكة الحديدية على الإضراب وإغلاق الأمن العام، وأنه مرسل خصيصاً لهذا الغرض من القاهرة.

وحكم على جاد دياب بالأشغال الشاقة المؤبدة وعدلها القائد العام إلى ١٥ سنة بتهمة أنه ألقى خطاباً مهيجاً، وأذاع منشورات لجمعية «اليد السوداء» وحض على مهاجمة الجنود البريطانيين في أبو قرقاص، وعلى حسين خليفة بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة اشتراكه في الشغب بالمنيا يوم ٢٦ مارس، وعدل القائد العام الحكم إلى الحبس سنتين.

ولى بنى سويف حكم على محمد أحمد بهاء بالإعدام لأنه حاول تحطيم قطار عسكري بجوار الواسطى.

وحكم على شخصين بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات، وعلى أربعة آخرين بالحبس خمس سنوات بتهمة إلقاءهم خطاباً تنطوى على التحريض على الثورة، وذلك بين ١٨ مارس و٢٥ منه، وعدل القائد العام الحكم إلى سنتين.

وحكم على على بيومى وابنه توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات للأول، وسبع سنوات للثاني بتهمة اغتدائها بضرب أحد الجنود، وعدل القائد العام الحكم إلى خمس سنوات للأول وستين للثاني.

وعلى محمد مرزوق، وسيد على عيسى، بالأشغال الشاقة عشر سنوات وعشرين جلدة لإطلاقهما النار على الجنود.

في كوم امبو

وحكم على حامد حسين بالحبس اثنتى عشرة سنة عدلها القائد العام إلى

خمس بتهمة أنه حرض الجمهور على الثورة، وهدد ضابطاً بريطانياً، وحاول إغراء «مراسلته» السوداني على ترك خدمته.

قضية عبد الرحمن فهمى بك ومن معه

قلنا إنه لما تألفت وزارة محمد سعيد باشا اتفقت مع السلطة البريطانية في يولييه سنة ١٩١٩ على وقف المحاكمات العسكرية، وإحالة من لم يحكم عليهم بعد من المتهمين إلى المحاكم الجنائية الوطنية، ولقد كان هذا الوقف مؤقتاً، إذ أن المحكمة العسكرية عادت إلى العمل بعد انقضاء عام على هذا الاتفاق، وذلك في قضية المؤامرة الكبرى التي اتهم فيها عبد الرحمن فهمى بك وآخرون، وحوكموا في شهر يوليو - أكتوبر سنة ١٩٢٠، وكانت هذه القضية من أكبر المحاكمات في عهد الثورة.

وقد يتساءل الإنسان عن السبب الذي من أجله عادت السلطات البريطانية إلى المحاكمات العسكرية بعد أن اتفقت مع الحكومة على وقفها، ومضى عام على هذا الاتفاق.

وأغلب الظن أنها لم تطمئن إلى المحاكم المصرية، في أن تأخذ عناصر الثورة بالشدة والقسوة التي تبتغيها، فرجعت إلى «محاكمها العسكرية»، وهذا ولا شك بما يشرف قضاءنا المصرى.

ولقد أرادت من اتهام عبد الرحمن فهمى بك ومن معه أن تحيط بالعناصر التي تراها أكثر نشاطاً في الحركة الثورية، فتقضى عليها عن طريق المحاكمة، وأرادت من ناحية أخرى أن تؤثر في سير المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر^(٢)، وفي نفسية الأمة عامة بإزاء هذه المفاوضات وإيذاء مشروع المعاهدة بين مصر وإنجلترا (مشروع ملنر)، فليس يخفى أن الدعوة إلى هذه المفاوضات بدأت في شهر مايو سنة ١٩٢٠، وسافر الوفد إلى لندن للمفاوضة

(٢) سيرد الكلام عن هذه المفاوضات في الفصل الثالث عشر.

مع لجنة ملنر في يونيه، وانتهت المفاوضة بعرض مشروع ملنر على الوفد في أغسطس من هذه السنة، ورأى الوفد أن يستشير الأمة في هذا المشروع، فحدثت الاستشارة في شهر سبتمبر، ومن غريب الملاحظات أن تحقيق السلطة العسكرية في قضية عبد الرحمن فهمى بك بدأ أيضاً في مايو سنة ١٩٢٠، وأحيل المتهمون إلى المحكمة العسكرية التي انعقدت في يوليه، واستمرت المحاكمة نحو ثلاثة أشهر حتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠، وكانت المحاكمة على أشدها في الوقت الذي عرض فيه مشروع ملنر على الوفد ثم على الأمة، وهذا ولا شك لم يكن من قبيل المصادفات، بل هي ملاهيات وتداوير، تدل على أن الغرض السياسى من هذه المحاكمة هو التأثير في سير المفاوضات لحمل جمهرة الرأى العام على التساهل في أمر مشروع ملنر وقبوله، تخلصاً من وطأة الأحكام العرفية والمحاكمات العسكرية التي كانت تهدد كل مشتغل بالحركة الوطنية، وقد كانت هذه المحاكمة، وما أحاطها من ظروف الرهبة، والقلق على مصير المتهمين، من العوامل التي مالت بالكثيرين إلى قبول المشروع في مجموعه، لأن مثل هذه المحاكمة، فضلاً عن وجود الاحتلال البريطانى، وقيام الأحكام العرفية في البلاد - كل ذلك كان من وسائل الإكراه التي وقعت على البلاد حين عرض المشروع عليها.

أما موضوع هذه القضية، فهو أن السلطة العسكرية اتهمت في مايو سنة ١٩٢٠ عبد الرحمن فهمى بك وسبعة وعشرين معه بأنهم أعضاء في جماعة سميت «جمعية الانتقام»، كان الغرض منها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل، وقام الاتهام على شهادة شخص يدعى عبد الظاهر السمالوطى، قيل إنه كان ضمن أعضاء الجمعية وخانهم وأفشى سرهم، والواقع أنه جاسوس مأجور، وبلغ عدد المتهمين في هذه القضية ثمانية وعشرين وهم: عبد الرحمن فهمى بك. على هندأوى طالب بالأزهر. محمد لطفى المسلمى طالب حقوق. حسنى الشنتناوى طالب ثانوى. توفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط. محمد حلمى الجيار طالب طب. منير

جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط. حامد المليجي صحفى. إبراهيم عبد الهادى طالب حقوق. محمود عبد السلام مدرس. كامل أحمد ثابت خريج الحقوق. كامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق. عبد الحليم عابدين طالب حقوق. محمد إبراهيم سليمان طالب بمعهد الإسكندرية. محمد عبد الرحمن الجدلى خريج القضاء الشرعى. محمد سامى سكرتير الأمير محمد دواد. ياقوت عبد النبى طالب ثانوى. عبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى. محمد يوسف. قرياقص ميخائيل صحفى. صالح حسن شلبى. محمد الميرغنى النجار. حافظ محمود عواد مزارع. محمد حسن البشبيشى المحامى. محمد المصيلحى طالب بالجامع الأحمدي. عاذر غبريال. ناشد غبريال. أنيس سليمان عامل بالسكك الحديدية بالسويس.

وقد حوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا مؤلفة من خمسة ضباط برئاسة البريجادير جنرال لوصون، وكان القاضى المستشار المستر ثورب من قضاة المحاكم الوطنية، وتولى رفع الدعوى العمومية المستر مكسويل، ودافع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز.

عقدت المحكمة جلساتها بقاعة الجلسات الكبرى بمحكمة الاستئناف الوطنية، وبدأت في نظر القضية يوم الثلاثاء ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٠، واختصت بأعظم قسط من اهتمام الرأى العام، وفاضت الصحف بتفاصيل المحاكمة، وكانت حديث الناس في المحافل والمجالس والمقاهى والأندية، وظلت المحكمة العسكرية تنظر القضية وتعقد جلساتها نحو ثلاثة أشهر حتى يوم ٦ أكتوبر، حيث أعلنت انتهاء المحاكمة وبراءة منير جرجس عبد الشهيد وأنيس سليمان وقرياقص ميخائيل ومحمد الميرغنى، وإدانته الباقين، وعرض الحكم على القائد العام للتصديق عليه ولم تعلن الأحكام إلا في فبراير سنة ١٩٢١، وهى كما يأتى:

(عبد الرحمن فهمى بك) حكم عليه بالإعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (حامد المليجي) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع

الشفل ١٥ سنة - (محمود عبد السلام) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (محمد يوسف) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (محمد حسن البشيشي) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (محمد لطفى المسلمي) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (علي هنداي) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة.

(حسنى الشنتناوى) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة - (توفيق صليب) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة - (إبراهيم عبد الهادى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة، وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٢ سنة - (كامل جرجس عبد الشهيد) حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات - (عبد الحليم عابدين)، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٠ سنوات - (محمد إبراهيم سليمان)، حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن خمس سنوات - (محمد عبد الرحمن الجديلي)، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٠ سنوات - (محمد سامى)، حكم عليه بالسجن سبع سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وجلده ٣٠ جلدة وعدل المحكم إلى السجن خمس سنوات - (ياقوت عبد النبى)، حكم عليه بالسجن عشرين سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن اثنتى عشرة سنة - (عبد العزيز حسن هندی)، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات - (صالح حسن شلى)، حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل إلى سنتين - (حافظ محمد عواد)، حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل إلى سنتين - (عافر غبريال)، حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى

. السجن خمسة سنوات - (محمد المصيلحي) حكم عليه بالسجن خمس سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات - (محمد حلمي الجيار)، حكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات.

* * *

هذا، ويلاحظ أن المحكوم عليهم بغير الإعدام في قضايا الثورة كلها وقضايا الاعتداء على الوزراء، قد أفرج عن بعضهم سنة ١٩٢٣ لمناسبة صدور قانون التضمنات، في عهد وزارة يحيى إبراهيم، وأفرج عن معظم الباقيين سنة ١٩٢٤، في عهد وزارة سعد زغلول.

* * *

الفصل الثاني عشر

لجنة ملتر والحوادث التي لا يستها

هال الحكومة البريطانية شيوب الثورة وامتدادها من أدنى البلاد إلى أقصاها، وما ظهر عليها من طابع العنف، وما بدا فيها من مظاهر النعمة على السياسة الإنجليزية، وما تخللها من روح البذل والتضحية، فأخذت تفكر في معالجة هذه الحالة النفسية، وفي الوسائل التي تتفادى بها هذا الخطر الذي يتهدد سلطانها في وادى النيل، لأن بقاء هذه الحالة يزيد من روح الكراهية والسخط في نفوس المصريين، ويجعل الثورة محتملة الوقوع عند سنوح أية فرصة، وهذا ما تريد الحكومة الإنجليزية أن تتفاداه، ففكرت منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ - ولما يمض على الثورة شهر واحد - في إيفاد لجنة كبرى إلى مصر لتحقيق أسبابها وبحث الوسائل لملافاة هذه الأسباب في المستقبل.

وفي اليوم الثاني من أبريل صرح المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم (النواب) بأن الحكومة البريطانية ستجرى تحقيقاً عن أسباب الحركة الثورية في مصر بأسرع ما استطاع، وقال إنه يجب أولاً أن يضمن صون النظام وإعادته أولاً، فكان هذا التصريح أول إشارة رسمية إلى اللجنة.

وفي ١٥ مايو سنة ١٩١٩، أعلن اللورد كيرزون في مجلس اللوردات في خطبته التي لخصناها (ص ٣٣٩) اعتزام الحكومة إيفاد هذه اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملتر وزير المستعمرات وقتئذ.

وبدا من أقوال اللورد كيرزون إصرار الحكومة البريطانية على التمسك بالحماية، فقد أوضح أن مهمة اللجنة هي: «تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في مصر وتقديم تقرير عن الحالة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام

واليسر والرخاء فيها، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي لها توسيعاً مطرد التقدم والترقى، وحماية المصالح الأجنبية».

وأعلنت الصحف الإنجليزية أن اللجنة ستسافر إلى مصر في خريف ذلك العام، ولكن الخواطر كانت هائجة في مصر، وزاد في هياجها تمسك الحكومة البريطانية بالحماية، وتواصى المصريون بمقاطعة اللجنة حين حضورها فأوجست الحكومة البريطانية خيفة من المقابلة التي تلقاها اللجنة، إذا هي بادرت بالمجيء، وأخذت تبحث في الوقت الملائم لسفرها، فتأخر حضورها إلى أوائل ديسمبر سنة ١٩١٩.

ولما أُلِف محمد سعيد باشا وزارته في مايو سنة ١٩١٩، أعرب للجنرال ألنبي المندوب السامي البريطاني عن رأيه في تأجيل حضور اللجنة إلى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء، قال في هذا الصدد في حديث له بجريدة الطان: «إن الوفد المصري قد رفع القضية إلى مؤتمر الصلح، وهناك سيقدر مصيرنا، كما سيقدر مصير سائر الشعوب، فنحن في حالة ارتياب تام، وواجهنا أن ننتظر، وأنا أنتظر، لأنني اعتقد أنه لا يمكن الآن محاولة أى عمل يكون ثابتاً، فمنذ شهرين عندما دار البحث على إرسال اللجنة البريطانية التي يرأسها اللورد ملنر إلى القطر المصري طلبت أنا نفسي تأجيل مجيئها، لأنه لا يسعنا في الحقيقة أن نتباحث إلا متى مهد السبيل تماماً في باريس، والذي أراه أن هذا العمل لا يتم إلا بعد توقيع الصلح مع تركيا^(١)».

ولم يكن هذا الرأي سديداً ولا متفقاً مع الصالح القومي، فلقد كان معروفاً بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى أنها لا تتردد في قبول شروط الصلح التي وضعها الحلفاء، ومنها إقرار الحماية^(٢).

(١) حديث محمد سعيد باشا في جريدة الطان عند ٢١ يولييه سنة ١٩١٩.

(٢) قد اعترفت بها تركيا فعلاً في معاهدة (سيفر) التي أمضيت يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ وتنازلت فيها لإنجلترا عن السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياة قناة السويس، على أن هذه المعاهدة قد أُلغيت بعد فوز الثورة الكمالية=

فتعلق مصير مصر على مؤتمر الصلح وعلى قبول تركيا شروط الحلفاء، هو تعريض لقضيتها للخسران، وفيه تسليم مبدئي بقبول النتيجة التي تترتب على تنازل تركيا عن حقوقها في مصر إلى إنجلترا، لأنه كان مفهوماً وقد قهرت تركيا في الحرب، أن تقبل هذا التنازل، في حين أن تركيا ما كانت تملك نقل حقوقها القديمة إلى أية دولة أخرى، لأن هذه الحقوق قد سقطت منذ قبولها مبادئ الرئيس ويلسن ومنها «إن الشعوب لا يجوز أن تحكم أو تساد إلا بمحض إرادتها ورغبتها»، ومنها «إن الشعوب لا يجوز أن تنقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولي أو باتفاق بين متنافسين وأعداء».

فالصحيح أن لا سيادة لتركيا على مصر منذ أعلنت تركيا في أكتوبر سنة ١٩١٨ قبول مبادئ الرئيس ويلسن، أي قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي ذلك يقول المغفور له «محمد فريد» رئيس الحزب الوطني في مقدمة مذكرته إلى مؤتمر الصلح والمؤتمر الدولي الاشتراكي في برن (عاصمة سويسرا)، بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩: «إن السيادة التركية لم تكن إلا اسمية، أما الآن وهذه السيادة لا توجد مطلقاً فإننا نطالب مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لكل وادي النيل وفقاً للمبادئ التي سبق إعلانها ووافقت عليها جميع الدول». فالرأي الذي أفضى به سعيد باشا إلى الجنرال ألباني كان من كل وجه غير متفق مع وجهة النظر الوطنية الصحيحة.

التمهيد لقدم اللجنة

في أوائل سبتمبر سنة ١٩١٩ صدرت الأوامر إلى مصالح الحكومة ودواوينها

=رحلت محلها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣، ونص في المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان وأن يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها، فكان هذا التصريح تفسيراً لدلول التنازل وأنه لمصر، وقد نشرنا نصوص اتفاقية الأستانة والنصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان في قسم الوثائق التاريخية.

بإعداد التقارير والبيانات والإحصاءات اللازمة التي ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها إلى مصر، وأعد مكتب خاص في وزارة المواصلات (فندق سميراميس) لجمع هذه البيانات، ثم أرسل المكتب المذكور إلى بعض الأعيان والوجهاء في مصر نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة، طلب إليهم الإجابة عنها لعرض الأجوبة على اللجنة وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلي:

١ - ما هي الأسباب التي دفعت الفلاح المصري في الحوادث الأخيرة إلى الهياج.

٢ - ما رأيكم في اشتراك الأجانب في التشريع.

٣ - ما هي حالة النظام النيابي الحالي والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والإصلاح الإداري.

٤ - أسئلة تتعلق بمجالس المديرية ونظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها.

٥ - أسئلة عن نظام البلديات وما يراد إدخاله عليها من الإصلاحات.

٦ - التعليم ووسائل ترقيته وأسباب الشكوى منه.

إعلان تأليف اللجنة

وفي ٢٢ سبتمبر ١٩١٩ أعلن رسمياً في لندن تأليف اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملتر وزير المستعمرات، وعضوية السير رنل رود Renel Rood الذي كان سفيراً لإنجلترا في إيطاليا أثناء الحرب العالمية الأولى، وكان من قبل سكرتيراً بالوكالة البريطانية في مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها، والجنرال السير جون مكسويل John Maxwell الذي كان قائداً للقوات البريطانية في مصر عند نشوب تلك الحرب، والجنرال السير أوين توماس Owen Thomas العضو بالبرلمان والخبير بالرى والمسائل الزراعية، والمستر سبندر Spender رئيس.

تحرير جريدة «وستمنستر جازيت»، والمستر هرست Hirst المستشار القضائي في وزارة الخارجية البريطانية، ومن المتخصصين في القانون الدولي، وكان بمثابة العضو القضائي في اللجنة وقد ضم إليهم المستر ا. ت لويد سكرتيراً للجنة، وكان يتقن اللغة العربية، والمستر أنجرام من موظفي وزارة الخارجية البريطانية مساعداً للسكرتير.

مظاهرات الاحتجاج على تأليف لجنة ملتر

على أثر إعلان تأليف اللجنة، قامت مظاهرات الاحتجاج عليها في مصر والإسكندرية منذ أوائل شهر أكتوبر، وفاضت الصحف بسيل من الرسائل متضمنة الاحتجاج عليها ومقاطعتها.

وفي يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ كانت الموسيقى العسكرية المصرية تصدح في حديقة الأزبكية، فلما عزفت النشيد المصري، وأعقبته بالنشيد البريطاني أخذ الحاضرون من الشباب يهتفون بحياة مصر، ثم خرجوا من الحديقة وألفوا مظاهرة سارت في شارع كامل (الجمهورية الآن)، وميدان الأوبرا، وهم يهتفون للوطن وسقوط لجنة ملتر إذا جاءت إلى مصر، فتصدى لهم البوليس وفرقهم، وقبض على أربعة منهم، واقتادهم إلى قسم الأزبكية.

في الإسكندرية

وحدثت في الإسكندرية مظاهرات عنيفة يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر والأيام التالية، ففي اليوم الأول خرج المتظاهرون من مسجد أبي العباس المرسى عقب صلاة الجمعة، وساروا في مظاهرات ضخمة بلغ عددها نحو خمسة عشر ألفاً، يهتفون للاستقلال وسقوط لجنة ملتر، فتصدى لها البوليس في بدايتها، وأعتدى رجاله على المتظاهرين بالضرب بالعصى الغليظة، فقابلوه بقذف الأحجار والقلل وغيرها، فتشبث معركة بين الفريقين، انتهت بآساء أليمة، إذ

استتجد البوليس بفصيلة من الجيش البريطاني جاءت وأطلقت الرصاص على المتظاهرين، فسقط منهم خمسة من القتلى ونحو أربعين جريحاً، وجرح أربعة من ضباط البوليس أحدهم مأمور قسم^(٣) وأربعة وعشرون شرطياً.

وكان تدخل البوليس هو السبب في هذه المأساة، إذ أن المظاهرة كانت سلمية، وكان الغرض منها إعلان الاحتجاج على تأليف لجنة ملنر، ولو تركت تسير دون أن يتعرض لها البوليس لانتتهت بسلام.

أثار هذا الاعتداء سخط الجماهير، واعتزموا متابعة المظاهرات في الأيام التالية، مهما كلفهم ذلك من تضحيات، وصارت المدينة في حالة هياج شديد، وأقام منظمو المظاهرات المتاريس واقتلعوا البلاط في الطريق المؤدى إلى رأس التين، وحفروا الخنادق ليلاً في الشوارع بحى رأس التين والجمرك لمنع سيارات البوليس والجيش البريطاني من تعقب المتظاهرين، وتجددت في المدينة حالة الثورة التي كانت في شهر مارس سنة ١٩١٩، وأقفلت المحال التجارية في بعض أحياء المدينة.

وفي يوم السبت ٢٥ أكتوبر كانت سيارة بريطانية مسلحة تطوف في حى الميناء الشرقى، فلما وصلت إلى جهة البوصيرى أطلق الجند الرصاص على جمهور من المواطنين أمام حوانيتهم، فأصيب نحو عشرة منه، ووقع اشتباك بين الأهالى والقوة المسلحة، كانت نتيجة وقوع أربعة من القتلى وستة من الجرحى، كلهم من الأهالى^(٤)، وعمت المظاهرات أرجاء المدينة، وأنبثت الفصائل الإنجليزية المسلحة في الشوارع التي يتوقع مرور المظاهرات فيها، وبخاصة في جميع جهات قسم الجمرك، ونصبت المدافع فوق بعض البنايات

(٣) الصاغ قزاد عنايت مأمور قسم الجمرك ومن الضباط الذين جرحوا البكباشى ولكن والبكباشى ومنه، وعلى عبد الجواد الملازم الثانى.

(٤) عرفنا من شهداء هذين اليومين (٢٤ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩): الشيخ شلى عوض، الآنة فهيمه دهان، محمود مصطفى، محمود السيد منصور، محمود رمضان صادق، محمد خليل.

المرتفعة، مصوبة إلى الشوارع، وأخذت السيارات المصفحة تجوب المدينة وعليها المدافع الرشاشة.

ودعا المحافظ: (حسن عبد الرازق باشا) أعيان المدينة إلى الاجتماع به في ذلك اليوم (السبت) للتباحث في تهدئة الخواطر، فطلبوا جميعاً سحب الجنود الإنجليز من الأحياء الوطنية، كوسيلة أولى لتسكين نائرة الجمهور، فوعدهم بالسمي في ذلك، ولكن لم يظهر لوعده أية نتيجة، وتجددت حوادث القتل يوم الأحد ٢٦ أكتوبر.

وقد أثارت حوادث الإسكندرية عاصفة من الاحتجاجات من مختلف الهيئات والطوائف والأفراد، وأضرمت المدارس في الإسكندرية والقاهرة احتجاجاً، وقامت مظاهرات سلمية في العاصمة وبعض عواصم المديرية.

وفي مساء الاثنين ١٧ أكتوبر ذهب وفد من أعيان الإسكندرية بمن حضروا اجتماع المحافظة إلى دار محمد سعيد باشا رئيس الوزارة، وكان لم يزل بالإسكندرية، ومعهم عريضة بالنيابة عن أهالي المدينة تتضمن المطالب الآتية:

- ١ - سحب الجنود البريطانيين من المدينة.
- ٢ - إجراء تحقيق تظمن إليه الأمة عن تصرف السلطة المدنية هذا التصرف، ومن المستول عن استدعاء القوات الإنجليزية؟
- ٣ - الإفراج عن جميع المعتقلين في هذه الحوادث.
- ٤ - إباحة حرية الاجتماع.
- ٥ - النظر في أمر القتل وإعانة عائلاتهم.
- ٦ - نقل مأمور قسم الجمر حالاً وإحالة إلى مجلس التأديب.
- ٧ - تصحيح البلاغات الرسمية التي نسبت الاعتداء إلى الأهالي، مع الأمر بالعكس، والتي تلصق بالأهالي تهمة الاعتداء على بعض المحال

التجارية، مع أن لجان التحري والتحقيق الرسمية أثبتت عدم حدوث شيء من هذا، وكان الوفد مؤلفاً من الشيخ عبد الحميد أحمد باشا. والدكتور محمد صادق أبوهيف. والأستاذ محمد حسين العراجي. والدكتور أحمد عبدالسلام. واليوزباشي أحمد نبيه قبودان. والأستاذ سعد اللبان، ولكن رئيس الوزارة اعتذر عن عدم مقابلتهم بحجة أنه متعب، وعاد الوفد من دار الوزير، وأرسل أعضاؤه برقية احتجاج على عدم مقابلتهم.

وتخرج مركز الوزارة بعد هذه الحوادث، إذ نسبت إليها مسئولية تدخل البوليس والجنود البريطانيين في قمع مظاهرات الإسكندرية، خلافاً لما وعدت به من قبل.

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ٣١ أكتوبر على أثر صلاة الجمعة في مسجد أبي العباس، ولم يتعرض لها البوليس في بداية الأمر، وسارت الجموع الزاهرة تحترق الشوارع على أتم نظام، حتى ميدان محمد علي، ومنه إلى شارع شريف باشا، فشارع قواد الأول فالثاني دانيال فشارع محطة الرمل (سعد زغلول الآن)، دون أن يحدث ما يكدر جو المدينة برغم ضخامة المظاهرة، إذ بلغ عدد المتظاهرين نحو ثلاثين ألفاً، ولكن إحدى السيارات البريطانية المسلحة كانت تسير بين دار التلغراف الإنجليزي وشارع البورصة، فاندفعت تقتحم الجموع بكل قوتها، فصدمت من صадفتهم وداستهم، وأصيب اثنان منهم إصابات خطيرة أودت بحياتها، فتارت ثائرة الجمهور، وأطلقت السيارة الرصاص على الجموع، فسقط من الوطنيين أربعة من القتلى، وأربعون من الجرحى.

وقد عرفنا من القتلى: يوسف مرسى. زكى السيد. الطفلة نعيمة بنت علي (وعمرها ٥ سنوات)، وشيعت جنازتهم في احتفال مهيب إلى مدافن عمود السواري.

وحدث في ذلك اليوم، من قبيل المصادفة التعسة أن سيارة لحفر السواحل

كانت قادمة من جهة العامرية، دخلت المدينة، واجتازت بعض الشوارع، فيما أن اقتربت من جموع المتظاهرين حتى أطلق ركبائها من الجنود المصريين الرصاص في الفضاء، دون إدراك أو تمييز، فساد الذعر، واختل النظام.

ووقع ما يؤسف له من اعتداء بعض المتظاهرين على بعض المحال التجارية الأجنبية، إذ حطموا واجهاتها وأحدثوا إتلافاً بها، وتبين سبب هذا الاعتداء، وهو أن رصاصات أطلقت منها على المتظاهرين، فهاجوا وقابلوا الاعتداء بمثله.

ونشرت الحكومة بلاغاً نسبت فيه ما حدث من السيارة البريطانية إلى أن راكبيها قد فقدوا صوابهم حين اقتحموا الجموع.. فكان اعتذاراً عجيباً، بعيداً عن الصواب، واحتجت الهيئات على هذه الفظائع، ومن أبلغها احتجاج مجلس نقابة المحامين، فقد أصدر بجلسته ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ القرار الآتي:

«نقابة المحامين وهي تمثل الرجال الذين من شعارهم دائماً استصراخ العدالة في كبح جماح المعتدين على الحرية الشخصية، وطلب براءة الأبرياء، لا يسعها أمام الحوادث الدموية المريعة التي تكرر وقوعها بمدينة الإسكندرية في أيام ٢٤ و ٢٥ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ إلا أن تظهر جزعها من هذه الحوادث، إذ أقل ما فيها أن القوات المسلحة أطلقت الأعيرة النارية على المتظاهرين السلميين وهم العزل من السلاح، كانت النقابة تظن أن ما وقع في اليومين الأولين من العساكر الإنجليزية اقنع كل السلطات بفظاعة ما جرى فاتفقت جميعها على أن تعهد إلى سلطة البوليس المحلية دون سواها المحافظة على النظام، ولكن تعليل البلاغ الرسمي لسفك الدماء الذي وقع يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ (أى في اليوم الذي حصل الاتفاق فيه على أن تكون المحافظة على النظام بقوة البوليس المصرى) بأن سائق سيارة الصليب الأحمر والعساكر التابعين لحفر السواحل كانوا في حالة فقدان صوابهم من الأمور التي وقعت موقع الاستغراب، والنقابة مع تسليمها بأنه يجوز لمن يتولى التحقيق أن يباشره في أحوال استثنائية بدون حضور المحامى عن المتهم،

إلا أنها ترى من المصلحة العامة بعد السرية عن تحقيق مثل هذه القضايا التي يتطلع الجمهور إلى معرفة من تقع عليهم المسؤولية فيها، على أنه لو كانت أسباب خاصة تعجز النقابة إلى الآن عن إدراك حقيقتها، فإن الطريقة التي رفض بها حضور المحامين كانت مخالفة للقانون، إذ الواجب على المحقق أن يستدعى المحامي لقاعة التحقيق، ويثبت طلبه ثم يقرر رفضه، هذا فضلاً عن كونها لا تتفق مع كرامة المحاماة فإن المعلوم للنقابة إن ائنائب العمومي أبلغ المنع بواسطة أحد الحجاب إلى حضرات المحامين دون أن يقابلهم.

«فباسم المحامين عامة الذين استفزتهم فظاعة الحوادث، وباسم النقابة التي تمثلهم، نرفع احتجاجنا هذا إلى صاحب الدولة رئيس الوزراء، وإلى صاحب المعالي وزير الحقانية وإلى صاحب السعادة النائب العمومي».

قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات

على أثر حوادث الاعتداء على المتظاهرين في الإسكندرية أصدر مجلس الوزراء قراراً في ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات، علله بالبيان الآتي:

«لاحظت الحكومة أن فئات من الأهالي اعتادوا إقامة مظاهرات كانت خاتمتها في الغالب وقوع حوادث مكثرة لظروف تطرأ على غير انتظار، ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلمياً، وأنه ليؤلم الحكومة على أن ترى من حين إلى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية إلى القلق والاضطراب، ولذلك قررت منع المظاهرات مؤملة من الجمهور اتباع نصحتها في العدول عنها من تلقاء نفسه، وقد أصدرت الأوامر اللازمة إلى جهات الاقتضاء بهذا الشأن».

رئيس مجلس الوزراء

محمد سعيد

وأرسلت الحكومة نصف أشرطة من الجيش المصري إلى الإسكندرية لتساعد على تنفيذ هذا الأمر، وتمنع سير المظاهرات، ورابطت بها، ومضى يوم

الجمعة ٧ نوفمبر دون أن تحدث مظاهرة كبيرة تستدعى تدخل الجند، وانتهى اليوم بسلام.

بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملتر ومهمتها

وفي مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ نشرت دار الحماية بلاغاً رسمياً أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملتر، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية، قالت:

«إن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وإنشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصر^(٥)، وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجى أو من تدخل أى دولة أجنبية، وغرضها فى الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة، النظام الذى يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائره الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام، وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر، مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية، وبعد أن تستشير عظمة السلطان ومعالى وزرائه وأصحاب رأى والشأن من المصريين تباشر الأعمال الأولية اللازمة، قبل وضع قانون الحكومة المستقبلية نهائياً، وليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر، فإن مهمتها هى أن تدرس الأحوال درساً دقيقاً ونبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الإصلاحات اللازمة، وأن تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها فى

(٥) نشرت صحيفة «المقطم» البلاغ وفيه عبارة «تحت رئاسة حاكم وطنى» وكلمة «سمو» بدل «عظمة» وقالت: إنه هو النص الذى تلقته من دار الحماية وأرسل إلى الصحف الأخرى، ثم صدر بلاغ من إدارة المطبوعات بتصحيح عبارة «تحت رئاسة حكم وطنى» بعبارة «تحت حكم سلطان مصرى» وكلمة «سمو» بعظمة، وهنا معناه أن الكلمات التى صححت كانت واردة فى البلاغ أصلاً.

النتيجة، والمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالي وزرائه الكرام».

أثار هذا البلاغ احتجاج الهيئات والطوائف والأفراد، وجددت عهدا على استمرار الجهاد حتى تنال البلاد استقلالها التام، ومقاطعة لجنة ملتر.

جواب الحزب الوطنى - لا مفاوضة إلا بعد الجلاء

وقد رد الحزب الوطنى على البلاغ فى بيان إلى الأمة أعلن فيه سياسة عدم المفاوضة مع المحتلين، قال:

«الآن وقد رفع ذلك الستار الشفاف عن نوايا الحكومة الإنجليزية، فصرحت بأن سياستها تقضى بإعلان حمايتها على مصر بالرغم منها وأنها ستنشئ لنا نظام حكومة ذاتية يمكننا - نحن أصحاب البلاد - من الاشتراك معها فى إدارة أمورنا على أسلوب يزيد فى نفوذنا على مر الأيام... إل.. الآن وقد أعلن كل هذا ما بين يوم وليلة بحكم القوة التى لا تريد أن تحسب لرأى أبناء البلاد حساباً، الآن يرى الحزب الوطنى، كما رأى دائماً، أن تتمسك الأمة بمبادئها السامى الذى تدركه وتجعله دون سواء، ولا ترضى بغيره، مبدأ المطالبة باستقلال مصر وسودانها وملحقاتها إستقلالاً تاماً خالصاً من كل قيد أو شرط.

«يرى الحزب الوطنى أن تتأخر الأمة على المطالبة باستقلالها، وأن تصر على هذه المطالبة، وأن تعمل على الوصول إلى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة وأن لا يزيد ما تصادفه من العقبات إلا ثباتاً على هذا المبدأ الجليل، وتشبثاً بطلبها الوحيد، يجب أن لا يعرف اليأس إلى قلوبنا طريقاً، ولا الوهن إلى عزيمتنا سبيلاً، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب، ويجب أن لا تقبل مساومة فى الاستقلال، فلسنا نرضى إلا بالحق كاملاً، وبلاستقلال تاماً شاملاً.

«ألا لا يشبطن أحد همتنا بدعوى ضعفنا المادى، ففوة الحق إن غلبت

اليوم، فلن تغلب غداً، والشعوب غير الحكومات، لا تخضعها القوة ولا يرضيها غير العدل، ولا عدل إلا في ظل الاستقلال التام، فليفعل الغاصبون ما شاموا، وليسلكوا من سبل الإرهاق والإرهاب ما أرادوا، فلن نفاوضهم أبداً، ولن نمد لهم يداً».

جواب الوفد

وردت لجنة الوفد المركزية ببيان أذاعته يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه:

«صدر بلاغ من الوكالة البريطانية بمصر يفيد أن سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصرى هي:

«المحافظة على وضع مصر تحت الحماية البريطانية وتأسيس نظام يمكن عظمة السلطان ومعالي وزرائه وحضرات مندوبى الأمة في دوائرهم الخاصة من الاشتراك في إدارة الأمور المصرية، وذلك على أسلوب يزيد في نفوذهم على مرور الأيام، وعليه فقد قررت الحكومة الانجليزية إرسال لجنة إنجليزية إلى مصر لتقترح نظاماً لتنفيذ هذه السياسة».

«صدر هذا البلاغ، فأدهش الناس، لأنه يخالف لمبادئ الحق والعدل، يخالف لمعاهدة لوندرة الموقع عليها من إنجلترا وغيرها من الدول في سنة ١٨٤٠، والتي تتضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم، يخالف للمستين عهداً الرسمية التى قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها بالجللاء عن البلاد، يخالف للمبادئ التى أعلن الخلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب من أجلها وهى تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة العاشمة، يخالف للمبادئ التى جعلت أساساً للهدنة والصلح، والقواعد التى بنيت عليها عصبة الأمم، يخالف للروح الاستقلالية السائدة فى أنحاء العالم، يخالف لإرادة الشعب المصرى الذى بيده وحده مصير بلاده، ولا شك أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغ فى نفوس

المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة، وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة، وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم، ومضاعفة جهادهم الوطنى، وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة، إن الساعة عصيبة، والوطن يدعو أبناءه ليكتبوا له تاريخاً مجيداً، فكل مصرى مهما كان مركزه وأياً كان عمله مطالب بأداء واجبه، فلتحيى مصر؟ وليحيى الاستقلال التام!»

مظاهرات الاحتجاج على بلاغ دار الحماية

على أثر صدور بلاغ دار الحماية قامت المظاهرات فى العاصمة من يوم السبت ١٥ نوفمبر، واشتدت فى اليوم التالى منذ الصباح الباكر، وامت كل أحياء المدينة تقريباً، وكان هذا اليوم (الأحد ١٦ نوفمبر) موعد حضور السلطان من الإسكندرية إلى القاهرة، فاستمرت المظاهرات بعد وصوله إلى محطة العاصمة، ثم سراى عابدين، واتجهت جموع المتظاهرين إلى ميدان عابدين هاتفين بالاستقلال وسقوط لجنة ملتر.

ووصلت قوة من البوليس ومن بلوك الخفر والفرسان، ثم من جنود الجيش المصرى إلى الميدان، لتفريق هذه الجموع، فوق تصادم بين الفريقين، وكان الجند يطلقون الفشينك فى الهواء، ولكن حدثت إصابتان مميتتان لاثنتين من المتظاهرين، فتفاقم الهياج، وهجم المتظاهرون فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر على قسم عابدين، ثم على قسم الموسكى، على أثر إطلاق بعض الجنود النار على المتظاهرين، فذهب جنود الجيش المصرى لمعالجة الحال، فلم يستطيعوا، فاستدعت الحكومة الجيش البريطانى للتدخل، فجاء الجنود الإنجليز على عجل وفكوا الحصار عن قسم عابدين، ووقعت معركة دامية بين الفريقين، وبلغ عدد الضحايا فى هذا اليوم من المصريين ١٣ قتيلاً و ٧٩ جريحاً، وقد عرفنا من أسماء الشهداء: السيدة عائشة محمد من عابدين. سيد محمد (طالب). عبد العزيز محمد من الدرب الأحمر. حسين

صالح بشارع كوبرى قصر النيل. فهمى ميشيل (طالب). محمود جاد المولى. صادق حسنين. عبد الحميد زكى. محمد على عثمان. حسن جمعة، وشيعت جنازة الشهداء يوم الاثنين فى موكب، سار من المستشفى العباسى بعابدين، ومشت فيه الألوف المؤلفة من مختلف طبقات الأمة، وحمل الطلبة نعوش القتلى، مغطاة بالأعلام المصرية، وسار الموكب مخترقاً أهم شوارع العاصمة إلى مدافن الإمام.

وأقام السيدات المصريات يوم ١٨ نوفمبر مظاهرة للاحتجاج على لجنة ملتر، بدأت من ميدان الحلمية، وسارت فى شارع محمد على فميدان العتبة الخضراء فميدان الأوبرا فشارع المدايق مارة بالسفارة الفرنسية فشارع الدواوين حيث فرق الجند موكبهن، وحدث أن شاباً يدعى أحمد خلوصى من بردين شرقية كان يسير بدراجته وراء الموكب، فرماه أحد الجنود برصاصة أردته قتيلاً، ونقل إلى المستشفى العباسى حيث فارق الحياة، وشيعت الجنازة فى اليوم التالى فى احتفال رهيب إلى مدافن الإمام.

فى الإسكندرية والمدن الأخرى

وحدثت فى الإسكندرية مظاهرة يوم السبت ١٥ نوفمبر على اثر اطلاع الجمهور على بلاغ دار الحماية، فاعترضتها قوة البوليس والجيش البريطانى، فقتل اثنان من المتظاهرين عرفنا منها عبد السلام أحمد من المنشية، وجرح ثمانية، وعادت السكينة فى منتصف الليل.

واستمرت المظاهرات يوم الأحد ١٦ نوفمبر والاثنين ١٧ منه، وشيعت فى هذا اليوم جنازة ثلاثة من ضحايا المظاهرات، وهم طالبان وفتاة، فى موكب ضخّم سار فيه الألوف من المشيعين بلغت عدّتهم خمسة عشر ألفاً.

وتجددت المظاهرات يوم الثلاثاء ١٨ نوفمبر، فبدأت من مسجد أبى العباس المرسى كالمعتاد وسارت حتى وصلت إلى شارع فرنسا، فاعترضتهم قوة من البوليس المصرى بقيادة الهكباشى بلتر، أحد مفتشى

البوليس، فأمر القوة بإطلاق النار على المتظاهرين، فامتنع أحد الأونباشية عن إطاعة هذا الأمر رافة بالأهلين، فأطلق عليه المفتش رصاصة أصابته إصابة خطيرة أودت بحياته، وأطلقت العيارات من البوليس، فأصاب رجل يدعى محمود السيد قناوى، لم يكن مشتركاً في المظاهرة، بل كان يغلق باب المخزن الذى كان يعمل فيه، فقتل لوقته، فعم الحزن المتظاهرين، فحملوه على أكتافهم بشكل مؤثر، وذهبوا به إلى دار المحافظة، حيث قابلوا المحافظ حسن عبد الرازق باشا، فلما علم بتفاصيل ما حدث، ولم يكن له به علم. ولا أخذ رأيه في إطلاق الرصاص على المتظاهرين، تأثر وقدم استقالته تلوغرافياً، وسافر إلى العاصمة، ولكن ولاية الأمور أقنعوه بالعدول عن الاستقالة، فعدل، وعاد إلى الإسكندرية.

واشتدت الحالة في المدينة مساء ١٨ نوفمبر، فتجددت المظاهرات في باب سدره، وانصرف المتظاهرون إلى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة، وإقامة المتاريس، وكذلك فعلوا في شارع العمود وشارع سوق الطباخين، حيث وضعوا عربات الكارو والسدود في مداخل الحارات ومنافذ الشوارع، وحدث تصادم بين الجنود والمتظاهرين في باب عمر باشا، وباب سدره.

وبلغ عدد القتلى في هذا اليوم تسعة والجرحى ثلاثين.

واحتلت القوات البريطانية في هذا اليوم أحياء المدينة، وحظرت السلطة العسكرية السير في الشوارع منذ الساعة التاسعة مساءً، وأمرت بإقفال المحال التجارية والمحال العامة، ووجوب عودة الناس إلى منازلهم منذ تلك الساعة، ونفذ الأمر، إذ أطلق الرصاص في بعض الشوارع التي كان يسير بها أشخاص بعد الساعة المحددة، وأصدر قائد الحامية البريطانية أمراً آخر بأن لا يمشى في مواكب جنازات المتوفين أكثر من مائة شخص في كل مشهد، وأن تبطل مظاهرات تشييع الضحايا، واحتل الجنود بعض المنازل، ونصبوا فيها المدافع الرشاشة.

وقامت مظاهرات في طنطا احتجاجاً على بلاغ دار الحماية، لم يصب فيها أحد، وكان النظام مستتباً برغم كثرة عدد المتظاهرين، وضخامة موكب المظاهرة، إذ ضمت نحو أربعين ألفاً، وقامت مظاهرات أخرى في المنصورة وشبين الكوم وفي كثير من المدن.

استقالة وزارة سعيد باشا

لم ير محمد سعيد باشا بدا من الاستقالة بعد نشر بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر، واشتداد المظاهرات، إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة، وصرح في حديث له يوم ١٣ أكتوبر أنه إذا حضرت رغم هذا الطلب فإنه مستقيل، فرفع كتاب استقالته إلى السلطان يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩، وأشار فيه إلى عدم موافقته على حضور اللجنة، فجاءت استقالته مسببة تسبباً سياسياً يلائم ويؤيد اتجاه الحركة الوطنية، قال:

«يا صاحب العظمة

«حينما تفضلتم عظمتكم فطلبتم معاونتي في تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض عليّ أمام وطني يقضى عليّ بقبول هذه المهمة التي ما كنت أتجاهل أعباءها الثقيلة فمع تعضيد عظمتكم وتأيدها قد بذلت كل ما في وسعي للتغلب على المتاعب المتجددة في كل يوم بقصد إيجاد ما كان مرغوباً فيه من تهدئة الخواطر في البلاد، على أنه قد حدث الآن اختلاف في النظر بشأن ملائمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها إلى مصر كما قد عرضته على مسامع عظمتكم، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى في العمل عديم الفائدة بالمرّة للبلاد ولعظمتكم، لذلك أراي مضطراً للتقدم بين يدي عظمتكم راجياً التكرم بقبول استقالتي من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت ألاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تتفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمتكم الخاضع الخادم المطيع والعبد المخلص الأمين:

محمد سعيد».

وقد استبقى السلطان كتاب الاستقالة، فلم يقبلها، ريثما ينتهي له تأليف الوزارة الجديدة بالاتفاق مع اللورد ألنبي، وكان السلطان لم يزل بالإسكندرية منذ يوتيه، فعاد إلى العاصمة يوم ١٦ نوفمبر، كما سبق القول (ص ٤١١) وفي معيته أعضاء الوزارة المستقيلة، وكانت المدينة تموج بالمظاهرات احتجاجاً على بلاغ دار الحماية، وتعددت المقابلات بين السلطان واللورد ألنبي، وأعلن على أثرها قبول استقالة وزارة محمد سعيد باشا يوم ١٩ نوفمبر، وتكليف يوسف وهبه باشا، تأليف الوزارة الجديدة.

تأليف وزارة يوسف وهبه باشا

تألفت وزارة يوسف وهبه باشا بغير برنامج في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ على النحو الآتي: يوسف وهبه للرئاسة والمالية، إسماعيل سرى للأشغال والحربية، أحمد ذو الفقار للحقانية، محمد توفيق نسيم للداخلية، أحمد زيور للمواصلات، محمد شفيق للزراعة، يحيى إبراهيم للمعارف، حسين درويش للأوقاف، وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة، عدا يحيى إبراهيم باشا وكان رئيساً لمحكمة الاستئناف، وحسين درويش بك وكان مستشاراً بها، ومحمد شفيق باشا وكان وكيلاً لوزارة الأوقاف.

ومن عجب أن رئيس هذه الوزارة ومعظم أعضائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة التي صرح رئيسها باتفاقه معهم أنها تستقيل إذا حضرت لجنة ملتر، ومع ذلك فإنهم عادوا إلى الوزارة على أساس التعاون مع هذه اللجنة، وتعبيد الطريق لها، وهكذا كان التهافت على كراسي الحكم هو الغاية عند المستوزرين وعباد المناصب.

وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام، لأن تأليفها على أثر صدور بلاغ دار الحماية كان إقراراً منها للسياسة البريطانية ومعاونة على تنفيذها، في الوقت الذي ثارت الأمة فيه ضد هذا البلاغ، وضد تلك السياسة، فكان تأليفها خذلاناً وتحدياً للأمة.

احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة

وإذ كان رئيس الوزراء قبطياً، فقد استاء الأقباط من موقفه، وأقاموا اجتماعاً كبيراً صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر في الكنيسة المرقسية الكبرى، برئاسة القمص باسليوس وكيل البطريركية، أعلنوا فيه سخطهم على وهبه باشا، وعلى قبوله تأليف الوزارة (ولم يكن المرسوم بتأليفها قد صدر بعد)، وخطب في هذا الاجتماع القمص سلامة منصور رئيس المجلس الملي بالقاهرة، والأستاذ توفيق حبيب، والأستاذ لويس فانوس، والقمص مرقص سرجيوس، وكامل أفندي جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة، واتفق الحاضرون على إرسال البرقية الآتية إلى يوسف وهبه باشا، وقد وقعها بالنيابة عنهم رئيس الاجتماع القمص باسليوس.

«الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين في الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام، ومقاطعة اللجنة، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن».

فكان هذا الاجتماع مظهرًا بديعًا للتضامن القومي.

المحامون ولجنة ملنر

وما أن علم المحامون بقرب قدوم لجنة ملنر حتى عقدوا جمعيتهم العمومية يوم ٢١ نوفمبر، وقرروا بالإجماع الإضراب عن العمل لمدة أسبوع يبتدئ من اليوم التالي لحضور اللجنة احتجاجاً على مجيئها، وأن يجتمعوا قبل انتهاء الأسبوع بيوم واحد ليقرروا الخطوة التي يتبعونها بعد انتهائه.

اعتقالات جديدة

واستأنفت السلطة العسكرية حركة القبض والاعتقال لمناسبة تأليف وزارة يوسف وهبه وقرب قدوم لجنة ملنر، واستدعى اللورد أَلنبي قبيل تأليف هذه الوزارة محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية، وإبراهيم سعيد باشا وكيلها، وعبد الرحمن فهمى بك سكرتيرها العام، وأبلغهم بواسطة المترجم أنه يعدمهم مسئولين عما ينشر فى الصحف من المنشورات التى تثير الخواطر، ويحملهم تبعه ما يحدث من الحوادث المكدره، وطلب إلى محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا أن يغادرا القاهرة ويقيموا فى بلديهما، وأن يظل عبد الرحمن فهمى بك فى مصر تحت المراقبة، وأنهم إذا لم يجيبوه إلى طلبه اتخذ ضدهم إجراءات شديدة، وبعد أن انصرفوا من عنده صح عزمهم على عدم الإذعان لما طلب منهم، فاعتقلت السلطة العسكرية محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا ورحلتها إلى بلديهما للإقامة فيها، واعتقلت على بك ماهر ورحلته إلى الأقصر، وأمرته بعدم مبارحتها مؤقتاً، واعتقلت أيضاً كل من الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمد عبد اللطيف دراز من زعماء الحركة بالأزهر، ورحلت الشيخين أبو العيون والقاياتى إلى معتقل رفح.

تحذير جديد من التحريض على المظاهرات

وأصدر اللورد أَلنبي منشوراً بالتحذير من التحريض على المظاهرات وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الإخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية، قال: «من حيث أن بعض الأشخاص من أهل السوء قد سعوا حديثاً ولا يزالون يسعون بالنشر فى الصحف وبتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وخلافها، للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التى من شأنها جعل

النظام العام في خطر، فأنا احمند هنرى هينمان فيكونت أَللنبى الفيلد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك في مصر، أُنذر بأن جميع أعمال التحريض على المظاهرات المخلة بالنظام وغير الجائزة، أو الاشتراك فيها، وجميع الأعمال التى من شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام في خطر تعتبر مخالفة للأحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية».

خطبة اللورد كيرزون

(٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩)

ألقي اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٥ نوفمبر في مجلس اللوردات خطبة هامة عن المسألة المصرية، لمناسبة قرب سفر لجنة ملنر، فجاءت هذه الخطبة بعد خطبته في ٢٤ مارس و ١٥ مايو موضحة سياسة إنجلترا نحو مصر، ذكر فيها خلاصة الحوادث التى وقعت بعد خطبته الأخيرة، وأشار إلى تأليف لجنة ملنر وأغراضها، وما قوبلت به من السخط والهياج في مصر، ثم أخذ يدافع عن وجهة نظر إنجلترا نحو مصر، وذكر الأدوار التى مرت بها لجنة ملنر، من يوم تأليفها إلى اعتزامها الذهاب إلى مصر، وأنا ناقلون هنا بعض فقرات من هذه الخطبة، مما يوضح مرامي السياسة البريطانية في المسألة المصرية، قال:

«لما وقفت أمام حضراتكم في شهر مايو، وأذكر أن ذلك كان يوم ١٥ منه، كانت وزارة رشدي باشا القصيرة الأجل قد انتهت، ولم يكن اللورد أَللنبى قد وفق إلى اختيار خلف له، وبعد ذلك بأيام قلائل تقلد الوزارة محمد سعيد باشا، الذى سبق له تقلدها من سنة ١٩١٠ إلى ١٩١٤ فألف إدارة مصرية، وكانت مهمته الأولى إعادة النظام والسكينة في البلاد التى كانت لا تزال مضطربة بآثار الثورة الفجائية التى حدثت في الربيع الماضى، فوجه هو وزملاؤه كل مجهوداتهم إلى هذه المهمة ونجحوا فيها نجاحًا حمل اللورد أَللنبى في شهر

يوليه على تحويل قضايا الاضطرابات التي وقعت في شهرى مارس وأبريل على المحاكم الأهلية، ما عدا قضايا التعدى على قوات جلالة الملك، وأعرب عن اطمئنانه إلى الوزارة وتعقل الأمة بالغاء الرقابة التحفظية على الصحف، وكانت الأحوال في هذا الوقت قد عادت إلى مجراها الطبيعي، وكان الفلاحون وهم نحو تسعين في المائة من مجموع السكان يتمتعون برغد لم يسبق له مثيل، مما أنساهم عواصف الفترة التي مرت بهم أثناء الحرب، أما في المدن فقد كان غلاء المعيشة - الذى أخشى أن يكون باقياً إلى الآن - سبباً في استمرار التذمر، فاستخدم زعماء الوطنيين هذه الظروف في مواصلة حملاتهم على رئيس الوزارة والدولة الحامية التي اتهموه بالخضوع لها خضوعاً لا يليق.

«فى أوائل يونيه حدثت في القاهرة مظاهرات صغيرة لم ينشأ عنها أى اضطراب خطير أو اخلال بالأمن العام، وفي شهر أغسطس بدت علامات القلق في دوائر العمال بين طبقات مختلفة من عمال المدن، وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية، ولكن المعرضين صرفوها إلى الأغراض السياسية، ولم تفتهم فائدة إتخاذ الإضراب سلاحاً يتذرعون به إلى أغراضهم، ومن ثم أنشئت النقابات، وكان للاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل في إشعال جذوة القلق الذى كان كما قلت قد شاع بين عمال المدن الكبرى».

وقال في شرح سياسة إنجلترا نحو مصر:

«لا أرانى في حاجة إلى بسط الأسباب التي اضطرت بريطانيا العظمى إلى الاهتمام بحفظ مصر السياسى وجعلتها في موقف لا تستطيع معه تقديم أى تشجيع للمطالبة بالاستقلال القومى التام، ففضلاً عن أن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الإغارة الخارجية أو على إقامة حكومة قوية منصفة في داخلها، فإن موقعها الجغرافى على أبواب فلسطين التي يحتمل قريباً أن تلقى فيها على عاتقنا تبعة خاصة، ووجودها على مدخل أفريقية، وفي طريق الهند، تجعل من المستحيل على الإمبراطورية البريطانية إذا أرادت المحافظة على سلامتها وسلامة ملحقاتها أن تتخلى عن تبعتها في

مصر، ولا شك أن المصلحة الأولى في هذه المسألة هي المصلحة المصرية، ويجب أن تكون العناية بحسن نظام الحكومة ورفاهية المصريين وسعادتهم أول ما يلتفت إليه، إلا أنها أيضاً مصلحة بريطانية ذات أهمية رئيسية، وأظن أنه لا يوجد إلا قليل من الناس ينكرون أنها كذلك مصلحة تهم العالم أجمع، ولا ضمانة لمصلحة العالم أفضل من بقاء مصر تحت إشراف دولة عظيمة متمدنة، فإذا سلمنا بهذه الأمور الأساسية التي تنطوي على المسألة بعذافيرها والتي لا يمكن أن تقبل المناقشة فيها حكومة بريطانية أو حزب من الأحزاب، فقد يبقى بعد ذلك مجال للاختلاف البعيد في الآراء على الشكل الذي يجب أن تتمثل به المصلحة البريطانية، ولا أريد أن أحاول تعريف صيغة الحماية تعريفاً علمياً، فهي من الوجهة الدستورية معروفة في جميع الأمم والعصور ومعانيها تتفاوت، فهي في أقصى طرفيها سيطرة سياسية أو إدارية شديدة، وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيراً عن منطقة النفوذ السياسي، وعلى كلتا الحالتين لا تخلو الحماية من تعهد الدولة الحامية برد الإغارات الخارجية عن الحكومة المحمية وأن تضمن المعاملة العادلة للرعايا الأجانب فيها وصيانة مصالحهم في داخل البلاد، وعلى العموم الهيمنة على علاقتها السياسية والأجنبية، أما الدرجة التي تبلغها الحماية في حق التدخل في شؤون الإدارة الداخلية فلم يتصد قانون لتقديرها، وإنما تقدر في كل حالة على حسب كفاءة الحكومة المحمية».

ثم تكلم عن مهمة لجنة ملنر، وعرج على وزارة يوسف وهبه باشا، ووصمها بطابع الولاء للاحتلال، قال: «ولا ريب في أنه لو كانت هذه النيات معروفة لوثقت لجنة اللورد ملنر لا من مقابلة غير ودية بل من أحسن ترحيب ودي من جانب جميع أصدقاء الجنسية المصرية والتقدم المصري، وإني واثق من أن اللجنة ستلقى هذا الاستقبال على يد الوزارة المصرية الجديدة التي شكلت برياسة يوسف وهبه باشا والتي تولف إدارة الأعمال بعد استقالة محمد سعيد باشا منذ أيام قليلة، وقد أرسل إلينا المندوب السامي يثنى على صفة الوزارة

وتأليفها وقد تولت الآن أعمالها، وهي تشاطر حكومة جلالة الملك آراءها المنطوية على الرجاء، وصممت على أن تعاون بإخلاص وولاء في تنفيذ هذه الآراء».

وأشار إلى تجدد الحوادث الثورية التي وقعت عقب إعلان تأليف لجنة ملنر، قال:

«بقى على أن أذكر كلمات وجيزة عن القلاقل والإخلال بالنظام والاضطراب الذي تجدد لسوء الحظ في مصر في خلال الأسابيع القليلة الماضية، ففي شهر أغسطس صارت نعمة الوطنيين في مصر تزداد مرارة لما ظهر تأخير مؤتمر الصلح في معالجة المسألة العثمانية، وعجزت لجنة زغلول (الوفد المصري) عن أن يسمع صوتها في باريس، ثم حمل الوطنيون المصريون على مقاطعة لجنة ملنر بإشارة حزب زغلول الذي عاد من أعضائه كثيرون الآن إلى مصر، واستمر التحريض يزداد شدة إلى أن ختم بمشاعات شديدة وقعت في الإسكندرية في يومي ٢٤ و ٢٥ أكتوبر واستدعى الأمر الالتجاء إلى مساعدة الجنود البريطانيين لإعادة النظام، وتكررت الاضطرابات بعد ذلك بأسبوع، ثم عادت فتجددت في القاهرة يوم ١٦ نوفمبر، وبذل البوليس المصري والجنود المصريون في كلتا المدينتين جهدهم للتغلب على حالة شاقة، ولكنهم طلبوا مساعدة قوات جلالة الملك التي أظهرت من ضبط النفس والاعتدال في أعمالها ما يضرب به المثل، ولا أريد في هذه الأونة أن أبحث بعناية كبرى في أسباب هذا الهياج الذي هو نتيجة حوادث هذا الوقت، والذي يوجد على السواء في كثير من أجزاء العالم الشرقي، فإنه يصعب التفريق بالضبط بين الأدوار المختلفة التي تعزى في هذا الهياج إلى التحريض السياسي، وتأثير الحرب، والأسباب الاقتصادية، وقوات الفوضى غير النظامية، وقد فرض ذلك على ولاية الأمور من المصريين والبريطانيين معًا واجبًا أوليًا يقضى عليهم بتنفيذ القانون والنظام ومعاقبة مرتكبي الاعتداء والجرائم، وأنا نثق بحزم المندوب السامي وحكمته في معالجة هذا الوجه من الأمر، وستنال الوزارة المصرية الجديدة منه ومننا كل تأييد».

وجوهر هذه الخطبة كما ترى يعطيك فكرة جلية عن أساس سياسة إنجلترا نحو مصر، وهو الحيلولة بينها وبين استقلالها الصحيح، والتصرف في أقدارها، واستدامة أسباب العدوان على حقوقها، والعمل على إبقائها تحت السيطرة البريطانية وإبراز ما في هذه السيطرة من المعاني الاستعمارية.

ولعلك تلاحظ ما تنطوى عليه الخطبة من المغالطة في تسويغ هذا العدوان، إذ يقول اللورد كيرزون إن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية، والواقع أن وجود الاحتلال البريطاني هو الذى حال على تعاقب السنين دون إنشاء جيش مصرى يحمى حدودها ويدافع عن استقلالها، وإن نظرة بسيطة إلى ما كان عليه جيشها من قوة ومنعة في عهد محمد على، وما حفل به تاريخه من انتصارات ومفاخر في مختلف المواقع والحروب، حين كانت مصر مستقلة، ثم ما آل إليه من الضعف والانحلال في عهد الاحتلال، إن هذه النظرة وحدها تدحض مزاعم اللورد كيرزون، وتدل على أن مصر قادرة على حماية حدودها إذا تركت وشأنها، وإن ما يستند إليه من ضعفها الحربي، إنما هو من صنع الاحتلال والسياسة البريطانية، وهذا الضعف لا يعالج باستدامة العدوان على استقلالها، بل بالكف عن هذا العدوان، لكي تستطيع أن تنشئ لها جيشاً يدفع الغارة ويحمى الذمار، وإن أية دولة مهما عظمت إذا احتلها الأجنبي وسيطر على شؤونها لا تستطيع أن تنشئ جيشاً قوياً جديراً بها، لأن الاحتلال هو أول عقبة تعترضها في هذا السبيل.

ومن التجنى قول اللورد كيرزون إن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على إقامة حكومة قوية منصفة في داخلها، وهي تهمة اصطلحت الدول الاستعمارية على توجيهها إلى كل شعب تريد أن تفرض سيطرتها عليه، وتلك دعوى مردولة لا يقبلها العقل ولا المنطق السليم، لأن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة، ولا يوجد مسوغ يخول أية دولة أن تتدخل في شئون دولة أخرى بحجة إصلاح حكومتها، بل إن الاحتلال الأجنبي هو الذى يفسد أخلاق الأمة ويضعف وطنيتها ونفسيته، ويؤدى تبعاً لذلك إلى فساد نظم الحكم فيها، ومن

عجب أن يقول إن موقع مصر الجغرافي ووجودها على أبواب فلسطين وعلى مدخل أفريقية وفي طريق الهند يجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية أن تتخلى عن تبعاتها في مصر، ومعنى ذلك أنه ما دام من قواعد سياسة إنجلترا الاستعمارية أن تضع يدها على فلسطين وتستبقى إمبراطوريتها الاستعمارية في أفريقية والهند فهي في حاجة إلى الحيلولة بين مصر واستقلالها التام، أو بعبارة أخرى يريد أن يسوغ الاغتصاب بالرغبة في استبقاء اغتصاب آخر، في بلدان أخرى، وذلك لعمرى هو منطق الغصب والعدوان، وهو منطق لا تقبله أية أمة تحافظ على كيائها، وتؤمن بحقوقها وكرامتها.

وصول لجنة ملنر

(٧ ديسمبر سنة ١٩١٩)

وأخيراً جاءت اللجنة، ففي صبيحة يوم الأحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وصلت الباخرة المقلّة للورد ملنر وأعضاء لجنته إلى بورسعيد، وفي الساعة التاسعة صباحاً استقلوا قطاراً خاصاً سار بهم إلى العاصمة، وكان يتقدمه قطار كشاف لحراسته وتحرسه أيضاً خمس طائرات حربية من بورسعيد إلى القاهرة، فوصل إليها في الساعة الثانية بعد الظهر، وكتم موعد سفر اللجنة من لندن وموعد حضورها، ولم يعلن عنها في الصحف إلا بعد وصولها إلى العاصمة، ولما وصل القطار إلى المحطة نزل اللورد ملنر وزملاؤه وهم: السير رنل رود، الجنرال السير جون مكسويل، الجنرال السير أوين توماس، المستر سيندر، المستر هرست، وكان معهم الكولونل وطسن المنتخب العسكري بدار الحماية، والمستر لويد من موظفيها، وقد أوفدتها دار الحماية لمقابلة اللجنة ببورسعيد، واستقبلهم على رصيف المحطة الجنرال كونجريف نائب القائد العام للجيش البريطاني، وبعض ضباط أركان حرب الجيش المذكور، والأميرالاي رسل بك حكمدار بوليس العاصمة، ونائب مدير السكك الحديدية، وكانت أبواب

المحطة موصدة، ولم يسمح لأحد من الجمهور بالوجود بها حين وصول القطار، وتولى البوليس حراسة أعضاء اللجنة في الطريق، وذهبوا يتقدمهم اللورد ملتر إلى دار الحماية، ثم إلى فندق سميراميس القريب من هذه الدار والذي اتخذته اللجنة مقراً لها^(٦).

وبدا الفرق جلياً بين استقبال اللورد ملتر سنة ١٩١٩، واستقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢، في أوائل عهد الاحتلال، جاء اللورد دفرين إلى مصر في نوفمبر سنة ١٨٨٢، إذ عينته الحكومة البريطانية مندوباً سامياً لكي يدرس حالتها ويقدم عنها تقريراً بما ينتهي إليه من الآراء والمقترحات، فقبول في الاسكندرية. مقابلة فخمة أعدها الانجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية، لكي يلفتوا الأنظار إلى مقدم عميدهم الذي جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصايرها، وأطلقت المدافع بالاسكندرية من البارجة المصرية (محمد علي) تحية له، واستقبله محافظ الثغر نيابة عن الحكومة، ونزل ضيفاً بسراي رأس التين، ثم استقل قطاراً خاصاً إلى العاصمة، وكان في استقباله بها رئيس مجلس الوزراء ورئيس التشريعات نائباً عن الخديو توفيق، ولفيف من كبار رجال الحكومة ورجال الوكالة البريطانية، وقائد جيش الاحتلال، ونزل ضيفاً على الحكومة بقصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن)، وذهب غداة يوم وصوله إلى سراي الجزيرة لمقابلة الخديو، تحف به كوكبة من الفرسان الانجليز، وبصحبه السير إدوار مالت قنصل إنجلترا العام في مصر وزكى بك التشريعات والمستر نيكلسون سكرتيره الأول، والمستر بلند سكرتيره الثاني، فقابلهم الخديو توفيق بالحفاوة والإكرام، وأطلقت له المدافع من القلعة عند خروجه من قصر النزهة، وعند عودته إليه، ورد له الخديو الزيارة في قصر النزهة في مساء ذلك اليوم.

(٦) يقول اللورد ملتر في تقريره: «وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظراً إلى روح العداء للجنة الذي اشتد في النفوس بالتحريض والإغراء قبلتنا الفندق المعد لتزولنا فيه دون أن يحدث حادث ما»

هذا ما كان من استقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢، فتأمل في الفرق بين هذه المقابلة ومقابلة اللورد ملتر سنة ١٩١٩، من هذه المقارنة، يبين لك مبلغ تبدل الحالة السياسية في مصر من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٩، وأثر العامل القومي في مجرى الحوادث، وهذا يدلّك يقيناً على ارتقاء الشعور الوطني في هذه الحقبة من الزمن، وأغلب الظن أن هذا التبدل قد استشعر به من كان يعرف مصر من أعضاء اللجنة قبل الثورة، كاللورد ملتر نفسه، والجنرال مكسويل، والسير رنل رود، فاللورد ملتر قد عرفها وسبر غورها في الدور الأول من الاحتلال حيث كان الخضوع والاستسلام مخيمين عليها، فقد كان وكيلاً لوزارة المالية المصرية من سنة ١٨٨٩ إلى سنة ١٨٩١، وفيها ألف كتابه المشهور (إنجلترا في مصر) الذي ظهر سنة ١٨٩٢، وصار من وجهة النظر البريطانية عمدة المشتغلين بالسياسة المصرية، والسير رنل رود قد عرفها أيضاً، إذ كان ملحقاً بالوكالة البريطانية بها من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠١ في عهد اللورد كرومر، والجنرال مكسويل قد شهد الانقلاب الذي أعلنت فيه الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤، وساهم فيه بقسط وفير كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٣٠)، وشهد جهود الوزراء والكبراء وجمهرة الأمة حيال هذا الانقلاب الخطير، واقتصار الاحتجاج على دائرة محدودة من الشعب، أما في سنة ١٩١٩، فقد عمت حركة الاحتجاج والثورة، وصارت البلاد تغلّ كالقدر سخطاً على الحماية، واحتجاجاً على لجنة ملتر، وتعلقاً بالاستقلال التام، وقد اعترف اللورد ملتر في تقريره بالروح العدائية التي قوبلت به لجنته، وقال إن عدد الرسائل البرقية التي انهالت عليها بمقاطعتها والاحتجاج عليها بلغ ١١٣١ برقية.

الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها

لم يكذ يذيع نبأ وصول اللجنة حتى بدت العاصمة في حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب، فمنذ ٨ ديسمبر أضرب الطلبة من جديد وهجروا معاهدهم ومدارسهم احتجاجاً على قدوم اللجنة.

وفي يوم ٩ منه قام الطلبة والجمهور بمظاهرات عدة في نواحي القاهرة وتعددت المظاهرات في الأيام التالية.

ووجد التجار يوم ٩ ديسمبر عندما ذهبوا لفتح محلاتهم إعلانات ملصقة على أبوابها، مكتوباً عليها «المحل مقفل احتجاجاً على مجيء لجنة ملتر لبسط الحماية»، فمنهم من احترموا الاعلان وأبقوا محلاتهم مغلقة، وهم كثيرون، ومنهم من فتحوا محالهم بعد مرور الجنود المصرية في الشوارع.

وانهالت برقيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل صوب، واحتجت الهيئات السياسية ومجالس المديرية على قدومها.

وقامت المظاهرات في الاسكندرية وكثير من العواصم احتجاجاً على اللجنة، ولم تحصل اعتداءات من الجنود على المظاهرات، فيها عدا مظاهرة قامت بالاسكندرية من مسجد أبي العباس يوم الجمعة ٢٦ ديسمبر عقب الصلاة، فمرت سيارتان بريطانيتان مدرعتان وأطلق جنودهما المسدسات لتفريق المظاهرة، فقتل واحد وجرح خمسة، وقد وقع القتل بعد فترة من الهدوء النسبي لم تقع فيها حوادث دموية منذ ١٨ نوفمبر، فكان لهذا الاعتداء وقع شديد في النفوس.

إضراب المحامين

واجتمع المحامون في الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩، ونفذوا ما أعلنوه يوم اجتماعهم السابق على مجيء اللجنة، وقرروا الاضراب أسبوعاً يبدأ من يوم ١٧ ديسمبر احتجاجاً على قدوم اللجنة، وقد حددوا يوم ١٧ ديسمبر لأنه ذكرى إعلان الحماية^(٧).

وحذا المحامون الشرعيون حذوهم.

(٧) انتخب في هذا الاجتماع خمسة من المحامين، وهم: مرقس حنا بك، ومحمد أبوشادي بك، وعبد الرحمن الراقى بك، ويونس صالح بك، وأحمد مصطفى بك أعضاء في مجلس النقابة بدلاً من انتهت مدتهم، وانتخب مرقس حنا بك نقيباً للمحامين. ومحمد أبوشادي بك وكيلاً للنقابة.

اجتماع السيدات المصريات بالكتدراية المرقسية واحتجاجهن على قدوم لجنة ملتر

وفي يوم الجمعة ١٢ ديسمبر اجتمع عدد عظيم من السيدات المصريات من مسلمات وقبطيات بالكنيسة المرقسية، للاحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبه باشا وقدم لجنة ملتر، وكان في مقدمتهن السيدات: هدى شعراوي، شريفة رياض، حرم محمود باشا رأفت، حرم حبيب بك خياط، إحسان القوصي، حرم فهمي بك ويصا، إلخ، وأصدرن بياناً ضمنه رأيهن في الموقف السياسي، وإخلاف الانجليز وعودهم في المسألة المصرية، وختمته بتأييد مقاطعة لجنة ملتر والاحتجاج على قدومها والاصرار على التمسك بالاستقلال التام.

وقام السيدات يوم ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ بمظاهرة سارت من محطة مصر إلى شارع كامل (الجمهورية الآن)، فميدان الأوبرا، فشارع عابدين، وتعرض هن الجنود البريطانوي وطلبوا منهم التفرق فأبين واستمررن في المظاهرة، إلى أن انتهت بسلام.

احتجاج الموظفين

واجتمع جمهور الموظفين يوم ١٥ ديسمبر بمسجد الشيخ صالح أبي حديد وقرروا الاضراب عن العمل يوماً واحداً وهو يوم ١٧ ديسمبر احتجاجاً على قدوم اللجنة وإيداناً بمقاطعتها.

ولكن الوزارة لم تكدر تعلم بهذا القرار حتى قررت يوم ١٦ ديسمبر إنزال العقاب الشديد بكل من يضرب في اليوم التالي، وأبلغ رؤساء المصالح هذا الإنذار إلى مرقسيهم، وصارحوهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى، وفصل كل موظف لا يكون له في الخدمة أكثر من عشر سنوات، فعدل الموظفون عن الاضراب، واكتفوا بالاحتجاج.

إنذار الصحف

وكان سيل الاحتجاجات وإعلان مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف، فأصدرت إدارة المطبوعات بلاغاً يوم ١٨ ديسمبر يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية إذا هي نشرت أعمالاً أو آراء سياسية «تصدر عن أشخاص لا يدركون تبعه ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم، أو احتجاجات سياسية موجهة إلى السلطات أو اللجنة البريطانية مالم يصادق عليها الرقيب، وكل ما من شأنه تحريض الموظفين أو غيرهم على الإضراب أو إهمال القيام بواجباتهم، وكل خبر أو طعن من شأنه إثارة شعور العامة ضد الحكومتين البريطانية والمصرية أو من يمثلها».

وبنى هذا البلاغ على ديباجة جاء فيها: «إن المسلك المخالف للنظام الذى سلكه الطلاب وغيرهم فى الأيام الأخيرة حتى بلغ أشده فى تكرار الشروع فى القتل يمكن إسناده لدرجة عظيمة إلى مواد نشرتها الصحف، وإن ما تحدثه الجرائد فى الأقاليم من التأثير المخل بالنظام قد أصبح واضحاً».

وأشار البلاغ إلى عودة الرقابة على الصحف بطريقة ملتوية بقوله: «على جميع رجال الصحافة أن يعملوا بهذه التعاليم من حيث مبنائها ومعناها ونشير عليهم مراعاة للمصلحة العامة ومصالحهم الخاصة أيضاً أن يعرضوا على جناب رئيس المراقبة (إدارة المطبوعات) المواد التى يوتابون فى كيفية تأثيرها قبل نشرها».

وقد اجتمع أصحاب الصحف واحتجوا على هذه القيود، ولكنهم منعوا من نشر هذا الاحتجاج أو الإشارة إليه.

اقتحام الجنود الانجليز الأزهر (١١ ديسمبر سنة ١٩١٩)

وقع يوم ١١ ديسمبر حادث اهتزت له أرجاء القاهرة، وأثار عاصفة من السخط والاستنكار في أنحاء البلاد، وهو اقتحام الجنود الانجليزية الجامع الأزهر، وتفصيل ذلك أن مظاهرة قامت في صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم إليهم، وبدأ سير المظاهرة من ميدان الأزهر، وسار المتظاهرون بكل هدوء ونظام حتى وصلوا إلى شارع السكة الجديدة، وأرادوا أن يواصلوا سيرهم إلى دور معتمدى الدول، ولكن قبل أن تصل المظاهرة إلى شارع الموسكى أدركها الجنود الانجليز بالسيارات، وهاجموا المتظاهرين، ففرقوا، وعادوا إلى قواعدهم بميدان الأزهر، ودخل كثير منهم إلى المسجد يحتمون به، فدخل وراءهم الجنود الإنجليز بنعالمهم وأسلحتهم، واعتدوا على من صادفهم بالضرب والإيذاء، فحدث هرج ومرج في الجامع، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة، وحاولوا كسر الأبواب، ففرغ الموظفون، وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه.

احتجاج العلماء

وعندئذ ثارت ثائرة المشايخ، وقصدوا إلى شيخ الجامع يقصون عليه ماجرى، فاجتمع بكبار العلماء ووضعوا احتجاجاً شديداً، وقعوا عليه جميعاً، وبعثوا به إلى السلطان فؤاد، وإلى يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء، ثم إلى اللورد أَلنبي المندوب السامى البريطانى، وهذا نصه:

«حدث في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع أول سنة ١٣٣٨ هـ (١١ ديسمبر ١٩١٩) أن فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالمها وعصيتها

منتهكة حرمة هذا المعهد المقدس والجامعة الإسلامية الكبرى التي يؤمها طلاب العلوم من جميع الأقطار، ثم أخذت تضرب وتروع، وتجاوزت ذلك إلى الاعتداء على محل الإدارة والعمال يؤدون وظيفتهم، محاولة كسر الباب الموصل إلى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الأزهر، لولا متانتها، ثم صعدت إلى الدور الأعلى من الرواق العباسي، فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات، وقد كان الرعب استولى على من فيها من العمال فأوعدوها على أنفسهم.

«إن هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين في القاهرة وآلمهم أشد الأيلام وسيزداد هذا الأثر السيئ بنسبة انتشار الخبر في أرجاء مصر وتردد صدهاء في أنحاء العالم الإسلامي.

«فنحن الموقعين على هذا من علماء الجامع الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى نحتج على هذه الحادثة السيئة قياماً بالمفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله».

٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ - ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩.

توقيعات

محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر. محمد بخيت مفق الديار المصرية. أحمد نصر نائب شيخ السادة المالكية. محمد النجدي شيخ السادة الشافعية. محمد سبيع الذهبي نائب شيخ السادة الحنابلة. عبد الرحمن قراعة وكيل الجامع الأزهر ومدير المعاهد الدينية. محمد إبراهيم. محمد الأحمدى. عبد الغنى محمود (وهؤلاء جميعاً أعضاء مجلس الأزهر الأعلى). أحمد زكى باشا عضو المجلس الأعلى. مصطفى عبد الرازق السكرتير العام للمجلس الأعلى. محمد شاكر وكيل الأزهر السابق. محمد حسنين وكيل الأزهر ومدير المعاهد الدينية السابق. محمود الجزيرى. عبد الحميد زايد. إبراهيم الحديدي. دسوقي العربى. محمد أحمد الطوخى. عبد المعطى الشرشيمى. محمد بخاتى. وكلهم من

هيئة كبار العلماء. عيسوى نجا الإييارى. محمود الإمام. حفناوى السيد الجيزاوى. عمر محمد الهجرسى. صادق عزام. عبدالرحمن عيد المحلاوى. أستاذ الشريعة الاسلامية بالجامعة المصرية. إبراهيم زيان. عبد الغنى مهنا. أحمد الصفتى. عبد السلام البشرى من علماء الأزهر. عبد المجيد الشاذلى. محمد الحلبي. عيسى متون. سعيد حسن. على مصطفى أبو دره. أحمد المكاوى. أمين حمزة النواوى. محمد عبد الخالق العشرى. عيسوى محمد ماريه. على محمد صبره. خليفة راشد. حسن عامر مذكور. اسماعيل على. أحمد عيسى السلامونى. محمد سعد بركة. محمد الشايب. سعد أحمد الذهبى. محمد عبد اللطيف دراز. محمد إبراهيم البيومى. محمد المهدي على. عبد ربه مفتاح. عبد الحلیم سعد. أحمد عبد اللطيف. أحمد عبدالسلام. عواد على حسن. على جاد الحق. عبد الحكيم محمد. يوسف الرمالى. محمود الدينارى. محمد الشاعر. محمد أحمد الشيبينى. عبد الله قنديل. محمد محمد المدلل. معوض السخاوى. محمد عبد الله محمد. على شقير. أمين الشيخ. بركات أحمد. أمين خطاب. على محمد الشيخ. على محمود. محمد أحمد القطيشى. محمد يس الجندى. إسماعيل حسين. محمود الغمراوى. عبد الوكيل أحمد خاطر. السعدى محمد. محمد المنبلى. إبراهيم صقر البهى. عبدالرحمن عبد ربه. محمد الخطيب. سليمان إبراهيم البيللى. عبد الرسول خليفة. مصطفى محمد عيد. عبد الباقي نعيم. مصطفى محمد مأمون. توفيق محمد. على عبد اللطيف. سعيد عبد الله. أحمد المرشدى. صادق شعيب. إبراهيم النقراشى. حسن أبو عرب. إبراهيم الدسوقى. مصطفى بدر زيد. عبد الحميد الهنامى. محمد حماد خليفة. محمد محمد هلالى. عبد العليم رضوان. سليمان فائد. عبد الفتاح أحمد. محمد فريد الضرغامى. عبد الرحيم البرديسى. محمد مخلوف. عيسى الشويرى. على الشايب. محمد درويش العصار. موسى شريف. عيد الرموف عبدالسلام. أحمد عبدالحليم هيكل. محمد على البراوى. على محمد النجار. على على البنا. محمد حفى بلال.

جواب اللورد اللنبى

ولما تسلم اللورد اللنبى هذا الاحتجاج بادر بارسال الرد إلى شيخ الجامع، وأبدى فيه أسفه لوقوع الحادث، وروى فيه الواقعة على أساس أن دخول الجنود الأزهر كان على أثر دخول بعض المتظاهرين فيه وقذفهم الأحجار من داخله على الجنود، وهذا نص الكتاب:

«حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر.

«قد تلقينا كتابكم الذى وجهتموه إلينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسادة علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى، وقد أمرنا بإجراء التحقيق اللازم عن حادث يوم ١١ ديسمبر، وقد يظهر أن بعض الأفراد السيئ النية كانوا قد هاجموا الحوائيت، ولما طاردتهم الجنود البريطانية التجأوا إلى الأزهر وجعلوا يقذفون منه الأحجار على الجنود حتى إذا ما أثاروا غيظهم اقتفوا أثر المعتدين اللاجئين فى جوانب الأزهر، ولا يغرب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث فى الوقت الذى تهيئت فيه نفوس الجنود، ولكم أن تثقوا بأنه لم يقصد البتة انتهاك حرمة الأزهر ولا التعدى على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسلمين، وبينما نأسف فى هذه الآونة لوقوع هذا الحادث إلا أننا نرجو أن نوجه نظر فضيلتكم إلى أنه من الواجب على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمتنع استعمال جوانب الجامع لأعمال الاعتداء المخالفة للقانون».

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

«نائب جلالة الملك»

«النبى»

ونشرت الحكومة من ناحيتها بلاغاً رسمياً بمعنى كتاب اللورد اللنبى.

رأى علماء الأزهر في الموقف السياسى

وقد حركت هذه الحادثة في نفوس علماء الأزهر المجهر برأيهم في الموقف السياسى عامة، فوضعوا بياناً أعربوا فيه عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد في البلاد هو أن تفى الدولة الانكليزية بوعودها، وتعترف للبلاد بالاستقلال التام، أى أنهم شاركوا الأمة في معظم مطالبها السياسية، وأرسلوا هذا البيان إلى السلطان وإلى رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامى البريطانى، وهذا نصه:

«إن علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بإزاء الظروف الحاضرة، وما جرت على البلاد من خطوب تفاقمت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها، يرون من أقدم الواجبات التى فرضها الله عليهم ألا يتوانوا في القيام بوظيفتهم في إبداء النصيح والإرشاد إلى ما فيه تأييد السلم في الأرض وتوطيد العلائق الحسنة بين الأمم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله به في جميع الشرائع المنزلة، ولا سيما الشريعة الإسلامية الغراء.

«أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعى في الاستقلال التام، وأصرت على المطالبة به بكل مالدنيا من الوسائل المشروعة، دون أن يظهر من جانب الحكومة الإنكليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق، فأدى ذلك إلى أحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق، فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة.

«لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ورجال مجلسه الأعلى الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي أن تفى الدولة الإنكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح في بلاد

الشرق أجمع وبذلك تمتنع وسائل الشدة التي طالما ظهرت آثارها بما يوجب الأسف الشديد، ويخلد أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء والسكينة ولا يضررون ضغنًا ولا حقًا للحكومة الإنكليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الأجنبية.

«هذه هي الأمانة التي وضعها الله في أعناقنا قد أديناها قيامًا بالواجب على خدام الدين، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين».

ولقد حذا علماء الإسكندرية ووطنطا ودسوق ودمياط حذو علماء الأزهر، فحرروا بيانًا يضمنون فيه صوتهم إلى صوت إخوانهم علماء الأزهر في طلب الاستقلال التام.

تهديد الطلبة المضربين

أصدر مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ قرارًا بإنذار جميع طلبة المدارس العليا وتلاميذ المدارس الأميرية والمدارس الخاصة لتفتيش الحكومة بالحضور إلى مدارسهم في التواريخ التي حددتها وزارة المعارف، وبأن كل من يتخلف عن إطاعة هذا الأمر ويتغيب عن مدرسته دون أن يقدم عذرًا مقبولًا يحرم الدخول في جميع الامتحانات التي تعقد في خلال سنة ١٩٢٠.

بلاغ اللورد ملتر عن مهمته

(٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩)

رأت لجنة ملتر أن مقاطعة الأمة لها أصبحت عامة محكمة وظهرت بمظاهر شتى تجتمع كلها في إعراض الأمة عن الاتصال بها، عن قرب أو بعد، فأخذت تعالج هذه المقاطعة بالانابة وسعة الخيلة، فأصدر اللورد ملتر بلاغًا عن مهمته، قال فيه:

«أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو

حرمان مصر من حقوقها التي كانت لها إلى الآن. ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد فإن اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لأجل التوفيق بين آماني الأمة المصرية والمصالح الخاصة التي لبريطانيا العظمى في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين في البلاد.

«ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين، واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودي يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شئون البلاد في ظل أنظمة حكم ذاتي Self Governing institutions^(٨).

«وتتفهم لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم، ويمكن إهداء كل رأى بحرية وصراحة، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة، كما أنه لا داعي لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلاً منه عن معتقداته، فإنه لا يعد تنازلاً عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هي متنازلة بسماعها، وبغير الصراحة التامة في المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلى الاتفاق».

«ملتر»

مصر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

رد الوفد على بلاغ ملتر

وقد ردت لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ ببيان أذيع يوم ٣٠ ديسمبر، قالت فيه:

«كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد صريحاً واضحاً، وأن يتضمن

(٨) في الترجمة الرسمية للبلاغ «تحت أنظمة دستورية» والمعنى واحد.

الاعتراف باستقلال مصر التام، لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة، فبعد أن كانت المفاوضة التي تطلبها اللجنة محصورة في دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة في غير دائرة مخصصة.

«نعم إن توسيع دائرة المناقشة يدل على اقتناع الانجليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضاً باتاً، ولكنه لا ينفى مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الانجليزية التي تقدمت بحجىء اللجنة وليس من شأنه بأى حال أن يحمل الأمة على العدول عن خطتها فضلاً عن ذلك فإن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها.

«وإذا كان الغرض من الوقوف على مطالب المصريين، فإن هذه المطالب أصبحت معروفة معروفة تامة في جميع أنحاء العالم، وهي تنحصر في شيء واحد هو «الاستقلال التام». أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة».

«فلتحى مصر. وليحى الاستقلال التام».

وأبرقت لجنة الوفد ببلاغ اللورد ملتر وردها عليه إلى سعد باشا في باريس، فجاءها الرد بموافقة الوفد.

رد الحزب الوطنى

وفي ٣١ ديسمبر نشر الحزب الوطنى رده على بلاغ اللورد ملتر ببيان أعلن فيه من جديد سياسة (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) تأييداً لقراره في نوفمبر سنة ١٩١٩ (ص ١١٠) قال:

«أعلن جناب اللورد ملتر في بلاغ لجنته للأمة أن الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ما أوفدت اللجنة إلى مصر إلا لغرض واحد هو التوفيق بين آماني الأمة وما للدولة البريطانية العظمى من المصالح

الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع الأجانب القاطنين فيها، وأظهر جنابه رغبة اللجنة في الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية وأنها لترغب رغبة صادقة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية، هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته الصحف المحلية، وليس للحزب الوطني إزاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل إنه لا يزال متمسكًا بسياسته التي أعلنتها للأمة مرارًا وتكرارًا والتي أبانها إزاء السياسة الإنكليزية بكل وضوح في الخطبة التي ألقاها باسمه حضرة علي بك فهمي كامل وكيل الحزب في حفلة تأبين المغفور له رئيسه (محمد بك فريد) يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجاري، وهذا فحواها: إن الأمة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالاً غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال، وإنها لا ترضى بالمخاطرة مع أية هيئة بريطانية أو غيرها إلا إذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام وأعلنت اعترافها به رسمياً وأيدته بجلاء الجنود الإنكليزية عن وادي النيل وسحبت إعلان الحماية.

«إنه إذا اعترفت إنجلترا أمام الملأ رسمياً بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الإخلاص اللذين أشار إليهما جناب اللورد ملتر، وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب إعلان الحماية، فإن الأمة المصرية تشعر إذ ذاك بأن إنجلترا وفّت بوعودها وهرت بعهودها، وتكون بأسرها مرتاحة لكل مخاطرة لا تمس استقلالها التام في أمورها الداخلية أو الخارجية، وأما ما دامت خطة اللجنة الإنكليزية لا تخرج عما قاله اللورد كيرزون ومستر بالفور ضاربين باستقلال مصر التام عرض الأفق، وما دامت البلاد محتلة بجيشين أحدهما حربي والثاني ملكي، وما دامت الأحكام العرفية تصدر كل يوم باعتقال أبناء الأمة وتوقيع العقوبات المختلفة على طلاب العلم، وما دامت حرية القول والكتابة محجورة، وما دامت البلاد في قوضى من التشريع، وفي

الجملة ما دامت الأرواح تخطف لأقل مظاهرة سياسية سلمية، إلى غير ذلك من الضحايا التي ضحتها الأمة في سبيل استقلالها التام، نعم ما دام كل هذا وغيره قائماً فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتمدين، فإن كل مخاضرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها إلا التنازل عن هذا المطلب الأسمى - مطلب الكرامة والإباء - مطلب الاستقلال التام، لذلك ينصح الحزب الوطني المصري للأمة بأسرها أن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام، وأن لا يفوتها أنها لو نالته بأي شرط كائنًا نوعه ما كان، فإنه لا يكون استقلالاً تاماً بمعناه المرسوم، فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية - ما دام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل إنجلترا ولم ينفذ بالفعل - واجب كل الوجوب على كل مصري ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته في الوجود».

«وكيل الحزب الوطني»

«على فهمي كامل»

وسياسة الحزب الوطني في عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماماً مع مبادئه، لأنه، وهو حزب الجلاء، ما دام متمسكاً بالجلاء، ولا يقبل ما دونه، لا يرتضى الدخول في مفاوضات بين مصر وإنجلترا والاحتلال قائم، لأن جوهر القضية بينهما هو في الاحتلال والجلاء، فإما جلاء، وإما احتلال، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال، كما قال المرحوم محمد فريد (ج ١ ص ١١٧)، والأصل أن الاستقلال حق طبيعي ثابت لا يقبل المناقشة، فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة، والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد منها تشكيك الأمة المصرية في حقها في الجلاء وإيمانها به، والوسيلة الطبيعية للجهاد هي المطالبة المقرونة بالمقاومة، أما المفاوضة فهي من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخي في المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال، جربتها في مدى ربع قرن، فلم تنتج

إلا بقاء الاحتلال وإقراره، مع تغيير في أسمائه وأوضاعه، في حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط في مقابله، لأن إنجلترا عندما تعهدت ستين مرة^(١) بالجلاء عن مصر، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط، بل كانت عهوداً صريحة مطلقة، فالجلاء - وهو جوهر الاستقلال - لا يصح أن يكون مقيداً بشروط، وفي ذلك يقول المرحوم «مصطفى كامل»: «نحن مسلمون وإنجليز هم السالبون، ونحن طلاب حق مقدس وإنجليز هم مغتصبو هذا الحق، فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافهم بحقنا ورده إلينا».

هذا، إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم، فيها معنى الإكراه الأدبي والمعنوي المائل في الاحتلال ذاته، والإكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها، ويحمل المفاوض المصري، تحت تأثير هذا الإكراه، على المساومة في الجلاء، والتساهل في وجود الاحتلال تحت أى اسم كان، وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى، وهو الجلاء، على أن المفاوضات قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب في تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى في شأنه، وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ، لما يلابسه من الإكراه السافر أو المقنع، وإن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء، والمفاوضة الصحيحة يجب أيضاً أن يسبقها الجلاء، ولقد كان فريد في مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية بحقها في تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الإنجليزى عن البلاد، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان صحة الاستفتاء.

(١) نشرنا هذه العهود في كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص ٢٤٣ وما بعدها، طبعة سابقة وقد أعدنا نشرها الآن في قسم الوثائق التاريخية.

رسالة الأمراء

وفي ٣ يناير سنة ١٩٢٠ أذاع الأمراء: كمال الدين حسين. وعمر طوسون. ومحمد علي إبراهيم. ويوسف كمال. وإسماعيل داود، ومنصور داود، رسالة إلى الأمة، أعربوا فيها عن تضامنهم معها في أمانيتها وآمالها، وأعلنوا أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالاً تاماً مطلقاً بلا قيد ولا شرط، فأيدوا برسالتهم وجهة نظر الحزب الوطني، قالوا:

«أبناء مصر مواطنينا الأعزاء.

«يوم ما اقتضت الإدارة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدي من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصري ومرشده، إلا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم (محمد علي الأول) وجعت القدرة الإلهية في شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة في أعماله مع الصديق والولاء نحو مصر، فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة، مغمورة بنعمها، فرض الله علينا بهذا خدمة مصر وإخواننا المصريين، والسير على أثر جدنا الأكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين، وحيث إن الأمة المصرية الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قياماً يجعل لها ولنا أعظم منزلة نتفاخر بها في العالم بأسره، وبما أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا نادى بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة، فقد جئنا نحن أولاد محمد علي لا لنشارك أمتنا في أمانيتها ومقاصدها فقط، بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها، ونجعل أيدينا في أيديهم، حيث إتنا لسنا إلا روحاً واحدة حتى نكون جسماً لا يتر وقوة لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا، نطالب بحقوق أمتنا، نطالب بحقوقها الشرعية، نطالب باستقلال مصرنا استقلالاً تاماً مطلقاً بلا قيد ولا شرط»

كمال الدين حسين	عمر طوسون	محمد علي إبراهيم
يوسف كمال	إسماعيل داود	منصور داود

مذكرة الأمراء إلى اللورد ملتر

وأرسلوا في اليوم نفسه مذكرة إلى اللورد ملتر رداً على بلاغه، قالوا فيها:

«بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها، وعبرت عن أمانيتها طالبة الاستقلال التام لبلادها، وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصري برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذي لا يدع مجالاً لأحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة، وفضلاً عن ذلك بما أن جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحاداً صادراً من أعماق قلوبها تهرن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيقي لم يدفعها إليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن، فإننا نقدم إليكم هذه المذكرة لتحيطوا علماً أننا لا نقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية، بل نتضم إليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر، وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا»

كمال الدين حسين	عمر طوسون	محمد علي إبراهيم
يوسف كمال	إسماعيل داود	منصور داود

وقد كان لرسالة الأمراء إلى الأمة ومذكرتهم إلى اللورد ملتر أبلغ الأثر في إذكاء روح الحماسة في النفوس، وقوبلت الرسالة والمذكرة بالغبطة والابتهاج، إذ جاءتا دليلاً ملموساً على تضامن أمراء البيت المالك (السابق) مع الشعب.

وأرسل اللورد ملتر رده على مذكرة الأمراء في خطاب وجيز بعث به إلى الأمير كمال الدين حسين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٠، قال فيه: «يا صاحب السمو إسمح لي أن أنبئكم عن تلقي الكتاب الذي وجهه سموكم وخمسة من الأمراء من أسرة محمد علي، والذي أبلغتموه في الوقت ذاته إلى الصحف، ولي الشرف أن أكون لسموكم».

«المخلص»

(ملتر)

الاعتداء على الوزراء

استهدفت وزارة يوسف وهبه باشا لاعتداءات عدة على حياة أعضائها، وكانت هذه الاعتداءات من مظاهر السخط العام عليها، وقد وقعت لأسباب سياسية، ونجا الوزراء منها جميعاً، ولكنها تركت أثراً عميقاً في النفوس، واستمرت هذه الاعتداءات في عهد وزارة محمد توفيق نسيم باشا، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره: «يعسر على المرء أن يفهم هذين الرئيسين وسائر رفاقها الوزراء حقهم من المدح والإطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية بتسلمهم مقاليد الأحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه، وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم، ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم نفس الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا، ما خلا وزيراً واحداً، فهي - كسابقتها في أوصافها - وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور مع المعتمد السامي البريطاني^(٩)».

ولإننا، مع استنكارنا لمبدأ الاعتداء وحوادثه، نذكر فيما يلي تسجيلاً للوقائع التاريخية حوادث الاعتداء بترتيب وقوعها، ففي منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩، بينما كان يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء ذاهباً بسيارته إلى ديوان المالية وعند مروره في شارع سليمان باشا - قبالة النادي الطلياني - ألقى عليه أحد الشبان قنبلتين انفجرتا، ولكنها لم تصيبا السيارة، ولم يصب وهبه باشا بسوء، وقبض على الشاب، وهو يحاول إخراج مسدس من جيبه، فتبين أنه طالب قبطي بكلية الطب، وهو عريان يوسف سعد، وقد اعترف الطالب في التحقيق أنه كان يريد اغتيال حياة يوسف وهبه باشا.

(٩) تقرير اللورد ملنر. وقد ظهر أثناء وزارة توفيق نسيم باشا.

وحوكم أمام محكمة عسكرية إنجليزية فقضت عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات، وقد أفرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من شملهم العفو في عهد وزارة سعد زغلول، وهو الآن من موظفي مجلس الشيوخ.

وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على إسماعيل سري باشا وزير الأشغال، وهو راكب سيارته وذهب إلى الوزارة، فأخطأت القنبلة السيارة ووقعت على الأرض، ولم تصب السيارة إلا بشظية بسيطة في المؤخرة، ولم يعرف الجاني، وأعلنت الحكومة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه، ولكن لم توفق إلى العثور عليه.

وفي صباح ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ أُلقيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة، بينما كان راكباً سيارته بعد خروجه من منزله، وقد انفجرت القنبلة ولم تصب أحد بضرر، وقبض على المعتدى، فأتضح أنه طالب بالمدرسة الإلهامية يدعى عبد القادر شحاته، ومعه شريك له يدعى عباس حلمي، وهو طالب سابق بالمدرسة المذكورة.

وقد حوكم المتهمان أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت عليهما بالاعدام، ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وفي ٨ مايو سنة ١٩٢٠ أُلقيت قنبلة أخرى على حسين درويش باشا وزير الأوقاف وهو راكب سيارته بشارع المدارس بالحلمية فأصابته السيارة بضرر وجرحته السائق كما قتلت أحد الشبان كان على مقربة من الحادثة، ولم يصب الوزير بسوء.

رفع معاش الوزراء

اشتد السخط في ذلك العهد على من يتولون الوزارة، إذ كانوا أداة الأجنبي في العسف والتكيل بالأمة، والحيلولة بينها وبين حقوقها التي تطالب بها وتجاهد في سبيلها، فأدركت السراي إحجاماً من المستوزرين عن قبول

منصب الوزارة في مثل هذه الظروف، مما قد يؤدي إلى اضطراب وزارى تخلو به مناصب الوزارة، وتتحدد الحالة التي شهدتها البلاد بعد استقالة وزارة رشدى باشا، ولا شك أن بقاء هذه المناصب شاغرة مدة من الزمن يشد من أزر الشعب في جهاده، ويظهر السراى أمام الاحتلال بمظهر العجز عن حكم البلاد حكماً أساسه امتهان إرادة الشعب، فابتكرت طريقة تغرى المستوزرين بالتهافت على هذه المناصب، وذلك برفع معاش الوزراء الذين يؤخذون من سلك الوظائف، ومنحهم معاشاً استثنائياً كبيراً، فصدر مرسوم سلطاني في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بمنح كل موظف مضى عليه عشرون سنة في خدمة الحكومة وعين وزيراً، مرتباً مستديماً قدره ١٥٠٠ جنيه في العام بعد تخليه عن الوزارة (أو بعبارة أصح بعد تنحيته عنها).

صدر هذا المرسوم في عهد وزارة يوسف وهبه باشا، ونص على سريانه على الوزراء الذين تنتهى وظيفتهم بعد تاريخ نشر المرسوم (ومنهم الوزراء الذين أصدروه)، وكذلك على الوزراء السابقين إذا دعوا للعودة إلى الوزارة.

وكان هذا الإجراء بمثابة رشوة لكبار الموظفين، وإغراء لهم بالتهافت على مناصب الوزارة، لكي يصلوا إلى تحسين معاشهم، فهي عملية مالية خالية من معانى النزاهة، وبذلك ضمنت السراى تحت تأثير هذه الرشوة أن تؤلف عند الحاجة أية وزارة من كبار الموظفين تحكم البلاد على غير إرادتها.

مولد فاروق

(١١ فبراير سنة ١٩٢٠)

في غمار الحوادث والعواصف السياسية التي ترادفت على البلاد في عهد الثورة، ولد الأمير فاروق نجل السلطان فؤاد، وكان مولده يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٠، وأذاع مجلس الوزراء لهذه المناسبة أمراً من السلطان بهذا الحادث.

واجتمع مجلس الوزراء بوزارة المالية عند وصول هذا الأمر السلطاني،
 وقرر:

أولاً: إبلاغه إلى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية.
 ثانياً: إبلاغه إلى المندوب السامي البريطاني وإلى وزارة الخارجية
 البريطانية.

ولعلك تلاحظ ما في قرار مجلس الوزراء من الشذوذ في إبلاغ نبدأ مولد
 الأمير إلى المندوب السامي البريطاني وحده، دون معتمدى الدول، ثم إلى
 وزارة الخارجية البريطانية، ولكن الولاء للسياسة الإنجليزية أملى على
 الوزراء هذا القرار، كما جعلهم يجمعون عن المناداة بالأمير فاروق ولياً للعهد
 انتظاراً لصدور الأمر بذلك من لندن.

التدخل البريطاني في وراثة العرش

أرادت الحكومة البريطانية أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها
 في تقرير وراثة العرش، فليس يخفى أنه حين ولاية السلطان حسين كامل، ثم
 السلطان (الملك) فؤاد، عرش مصر، لم يكن قد بت في أمر وراثة العرش تحت
 الحماية، ولا تقرر نظام لهذه الوراثة، ولم يصدر أمر من جانب السلطان
 بتنظيمها ووضع قواعدها، ولم تعلن الحكومة ولا السراى تلقيب الأمير فاروق
 بولى العهد، فانتهزت الحكومة البريطانية هذه الفرصة، ووضعت هي هذا
 النظام، وأبلغته إلى السلطان فؤاد في خطاب رفعه إليه اللورد أَلنبي المندوب
 السامي البريطاني يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠، ونشرته «الوقائع المصرية» في
 عدد غير اعتيادى صدر في ١٧ أبريل تحت عنوان (ترجمة الخطاب المرفوع
 للحضرة المعظمة السلطانية من حضرة صاحب المقام الجليل الفيلد مارشال
 أَلنبي المندوب السامي البريطاني بشأن نظام وراثة السلطنة المصرية)، وهذا
 نص الترجمة:

«دار الحماية في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠.

« يا صاحب العظمة. إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر في نظام وراثة السلطنة المصرية. وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا، وإن لم يوجد فيمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم في حق تقلد السلطنة المصرية.

« وإن مع تقديري التهنائي لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمع لنفسي بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادي الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائماً محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين.

« ولى الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص »
القاهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ « ألنبي فيلد مارشال »

وقد أرسل السلطان فؤاد إلى الملك جورج الخامس برقية شكر على هذا البلاغ، قال:

« القاهرة في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠ »

« صاحب الجلالة الملك - لندرة »

« أرجو جلالتم التفضل بقبول فاتق تشكراتي على البلاغ الذي قدمه إلى اليوم بأمر جلالتم الفيكونت ألنبي نائب جلالتم بمصر بحصول الاعتراف بنجلي الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده، وهكذا وإن لم يوجد فيمن يولد لي من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لي في حق تقلد السلطنة، وإن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لجلالتم أن المحافظة على العلاقات الودية التي

تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائماً محل اهتمامي، وأعتقد بأنني سأستطيع دائماً الاعتماد على معاضدة جلالته الثمينة وجميل صداقتكم». «فؤاد»

فرد عليه الملك جورج يبرقية وجيزة، أعرب فيها عن سروره لبرقية السلطان، قال:

«لندرة في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠

إلى عظمة السلطان

«قرأت مع خالص السرور يبرقية عظمتكم، وإنني أؤكد لعظمتكم اهتمامي وتأييدي لكل ما يعود على مصر لتوفير أسباب السعادة، كما أنني أؤكد صادق ما أتمناه شخصياً لذات عظمتكم ولأسرتكم من العز والهناء».

«جورج»

ولا يخفى أن صدور نظام وراثة العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية، بل التبعية، فكان الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر في وثيقة رسمية، وكان هذا الوضع شاذاً، ومنافياً للاستقلال، بل هادماً للسيادة القومية، والكرامة الوطنية، وكونت البرقيتان اللتان تبادلهما السلطان فؤاد والملك جورج الخامس أدل على هذه المعاني، وإنك لتلمح من رد الملك جورج مبلغ الزرابة والاستخفاف، وانتعال صفات جديدة للتدخل في شئون مصر، وفي الحق إن هذه الوثائق الثلاث ليست مما يشرف التاريخ القومي.

احتجاج الحزب الوطني

وقد احتج الحزب الوطني على التدخل البريطاني في وراثة العرش، وأصدر قراراً بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره في الصحف، فوزعه في نشرات خاصة مطبوعة، وأبلغه إلى معتمدى الدول في مصر، في خطاب قال فيه:

«أتشرف بأن أرفع لجنابكم القرار الذى أصدرته اللجنة الإدارية للحزب الوطنى المصرى راجياً إبلاغه إلى حكومتكم الجليلة خدمة لحقوق الأمة المصرية السياسية، وهذا نصه:

«لقد نشرت «الوقائع المصرية»، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ خطاباً من الجنرال أللبنى مؤرخاً فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصاً بولاية عهد الحكومة المصرية، ثم أصدرت الحكومة منشوراً إلى موظفيها وأعلنت لهم فيه النبأ الخاص بولاية عهد مصر وطلبت إليهم التوقيع عليه اعترافاً للعلم بمدلوله، وبما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها دون غيرها، وبما أن إقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شئون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعاً على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة يعد اعتداءً صريحاً على أحكام القانون الدولى من جهة وعلى مبادئ حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة أخرى، وبما أن الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ أغراضها السياسية إزاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية المعلنة منها، فإن جميع الأعمال الناقبة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية، وبما أن الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة، وإنها لا تعترف لإنكلترا بمركز خاص فى مصر يخولها أى حق أو أية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره، وكذلك بما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالاً غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل أجنبى.

«فاللجنة الإدارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتيات على حقوق البلاد كلها أو بعضها، لذلك قررت بالإجماع:

أولاً: الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها.
ثانياً: تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العاملين الممثلين لها في مصر
هذا القرار لإبلاغه إلى حكوماتهم، وتفضلوا إلخ».

«وكيل الحزب الوطنى»
«على فهمى كامل»

احتجاج الوفد

وأصدرت لجنة الوفد المركزية بمصر برئاسة محمود سليمان باشا قراراً
بالاحتجاج على هذا التدخل، هذا نصه:

«إن الأمة المصرية مع تمسكها الشديد بعائلة محمد على، مصلح مصر
الكبير، وبأن يكون على عرش مصر أحد أفراد هذه العائلة المجيدة بطريق
الوراثة، ترى أن في تقرير نظام هذه الوراثة بواسطة حكومة إنجلترا اعتداء
على حقوق مصر الشرعية المقدسة لأن الأمة المصرية وحدها بئاً لها من الحق
في تقرير مصيرها هي صاحبة الحق في تقرير نظام وراثة الحكم فيها، وعلى ذلك
فاللجنة المركزية للوفد المصرى تحتج على هذا العمل، وهى بذلك تعبر عن
رأى الأمة».

هذا، وقد رفع الملك فؤاد بعض الشنود والافتئات والتدخل الأجنبى المائل
في وثيقة ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠، بعد سنتين من صدورهما، إذ أصدر عقب
إعلان «الاستقلال» أمراً ملكياً في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢، وضع فيه نظام
وراثة العرش، جاء في المادة الأولى منه أن «الملك وما يتعلق به من سلطات
ومزايا وراثى في أسرة جدنا الجليل محمد على»، وجاء في المادة الثانية: «تنتقل
ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه، ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن
الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك
كانت الولاية إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفى إخوة، ويشترط في كل

الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية، فولاية الملك بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق»، وأكملت المواد الأخرى نظام توارث العرش.

إعادة الرقابة على الصحف

قررت السلطة العسكرية البريطانية في مارس سنة ١٩٢٠ إعادة الرقابة على الصحف، وكانت قد ألغيت في عهد وزارة محمد سعيد باشا كما تقدم بيانه (ص ٥٤).

ففي صباح اليوم الرابع من هذا الشهر استدعى الكولونل سيمز Symes رئيس مراقبة المطبوعات مديري الصحف، وأبلغهم فحوى هذا القرار، ووزع عليهم التعليمات التي أوجب على الصحف مراعاتها، فرد عليه الصحفيون بالاحتجاج على إعادة هذه الرقابة في الوقت الذي أطلقت فيه جميع صحف العالم من القيود الاستثنائية، ونشرت الوقائع الرسمية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٠ إعلاناً من اللورد ألبني بإعادة الرقابة على الصحف، سوغتها بقولها:

«نظراً لما تنشره الصحف باستمرار من المقالات التي تخل بسلطة الحكومة، وإلى من شأنها الإغراء على إحداث اضطرابات وإتيان أعمال مناقضة للنظام والأمن العام، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر ابتداءً من ٦ مارس سنة ١٩٢٠».

وتنفيذاً لهذا القرار لم يعد ينشر في الصحف إلا ما يأذن الرقيب به، كما كانت الحال مدة الحرب العالمية الأولى والأخيرة، وصارت تصدر وفيها فراغات تدل على أن الرقيب لم يأذن بنشر ما كان معداً للطبع.

إضراب الصحف احتجاجاً على الرقابة

وفي يوم ٥ مارس اجتمع أكثر مديري الصحف العربية، وتباحثوا في قرار إعادة الرقابة على الصحف، فقرروا احتجاج الصحف العربية ثلاثة أيام متوالية ابتداء من يوم ٦ مارس احتجاجاً على ذلك القرار.

عودة لجنة ملنر

قضت لجنة ملنر في مصر نحو ثلاثة أشهر تدرس أحوال البلاد عامة، وأسباب الثورة خاصة، وتبحث في العلاج الذي تراه ناجعاً لملافاة الحالة الثورية، وفي المقترحات التي تعرضها الحكومة البريطانية في هذا الصدد، وبغادر اللورد ملنر العاصمة صباح يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ إلى القدس في رحلة بفلسطين، ثم عاد إلى الإسكندرية، وأبحر منها يوم الخميس ١٨ منه إلى إنجلترا، وسبقه إليها زملاؤه.

اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد زغلول

(٩ مارس سنة ١٩٢٠)

كانت «الجمعية التشريعية» معطلة منذ أكتوبر سنة ١٩١٤ كما أسلفنا (ج ١ ص ٤٩)، وظلت بعيدة عن مجرى الحوادث طيلة هذه السنين، كما ظلت بمنأى عن الثورة حين وقوعها، ولم يساهم فيها بعض أعضائها إلا بصفتهم الشخصية، ولم تجتمع هيئتها، كما اجتمعت مجالس المديريات ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين والموظفين ومن إليهم، فرأى فريق من أعضائها أن هذا الموقف لا يليق بهم أن يقفوه، وأنهم أولى من غيرهم بأن يجتمعوا، بصفتهم الهيئة النيابية القائمة في ذلك الحين، وأن يصدروا القرارات المؤيدة لمطالب البلاد، فاجتمعوا ببيت الأمة (منزل سعد زغلول) يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠،

وأصدروا قرارات، كتبوا بها المحضر الآتي:

« في الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠، انعقدت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصري، بحضور حضرات الآتية أسماؤهم:

إبراهيم سعيد باشا. وحسين واصف باشا. وقلبي فهمي باشا. وراغب عطية بك. وفتح الله بركات باشا. وحسين هلال بك. وحسن سيف أفندي. والدكتور محمد أمين بدر بك. ومحمود الأترابي باشا. والسعدى بشارة الطحاوى بك. وعمر مراد بك. ومتولى حزين بك. وعمر خلف الله بك. وإبراهيم على بك. ومحمد محمود بك. وحنفى منصور بك. ومحمد علام بك. وعلى المنزلاوى بك. وسينوت حنا بك. ومحمد رشوان بك الزمر. وإسماعيل أباطه باشا. ومحمود أبو حسين باشا. وعبد اللطيف الصوفاني بك. والشيخ محمد شاکر. ومحمد السيد أبو على باشا. وعبد الرحمن عوض بك. والشيخ عبد الفتاح الجمل. وعلى شعراوى باشا. وحافظ المنشاوى بك. وأمين سامى باشا. ومنصور يوسف باشا. ويوسف أصلان قطاوى باشا. وزكريا نامق بك. وعبد السلام العلايلى بك. ومحمد كمال أبو جازية بك. وطنطاوى بك طنطاوى. وإبراهيم دويدار بك. وعلوى الجزار بك. ومحمد أمين أبو ستيت بك. ومحمود همام بك. ومحمد محفوظ باشا. وعبد الرحمن محمود بك. وميشيل لطف الله بك. ومحمد المنياوى بك. ومحمد على سليمان بك. والمصرى السعدى بك. ومصطفى بكير بك. ومحمد عزام بك. وكامل صدقى بك. وحسين الشريعى بك. ومحمد عبد الخالق مذكور باشا.

« وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة إبراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء سنا ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا. وحسين هلال بك. ومحمد عبد الخالق مذكور باشا، بالإجماع، وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبد الخالق مذكور باشا

إيقاف الجلسة خمس دقائق حداداً على من انتقل إلى رحمة الله من أعضاء الجمعية في مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق.

«أعيدت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والعزة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبي السعادة إبراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دعياه لحضور الجمعية. وطلبة سعودى باشا. ومحمد شريعى باشا. ومرقس سميكى باشا. ومحمد عثمان أباطة بك، وكذلك تليت جملة تلغرافات واردة من جهات متعددة من أعيان ووجوه القطر بإظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التى آلت الأمة، ثم تباحثت الجمعية فيها عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها ما يأتى:

أولاً: أن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها إنجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملاً باطلاً لا قيمة له من الوجهة القانونية.

ثانياً: تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تاماً وفقاً لقواعد الحق والعدل والقانون، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر في وجوده من الوجهة القانونية، وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكاً به.

ثالثاً: تحتاج الجمعية على تعطيلها، وعلى كل القوانين والنظم التى وضعت في أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها.

رابعاً: تحتاج على كل الاعتداءات التى أصابت البلاد وأبنائها سواء أكان الاعتداء واقعاً على النفس أم المال أم أى نوع من أنواع الحرية.

خامساً: تحتاج على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وفقاً تاماً حتى يبت في المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية: (أ) لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة، وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل

أن توافق الأمة عليه، (ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفردًا ولا مصلحة مصر وحدها، ولا مصلحة الاثنين معًا، وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا أن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبي وفائدة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الإنجليز.

سادسًا: قررت أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما، يعد لغوًا، ولا يلزم الأمة في شيء فالأمة وحدها صاحبة الشأن في تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلية.

سابعًا: تقرر الجمعية إبلاغ هذه القرارات إلى الجهات الآتية:

- ١ - الوفد المصرى فى باريس
- ٢ - رئاسة مجلس الوزراء
- ٣ - قناصل الدول فى مصر
- ٤ - الصحف المصرية
- ٥ - كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر
- ٦ - سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها.

ثامنًا: إرسال تلغراف لسعادة رئيس الوفد المصرى بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال.

«تلى المحضر وتصدق عليه وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساءً، وبلى ذلك إمضاءات جميع الأعضاء الحاضرين».

أمر عسكري بمنع اجتماع النواب

أزعج السلطة العسكرية اجتماع الجمعية التشريعية، وإصدارها هذه القرارات الخطيرة المؤيدة للحركة الوطنية، وبخاصة لتضعها بطلان الحماية، وإعلان الاستقلال، وحسبت حساباً بعيداً لما ينجم عن تكرار هذه الاجتماعات، وما تحدثه من الأثر في النفوس، فقد تودى إلى شل سلطة الحكومة، وإلى ما يشبه العصيان المدني في الهند، فأصدر اللورد اللنبي أمراً في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ بمنع اجتماعها ومنع اجتماع كل هيئة تمثيلية في غير الأوضاع المقررة في القوانين واللوائح، قال:

«أنا الموقع أدناه أدمند هنرى هينمن فيكونت اللنبي بمقتضى السلطة المخولة لي بصفة كوني فيلد مارشال قائداً عاماً لقوات جلالة الملك في القطر المصري، أصرح وأعلن ما يأتي: ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لأي مجلس مديرية أو لأي هيئة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخاصة بها، ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصاً بهذا الاجتماع ترخيصاً صريحاً بمقتضى القانون، وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية، وكل قرار تتخذه أو توافق عليه إحدى الهيئات المنتخبة في أى موضوع خارج عن اختصاصها يكون ملغى ولا يعمل به، وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكري».

في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠

«الجنرال فيلد مارشال»

تغيير في صيغة خطبة الجمعة وما قويل به من الجمهور

وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ عيد ميلاد السلطان فؤاد، فأعدت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة، وزعتها على خطباء المساجد لتلاوتها في ذلك اليوم، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة، فما أن سمعها الجمهور في المساجد حتى هاجوا وماجوا، ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان، وأنزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم، وكان هذا من مظاهر تجهيم الرأي العام للسراى، وقد بدا هذا الشعور أيضا في اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد زغلول، فقد قررت ضمن ما قررت إبلاغ قراراتها إلى الجهات الرسمية وغير الرسمية، واستثنت منها السراى.

كارثة القطار في أوديني وفاة اثني عشر طالبا مصريا

في خلال حوادث الثورة وقع في أوروبا حادث أليم أودى بحياة اثني عشر طالبا مصريا، فكانت وفاتهم تشبه - من بعض النواحي - مصرع شهداء الحرية في حوادث المظاهرات، وذلك أنه في يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ ركب بعض الطلبة المصريين الذين قصدوا إلى أوروبا لإتمام دراستهم القطار القائم من تريستا إلى فيينا، ولم يكد يصل إلى محطة بونتة القريية من أوديني من أعمال إيطاليا حتى اصطدم بقطار بضاعة، ونتج عن الحادثة قتل ١٤ من الزكاب وجرح ٣٠، وقتل من الطلبة المصريين ١٢ طالبا، وجرح تسعة، أما القتلى فهم: عبد الوهاب أحمد سبع من نوسا الغيط مركز المنصورة. على حسن بكرى من دمياط. رمضان محمود هدايت من طنطا. أحمد طلعت أسعد من الزقازيق. عبد الحليم محمود. ورزق يعقوب من دمياط. شفيق سعيد من صهرجت. محمد إبراهيم سالم زويل من بورسعيد. محمود عبد الرحمن من

القاهرة. حسين شلبي من القاهرة. فريد فتحى من طهطا. إبراهيم العبد من شبرا النملة.

وقد وقع نياً هذا الحادث في النفوس وقعاً أليماً، وأظهرت الأمة شعوراً عميقاً نحو أولئك الشهداء الذين ماتوا مغتربين في سبيل طلب العلم، وسموا شهداء الغربه والعلم، واحتفل بتشيع جنازاتهم في بلادهم احتفالا عظيماً.

استقالة وزارة يوسف وهبه باشا

(١٩ مايو سنة ١٩٢٠)

في ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ رفع يوسف وهبه باشا استقالته إلى السلطان، وبنها على قوله في كتابه: «في هذه الأيام الأخيرة شعرت بالاحتياج للراحة».

وقد اختلفت الآراء في أسباب هذه الاستقالة، فعزاها بعضهم إلى شعور وهبه باشا بمظاهر السخط على وزارته من كل ناحية، مما جعله يميل أخيراً إلى الراحة والاعتكاف، وبخاصة لأنه كان في ذاته متقدماً في السن.

وعزاها آخرون إلى رغبة السلطان في تنحيته عن الحكم، لما بدا له من العجز عن مواجهة الحوادث، فلم يجد وهبه باشا بداً من النزول على هذه الرغبة، لأنه إنما تولى الوزارة تلبية للأمر السلطاني، فاستقال تنفيذاً لمثل هذا الأمر، وقيل - وهو الأرجح - عن السبب المباشر لاستقالته أن توفيق نسيم باشا عرض على السلطان بحضور يوسف وهبه باشا إحصار أكبر عدد من الأعيان والعمد إلى السراى للتهنئة والتبريك بمناسبة اعتراف الحكومة البريطانية بالأمير فاروق ولى عهد للسلطنة، ولم تكن هذه المظاهر وأشباهاها مألوفة في ذلك العهد، فأظهر يوسف وهبه باشا تخوفه من إحجام القوم عن الحضور من تلقاء أنفسهم، وأنهم في حالة الضغط عليهم قد لا يحضر منهم إلا القليلون، ولما انصرف وهبه باشا أعاد نسيم باشا الكرة على السلطان،

وأخذ على عاتقه يوصف كونه وزيراً للداخلية لإنجاح الفكرة، فوافق السلطان، وأحضر نسيم باشا فعلاً عدداً كبيراً من الأعيان والعمد، ونجحت الفكرة ظاهراً، فتغير السلطان على يوسف وهبه، ومرت على هذا الحادث أيام، ثم انتهز فرصة حديث له معه في موضوع آخر، فأظهر عدم رضاه عنه، فلزم يوسف وهبه داره متمارضاً، وانتهى إلى تقديم استقالته.

وهذا الحادث يعطيك صورة مألوفة لطريقة ولاية الوزارة في ظل الحكم المطلق، فهي لا تتبع مصلحة الشعب، ولا تتصل بإرادته، بل تتبع رغبات ولي الأمر، إذا رضى عن رجل قفز به إلى منصب الوزارة، وإذا غضب على وزير أقصاه بلمحة أو إشارة، دون أن يسأل فيم كان غضبه أو رضاه، ومناطق الرضى والغضب عند ولي الأمر في ظل هذا النظام، هو في الغالب ما تمليه عليه ميوله وأهوائه، أو مصالحه ورغباته، وبعبارة أخرى هو لا يعتبر الوزراء وكلاء عن الشعب، كما هو روح النظام الحر، بل يعتبرهم موظفين في بلاطه، يتصرف فيهم بالتعيين والعزل، كما يشاء ويهوى.

تأليف وزارة نسيم باشا الأولى (٢٢ مايو سنة ١٩٢٠)

قبل السلطان استقالة وزارة وهبه باشا في ٢١ مايو سنة ١٩٢٠، وعهد في اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية تأليف الوزارة الجديدة، وكان بديها، وقد نجحت في الظاهر فكرته التي مر ذكرها، أن يكافأ عليها بإسناد رئاسة الوزارة إليه، فألف وزارته (بغير برنامج)، وصدر المرسوم السلطاني بتشكيلها في ٢٢ مايو على النحو الآتي: نسيم للرئاسة والداخلية. أحمد زيور للمواصلات. أحمد ذو الفقار للحقانية. محمد شفيق للأشغال والحربية والبحرية. حسين درويش للأوقاف. محمد توفيق رفعت للمعارف. محمود فخري للمالية. يوسف سليمان للزراعة.

وكانت هذه الوزارة استمراراً لوزارة وهبه باشا. وهي من الوزارات التي اصطنعتها السراي، وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها، فلا غرو أن قوبلت بالسخط العام.

الاعتداء على رئيس الوزارة

في نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٠، وقع اعتداء على محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة بإلقاء قنبلة عليه، أخطأته ولم تصبه، وبيان ذلك أنه بينما كان قاصداً إلى مقره بوزارة الداخلية، ألقى شاب على سيارته قنبلة في شارع الشيخ ريحان (السلطان حسين فيها بعد) عند اتصاله بشارع الشيخ عبد الله (مصطفى كامل الآن)، فانفجرت القنبلة على الأرض إلى يمين السيارة وحطمت زجاجها، ولكنها لم تصب رئيس الوزارة، وأصابته سائق سيارته بجرح بليغ، وكان للانفجار دوى شديد، سمعه سكان عابدين والأحياء المجاورة له كالحلمية والسيدة زينب حتى الدرب الأحمر والموسكى، وكان شبيها بصوت مدفع الظهر، وتبين أن المعتدى شاب يدعى إبراهيم حسن مسعود من موظفى حسابات مصلحة الصحة، وقد حاول الهرب بعد الحادثة، ولكن الجاويش خليفة يوسف لحق به، فأطلق عليه الشاب رصاصة من مسدس كان معه، فأصابه إصابات خفيفة، وظل الجاويش يتبعه غير مكترث بإصابته حتى تعب، ودخل المعتدى حارة واختفى بأحد منازلها، وفي هذا الوقت وصل رجال البوليس السلطاني وبوليس قسم عابدين، وطوقوا الحى من جميع جهاته، حتى قبضوا على أربعة من الشبان وساقوهم إلى قسم عابدين.

ولما بلغ السلطان نبأ الحادث أوفد كبير الأمناء إلى نسيم باشا لتهنئته بنجاته، وعلى أثر ذلك حضر نسيم باشا إلى سراي عابدين ليقدم واجب الشكر إلى عظمة السلطان، ثم زاره السلطان في منزله في منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر، تقديرًا له وتكريماً، وعقب هذه الزيارة حضر نسيم باشا إلى

السراى، لتقديم فرائض الشكر مرة ثانية، فأنعم عليه السلطان بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على، وقلده إياه بيده.

وقد حوكم المتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية، وحكم عليه بالإعدام، ونفذ فيه الحكم.

تصفية أملاك الخديو عباس الثانى (نوفمبر سنة ١٩٢٠)

فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ أصدر اللورد اللنبى إعلاناً بالترخيص للحارس على أموال أعداء بريطانيا ببيع أملاك الخديو عباس الثانى، وقد أنشئت هذه الحراسة بأمر من الجنرال أرشبلد مرى القائد العام للقوات البريطانية فى ٣١ يوليو سنة ١٩١٦، وتنفيذاً لأمر اللورد اللنبى باع الحارس على أموال الأعداء جميع أملاك الخديو.



الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملنر

لم يجد الوفد المصرى بباريس عضداً له فى مهمته، فقد أوصدت دونه أبواب مؤتمر الصلح، وعلى الرغم من أنه أرسل إلى رئيس المؤتمر وإلى رؤساء وفود الدول العظمى عدة رسائل ومذكرات فى الترخيص له بإبداء مطالب مصر، صم المؤتمر أذانهم عن سماع هذه المطالب، وطلق يطرق أبواب ممثلى الدول، ويتصل بالصحف، ويقيم المآدب للدعاية للقضية المصرية، ويرسل التقارير والرسائل إلى زعماء المؤتمر، وإلى مختلف الحكومات والمجالس النيابية، فلم يجد من أيها مؤيداً أو نصيراً، واستمال بعض كبار الكتاب الأوروبيين، فنشر بعضهم مقالات وبحوثاً دفاعاً عن مطالب المصريين فى الصحف والمجلات، وألف فيكتور مرجريت - أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين - رسالة باسم (صوت مصر)، La voix de L'Egypte قدم لها أناتول فرانس Anatole France أكبر أدباء فرنسا فى ذلك العصر بمقدمة وجيزة، هى فى ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية، وقد تليت فى المأدبة التى أقامها الوفد لرجال السياسة بباريس يوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٩، قال ما تعريبه:

«إن السلطة العليا لأساطيلنا بعثت من الفناء عشرين شعباً كانت من قبل فى عداد الأموات، فهذه بولونيا وأرمينيا تضمندان الآن جراحهما، وهناك على «بحر سفيد» الجميل نرى اليونان تنتعش، ولكن العدالة الإنسانية مازالت بتراء ناقصة، وقد أدى نقص العدالة وجنون الذين يزعمون أنهم عقلاؤنا إلى جعل مصر ضحية الصلح الكبرى.

«ومع ذلك فإن أرض مفتاح القديمة لا ينقصها ما يستوجب اعتراف العالم بجميلها، فهى المربية الروحية لليونان، وكهنتها هم الذين رفعوا النقاب

لأول مرة عن أسرار هذا الوجود، وأهل الفن فيها هم الذين تمكنوا بفطرتهم من أن يجعلوا آية الجمال مبصرة، وبالأمس كان علمهم يشترك في نصرة الحق مع أعلام الحلفاء.

«على أنه هل هناك حاجة لتقديم حجج ومستندات في حين أن العهد الجديد للأمم يخول كل شعب حق الحياة؟ ولكن وا أسفاه!!.. فإذا كان المنافقون قد أساءوا تفسير التعاليم التي جاء بها المسيح، فكذلك كان شأن مبادئ ويلسن، فإنها استخدمت لإرضاء جشع الطامعين وللخدمة الوسائل الدنيئة التي تتبعها الحكومات دائماً تحت ستار الحق لإدراك أغراضها، فليرتفع صوت مصر وليصل إلى أعماق جميع القلوب، حتى يجد من تضامن الشعوب وتأخيرها نصيراً على الظلم».

وندب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا، واستعان أيضاً بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك الذي كان وقتاً ما مستشاراً قضائياً لوزارة الخارجية الأمريكية، فدافع عن مطالب الأمة المصرية، وقدم عنها في أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، وأصدرت اللجنة قراراً لصالح مصر، وهو القرار الذي سبقت الإشارة إليه (ص ٣٥٦)، ولكن هذا القرار لم يكن له صدى في قرارات المجلس.

على أن أعضاء الوفد لم يحتمل أكثرهم الصدمات السياسية التي لا بد أن يلقاها من يتصدى لخدمة القضية الوطنية، وكانت أولى هذه الصدمات اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية (إبريل سنة ١٩١٩)، ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها في مايو، ثم توقيع معاهدة الصلح بين ألمانيا والحلفاء في ٢٨ يونيو من تلك السنة، وفيها الاعتراف بتلك الحماية، وعلى أثر توقيعها دب اليأس في نفوس أغلبية أعضاء الوفد، وفكروا في مصارحة الأمة بإخفاق الوفد في مهمته، لولا ما كان يصلهم بباريس من أنباء ثبات الأمة في جهادها، واحتمالها التضحيات تلو التضحيات في سبيل استقلالها.

فلما جاء اللورد ملنر إلى مصر، ولقى من مقاطعة الأمة للجنة، ما رأى، عاد إلى لندن وفي جعبته الرغبة في مفاوضة الوفد المصري، إذ أدرك وهو في مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل في سبيل الاتفاق والتفاهم، وأن في يده مؤقتاً مفتاح هذا التفاهم، وبعبارة أخرى أدرك اللورد ملنر من خلال المقاطعة، أن الوفد لا يأبى الخروج بالقضية المصرية عن وضعها الطبيعي، وهو الجلاء إلى مساومة وتساهل في شأن الجلاء.

سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة

فلما عاد اللورد ملنر إلى لندن، عهد إلى المستر هرست أحد أعضاء لجنته أن يتوجه إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة، ف جاء المستر هرست إلى باريس وقابل سعد باشا في مايو سنة ١٩٢٠، ودعا الوفد إلى مفاوضة اللجنة بلندن.

رأى الوفد قبل أن يلبي الدعوة إيفاد ثلاثة من أعضائه، وهم محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلى ماهر بك، ليتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية نحو المطالب القومية، فذهب ثلاثتهم إلى لندن وقابلوا اللورد ملنر، وأظهر استعدادهم للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط، وأنه إذا اقتنعت إنجلترا في نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة، فإنها تعجل بالاعتراف لمصر باستقلالها التام، ولما طلب منه الأعضاء الثلاثة تدوين كلامه هذا أبي، وقال إن العبرة بالنتائج، ولا خوف من شيء ما دامت المفاوضة مطلقة، وأرسل الثلاثة إلى الوفد بباريس بنتيجة مقابلتهم للورد ملنر، فاستقر رأى الوفد على قبول دعوته، والذهاب إلى لندن لمفاوضته، وأرسل سعد باشا إلى لجنة الوفد بمصر البرقية الآتية:

«لقد زملنا في لندن قبولاً حسناً، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل في التوصل بالمفاوضات إلى حل مرض، ولهذا عزمنا أن نتوجه جميعاً إليهم

بحول الله يوم السبت المقبل (٥ يونيه سنة ١٩٢٠) للدخول فيها، مستعدين القوة من اتحاد الأمة، وحكمة أبنائها، والحجة من وضوح الحق، والمعونة من الله ناصر الضعفاء».

المفاوضات

وصل الوفد إلى لندن يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٠، وأستقبله بمحطة فيكتوريا جمهور الطلبة المصريين الموجودين بلندن استقبالا حماسيا.

وجرت أول مقابلة بين الوفد واللورد ملتر في وزارة المستعمرات يوم ٧ يونيه، وأسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وإنجلترا قدمه اللورد ملتر إلى الوفد في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠، ورفضه الوفد، ومشروع قدمه الوفد إلى اللورد ملتر في نفس هذا اليوم، وقد رفضته اللجنة، تنشرهما هنا فيما يلي:

ترجمة مشروع المعاهدة

الذي قدمه اللورد ملتر إلى الوفد في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

النقط التي استوثق أنه يمكن الاتفاق عليها مع الوفد المصري الموجود الآن بلندن هي:

إبدال الحالة الحاضرة بمعاهدة محالفة مستديعة بين بريطانيا العظمى ومصر يتقرر فيها ما يأتي:

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها كمملكة (سلطنة) ذات نظمات دستورية.

٢ - وتتعهد مصر من جانبها أن لا تعقد أى معاهدة سياسية مع أى دولة أخرى بدون رضا بريطانيا العظمى.

٣ - نظرًا للمستولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ونظرًا لما لها من المصلحة الخاصة في حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الأقصى، فمصر تعطيلها حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضي المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصري ومن المحافظة على مواصلاتها مع أملاكها المذكورة، أما المكان أو الأمكنة التي تعسكر فيها تلك الجنود البريطانية فإنها تعين بعد باتفاق الطرفين.

٤ - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشارًا ماليًا يعهد إليه بجميع الاختصاصات المخولة الآن لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائني مصر ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في جميع المسائل الأخرى التي ترغب استشارته فيها.

٥ - تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والإدارة بسبب الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب في مصر وفي وضع نظام بمقتضاء تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على السواء.

٦ - وتوقعًا لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الآن، ونظرًا لضرورة تظمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة، فمصر تعطي لبريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة ممثليها في مصر لإيقاف تنفيذ أى قانون يكون مأسًا بحقوق الأجانب الشرعية أو مخالفًا للمتبوع في البلاد المتقدمة، وإن وجدت الحكومة المصرية حق التدخل هذا قد استعمل في أى حالة مخصوصة بدون وجه، فلها رفع الأمر لعصبة الأمم.

٧ - قضاء المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها عن الأنظمة المماثلة لها يبقى قائمًا وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوى الأخرى الخاصة بالأجانب في مصر.

٨ - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك موظفًا إنجليزيًا بوزارة الحقانية يكون له من الإختصاص والسلطة ما يتمكن معه من تأكيد حسن إدارة القوانين فيما يتعلق بالأجانب.

٩ - تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدها تمثيل مصر في أى بلد لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأى دولة أخرى غير بريطانيا العظمى.

١٠ - تعترف الحكومة أن لمركز ممثل بريطانيا العظمى في مصر صفة خاصة، وأن له باعتباره ممثل الدولة الخليفة حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

١١ - الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكروا بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية. وهذا الاتفاق يعتبر جزءاً متمماً للتراضى المزمع عقده بينهما.

مشروع الوفد

فلما تسلم الوفد مشروع اللورد ملتر، وكان قد انتهى من وضع مشروعه، بادر سعد باشا بتقديمه إلى اللورد ملتر في نفس اليوم، أى يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠، وأرفقه بخطاب قال فيه ما تعريبه:

«أتشرف بأن أبلغكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكورة المرفقة به، وإنى أبادر فأعرض على فخامتكم طى هذا مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة فى شأنها فى أحاديثنا، وهى النقط التى يلوح لى أنكم تقبلونها.

«ونحن نعتقد أن هذا المشروع بالصفة التى هو عليها من شأنه أن يرضى الطرفين، فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة وتعاون عماده الإخلاص بين الشعبين الإنكليزى والمصرى.

«ومن المتفق عليه بيننا أن النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد.

«ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التي توليتم رياستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريباً بحيث يتيسر لى السفر إلى «شاتل» و«فيشى» قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لا بد منه لصحتى على ما يظهر.
تفضلوا.. إلخ»

وهذا نص مشروع الوفد المرافق للخطاب سالف الذكر:

المادة الأولى: تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر.

تنتهى الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هي والاحتلال العسكرى الإنجليزى، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى.

المادة الثانية: تجل بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى في ظرف من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة: عند استعمال الحكومة المصرية حقها في الاستغناء عن خدمة الموظفين الإنجليز تلتزم بإحسان معاملتهم على الكيفية الآتية:

في غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو للعجز الجسمانى عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبى، أو لانتهاه المدة المحددة في عقد الاستخدام، يعطى للموظف المرفوت تعويض إضافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة، ويمنع هذا التعويض أيضاً لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية في ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة: تخفيفاً لمضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها تقبل مصر أن الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمهن بالكيفية الآتية:

١ - الزيادات والتعديلات التي يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل إلا بموافقة بريطانية العظمى.

٢ - كافة القوانين الأخرى التي لا تنفذ الآن في حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة، أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة، تصير نافذة عليهم بمقتضى دكريتو يصدر وينشر لهذا الغرض ما لم تحصل معارضة من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصرى في ظرف (...) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية. ولا تصح هذه المعارضة إلا إذا كان منها أن القانون يشمل أحكاماً لا نظير لها في شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو - إن كان قانوناً مالياً - إن الضريبة التي يأمر بها لا مساواة في المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب، وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة معنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه.

المادة الخامسة: في حالة إلغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجناح إلى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعة الإنجليزية في وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة.

المادة السادسة: تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب في الامتياز في التشريع والقضاء وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة أن اقتضى الحال، إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور.

المادة السابعة: في حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومى، فإن مصر تعين موظفاً سامياً تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور

الآن من الاختصاصات، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية.

المادة الثامنة: لبريطانيا العظمى - إن رأت لزوماً - أن تنشئ على مصاريقها بالشاطئ الأسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال.

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو.

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق في التدخل في أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها، كما لا يس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الآستانة المحررة في أكتوبر سنة ١٨٨٨^(١) الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس، وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم، وما إذا لم يكن ممكناً أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال، وفي حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم.

المادة التاسعة: في حالة ما ترى مصر القى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائباً مصرياً عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى.

المادة العاشرة: يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينها للأغراض الآتية:

(١) هي المعاهدة المقررة والمنظمة لحياة قناة السويس. راجع نصها والحديث عنها في كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٨٦ وما بعدها، (طبعة سابقة) وقد أعدنا نشرها في قسم الوثائق التاريخية.

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب أى دولة من الدول.

٢ - عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فإن مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيًا من تسهيل سبيل المواصلات وأعمال النقل، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص.

المادة الحادية عشرة: تتعهد مصر، فوق ذلك، ألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدمًا مع بريطانيا العظمى.

المادة الثانية عشرة: هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها.

المادة الثالثة عشرة: مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص.

المادة الرابعة عشرة: كل ما كان مخالفًا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغيًا ولا عمل له.

المادة الخامسة عشرة: تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة.

المادة السادسة عشرة: يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيها يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد.



هذا، وبما يلاحظ على مشروع الوفد أنه أقر القاعدة العسكرية البريطانية، أو بعبارة أخرى أقر الاحتلال الأجنبى مع تغيير اسمه، وأغفل

السودان، وقبل حلول إنجلترا محل الدول الأجنبية في امتيازاتها، وتعيين نائب عام إنجليزى في المحاكم المختلطة، وتعيين مستشار مالى بريطانى وحلوله محل صندوق الدين في اختصاصاته، وزاد على مشروع ملتر تعهد مصر في حالة اشتباك إنجلترا في حرب مع دولة أخرى، ولو لم تكن سلامة مصر في خطر مباشر، بأن تقوم لها في داخل حدودها بجميع ما تحتاج إليه حربياً من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل.

مشروع ملتر الأخير (١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠)

أسلفنا القول بأن هذين المشروعين كان نصيبهما الرفض، فقد رفض الوفد مشروع اللجنة، كما رفضت اللجنة مشروع الوفد، وتوقفت المفاوضات عقب هذا الرفض الثنائى، ثم استؤنفت بعد ذلك بوساطة عدلى باشا يكن، ووضعت لجنة ملتر مشروعاً ثانياً يشتمل على تعديل يسير في العبارات الواردة في مشروعها الأول دون تغيير في جوهره وقواعده، وقد سلمه اللورد ملتر يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى عدلى باشا لكى يوصله إلى الوفد. مقرئاً بخطاب مؤرخ في اليوم نفسه، قال فيه:

«إن المذكرة^(٢) المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهر يونيه إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠، بين اللورد ملتر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى، وقد اشترك عدلى باشا في تلك المفاوضات أيضاً، وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما، فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة في هذه المذكرة، إذ اقتصروا أن زغلول باشا

(٢) يقصد بالمذكرة تصوص المشروع.

وأعضاء الوفد مستعدون أيضًا للدفاع عنها والترغيب فيها، وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المقترحة المبينة في المادتين ٣ و٤، وواضح إنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قليلاً على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحاً»

إمضاء

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

(ملتر)

نص المشروع

١ - لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى تحديداً دقيقاً، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد.

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية، وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية، ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات، وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية:

٣ - أولاً: تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخطى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات.

ثانياً: تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها

وتتعهد مصر بأنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية.

٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية:

أولاً: تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى وتعهد مصر ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطوة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية.

ثانياً: تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يسحق حقوق حكومة مصر.

ثالثاً: تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد إليه في الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب في استشارته فيها.

رابعاً: تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام.

خامساً: نظراً لما في النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن

الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفًا بالأجانب.

صيغة أخرى لهذه الفقرة

«نظرًا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزًا مجحفًا بالأجانب في مادة فرض الضرائب، أو لا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات».

سادسًا: نظرًا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنع الممثل البريطاني مركزًا استثنائيًا في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

سابعًا: الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناءً على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى.

وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس.

٥ - تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية، ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القنصلية وإنفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلفة.

٦ - يعهد إلى الجمعية التأسيسية في وضع قانون نظامي جديد تدير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامي أحكاماً تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضاً بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب.

٧ - تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية للمصرية (ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر.

٨ - تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات، وتشمل أيضاً أحكاماً تقضى بما يأتي:

أولاً: لا يسوغ العمل على التمييز المجهف برعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون.

ثانياً: يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أبيهم، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين.

ثالثاً: تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا.

رابعاً: المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول. أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين؛ وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب، وذلك كله، ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها.

خامساً: تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر.

سادساً: تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات.. إلخ وتنص المعاهدات أيضاً على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الإسكندرية.

٩ - التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية.

وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة.

١٠ - تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة، بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس.

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعهد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضواً في جمعية الأمم.

كتاب اللورد ملتر عن السودان

أخرج اللورد ملتر السودان عمداً من مناقشاته مع الوفد ومن مشروعه، وأوضح للوفد أن مشروع المعاهدة لا يحسه بحال، وأنه يبقى على الوضع الذى كان فيه منذ أبرم بشأنه اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، كأنه مسألة مفروغ منها ومن ضياعها على مصر، وتوكيداً لهذا المعنى أرفق اللورد ملتر بمشروع المعاهدة الأخير الذى سلمه إلى عدلى باشا كتاباً قال فيه:

«حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن

» ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

«عزيزى الباشا: بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها، ولكنى أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة، وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر، فإن البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً فى أحوالهما، ونحن نرى أن البحث فى كل منها يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث الآخر.

«إن السوادن تقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩، فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة، على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها ماراً فى السودان، ونحن عازمون

أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية».

الإمضاء

(ملنر)

فهذا الخطاب ينبئ عن إصرار الحكومة البريطانية على فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان، واستمرار الوضع الذي أوجدته اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة، هذا الوضع الذي يجعل من السودان شبه مستعمرة إنجليزية، هذا إلى أن مشروع ملنر في مجموعه إنما يرمى إلى تصحيح مركز إنجلترا في وادي النيل، وإقراره من جانب مصر، وقد أشار سعد باشا إلى هذه النية في خطبته يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٢١ في الاجتماع الذي أقيم بدار السيد عبد الحميد الهكري بالخرنقش، فذكر أن اللورد ملنر قال له في حديث معه خلال المفاوضات: «إتنا الآن في مصر واضعون يدنا على كل شيء ونريد أن نتخلى عنها في مقابل شيء واحد، وهو أن تعترفوا بمركزنا فيها، لأنه الآن فعلى، ونريد أن يكون شرعياً، مستنداً إلى قوة عسكرية، نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة، وهي الآن في قبضتنا فعلاً، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعياً بقبولكم».

هذا القول يدل على الروح التي صدرت عنها مفاوضات ملنر، والغاية التي كانت تنشدها إنجلترا منها.



الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة في مشروع ملنر

لما عرض اللورد ملنر مشروعه على الوفد كان مفهومًا أن يبت الوفد برأيه فيه بالقبول أو الرفض، لأن اللورد ملنر أخبر الوفد أن المشروع معروض لكي يقبل كله أو يرفض كله، وأنه أقصى ما تستطيع إنجلترا الاتفاق عليه مع مصر.

وقد اجتمع أعضاء الوفد للبحث فيما يجيبون به اللورد ملنر، فرأى فريق منهم قبول المشروع مع إدخال تعديلات عليه، ورأى فريق آخر رفضه جملة، وانتهى الرأي إلى استشارة الأمة في المشروع، قبل أن يقطع الوفد بالجواب، واتفق الوفد مع اللورد ملنر على تأجيل المفاوضات حتى تتم هذه الاستشارة.

وكانت هذه الاستشارة في ذاتها مكسبًا للحركة الوطنية، لأنها رجوع من الوفد إلى الأمة، وتثبيت لمبدأ (الأمة مصدر السلطات)، الذي هو أساس النظام السياسي الصحيح، كما أنه السبيل لنهضة الأمة وتطورها في الحياة القومية، وهو أيضًا تثبيت وتوكيد لحقها في تقرير مصيرها؛ ولقد كانت هذه الاستشارة ميدانًا لشرح المشروع جملة وتفصيلاً، وتوضيح المبادئ السياسية والدستورية المرتبطة بالاستقلال والعلاقات الدولية بين الأمم، ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية، مما كان له الأثر في استتارة الأفكار، ودراسة الحقائق والنظم السياسية والدولية.

حقًا قد لا تكون فكرة الرجوع إلى الأمة هي التي دعت الوفد إلى هذه الاستشارة، بل رغبته في أن لا يتحمل مسئولية إبداء رأيه في مشروع يعلم هو في خاصة نفسه أنه يحتوي على عناصر الحماية، ولكن مهما يكن الباعث على الاستشارة، فقد اكسبت الأمة حقًا كان موضع الشك والنزاع، وهو الاعتراف

بأنها المرجع الأعلى في أمهات المسائل، وأنها مهما أولت هيئة سياسية من الثقة، فإن لها حق الرقابة عليها وتوجيهها الوجهة التي يستقر عليها رأيها العام. وإذا انتهى رأى الوفد إلى استشارة الأمة في المشروع، فقد عهد إلى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا في المفاوضة وهم: محمد محمود باشا وعبد اللطيف المكباتى بك وأحمد لطفى السيد بك وعلى ماهر بك، السفر إلى مصر، على أن ينضم إليهم بها ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر، وهم: مصطفى النحاس بك والأستاذ ورضا واصف والدكتور حافظ عفيفى بك، لكي يتولوا جميعاً مهمة عرض المشروع على الأمة وتعرف رأيها فيه.

بيان سعد إلى الأمة عن مشروع المعاهدة

سافر سعد باشا إلى فيشى للاستشفاء، ولينتظر نتيجة الإستشارة، ومن هناك أرسل بياناً إلى الأمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ لخص فيه أدوار المفاوضة، وعرض فيه على الأمة إبداء رأيها في المشروع، قال:

«إخواننا الكرام

«نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم، واجتمع أقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الأقوام، على حسب ما تتعلق به إرادتهم ويقتضيه اختيارهم.

«وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها، ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها، حيثما وجدوا للسعى سبيلاً، فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها، وبذلوا في سبيلها من المجهودات ما تعلمون وما لا تعلمون، وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة، ولقد أمدهم أبنائهم على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم، وضجوا في سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال، وكان أول ما وجه الوفد إليه اهتمامه أن يعرض القضية

المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الإعراض عنه إذ أوصدوا أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده، وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر، فلم يكن منه إلا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الأفهام وعرفت لها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل، حتى استفز بيانه الكثير من الأحرار في البلاد المتعدنة إلى الانتصار لها، والدعوة لإجراء العدل فيها. «فرأت الحكومة الإنجليزية أن تعين لجنة لتحقيق أمرها، والوقوف على أسباب الاضطرابات التي عمت بسببها، فاتفقت كلمة الأمة أن تقاطعها، لعلمها أن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها، وأبت أن تقف منها موقف المستول من السائل وأحالت أمر المفاوضات إلى عهدة وفدها، فالتزمت اللجنة أن تعود إلى حيث أتت، ثم دعت للمناقشة بقصد الوصول إلى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنجلترا فيها، فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد، وأرسل هذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من أعضائه إلى لوندرة، فتأكدوا من حسن الاستعداد حيث صرح لهم أنهم ليس في مصالح إنجلترا بمصر ما يعارض استقلالها، ولهذا لم نجد بدا من الذهاب إلى لوندرة للدخول في المفاوضة، ولقد باشرنا منذ وصلنا إليها ومكثنا نزاولها إلى ١٦ أغسطس، وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات، أولها من لجنة ملتر ورفضناه بتاتا، والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك، والثالث منها وهو الأخير، وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها، وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه، لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق مع مصر عليه، بل زاد أن هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه، ولكننا وجدناه - مع ذلك - معلقاً تنفيذه على غير إرادتنا، وغير واف بمطالبنا، فلم يسعنا قبوله، لخروجه، عن حدود توكيلنا، وأظهرنا للجنة ملتر عدم رضائنا به.

«غير أنه نظرًا لاشتعاله على مزايا لا يستهان بها، وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيتها، رأى إخواننا معنا خروجًا من كل عهدة، وحرصًا على كل فائدة، واستبقاء لكل فرصة، ألا يبتوا فيه رسميًا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولون، وأصحاب الرأي فيها، وبناءً عليه اتفقنا مع لورد ملتر على تأجيل القرار النهائي إلى ما بعد هذه الاستشارة، وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود. عبد اللطيف بك المكباتي. ولطفى بك السيد. وعلى بك ماهر. وويصا بك واصف. وحافظ بك عفيفي. ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم حتى تبدو بعد استشارة ضمائركم والتأمل في حاضرهم وقابلكم رأيكم فيه بالرفض أو القبول. فإذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه. وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد.

«أرجوا الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب في ترويكهم، وأن يكلل بالنجاح مساعيكم آمين»

نبتى في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

سعد زغلول

خطابه إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر

على أن سعد باشا أرسل في اليوم نفسه خطاباً إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر (ص ٤٨٠) صارحهم فيه برأيه في المشروع، وهو أنه حماية لا استقلال، وطلب إليهم عند عرضه على الأمة أن يبينوا لها الحقائق، بلا تفسير أو تأويل، والحق أن الفرق كبير بين بيانه إلى الأمة وخطابه إلى الأعضاء الثلاثة، قال:

«أهديكم أطيب تحياتي، وبعد فإنكم تجدون طي هذا بلاغا لنواب الأمة وأرباب الرأي فيها تعلمون مضمونه من تلاوته، وأظنكم تستشفون منه أني لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة أنتم والقادمون إليكم من إخوانكم، وهذا موافق للحقيقة لأنه (وأريد أن يكون الأمر بيني وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به، وباطنه الحماية وتقريرها، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير، كالقوة العسكرية، والتدخل في التشريع للأجانب، وفي القضاء المختص بهم، والتدخل في المالية وفي الحقاينة بواسطة موظفين إنكليز، وجعل المعتمد الإنجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى، وتقييد حرية مصر في عقد المعاهدات وفي اختيار وكلائها السياسيين وفي التجاء هؤلاء لممثلى إنجلترا، وتولى إنكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بإلغاء الامتيازات مع الدول الأخرى، وفضلاً عن ذلك فإن ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لإلغاء المحاكم القنصلية، وصدور الدكرينات بإعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية، إذ قد ينقض الدهر ولا تقبل الدول ذلك الإلغاء ولا تصدر الدكرينات بذلك التنظيم، ولكن إخوانى لا يرون فيه رأى، ولم أرد أن أظهر الخلاف بيني وبينهم حرصاً على الوحدة التى هى قوتنا لكيلا يشمت الأعداء بنا، ولو أن إخوانى أصغوا إلى قولى أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة في يوم ٢٢ يولييه الماضى، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملتر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى إلى ما خالف مبدأنا وتوكيلنا، وكان رفضنا له بالإجماع، ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ في باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها، ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة، ولا أريد أن أشكو منهم إليكم لأنهم إنما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم، وأهمها تغيير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا في الخارج، وانفراد الدولة الإنكليزية بالعزة والسلطان، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة، وإنى اعترف بأهمية هذه الأسباب، ولكنها

لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته، وقمنا للمطالبة ببطلانه، وما ضحت به الأمة في سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به في كل صقع وناد على أن نتحول إلى تأييد ما هو بعيد عنه في الواقع وإن كان قريباً منه في الظاهر.

«وأما إذا قبله غيرنا كانت الأغلبية معهم، فذلك شيء آخر لا تقع تبعته علينا، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا في مستوى واحد مع إخوانكم الذين ستشتركون معهم في عرض المشروع، وأن يكون مركزكم (إذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير، لكيلا يجد خصومكم سبيلاً للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التي دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التي وردت في البلاغ ذكرها، وتقفون من الإخوان على جميع المعلومات التي يهكم الوقوف عليها في هذا الشأن، وإلى على ثقة تامة بأنكم ستكونون في عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالقي القدم، وإني مستعد لأن أرسل إليكم كل ما تشاءون من الأوراق، ولأن أجيئكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل، والله يكون في عونكم وقيم شر خائنة الأعين وما تخفى الصدور».

«سعد زغلول»

ولقد كان يجدر بسعد باشا أن يصارح الأمة برأيه في المشروع، لا أن يكتفى بذكر هذا الرأي في خطاب خاص إلى الأعضاء الثلاثة، نعم كان واجباً عليه، وقد كان يتولى زعامة الأمة، أن يصارحها برأيه في مثل هذه المسألة الهامة، ففيم إذن ترجع إلى زعامته؟ وفي أي أمر تنتظر الأمة هدايته ونصيحته؟ من واجب الزعيم أن يتحمل تبعه الرأي الصواب، يرشد الأمة إليه في الأوقات العصيبة، ومن الخير أن يرجع إلى الأمة ليستمد سلطته منها، ولكن

على شرط أن يدلى لها برأيه، وبالتوجيه الذى يرى فيه خيرها وصلاحها، وبذلك يكون قد أدى لها واجب النصيح والإرشاد، وهداها سبيل الحق والسداد.

وفى الحق أن أعضاء الوفد، فى الجملة، لم يكونوا شارحين لقواعد المشروع فحسب، بل كانوا محبذين ومؤيدين لها فى مجموعها، وفى ذلك يقول اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية فى خطبته بمجلس اللوردات التى سيرد الكلام عنها « فى شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا إلى مصر لكى يشرحوا لأبناء وطنهم الاقتراحات التى كانوا يبحثونها، فلم يشرحوها فقط، بل حبذوها لأشياعهم، فكان لها حظ كبير من الموافقة، وتحسنت الحالة فى مصر تحسناً عظيماً ».

على أن سعد باشا لم يعترض على الوضع الذى جرت عليه الاستشارة، وحبذ مسلك زملائه فى تفسيراتهم، وأرسل فى هذا المعنى تلغرافاً بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ إلى محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية، قال فيه : « وصلتنا أنباء الاستشارة فملأتنا سروراً وفخاراً، وقد كان لما أعلنته الأمة بجميع طبقاتها من تأكيد الثقة بنا أعظم وأحسن وقع فى نفسى ونفس زملائى أعضاء الوفد، ولا شك أنه يحق لنا أن نفخر بامتنا التى وقفت موقفاً حكيماً جديرًا بها، فأثبتت بذلك ما تنطوى عليه من قوة معنوية وحياة وطنية ».

نتيجة الاستشارة

فاضت الصحف وقتئذ بأراء الهيئات والكتاب والباحثين والأفراد فى مشروع المعاهدة، فنشر الحزب الوطنى تقريراً مسهباً فى معارضته وإظهار ما فيه من عناصر الحماية، وإصدار القرار الآتى :

قرار الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وتلت التقرير الذى قدمته إليها اللجنة المكلفة بفحص قواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتى نصه:

أولاً: الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة بفحص القواعد بصيغتها النهائية التى ستنشر بعد.

ثانياً: اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ومنظمة لهذه الحماية تنظيمياً يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية معتمدة اتفاقية السودان اعتماداً مستوراً.

ثالثاً: إبداء النصح للأمة المصرية بأن لا تقبل هذه القواعد أساساً لاتفاق بين مصر وإنجلترا.

رابعاً: إلقاء التبعة أمام الشعب وأمام الأجيال المستقبلية وأمام التاريخ وأمام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع.

خامساً: الاستمرار فى الجهاد الوطنى بجميع الوسائل المشروعة.

«وكيل الحزب الوطنى»

«على فهمى كامل»

أما التقرير الذى أشار إليه الحزب فى قراره، فقد أوضح فيه رأيه فى المشروع تفصيلاً، مما تقتطف هنا بعض فقرات منه، فقد بين أن المزايا الواردة بالوضع المائل فى المشروع هى مزايا وهمية، فما ذكره عن مزية الاستقلال: «إن الذين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال فى قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تودى إلى حكم صحيح، ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكنهم.

ومهمهم اتبعوا في بحثهم جميعاً طريقة واحدة، واعتمدوا على أدلة واحدة، ثم وصلوا إلى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال.

«أغفلوا الكلام جميعاً عن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية، ثم تناولوا من بين حقوق إنجلترا الكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التي تريد أن ترتبها لنفسها على الأرض المصرية، وأخذوا في تصغير شأنها، وقالوا إن لكل منها نظيراً عند بعض الدول المستقلة، هكذا قالوا، ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر.

«إن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها، فإذا زالت من الدولة هذه الأهلية أو تحددت دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا استقلال».

ونفى مزايا التمثيل السياسى والمجلس النيابى والتخلص من الموظفين الأجانب بالشكل الوارد في المشروع، ثم دحض مزية حرية التصرف في المالية قائلاً:

«هذه المزية معدومة منه أيضاً للأسباب الآتية:

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع من المشروع على ما يأتى: تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد إليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التي لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها».

(أ) فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالى لها باتفاقها مع الحكومة الإنجليزية، ويفرض أيضاً إضافة اختصاصات صندوق الدين إلى المستشار، فوظيفة الاستشارة إذن وظيفة دائمة لا وقتية.

(ب) ما دام لدينا مستشار مالى فلا يهم البحث عما إذا كان المقصود

الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التي تقول: «التغييرات اللازمة في صندوق الدين». ولا يهنا هذا البحث لأننا نعرف لغة إنجلترا عند تعبيرها بلفظ مستشار، نعرف ذلك من تعريف اللورد جرانفيل لهذه الكلمة في تلغرافه المشهور، ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذي ألفه اللورد ملتر واضح القواعد فإن القاموس السياسى الإنجليزى يقول إن كلمة المستشار أمر يجب أن يطاع، وأن إنجلترا لم تستخدم في التعبير لفظ مستشار وفعل «استشار» إلا للإدلال على مرادها، تريد أن تقول لنا بهذا التعبير: إني أقصد المستشار الذى تعرفونه أمراً في ميزانيتكم متصرفاً فيها كما يحب ويهوى، تريد أن تقول لنا إني أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياسى، ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها، وأنكم تعرفون لغى السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جرانفيل وكتاب اللورد ملتر وسوابق عمل المستشار، فلا يحق لكم أن تفسروها بغير لغى، وليس أدل على صحة ما تقوله لنا من أنها عبرت في الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على أنها تريد أحكاماً مخصوصة لكل من اللفظين.

(ج) إننا لم نفهم التعبير بلفظ «في الوقت اللازم» الوارد في النص، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لا نعرف المراد منه، ويلاحظ أن هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود، وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية، فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج في سرىانه للإشارة إليه في بند خاص.

(د) إن إنكلترا هى وحدها التى استفادت من إيراد هذا النص في المعاهدة، فإنها ضمنت حق إيجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار، كما أنها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة في تعيينه، وبالطبع لا يمكن عزله إلا برضا من عينه.

(هـ) ولا عبرة مما جاء في النص من أنه «يكون تحت تصرف الحكومة

المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي ترغب في استشارته فيها» - لا عبرة بهذا النص، فإنه من الجمل السياسية التي لا تؤدي المعنى الظاهر، وأن إنكلترا ما تعمدت التعبير بلفظ «استشارة» مرتين في هذه الجملة القصيرة إلا لتدلنا على مرادها الحقيقي من النص، والذي يؤكد ذلك ما جاء في أقوال عارضى المشروع من أن اللورد ملتر هو الذي حتم بإدخال هذا النص وتشدد في إبقائه.

«فنحن إذن لم نكتسب شيئاً من الوجهة المالية، وبذلك يكون القول بأننا سنكون أحراراً في إنشاء المدارس التي نريدها وتوسيع التعليم وهما باطلا لأن المستشار سيقف أمامنا في كل مشروع من هذا القبيل.»
ودحض مزية الجيش والأسطول وأبان أن دخول مصر عصبة الأمم ليس معناه الاعتراف باستقلالها.

وأشار إلى ما في المشروع من نصوص أخرى تهدم معاني الاستقلال: فمنها تخويل إنكلترا دون مصر حق المفاوضة مع الدول ذات الامتيازات في تعديلها، قال في هذا الصدد:

«ينص البند الثاني على أنه لا يمكن تحقيق الغرض الثاني المبين في البند الأول وهو تعديل الامتيازات إلا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذات الامتيازات.

«والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة، فقيام إنكلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤، لأننا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك إنكلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها، إن مفاوضات إنكلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذي احتفظت به في خطاب السير ملن شيتهايم إلى السلطان حسين، ولا يمكن أن يقال إن إنكلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل أو التفويض من مصر، لأن التعبير بعبارة «لا يمكن» ينفي فكرة التفويض أو الوكالة،

أضف إلى ذلك أن القانون الدولى لا يعرف تفويضاً مطلقاً كهذا لا يرجع فيه الأمر فى النهاية إلى الدولة التى أعطت التفويض، فتسليم مصر لإنجلترا بأنها وحدها صاحبة الصفة فى المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر اعترافاً ضمناً آخر بحماية سنة ١٩١٤».

ومنها أبدية المعاهدة والمخالفة، قال فى هذا الصدد: «ومما يؤيد أن النظام حماية عدم تحديد مدة للمخالفة ولا للمعاهدة، ولم يعرف التاريخ إلى الآن معاهدة أو مخالفة أبدية بين دولتين متساويتين».

ومنها منح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر وتخويله حق التقدم على جميع الممثلين السياسيين.

وتخويل بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضى المصرية، قال فى هذا الصدد:

«تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتى: «تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة، وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر».

«بهذه المنحة ضمنت الحكومة الإنجليزية بقاء احتلالها إلى الأبد وحولت احتلالاً عسكرياً مؤقتاً إلى احتلال نظامى مؤبد، بهذه المنحة برئت ذمة إنجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجللاء من سبعين عهداً ووعداً كانت كالشوكة فى جوف سياستها المصرية، وإن لهذه المنحة مثيلاً فى معاهدة باردو وقصر سعيد المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة)، غير أن فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من إنجلترا علينا، فلقد بنت فرنسا حقها فى احتلال تونس على سبب مؤقت، وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطئ كما أنها نصت فى المادة على إمكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق».

ومنها تعيين الموظف القضائي البريطاني لوزارة الحفانية، قال فى هذا الصدد:

«تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن: «تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفًا فى وزارة الحفانية، يتمتع بحق الاتصال بالوزير، ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيها له مساس بالأجانب، ويكون أيضًا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام».

«فهذا الموظف الذى تعينه مصر بالاتفاق مع إنجلترا أو بعبارة أخرى هذا الموظف الذى تعينه إنجلترا سيتدخل فى شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية:

١ - له حق الاتصال بالوزير، ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص أن يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى، فإن وظيفة من هذا القبيل لا تشغل إنجلترا إلى حد إدراجها فى المعاهدة، وإنما الذى نفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير، وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والأحكام القضائية والمسائل الإدارية المتعلقة بالإدارة القضائية والتحقيقات والنيابة، وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصرى، فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة إلى الأجانب فقط، ولكن بالنسبة للمصريين أيضًا، ولا ندرى ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال.

٢ - ويجب إحاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيها له مساس بالأجانب، وقد نشرت هذه الفقرة مصادفة فى بعض الجرائد بنصها الإنكليزى، فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التى تؤدى إلى أن هذا الموظف يجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القانون باعتباره ماسا بالأجانب، وبما أن النص الإنكليزى هو الأصل المعتمد. فإن المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالأجانب، وهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى إدارة القانون الذى يطبق على الأهالى.

٣ - ويكون أيضًا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام، فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف، بل هو يجمع في شخصه جميع المستشارين الإنكليز المعروفين، والفرق بينهم أنه معين من قبل إنكلترا، أما المستشارون فكانوا يعينون ولو في الظاهر من قبل الحكومة المصرية، فهل يوجد تدخل من إنكلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل؟ وهل بعد ذلك نقول إن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق.

«ولا يفوتنا أن نلفت النظر إلى أن هناك حقوقًا أخرى لإنجلترا واضحة في قواعد الاتفاق، من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذى يقضى بإصدار أمر عال باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة، وأنتا لا نستطيع أن نبين جميع هذه الإجراءات لفرط كثرتها، ولكننا نقول إنها تحتوى على إجراءات تمس سيادة البلاد كالأمر الصادر من القائد العام في ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضى بأن تكون ٥٦٢ فدائًا بأبي قير في حيازة وزير حربىة إنكلترا له وملكا بصفة مستديعة لأغراض عسكرية».

وذكر ضياع السودان في المشروع قال:

«إن قواعد الاتفاق تودى إلى الاعتراف ضمينا بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، وذلك أن التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءًا من مصر، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذى نسوى فيه مسائلنا مع إنجلترا اعتراف بأن السودان ليس محلا للبحث، وإغفال الكلام في اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف إقرار بهذه الاتفاقية، وبيان مندوبى الوفد الذى يقصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الإنكليز، فلا نزاع إذن أننا نغلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان.

«السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والمنوفية والغربية،

وهو ألزم لمصر من الإسكندرية، وهو مصدر نعمتنا وحياتنا، وهو النيل كله، هو كل شيء فكيف نطمئن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا؟ « أين تلك الضجة الهائلة التي أحدثناها يوم علمنا بمشاريع الخزانات؟ أين الاحتجاجات؟ أين الصحف؟ أين المهندسون؟ أين الجمعية التشريعية؟ أين أعضاء مجالس المديریات؟ ماذا أصابنا حتى تنسى السودان، وهو إن تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا، فأصبح السودان غير جنسنا لأن اللورد ملنر لم يقبل أن يدخله في البحث، أصبح مركز إنجلترا فيه شرعياً، لأن اللورد ملنر هدانا إما أن نقبل الكل أو نرفض الكل، أنسينا ما بذلناه في سبيله من الأموال والأرواح؟ أنسينا أنه كان ولا يزال من القدم امتداد مصر وعضواً من مصر، أنسينا أننا لا نطمئن على وجودنا ما دام السودان هكذا»^(١).

وبما تجدر ملاحظته أن هذا التقرير قد تأيد بما فيه من الحجج والأدلة، وتأيد في مجموعه بما ذكره سعد باشا في خطابه المتقدم ذكره إلى الأعضاء الثلاثة (ص ٤٨٢)، إذ وصف المشروع بأنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها، وتأيد أيضاً بما ورد في تقرير قدمه الأستاذ عبد العزيز بك فهمي (باشا) إلى الوفد في أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد انتهاء الاستشارة^(٢).

(١) من بواعث الأسف أن فريقاً من الحزب الوطنى قد خرجوا على رسالته السلمية التي تبدو في هذا التقرير والمستمدة من تعاليم أسلافه العظام، وأفروا الوضع الذى قرره معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ باشتراكهم غير مرة في الوزارة في ظل هذه المعاهدة وعلى أساس تنفيذها « بروح الود والإخلاص » على ما فيها من إقرار لوجود القوات الأجنبية في البلاد ومحاولة فهم عرى الوحدة بين مصر والسودان، ومن التناقض بين والتعارض مع مبادئ الحزب قبول هذا الفريق الاشتراك في الحكم على أساس أوضاع رفضها الحزب الوطنى ودعا الأمة إلى رفضها، وإلا ففهم كان اعتراضهم على من يقبلون هذه الأوضاع إذا كانوا يقرونها عملياً باشتراكهم في وزارات تألفت على أساس تنفيذها؟ لا شك أن الاشتراك في الحكم على أساس هذه الأوضاع وفي ظلها هو انتقاض على رسالة الحزب الوطنى ومبادئه والعبرة بالمسميات لا بالأسماء.

(٢) نشر هذا التقرير في مارس سنة ١٩٢١.

رأى الأستاذ عبد العزيز فهمي

وإنا ناقلون هنا بعض فقرات منه، قال:

«إن سياسة الإنجليز في هذا المشروع لا تخفى على من ينتظر في الأمور بعين الناقد البصير، هي تنحصر في هذه الصيغة: أخذ إقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها كما أخذوا إجماعاً أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم في وجههم من الداخل أو الخارج معاً».

وقال عن القوة العسكرية:

«إن اشتراط وجود قوة عسكرية إنكليزية في الأراضي المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقاً مع سيادة البلاد في الداخل، بل هو من طبيعة الحال في كل بلد للغير حماية عليها أو ملكية فيها، وندر أن توجد قوة أجنبية في بلدة مستقلة حرة، وليس محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من أنها في ذاتها قوة أجنبية بمجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التي للبلاد على نفسها، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم إذ للامبراطورية الإنكليزية مواصلات إلى السودان وغيره من أفريقيا وفلسطين والعراق والهند وغيرها، وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتليفونية وهوائية. وللإنكليز مع هذا الإيهام أن يدعوا أن ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصري (بخلاف قتال السويس) فيصدق عليه أنه من مواصلات الإمبراطورية البريطانية، وأن يرتبوا على ذلك أن لهذه القوة الانتقال من معسكرها إلى أي نقطة بالقطر المصري يحصل فيها أي مساس بهذه المواصلات، ويكون ذلك أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية».

وقال عن المستشارين المالي والقضائي:

«تشرط بريطانيا العظمى في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشاراً إنكليزياً بالمالية وتشرط بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن الموظف الإنكليزي الذي يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الأصلية وظيفتي مستشار الحقانية والداخلية معاً لقول العبارة «ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة في أية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييداً فعلياً» فالوزارات الثلاث التي هي روح الإدارة الداخلية في البلاد، وهي المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الإنجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينها، بل يكون تعيينها بالاتفاق مع حكومة بريطانيا، مهما يقل من أن هذين المستشارين لن تكون لهما أية سلطة تنفيذية، وأن الوزراء معها سيكونون أحراراً لأنهم غير مسئولين إلا أمام البرلمان، وأن هذه المسئولية تقتضي قانوناً وعملاً عدم الانصياع لأراء المستشارين ومهما يقل فوق ذلك من أن المستشار المالي لن يكون له القول الفصل في المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء، فإن أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام في البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الإنجليز. فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ودخائل إدارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الأهلي والشرعي ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط)، ويكفي هذا ليتحقق للإنجليز ولو معنى المراقبة على إدارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل أثرها طعن في سيادة البلاد الداخلية ومصادق واضح للحماية.

«على أن القول بأن المراقبة المذكورة إنما هي نظرية فقط، إنما هو قول لا يسلم به إلا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصغرى، إن هذين المستشارين حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما في شيء ما فإنه لا مانع يمنعها من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما، والأخذ والرد بينهما

وبين الوزراء - وهما قويان تسندهما سلطة تمثل إنكلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الإنجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف - لا بد أن ينتج عنه فى العمل أن ينصاع الوزراء لآرائها ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان، ويجهدون فى ترويح آرائها لدى البرلمان فيما من شأنه أن يعرض عليه، وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع إنكلترا القوية، وتلبث البلاد أبداً الأبدى بقوة الاتفاق تابعة للآراء الإنجليزية فى أمورها الداخلية، هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف، وعلى كل حال فواقع الأمر أن أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الإنجليز، ولو تضاءلت هذه المراقبة وأن هذا مساس بالسيادة ومصادق للحماية.

«على أنى فيها قدمت استنتجت، أهون ما يمكن بما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين وإلا فالمتعمن يرى أن موظف الحفانية سيكون فى الواقع مستشاراً لكل وزارات الحكومة، فإن كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الأوقاف إنما تسير على مقتضى القانون الخاص بها، والنظام ليس شيئاً آخر سوى مراعاة الأمة حاكمها ومحكومها لما تقضى به القوانين، فإذا أضيف لهذا أن الوظيفة الأساسية لهذا الموظف هى مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا فى المشروع الأول، أما فى المشروع الأخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط، وهى ضرورة إحاطة هذا الموظف علماً بكل ما يتعلق بإدارة القانون بالنسبة للأجانب)، وهى وظيفة لا تقف عند حد الشورى، بل تقتضى بذاتها المداخلة والإلزام بالرجوع لموجب القوانين، وإنها بذلك وظيفة تنفيذية محضة، نقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين أن هذا الموظف سيكون هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية، وما أظن أحداً يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة».

وقال عن المركز الخاص للممثل البريطاني:

« لا تقتضى أى مخالفة من المحالفات المعقودة بين الأمم المستقلة الحرة أن يكون لممثل إحداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الأخرى إلا محالفاتنا فمشرط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة أن من آثارها هذا.

«إن كون ممثل إنجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لا يصح مطلقاً أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى، وإنما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلاً وخارجاً تحت المراقبة الإنجليزية دون سواها، وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير إلا فى البلاد المحمية بغيرها. وأما المستقلة الحرة فلا شىء فيها من هذا القبيل».

وقال عن حلول إنجلترا محل الدول فى امتيازاتها كما ورد فى المشروع:

«إن استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الأجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الأجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل فى التشريع والقضاء فى حق الأجانب وغل يد المصريين أيضاً عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والأجانب معاً فى مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط إلا الإنجليزية، وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الإنجليزية بها إلا إذا كان لهم بمصر مركز غير مجرد مركز الحليف العادى، بل مركز الحليف الحامى، ومن يقل بغير ذلك فواهم.

«فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع، وأن مصر معه باقية تحت الحماية الإنكليزية والمراقبة الإنكليزية والتدخل الإنكليزى القانونى والفعلى داخلاً وخارجاً».

هذا ما ذكره الأستاذ عبد العزيز فهمى عن المشروع، وقد ختم تقريره بقبول المشروع مع التحفظات، دون أن يذكر ما هى هذه التحفظات.

بيان الأمراء

هذا وقد أصدر الأمراء عمر طوسون وإسماعيل داود وسعيد داود ومحمد على إبراهيم بياناً عن المشروع في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قالوا فيه: «أصدرنا بلاغنا المعلوم الذي قبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في هذا الوقت الخطير نبدي رأينا في مستقبل بلادنا الذي سيبت فيه كباقي أفراد الأمة التي نعتبر أنفسنا منها، ونتشرف بانتسابنا إليها، وهو أن مبادئنا التي ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير، وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك، وأننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافي أو ينقص استقلال مصر مع سودانها، استقلالاً تاماً حقيقياً بلا قيد ولا شرط. «هذا هو رأينا في هذه المسألة الخطيرة، وللأمة الرأى الأعلى فيها. والله يهدينا جميعاً إلى الصواب».

عمر طوسون إسماعيل داود سعيد داود محمد على إبراهيم

رأى الدكتور أبو هيف بك

ونشر الدكتور عبد الحميد أبو هيف بك أستاذ القانون الدولى بمدرسة (كلية) الحقوق السلطانية ست مقالات^(٣) في تكييف المشروع، معارضاً إياه، نقتطف منها ما يلى، قال:

«تدل ألفاظ المشروع على أنه يقرر استقلال مصر، وأنه يشمل تحالفاً بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل، والمراد معرفته الآن هو: أولاً: هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز دولة مستقلة من

(٣) الأهرام ٢١ - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠.

الدول التي تشترك فعلاً في التمتع بكامل الحقوق التي يوجبها القانون الدولي العام وفي القيام بكل الواجبات التي يحتمها ذلك القانون؟

ثانياً: هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفاً بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه؟

«إن ما يخشاه المصريون أن تكون القيود الواردة في المعاهدة مضية للاستقلال الذي هو الغرض الأساسي من الاتفاق، كما أنهم يخشون أن تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة في الحقيقة للاتحاد بين إنجلترا ومصر اتحاداً قانونياً يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للإمبراطورية البريطانية.

«ليس من السهل الحكم من بادئ الأمر على ماهية الاتفاق، بل بالعكس يعتبر تكييفه من أصعب الأمور، إذا لم نقل إنه يكاد يكون مستحيلاً من الوجهة القانونية إدخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الأنواع المعروفة في القانون».

وبعد أن تكلم عن مبادئ القانون الدولي، قال:

«وعلامات الحكومة المستقلة هي أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسي وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين، واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الأخرى.

«فإذا ما تكونت الحكومة تكويناً كاملاً كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة في العمل ضمن حدود القانون الدولي. في علاقاتها مع الدول الأخرى. ولا تعتبر حريتها في حكم الزائلة من وجهة القانون الدولي لمجرد كونها قد عقدت مع الدول الأخرى اتفاقات تقيد بها حرية عملها، بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة النقص في أي وقت أو بعد وقت معين. أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الإرادة القومية أي إرادة الشعب خاضعة خضوعاً حتمياً لزمناً غير معين لسلطة دولة أخرى، ولذلك

بمجرد دخولها في اتفاقات مقصود أنها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها أنها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين ويكون من مقتضاها إخضاع أعمال الحكومة الخارجية لإرادة دولة أخرى، فإن هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالي لا تعتبر شخصاً من الأشخاص المقر عليهم في القانون الدولي، غير أن شخصيتها لا تنفي فناء تاماً، بل تعتبر في الأحوال التي لا مساس لها بالاتفاق حافظة لكيانها القانوني المعتاد (هول في القانون الدولي ص ٢٣).

وقال في تكييف الاستقلال: «الاستقلال هو حق كل حكومة في إدارة شئونها الداخلية والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الأخرى، وهو من حق كل الحكومات المستقلة، أما الحكومات محدودة الاستقلال أو المستقلة جزئياً فإنها بالضرورة لا تعتبر مستقلة استقلالاً تاماً لأن شروط وجودها تمنعها من أن تكون لها الحرية المطلقة في العمل فيما يتعلق بالأمور الخارجية». إلى أن قال:

«والاستقلال هو القوة التي بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبثقة عن إرادة حرة غير متأثرة بإرادة دولة أخرى، ولذلك فهو حق الدولة في أن تظهر إرادتها بدون تدخل من الدول الأجنبية في كل الأمور وفي كل الظروف التي تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة، وبهذا يعتبر شاملاً لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة».

وقال في تطبيق مبادئ القانون الدولي المشروع:

«وأصبح ظاهراً للملأ أن قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام، ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين «الاستقلال والتحالف»، وتبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانوناً إدخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة في القانون الدولي وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة، والحقيقة المرة أن المشروع لا يقرر الاستقلال

المعروف في القانون الدولي والذي تتمتع به (الدول المستقلة)، نعم إنه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (في البلاد الأجنبية) وحق عمل المعاهدات الذى (يفهم) من قول المشروع (تتعهد مصر بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية)، ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم، ألم يكن بعض الحكومات الألمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل؟ أفنن أعطى لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود من استقلال داخلى ناقص جداً، فيقال إننا مستقلون؟ كلا، إن العبرة بمجموعة الحقوق التى يتمتع بها البلد لا بظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجى! تعطى لنا لمجرد المحافظة على إحساساتنا أو إرضاء لبعض مطامعنا، وأما حق التعاقد مع الغير فإنه متى كان مقيداً بقيده السابق ذكره، فإنه لا يكون ظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجى، بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك.

«سيقال إن التحالف يستتبع قيوداً لا بد منها، وأن التحالف من شأن الأمم المستقلة. نعم إن الدولة المستقلة حرة في الدخول في معاهدات أو محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصلحتها الخاصة بها، فيرغمها عليها إرغاماً، ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أو مضيقة له، وضغط الدول متجمعة يعتبر في نظر القانون الدولي مختلفاً اختلافاً كبيراً عن ضغط دولة على دولة، فإن هذا يذهب بالاستقلال أو يقيد تقييداً يعتبر غنياً لصالح الدولة ذات القوة ونقصاً في استقلال الدولة الضعيفة فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالأشكال المختلفة التى سبق الكلام عنها أو بأشكال أخرى لا تختلف عنها في جوهرها، أما ضغط الدولة المتجمعة على دولة واحدة فليس له هذا الأثر، بمعنى أن ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون غنياً لمصلحة الجماعة ولا تكون ممة علاقات (تبعية) تجعل الدولة الضعيفة تشعر شعوراً مستديماً بخضوعها لدولة معينة.

«وقد يقال إنه سوف لا يكون ثمة خضوع، وإننا سنكون متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها المصالح البريطانية في مصر، ولكننا نقول والأسف ملء الفؤاد إننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الإنجليز أنفسهم أن استقلالنا المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى، وإن استقلالنا عن جميع الدول الأخرى».

وقال عن المركز الاستثنائي لممثل إنجلترا: «فماذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته في أمة مستقلة؟ سيقال إنه ضروري أو جائز أن ينص على ذلك حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيها يتعلق بالتشريع بالنسبة للأجانب، ولكن النص على اختصاصه في ذلك كاف في تحويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ في الحكومة المصرية، ولا داعي مطلقاً للنص عليه. سيقال إن هذا المركز الاستثنائي إنما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لأنه ممثل حليفتنا، والرد أن هذا يكفي فيه الشرط الأخير من الفقرة نفسها (الفقرة السادسة من البند الرابع)، وهذا قد لا يعيننا لأنه ترتيب بين غيرنا، أما المركز الاستثنائي فهو الذي يدخل الرعب في قلوبنا لأنه نذير التدخل المبني على مسئولية إنجلترا عن مصر.

«حقاً أن التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل إنجلترا فيما يتعلق بتنفيذ القوانين على الأجانب، ولكن هذا مسلم أنه جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا بنا ولا يجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة للأجانب، غير أن التدخل لمصلحة الأجانب في أحوال معينة شيء، واستعمال المركز الاستثنائي شيء آخر في نظري.

«إن جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وإن كان يمكن المصريين من تحمل مسئولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعا لوطنهم إلا أن هذا الجلاء لا يقيد أن قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض، وهذا العوض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لممثل إنجلترا، وهو وحده في نظر علماء القانون الدولي الإنجليز قد يقوم مقامهم جميعاً تمام القيام».

إلى أن قال: إن المجاذبة والتشاد اللذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل إنسان أن إنجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفى بالضمانات اللازمة لمصالحها والتي لا تمس استقلالنا، بل إنها للآن تمنحنا حقوقاً معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الأصل أن كل الحقوق لها وإنا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بأن نتولاه بنفسنا، يؤيد ذلك قول سعد باشا في بيانه نقلاً عن لورد ملتر: «إن هذا المشروع تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق مع مصر عليه» بل زاد «أن هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه».

«لست أقول ذلك لأننا نلنا الاستقلال بقوة السيف أو أننا قادرون على أن نناله كذلك، ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل إلى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لأن يذكر في المعاهدة شيء عن التدخل في الأمور الداخلية.

«إن من يقول إن الاستقلال ينافي التدخل يصيب إذا كان استقلالنا تاماً ولكنه بالأسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه.

«يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالي والموظف الكبير الذي يتمتع بحق الاتصال بالوزير في الحقانية، فإن من يتبع تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهن لبعض تفاصيل المفاوضات يجد أن فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسم ولا تستطيع إنجلترا أن تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها^(٤).

(٤) يشير إلى معاهدة سيفر التي عقدت يوم ١٩ أغسطس ١٩٢٠، على أن هذه المعاهدة قد ألغيت وحلت محلها معاهدة لوزان في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ (انظر هامش ص ٣٩٩).

«إن تدخل صاحب المركز الاستثنائي أشد خطراً في نظري على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقرية من القنال».

ثم عدد المظاهر التي تخذل الاستقلال في المشروع ومنها: منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة، والحقوق التي تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات، وعدم التكافؤ في التعهد بالمساعدة الحربية، وثقل وطأة التزاماتنا الحربية، وتعهد مصر وحدها ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة، وفي هذا القيد من المعاني ما فيه، وتعهدنا وحدها بألا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى، وبعدم عقدها مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الإطلاق، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية، وجواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالي البريطاني وهذا الحق يبقى حتماً في نظر بريطانيا العظمى بعد زوال الديون الأجنبية لأنه لو كان صحيحاً أن زوالها يزيل الاستشارة ما تمسكوا شديداً بإبقاء اسمه وجواز استشارته، ثم جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام، وهذا يظهر بوضوح أن بريطانيا العظمى ترى نفسها مسئولة عن تأييد القانون والنظام في مصر، وهذه المسئولية تستتبع التدخل في شؤوننا الداخلية في نظر القانون، وحلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول صاحبة الامتيازات فإن هذا الحل حاصل أو حصل بمقتضى ما لها من الحماية على مصر وهي الآن تريد أن تنفذ حق حماية الأجانب فتعطيه شكل التدخل بوساطة ممثلها ذى المركز الاستثنائي ليمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية.

إلى أن قال: «ن مظاهر الاستقلال الداخلى أهم في نظري كثيراً من مظاهر الاستقلال الخارجى لأن هذا الأخير لا قيمة له إذا لم يكن الاستقلال الداخلى مبنياً على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها التفوذ الأجنبى من جانب دولة

واحدة ولا يتعرض لأن تتهدم جوانبه كل يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائي، ومن مستشاريه صاحبي المقام الرفيع في المالية والحقانية، إنني أحرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر الاستقلال الخارجى، لأن الأول منها مادام يرتكز على أسس صحيحة، فإنه يوصل حتماً إلى الثانى تماماً وبكامل مظهره، ولذلك فإن أهم ما يجب أن نتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلى. يجب أن يكون هذا الاستقلال كاملاً غير منتقص إلا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الأجنبية وحقوق الدائنين الأجانب فقط».

وقال فى ختام بحثه:

«إن آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها إلينا قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية إنجلترا علينا وبتزول تركيا عن سيادتها إلى إنجلترا^(٥)، فلم يبق لدينا إلا أن نساوم على استقلالنا حتى نشتره، وليكن ذلك بأى ثمن إلا بالاستقلال نفسه، فهذا ما لا حياة من بعده».

وثمة فريق آخر من الكتاب نشروا آراءهم بتحييد المشروع والموافقة عليه.

وسلكت أغلبية الأمة طريقاً وسطاً، بأن أبدت تحفظات على المشروع لا تقبله دون تحقيقها، وبعض هذه التحفظات بتعارض فى الواقع مع روح المشروع وقواعده، بحيث كان إبدالها رفضاً للمشروع.

استئناف المفاوضات

قضى أعضاء الوفد المنتدبون فى مصر حوالى الشهر لاستشارة الأمة فى مشروع المعاهدة ثم غادروا مصر إلى باريس فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٠،

(٥) انظر هامش ص ١٨٧ وص ٩٠ الجزء الثانى من الطبعة الثانية والطبعات التالية.

وهناك اجتمع الوفد وأخذ يبحث تقارير الأعضاء المنتدبين عن نتيجة الاستشارة، واستخرج من مجموع تحفظات الأمة ما رآه هو مهما.

وأوفد اللورد ملنر مندوباً خاصاً لدعوة الوفد إلى موافاته بلندن لإتمام المفاوضات، وعلى ذلك قرر الوفد تلبية الدعوة، وأن يصحبه عدلى باشا يكن، فسافر أعضاء الوفد إلى لندن على دفتين، والتقى سعد باللورد ملنر، وأفضى إليه بأن الأمة أبدت تحفظات على المشروع، فرفض ملنر بحث هذه التحفظات، متمسكاً برأيه الأول، وهو قبول المشروع كله، أو رفضه كله، وقال فى تفسير موقفه:

«إن مأموريته قد انتهت وأنه يجب عليه أن يقدم تقريره الذى استبطناً قومه ظهوره، وأن من المفهوم أن لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد إبداءها، فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القريبة، وبخاصة لأن المشروع عبارة عن أسس خالية من التفصيل والتأويل».

ولكن سعداً لم يقبل هذا الوضع وتمسك بالتحفظات، ووقف الأمر مؤقتاً عند هذا الحد.

التحفظات التى قدمها الوفد

وفى ٢٥ أكتوبر دعى الوفد إلى مقابلة اللورد ملنر ثانية، فلبى الدعوة، وحضر سعد ومعه كل من عدلى باشا. وعبد العزيز فهمى بك. ومصطفى النحاس بك. وعلى ماهر بك. وقبل اللورد ملنر فى هذا الاجتماع أن يستمع إلى تحفظات الوفد على أن لا تنقيد اللجنة بشىء جديد، فقدم الوفد الفوج الأول من التحفظات، وهى:

أولاً: إلغاء الحماية صراحة.

ثانياً: حذف العبارة الثانية من الفقرة الأولى من المادة الثالثة من المشروع التى تقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمانة

مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية للحصول على تنازلها عن حقوقها الامتيازية، لكي لا يترك مجال للقول بأن مصر تعطي حقوقاً أزيد من الحقوق المبينة بطريق الحصر في مشروع المعاهدة.

ثالثاً: (أ) حذف الشرط الوارد في المادة الخامسة الذي يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية إلى بريطانيا العظمى، وعلى إنفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائي المختلط، بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول، بمجرد اعتماد مصر وبريطانيا العظمى لها.

(ب) النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائي المختلط على الهيئات النيابية المصرية وإقرارها عليها قبل نشرها.

رابعاً: دخول مصر بصفة طرف متعاقد في الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية.

خامساً: (أ) حذف النص الوارد في المادة الرابعة، الخاص بتعيين موظف بريطاني بوزارة الحقانية، فإن وجود نائب عمومي إنجليزي باختصاصاته العادية فيه الضمان الكافي للأجانب.

(ب) حذف النص الوارد في المادة الثالثة الخاص باستشارة المستشار المالي.

سادساً: قصر الاتفاقات الواردة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة والتي لا يمكن لمصر عقدها مع الدول متى كان فيها إضرار بالمصالح الإنجليزية على المعاهدات السياسية المحضة، بحيث يبقى لمصر الحرية في عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون أدنى قيد.

سابعاً: حل مسألة السودان على الأساس الآتي:

(أ) ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة.

(ب) أولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطين.

(ج) تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها في السودان.

ثامناً: إلغاء كل حكم في المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد.

ومما يلاحظ على هذه التحفظات أنها ليست جوهرية، ولا تغير من قواعد المشروع شيئاً، وفي التحفظ الخاص بالسودان حصر الوفد اهتمامه في مسألة ماء النيل وأولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطين، وهذا التحفظ لا يليق صدوره، لأن أول ما تعنى به مصر هو تحقيق وحدة وادى النيل واعتبار مصر والسودان جزأين لا يتجزأان من وطن واحد ودولة واحدة.

هذا، وبعد أن انفض اجتماع ٢٥ أكتوبر، استدعى الوفد بقية أعضائه من باريس فلما حضروا اجتمع بكامل هيئته يوم أول نوفمبر، وقرر إرسال خطاب إلى اللورد ملنر يطلب فيه موعداً آخر للاجتماع، لكي يتم عرض التحفظات والتعديلات التي طلبتها أغلبية الأمة، وهذا تعريب الخطاب:

«سافواى أونيل بلندرة في أول نوفمبر سنة ١٩٢٠

«عزيزى اللورد

«قد أرسلتم في شهر أغسطس الماضى عن يد صديقنا عدلى باشا مشروعاً متضمناً القواعد التي رأيتم فخامتكم وزملائكم أنها صالحة لتكون أساساً لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر، ولما لم يكن في استطاعتنا قبول هذا المشروع الذي يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على إرجاء المفاوضات إلى وقت آخر حتى يعرض المشروع على الأمة. وقد ندب الوفد أربعة من أعضائه للسفر إلى مصر لهذا الغرض، وجاءت نتيجة مهمتهم مثبتة لرغبة الشعب المصرى الصادقة في تأسيس اتفاق بينه وبين بريطانيا العظمى على المودة المتبادلة المبنية على الثقة والإخلاص، ولأجل الوصول إلى هذه

الغاية رأت الأمة من الضروري إدخال تعديلات على المشروع الذى عرض عليها، وهذه التعديلات ترجع فى قسم عظيم منها إلى تحديد معنى بعض النصوص ومرباها بما يزيل الإيهام ولا يجعل محلا لتغيير لا يكون متفقا مع قصد المتعاقدين، ولقد أنعم الوفد المصرى النظر فى المطالب التى قدمت إليه وفحصها فحصا جيدا، واستخرج منها بعض النقاط الأساسية التى طلبتها الأغلبية العظمى للأمة، وكان لنا الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هذه التحفظات أثناء اجتماعنا بالجلسة التى انعقدت بوزارة المستعمرات فى يوم ٢٥ أكتوبر التى تفضلتم فيها بأن أقرتم التفسيرات التى فسر بها المندوبون المشروع فى مصر، ثم تأجلت الجلسة لحين حضور باقى أعضاء الوفد من باريس وهم الآن بلندن، فأرجو أن تفضلوا بتحديد جلسة لنتمكن فيها من إتمام عرض مطالب الشعب، ولى كامل الثقة فى أن فخامتكم تقبلون هذه التحفظات بالارتياح، فإن قبولها يمكن الوفد المصرى من تعضيد الاتفاق المنوى عقده بين بريطانيا العظمى ومصر ويضمن له النجاح، وتفضلوا إلخ..» «سعد زغلول»

مناقشات مجلس اللوردات فى المسألة المصرية

(٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠)

وفى غضون ذلك طرحت المسألة المصرية فى ميدان البحث والمناقشة أمام مجلس اللوردات بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠، فتكلم فى هذه الجلسة خطباء من معارضى الحكومة ومؤيديها، وسنذكر هنا خلاصة وافية لخطبة كل من اللورد سالسبرى من المعارضين، واللورد كيرزون وزير الخارجية، واللورد ملر وزير المستعمرات وصاحب مشروع المعاهدة، فإن هذه الخلاصة تعطيك فكرة واضحة عن نيات السياسة البريطانيين نحو مصر، سواء كانوا مؤيدين للحكومتهم أو معارضين.

خطبة اللورد سالسبرى

خطب اللورد سالسبرى معارضاً سياسة الحكومة، متنبهاً إياها بكتمان حقائق المسألة المصرية عن المجلس وعن الجمهور البريطانى، ورمها بالضعف وبأن ليس لها سياسة مستقرة فيها، وطعن فى مبدأ «تقرير المصير» الذى نادى به الرئيس ويلسن، وانتقد ما سماه ضعفاً من الحكومة البريطانية بتقريرها الإفراج عن سعد وصحبه بعد نفيهم إلى مالطة، وانتقد تباطؤ الحكومة فى إيفاد لجنة اللورد ملنر وتباطؤ اللجنة فى أداء مهمتها، ثم عرض فى ختام خطبته قواعد أربعة تتم عن نزعتة العريقة فى الاستعمار وطلب ملاحظتها فى أية تسوية للمسألة المصرية.

قال فى مقدمة خطبته: «إن أهل هذه البلاد (إنجلترا) يحتاجون إلى معلومات أوفى مما بين أيديهم فى الوقت الحاضر، وهذا هو السبب الرئيسى الذى من أجله اجترأت الآن أن أعرض هذا الموضوع على أنظاركم.

سياسة التكتم

«قبل شيء كثير منذ زمن وجيز عن السياسة السرية وقيل لنا إن الأيام السيئة القديمة قد مضت وانقضت وإن لنا فى المستقبل أن نأمل وضع ترتيبات تكون الأمة بمقتضاها أدخل فى ثقة الحكومة منها الآن فيها له مساس بالمفاوضات، ولقد كانت تلك آمالا باطلة، ولا أستطيع أن أقول إلى كنت أومن كثيراً بتحقيقها، ولكننا بدلا من أن تتحسن الأحوال القديمة رجعنا إلى الوراء رجوعاً بيناً وصار أهل هذه البلاد أقل علماً بدلا من أن يكونوا أكثر إحاطة بما كانوا قبل الحرب بما يصنع باسمهم.

«ولو أن هذه كانت أوقات هدوء لا تقع فيها حوادث كبيرة لرضينا بمثل هذا النظام، ولكن حوادث عظيمة تمر بنا، وأنا استجيز لنفسي أن أقول إن

تغييرات من أعمق نوع تهدد الإمبراطورية من كل جانب، ولا أرى أن أتخشى هذه الكلمة فأنا نحس كأننا نحن مقبلون على عصر تفكك، ومن أجل هذا ينبغي أكثر من ذي قبل أن يعرف أبناء هذه البلاد الذين يعنيه الأمر قبل غيرهم ما يصنع حكامهم على وجه الدقة.

عدم وجود سياسة

«ويظهر أن الوزراء ليست لهم آراء مستقرة تمام الاستقرار، ويخيل إلى أنهم يختطون سياسة في آخر لحظة ولا يحكمون الحوادث وإنما ينساقون أمامها إلى ما تكرههم عليه، وسواء وجهنا النظر إلى أيرلندا أو الهند وبولندا أو سورية فلسنا نحس أن هناك سياسة مبرمة تتوخاها حكومة جلالة الملك بعد التفكير والروية فيها، ولا حاجة بي إلى الكلام على أيرلندا، فقد اشتغلت بموضوعها منذ يومين، ولكنه من الجلي أن هناك شيئاً تتحرى الحكومة كتمانها عن الأمة فيها يتعلق بأيرلندا، أما من حيث الهند فلم يكن تم شيء أوضح - مهما كان الرأي في قيمة السياسة التي اتبعتها الحكومة - من أن أيدي البرلمان والبلاد مضغوط عليها وأن ليس في نية الحكومة مصارحة البلاد والبرلمان قبل الوصول إلى قرارات لم يكن إلى الرجوع عنها سبيل، ولا يعلم أحد شيئاً عن ارتباطات الحكومة في المسألتين البولندية والسورية ولا عن كيفية القيام بها وتنفيذها.

«وبما له دلالة كبيرة أن العادة التي كانت متبعة في زمن السلم من تقديم الكتب الزرقاء إلى البرلمان قد عدل عنها عدولاً تاماً على ما يظهر، وإلا فلماذا لا نرى أوراقاً عن سورية وبولندا؟ لقد كانت العادة في الأيام القديمة السالفة أن يعد كتاب أزرق بعد كل حادثة كبيرة ويقدم إلى البرلمان وكانت تنشر التلغرافات المتبادلة مع تقييدات ضرورية معينة توخياً للمصلحة العامة وكانت تطبع رسالة كبيرة تتضمن سياسة الحكومة وردود الحكومات الأجنبية التي يعنيه الأمر، فكان البرلمان والبلاد يستطيعان أن يعرفا المسألة

التي تعرضها الحكومة على الأمة والردود الواردة من الأطراف الأخرى للمفاوضات، وأن يصدر حكماً عادلاً ورأيًا رصيناً في الأمر، ونحن بعد بلاد تحكم نفسها، أو نحن كنا كذلك، وأنه لواجب الأمة نفسها أن تضمن المحافظة على مصالحها وشرفها، وهي لا تستطيع ذلك إلا إذا توافرت لديها المعلومات اللازمة، وأنا أقترح أن تنفي الحكومة عن أذهانها كل الآراء الناشئة عن الحرب وأن تطرد الاعتقاد بأن البلاد مستعدة أن تثق بها ثقة عمياء كما فعلت بحق أثناء الحرب، وعلى الحكومة أن ترتدى ثوب السلم وتخضع كما خضعت كل الحكومات السالفة لحكم البلاد.

سياسة بريطانيا في مصر

«وماذا عن مصر؟ ماذا نعلم عن سياسة الحكومة في مصر؟ إن في الصحف مقداراً معيناً من المعلومات، ولكن لا أظن أنه قدم للبرلمان ورق ما منذ عرضت تلك الورقة «البرلمانية» الخاصة بالثورة في تلك البلاد.

لورد ملتر - إن هناك تقرير لورد اللنبي

لورد سالسبرى - هذا صحيح فقد قدم إلينا تقرير لورد اللنبي، ولكن هذا هو التقرير المعتاد الذي يتناول الشؤون الداخلية المصرية ورفاهيتها وأحوالها، وليس له علاقة ما بالمسائل السياسية الكبيرة الخاصة بتلك البلاد، ولا ريب أن هناك مكاتبات، ولا شك في أن رسائل وبضعة تلغرافات تبودلت بين حكومة جلالة الملك والمندوب السامي، وقد عاد إلى هنا مندوبان ساميان عوملا على ما فهمت معاملة ليست حسنة جداً، وقد كان في الإمكان الانتفاع بمعلومات السير هنري مكماهون^(٦)، والسير رجنالد ونجت^(٧) فهل استشيرنا؟ وهل هناك أوراق تتضمن رأيها؟ هذان هما الرجلان اللذان شهدا الأمر

(٧،٦) انظر ج ١ ص ٢٦ و ٤٣ من الطبعة الثانية والطبعات التالية.

وعايناه، وهناك بالبداية لجنة الفيكونت النبيل الجالس أمامي (ملتر)، وهى لجنة لا شك عندى فى أن البلاد كلها تشكرها ولا بد أن تكون هناك تعليمات أعدت وصدرت إليه (ملتر) - إذا كانت وزارة الخارجية تسير على ما ألفنا من قبل - وتضمنت وصف المسألة وما يطلب إليه القيام ببحثه والحدود التى خولته الحكومة العمل فى دائرتها - وكلها أمور لا شك أنها موجودة كتابة وينبغى أن تعرض على البرلمان، على أن الذى نريده فوق كل شىء هو روح الثقة المتبادلة بين الحكومة والبلاد، ونحن نريد أن نكون على ثقة من أن الحكومة فى عزمها أن تطلع البلاد على سياستها وإجراءاتها، وأن تدرك أن المسألة ليست فقط خاصة بها وبالأمة المصرية أو الذين يتكلمون باسمها، بل إن للرأى العام العام البريطانى والبرلمان دخلا فى ذلك لعله أعظم من دخل كل من عداها، وأنها يجب أن يحاطا بأتم المعلومات فى الوقت المناسب، ولست أريد أن أمثل أمامكم كحجة فى شئون مصر، ولكن أعلم أن مصر كانت فى أثناء حياتى السياسية كلها من أهم المصالح السياسية للبلاد».

إلى أن قال: «إن علينا أخيراً مسئوليتنا أمام إمبراطوريتنا، أى مسئولية المحافظة تماماً على القوة التى نستطيع بواسطتها أن نحكم إمبراطوريتنا. وأن نجود بنعم حكمنا على شعوب لا حصر لها فى الشرق (١) وهذه أمور لا يمكن أن يسمح لها أن تضطرب إكراماً لعبارة مثل «تقرير المصير»، وأحسب أن ليس ثم كلمة خليقة بأن تحدث من الضرر فى السياسة ما تحدثه هذه الكلمة، نعم إنها تتضمن فكرة نبيلة عظيمة، ولكن الواجب تفسيرها بأعظم التحفظ، أما الفكرة القائلة بأن نتخلى عن مسئولية إمبراطوريتنا من أجل أن سياسيا أمريكيا فقد الآن ثقة مواطنيه أنفسهم^(٨) اخترع عبارة «حق تقرير المصير» فهى فكرة يثور عليها كل سياسى عملى.

(٨) يريد الرئيس ويلسن. أنظر ج ١.

نقد السياسة البريطانية

«ماذا كانت سياسة حكومة جلالة الملك؟ إني إذا انتقدت هذه السياسة فليس ذلك لخطأ فيها بل لأنه لم يكن هناك سياسة بالمرّة، إلى أن تناول المسألة الفيكونت ملنر، ولقد كانت سياسة الحكومة البريطانية في مصر إلى أن قامت الحرب واضحة، وكنا مشغولين بترقية الحكومة وتحسينها في تلك البلاد، ولم يكن ذلك لأننا كنا ضد التغيير الدستوري، بل على العكس إذا لم تكن الذاكرة قد خانتني كان كل من اللورد كرومر واللورد كتشنر دائمي الرغبة في السير في طريق الحكم الدستوري، وأظن أن آخر أعمال اللورد كتشنر قبل سفره لمباشرة عمله العظيم في الحرب أن خطا خطوة أخرى في سياسة الحكم الدستوري في مصر، ولقد توخينا نفس هذه السياسة حتى بعد الحرب، ولما أعلنت الحماية كان الظن أن نكون أقدر على القيام بمهمتنا الكبيرة، لأن الحماية كان من تأثيرها - أو كان المرجو أن يكون من تأثيرها - جعل مركزنا أبسط وأسهل وتمكيننا من التخلص من كل العوائق، وأعتقد أنه كان المظنون أن نستطيع التخلص من كل شيء يقف في طريقنا بسبب التدخل الزائد عن الحاجة الذي تسمح به امتيازات الدول الأجنبية، فهذه كانت سياسة سائرة في طريق واحد.

«فماذا حدث بعد ذلك؟ لبثنا وقتاً طويلاً وليس هناك إلا سياسة الإرجاء والتردد، وأنا أشعر أن في قولي هذا شيئاً من الغمط للوزراء المكذوبين في تلك الأيام، ولا ينبغي أن يتوهم أحد أن تخطيط السياسة تستدعى بالضرورة الانحاء على الوزراء الذين كانوا منهمكين في الحرب والذين هم مسئولون عن هذه السياسة، ولكن الحقائق عنيدة، ومهما قيل على سبيل الاعتذار عن الوزراء فإن السياسة السيئة لا تحدث إلا نتائج سيئة، وهذا هو الذي يجب عليكم معشر اللوردات بصفتم رجالاً عمليين أن تتناولوه.

«كانت هناك سياسة استسلام لمجرى الحوادث، على الرغم من التحذير

والاحتجاج، ولم يكن ممثلونا هناك صامتين لا يتكلمون، فقد كانوا على العكس لا ينفكون يطالبون الحكومة بأن تكون لها سياسة.

لورد كيرزون: متى كان هذا؟

لورد سالسبرى: في أثناء الحرب

لورد كيرزون: أحب أن أقول إني وأنا أصغى إلى المركيز النبيل لم أستطع أن أفهم متى انتهى عهد السياسة المحدودة وتلتها سياسة الاستسلام لمجرى الحوادث والضعف والارضاء، وأظن أني أكون أقدر على الرد عليه إذا تفضل بتحديد التاريخ.

لورد سالسبرى: لم أتهم قط صديقي النبيل بالضعف، فإن هذه خشونة لا أدب فيها، وقد بدأت سياسة الاستسلام بعد إعلان الحماية تقريباً، وكان من الواضح أنه يجب على الحكومة أن تعد سياسة لما بعد الحرب، وأظن صديقي النبيل يوافق على هذا، وقد قال المصريون ذلك للحكومة هناك، ولكن هذا لم يكن له تأثير على حكومة جلالة الملك، فلم تفعل شيئاً ولعلها فكرت في ذلك ولكنها لم تفعل شيئاً واستسلمت للحوادث، والواقع أنه لم يحدث شيء إلى آخر الحرب على سبيل اتخاذ الأهبة لوقت يجب فيه إخراج سياسة.

«ولما وضعت الحرب أوزارها تبين أنه كان من الضروري الاستعداد، لأن الوطنيين المصريين تحركوا، ولم تكد الهدنة تعقد حتى بدأت المتاعب في مصر، ولا حاجة بي إلى تذكيركم بسلسلة تلك الحوادث، وإنه لمن البديهي أن حكومة جلالة الملك لم تكن عندها فكرة واضحة عما يجب عمله، ولما تحدى الوطنيون سلطة بريطانيا في مصر قوبل ذلك منهم في أول الأمر بهمة، ونفى أربعة من زعمائهم إلى مالطة، فشبت الفتنة على أثر ذلك مباشرة، فلم تلبث حكومة جلالة الملك أن لانت وسمحت للزعماء الأربعة بالعودة إلى مصر، ولست أشك في أنه كانت هناك أسباب لهذه السياسة، ولكنها فشلت كل الفشل كما تفشل كل سياسة ضعيفة، فهي لم تتألف أحداً، وحدث عقب ذلك مباشرة ما يسمى

إضراباً - حسب تعابير هذه الأيام - فأضرب الموظفون فيما أظن وكل من استطاع أن يضرب غيرهم، ولم تجد سياسة الإفراج عن هؤلاء الزعماء الوطنيين.

«وفي مايو من السنة الماضية قالت الحكومة إنه لا بد من عمل شيء، وفعلنا صنعت خير ما نستطيع في هذه الظروف، إذ قصدت إلى الفيكونت ملتر، وطلبت إليه أن يذهب إلى مصر، وهذه سياسة حميدة لو أنها نفذت حينها وضعت، ولكن الحكومة أبطأت مرة أخرى، ولا علم لي بالسبب، وأحسب أن حوادث أخرى حالت دون التنفيذ فلم يصنع شيء بين مايو ونوفمبر، ولم ينزل صديقي النبيل بأرض مصر إلا في نوفمبر، وفي مرجوى أن تكون هذه التواريخ صحيحة، وأن يصحح خطئي إذا أخطأت، إذ ليس من هي أن أقص الأمر على غير وجهه.

لورد ملتر: صدقت فإن هذا كان في نوفمبر..

لورد سالسبرى: وإذا سمح لي الفيكونت النبيل، فإنني أقول أن استقباله لم يكن حسناً جداً، وقد كان عليه أن يباشر مهمته أمام صعوبات كبيرة قابلها برجولة كما هو المنتظر من مثله، ومن الأسباب التي أوجدت هذه الصعوبات طول هذا التباطؤ، ولست حجة في مسائل الشرق، ولكن أظن أن أخطر الأشياء في معاملة الشرقيين عدم وجود الثقة بالنفس وظهور التردد في ما ينبغي عمله، وقد لا تكون إجراءات الحكومة كذلك، ولكن علائم التردد وعدم الثقة بالنفس كانت ظاهرة كل الظهور في السياسة التي كان ينبغي اتباعها.

«وقد نشرت ذكرى هذه الحوادث في تاريخ مصر الحديث لأني أحس بالحاجة إلى تبرير موقف عدم الثقة بالوزراء فيما يتعلق بمسائل السياسة الكبرى، وبودي لو تحققت أن للحكومة في أي ميدان من ميادين السياسة الكبرى التي ذكرتها مبادئ ثابتة ونيات ثابتة، وليس في قولي هذا شيء

شخصى ضد صديقى النبيل، فإن لى أعظم ثقة فى الفيكوت النبيل الذى قام بهذه المهمة، وإنى أكون من أعظم الناس اطمئناناً على المستقبل إذا أحسست أن هؤلاء الوزراء النابهين يستقبلون إذا لم يكتنوا من اتباع خطتهم، ولكنى على أتم ثقة من أنهم لا يفعلون هذا.

لورد ملنر: هلى تعنى فى مصر أم هنا؟

لورد سالسبرى: يؤسفى أن أقول هنا، ولسبب وجيه، ولست أشك فى حسن نية صديقى النبيل، ولكن الوزراء يرون على ما يظهر أن الاحتفاظ بالحكومة من الأهمية بحيث لا يتبعون المنهج المألوف أى رفض المسئولية عن سياسية لا يستطيعون أن يوافقوا عليها، وإنى أفهم بواعثهم، حتى وإن كنت أخالفهم فى النتيجة التى يصلون إليها.

المبادئ التى يعرضها - المبدأ الأول

«ولهذا السبب وحده اجترأت أن أعرض اعتباراً أو اثنين ينبغى أن يلاحظا فى وضع التسوية لمصر، ولست أريد الدخول فى التفاصيل، فإنى واثق من عدم كفايتى لذلك ولعدم استعدادى لعمل بيان شامل فى الموضوع، ولكن هناك مسألة أو اثنتين على جانب من الأهمية فيما أرى، فمن ذلك أنه من الأمور الحيوية أن تكون السلطة التى تحتفظ بها بريطانيا العظمى فى مصر سلطة حقيقية مهما كان مبلغها، ولقد ألفنا فى السياسة البريطانية تلك الحالة التى يكون لنا فيها السلطة الحقيقية وإن لم يكن لنا مظهرها، ومما هو خلىق أن يزعمنى أن يعكس هذا المبدأ فى أية تسوية توضع لمصر، وأن نحتفظ بمظهر السلطة ونفقد حقيقتها، وأظن أن من المسلم به أنه ليس ثم دولة أوروبية سوانا ينبغى أن تكون لها الغلبة فى مصر، وماذا عساه يحدث إذا فرضنا أن دولة أجنبية ساءها بعض أعمال الوزراء المصريين؟ لاشك أنها تقول لنا إما أن نتصفونا وإلا أنصفنا أنفسنا، ومن الواضح أن هذا لابد أن يقع، فلكى

نستعد لهذا الطارئ الذى قد لا يحدث أبداً، والذى يجب علينا مع ذلك أن نتوقعه بصفتنا أهل حزم - يجب علينا أن تكون لنا حقيقة السلطة.

المبدأ الثانى

«وهذا يقودنى إلى المبدأ الثانى العام، وهو أنه يخيّل لى ولعدد كبير منكم فيما أعتقد أن علاقات مصر الخارجية يجب أن تكون دائماً فى أيدى الحكومة البريطانية، وقد سمعت إشاعة بأن من يقاضون عن مصر لا يريدون أن تترك العلاقات الخارجية فى أيدى الحكومة البريطانية، وهذا ما أرى أن لا سبيل للتوسط فيه للأسباب التى أبديتها، وإذا سمحتم لى قلت إن هذا مطابق لأحدث المبادئ فى السياسة الدولية، لأن العلاقات الخارجية فى كل الحماية تكون فى أيدى الدولة الحامية مهما كانت الحماية من الكرم واتساع النطاق فى الجهات الأخرى، ولا بد أنكم لاحظتم ذلك فى عهد عصبة الأمم.

لورد ملتر فى الوصايات؟

لورد سالسبرى: فى كل انتداب، ولست أجهل أن مصر غير خاضعة للوصاية، وكل ما أقوله إذا اعتبرتم عهد عصبة الأمم أنه فى كل وصاية وهى آخر شيء نشأ فى القانون الدولى - مهما كان كرم شروط الانتداب تحتفظ الدولة الحامية بالعلاقات الخارجية.

المبدأ الثالث

«والشرط الثالث الحيوى الأهمية هو مركز السودان، وينبغى أن تكون حكومة السودان فى أيدينا للأسباب التى أبديتها، ومهما يكن تقدم مصر وترقيتها فى القدرة على إدارة أمورها فلا شك أنه ليس لها من التجارب ما يكفى فى حكم شعب آخر، فإن هذه مهمة شاقة نحن أهلها بصفة خاصة، ولا نستطيع أن تنفض أيدينا منها بدون أن نسيء إلى سمعتنا، ولكن إذا كانت

حكومة السودان ستظل في أيدينا، فإن مسائل صعبة ستنشأ من أجل مركز مصر بالنسبة إليه، وأنتم تعلمون أن العلمين المصرى والبريطاني يخفقان على السودان في الوقت الحاضر، وأن البلدين من حيث القانون في مستوى واحد من حيث السودان، ولكن الواقع أن للحكومة البريطانية الكلمة العليا، وأن حكومة السودان في أيدينا، وهذا ترتيب ممكن ما دام لنا الإشراف على الحكومة المصرية، ولكن على قدر سحب إشرافنا على مصر يتعقد مركزنا بصفتها مساوية لنا في الحقوق في السودان.

«وهناك صعوبة أخرى، وهي مسألة الحماية التي تتألف الآن من الجنود المصرية على الأكثر، ولست أسأل الحكومة شيئاً لأنى لا أريد أن ألح عليها في الإباحة بما ينهى لها كتمانها صيانة للمصلحة العامة، ولكنى أقول إنه على قدر نقص إشرافنا على مصر تكون صعوبة استخدام الجنود المصريين في حكومة السودان.

المبدأ الرابع

«يضاف إلى الشروط الثلاثة شرط رابع خاص بالمركز الحربى لبريطانيا العظمى في السودان، وليس في نيتى أن أقول شيئاً لأنى أرجو متى قدمت إلى البرلمان الأوراق اللازمة أن يكون أمامنا رأى المندوب السامى نفسه عما يحتاج إليه مركز بريطانيا الحربى حسب الترتيب الجديد الذى سيوضع.

«وألاحظ أن هناك صعوبة خاصة ستنشأ فيما يتعلق بإمداد منطقة القناة بالماء فإن هذا الماء يأتى من النيل، ولا حاجة بى إلى تذكيركم بأننا إذا فقدنا السيطرة على الماء اللازم للحامية فقد نصبح في موقف صعب جداً.

«وأنا ألح على حكومة جلالة الملك في النظر في هذه الاعتبارات، ولن أشكو أقل شكوى إذا اتهموني بالجهل، وهم يردون على لما لهم من العلم والتجربة وغير ذلك بما ليس لى، ولأنى لا أدعى كما أسلفت أنى ثقة في هذه

الأمر، ولكن المهم الآن هو تقارب الدنيا، بحيث صار كل ما يعمل في ناحية منها تتجاوب بأصدائه الكرة كلها، ولا يخفى أن كل شيء يعتبر سابقة، وأن كل ما تزرعون في مصر تحصدونه في الهند، فكل عمل تعملونه وكل مبدأ تقبلونه وكل منحة تعطونها حتى ولو كانت منحة يسهل الدفاع عنها، يجب أن ينظر إليه في ضوء تأثيره في ناحية أخرى، وثقوا أنه سيطلب إليكم المساواة والمساوية في المعاملة من نواحي أخرى من الأمبراطورية ولذلك ليس لكم مفر من الحذر والعناية، ولست أريد أن أقول إنه من واجبيكم أن تفعلوا شيئاً خليقاً أن يزيد في عبء النفقات المثل بها كاهل هذه البلاد، ولما كنت على يقين من أن السياسة التي توضع بعد روية وتفكير هي في الحقيقة أرخص من سياسة مترددة، فقد طلبت إلى حكومة جلالة الملك ملاحظة هذه الاعتبارات بالحاح، وأن أستطيع أن أؤكد للحكومة أنها في مثل هذه القرارات ستنال التأييد التام من الأمة الإنجليزية، ونحن لم نسأم بعد من الإمبراطورية، ولم نتعب من حمل عبئها، وما زلنا مستعدين لأداء واجبنا والقيام بما تفرضه علينا لها، ولم ننفك على أتم استعداد للقيام بهذا الواجب مع ملاحظة الغير، ونحن نريد أن تتألف النفوس النافرة، ولكننا مصممون على أداء واجبنا الإمبراطوري وسنفعله بغير تردد أو خوف».

خطبة اللورد كيرزون

وألقي اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية خطبة رد فيها على خطبة اللورد سالسبرى وأوضح فيها سياسة إنجلترا نحو مصر، قال بعد مقدمة وجيزة:

«تظن المعارضة دائماً أن الحكومة تخفى ما ينبغي الكشف عنه وتحسب أن قناع التستر والتكتم مسدل أبداً على سياسة البلاد الخارجية، وملاحظتي على ذلك أنها شكوى غير وجيهة إذ صدرت من أحد أعضاء مجلسكم، لأن لكم امتيازات استثنائية يستطيع بفضلها أي عضو إذا دُون الاقتراح على الورقة أن

يضمن المناقشة في أى موضوع متعلق بالشئون الخارجية، مهما كان أو غير مهم، ومع أنه قد يحدث أحياناً أن يمثل وزارة الخارجية أمام هذا المجلس يستنكر - كما فعلت هذا مرات - المناقشة في ظرف معين إلا أن هذا لا يؤثر في المبدأ العام الذى يجعل من حقكم في أى لحظة أن تتناقشوا في مسألة مصر أو فارس أو العراق أو سورية أو أية بلاد أخرى.

نقى التكتم

«وقد شكنا صديقى النبيل من العدول عن إصدار الكتب الزرقاء أو الأوراق البيضاء، وإنى لأعجب كيف لم يخطر له اعتبار أن أولها أننا خارجون من حرب كانت فيها كل همات هذه البلاد وفي جملتها وزارة الخارجية وغيرها من الوزارات موجهة إلى إجراء القتال وضمان النصر، وأنا أشك في أنه يستطيع أن يجد في أية وزارة خارجية أو أى برلمان فى أوروبا ذلك السيل من المطبوعات الرسمية عن الشئون الخارجية الذى اعتدناه فى الأيام العادية، أما الاعتبار الثانى فهو أنه من المؤلف إصدار «كتب زرقاء» متى بلغ مجرى الحوادث أو السياسة مرحلة محدودة ولا أقول نهائية، وهذا مبدأ تلقينته عن والده الكبير^(٩)، وإنى لا أذكر أحوالاً كثيرة عظم فيها الإلحاح فى إصدار أوراق عند مرحلة يكون إصدار الأوراق فيها خليقاً أن يثير المتاعب، وقد يعوق التسوية أو يحدث الاحتكاك، وكثيراً ما كان يقال فى مثل هذه الظروف: «دعونا ننتظر حتى نقطع مرحلة يكون قد تم فيها شيء أو انتهينا عندها إلى نتيجة، ثم بعد ذلك نقدم الأوراق إلى البرلمان»، وإنى أؤكد للمركز النبيل أن هذا هو المبدأ الذى نعمل به ونتوخاه، فليست هناك رغبة منا فى التكتم، وستكون القصة كلها بعد قليل أو كثير فى متناول اللوردات والبرلمان والجمهور.

(٩) اللورد سالسبرى زعيم المحافظين ورئيس الوزارة البريطانية غير مرة، توفى سنة ١٩٠٣.

التعليمات إلى لجنة ملتر

«ولأتناول الآن مسألة أو اثنتين ذكرهما المركز النبيل في خطابه استشهداً على النظرية التي أشرت إليها، فمن ذلك ما قال عن التعليمات الصادرة إلى صديقي النبيل لورد ملتر، ومع أن المركز النبيل يثق بعلم لورد ملتر وقدرته ثقة عظيمة طبيعية فقد قال: «لماذا لم نعرف في أي شيء أرسل؟»، فها أيها الأعيان إن التعليمات الصادرة إلى لورد ملتر تليت في البرلمان ونشرت في الصحف، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن لورد ملتر لما وصل إلى مصر بصفته رئيس لجنته أذاع بياناً بالنيابة عن الحكومة واللجنة أوضح فيها الظروف التي حملته إلى مصر والأغراض التي يرمى إليها.

حوادث مصر في السنوات الأخيرة

«استطرد المركز النبيل من ذلك إلى سرد تاريخ غريب بعض الغرابة لحوادث مصر في السنوات الأخيرة، وإني اعترف بعجزى عن تطبيق ما روى على الحقائق كما أعرفها أنا، ويظهر مما قال إنه مر عصر كانت لنا فيه سياسة معينة مقرونة باسم لورد كرومر أولاً ثم بعد ذلك بشخصية لورد كتشنر، والذي فهمته أن هذا العهد لم يوجه إليه نقد ما، ولكن بعد ذلك جاء عصر تردد واستسلام لمجرى الحوادث وإبطاء، ولما سألت المركز النبيل وأنا دهش متى بدأ هذا العهد قال رداً على أن مبدأ إعلان الحماية على مصر في أوليات الحرب وخريف ١٩١٤، فنحن كانت لنا سياسة إلى ذلك العهد على قول المركز النبيل، وبعد لك لبثنا بغير سياسة ما، وأظن في هذا إساءة كبيرة لممثلينا في مصر في ذلك الوقت، وتعريضاً خطيراً بحكومة جلالة الملك في ذلك العهد، وقد كان لورد جراي على ما أذكر وزير الخارجية، وكان رئيس الوزارة المستر إسكويث، فلو كانت البلاد سائرة في طريق الارتباك والخراب فكيف لم

توجه هذه الشكوى إلى هؤلاء الوزراء وإلى تلك الحكومة؟ لقد كنت أحد الذين انضموا إلى الحكومة (الوزارة) في مايو سنة ١٩١٥. ولست أذكر شكوى من هذا القبيل، واسمحوا لي أن أرد هنا بما رددت به في موضع آخر، وهو أن كل همتنا في أثناء الحرب - سواء كان في مصر أو هنا - كانت موجهة إلى تسيير الحرب، ولم تتخذ المسألة السياسية صورة مهمة إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فكان علينا أن نعالج الأزمات السياسية التي ظهرت.

نقى سعد باشا وزملائه

«وهنا نقطة أخرى إذا سمح لي المركز النبيل قلت له إن معلوماته فيها خطأ، فقد أنحى باللوم الخاص على حكومة جلالة الملك لسماحها بعودة زغلول باشا وبعض إخوانه من مالطة التي اعتقلوا فيها إلى مصر التي نفوا منها، ولعل المركز النبيل لا يعرف الظروف التي أعيدها فيها، فقد نفوا بناء على مشورة القائم بأعمال المندوب السامي في مصر، وبعد ذلك بقليل - وأظن بعد بضعة أسابيع إذا لم تخفى الذاكرة - عين لورد ألنبي عقب انتصاراته في الشرق مندوباً سامياً في مصر، فحمل إليها معه تأثير تجاربه العظيمة ونفوذه الكبير، وخول السلطة التامة لمعالجة الموقف - الذي لم يكن ينقصه الانفجار - على ما يشاء ويختار، فكان أول ما أشار به أن يعاد زغلول باشا وإخوانه من مالطة، فهل يعنى المركز النبيل حقيقة أنه كان من واجب الحكومة بغية وضع سياسة أن تهمل أول اقتراحاته، وتصر على إبقاء هؤلاء الناس على رغم مشورته؟ إن المركز النبيل أعظم تجربة من أن يذهب إلى شيء من هذا النوع.

تأخير إرسال لجنة ملتر

«وقد بث المركز النبيل شكواه من التباطؤ في سفر اللجنة المسندة رياستها إلى صديقي النبيل لورد ملتر، واعتبر هذا التباطؤ دليلاً آخر على

تردد حكومة جلالة الملك ترددًا ليس منه دواء ولا له علاج، وقال إن هذا التأخير غير معروف السبب، وآخر ما انتظر أن يذكره أى إنسان - حتى من كان قوى الذاكرة مثل المركز النبيل - هو خطبة ألقيتها أنا، ولكن الواقع أنى ألقيت منذ عام تقريبًا خطابًا وافيًا في مجلسكم هذا عن مصر ومع أنى لم أتوقع أن يشرفنى أحد بالإشارة إليه في هذا المساء فإن من حسن الحظ أن معى الآن نصه لأنى بذلك أستطيع أن أقرأ للمركز النبيل ما قلته بالضبط في هذه النقطة، وهذا ما قلته بالحرف: لقد كان من العزم إرسال لجنة لورد ملنر في تاريخ مبكر متى تم تأليفها، ولكننا صادفنا صعوبات من جهات شتى فلم نجد من السهل العثور على أعضاء لهم التجربة والقوة اللازمتان، وليس الشتاء أنسب الأوقات للقيام بأبحاث وتحقيقات في داخل بلاد مثل مصر في مناخها، ورأيتنا من المرغوب فيه أن تتبع الفرصة للإدارة (الوزارة) المصرية^(١٠) المؤلفة حديثًا لكى توطد مركزها، وظننا في ذلك الوقت - وهو ظن طاش - أن مؤتمر الصلح في باريس، قد يستطيع قبل الحريف أن يفرغ لحل المسألة الشرقية، وقد أبلغنا لورد ألبني الذى تعتمد حكومة جلالة الملك على رأيه اعتمادًا كبيرًا، إن كلا من سلطان مصر ورئيس الوزراء يميل إلى تأخير مجيء اللجنة إلى الحريف، وأنه موافق على رأيها، وهذه هي الظروف التى استدعت أن يتأخر موعد سفر اللجنة، فهل كان علينا مرة أخرى أن نهمل نصيحة لورد ألبني؟ وأن نعمل على عكس رغبات السلطان ووزرائه؟ لا يشير بشيء من هذا من كان مثل المركز النبيل تجربة وعقلًا.

عدم استقالة الوزراء

«ومما أحب أن ألفت أنظاركم إليه بما جاء في خطبة المركز النبيل إعرابه عن استيائه التام من أن بعضنا لم يستقل، وقد تركنى المركز أنا وزميلي لورد ملنر في حيرة لا نعلم ماذا كان ينتظر منا أن نصنع، فهل نحن اللذان ينبغى أن

(١٠) وزارة محمد سعيد باشا.

نستقيل أم يستعفى غيرنا ونبقى نحن؟ هذه مسألة مسدلة عليها حجب الغموض الذى يقال لنا أنه يكتنف إجراءات حكومة جلالة الملك، ويخيل إلى - حسب ما جربت من ذلك - أن الوقت الذى يحس فيه الوزير أنه مطالب بالاستقالة هو إذ يجد نفسه قد عزلته عن زملائه خلافاً راجعة إلى المبدأ أو الشرف، والمركز النبيل يوافق على هذا، فمن أين جاءه أن هناك اختلافات؟

لورد سالسبرى: أنا لا أعلم بوجودها، وإنما ظننت فقط.

لورد كيرزون: لماذا يلح علينا إذن في الاستقالة؟ الحقيقة أن المركز النبيل بلغ من سخطه على الحكومة الحاضرة أنه لما رآها لا تستقيل جملة أزعجه أننا لا نستقيل واحداً بعد واحد..

لورد سالسبرى: كل ما فى الأمر أنى لم أحسبك موافقاً على كل ما فعلته الحكومة.

لورد كيرزون: إن المركز النبيل كان مرة عضواً فى وزارة، وفى كل وزارة مقدار من الأخذ والعطاء، ولعل تاريخ المركز النبيل السياسى فى الوزارة كان يكون أقصر لو أنه استقال كلما خالف زملاءه، ولكن الحكومة لا تسير بهذه الطريقة، وإنما يستقيل الوزير متى نشأت خلافاً أساسية بينه وبين زملائه، وقد وقفت هذا الموقف مرة ووقفه غيرى من زملائى فى أثناء حياة الحكومة الحالية، أما هذه الإشارة المبهمة الموجهة إلينا بأنه ينبغى علينا أن نسهل على المركز النبيل آرائه بأن نستقيل فليست مما يملأ نفسى ثقة كبيرة.

لماذا أرسلت لجنة ملنر؟

«فهل نحن هنا هذا المساء لتتناقش بطريقة غامضة خطائية فى تاريخ مصر الماضى؟ لا شك أن الأمر ليس كذلك! لما انتهت الحرب وقام الاضطراب فى مصر أوائل ربيع العام الماضى بدأ طور جديد فى علاقاتنا بتلك البلاد (مصر)، وكان ذلك طورياً يستوجب أعظم العناية فى التفكير، وأعمق البحث عن

الأسباب التي لعلها أحدثت الاضطراب، وأشد الروية والتدبير في الوصول إلى حل، هذه هي الأغراض التي من أجلها قررنا في خلال العام الماضي أن نطلب إلى صديقي النبيل لورد ملنر نظرًا إلى قدرته وتجاربه الخاصة أن يذهب إلى مصر.

ماذا حدث بعد ذلك

«واسمحوا لي في خلال الدقائق الباقية التي سأستغرقها من وقتكم أن أتناول ما هو في الحقيقة الشيء المهم الذي حدث منذ ذلك الوقت، ذهب صديقي النبيل وزملاؤه إلى مصر في نوفمبر سنة ١٩١٩ وبلغوها في شهر ديسمبر، ولا تنكر أن ما قوبلوا به هناك لم يكن من شأنه أن يشجعهم، فقد كانت الإضرابات على قدم وساق، وبذل حزب الوطنيين مجهودًا مديروًا لمقاطعة أعضاء اللجنة ومقاطعة إجراءاتها كذلك، والواقع أنهم لم يلقوا تسهيلات قط في المراحل الأولى من عملهم، ولكن صديقي النبيل وزملاءه واصلوا القيام بواجبهم بصبر لا يعرف الملل، وجلد يستحق الإعجاب، وفي خلال الشهور الثلاثة التي قضوها في مصر حادثوا رجالاً من كل مراتب الحياة، وكل طبقات الاجتماع، وزاروا الأقاليم وفحصوا عمل كل مصلحة، وتقبوا عن أسباب الاضطراب ودواعي الانتقاض في أوليات العام، واستمعوا لكل رأى وجمعوا مقداراً عظيماً من الإثبات، ولست أظن شيئاً فاتهم، ثم قفلوا عائدين إلى هذه البلاد في شهر مارس، وبعد أن زابلوا مصر - وفي خلال شهر مارس وأبريل - تجددت الاضطرابات والفظائع في تلك البلاد، وأطلقت النار على الضباط البريطانيين في الطرقات، وقتل ضابط وألقيت القنابل على أكثر من وزير مصرى واحد، ويسرنى أن أقول إن الاضطراب المتجدد كان قصير العمر فقد خمد في شهر مايو وانطفأت جنوته ولم يتجدد شيء من هذا النوع بعد ذلك.

المفاوضة بين سعد باشا ولورد ملنر

« نأتى الآن إلى صيف هذا العام، ففى شهر يوليو جاء سعد باشا وزملاؤه الذين لبثوا مدة في باريس إلى إنجلترا، وبدأت المحادثات بينهم وبين صديقى النبيل وزملائه، ولم تكن هذه زيارة رسمية قام بها هؤلاء السادة، فإنهم لم يكونوا وفدًا، ولم يمثلوا الحكومة المصرية، وإنما كانوا أشخاصًا ذوى نفوذ ينطقون بلسان عدد كبير من مواطنيهم، وكان صديقى النبيل وزملاؤه على أتم استعداد ورغبة للدخول معهم في محادثات، والواقع أن هذا كان من واجبهم كما فعلوا مثل ذلك مع طبقات شتى دعوها إلى محادثات شبيهة بهذه لما كانوا في مصر، وقد استمرت هذه المحادثات شهرى يوليو وأغسطس، وفى أغسطس - وأظن في الأسبوع الثالث منه - أرسلت إلى القاهرة مذكرة بالمحادثات التى جرت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة، ونشرت في الصحف خلاصة وجيزة لها، وكان صديقى النبيل أوضح لهم أن هذه ليست إلا آراء لورد ملنر وزملائه، وقيل إن الحكومة لم تنتظر فيها، وإنه لم تكن هناك فرصة لذلك لأن رئيس الوزارة (المستر لويد جورج) كان في ذلك الوقت قد ذهب إلى الخارج، وكان البرلمان في عطلة والوزارة لا تعقد اجتماعات، وكان من الواضح تمامًا أن النظر في الموضوع - وهو شيء محتم على أى حال - لا بد أن يرجأ إلى الحريف، وفى شهر سبتمبر أرسل زغلول باشا أربعة من زملائه إلى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التى كانوا يبحثونها مع لجنة ملنر، فلم يشرحوها فقط بل حبسوها لأشياعهم، فكان لها حظ كبير من الموافقة في تلك البلاد، وإذا نظرنا الآن إلى الحالة في مصر، فإنه يسرنا جميعًا أن نعلم أن الموقف قد تحسن كثيرًا، فقد زال الشعور العدائى الذى كان سائدًا منذ عام ونصف عام، وعادت الأمور إلى مجاريها المألوفة، وتدل آخر التقارير التى كنت أتلو منها أن الضباط البريطانيين يلقون مقابلة ودية في نواحي البلاد المختلفة، هذه هى الحال الموجودة الآن في مصر.

الموقف في الوقت الحاضر

«قد تسألون ما هو الموقف هنا في بلادنا؟ إنه هذا: إن الوزارة تعنى بدرس الاقتراحات التي وصل إليها لورد ملتر وزملاؤه في الظروف التي وضعتها لجنّتهم، ولا يصعب عليكم أن تتركوا أنها ليست مسألة تقرر أو ترفض في جلستين تعقدها الوزارة، لا ولا في ثلاث جلسات، لأن الموضوع ينطوي على مسائل كبيرة، خذوا مثلاً الاعتبارات الأربعة التي لفت المركز النبيل الأنظار بحق إليها، فإن حل كل واحدة من هذه يثير مصاعب عظيمة وأنا على يقين من أنه سيكون آخر من يلح على الحكومة أن تعجل بغير ضرورة في وضع قرار عن هذه المسائل، ولم يذهب لورد ملتر ولا أحد سواء إلى أن مشروعه هو وزملاؤه - مها كانت رجاحة الوزن فيه - هو مشروع الحكومة، وليست اقتراحاته باقتراحات الحكومة، وعلى أنها لم تعرض بعد بصفة رسمية على الحكومة المصرية فهي قابلة للنظر وإعادة النظر هنا في الظروف التي وصفتها، وهي كذلك محل لنظر الحكومة المصرية نفسها، وكلا الطرفين يحتفظ لنفسه بمقدار متساو من الحرية في الموضوع.

مفاوضة الدول

«وهناك أيضاً البحث مع الدول بحثاً هو بالضرورة طويل معقد، وقد أشار إليه المركز النبيل وأعني به البحث الذي لا بد أن يدور مع الدول التي تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر، والتي ستترز عن امتيازاتها التي تتمتع بها بدون أن تأخذ ضمانات كافية في مقابل ذلك، وهذه مرحلة لا بد من اجتيازها، ومتى وصلت المناقشات هنا إلى درجة متقدمة، فإن المفروض أن سلطان مصر سيرسل ممثلين معتمدين ليقابلوا حكومة جلالة الملك، وليواصلوا حل هذه الأمور، هذه هي الحالة كما هي الآن، ولا شك أنها كما بينتها - ولتصدقوني إذا قلت أني عرضتها بصراحة وإخلاص تامين - لا تدل على ما قاله المركز

النبيل من أننا نتعلق بأهداب سياسية في اللحظة الأخيرة، إذ ليس ثم ما هو أعظم من هذا الحذر والتدبر، ولا أشد بطنًا من هذه المراحل التي نجتازها ونقطعها واحدة بعد أخرى، ويودى لو استطعنا أن نسرّع السير، ولكنه لا يوجد رجل يعرف مصر، حتى ولا المركز النبيل نفسه، يرضى أن يبحثنا على الإسراع والمخاطرة بما يحتمل أن يحدث منه تقوض كل ما شيد.

الاعتبارات الثلاثية الرئيسية

«وقد قال المركز النبيل في أواخر كلامه إن هناك ثلاث اعتبارات رئيسية لا بد من ذكرها، وقد أشرت إلى أولها وهي حماية الحقوق الأجنبية في مصر، ولا حاجة بي أن أقول أكثر من أنها بالبداية لا بد أن تكون موضع الدرس الدقيق والعناية التامة، أما الاعتبار الثاني فخاص بالعلاقات الخارجية بحكومة مصر في المستقبل، والثالث خاص بمسألة على أعظم جانب من الأهمية الحقيقية، أي مستقبل المركز الحربي والسياسي في السودان، وكل هذه المسائل كانت محل نظر لجنة لورد ملنر، وهي الآن موضع درس الحكومة، وللمركز النبيل أن يثق إننا لم ننسها ولا غفلنا عنها».

خطبة اللورد ملنر

وألقي اللورد ملنر خطبة ذكر فيها طرفًا من أعمال لجنته، والنتائج العامة التي يراها، قال:

«لقد خالجتني بعض الشك في هل ينبغي لي أن أقول شيئًا في هذه الفرصة لأسباب سأبينها لكم بعد قليل، وإنني لأتكلم بصعوبة وأعاني مقدارًا كبيرًا من التقيد، ولولا أن خطابًا معينة ألقيت على أثر ما قاله صديقي النبيل (لورد كيرزون) لما وجدت داعيًا إلى الكلام ولا باعثًا عليه، فقد شرح الموقف الحالي شرحًا واضحًا بديعًا، ولكن من تلوه من الخطباء ولا سيما صديقي النبيل

الجالس أمامي (لورد سلبورن) ضمنوا كلامهم بعض انتقادات لا أرى مفراً من الإجابة عليها بإيجاز، وأظن أن الرد الوحيد الذي أستطيعه على تهم التكتّم التي رميت بها الحكومة هو أن أسرد لك ما حدث في هذا الموضوع سرّداً بسيطاً.

«وقد خاف صديقي النبيل - ولا أدري لماذا؟ - أن يصبح وإذا بهذه المسألة التي هي من أعقد وأصعب ما يمكن أن نعالجها والتي منها تكن النتيجة لا مفر من البطء فيها - خاف أن يصبح فإذا بها قد سوّيت فجأة بطريقة لا سبيل إلى تعديلها، وبغير أن تتاح الفرصة للأمة ولهذا المجلس أن يعربا عن رأيها فيها، إلا أنني لأهم أن أقول: بودى لو أمكن السير بمثل هذه السرعة!

الموقف الحالي - متى يطرح الموضوع

«وما هو الموقف اليوم؟ ان اللجنة التي أشرف برياستها والتي تعالج حل هذه المسألة منذ آخر العام الماضي لم تضع تقريرها بعد، وأنا في هذه المسألة لي صفتان، فأني رئيس اللجنة، ومن وزراء حكومة جلالة الملك، وما أعظم التبعة الملقاة على عاتقي بصفتي الأولى، وما أعجزني عن تصور تبعة أخطر من هذه من حيث تقرير اللجنة، ولكنني متى وضعت اللجنة تقريرها فسيكون على حكومة جلالة الملك أن تدرس التقرير بعناية، ولا ريب أن على تبعة معينة أيضاً عن درسها هذا وبحثها وسأدافع بالبداية بأقصى ما يسه طوقى عما أشير به وأنصح، ولكن متى تم ذلك وأوسعت الوزارة تقرير اللجنة درساً وفحصاً فستصدر الحكومة بياناً عن سياستها في شكل من الأشكال، وحينئذ - إذ لا يمكن أن تبيح الحكمة والعقل على اختيار وقت قبل هذا - يطرح الموضوع كله على هذا المجلس وعلى البلاد كلها متى نشر تقرير اللجنة واستطاعت الحكومة أن تقول ماذا تنصح للبلاد بالأخذ به فيما يتعلق باقتراحات اللجنة.

طول الوقت

« ومع أن اللجنة لم تضع تقريرها بعد، فأظن أنه قد ذاع عن إجراءاتها أكثر مما يعرف عادة في مثل هذه الأحوال، وقد استفاد الخبر بهجانب كبير من أعمالنا، ولعل الذى يحتاج إلى تعليل أو إلى تبرير هو طول الوقت الذى مضى منذ ذهبت اللجنة إلى مصر، والذى سيمر إلى أن تضع اللجنة تقريرها، وفى وسعى أن أعلل ذلك وأفسره، واسمحوا لى أن أقول فى الوقت نفسه إنى وإن كنت شديد الأسف - ولأسباب شخصية أجد كل شىء يحملنى على الأسف - لطول الإجراءات فقد جئنا منفعة عظيمة من هذا الطول، لأننا فى الأدوار الأخيرة حصلنا على مقدار من المعلومات، ودارت معنا محادثات ستكون لها عندنا أكبر قيمة ممكنة فى تكوين رأينا، ولقد كنت أقدر لما غادرنا مصر فى مارس الماضى أن نستطيع رفع تقريرنا فى أبريل أو مايو، ولكنى كنت أحس حينذاك - وإنى أعنى إذ أقول «أنا» نفسى وزملائى جميعاً الذين شاطرونى رأى فى هذه النقطة وفى أكثر النقاط المهمة التى عرضت لنا فيها اعتقد - أقول إنى أحسست أننا لو كنا قدمنا تقريرنا فى أبريل أو مايو لجاء ناقصاً، لأن فرصة الإطلاع على آراء عدد من الأشخاص ذوى النفوذ العظيم فى مصر والذين يمثلون على أى حال جانباً كبيراً من رأى العام المصرى، هذه الفرصة لم تكن قد أمكنتنا من قيادها، فإتينا أثناء وجودنا فى مصر، وإن كانت قد اتبعت لنا فرص لا حصر لها انتفعنا بها على قدر ما وسعته قدرتنا فى الاطلاع على آراء الناس من جميع الطبقات، كان بيننا وبين المصريين دائماً حجاب حائل لا يرفع، ومع أن الناس حادثونا على إنفراد فلم يكن ثم أحد مستعداً أن يتقدم ويقول إنه يستطيع أن يعرب لنا عن آراء طائفة كبيرة من الأمة المصرية.

الإحالة على سعد

«لم يرض أحد أن يتقدم إلينا ويقرر هذا، ولم يكن أحد مستعداً أن يكون معنا على أتم صراحة، وكنا دائماً نحال على أشخاص لم يكونوا في مصر - على زغلول باشا وآخرين بصفتهم الذين ينبغي لنا أن نتجه إليهم ليعربوا لنا إعراباً صادقاً عن الرأي العام المصري، فلو أننا كنا قدمنا تقريرنا بعد عودتنا لكننا شعرنا فيها أرى أننا استطعنا إلى مدى كبير أن نسير غور إحساسات الأمة المصرية، لكننا كنا دائماً نرجو ونحن في مصر أن يحدثنا وينفعنا بأرائه على كل حال رجل يعده جانب كبير من مواطنيه ممثلاً بصفة خاصة لأرائهم، وهذا لم يكن ميسوراً في مصر، ولكن بعد قليل من أوبتنا إلى إنجلترا اتصل بي أن زغلول باشا وزملاءه الرئيسيين الذين هم أعضاء ما يعرف في مصر باسم «الوفد» يرغبون أن يعرضوا علينا آراءهم، فاستقر رأينا في أثر ذلك على أن الأفضل أن نرجئ تقريرنا إلى أن نظفر بفرصة هذه المناقشات التي كنا دائماً نرغب فيها ونحن في مصر والتي لم تنهياً لنا فرصتها أثناء مقامنا هناك، فجاء زغلول باشا وطائفة من زملائه الرئيسيين إلى لندن، ثم لحق بهم مصريون آخرون ليسوا من هذا الفريق الخاص (يعني الوفد) - رجال آخرون لهم نفوذ وأهمية أخص بالذكر منهم عدلي باشا، أمكنتنا الفرصة من محادثة بعضهم في مصر، ولم تمكننا من محادثة البعض الآخر، ولي أن أقول إن التأخير الذي طال شهوراً عديدة والذي كان داعية هذه الظروف التي بينتها - هذا التأخير كان له في رأينا أعظم فائدة ممكنة، وإننا ستكون اليوم في مركز أفضل من مركزنا الأول يسمح لنا أن نقدم إلى حكومة جلالة الملك تقريراً جامعاً شاملاً للرأي العام المصري ومتضمناً توصيات قائمة على أساس هذا الرأي العام وهو ما لم نك نستطيعه لو كنا اقتصرنا على المعلومات التي وفقنا إلى جمعها لما كنا في مصر.

نتيجة المحادثات

«والآن دعوني أقول شيئاً آخر لعله أهم الجميع، وأن نتيجة هذه المحادثات قد تكون، وقد لا تكون، قاعدة اتفاق مستقبل بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، وربما حدث - وقد لا يحدث - أن نشير نحن أعني اللجنة على الحكومة البريطانية بالدخول في «ترتيب» يمكن أن يسمى معاهدة، ولست إلى الآن في مركز يخولني أن أقول شيئاً قاطعاً، ولكني واثق من شيء واحد - وهو أن المحادثات التي دارت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة المصريين الذين أشرت إليهم قد أيدت اعتقاداً كان ينمو في ذهني وهو أننا كنا نخطئ بعض الخطأ في فكرتنا عن غايات الوطنية المصرية وروحها.

«لقد وقعت في خلال الهياج الذي كان موجوداً بمصر في العام الماضي أو العامين حوادث كثيرة يؤسف لها، واتبع ما يعرف باسم «الحزب الوطني» المصري منهجاً كان فيما يظهر يدل على عداوة مر لهذه البلاد (إنجلترا) وعلى وجود روح لا سبيل إلى تألفها ومصالحاتها، وتجربتي الخاصة هي أننا لما صرنا وجهاً لوجه أمام بعض هؤلاء الذين يعدون من أشد الزعماء المصريين عداوة للإنجليز وجدنا ولا شك اختلافاً عظيماً في الرأي في كثير من النقط ولكننا اكتشفنا أيضاً - أو على الأقل ثبتت لدى بعضنا فكرة كانت تجول في نفوسهم من قبل - أنه ليس ثم من سبب يدعونا أن نظن أن الوطنيين المصريين على العموم معادون لبريطانيا العظمى، أو أن بلوغ أمانيتهم متعارض بالضرورة مع ضمانة المصالح البريطانية في مصر أو مع ضمانة الإصلاحات التي كانت بريطانيا العظمى واسطة في إجرائها بمصر، ومع أنه لا يزال من المستحيل أن يتكهن أحد بما عسى أن تكون نتيجة المحادثات التي أسلفت الإشارة إليها، بل حتى بما عسى أن توصي به في النهاية هذه اللجنة التي تشرفت برياستها، فإنه لا يسعني أن أقول شيئاً سوى أن المحادثات الوثيقة - ولي أن أضيف إلى نعوته «الودية» - التي دارت معنا هنا مع الأشخاص الذين ذكرتهم، والتي لم

تنته حتى الآن، قد جعلتني أعظم أملاً مما كنت منذ ستة شهور، بل مما كنت في أى وقت قبل ذلك وأكبر رجاء في إمكان الوصول إلى تفاهم حسن دائم، أو دعونى أقول في إمكان تبديد سحب الشك والمرارة التى تكاثفت وأظلت العلاقات بين البريطانيين والمصريين بعد أن كانت في بعض ما مر وانقضى حسنة مرجوة الخير.

« فأما أننا نستطيع أن نحتفظ بمرکزنا في مصر بالقوة إلى الأبد فلا يخالجنى في ذلك أدنى شك، ولا حاجة بى أن أؤكد لكم أننى شخصياً لن أوافق أبداً على شيء أعتقد أنه يمكن إلى أقل درجة أن يضعف المركز الإمبراطورى الذى لبريطانيا العظمى في مصر، ولكن الخطر الذى كان يهدنى في بعض الأوقات هو أن نلقى أنفسنا محتفظين بهذا المركز ضد رغبات الشعب المصرى ومع استمرار روح الاستياء والانتقاض من جانبه على ما قد يعادونه نيراً أجنبياً غريباً، وفي اعتقادى أن من الممكن انتهاج خطة عمل تمكننا من الاستيثاق من كل ما نحتاج إليه في مصر بما في ذلك المحافظة على النظام والتقدم اللذين كنا نحن موجديهما في مصر، بدون أن نورط أنفسنا في عدااء دائم مع الأمة المصرية، وأنا مقتنع أعظم الاقتناع بأنه وإن كان هناك ولا شك عنصر من عناصر الوطنية المصرية معاد لبريطانيا، إلا أن سائر عناصرها التى هى خير وأقوى، ليست معادية لبريطانيا، ولكنها فقط متمسكة بمصريتها، وأنه يمكن أن يوجد تحالف حسن دائم بين الوطنيين المتمسكين بمصريتهم وبين السياسى البريطانى «الإمبراطورى» إنه ليس هناك تضارب دائم في المصالح، وإنى لأدرك المصاعب الكبيرة التى تعترض طريق التفاهم الحسن في هذا الموضوع بيننا وبين الوطنيين المصريين الذين يريدون أن يروا بلادهم تشغل مكانها تحت الشمس وتكون لها قومية معترف بها ومركز قائم بنفسه، ولكنى شخصياً لا أعتقد أن تذليل هذه العقبات من وراء الإمكان، ولست أستطيع تفصيل توصياتنا وشرح الأسباب التى تبررها في نظرنا وتدعو إليها، وستكون كلها بعد قليل بين أيدي الحكومة، ثم تعلن إلى المجلس والجمهور، ولا أدري ماذا

ادخر الحظ لها، وقد تلقى «قطعى» صفيح الاستهجان في المسرح، ولكنى على يقين أن اللوردات النبلاء لا يتوون أن يستهجنوها قبل أن يسمعوها».

رد على هذه المناقشات

يطول بنا المقام لو أردنا أن نرد على النزعات الاستعمارية البادية في هذه المناقشات، وقد رددنا على مثلها في فصول الكتاب السابقة، على أننا نود أن ننقل هنا بعض نصائح أزجهاا للمصريين رجل من خيار البريطانيين وهو المستر بلنت Blunt صديق مصر والمصريين، أوضح فيها السياسة البريطانية نحو مصر، وذلك في رسالة له إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد برئاسة المرحوم محمد فريد فى بروكسل عاصمة بلجيكا عام ١٩١٠، فإن فى هذه النصائح أبلغ رد على تلك المناقشات، قال فى رسالته مخاطباً المصريين:

«احذروا منا، فإننا لا نريد لكم شيئاً من الخير، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية، وما دمنا فى مصر فالغرض الذى نسعى إليه من البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر، وأن نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الأفريقية فى السودان، وأن نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الإنجليزية الصهيونية فى بلادكم، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم لنجعلكم هدفاً لأطماعنا الاقتصادية.

«لم يبق لكم عنر إذا أنتم انخدعتم فى نياتنا بعد أن وضع الأمر فيها وضوحاً تاماً، فاحذروا أن تتساقوا إلى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها».

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال: «ثابروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم، اطلبوا بلسان واحد وفى كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه، وأن نعود نحن إلى حظيرة القاتون وأن نسحب جنودنا من بلادكم، وأن نكف عن التدخل فى شؤونكم، اطلبوا ذلك فإنكم بطلبه

لا تخسرون شيئاً إذ نحن غرباء في بلادكم، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم، ذكرونا دائماً وبكل وسائل الإعلان بأن لا حق لإتجلترا في أن تتصرف عندكم تصرف السيد، وأنكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين ولا منظمين لإدارتكم ولا تتركوا لنا عنراً نعتذر به لندعى لأنفسنا شيئاً من ذلك.

« اظهروا معاداتكم لنا بصراحة، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئاً، بل بتلك الوسائل التي تستطيعها كل الشعوب التي تمى بالأجنبي لتثبت له استيائها، وهي مقاطعته في معاملاته التجارية والرسمية وفي علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

« لا، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا، وهي أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائماً، ومصدر خطر عظيم علينا إذا شبت الحرب اقنعونا بذلك، إذ في اليوم الذي يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل أن الفائدة من احتلال بلادكم لا توازي المتاعب والأخطار التي يسببها لنا، نرى أنكم محقون ونترك بلادكم، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة»^(١١).

قطع المفاوضات

(٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠)

كان الوفد يأمل بعد خطبة اللورد ملتر في مجلس اللوردات أن تستأنف اللجنة مفاوضاتها معه في التحفظات، وقد التقى بكامل هيئته بهيئة اللجنة في الموعد الذي حدده اللورد ملتر لهذا الاجتماع وهو يوم ٩ نوفمبر، ولكن لم تدر فيه مناقشة، وظهر في جو الاجتماع منذ بدايته طابع الوجود، وبعد تبادل التحية بين أعضاء الوفد وأعضاء اللجنة، وقف اللورد ملتر وأمسك بيده ورقة تلاها على أعضاء الوفد بصوت متهدج من أثر الانفعال الذي كان يادياً عليه،

(١١) ص ٨٧ من كتاب «أعمال المؤتمر الوطني المصري يبروكسل سنة ١٩١٠» بالفرنسية.

وأعلن فيها أنه ليس من الملائم المناقشة الآن في التحفظات، وأنه إذا تقرر عقد معاهدة فإنها لا تكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية، وفي هذه المفاوضات يمكن إبداء هذه الأمور (التحفظات).

ولما انتهى اللورد ملتر من تلاوة هذه الكلمة وقف سعد باشا ورد عليه بكلمة قصيرة، خلاصتها أنه شديد الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية، كما أن اللجنة شديدة الرغبة في ذلك، ولكن مساعيه في هذا السبيل تضعف جدًا إذا لم يستطع أن يحقق شيئًا من تحفظات الأمة التي أبدتها، ولا سيما إذا عجز عن أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيًا، وعلى ذلك انفض الاجتماع، وقبل انفضاضه طلب الوفد صورة من الكلمة التي تلاها اللورد ملتر ليبحث برده الكتابي عليها، فأرسلتها اللجنة في شكل مذكرة هذا تعريبها:

مذكرة اللجنة

«تراءى من المرغوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد إيضاح الحالة وترك الباب مفتوحًا للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة في المستقبل

» إن التقرير الذي أتى لنا به حضرات من عادوا أخيرًا من مصر يظهر أنه دال على ميل قسم عظيم من الرأي العام لتسوية تكون على الأساس الوارد بمذكرة أغسطس، ومن جهة أخرى فإنهم يقولون إن بالمذكرة نقطًا عديدة يرغبون في تعديلها وأن هناك شروطًا أخرى يريدون إضافتها، وذلك قبل أن يعدوا بتعريضهم تعضيدًا مطلقًا، إني لا حاجة بي إلى المناقشة اليوم في هذه الأمور، فإن اللجنة مجمعة رأيًا على أن لا فائدة من زيادة المناقشة في مسائل تفصيلية في الدور الحاضر.

«لم يكن قط مقصوداً بالمذكرة أزيد من بيان القواعد العامة التي يمكن الوصول بها لبناء اتفاق عليها، وعلى كل حال فإنه (كما حسبنا دائماً) إذا تقرر عمل اتفاق، فإن هذا الاتفاق في ذاته لن يكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتمدين بطريقة أصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية، في تلك المفاوضات يمكن إبداء الأمور التي قدمتموها قائلين إنها نتيجة زيارة بعضكم لمصر، كما يمكن إبداء أمور أخرى من كلا الطرفين، إذ ذاك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه نبذ أي طلب غير مناف منافاة بديهية لروح الاتفاق المرسوم هيكله بتلك المذكرة التي كما يلوح عليها تستدعي إيضاحاً قبل إمكان صيرورتها معاهدة رسمية، إن تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه في رأينا أن يسهل أي تسوية، وعليه فنظن من الأحكم الإمساك في الوقت الحاضر عن إبداء أي رأى بخصوص النقاط الجديدة التي أثيرتموها أخيراً، وإن كنا نعتقد أنه في الإمكان إيجاد حل مرض، بل إن هذا الحل سيوجد متى أمكن ابتداء المفاوضات الرسمية.

«وأهم من إطالة المناقشة في التفصيلات في الدور الحاضر أن يحصل التأثير على الرأي العام هنا وفي مصر لاستمالاته لتسوية المسألة على المبادئ التي استصوبناها معاً، وعلى الخصوص أن تستعمل كل الوسائل لتنمية روح المودة والثقة المتبادلة وتمكينها، تلك الروح التي ساعدت محادثتنا هنا على إيجادها والتي يجب أن تسرى سرياناً شاملاً بين الطرفين إذا أريد لمجهوداتنا أن تكون موصلة للغاية المنشودة أما فيما يتعلق ببلادنا نحن فإننا نتعشم أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بإتمامه في أقرب ما يمكن يكون من وراء تقديمه الوصول لهذه الغاية، ولكن من المهم أيضاً أن مثل هذا الأثر يحدث في مصر بفضل مساعيكم، وإنا لنعترف بما قمتم به من العمل في هذا السبيل ونحمدكم عليه، ولكن من البديهي أنه ما زالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها إذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق، ولكنهم لسبب ما، يكرهون حسن التفاهم بين إنجلترا ومصر، هؤلاء يتشككون في نيات بلادنا أو يظهرون

أنفسهم بظهر المتشككين ولا يقدرّون ما يخامر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التي تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصري، فأنتم بمقدار ما تستطيعون من تهديد هذه الظنون السيئة ومن إزالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن تكونون قد قطعتم في السبيل الموصلة إلى التسوية التي يشغف بها كلانا شوطاً لا يقطع بأية وسيلة أخرى».

رد الوفد

فلما وصلت هذه المذكرة إلى الوفد أرسل إلى اللجنة ردّاً تمسك فيه بوجوب المناقشة في التحفظات قبل الدخول في المفاوضات الرسمية وأعرب عن رأيه في أن أرجاء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصري على الدخول في تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمان البلاد التي تريد استقلالها وتريد إلغاء الحماية، وطلب أيضاً إلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية في مصر لإمكان تهيئة الجو للاتفاق بين البلدين، قال:

«أتشرف أن أبلغكم أني تسلمت نص المذكرة التي تلوتوها في جلسة ٩ نوفمبر الجاري وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين لجنّتكم والوفد وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التي أبدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع في ١٨ أغسطس الماضي، وأن محل هذا البحث يكون في خلال المفاوضات الرسمية، وتشير هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التي تتجمل من إيقاف الرأي العام في البلدين على الحالة بحيث توجد بين الأمتين روح حقيقية للوفاق بدونها لا يكون أي اتفاق ممكناً، ولا جرم أن الوفد المصري مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع، ولذلك ما فتى يظهر رغبته الشديدة في مناقشة التحفظات في الدور الحالي من المفاوضات، ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة إلى إزالة كل سوء تفاهم ومحو

كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقاً كلياً وهو إيجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الأمتين.

«ولا يخفى أيضاً أن مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه لأنها مرتبطة كل الارتباط بأحكام المشروع الذى يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية، فإرجاء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضات بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها كما تريد إلغاء الحماية، وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشىء من ثقة مواطنيه.

«ولأجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس، ولنفس هذا السبب أيضاً لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت بإبلاغها إلى جنابكم.

«على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديدة، وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التى لا تتماشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التى أظهرتموها فى إلقاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها، وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة فى توجيه الدعوة لإحلال الثقة فى النفوس، فالإنسان الذى يقف فى مثل هذا الجو ليدعو إلى الاتفاق لا بد أن تعدد البلاد خادعاً أو مخدوعاً مهما كانت الثقة فيه غير محدودة، ومهما كان حائزاً لاحترام الجميع ومحبتهم، ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة ولشعور كل مصرى ولحكم العقل نفسه.

«وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاج السبيل الذى تدعونه إليه، ولقد كان يعد نفسه سعيداً إذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن يسعى سعياً نافعاً فى إيجاد تيار ميال للوفاق فى البلاد ومهما يكن من الأمر فإن ترك باب المناقشة مفتوحاً بين

لجنتكم والوفد يجعلنا نأمل في الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون في مقدرتنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة في الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى.
«سعد زغلول»

سفر الوفد إلى باريس

وقد غادر الوفد لندن يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ووصل إلى باريس، ومن هناك أرسل سعد باشا إلى مصر النداء الآتي يدعو فيه الأمة إلى الاتحاد والتضحية والإيمان بالنفس وبعدالة القضية الوطنية لكي تنال استقلالها، قال:
«أيها المواطنون الأعزاء، لقد رفعتم منذ عامين عن كبرياتكم القومى ذلك العبء الذى كان يشغل كاهله، وبصيحة الاستقلال أعلنتم في وجه العالم بأسره حقكم في الحياة وما زلتم منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيتكم الوطنية، وجاءت نتيجة الاستشارة برأيكم في مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الفضاء بغير معنى، بل أنتم تريدونه استقلالاً حقيقياً خليقاً بكم ويمستقبلكم الذى سيرسل غداً أشعته الوضاءة على مصر الحرة وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وروح التضحية والإيمان بأنفسنا وبعدالة قضيتنا المقدمة إيماناً هادئاً صادقاً»

«سعد زغلول»

وفي الحق أن البلاد قد كسبت ولم تخسر شيئاً بقطع هذه المفاوضات وحبوط مشروع ملنر، فإن «المزايا التى لا يستهان بها» والتي أشار سعد إلى اشتماله عليها في بيانه إلى الأمة (ص ٤٨٠) قد نالتها بشيء من الصبر والجهد دون أن ترتبط بتلك القيود الواردة في المشروع والمضيعة للاستقلال والسودان، فهذه المزايا تنحصر في إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وقد اعترفت إنجلترا بكلا الأمرين في تصريح من جانبها، وهو تصريح ٢٨

فبراير سنة ١٩٢٢ الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الثالث من كتاب « فى أعقاب الثورة »، ولا شك أن هذا التصريح مهما قيل فيه أقل ضرراً من مشروع ملنر، ولا يقيد الأمة فى شىء، لأنه تصريح من جانب واحد.

قرار الوفد

واجتمع الوفد فى باريس بكامل هيئته وقرر بالإجماع أن لا يدخل المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التى أبدتها الأمة.

قرار الحزب الوطنى

وأصدر الحزب الوطنى نداء إلى الأمة بعد قطع المفاوضات، أهاب بها أن تظل متمسكة باستقلالها التام لا ترضى عنه بديلاً، قال:

«اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الاثنين ١٥ نوفمبر الجارى وأصدرت بياناً سياسياً للأمة هذا نصه:

«أصدر الحزب نشرة فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ قال فيها: إنه يعاون الأمة بكل ما فى وسعه على العمل لنيل الاستقلال التام ويمد يده بإخلاص إلى كل حزب أو جماعة أو طائفة أو أى كائن من كان يعمل لهذا الاستقلال، ولقد صار الحزب يجد فى هذه السبيل الشريفة وجعل يعمل لهذا الغرض الأسمى بهمة رافعاً الاحتجاج تلو الاحتجاج، مصدراً البيان تلو البيان، ناشراً التقرير تلو التقرير، داعياً لأمة إلى الاتحاد والصبر والثبات، حتى إذا ما هبطت لجنة لورد ملنر أرض البلاد وأصدرت بلاغها الشهير فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩، أصدر الحزب بلاغه الذى رغب إلى الأمة فيه ألا تفاوض أية هيئة إنجليزية فى أمر الاتفاق بين مصر وإنجلترا إلا إذا أعلنت الحكومة البريطانية بصفة رسمية دولية استقلالها التام غير المشوب بأية شائبة، وجلت جنودها عن البلاد،

مكرراً دعوة الأمة إلى الاحتفاظ باتحادها ومثابرتها على طلب الاستقلال التام.

«ولما عرضت على الأمة مذكرة لورد ملتر الشاملة قواعد الاتفاق في ١٠ سبتمبر الفائت محضت لجنة الحزب الرئيسية هذه القواعد تمحيصاً دقيقاً وأصدرت باسم الحزب قراراً أعلنت فيه للأمة رفض المشروع بحذافيره مبينة الأسباب في تقرير نشرته بالعربية في طول البلاد وعرضها، وبالفرنسية والإنجليزية في العالمين الأوروبي والأمريكى، وألقت تبعة قبول هذا المشروع على الذين يروجونه ليهدموا كيان مصر السياسى الشرعى ويقضوا على مطالبة الأمة ونفسيته قضاء مبرماً، كما حضت الأمة على الاستمرار في الجهاد بجميع الوسائل المشروعة.

«هذا وقد كانت النتيجة السارة أن الأمة بأسرها أعلنت العالم كله مرة أخرى رغبتها الأكيدة في الحياة المستقلة الحرة بتمسكها بالاستقلال التام تمسكاً لا شبهة فيه، وازداد اتحادها قوة وثباتها متانة وعقيدتها في الاستقلال التام إيماناً راسخاً لا تتحول عنه يميناً ولا شمالاً، ولقد زال الأثر الذى كان قد ألم ببعض النفوس من جراء أعمال بعض خصوم استقلالنا عندما أعلنت الأمة في هذه الأيام على رؤوس الاشهاد ما أعلنه من قبل من أن الاستقلال لم يكن لفظاً فحسب، بل هو ما يضم مدلوله من كل معنى السيادة التامة للأمة على مرافقها جميعاً داخل بلادها وخارجها دون تدخل أية سلطة أجنبية في مرفق واحد منها، ولذلك يكرر الحزب الوطنى الرجاء لكل مصرى طاهر القلب صادق العزيمة أن يثبت على عقيدته الوطنية مثابراً على المطالبة بالاستقلال التام متحدداً مع العاملين له باخلاص ونزاهة، وكذلك يعلن الحزب من جهته أن يده ممدودة من يوم عمل الحرية بلاده واستقلالها ولا تزال ممدودة لكل رجل ثابت الجنان أبى النفس موقور الكرامة يعمل لهذا المبدأ الأرفع لمبدأ الاستقلال التام، قائماً الشخصيات تفى في خدمة الغاية الرافعة من ضعة، غاية النجاة والحياة، والله نصير العاملين».

وكيل الحزب
على فهمى كامل

تقرير اللورد ملتر (٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠)

رفع اللورد ملتر تقريره إلى اللورد كيرزون وزير خارجية إنجلترا في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠، وأذنت الحكومة البريطانية بنشره في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١، وقام خلاف بينه وبين زملائه في الوزارة - إذ كان وزيراً للمستعمرات - انتهى باستقالته كما سيجيء بيانه.

وهذا التقرير هو من الوثائق الهامة في تاريخ المسألة المصرية، وهو في أهميته يشبه تقرير اللورد دفرين الذي أوفدته الحكومة البريطانية إلى مصر عقب إخماد الثورة العراقية لدرس أحوالها ووضع تقرير عنها، وقد قدم هذا التقرير إلى حكومته في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣، ووضع فيه قواعد سياسة إنجلترا في مصر على عهد الاحتلال، وخلاصتها فرض الحماية المقنعة على مصر، وأساس هذه الحماية إبقاء جيش الاحتلال في البلاد ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة وجعل الحكومة خاضعة لهم^(١٢).

وقد وضع اللورد ملتر في تقريره قواعد السياسة التي اتبعتها إنجلترا في مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٦ وما بعدها حيث أبرمت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا.

بسط اللورد ملتر في هذا التقرير عمل لجنته في مصر، وما صادفته من صعوبات بسبب المقاطعة والهياج اللذين قاما في وجهها، وخلاصة الحوادث التي جرت أثناء إقامة اللجنة، وشرح أسباب ثورة سنة ١٩١٩ من وجهة النظر البريطانية، وتكلم عن تطور الحوادث في مصر منذ إعلان الهدنة إلى قيام

(١٢) راجع مهمة اللورد دفرين وتقريره في كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠ وما بعدها طبعة سابقة.

الثورة، وذكر بعض وقائعها، ثم تكلم عن الحركة الوطنية والمطالب المصرية، ورسم قواعد السياسة المقبلة التي اقترحها على حكومته، فقال ما خلاصته أنه يرى العدول عن السياسة القديمة التي كانت تتبعها قبل الحرب من فرض حماية (وقد سماها وصاية) على مصر تستأثر بشؤون الحكم في البلاد، وأن حالة الهياج الذي شاهده في مصر لا يمكن معالجته بالرجوع إلى هذا النظام القديم، ولا بإصلاح إداري في أداة الحكم، بل يرى إحداث تغيير جوهري يناسب الحالة الجديدة، واقترح أن يكون حل المسألة المصرية بعقد معاهدة يرضاها الفريقان (إنجلترا ومصر)، توفق بين أمان مصر في الاستقلال ومصالح إنجلترا الجهورية في مصر ومصالح الأجانب فيها، وذكر النقط البارزة التي تكفل المصالح البريطانية، وهي أن تسترشد مصر ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية، وأن تعطى حقوقاً معينة في الأراضي المصرية، وهذه الحقوق في نظره وبحسب تسميته على نوعين، أولها أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحمي سلامة مواصلاتها الإمبراطورية، وثانيها أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية فيما يختص بمصالح الأجانب المشروعة، وأن تترك إنجلترا لمصر شؤونها الداخلية، فيما عدا ذلك تتولاها بنفسها، وقال إنه إذا استثنيت هذه الضمانات للمصالح البريطانية والمصالح الأجنبية، فإنه يرى أن تعاد حكومة مصر فعلاً إلى ما كانت عليه نظرياً مدة الاحتلال، أي حكومة مصرية للمصريين، وأشار بأن تعترف إنجلترا لمصر باستقلالها مقيداً بهذه القيود، مع استبعاد السودان إطلاقاً من هذه التسوية، وإبقاء الحالة فيه على ما هي عليه طبقاً للوضع الذي أوجده اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، كما أوضحه في خطابه المرافق لمشروعه (ص ٤٧٧)، واشترط أن تقرر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية.

هذه هي خلاصة القواعد التي اقترحها اللورد ملتر في تقريره، وهي كما ترى بعيدة بعداً شاسعاً عن الاستقلال بمعناه الصحيح، الذي تفهمه الأمم

كافة، وتتركه الفطرة الوطنية السليمة، وذكر أنه عرض هذه القواعد على بعض ذوى المكانة في مصر بصفة غير رسمية فلم يجد منهم في الجملة اعتراضاً جوهرياً عليها، وإنما أحالوه للمناقشة فيها على الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا والذى كان في باريس وقتئذ، ثم ذكر خلاصة مفاوضاته مع الوفد في لندن مما لا يخرج عما أوردناه في موضعه (ص ٤٦٤) وأنها أسفرت عن مشروع ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ (الذى نشرناه في موضعه وقد أسماه مذكرة)، وقد وضعته اللجنة محتويًا على النصوص التى تجبها وتشير على الحكومة البريطانية بقبولها، وأورد في تقريره نصوص هذا المشروع وشرحها، وقال إن الوفد في مفاوضاته اللجنة سلم من بادئ الأمر بتحويل بريطانيا العظمى قاعدة عسكرية في أرض مصر لحماية مواصلاتها الإمبراطورية، غير أن أعضاءه ألحوا في أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قناة السويس، وفضلوا أن تكون في الضفة الشرقية، ولم يأبوا أن تتسلم بريطانيا العظمى زمام الموارد المصرية كلها في مدة الحرب وقال إنه أخرج السودان عمدًا من مناقشاته مع الوفد، وكان ذلك مفهومًا دائمًا عند أعضائه، وأن المعاهدة لا تمس حالة السودان بحال، وعرض لاستشارة الأمة في مشروعه، فقال إنه تبين من أقوال مندوبى الوفد أن رأى العام قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان، وقال في هذا الصدد ما يأتى: «صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين قد حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة في أول الأمر، وقال الناقدون إن الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالاً حقيقياً، واحتجوا خصوصاً لعدم إدخال السودان في المشروع، وقام في مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت السلطاني الذين أصدروا منشورهم المؤرخ في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ (ص ٢٤٠)، فانتهزوا الفرصة ونشروا في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بلاغاً آخر بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر، قال ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيراً يذكر، ولما رأى أولئك الأمراء أن مقترحات اللجنة وقعت وقعاً حسناً عند الناس عموماً (كذا على ما يزعم) تداركوا الأمر بأن نشروا كلاماً يعفو أثر ما كانوا قد نشروه

ونصح بالتغلب على الحزب الوطنى الذى سعى أعضائه بالمعارضين فى الاتفاق، قال: «من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها، وأن فى مصر أناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق، بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب، فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك، غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى».

وأشار إلى أن أهم الشهادات الناطقة باستحسان رأى العام للمشروع شهادة الأعضاء الباقين من «الجمعية التشريعية» فى اجتماع عقده فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بحضور مندوبى الوفد، وكان عدد أولئك الأعضاء ٤٩ عضواً، أقر ٤٥ منهم قواعد المشروع وامتنع اثنان عن إبداء رأيها وعارض اثنان فقط فيه وتخلف عن الحضور اثنان وكتبوا يحرمان عن رأيها بالموافقة عليه، قال وعلى ذلك يكون ٤٧ من الواحد والخمسين عضواً الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية قد وافقوا عليه.

وختم اللورد ملتر تقريره (الذى وقع عليه هو وأعضاء لجنته) بالنصح إلى الحكومة البريطانية بالتعجيل فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة، قال

(١٣) يشير إلى حديث الأمير عمر طوسون مع الشيخ عبد المجيد اللبان نشرته جريدة (الأهرام) فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قال فيه الأمير: «إنه يقدر جهاد العاملين حق قدره وتسره نهضة الأمة واحتفاظها بحقوقها، وإنه وإن كان رأيه الخاص الذى يتمسك به كل التمسك هو وجوب حصول البلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة فهو يحترم رأى الأمة لأنه رأى الجماعة التى يتحتم احترام رأيها، وإن بلاغ الأمرام إنما هو مجرد إبداء لرأيهم كأفراد مصريين يودون لأمتهم الكمال وإنه لا يقصد به التأثير فى رأى العام أو تحويل اتجاهه، وإن كل رأى تراء الأمة فهو يحترمه ويحمله، وإن شعاره سيظل دائماً النهوض بمصر والعمل لإبلاغها بالسعادة التى يجب أن يتمتع بها الشعب المصرى العريق، وأن هذا المعنى هو الذى نشير إليه خاتمة بلاغنا حيث أسندنا الأمر فى النهاية إلى الأمة وجعلنا لها الكلمة العليا فى مشروع الاتفاق»، وليس فى هذا الحديث عدول من الأمير عن رأيه فى مشروع ملتر ورفضه إياه.

في هذا الصدد ما يلي « فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا إبطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي حبذناها، وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة ».

استقالة اللورد ملنر، وتصريح المستر تشرشل بأن مصر جزء من الدائرة الإمبراطورية المرنة

وبعد أن قدم اللورد ملنر تقريره إلى حكومته، حدث خلاف في شأنه بينه وبين زملائه في الوزارة، أدى إلى استقالته من منصبه في يناير سنة ١٩٢١ (وكان وزيراً للمستعمرات)، وفي فبراير سنة ١٩٢١ خلفه في منصبه المستر ونستون تشرشل، وقبيل تسلمه مهام هذا المنصب رسمياً أدلى بتصريح في مأدبة أقيمت للورد ريدنج حاكم الهند العام، تناول فيه المسألة المصرية، فعدها من المسائل البريطانية، وعد مصر جزءاً من الإمبراطورية البريطانية المرنة، وأعرب عن أمله في أن الصعاب القائمة من جانب أيرلندا ومصر تتناقص في سنين قليلة، وأن تتولى هاتان الأمتان شؤونهما تحت ظلال السلام والفلاح ضمن الدائرة المرنة للإمبراطورية البريطانية.

الاحتجاج على تصريح تشرشل

وقد أثار هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج في مصر، إذ جاء في أعقاب ما أبدته الأمة من التمسك باستقلالها التام، فكيف تفاجأ بتصريح من وزير المستعمرات الجديد بأنها جزء من الإمبراطورية البريطانية وبأنها يجب أن تبقى ضمن الدائرة المرنة لهذه الإمبراطورية، وقد أرسلت برقيات الاحتجاج من مختلف الهيئات والجماعات على هذا التصريح إلى جميع الصحف والدوائر السياسية.

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطاني

بأن الحماية علاقة غير مرضية

على أثر دراسة الوزارة البريطانية (وزارة المستر لويد جورج) تقرير اللورد ملنر، قررت اعتبار الحماية التي أعلنتها على مصر علاقة غير مرضية، ودعوة مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية «للاوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى» (كذا).

وقد أبلغ اللورد ألبنى هذا القرار إلى السلطان فؤاد في خطاب أرسله إلى عظمته في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١، قال:

«دار الحماية: القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١.

«إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

«يا صاحب العظمة. لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالته^(١) الرأى الذى أبدىتموه عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها.

«ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى، وإنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى

(١) كذا فى الأصل، أى حكومة جلالة ملك بريطانيا وهو تعبير غير مألوف فى المراسلات السياسية البريطانية.

عظمتكم، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالتة فى ما يختص بالاتفاق المنوى عقده، وإنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية، وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم.

«وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم:

«إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى، ومع أن حكومة جلالتة لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد ملنر، فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية لدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى.

«وإنى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق»
«ألنبى»

وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١.

كان هذا التبليغ حادثاً جديداً فى السياسة البريطانية، حقاً أنه لم يكن ليدنى مصر من استقلالها، ولا يخطو بها إلى تحقيق آمالها، ولا يصلح أساساً لمفاوضات ناجحة، ولكن أمراً هاماً يبرز فيه، وهو أنه احتوى أسلوباً جديداً للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى، وخطة جديدة فى مواجهته، وهذا الأسلوب يختلف عن أسلوبها من قبل، فهى فى هذا التبليغ تعترف بأن الحماية التى أعلنتها وفرضتها قسراً على البلاد، وتمسكت بها على تعاقب

السنين، هي علاقة غير مرضية، فهذا الاعتراف هو حجة جديدة كسبتها مصر في ميدان النضال، تؤيدها في ثورتها ضد الحماية والاحتلال، وفي مطالبتها بالاستقلال التام، ولا يخفى أن سياسة الاستعمار تتشكل وتتوسع تبعاً لدرجة قوة المقاومة لدى الأمم المهضومة حقوقها، فكلما زادت قوة المقاومة فيها، تراخت تبعاً لذلك قبضة الاستعمار.

قارن بين هذا التبليغ وبين إعلان الحماية ذاته، أو بينه وبين تلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣، وتلغرافه الثاني في ٤ يناير سنة ١٨٨٤، تجد فرقاً كبيراً في الأسلوب والمعاني.

ففي بلاغ إعلان الحماية (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤) أعلن وزير الخارجية أنه «بالنظر إلى حالة الحرب بين إنجلترا وتركيا قد وضعت مصر تحت الحماية البريطانية، وأنها أصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بهذه الحماية».

وفي تلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣، قال مخاطباً الدول العظمى: «إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية في مصر إلى الآن لصيانة النظام العام، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو، وإلى أن يحين ذلك فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى عليها ببذل «نصائح» لتتأكد من أن النظام الذي سيوجد يكون مرضياً ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم».

وقال في تلغرافه الثاني الذي أرسله بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ إلى السير أفلى بارنج (اللورد كرومر): «ذكرتم في برقيتكم المؤرخة في ٢٢ من الشهر الماضي أنه في حالة إصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان، لا تقبل حكومة سمو الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب مادام الاحتلال البريطاني المؤقت قائماً في مصر أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع «النصائح» التي ترى إسداءها للخديو في المسائل الهامة التي تستهدف

فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التي تراها، ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة، وأن حكومة جلالة الملكة لوائية من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة»^(٢).

فإذا وضعت هذه الوثائق وغيرها إلى جانب تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١، نجد اعترافاً من الحكومة البريطانية بالعدول عن التمسك بالحماية، وتغييراً في أسلوبها، بحيث أخذت تحسب حساباً للشعب المصري، وهذا التغيير هو نتيجة لازدياد قوة المقاومة الوطنية في البلاد.

استقالة وزارة نسيم باشا

(١٥ مارس سنة ١٩٢١)

كان منتظراً بعد هذا التبليغ أن تستقيل وزارة نسيم باشا، البغيضة إلى الشعب، وتخلفها وزارة تمثل البلاد بصفة عامة، وتساهم في خدمة قضيتها، وقد اتجهت الأنظار إلى عدلي باشا ليؤلف هذه الوزارة.

ولم يكن السلطان يميل إلى استقالة وزارة نسيم باشا، لأنه كان واثقاً من سياستها في تدعيم الحكم المطلق في البلاد، والخضوع لسياسة السراي، مع الإذعان للأوامر البريطانية وكان ينبغي أن تبقى رغم سخط الشعب عليها، وأن يعهد إلى عدلي باشا يكن بمهمة المفاوضة، لكن عدلي باشا لم يكن مطمئناً إلى سياسة نسيم باشا ودساتسه، وبخاصة لأن عدلي قد اعتزم أن يجعل ضمن

(٢) راجع كتابنا مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص ٢٨ طبعة سابقة.

برنامج وزارته هدفًا داخليًا هامًا، كانت تتمخض عنه الحوادث، وهو إعلان الدستور، ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السراى فى الحكم، لأن السلطان فؤاد لم يكن يميل فى خاصة نفسه إلى النظام الدستورى، وظل برما به، متجهما له، طول حياته، فاستمسك ببقاء نسيم فى رآسة الوزارة، وطلب إلى عدلى باشا أن يقتصر على رآسة وفد المفاوضات، فرفض عدلى هذا العرض، ولم ير السلطان بدا من الإذعان لضغط الحوادث، وتتحية وزيره الثقة الأمين، فرفع هذا إليه كتاب استقالته فى ١٥ مارس سنة ١٩٢١، وضمنه ما كان من إعلانه حين ألف وزارته أنها لا تبت فى نظمات البلاد السياسية حتى يفصل فى حالتها السياسية، وأشار إلى المفاوضات غير الرسمية، ثم إلى قرار الحكومة البريطانية الأخير فى شأن التساهل فى أمر إلغاء الحماية والمفاوضات الرسمية، وإنه لذلك يقدم استقالته، قال:

يا صاحب العظمة:

«لما رأى مولاي ورأيه الموفق على الدوام أن يعهد إلى خادمه المطيع بتأليف حكومة فى وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون، صدعت للأمر وقمت وزملائى بخدمة الأمة بصدر وسعت هموم العمل أداء للواجب المفروض على أبناء البلاد، حملنا هذه الأمانة عايمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففرغنا إلى عملنا بصدق من نياتنا، وأمسكنا الأمر ما استمسك حتى بدأت الحقوق تؤخذ مسمحة، وقله مصائر الخلق وعواقب الأمر.

«بدأت هذه الحكومة عهدا فبدأت معه المفاوضات غير الرسمية بشأن أمانى الأمة ومصالح الغير، بين رموس مدبرة، وعقول مفكرة، وهى تتمه بظهور آية البشرى على يد سيد البلاد وسلطانها، فكانت خاتمة الماضى وبشير فاتحة المستقبل، أخذ الله بقلوبنا إلى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم فى أيدي العاملين لخير البلاد وإسعادها.

«لقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة أثر تشكيها أنها تسلمت الأعمال لتكون

أمانة في يدها، وأن لا تبت في نظمات القطر السياسية حتى يفصل في حالة مصر السياسية، كما إني قبلت وقتئذ الرئاسة معلناً ارتياحي لبده تلك المفاوضات، مقدماً حيثئذ تنازلي عن الرئاسة لمن يقع اختيار عظمتكم عليه إذا وفق الله، وجاء دور المفاوضات الرسمية.

«ولما كان مولاي وصل بفضل مسعاه إلى ما وصل إليه بشأن الحالة السياسية للبلاد، من قبول الحكومة الانجليزية التساهل في أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية، ووجوب تعيين وفد رسمي لأجل الشروع في تبادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق المنوي عقده، فإني أقدم لعرشكم المجيد رافعاً استقالتي بقلب ملؤه الإخلاص لذاتكم السنية، ومفعم بالإجلال والإعظام لسدتكم العلية، واضعاً هذه الأمانة بين يدي المليك العظيم الأمين على البلاد، والذي هو لكل وليس للفرد، والمتعالى بمقامه الأسمى فوق الأحزاب، ولا زلت يا مولاي عبدكم الأمين»

«محمد توفيق نسيم»

تأليف وزارة عدلى يكن باشا

(١٧ مارس سنة ١٩٢١)

قبل السلطان استقالة وزارة نسيم باشا في ١٦ مارس، وعهد في اليوم ذاته إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة، فألفها وصدر المرسوم بتأليفها في ١٧ مارس، وضمن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته، فأعلن أنها ستجعل نصب عينيها في المفاوضات الرسمية أن تصل إلى اتفاق لا يجعل محلاً للشك في استقلال مصر، وأنها ستدعو الوفد المصرى إلى الاشتراك فيها، وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها في جمعية وطنية القول الفصل في هذا الاتفاق، وأن هذه الجمعية ستكون أيضاً جمعية تأسيسية تضع الدستور، وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة تمثيلاً صحيحاً، ووعد بالعمل على رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة على الصحف وبالامتناع عن

إحداث كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابي الجديد.
وهاك نص الوثائق التي تبودلت في صد تآليف الوزارة:

كتاب السلطان إلى عدلى باشا

«عزيزى عدلى يكن باشا

«لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بإلغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين، وإنا لنهتج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية، وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديما وما نعهد فيكم من الرؤية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهد لياقتكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به.

«وانى أضرع إلى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيها يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته».

فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١)

«فؤاد»

جواب عدلى باشا

«يا صاحب العظمة

«أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة العالية إذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرقتونى بتقليدى

رتبة الرياسة، لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد، لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه.

«حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء. عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية. إسماعيل صدقى باشا وزير المالية. أحمد زيور باشا وزير المواصلات. جعفر ولى باشا وزير المعارف. أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف. محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحريرية والبحرية. نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة. عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية

» إن الوزارة ستجعل نصب عينيه فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلاً للشك فى استقلال مصر، وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض

»وبما يوجب الارتياح أن نصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى إلى اتفاق يحقق للأمانى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة، وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق، وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضاً بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة

تمثيلاً صحيحاً، وفي هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع في الرجوع إلى النظام العادى، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة في القريب العاجل، وإنا نعتمد على حكمة الأمة في تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة.

«وإننا لنذكر حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى، بيد أننا لتمسكنا باشتراك الأمة في وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد، على أننا بتأييد عظمتكم لنا سنعمى بإدارة أمور البلاد وننشط بها في خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم، هذا وإن الوزارة لعل يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو إليها لخير رعاياها وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها إلى النجاح المنشود معتزة بعطف وتعزير عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد، وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

القاهرة في ٧ رجب سنة ١٣٣٩ - ١٧ مارس سنة ١٩٢١

«عدلى يكن»

وقد صدر المرسوم السلطانى يوم ١٧ مارس على النحو الوارد في كتاب عدلى باشا.

وزارة الثقة

سميت وزارة عدلى «وزارة الثقة»، وترجع هذه التسمية إلى سعد، فهو الذى اختارها لها، ذلك أنه حين جاء اللورد ملتر إلى مصر على رأس لجنته قابل ضمن من قابلهم عدلى ورشدى وثروت، فصارحوه الرأى بأن اللجنة

يحسن أن تتوجه بالمحادثة إلى الوفد، وبأن لا أمل في محادثة مع غير الوفد. وقد أرسل سعد باشا برقية إلى إبراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم، قال: «سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم (أى تقرير اللجنة المركزية للوفد)، وقد أرسلنا قرارنا تليفرافيا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر، وقد تبيننا أن ما قالوه للورد كان مملوءًا حكمة ووطنية خالصة».

وكان سعد على اتصال بعدلى أثناء إقامة لجنة ملنر بمصر، وبعد رحيلها، ورأى تأليف «وزارة ثقة» تضع الدستور وتتولى المفاوضات، فأرسل إلى عدلى خطابًا من باريس في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ يشرح فيه هذا المعنى ويؤيده وينوه بأن يتولى عدلى باشا تأليف هذه الوزارة، قال:

«لم يخطر بهالى ولا بهال أحد من زملائى التوجه إلى لوندرد للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر إذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا، لأن مذكرته مع كونها خصوصية سرية لا تتضمن ما يصح أن يعتمد الإنسان عليه حتى فى نفسه بالنسبة لأمر هام كمسألتنا، بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال، وهو عدم رضا الحكومة الإنجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده، لأن فيه إنكارًا لصفته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات، أما العودة إلى مصر فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بينها لكم، نعم إن ترجمة عبارة Self governing institutions بالحكومة الدستورية هى الأصح، ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا، لأن هناك أسبابًا أخرى غيرها، ولأن إيرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ^(٣) مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه،

(٣) بلاغ لجنة ملنر الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ص ٤٣٤.

والقول بأن القصد منها إنما هو ألا يكون الاتفاق إلا مع حكومة دستورية لا يتفق في ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له.

«ومع ذلك فإذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من (أن الحكومة الإنجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستوري) لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلاً للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وإنجلترا.

«ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة، لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبهها، والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد، موثوق بها، ويكون البرجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الإنجليزية بفرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح إنجلترا الخصوصية، ثم عرض ما تنتهى المفاوضة إليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت برجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا نتردد نحن وزملائنا فى العودة إلى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة، والسعى فى أن تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة، إذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخدمتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى».

«سعد زغلول»

وأرسل سعد إلى عدلى برقية من باريس فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠، قال فيها:

«نتمسك برأينا فى موضوع عودتنا إلى مصر، ونظراً لأننا لم نفكر مطلقاً فى ذهابنا إلى لوندرة فإننا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح، وبما أن المفهوم

من عبارة Self governing institutions أن الحكومة البريطانية لا تتعاقد إلا مع حكومة دستورية، فقد صار إذاً من اللازم مبدئياً تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول إلى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة، ويجب أن يعرض هذا المشروع على تصديق الجمعية النيابية التي ينشئها الدستور الحديث، وقد سبق إرسال خطاب تفصيلي»

«سعد زغلول»

وكتب سعد إلى عدلي خطاباً آخر استيفاء لشرح هذه المسألة، قال:

«صديقي العزيز

«إن الطريقة التي عرضناها فيها كتبنا لكم هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة، لأنه من الطبيعي أن تجري المفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصاً من الأمة، وأن يتصدق على ما تنتهي المفاوضة إليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية، وهي طريقة تقرب في ظننا من التي يظهر أن اللورد ملتر يدلي بها في محادثاته معكم وفيما أكد لكم من المقصود بعبارة Self governing institutions التي أوردتها في بلاغه إن لم تكن هي بذاتها، ولهذا يغلب على ظننا أنه يش لها ويعمل على تنفيذها، ولا يصعب عليه أن يتضمن برجرامكم عبارة الاستقلال التي أوضعناها فيها كتبته لكم، لأنها لا تربط غيركم، وهي فوق هذا ضرورة جداً حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعي إلى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها، نعم إن فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم وأنتم أهل لتحمل مثل هذه المسؤولية في خدمة بلادكم، والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيتكم حتى لا يساء الظن في نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييدكم وتمهيد الطرق أمامكم، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن برجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريباً منكم يعملون على تنوير

الأفهام، وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام التي لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه إلا ترويحاً لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلاً لمطامعهم الباطلة، ولا يهتأ فيمن تختارونهم لمعاونتكم، إلا أن يكونوا محلاً لثقتكم وأهلاً لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسئولية الكبرى».

«سعد زغلول»

ففي هاتين الرسالتين نوه سعد بوجوب تأليف وزارة ثقة برئاسة عدلى تتولى وضع الدستور، ثم تباشر المفاوضة، ولا يدخلها الوفد.

ولما انتهى اللورد ملتر من عمله في مصر أرسل سعد يستدعى عدلى إلى باريس، وبعث إليه ببرقية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠، قال فيها:

«نكون سعداء برؤيتكم في باريس، أما عن الاقتراح الثانى^(٤) فإننا نوافقكم عليه، ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيراً إذا بقى الوفد رسمياً خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات».

«سعد زغلول»

وكرر استدعائه إياه في برقية بتاريخ ٢٥ مارس، هذا نصها:

«نشارككم رأيكم في عدم قبول الأساسات كما عرضت (وهى اقتراحات من اللورد ملتر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم إلى باريس بقدر المستطاع».

«زغلول»

فرد عليه عدلى بتاريخ ٢٦ مارس ببرقية هذا نصها:

سعد زغلول باشا ٣٩ شارع شانزليزيه - باريس

«قبل تحديد ميعاد السفر أكون سعيداً باستلام خطاب تفصيلي»

«عدلى يكن»

(٤) وهو اشتراك الوفد مع الوزارة في المفاوضة.

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية في ٣١ مارس سنة ١٩٢٠:

«وصل تلغرافكم متأخراً، نكون سعداء برؤيتكم في أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم».

«زغلول»

فلبى عدلى دعوة سعد، وبارح مصر في ١٦ أبريل، ولازم الوفد في مفاوضاته مع ملنر، ثم عاد إلى مصر في أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠.

فلما ألف وزارته في ١٦ مارس ١٩٢١، كانت هي «وزارة الثقة» التي دعا سعد باشا إلى تأليفها، ومن هنا جاءت تسميتها «وزارة الثقة» فلا غرو أن قوبلت بأبتهاج الأمة واغتيابها، وجاءتها البرقيات من مختلف الهيئات، كما جاءتها الوفود من كل ناحية تعلن هذا الابتهاج، وكانت من هذه الناحية تشبه وزارة شريف باشا التي تألفت سنة ١٨٨١ في إبان الثورة العرابية، نزولا على إرادة الأمة، وقوبل تأليفها بالاغتياب العظيم، وسميها «وزارة الأمة»^(٥).

ومن غرائب المصادفات أن مصير وزارة عدلى كان شبيهاً بمصير وزارة شريف باشا^(٦) بل كان أسوأ منه، وانتهت بمثل ما انتهت به الأولى، إذ استهدفت كلتا الوزارتين للسقوط بين مظاهر السخط والاستنكار، وفي الحق أن نصيب عدلى من هذه المظاهر كان أكبر بكثير من نصيب شريف باشا.

(٥) راجع في تفصيل ذلك كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي) ص ١٣٨ وما بعدها و ١٩٧ وما بعدها (طبعة سابقة).

(٦) راجع في تفصيل ذلك كتابنا الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ص ١٣٨ وما بعدها و ص ١٩٧ وما بعدها (طبعة سابقة).

عودة سعد إلى مصر

أرسل عدلى إلى سعد بطريق البرق نبأ تأليف وزارته وبرنامجه، ودعوة الوفد إلى الاشتراك في المفاوضات الرسمية.

فجاء الرد من سعد تلغرافياً في ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة إلى مصر، وغادر باريس يوم ٢٩ مارس، ووصل الإسكندرية يوم الاثنين ٤ أبريل، وإلى القاهرة يوم ٥ منه، وقوبل في الإسكندرية وفي الطريق منها إلى القاهرة، وفي العاصمة، بأعظم مظاهر الفرح والحماسة، بحيث كانت مقابلته سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراج والحفلات مما لم يسبق له نظير في تاريخ مصر الحديث.

وهنا تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مصر القومي، سنعرض لها في كتاب^(٧) «في أعقاب الثورة المصرية».

(٧) ظهر هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء.

الفصل السادس عشر

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩؟

وفيم نجحت؟

نريد في الفصل الأخير من هذا الكتاب، أن نستيق الحوادث التي سيرد ذكرها في كتاب «في أعقاب الثورة المصرية»، لأن هذه الحوادث لا تغير شيئاً من جوهر الرأي في نتائج ثورة ١٩١٩، فموضع هذا البحث هو في كتاب الثورة، لأن الواجب يقتضى منا بعد أن تحدثنا عن أسباب الثورة ووقائعها، أن نبحث في نتائجها، وهل نجحت في الجملة أم لم تنجح، وإذا كانت قد نجحت، فما هو مدى نجاحها؟ وفي أي النواحي كان هذا النجاح؟

لقد قيل كلام كثير في هذا الموضوع، واختلفت الآراء اختلافاً بيناً في الجواب على ذلك السؤال، وهذا الخلاف يرجع في الغالب إلى الزمن الذي يصدر فيه الجواب، والظروف التي تلابسه، وحالة الإنسان النفسية في الوقت الذي يجيب فيه.

ومن الواجب علينا بادئ ذي بدء، لكي نصل إلى جواب أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الإنصاف، وأبعد عن التأثيرات الشخصية، أن نوسع دائرة البحث والتحقيق، وأن نتخير القواعد التي نبني عليها بحثنا.

فأول قاعدة يصح أن نتخذها أساساً للبحث في مبلغ نجاح أية ثورة أو عدم نجاحها، هي تعرف الحالة التي كانت عليها البلاد قبل الثورة، والحالة التي وصلت إليها بعد الثورة، وهل تقلعت أم تأخرت، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر.

اتبعنا هذه القاعدة في الجواب على مثل هذا السؤال بالنسبة للثورة

العرايية، وانتهينا إلى أنها أخفقت ولم تنجح، وبيننا أسباب إخفاقها، وأفردنا لذلك الفصل التاسع عشر من كتابنا عنها (لماذا أخفقت الثورة العرايية)^(١).

قامت الثورة العرايية في أوائل سنة ١٨٨١ لتقرير النظام الدستوري أساساً للحكم في البلاد، وتحريرها من الحكم المطلق، ومن التدخل الأجنبي معاً، ونجحت مؤقتاً فيما قصدت إليه، إذ أعلن النظام الدستوري الكامل في فبراير سنة ١٨٨٢، ولكن الأحداث التي تعاقبت على البلاد، والدسائس الاستعمارية، قد أفسدت عليها نهاية الثورة، فانتهت بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢، وضياع الاستقلال معاً، وحل محلها الاحتلال الأجنبي والحكم المطلق، فكان حقاً علينا أن نعتبر الثورة العرايية قد أخفقت فيما قامت من أجله. ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢، يعصف باستقلال مصر، ويسيطر عليها، ويستأثر بشؤون الحكم فيها، وزادت وطأته شدة بإعلان الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤، فصار احتلالاً مقروناً بحماية، إلى أن قامت ثورة سنة ١٩١٩.

أثر الثورة في الناحية السياسية

أوضحنا في أسباب الثورة (ج ١ ص ٦٦) أنها قامت ضد الحماية وضد الاحتلال، فمن الحق أن نقول إن الثورة نجحت في قومتها ضد الحماية، إذ اعترفت الحكومة البريطانية في فبراير سنة ١٩٢١ أن الحماية علاقة غير مرضية، ثم أعلنت إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، أما الاحتلال فلم تنجح الثورة في إجلاله، لأنه مع الأسف لا يزال قائماً حتى اليوم (١٩٤٥)^(٢).

حقاً أن الاحتلال يحمل في طياته عناصر السيطرة الأجنبية التي قد تشبه الحماية الفعلية من بعض النواحي، وحقاً أن الاستقلال الذي اعترفت به الحكومة البريطانية ليس هو الاستقلال الحقيقي الذي تنشده مصر، ولكن من

(١) كتاب الثورة العرايية ص ٥٥١ وما بعدها (طبعة سابقة).

(٢) تاريخ إعداد الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

الحق أن نعتبر إلغاء الحماية مكسباً دولياً لمصر، وربحاً سياسياً وأدبياً لكرامتها القومية، لأن هناك فرقاً كبيراً بين دولة مشمولة بحماية دولة أجنبية، ودولة مستقلة يحد من استقلالها احتلال أجنبي، ليست له بأى حال صفة شرعية.

وليس يخفى أن الحماية التي أعلنت إنجلترا إلغائها سنة ١٩٢٢ هي الحماية التي اعترفت بها الدول بطلب إنجلترا ذاتها في مؤتمر فرساي، فالغاؤها من الدولة التي أعلنتها، وتبليغ الإلغاء إلى تلك الدول التي سبق أن اعترفت بها، جعل لهذا الإلغاء صفة دولية، فمصر الآن في نظر الدول الأجنبية جمعاء دولة مستقلة، وهي من هذه الناحية لها مكانة دولية وأدبية لا تنكر، بين مجموعة الأمم المستقلة، أما الاحتلال الأجنبي فهو غصب ثم يزول، وسيزول إن شاء الله في وقت أقرب مما يظنون، ولا نزاع في أن أثر الاحتلال في الحد من الاستقلال أقل بكثير من أثر الحماية والاحتلال معاً.

فتورة سنة ١٩١٩ قد نجحت إذن في إلغاء الحماية، وفي حمل إنجلترا على إعلان هذا الإلغاء، والاعتراف باستقلال مصر.

ولا تظن أن الحماية كانت سائرة من نفسها إلى الزوال، أو أنها كانت في نظر إنجلترا ضرورة من ضرورات الحرب، بل الواقع أنها حين أعلنتها في ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمى إلى تثبيتها وتوكيدها، وتدعيمها وتأييدها، ولولا ثورة سنة ١٩١٩، لظلت مضروبة على البلاد، أما نظرية أن الحماية كانت من ضرورات الحرب، فإنما كانت دعاية من الجانب المصري، لإقامة الحجة عليها بعد انتهاء الحرب، ولعمري إنها لم تكن من ضرورات الحرب، بل كانت من وسائل البغى والعدوان فحسب.

وإنك إذا تأملت في وثائق الحماية، وبخاصة في التبليغ البريطاني إلى السلطان حسين كامل حين توليته عرش مصر سنة ١٩١٤ (ج ١ ص ٣٢)، تجد أن إنجلترا إذ أعلنت الحماية قد اعتبرت أنها نظام دائم، وهذا ظاهر من قولها في هذا التبليغ: «وقد رأت حكومة جلالتك أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا

العظمى بالمستولية التي عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلاناً صريحاً، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثي يقرر فيما بعد» (ج ١).

وكسرت هذا المعنى في تبليغها إلى السلطان فؤاد سنة ١٩١٧ (ج ١) إذ قالت: «حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم».

وردد السلطان حسين كامل هذا المعنى في كتابه إلى رشدي باشا (ج ١) إذ قال: إن الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر وإلى خلو الأريكة الخديوية».

كما رده السلطان فؤاد إذ قال في كتابه إلى رشدي باشا (ج ١): «قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقاً للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها».

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، لم تتغير وجهة نظر الحكومة البريطانية في اعتبار الحماية نظاماً دائماً، وهذا ظاهر من الخطاب الذي أرسله سكرتير المندوب السامي البريطاني إلى سعد باشا في أول ديسمبر سنة ١٩١٨ (ج ١)، وفيه يبلغه رفض الترخيص للوفد المصري بالسفر، وينبئ أنه إذا كان للوفد مقترحات عن نظام الحكم في مصر فليتقدم بها إلى المندوب السامي البريطاني على أن لا تخرج عن حدود التبليغ البريطاني إلى السلطان حسين كامل، أي في حدود الحماية.

ولما شبت الثورة، احتجاجاً على الحماية، أصرت الحكومة البريطانية في بلاغاتها وتصريحات وزرائها ورجائها على تثبيتها والاستمسك بها، وحمل

الدول على الاعتراف بها، ففي بلاغها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بتعيين الجنرال اللنبي مندوباً سامياً في مصر (ج ١)، أكدت إنها وكلت إليه اتخاذ «جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومناسبتها، حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد، وحتى يدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظراً إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصري».

وبادرت إلى حمل الرئيس ويلسن على الإعراف بالحماية في أبريل سنة ١٩١٩، واعترف بها مؤتمر الصلح في مايو، وأقرتها معاهدة الصلح مع ألمانيا (معاهدة فرساي) في يونيو من تلك السنة، وصرح اللورد كيرزون في خطبته بمجلس اللوردات يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ (ص ٤٠) بأن الحماية ستنال بعد توقيع ألمانيا على المعاهدة (وقد وقعت عليها في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩) الاعتراف العام، وأن الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقاً أن تغفل أو تتغلى عن التبعات التي تحملتها عندما وضعت مهمة الحكم في مصر على عاتقها، وأن هذه التبعات قد تأيدت بإعلان الحماية البريطانية عليها، وظفرت الحكومة البريطانية باعتراف النمسا بالحماية في معاهدة الصلح المعقودة معها في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩، والمعروفة بمعاهدة «سان جرمان» وظفرت أيضاً باعتراف تركيا بهذه الحماية في معاهدة سيفر المعقودة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠^(٣).

ولما ألفت لجنة ملتر كانت مهمتها «تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية.. إلخ».

كل هذه التصريحات والملايسات تدل قطعاً على أن الحكومة البريطانية منذ أعلنت حمايتها الباطلة على مصر كانت وظلت مصرة على تثبيتها والاستمساك بها.

فإذا كانت قد رأت في أعقاب الثورة، وبعد ما أعيتهما الحيل في حمل الأمة

(٣) ألغيت معاهدة سيفر بعد فوز الثورة الكمالية كما تقدم بيانه.

المصرية على قبول هذا النظام البغيض، أن تعدل عنه، وتعلن إلغاء الحماية، فهذا ولا شك كان نتيجة الثورة، وهو أول نجاح لها من الوجهة السياسية. ولا مرء أيضاً في أن إلغاء الامتيازات الأجنبية^(٤) في مصر كان ثمرة لثورة سنة ١٩١٩، فإن سياسة إنجلترا قبل الثورة، وبعدها، كانت ترمي إلى أن تحل هي محل الدول الأجنبية في امتيازاتها، ولكن الثورة قد نجحت في إلغاء هذه الامتيازات إطلاقاً، وفي بسط سلطان الحكومة المصرية على الأجانب في التشريع والإدارة والأمن العام منذ سنة ١٩٣٧، والقضاء (ابتداءً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩)، وهذا ولا شك مكسب قومي كبير.

في نظام الحكم

وثمة نجاح آخر للثورة في نظام الحكم، فلقد كان لها الفضل الأكبر في تقرير النظام الدستوري، وتوجت بذلك جهاداً طويلاً شاقاً، استمر أربعين سنة سبقت الثورة؛ فليس يخفى أن جهاد الأمة في سبيل الدستور قد بدأ في أواخر عهد إسماعيل، إذ فزعت الطبقة المفكرة إلى التخلص من مساوئ الاستبداد، وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية في شؤونها، ذلك التدخل الذي بدأ في ذلك العهد، ونجح الأحرار في دعوتهم، وألف شريف باشا وزارته الأولى في أواخر عهد إسماعيل، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب، فوضع الحجر الأساسي للنظام الدستوري في مصر، وسن دستوراً يحقق سلطة الأمة، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩^(٥)، ثم خلع الخديو إسماعيل في يونيو سنة ١٨٧٩ بناءً على طلب الدول، وتعطل إنفاذ الدستور زهاء سنتين في أوائل حكم الخديو توفيق، إلى أن قامت الثورة العربية، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢^(٦)، الذي

(٤) ألغيت بموجب اتفاقية منترو التي عقدت في ٨ مايو سنة ١٩٣٧.
(٥) راجع نصوصه في كتابنا عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠ (طبعة سابقة).
(٦) راجع نصوصه في كتابنا عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧ (طبعة سابقة).

لا يختلف في جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩، ثم تلاحت الأحداث والدسائس الأجنبية، فأفضت إلى الاحتلال البريطاني، وكان أول عمل هام له من ناحية نظام الحكم إلغاء دستور سنة ١٨٨٢، وإنشاء نظام فاسد يجعل سلطة الأمة معدومة حكمًا وفعلاً، وهو نظام «مجلس شورى القوانين» و«الجمعية العمومية» الذي فرض على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣، أي زهاء ثلاثين سنة، ثم حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣، وهو أيضاً من صنع الاحتلال، ومن النظم التي أرادت بها السياسة البريطانية إهدار سلطة الشعب، والاستيثار من خضوع الوزارات المصرية لإرادتها وأوامرها.

ولقد جاهد الحزب الوطني وجاهدت الأمة جهاداً طويلاً في سبيل الدستور، سواء في عهد مصطفى كامل أو في عهد محمد فريد.

فكان مصطفى كامل، إلى جانب دعوته إلى الجلاء، لا يني في المطالبة بالدستور، سواء في خطبه أو مقالاته.

كتب في عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من «اللواء» مقالة بعنوان (الحكومة والأمة في مصر)، ذكر فيها وعد اللورد دفرين باسم حكومته أن يؤسس في مصر مجلس نيابي، وإخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد، كإخلافها وعودها في الجلاء، ثم قال: «لعمري إذا كان الإنجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصري في وفاق واتفاق ويسيروا به في طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية إنجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء».

ودعا إلى الدستور في خطبته في العيد المئتي لمحمد علي يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢، وكان على صفحات «اللواء» يدعو إلى إنشاء المجلس النيابي كأداة للحكم الصالح، كتب في عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (إفلاس احتلال) أظهر فيها فساد الأداة الحكومية في المعارف والداخلية،

وختمها بقوله: «وعندى أن هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس نيابي تكون له السلطة التشريعية الكبرى، فلا يسن قانون بغير إرادته ولا تحور مادة إلا بمشيئته، ولا يززع نظام بغير أمره، ولا تعلق كلمة على كلمته، وإلا فإن بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد سواء كان مصرياً أو أجنبياً يضر بالبلاد كثيراً ويجر عليها الوبال».

وكتب تحت عنوان (إنشاء مجلس نيابي) في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من اللواء ما يأتي: «لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر وكتبناه في هذه الجريدة وغيرها من وجوب إنشاء مجلس نيابي منذ عشر سنوات كاملات، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على السنة الكثيرين من أهل القطر، لأنه الأنشودة التي يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال، وسواء كان سابقاً أو لاحقاً لتخلص البلاد من رق الاحتلال، فإنه الضمانة الوحيدة، والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة» إلى أن قال: «ليس للاحتلال مصلحة في إيجاد مجلس نيابي لهذه البلاد، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأي والفكر والثبات التي هي أكبر القوى الفعالة في حياة الأمم، فلتفعل، فإنها تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة في طريق الاستقلال».

واستمر جهاد الحزب الوطني في سبيل الدستور، إلى جانب جهاده في سبيل الجلاء، على عهد محمد فريد، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة إلى حركة إجماعية للمطالبة بالدستور، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته «الجمعية العمومية» في شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابي، إذ جاء في هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتي: «تري الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديرية».

كان هذا الجواب إهانة للأمة، واتهاماً لها بعدم كفايتها للنظام الدستوري، وترديداً وتأيداً لوجهة النظر الاستعمارية في هذا الصدد، فاعتزم محمد فريد رد هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور، وأعد الحزب الوطني عرائض لتقديمها إلى الخديو بطلب إنشاء المجلس النيابي، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض، ووزعها على أعضائه وأنصاره، والمصريين كافة في جميع الجهات للتوقيع عليها، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والأقاليم، واشترك في توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقة، والسيدات والأنسات المهنديات، وتبعهم جميع طبقات الأمة، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥,٠٠٠ قدمها الفقيد إلى الخديو عباس الثاني في أبريل سنة ١٩٠٨، وفي ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثاني منها، وعليها ١٦,٠٠٠ توقيع، فكان لهذه العرائض دوى هائل في البلاد، وكانت أكبر دعاية للدستور.

ولقى الحزب الوطني من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور، مثل المقاومة التي لقيها منه في دعوته للجلاء، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعمديها في مصر معارضتها في عودة الدستور، رداً على كل حركة يقوم بها الحزب الوطني في هذه الناحية، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطاني في مصر سنة ١٩٠٨ رداً على العرائض الإجماعية التي قدمها محمد فريد إلى الخديو بطلب الدستور، إذ قال: «إذا كان المقصود من هذه الصيحة في طلب الدستور إنشاء مجلس نيابي بإطلاق المعنى كما هو الحال في إنجلترا وفي بلدان أخرى أوروبية، فليس عندي على ذلك إلا جواب واحد، وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن، والتفكير في إدخال تغيير يحدث إنقلاباً كهذا الانقلاب ضرب من حماقة والجنون».

وبقيت السياسة البريطانية على إصرارها في مقاومة عودة الدستور، يعاونها في ذلك الخديو والوزراء المصريون - وهذا ما يدعو إلى الأسف - وكل

ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو إدخال بعض تعديلات طفيفة في نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩)، بعد أن كانت من قبل سرية، وتقرير حق سؤال الوزراء في مجلس شورى القوانين، وتوسيع اختصاصات مجالس المديریات، وعد المرحوم محمد فريد هذه التعديلات مكسباً للحركة الوطنية - وقد كانت حقاً مكسباً في ذلك الوقت العصيب - إذ قال عنها في خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠: «مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها في هذه السنة - ١٩٠٩ - علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية، وتعديل نظام مجالس المديریات، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى، وهى مسائل وإن كانت في ذاتها لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة في سبيلها، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبنائها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى في مجادلات أعضائه للنظار، ومباحثاتهم في القوانين المطروحة أمامهم، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة، وللجرائد التى تعبر عن أفكارها حساباً كبيراً، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر، لا موقف المعاند أو المكابر، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف إلى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم».

وكان لا يفتأ يدعو الأمة إلى المطالبة بالدستور، إلى جانب المطالبة بالجللاء، وآخر موقف له في ذلك قبل منفاه كان في المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢، إذ دعا في خطبته إلى إصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا، وقرار آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو، ولهى المؤتمر دعوته وأصدر القرارين معاً، وقد تعقب الاحتلال الفقيد بعد هذه الخطبة، وأوحى إلى صنائعه من الوزراء والحكام والقوانين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة

بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب ! وعدوها تحريضاً على كراهية الحكومة وبغضها وازدراءها، وحوكم الفقيد عليها فعلاً، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه في الجهاد وهما علي فهمي كامل، وإسماعيل حافظ، بالحبس سنة له، وبثلاثة أشهر لزميليه.

وظلت الحكومة البريطانية على تعاقب السنين تحول دون الأمة ودستورها، ولما شبت الحرب العالمية الأولى أعلنت الأحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤، وأعقبها إعلان الحماية في ديسمبر من تلك السنة، فازدادت الأمة بعداً عن تحقيق آمالها في الدستور، وبدأ من وثائق الحماية تصميم السياسة الإنجليزينة على إهدار سلطة الأمة، ففي تبليغها إلى السلطان حسين كامل (ج ١) أعلنت أنها دائبة على ما أسمته سياسة «التدرج في إشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقي السياسي»، وهي السياسة التي سارت عليها منذ سنة ١٨٨٢، وسوغت بها حرمان الأمة دستورها أربعين سنة متوالية، وكان في نيتها الاستمرار عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لولا ثورة سنة ١٩١٩، وتبدو هذه النية في مشروع القانون النظامي الذي وضعه السير ويليم برونيت المستشار المالي البريطاني في نوفمبر سنة ١٩١٨ والذي تقدم الكلام عنه (ج ١)، فإنه مشروع ينزل بمصر إلى مرتبة أسوأ من كثير من المستعمرات البريطانية، إذ يجعل سلطة التشريع فيها في يد شرفمة من الأجانب تهدر بجانبها شخصية الأمة وكرامتها وسلطانها الشرعية، وهذا المشروع يدل على مبلغ ما كان يبيت للبلاد من أسوأ النيات بالنسبة لنظام الحكم فيها.

ثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت فعلاً في وأد هذا المشروع وهو في مهده، وفي تقرير الدستور نظاماً للحكم، وإعلانه سنة ١٩٢٣، وهذا الدستور فضلاً عن تقريره سلطة الشعب وحقه الشرعي في حكم نفسه بنفسه، فإنه قرر حقوق المصريين وحررياتهم السياسية والشخصية.

ومن الحق أن نقول إن هذه الثورة هي حد فاصل بين عهد وعهد، بين

نظام قديم قوامه إلغاء سلطة الأمة حكماً وفعلاً، والزام الحكومة الأهلية باتباع «النصائح» البريطانية طبقاً لتلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلغرافه الثاني في ٤ يناير سنة ١٨٨٤، وحصر السلطة في يد المستشارين والموظفين البريطانيين، وفرض حماية باطلة على البلاد، ونظام جديد، قوامه استقلال ناقص، يشوبه احتلال أجنبي غير مشروع، ودستور يقرر سلطة الأمة ويحد من سلطة الفرد ومن التدخل الأجنبي.

وينبغي أن لا تغفل عن حقيقة جوهرية، لا أفتأ أنادى بها، وهي أن الدستور لا يكون كاملاً، وسلطة الأمة لا تكون مستقرة، ما دام الاحتلال الأجنبي قائماً، هذه حقيقة لا مراء فيها، ولكن إلى جانب هذه الحقيقة حقيقة أخرى، وهي أن الدستور هو الأداة الطبيعية القومية لحكم الشعب حكماً مشروعاً، وهو من أسلحة النضال عن الاستقلال وعن سلطة الأمة وحقوقها ومصالحها، فالبلاد التي يسود فيها نظام الحكم المطلق تحرم هذه الأداة الطبيعية، وتعيش مستعبدة من الداخل، وفرق كبير بين الأمة الحرة والأمة المستعبدة في نضالها عن حقوقها.

وهنا يلزمني أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنياً، بل يتجهمون لها ويتنكرون، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب، ويضعوا في طريقها العقبات سرّاً وعلناً.

هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور، وهم وإن لم يعلنوا هذه الدعاية جهرية، فإنهم ييثونها في أحاديثهم ومجالسهم، وتتم عليها أعمالهم وتدابيرهم، واتجاهات أفكارهم، فإلى هؤلاء الناقمين أوجه القول في صدق وإخلاص، وأناشدهم أن يعيدوا النظر في آرائهم، فقد يكون الرأي الذي يقولون به هو نتيجة التسرع في الحكم، أو عدم الإحاطة بالموضوع من شتى نواحيه، أو نتيجة للتأثرات الوقتية، أو الاعتبارات الشخصية، ولعلهم يتدبرون في جسامه التبعية الأدبية التي يحملونها في الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خساً وستين سنة إلى الوراء.

والحقيقة أن النظام الدستوري - وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة في انتخابات حرة - لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال في سنة أو سنتين، بل هو في حاجة إلى مران طويل، وممارسة مستمرة، لكي تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه، ولا يضير الأمم أن تخطئ في ممارسة هذا النظام، فإن الخطأ يصلح مع الزمن، والأمة في ممارستها حقوقها الدستورية كالغرد الذي يدخل معترك الحياة، قد يخطئ ويتعثر في سيره، يادئ الأمر، ولكن هذه الأخطاء هي التجارب للإنسان، يفيد منها، ولا بد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة، وليس العلاج للشباب الناشئ في الحياة أن تحرمه حرية العمل، أو أن تحجر عليه، وتفرض عليه وصيًا بحجة حمايته من الخطأ والعثر، فإنك إن فعلت ذلك سلبت الإرادة والحرية، اللتين هما المميز للإنسان، وهما قوام النجاح في الحياة، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية، وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة والنهوض والتقدم، وكذلك الأمم، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية، وإنما طريق التقدم والنجاح لها، أن تتأثر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية، التي تبعث فيها روح الحرية والكرامة الإنسانية، ولا يطلب من الأمة المصرية التي حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه إلى الكمال في بداية حياتها الدستورية، بل هي في حاجة إلى سنين عديدة، لكي تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومراناً.

ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية، فإن الزمن كفيل بإصلاحها، أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة، وحسبك أنها تقتل في الأمم روح العزة والكرامة، وتفرس فيها طبائع الذل والهوان والعبودية.

كانت هذه النظم آفة الشرق في الجملة، بل كانت سبيل الغرب إلى بسط سيطرته على بلدانه، فلقد وجد الاستعمار الأوروبي في الشرق مرتعاً خصباً، لم يجد مثله في الغرب، ولهذا الظاهرة أسباب شتى، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم الاستبدادية الداخلية وأرهقتها على توالي السنين، وأفسدت

أخلاقيها، وأضعفت روح المقاومة المعنوية في نفوس أبنائها، فلم تقو على صد أمواج الاستعمار التي ارتطمت بها، لأن الشعب الذي يآلف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية، فالعيوب التي ظهرت أو ستظهر في الحياة الدستورية عندنا، أقل بكثير من مزاياها بل هي أقل من مثلها في بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطاناً، ثم إنها بلا مرأة أقل من عيوب الحكم المطلق.

على أن عيوبها لا ترجع إلى الدستور في ذاته، ولا إلى قواعده ومبادئه، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب، من خاصته وعامته، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التي رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال، وزاد في تأثيرها الاحتلال الأجنبي.

وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتشكر للدستور والتبرم به، وإهداره حكماً أو فعلاً، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها؛ ولا تصلح الأخلاق في ظل الاستبداد والحكم المطلق، بل تزداد ضعفاً وفساداً، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس، والنظم الحرة تنشئ الأمم الحرة، أما النظم الاستبدادية فلا تنشئ إلا أمماً مستعبدة.

هذا إلى أن الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد في حقوقها الاستقلالية، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها، وأنها في حاجة إلى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضاً، وهذا ولا شك شر إعلان عن الأمة، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية، لأن الحكم الأهل ما هو إلا ركن من أركان السيادة القومية التي يتألف منها الاستقلال، فإذا قام في أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بإرادتها، فإن هذا يغري بها الطامعين، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط في حقوقه الدستورية، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية، وهنا الخطر كل

الخطر، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة في ميدان النضال، فالتفريط في أحدها يخرى بالتفريط في الأخرى، ولعلك إذا تأملت في سير الحوادث قديمها وحديثها، تجد أن البيئات التي صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هي أقرب البيئات إلى التفريط في حقوق البلاد الاستقلالية.

يخلص مما تقدم أن ثورة سنة ١٩١٩ قد أفلحت في تقرير الدستور نظاماً للحكم في مصر، وهي من هذه الناحية قد نجحت، حيث أخفقت الثورة العراقية.

في الناحية المعنوية

وثمة نجاح آخر لثورة سنة ١٩١٩، وهو نجاح معنوي، يرتبط بتاريخها القومي، ذلك أنه قد تألفت من الثورة صفحة مجيدة من البطولة والتضحية، جديرة بأن تحيي في النفوس روح الإخلاص للوطن، هذه الروح التي هي عدتنا في النضال والكفاح، فهؤلاء الشهداء المجهولون الذين جادوا بحياتهم سنة ١٩١٩ وما تلاها، في سبيل مجد الوطن وعظمته، غير ناظرين إلى مكافأة ينالونها، أو منافع يجنونها، خليقون بأن يعيشوا في نفوس مواطنيهم على تعاقب الأجيال روح الجهاد الخالص لله والوطن.

ولا تظن أن أثر هؤلاء الشهداء المجهولين قد تلاشى مع الأيام، ولا تقولن إن هذه الصفحة المجيدة قد عفى عليها الزمان، وأعقبتها صفحات أخرى من التهافت على الغنائم، فإلى جانب هذا التهافت تبقى دائماً فكرة الوطنية التي كانت الثورة إحدى مراحلها ووسيلة لبثها في طبقات الشعب.

حقاً إن هذه الفكرة لم ترسخ بعد في النفوس بالقدر الذي بلغته عند كثير من الأمم الأخرى، ولا يزال مستوى الوطنية ضعيفاً في نفوسنا، ويلزمنا جهاد طويل لتثبيتها وتدعيمها وتعميمها، ولكنها قد شقت طريقها إلى الأمام،

ووصلت إلى مرحلة تتلوها إن شاء الله مراحل نحو النمو والكمال.
ولا يغيب عن أذهانتنا أن صفحات المجد في حياة الأمم لا تبلى عظمتها،
ولا تخلق جدتها، ولا تنال منها السنون، ولئن رانت على بعض النفوس
شوائب النفعية، فليس هذا ذنب الثورة، بل ذنب بعض خلفائها أو المنتسبين
إليها أو مستغليها، وستبقى صفحة الثورة ناصعة البياض، توحى بالعمل
الصالح، وإذا كانت سيرة البطل الواحد خليفة بأن تكون مصدراً لهذا الوحي،
بالرغم من تقادم العهد وتطاول السنين، فأخلق بأولئك الشهداء المجهولين أن
يكونوا مصدراً دائماً لمثل هذا الوحي المجيد.

ليست روح الثورة في قيام الجماعات ضد نظام من النظم، ولا في نزوعها
إلى الشر والعدوان، أو القوضى والانقسام، فإن مثل هذه الظواهر قد تهدم
أسمى معاني الثورة، وإنما الروح المجيدة للثورة هي عقيدة الإخلاص الذي
لا نهاية له في نفس الوطني، فهذه العقيدة هي روح الثورة، وهي تراثها الدائم
الذي به تعيش وتتجدد ذكراها في النفوس على تعاقب الأجيال، ولا غرو
فهذه العقيدة - عقيدة الإخلاص للوطن - هي الأساس الثابت لكل نهضة
قومية، ولكل عمل صالح في حياة الأمم.

وإذا كان لي أن أنصح الشباب ممن يقرءون هذا الكتاب، فيأني أقول لهم:
لا تكونوا ثوريين كأسلافكم سنة ١٩١٩، بل كونوا مثلهم مخلصين للوطن في
أعمالكم وأهدافكم.

لا تكونوا مثلهم ثوريين، فإن في ميادين الجهاد السلمى السياسى
والاقتصادى والاجتماعى مجالاً فسيحاً لجهودكم، وإخلاصكم وتضحياتكم،
وإن فيها لأعمالاً مجيدة تنتظركم، لكي تهضوا ببلادكم في مختلف النواحي.

لا تكونوا في حياتكم الوطنية معتدين، فإنه خير البلاد وللحركة الوطنية
أن تكونوا معتدى عليكم لا معتدين، فباستهدافكم للاعتداء عليكم، تقوى في
نفوسكم روح التضحية واحتمال الشدائد في سبيل بلادكم.

وإذا انتظمت في سلك الحياة العملية، فتعهدوا في نفوسكم شعلة الوطنية، ولا تدعوها تنطفئ أو تذبل على الأيام، فهي الشعلة التي تنير للأمم طريق الحياة والنهوض والسعادة والمجد.

أدوا واجبكم في الحياة، فلو أدى كل منكم رجالاً ونساءً واجبه نحو الوطن، الزارع في حقله، والصانع في مصنعه، والتاجر في متجره، والكاتب والأديب في أدبه وتفكيره، والموظف في وظيفته، وصاحب المهنة الحرة في مهنته، والسياسي في بيئته، لسعد بكم الوطن، ولأديتم له من الخدمات أكثر مما أدى أسلافكم.

كونوا مؤمنين بالوطن، مؤمنين بالواجب نحوه؛ ولا يززع إيمانكم يأس أو خيبة أمل، فإن الأمم لا تنهض بأقوام يتحسسون مواضع النقص والضعف في مواطنيهم، لا ليصلحوها، بل ليسوغوا لأنفسهم نزعاً الثنكر للمثل العليا، ولا تنهض بأقوام يحاسبون بلادهم حساباً عسيراً في اقتضاء المكافأة العاجلة على أعمالهم وخدماتهم، لا تنهض الأمم، بهؤلاء وأولئك، بل تنهض بقوم يملأ الإخلاص قلوبهم، فيترسمون في الحياة سبيل الواجب نحو بلادهم، يؤدونه، ولو كانوا ضحية هذا الواجب، أو ضحية المجتمع الذي يخلصون له، فمهما تبلغ تضحيات المرء في هذه الدنيا، فإنها لا تقاس إلى تضحيات الشهداء في ثورة سنة ١٩١٩، وشهداء الوطن عامة، أو شهداء الأمم في الحروب التي حصدت الملايين من بني الإنسان، ممن بذلوا أرواحهم في سبيل أوطانهم.

فثورة سنة ١٩١٩ هي من هذه الناحية معين لا ينضب لعقيدة الإخلاص للوطن.

في الناحية الأخلاقية

هل نجحت الثورة في الناحية الأخلاقية للأمة؟

أرى أن الثورة لم يكن لها أثر جوهري في أخلاق الأمة، لأن الأخلاق ترجع في صلاحها أو فسادها إلى عوامل أخرى، لا دخل للثورة فيها، وأهمها

الوراثة، والتربية المنزلية والمدرسية، ثم البيئة الاجتماعية، على أن الأخلاق عامة قد تراجعت بعد الثورة، فالصدق والإخلاص، والوفاء والمروءة، قد نقص مستواها عما كانت عليه من قبل، وطغت على النفوس موجة من النفعية يلزمنا أن نتعاون على صدها، وهذه العوارض لا علاقة لها بالثورة، وبعضها كان موجوداً إلى حد ما قبل الثورة، ولكن قوة الملاحظة قد زادت فينا بسبب ارتقاء مستوى المدارك والأفكار، فكشفت لنا عن عيوب كنا تغفل عنها، أو لا نلقى بالاً إليها، وازدياد قوة الملاحظة ظاهرة طيبة تدل على أن الأمة سائرة في الجملة إلى الأمام، ومن الحق أن نقرر أن معظم عيوبنا الأخلاقية قد ورثناها عن الأجيال الماضية، وهي من نتائج نظم الحكم التي كانت مضروبة على البلاد، كما أن الجانب الأكبر منها يرجع إلى الاحتلال الأجنبي، وما أفسده من نفوس الناس وأخلاقهم ووطنيتهم، فهذا الذي نشكو منه، من نفاق وجبن وذبدية، وتهافت على المنافع الشخصية، هو في الغالب من تراث الحكم المطلق وتأثير الاحتلال، على أن من الواجب أن نعرف أيضاً أن الشباب المتعلم كانوا قبل الثورة خيراً منهم بعدها، فقد كانوا - في الجملة - أكثر جلدًا على العمل، وأبعد عن مفاتن الشباب وغروره، وأكثر وفاءً، وأشد إخلاصًا في العمل لوجه الله والوطن، ولعل من أهم أسباب هذه الظاهرة أن الثورة قامت على أكتاف الشباب، ونجاحها يرجع إلى مظاهراتهم وإضراباتهم وتضحياتهم، وجمعياتهم وخطبهم وقراراتهم، فسرى الزهو والخيلاء إلى نفوس الشباب عامة، حتى الذين لم يشتركوا في تضحيات الثورة، ولم يقتبسوا من فضائلها، فصرفهم هذا الشعور عن الإكباب على دروسهم، والاستزادة من العلم والمعرفة، وداخلهم من هذه الناحية شيء كبير من الاستهتار والغرور، ومال ميزان الأخلاق في نفوس الجيل..

ومما زاد الحالة سوءاً أن الشباب رأوا من تلقى بعض الشيوخ والزعماء لهم ما زادهم غروراً، ولما استمر الانقسام بين الزعماء، جهد بعضهم في أن يستميل إلى جانبه المجندين السابقين في الثورة، أو خلفاءهم، وأغروهم بالمنافع والمزايا، فأفسدوا فيهم روح الإخلاص، وأضعفوا فيهم الناحية الخلقية.

ومن الممكن إصلاح هذا الضعف بـروح الوطنية والإخلاص في نفوسهم، وتحبيبها إليهم بالقُدوة الصالحة، والأسوة الحسنة، والدعوة الخالصة، ويجب على الخاصة أن تبدأ بهذا الإصلاح، وتأخذ في إصلاح نفوسها أولاً، لأننا مع الأسف ينقصنا من الأخلاق السياسية والأخلاق الشخصية ما ينهض بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الحق أن هذه ناحية هامة من الإصلاح، يجب أن نتعاون جميعاً على النهوض بها، لأن الأخلاق هي سياج نهضة الأمم، ولا يمكن للمرء أن يؤدي رسالته في الحياة إلا إذا كان متحصناً بالأخلاق والفضائل القومية التي تجعل منه جندياً مخلصاً من جنود الوطن.

الثورة والنهضة الاقتصادية

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ في النهضة الاقتصادية؟

إذا رجعنا إلى زعامة الثورة نجد أنها أهملت الناحية الاقتصادية إهمالاً شاملاً، وهنا تبدو ناحية من نواحي النقص في زعامة الثورة، إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة، فإن زعامة قبل الثورة تفضل زعامة الثورة في توجيه الأمة إلى البعث الاقتصادي، مما بدأ أثره في تأسيس البنوك التعاونية ومنشآت التعاون عامة، والمؤسسات والنقابات العمالية، وذلك على الرغم من أن الظروف لم تكن مواتية لهذا البعث، وغاندى وأنصاره في الهند قد جعلوا لدعوتهم جانباً اقتصادياً واسع المدى، كان له الأثر الفعال في زيادة الثروة الأهلية، وفي قوة الحركة الوطنية عامة، أما زعامة الثورة سنة ١٩١٩ فقد أغفلت هذا الجانب إلهام من البرنامج القومي.

على أن منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها، فاتجه من تلقاء نفسه إلى تعضيد النهضة الاقتصادية، وإلى متابعة البعث الاقتصادي الذي بدأ قبل الثورة.

فما أن ظهرت في أعقاب الثورة دعوة الزعيم الاقتصادي طلعت حرب إلى

تأسيس بنك مصر (أغسطس سنة ١٩١٩)، حتى ناصره الشباب وأيدوه، وبثوا دعوته بين طبقات الشعب في المدن والأقاليم، مدفوعين إلى ذلك بفطرتهم السليمة، ونجحت الدعوة إلى هذه المؤسسة العظيمة، بعيدة عن زعامة الثورة، وتأسس البنك في سنة ١٩٢٠، وليس يخفى أن تأسيس بنك مصر هو النواة للنهضة الاقتصادية والمالية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، وهو الثمرة الاقتصادية للثورة، فالروح العامة التي أوجدتها الثورة في النفوس كان لها أثرها في نجاح هذه الدعوة، ونستطيع أن نلمس هذا الأثر إذا رجعنا قليلاً إلى الماضي، فإن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطني قد ظهرت في إبان الثورة العراقية، ثم تجددت قبل الحرب العالمية الأولى، وقبل ظهور ثورة سنة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات، ولكنها لم تلق من الأمة التأييد الذي يكفل نجاحها، وفي ذلك يقول المرحوم عمر بك لطفى في خطبته التي ألقاها يوم ٣١ يناير سنة ١٩٠٩: «إني وإن كنت أحبذ فكرة إنشاء بنك وطني كبير لكني أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه وأن الأفكار لم تنهياً بعد لقبوله، وفي اعتقادي أن خير نظام يحسن إدخاله الآن هو نظام التسليف القائم على مبادئ التعاون»، وقال في خطبته التي ألقاها في ٢ مايو سنة ١٩١١، أي بعد أكثر من سنتين من خطبته السابقة: «إذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا موفقين اليوم إلى إنشاء مصرف عام فعلى الأقل يجب عليهم أن يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون الصغيرة ليخلصوا على الأقل من شر المرابين»، وأخرج المرحوم طلعت حرب في نوفمبر سنة ١٩١١ كتاباً عن (علاج مصر الاقتصادية ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة)، دعا فيه إلى إنشاء البنك الوطني، ولكن دعوته لم تتحقق في ذلك الحين، ولم يكن طلعت حرب لتعوزه المهمة والعزيمة والكفاية اللازمة لتحقيقها، ولكنه لم يجد من الأمة في سنة ١٩١١، من الاستعداد لتأييد دعوته، مثلاً وجد في سنة ١٩٢٠، أو بعبارة أخرى، إن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطني لم تلق من مناصرة الأمة قبل الثورة، وما لقيته بعد الثورة، وهذا ولا شك مرجعه إلى أن الروح العامة للثورة قد بعثت في النفوس قوة معنوية كفلت نجاح الدعوة إلى تأسيس بنك مصر.

الثورة والنهضة الاجتماعية

كانت النهضة الاجتماعية في مصر قبل الحرب العالمية الأولى من أسباب الثورة، كما أوضحنا ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب، ومن الحق أن نقول أيضًا إن الثورة كان لها أثرها في تطور هذه النهضة، وازدياد عناصر النشاط فيها، إذ أخذت طبقات المجتمع، تحت تأثير الثورة، تسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل والنهوض، وأول ظاهرة لهذا التطور ذبوع الروح الرياضية في الشباب وغير الشباب، وكانت من قبل محصورة في أضيق دائرة، فبدأ الشباب ومن إليهم يؤلفون الجماعات والنوادي الرياضية، وتألقت فرق الكشافة المصرية في المدن والأقاليم، وتأسست في أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق الكشافة والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها، فنعو الروح الرياضية كانت نتيجة للروح التي أوجدتها الثورة في النفوس.

وكان للثورة أثرها في النهضة النسائية، فإن اعتياد السيدات تأليف المظاهرات، وإلقاءهن الخطب في المجتمعات، وتأليفهن الجمعيات، ونشر آرائهن وأبحاثهن في الصحف والمجلات، ومساهمتهن في تطور الحوادث عامة، واضطلاعهن بأعمال البر والإحسان، وبخاصة التي يقصد منها النهوض بالطبقات لشعبية، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة، حقا أن بعضها كان سابقا عليها، ولكن الثورة كان لها أثرها في إبرازها واتساع مداها.

وكذلك كان للثورة أثر فعال في النهضة التعاونية، والنهضة العمالية، فقد ركزت الحركة التعاونية خلال الحرب العظمى الأولى، ولكنها بعثت بعثا جديدا في أعقاب الثورة، فازدادت جمعياتها، واتجهت أفكار المتعاونين وعزائمهم إلى استئناف نشاطهم، ولما اشتد القلاء اتجهت الحركة التعاونية إلى مكافحة القلاء بالتعاون وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، فأخذ التعاون شكلا اجتماعيا إنسانيا بتأسيس جمعيات التموين الخيرية التي قامت على المبادئ

التعاونية، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ في العواصم والمدن والقرى، وكان لها فضل كبير في مكافحة الغلاء وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة، واستأنف التعاون نشاطه في الريف والحضر.

ونشطت الحركة العمالية خلال الثورة وفي أعقابها، فازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم، والمطالبة بحقوقهم، وترقية شئونهم، وكثرت مطالب العمال في مختلف جهات العمل، فألفت الحكومة في أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر في هذه المطالب، وحل ما ينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه.

وتعددت نقابات العمال، بحيث لم يكن يمر وقت إلا ونسمع بين حين وآخر نبأ تأليف نقابة جديدة لهم، فكانت سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ بحثاً جديداً للنهضة العمالية، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى، كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء، والتجار، وبعض الموظفين، فشرعوا من ذلك الحين في تأسيس نقابات لهم.

فروح الثورة قد طافت بالمجتمع، على اختلاف طبقاته وبيئاته، واستثارت فيها عوامل الوعي والتقدم، بما أشاعت في النفوس كافة من التطلع إلى المثل العليا، وتحقيق ما يحيش بها من أمان وآمال، وظهرت هذه الروح أكثر ما ظهرت في الطبقات الشعبية، ولا غرو فهي التي احتملت أكبر قسط من أعباء الثورة وتضحياتها، فكان من حقها أن تساهم في الحياة العامة بأكثر مما كان لها من قبل.

وصفوة القول، أن ثورة سنة ١٩١٩ تعد بحق من الثورات الناجحة في تاريخ الحركات القومية، وقد ظهر نجاحها في شتى النواحي السياسية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية، ومن حق الأمة المصرية أن تفخر بهذه الثورة.

وثائق تاريخية

عهود إنجلترا باحترام استقلال مصر ووعودها بالجلالة^(١)

نذكر فيما يلي أهم عهود الإنجليز المتكررة باحترام استقلال مصر
ووعودهم العديدة بالجلالة:

١ - تصريح السير هنرى إليوت Henry Elliott سفير إنجلترا في الأستانة
للسلطان سنة ١٨٧٣ (مجموعة الفرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢
ص ٣١).

«ليس في إنجلترا حزب له أقل رغبة في الاستيلاء على مصر».

٢ - تصريح السير إدوار مالت Edward Malet قنصل إنجلترا العام في
مصر للسلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر - ١٤
أكتوبر سنة ١٨٨١).

«إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي
وبحقوق الخديو، وهي لا ترغب في احتلال مصر ولا ضمها».

٣ - تليفراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا إلى السير
إدوار مالت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة
الرسمية - الوقائع المصرية - في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١).

«ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال
حريتها التي نالها الخديو بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الإداري الذي

(١) نشرناها في كتاب «مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال» ص ٢٤٣، (طبعة سابقة) ونعيد
نشرها هنا.

ضمنه السلطان لها، وأن إنجلترا لتتقاضى أعز تقاليد تاريخها القومي إذا هي رغبت في انتقاص هذه الحرية، وأن العلاقة التي تربط مصر بالباب العالي تعد ضماناً كبيراً ضد كل تدخل أجنبي، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين».

٤ - تصريح اللورد جرانفيل إلى موزوروس باشا سفير تركيا في لندن في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١).

«بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في أن نعمل لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان».

٥ - تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا في لندن في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١).

«ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة».

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الأستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١).

«لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع في مصر، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة، والرأي العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة، وقد أضفت إلى ذلك أنني لا أجهل أن السلطان يرتاب في نيائنا، وأن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالي».

٧ - تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ - ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢).

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة حصر وتركيا، وإن التدخل التركي أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة. »

٨ - تصريح اللورد ليونس إلى المسيو دي فريسينية رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢).

« إن حكومة جلالة الملكة تحقت كل تدخل حربي في مصر. »

٩ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢.

« سأبذل كل ما لذني من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها فرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظاماتها. »

١٠ - تصريح اللورد جرانفيل إلى المسيو تيسو Tissot في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢).

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو احتلالها حربياً. »

١١ - ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ بالاستانة من سفراء إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢).

« تتعهد الحكومات التي توقع مندوبيها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها، ولا على نيل امتياز تجاري لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى. »

١٢ - منشور اللورد جرانفيل إلى الدول في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢).

«إن عمل الأميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستتر».

١٣ - تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا بالآستانة في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢).

«إن إنجلترا لا تسعى في مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا لا وراء غرض يتنافى مصالح الشعب المصرى».

١٤ - تصريح السير شالس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى المسيو تسو Tissot في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢).

«إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن في الإسكندرية».

١٥ - تصريح المستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢).

«ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن فيها، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدتها، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية».

١٦ - تصريح السير شارلس ديلك في مجلس العموم يوم ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٢:

«إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا ولمصر أن تقوم في مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء، وأن الشرف ليقضى علينا

أن نحترم النظم الحرة التي نفخر بها».

١٧ - خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢:

«أنا أميرال الأسطول البريطاني أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تتوى مطلقاً فتح مصر، ولا التعرض لدين المصريين ولا حرمتهم بحال، وأن غرضها الوحيد أن تحمي سموكم والمصريين من العصاة».

١٨ - تصريح المستر جلادستون في مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢

«ليس في نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر، وإذا كان هناك شيء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال، لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة، وللوعود التي وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها».

١٩ - منشور الجنرال ولسلي قائد الحملة البريطانية إلى المصريين في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢).

«يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية في إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصري ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية، وعساكرنا يحاربون فقط الحامل للسلح ضد سموه».

٢٠ - منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء في أغسطس سنة ١٨٨٢:

«يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لإنجلترا، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على أن لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول».

٢١ - تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢.

« لا ضرورة لإرسال جنود تركيه إلى مصر لأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها».

٢٢ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابرى في سبتمبر سنة ١٨٨٢.

« إن إنجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها».

٢٣ - تصريح المستر دودسون Dodson في خطابه بسكربرو Scarborough يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢.

« ليس لإنجلترا نية البقاء في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ولا حاجة لإنجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها وإنما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين».

٢٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢.

« انقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتياً وستضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية».

٢٥ - خطبة المستر تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢.

« إنى لا أضيع وقتى في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا، إذ به نكون قد أرجدنا أزلندا جديدة في الشرق، ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها، وأتأ لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال».

٢٦ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣.

«سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر».

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣:

«إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذي تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود فيها، ولا ريب أن هناك أما أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لإنجلترا في مصر، والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة».

٢٨ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣:

«لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادي النيل يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة».

٢٩ - تصريح جلادستون في خطبته بولاية محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣:

«لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية، وأن رغبتنا الوحيدة هي تعجيل الإصلاح في مصر، وعند تمام هذا الإصلاح، سنرحل عنها».

٣٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣:

«إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف إنجلترا».

٣١ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣:

«إن حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم احتفاظاً بعهودها وصيانة لمصالح إنجلترا».

٣٢ - تصريح السير وليم هر كور William Harcourt في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

«إن إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا العمل الذى يعد وسيلة غير سياسية، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له، فلا ضم ولا حماية، بل إننا سنجلو عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها».

٣٣ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسئو وادنجتون في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

«تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر».

٣٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

«تتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد».

٣٥ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

«مثل التصريح السابق».

٣٦ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨

فبراير سنة ١٨٨٥ (أنظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥):

تنوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تتسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية.

٣٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥:

«الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوماً واحداً، أكثر مما تقضى به الضرورة».

٣٨ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥:

«سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقي فسنضطر إلى إبقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات».

٣٩ - تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧:

«ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر، وأن الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال».

٤٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥:

«يجب على إنجلترا أن تتسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني، ونحن لا نقبل ضمّاً ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التي بذلناها لليوم، إن السياسة الإنجليزية قائمة على خطأ، وأن

أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن تضع بسرعة حدًا لمثل هذا التدخل».

٤١ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦:

«إذا ظننتم أننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء».

٤٢ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الوليمة التي أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦:

«لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى، وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة».

٤٣ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧:

«لا تستطيع الحكومة الإنجليزية وضع مصر تحت حمايتها، وذلك بناءً على تعهداتها السابقة واحترامًا لقواعد القانون الدولي، وأن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل، ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا، وهي تقضى بأن الاحتلال الإنجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات».

٤٤ - تصريح السير هنرى درومندولف إلى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧):

«كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها، ولقد نسبوا لإنجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالاً أبدياً، ولكن هذا

يعد خرقاً لتقاليد إنجلترا السياسية، ونقضاً لتعهداتها نحو السلطان، وانتهاكاً لحزمة القانون الدولي».

٤٥ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مأدية محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧:

«إن نتيجة مفاوضات الآستانة^(٢) لا تغير شيئاً من واجبات بريطانيا العظمى».

٤٦ - تصريح السير جيمس فرجسن James Fergusson وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧:

«إن إخفاق المفاوضات الإنجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط إنجلترا من عهدها للدول من احترامها هذه العهود».

٤٧ - تصريح السير جيمس فرجسن المذكور في مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨:

«لسنا في سواكن إلا في مركز الدفاع، ولا نرمي قط إلى غرض الفتح».

٤٨ - تصريح المستر ستانوب Stanhope وكيل وزارة الحربية في مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨:

«التصريح السابق».

٤٩ - تصريح و. هـ. سميث W. H. Smith وزير الخزانة في مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨:

«يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جداً الجلاء عن وادي النيل كله».

٥٠ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم

(٢) هي مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء. انظر ص ٧٧ من كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) (طبعة سابقة).

١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩:

«لا نستطيع إعلان حمايتنا على مصر ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالاً فعلياً أبدياً، لأن هذا يعد نقضاً لتعهدات إنجلترا الدولية».

٥١ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١:

«ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية، وإنما نحن نرغب فى أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الإمبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات، وإننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم أقتدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً».

٥٢ - تصريح السير شارلس ديلاك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقاً فى خطابه بمدينة سدن فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢:

«تعهدت إنجلترا بالجللاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة، ولقد حل اليوم وقت الجللاء، وليس هذا لأننا وعدنا به، بل لأن مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هلمبولد والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر، ونضحية حقوق المستعمرين فى ترنيف».

٥٣ - تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا فى باريس للمسيو دفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣:

«إن زيادة الحماية الإنجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجللاء عن مصر، كما أنها لا تدعو لأي تغيير سياسى».

٥٤ - تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنجن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣:

«مثل التصريح السابق».

٥٥ - تصريح اللورد كمبرلى وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣:

«إن إرسال المدد إلى مصر لا يغير بأي حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد».

٥٦ - تصريح السير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Cambell Bannerman وزير الخارجية لجريدة نيوزوينر في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤:

«ليس احتلال مصر إلا وقتياً، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد في مصر إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محترقين في نظر أوروبا».

٥٧ - تصريح السير شارلس ديلاك وكيل وزارة الخارجية السابق في محاضراته التي ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥:

«الاحتلال الإنجليزي مضر ضعف لإنجلترا، وحيث إننا لا نرى أية مصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد».

٥٨ - تصريح المستر جلادستون في خطابه الذي أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتابنا - مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى و ٥١ من الطبعة الثانية ثم بالطبعات التالية):

«إن زمن الجلاء على ما أعلم قد واثى منذ سنين».

٥٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٩:

«ليس في نيتنا مطلقاً أن تنازع حليفنا الحديو حقوقه، ولا أن نرتكب حياله أى عمل ظالم».

معاهدة الأستانة (٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

المعقودة بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا وإسبانيا وهولندا، والمقررة والمنظمة لحياد قناة السويس (انظر ص ٤٦٩ وما قبلها).

المادة ١: تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية، دون تمييز بين الدول.

ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة في وقت الحرب أو في وقت السلم، ولا تخضع القناة مطلقاً للحصر البحرى.

المادة ٢: تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية، ومن ثم تقرر تعهدات الجناب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية، فيها يختص بترعة المياه العذبة، تلك التعهدات المنصوص عنها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣، والتي تتكون من مقدمة وأربع مواد.

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه التركة أو أحد فروعها بحيث تبقى بأمن من أى شروع فى ردمها.

المادة ٣: تتعهد الدول المتعاقدة أيضاً بأن لا تتعرض بسوء للمهمات أو المباني أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة.

المادة ٤: بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة، فإن الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم

القيام بأى عمل عدائى، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة فى القناة، أو فى أحد موانئها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى إحدى الدول المحاربة.

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمار فى القناة أو فى أحد موانئها إلا فى حدود ما تقتضيه الضرورة، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة، ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها فى بور سعيد أو فى ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة، إلا فى الأحوال القهرية، وفى مثل هذه الحالة يجب أن تغلق هذه السفن فى أقرب وقت ممكن، ويجب فى حالة مرور عدة سفن حربية معادية فى القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين إقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء.

المادة ٥ : لا يجوز فى وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها، أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة فى القناة تعوق سيرها، فإنه يمكن إنزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند فى القناة وموانئها، بشرط أن لا تزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب.

المادة ٦ : تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع فى هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة.

المادة ٧ : لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها فى مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة.

ومع ذلك فإن الدول تستطيع أن تبقى فى مينائى بور سعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة.

المادة ٨ : يعهد لممثلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة فى مصر ملاحظة

تنفيذ أحكامها، وفي كل الأحوال التي تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناءً على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة، وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علماً بالخطر الذي لاحظوه، لكي تتخذ هي الوسائل التي تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها.

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعاً مرة في كل ستة، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برئاسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو، وله أن يرأسها في حالة غياب المندوب العثماني.

ويحق هؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أي بناء أو تفريق أي حشد على إحدى ضفتي القناة، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها في القناة.

المادة ٩: تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة، وذلك في حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات، وعلى النحو المقرر في هذه المعاهدة.

وفي حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك، فعليها أن تطلب معاونة الحكومة العثمانية التي عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥^(١) وتتبادل الرأي معها عند اللزوم في هذا الموضوع.

ولا تمنع نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ ومن الإجراءات التي يمكن اتخاذها تنفيذاً لهذه المادة.

(١) انظر كتابنا (مصر والسودان في أوائل الاحتلال) ص ٢٣٩ (طبعة سابقة).

المادة ١٠: وكذلك فإن نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التي يرى جلالته السلطان وسمو الخديو في حدود الفرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتها الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها.

وفي هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علمًا بذلك ومن المتفق عليه أيضًا أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التي تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر.

المادة ١١: إن الوسائل التي تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة في القناة.
وفي هذه الأحوال فإنه يبقى محظورًا إقامة الحصون الدائمة التي تقام على خلاف نص المادة الثامنة من هذه المعاهدة.

المادة ١٢: تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقًا لمبدأ المساواة في حرية الملاحة في القناة الذي يعتبر ركنًا هامًا من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى إحداها للحصول على منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي قد تعقد فيما بعد، خاصة بالقناة، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية.

المادة ١٣: فيها عدا الالتزامات الموضحة صراحة في نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالته السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التي لسمو الخديو بمقتضى الفرمانات.

المادة ١٤: تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس.

المادة ١٥: شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها في القطر المصري.

- المادة ١٦: تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة علمًا بأحكامها، وأن تسعى لديها للموافقة عليها.
- المادة ١٧: يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتتبادل التصديقات في الآستانة في مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن.

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا وإنجلترا وحلفائهما في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ (انظر ص ٤٠٠).

المادة ١٧: يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤.

المادة ١٨: صارت تركيا محرة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية، وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءًا من مدفوعات الدين المصرى العام، وصارت مصر محرة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية.

المادة ١٩: إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدول المصرية التي لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأمولاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها.

المادة ٩٩: ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التي لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها:

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة السويس مع التحفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية.

تم كتاب ثورة ١٩١٩

وراجعه المستشار حلمى السباعى شاهين

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة
١٣ مقدمة الطبعة الثانية	٣ صورة المؤلف
١٥ مقدمة الطبعة الأولى	٥ مقدمة الطبعة الرابعة
٢١ أقسام الكتاب	٧ تقديم الكتاب
	١١ مقدمة الطبعة الثالثة

الفصل الأول مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨

صفحة	صفحة
٣١ السلطان حسين كامل	٢٣ مركز مصر الدولي قبل الحرب
إعلان بخلع عباس حلمى عن منصب	٢٤ تفاقم الحالة عقب نشوب الحرب
الخدوى ٣٢	٢٦ قانون التجمهر
تبليغ الحكومة البريطانية إلى حسين	إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة
كامل ٣٢	على الصحف ٢٦
تأليف وزارة حسين رشدى باشا ٣٩	إبلاغ هذا المنشور إلى الحكومة
كتاب السلطان حسين كامل إلى	المصرية ٢٨
حسين رشدى باشا ٤٠	الحرب بين إنجلترا وتركيا وإعلان
جواب رشدى باشا ٤١	الجنرال مكسويل ٢٩
مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب ٤٢	إعلان الحماية البريطانية ٣٠
احتجاج «الشعب» عن الظهور	خلع الخديو عباس الثانى وتولية

صفحة	صفحة
مظاهرة الرديف أمام سراى عابدين ٥٦	احتجاجا على إعلان الحماية ٤٤
الجفاء بين السلطان حسين والمنتدوب	اضطهاد الوطنيين ٤٤
السامى البريطانى ٥٧	مظاهرة طلبة الحقوق يوم زيارة
تعيين السير رچنلدونجت مندوباً	السلطان حسين ٤٥
سامياً لبريطانيا فى مصر ٥٧	الاعتداء على السلطان حسين كامل ٤٧
وفاة السلطان حسين كامل ٥٨	تعطيل الجمعية التشريعية ٤٩
اعتذار الأمير كمال الدين حسين عن	تدفق الجنود البريطانية على مصر ٥٠
عدم قبول العرش ٥٨	الحملة التركية على قناة السويس ٥٠
ارتقاء السلطان (الملك أحمد فؤاد)	واقعة طوسون ٥٠
عرش مصر ٥٩	واقعة الرمانة ٥١
تأليف وزارة حسين رشدى باشا	حملة السنوسى على حدود مصر
الثالثة ٦١	الغريبة ٥٢
منحة ثلاثة ملايين جنيه ونصف	فى السودان ٥٣
للحكومة البريطانية ٦٤	حشد السلطة العسكرية للعمال وجمع
عقد الهدنة وانتهاء الحرب ٦٥	الدواب والمؤن ٥٤
	جمع الرديف ٥٥

الفصل الثانى

أسباب الثورة

صفحة	صفحة
باشا ٨٥	الأسباب السياسية ٦٧
مشروع السير وليم برونيت فى	ثورة على الاحتلال والحماية ٦٨
القانون النظامى ٨٧	وعلى مظالم السلطة العسكرية ٦٩
الأسباب الاقتصادية ٨٩	مبادئ الرئيس ويلسون ٧٣
التاريخ يعيد نفسه فى الحرب العالمية	مصر بين أمم الشرق ٧٦
الثانية ٩٧	جهاد الحزب الوطنى ٧٨
الأسباب الاجتماعية ١٠٦	تأليف الوفد المصرى وموقف رشدى

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

صفحة	صفحة
جواب دار الحماية - رفض الترخيص	حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ١١١
بالسفر ١٦١	تأملات في حديث ١٣ نوفمبر ١١٦
مطالب الوفد ونداؤه إلى معتمدى	تأليف الوفد ١١٨
الدول ١٦٥	كيف تألف الوفد ومن تألف؟ ١١٩
اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل	توكيل الوفد ١٢١
وخطبة سعد باشا ١٦٧	صيغة التوكيل الأولى ١٢١
رحيل السير ونجت عن مصر ١٧١	موقف الحزب الوطنى وتعديل صيغة
اشتداد الحركة بعد رحيل السير	التوكيل ١٢١
ونجت ١٧٢	جمع التوكيلات ١٢٣
خطبة سعد باشا في دار جمعية	تصدى السلطة العسكرية للتوكيلات ١٢٣
الاقتصاد والتشريع ١٧٣	مذكرة أمين بك الرافعى عن المسألة
استقالة وزارة رشدى باشا وأثرها	المصرية ١٢٦
في تطور الحوادث ١٧٦	ضم أعضاء آخرين إلى الوفد ١٤٦
قبول استقالة الوزارة ١٨٠	تقرير الحزب الوطنى إلى مؤتمر الصلح ١٤٧
	طلب الوفد الترخيص له بالسفر ١٦٠

الفصل الرابع

مقدمات الثورة

تلغراف الوفد إلى رئيس الوزارة	كتاب الوفد إلى السلطان ١٨٣
البريطانية ١٨٩	احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول ١٨٦
اعتقال سعد وصحبه ١٨٩	إنذار السلطة العسكرية لأعضاء
استمرار الوفد في الكفاح ١٩٠	الوفد ١٨٨

الفصل الخامس الثورة

صفحة	صفحة
٢١٨ الإنذار بإحراق القرى	بدء الثورة - الأحد ٩ مارس
٢١٩ منع الخروج ليلاً	سنة ١٩١٩ ١٩٢
٢٢٠ الحملات لقمع الثورة	الاثنين ١٠ مارس - أول القتل
٢٢٠ الحالة بعد انقطاع المواصلات	والجرحى ١٩٥
٢٢١ إصلاح بعض الخطوط	الثلاثاء ١١ مارس ١٩٧
تعطيل المواصلات التلغرافية	أول شهداء الشباب في الثورة ١٩٨
والتلغفونية واضطراب البريد ٢٢٤	الأربعاء ١٢ مارس ١٩٩
البريد ٢٢٥	الخميس ١٣ مارس ٢٠٠
وقف سريان الإجراءات القانونية ٢٢٦	تهديد الموظفين ٢٠١
عود إلى الثورة في القاهرة ٢٢٨	الجمعة ١٤ مارس ٢٠١
دور الأزهر في الثورة ٢٢٨	إضراب المحامين ٢٠٢
خطباء الثورة ٢٣٠	إضراب المحامين الشرعيين ٢٠٦
متديبات الثورة ٢٣١	السبت ١٥ مارس - إضراب عمال
مظاهرة ١٧ مارس الكبرى ٢٣١	العناير ٢٠٧
المظاهرات في الأيام التالية ٢٣٣	المحاكم العسكرية ٢٠٨
مظاهرة أخرى للسيدات ٢٣٤	الأحد ١٦ مارس ٢٠٩
الشرطة الوطنية ٢٣٥	مظاهرة السيدات ٢٠٩
اعتداء الجنود البريطانية على	قصيدة حافظ إبراهيم في مظاهرة
المجتمعين في القهاوى ٢٣٦	السيدات ٢١٤
منع حمل الأسلحة ٢٣٦	امتداد الثورة إلى المدن والأقاليم ٢١٥
جنازات الشهداء ٢٣٧	قطع السكك الحديدية ٢١٦
	إنذار القائد العام ٢١٧

الفصل السادس

الثورة في الأقاليم

صفحة	صفحة
٢٥٢ في كفر الوزير	٢٣٩ في الإسكندرية
٢٥٢ في تفهنا الأشراف	٢٤١ في بورسعيد
٢٥٢ في دنديط	٢٤١ في البحيرة
٢٥٣ في القليوبية والشرقية	٢٤٢ في رشيد
٢٥٤ الثورة في الوجه القبلي	٢٤٣ في الغربية والمنوفية
٢٥٤ في الواسطى وبنى سويف	٢٤٣ في طنطا
٢٥٥ في الفيوم	٢٤٤ في بركة السبع
٢٥٦ في المنيا	٢٤٤ في قلين ودسوق
٢٥٨ في مديرية أسيوط	٢٤٤ في سمند
مهاجمة القطار بديروط ودير مواس	٢٤٥ في زفق
قتل ثمانية من الضباط	٢٤٦ في كفر الشيخ
والجنود بالقطار	٢٤٧ في المحلة الكبرى
٢٥٩ تفاقم الحالة في أسيوط	٢٤٧ في شبين الكوم
٢٦١ في مديرية جرجا	٢٤٨ في الدقهلية
٢٦١ بين قنا وأسوان	٢٤٨ في المنصورة
٢٦٢ مجموع الخسائر في الأرواح	٢٤٩ في دمياط
	في مركز ميت غمر - مذبحة ميت
	القرشى ٢٥١

الفصل السابع

ذكريات عن الثورة

الفصل الثامن مواجهة الثورة

صفحة	صفحة
٢٨٨ محاولة غلق الأزهر	٢٧٤ تعيين الجنرال اللنبي مندوباً سامياً
٢٨٩ اجتماع كبير بمسجد ابن طولون وصوله إلى مصر - تصريحاته عقب
..... الإسراف في قمع الثورة - فظائع	٢٧٦ مجيئه
٢٩٠ لا مبرر لها	٢٧٧ استمرار الثورة
٢٩٠ في العاصمة نداء أعضاء الوفد وبعض الكبراء
٢٩٢ في مديرية الجيزة بتهدة الحالة
٢٩٣ في العزيزية والبدرشين	٢٨٠ مقابلة أعضاء الوفد للجنرال اللنبي
٢٩٥ في نزلة الشوبك خطبة اللورد كيرزون عن الحالة
٢٩٦ بلاغ السلطة العسكرية في مصر
..... احتجاج مجلس مديرية الجيزة على	٢٨٣ احتجاج الموظفين على خطبة كيرزون
٢٩٧ هذه الفظائع المظاهرات والحوادث في شهر أبريل
٣٠١ في الشبانات مركز الزقازيق	١٩١٩ ٢٨٤
٣٠٣ في صفط الملوك ميزانية سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠
	٢٨٧ الجمعية العمومية للمحامين
	٢٨٨

الفصل التاسع مهادة الثورة

صفحة	صفحة
٣٠٦ مظاهرات القرح والابتهاج	٣٠٤ الإفراج عن سعد وصحبه
٣٠٧ مظاهرة ٨ أبريل الكبرى	٣٠٥ منشور السلطان إلى الأمة
٣٠٨ الاعتداء على المتظاهرين منشور الجنرال اللنبي بالإفراج
٣١٠ تأليف وزارة رشدي باشا الرابعة	٣٠٦ عن سعد وصحبه

الفصل العاشر استمرار الثورة

صفحة	صفحة
احتجاج الوفد على اعتراف مؤتمر	استمرار الثورة ٣١٢
الصلح بالحماية ٣٣٥	استمرار اعتداء الجنود الإنجليز ٣١٣
اشتداد الاضطهاد بعد اعتراف	سفر الوفد إلى باريس ٣١٥
المؤتمر بالحماية ٣٣٩	الموظفون ووزارة رشدي باشا ٣١٦
خطبة اللورد كيرزون ٣٣٩	مؤتمر عام لتأييد الموظفين ٣١٨
تأليف وزارة محمد سعيد باشا ٣٤١	استقالة وزارة رشدي باشا ٣١٩
كتاب السلطان إلى سعيد باشا ٣٤٣	عودة الموظفين إلى العمل ٣٢١
جواب سعيد باشا ٣٤٣	إنذار الجنرال ألنهي للموظفين ٣٢٢
الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد	قرار لجنة الموظفين بالعودة
باشا ٣٤٤	إلى العمل ٣٢٣
زواج السلطان فؤاد ٣٤٥	عودة المحامين ٣٢٦
اهتمام الوزارة بإحياء لىالى	عودة عمال العنابر ٣٢٦
رمضان ٣٤٥	اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية ٣٢٦
زيادة رواتب الموظفين ٣٤٦	تحويل وكلاء الوزارات سلطة
الإفراج عن بعض المعتقلين ٣٤٧	الوزراء ٣٢٨
استمرار الاضطهاد ٣٤٩	استمرار إضراب الطلبة وإنذار
النشرات والصحافة السرية ٣٤٩	الجنرال ألنهي ٣٣٠
عيد ميلاد ملك بريطانيا ٣٥٠	عيد جلوس ملك بريطانيا ٣٣١
إنشاء وزارة المواصلات وتعيينات	تفريق الاجتماع في المقاهى ٣٣١
أخرى ٣٥٠	إصلاح السكك الحديدية ٣٣٢
فرض غرامات على البلاد ٣٥١	إعادة البريد ٣٣٢
إمضاء معاهدة الصلح ٣٥١	اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية ٣٣٢
إيقاف المحاكم العسكرية ٣٥٢	النصوص الخاصة بمصر في معاهدة
إلغاء الرقابة على الصحف ٣٥٣	فرساي ٣٣٣

صفحة	صفحة
٣٥٩ لحة من تاريخه	٣٥٥ الاعتداء على محمد سعيد باشا
٣٦١ مذكرته إلى مؤتمر الصلح	قرار لجنة الشؤون الخارجية بمجلس
مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي	الشيوخ الأمريكي في المسألة
٣٦٧ في برن	٣٥٦ المصرية
مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي	احتجاج الحزب الوطني على
٣٦٧ في لوسرن	٣٥٦ الاحتلال
٣٦٨ الفقيد وثورة سنة ١٩١٩	٣٥٧ تعديل في هيئة الوفد
٣٧٠ آخر رسالة للفقيد إلى الأمة	تأليف لجنة لتعويضات حوادث
٣٧٣ وصول نعي الفقيد إلى مصر	٣٥٨ الثورة
٣٧٣ كلمتي في رثائه	٣٥٩ وفاة زعيم الوطنية «محمد فريد»

الفصل الحادي عشر

محاكمات الثورة

صفحة	صفحة
٣٨٥ قضية فاقوس	٣٧٧ قضية دير مواس
٣٨٦ قضية رشيد	٣٧٨ أسماء المتهمين
٣٨٧ قضية قلوب	٣٨٠ الحكم في القضية
٣٨٧ قضايا أخرى	٣٨١ المحكوم عليهم بالإعدام
٣٨٨ في القاهرة	٣٨٢ أحكام أخرى في القضية
٣٨٩ في الإسكندرية	٣٨٢ قضية مأمور بندر أسبوط
٣٩٠ في الغربية	٣٨٣ قضية الواسطي
٣٩١ في أسبوط والمنيا وبنى سويف	٣٨٣ قضية شلش
٣٩٢ في كوم أمبو	٣٨٤ قضية صنبو
قضية عبد الرحمن فهمي بك ومن	٣٨٤ قضية ملوى
٣٩٣ معه	٣٨٤ قضية المنيا

الفصل الثاني عشر

لجنة ملتر والحوادث التي لا يستها

صفحة	صفحة
٤١٨ خطبة اللورد كيرزون	٣٩٨ التفكير في إيفاد اللجنة
٤٢٣ وصول لجنة ملتر	٤٠٠ التمهيد لقدم اللجنة
٤٢٥ الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها	٤٠١ إعلان تأليف اللجنة
٤٢٦ إضراب المحامين	٤٠٢ مظاهرات الاحتجاج على تأليفها
اجتماع السيدات المصريات	في الإسكندرية ٤٠٢
٤٢٧ بالكتدرائية المرقسية	قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات ٤٠٧
٤٢٧ احتجاج الموظفين	بلاغ دار الحماية عن قدم لجنة ملتر
٤٢٨ إنذار الصحف	ومهمتها ٤٠٨
٤٢٩ اقتحام الجنود الإنجليز الأزهر	جواب الحزب الوطني - لا مفاوضة
٤٢٩ احتجاج العلماء	إلا بعد الجلاء ٤٠٩
٤٣٢ جواب اللورد ألتني	جواب الوفد ٤١٠
رأى علماء الأزهر في الموقف	مظاهرات الاحتجاج على بلاغ دار
٤٣٣ السياسي	الحماية ٤١١
٤٣٤ تهديد الطلبة المضربين	في القاهرة ٤١١
٤٣٤ بلاغ اللورد ملتر عن مهمته	في الإسكندرية والمدن الأخرى ٤١٢
٤٣٥ رد الوفد على بلاغ ملتر	استقالة وزارة سعيد باشا ٤١٤
٤٣٦ رد الحزب الوطني	تأليف وزارة يوسف وهبه باشا ٤١٥
٤٤٠ رسالة الأمراء	احتجاج الأقباط على تأليف
٤٤١ مذكرة الأمراء إلى اللورد ملتر	الوزارة ٤١٦
٤٤٢ الاعتداء على الوزراء	المحامون ولجنة ملتر ٤١٦
٤٤٣ رفع معاش الوزراء	اعتقالات جديدة ٤١٧
٤٤٤ مولد فاروق	تحذير جديد من التحريض على
٤٤٥ التدخل البريطاني في وراثة العرش	المظاهرات ٤١٧

صفحة	صفحة
٤٥٥ أمر عسكري بمنع اجتماع النواب	٤٢٧ احتجاج الحزب الوطني
٤٥٦ تغيير في صيغة خطبة الجمعة	٤٤٩ احتجاج الوفد
كارثة القطار في أوديني ووقاة	٤٥٠ إعادة الرقابة على الصحف
٤٥٦ اثني عشر طالباً مصرياً	إضراب الصحف احتجاجاً على
٤٥٧ استقالة وزارة يوسف وهبة باشا	الرقابة
٤٥٨ تأليف وزارة نسيم باشا الأولى	٤٥١ عودة لجنة ملتر
٤٥٩ الاعتداء على رئيس الوزراء	اجتماع الجمعية التشريعية
٤٦٠ تصفية أملاك الخديو عباس الثاني	٤٥١ وقراراتها

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملتر

صفحة	صفحة
مشروع ملتر الأخير ١٨ أغسطس	٤٦٣ سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة
٤٧١ سنة ١٩٢٠	٤٦٤ المفاوضات
٤٧١ خطاب ملتر إلى عدلي باشا	ترجمة مشروع المعاهدة الذي قدمه
٤٧٢ نص المشروع	اللورد ملتر إلى الوفد في ١٧ يولييه
٤٧٧ كتاب اللورد ملتر عن السودان	٤٦٤ سنة ١٩٢٠
	٤٦٦ مشروع الوفد

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة في مشروع ملتر

صفحة	صفحة
٤٨٥ نتيجة الاستشارة	بيان سعد إلى الأمة عن مشروع
٤٨٦ قرار الحزب الوطني وتقريره	٤٨٠ المعاهدة
٤٩٤ رأى الأستاذ عبد العزيز فهمي بك	٤٨٢ خطابه إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر

صفحة	صفحة
٥٣٧ مذكرة لجنة ملتر	٤٩٨ بيان الأمراء
٥٣٩ رد الوفد	٤٩٨ رأى الدكتور أبو هيف بك
٥٤١ سفر الوفد إلى باريس	٥٠٥ استئناف المفاوضات
٥٤٢ قرار الوفد	٥٠٦ التحفظات التي قدمها الوفد
٥٤٢ قرار الحزب الوطنى	مناقشات مجلس اللوردات فى
تقرير اللورد ملتر- ٢ ديسمبر	المسألة المصرية..... ٥٠٩
سنة ١٩٢٠ ٥٤٤	خطبة اللورد سالسبرى ٥١٠
استقالة اللورد ملتر، وتصريح المستر	خطبة اللورد كيرزون ٥٢٠
تشرشل بأن مصر جزء من	خطبة اللورد ملتر ٥٢٩
الدائرة الامبراطورية المنة ٥٤٨	رد على هذه المناقشات ٥٣٥
الاحتجاج على تصريح تشرشل ٥٤٨	نصيحة المستر بلنت إلى المصريين ٥٣٥
	قطع المفاوضات- ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ٥٣٦

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطانى بأن الحماية

علاقة غير مرضية

صفحة	صفحة
٥٥٥ جواب عدلى باشا	٥٤٩ التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد
٥٥٧ وزارة الثقة	٥٥٢ استقالة وزارة نسيم باشا
٥٦٣ عودة سعد إلى مصر	٥٥٤ تأليف وزارة عدلى يكن باشا
	٥٥٥ كتاب السلطان إلى عدلى باشا

الفصل السادس عشر

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩؟ وقيم نجحت؟

صفحة	صفحة
٥٨٠ في الناحية الأخلاقية	٥٦٤ قاعدة البحث
٥٨٢ في الناحية الاقتصادية	٥٦٥ أثر الثورة في الناحية السياسية
٥٨٤ في الناحية الاجتماعية	٥٦٩ في نظام الحكم
	٥٧٨ في الناحية المعنوية

وثائق تاريخية

صفحة	صفحة
النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ٦٠٣	عهد إنجلترا باحترام استقلال مصر وعودها بالجلال ٥٨٦
فهرست الكتاب ٦٠٥	معاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨ المقررة
للمؤلف ٦١٧	والمنظمة لحياة قناة السويس ٥٩٩

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

لغات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشأته في أوروبا ، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضة القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها وللقارئة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (في جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التي امتدت الحملة الفرنسية في مصر . وتاريخ مصر القومي في هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد علي :

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (في جزأين) :

الجزء الأول : يشمل علي عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

لورة سنة ١٩١٩ في جزئين :

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (في جزئين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم .
الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاکات الثورة ولجنة ملر . والحوادث التي لابسها ومفاوضات ملر واستشارة الأمة في مشروع ملر . والتبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة في حياة مصر القومية .

في أعقاب الثورة المصرية (لورة سنة ١٩١٩) : في ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثاني : تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة لللك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومي من ولاية فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات لورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح في القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يهدد للثورة .

لورة ٢٣ يولي سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى الفتح العربي (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومي .

من الفتح العربي حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطري ومشاهداتي في الحياة .

شعراء الوطنية في مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطني . والمناسبات التي نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوال وأعمال في البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا في البرلمان :

في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥

وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :

باعت النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابي :

(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :

استقلال أم حاية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية . :

(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة في العصر الحديث :

في ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهود التالية إلى بداية

ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)

مختارات من دواوين الشعراء في الجاهلية والإسلام .

رقم الإصدار	١٩٨٧ / ٤٦٩٤
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٠٢-٢٠٩٥-٧

١ / ٨٦ / ٤٣

طبع بطابع دار المعارف (ج.م.ع.٠)

هذه الأعمال الكاملة

ينظر إلى عبد الرحمن الرافعي على أنه جبري من عصر الحديث ،
لقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصري فبدأه بتاريخ
الحركة القومية في عصر المماليك والحملة الفرنسية . حتى ثورة
٢٣ يوليو في سبع سنوات ، وإلى جانب هذه الحلقة التاريخية
لجده يكتب أيضاً مؤلفات أخرى هامة .

وكتابات الرافعي تسم بالصدق والدقة والحيدة . فهو يبدأ
بذكر أسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه . ومن ثم فإن فكر
الرافعي يسود هذه المؤلفات ويمر عن كفاح الشعب المصري في
مواجهة القوى المختلفة والملكييات التي أحاطت به .

وإذاً المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العربي
حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم . وكفاحه المشرف
ومطالبه الدالة بالحرية والحق والديمقراطية .